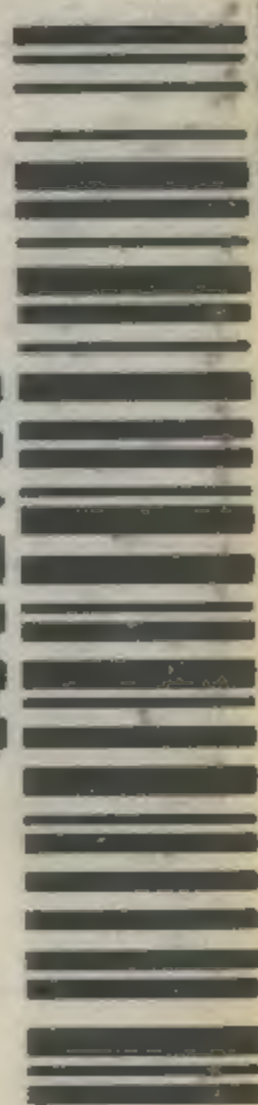




Bibliotheca Alexandrina



0013989

492-75

د ه پ
ك

الكواكب الدرية

شرح

العالم العلامة القدوة الفهامة ، البدر الناري الأكرم
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباقي الأهدل

على

متممة الأجرومية

تأليف

العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وضعنا المتممة مضبوطة بالشكل الكامل بأعلى الصحائف ليعم نفعها

الجزء الأول

طبع بمطبعة مشركة

مصطفى البابی الحلبي وأولاده بمصر

وبشرطه محمد امين عسيران

جادی الأولى سنة ١٣٥١ هـ - رقم ٤٩

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ
(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه ،
نحمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواضل قسمه ، ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك
له ، شهادة منتصب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، الذي فتح الله به أعينا
عميا وآذانا صما ، وجعله رجة اكل البرية ، اللهم صلّ وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم
الأخلاق ، وصحبه الذين هم الهداة بالاتفاق .

(وبعد) فانه سألني بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة
الزاهد « محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب » شرحا كافلا بحل المعاني ، وتصحيح المباني ، يعرب
مثلا ، ويفتح مقفلها ، بجانبه الاغاز ، سالكا فيه سبيل الايجاز ، فتأخرت عن اجابته وأحلتها
على شرح العلامة عفيف الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي المسمى « بالفواكه الجنية » لأنني لم أعلم
أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره مخبأه .
فلما رأيت الحاجة داعية الى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال
بشرح عليه ينتفع به المبتدي ولا يستغنى عنه المنتهى ، وإن لم يكن مشتملا على كثير فوائد زوائد .
وسميته « الكواكب النورية : شرح متممة الآجرومية » أسأل الله أن ينفع به في الدنيا والآخرة ، انه
ذو المنّة العظيمة والقدرة الباهرة .

وروايتي لهذا الكتاب بالاجازة العامة عن شيخني شرف الاسلام الحسن بن عبدالباري الأهدل
عافاه الله تعالى ، عن شيخه السيد العلامة مفتي الأنام وشيخ الاسلام عبدالرحمن بن سليمان ، عن
والده السيد العلامة تقيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر ، عن شيخه السيد العلامة ولي الله
تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول ، عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الاسلام خاتمه المحدثين
يحيى بن عمر مقبول الأهدل ، عن السيد العلامة أبي بكر بن علي البطاح الأهدل ، عن عمه
السيد العلامة يوسف البطاح الأهدل ، عن السيد العلامة ذي المؤلفات العديدة أبي بكر بن أبي
القاسم الأهدل ، عن الشيخ العلامة الزين بن الصديق المزجاجي ، عن الشيخ العلامة يحيى بن
محمد الخطاب : بالحاء المهملة ، عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الخطاب رجه الله تعالى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ

قال في العقيق اليماني : وبنو الخطاب بجاء مهملة أهل بيت شهير بمكة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح ، رحيمهم الله تعالى .

وهذا أو ان الشروع في المقصود مستعينا بالله ذي الكرم والجود .

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ افتتح المصنف كتابه اقتداء بالكتاب العزيز الذي هو القرآن ، بل وجميع الكتب السماوية افتتحت بيسم الله الرحمن الرحيم كما يدل عليه خبر جبريل « بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب » وعملنا بخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الرحمن الرحيم فهو أقطع » أي ناقص غير تام فيكون قليل البركة ، وقد أغفل الفاكهى من شرحه البسملة ، وابتدأ المتن بالجملة ، فان كان المصنف أغفلها من المتن فلعله اكتفى عنها بالجملة ، لأن الابتداء يحصل بكل منهما ، بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إلا أنه قال بعضهم : ينبغي لكل شارح في تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء : البسملة ، والجملة ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشهادتين وتسمية نفسه وتسمية الكتاب والأتیان بما يدل على المقصود ، ولفظ أما بعد ، والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يغفل البسملة لأن نسخ أصله الذي هو الآجرومية ثبتت البسملة في جميعها فلا يلحق بالمصنف حينئذ حذفها . قال بعضهم : واعلم أن صاحب الأصل لم يبدأ بالجملة بعد البسملة ، وكذلك العلامة ابن هشام في القطر والشذور والجامع . قال العلامة العلو في شرح الجامع : انما لم يذكر المصنف بعد البسملة الجملة إما لكونه ذكرها لفظاً حالة الابتداء كما هو الظن به ، واكتفاء في مقام الاختصار بحصولها معنى في البسملة إذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل ، وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك لا خصوص جاء ميم دال كما صرح بذلك غير واحد وتدل عليه رواية ذكر الله في الحديث كل أمر ذي بال ، أو هضما لنفسه بتخيل أن كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف حتى يبدأ به على سننها ، وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد أجذم ، وهذا الوجه أشار اليه الهندي في حواشيه وليس بذلك اه وبمثله يعتذر عن صاحب الآجرومية (الحمد لله) أتى به الحديث أبي داود وحسنه ابن الصلاح « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » وفي رواية أجذم أي ناقص البركة أو ذاهبها . وهذا أول ما تم به المصنف الآجرومية فانه لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام . والحمد لغة الثناء باللسان على الجليل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا بخلاف الشكر لغة والحمد عرفاً ، فان كل منهما فعل ينبي عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم فكل منهما ثناء بغير لسان في مقابلة الاحسان . وأما الشكر عرفاً فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لأجله : أي يستعمل العبد أعضائه ومعانيه فيما طلب الشارع منه استعمالها فيه من صلاة وصيام وسماع نحو علم . وأما المدح فهو لغة الثناء باللسان على الجليل لغير الاختياري كحسن اللؤلؤة وطول القد وصفاء اللون على جهة التعظيم . وعرفاً ما يدل على اختصاص المدوح بنوع من الفضائل كدحت زيدا على رشاقة قدّه وحسن مبسمه ، ثم جملة الحمد خبرية لفظاً إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد أي الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق المتضمن

رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ

ذلك للثناء عليه بأنه المتصف بكل كمال والمتردد عن كل نقص ، وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام بل وكذا جملة البسملة فانها خبرية لفظا انشائية معنى لأن القصد الثناء على الله بمضمونها من انه لا يبتدأ الا باسمه الرحمن الرحيم (رب) أى مالك (العالمين) أى جميع الخلق من الانس والجن والملائكة وغيرهم فكل منها يطلق عليه عالم ، وغلب في جمعه بالياء والنون أدلوا العلم على غيرهم لأن المختار عند الجاهير كما قال النودى في شرح مسلم : أن العالم اسم للخلوقات كلها فهو اسم لما سوى الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء وهم الانس والجن والملائكة (والصلاة) أى الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) أى التحية كائنان (على سيدنا) أى معاشر المخلوقين من انس وجن وملك اجاعا ، ولقوله صلى الله عليه وسلم «أناسيد ولد آدم ولاخبر» وإذا ساد ولد آدم ساد غيرهم بالاولى ، والسيد من ساد قومه أى فضل عليهم بعلم أو شرف أو ^{مملكة} رياسة ، وأصله سيود بفتح السين وسكون الياء اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء واطلاقه على غير الله جائز بلا كراهة سواء كان معترفا أو منكرا لقوله تعالى في حق يحيى - وسيدا وحسورا - وفي الحديث الصحيح «ان ابني هذا سيد» والايان به في الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من حذفه لما فيه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ، ولا ينبغي حذف ذلك مراعاة لخلاف القائل بأن لفظ السيد لا يطلق الا على الله تعالى لأن الخلاف اذا خالف سنة صحيحة لا يراعى .

[تنبيه] أشرت بقولى كائنان الى أن الصلاة مبتدأ والسلام عطف عليها ، وعلى سيدنا خبر المبتدأ متعلق بكائن فقول الفاكهى وعلى سيدنا متعلق بالسلام ، وهو مطلوب للأول معنى ولا يجوز تعلقه به وهم لأنه جعلها من باب التنازع ، وليس كذلك لأن الذى من باب التنازع إنما هو نحو قول القائل : أما بعد جد الله والصلاة والسلام على سيدنا كما في خطبة قواعد ابن هشام ، وصرح به الشيخ خالد الأزهرى في شرحه على القواعد المذكورة (محمد) بالجر عطف بيان أو بدل ولا يجوز أن يكون نعتا لأنه علم ، والعلم لا ينعت به ، وهو علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف للبالغة ، سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الجيدة ، وهذا هو اسمه في الأرض ، واسمه المشهور في السماء أحمد ، وعدة من تسمى باسم محمد قبل ولادته صلى الله عليه وسلم خمسة عشر ، ولم يتسم بأحد أحد قبله صلى الله عليه وسلم ، وينبئ التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم للحديث القدسي الذى أخرجه أبو نعيم « قال الله تعالى : وعزتي وجلالى لا أعذب أحيدا تسمى باسمك بالنار » وفي رواية « قال تعالى : انى آليت على نفسى أن لا يدخل النار من اسمه أحمد أو محمد » ولا ينافى ما ذكرته قول بعضهم لم يصح في فضل التسمية به صلى الله عليه وسلم حديث ، لأنه اذا لم يصح كل ما ورد في ذلك بانفراده فجميع ما ورد في ذلك يصلح مستندا لاستحباب التسمية به لاعتضاده حيثئذ بمجيئه من طرق شتى بألفاظ مختلفة (وعلى آله) وهم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب ابني عبد مناف ، وهو اسم جمع لا واحدا من لفظه ، وأصله أهل ولكن قلبت الهمزة ثم الهمزة ألفا فصار آل ولا يستعمل لفظ آل الا في الأشراف فلا يقال آل الاشكافى ، بخلاف أهل فانه يستعمل في

وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ، وَبَعْدُ فَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ

الاشراف وغيرهم ، وإنما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف (وصحبه) ويقال فيه أصحابه وصحابه وكل منها اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في حياته مؤمناً ومات على ذلك ولو أعمى أو غير متميز أو ملكاً أو جنياً على الأصح ، كما شملته من ، وهم أفضل من آل لاصحبه لهم ، وإنما قتم الآل لان الصلاة وردت عليهم بالنص ، وأما الصلاة على الصحب فبالقياس (أجمعين) أتى به تأكيداً ليفيد الاحاطة والشمول لجميع الآل والصحب من دون استثناء ففيه إشارة الى أن الصحابة كلهم عدول ، وأن طعن الطاعن في بعضهم غير مرضي ولا مقبول ، وأن آل صلى الله عليه وسلم مستحقون للصلاة عليهم تبعاً له صلى الله عليه وسلم كما علمناه في حديث « كيف نصلي عليك ؟ قال قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » ولم يقل آل محمد الاتقياء أو السالمين من المعاصي والتبعات أونحو ذلك ، فدل على أن ذلك حق لهم كيفما كانوا ، والله درّ الامام الشافعي حيث يقول :

يا أهل بيت رسول الله حاكم * فرض من الله في القرآن أنزله

يكفيكم من عظيم القدر أنكمو * من لم يصل عليكم لاصلاة له

فظهر بهذا أن تارك الصلاة على الآل تارك لفضيحة عظيمة وسنة جسيمة (وبعد) هي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب في الكلام الى أسلوب آخر والواو في أولها نائبة عن أما الشرطية فلذا لزم الفاء بعدها ، وقد يقال فيها أما بعد فتكون أما نائبة عن مهما الشرطية وفعله وبعد ظرف ملازم للإضافة لكنه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه بنيت على الضم : أي وبعد ما ذكر من الصلاة والسلام (فهذه) إشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة ، أو الى معقول ان تقدمت عليه (مقدمة) بكسر الدال بصيغة اسم الفاعل لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه ، وفتح الدال في لغة قليلة لأنها قدمت أمام المقصود لتسهيل للقاصد اليه الطالب ، وانتهى له ما يحتاج اليه من الفن في المآرب ، شبهت بمقدمة الجيش التي تتقدم أمامه لتتهيأ له في المحل الذي ينزله ما يحتاج اليه ، وهذه المقدمة كذلك المشتغل بها قد يتوصل بها الى مطولات كتب الأعراب ، ويدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده الى اعراب مشكل وايضاح معنى غريب (في علم العربية) أي في علم اللغة العربية ، وعلوم العربية اثنا عشر علماً : علم اللغة ، وعلم التصريف ، وعلم النحو ، وعلم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم البديع ، وعلم العروض ، وعلم القوافي ، وعلم قوانين الكتابة ، وعلم قوانين القراءة ، وعلم انشاء الرسائل والخطب ، وعلم المحاضرات ، ومنه التواريخ . والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ هذا الكتاب لا يشتمل الا عليه فقط ، وهو أنفع العلوم العربية اذ به تدرك جميعا ، ومن ثم قال السيوطي : ان العلوم كلها مفتقرة اليه * وعرفوه بأنه لغة : القصد واصطلاحاً : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلام اعراباً وبناءً ، والمراد بالأصول المذكورة الاسم والفعل والحرف وأنواع الاعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك .

وقائدة هذا العلم معرفة صواب الكلام من خطئه ليحترز به عن الخطأ في اللسان . وغايته الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله الموصل الى خيري الدنيا والآخرة فلهذا وجبت معرفته

مُتَمِّمَةٌ لِمَسَائِلِ الْأَجْرُومِيَّةِ تَكُونُ وَاسِطَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ الْمَطَوَّلَاتِ ، نَفَعَ اللَّهُ
تَعَالَى بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ

ليتوصل به الى معرفتهما ، والاولى تقديمه في الطلب على سائر العلوم لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم ، وقد لا يفهم أصلاً إلا به . وسبب تسمية هذا العلم بالنحو ما روى أن علياً رضي الله عنه لما أشار على أبي الاسود الدؤلي أن يضعه قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف : الاسم مأناً عن المسمى ، والفعل مأناً عن حركة المسمى ، والحرف مأناً عن معنى في غيره ، والرفع للفاعل وما اشتبه به ، والنصب للمفعول وما جمل عليه ، والجر للضاف وما يناسبه انح هذا النحو يا أبا الاسود ، فسمى بذلك تبركا بلفظ الواضع له (متممة) أي هذه المقدمة (لمسائل الأجرومية) نسبة للشيخ العلامة محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، ويقال له ابن أجروم بفتح الهمزة ممدودة ، والجيم المخففة ، وضم الراء المشددة ، معناه بلغة البربر الفقير المتصوف كذا نقل بعضهم ضبطه عن خط الجلال المطيب . وقال ابن عنقاء انه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء مشددة فسكون واو فيم ، وقد كثر حذف همزته فلا أدري أهى لغة أم هو من تلعب الناس ، وهى كلمة أعجمية بلغة البربر معناها الفقير الصوفي على ما قيل لكنى لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولا حذف همزتها ، وإنما فى قبيلة البربر قبيلة تسمى بنى أجروم اه وعلى ما قاله فقول المصنف هنا الجرومية تقرأ بضم الجيم ، وعلى ضبط المطيب تقرأ بالفتح ، وفى بعض النسخ لمسائل الأجرومية فيقرأ بفتح الهمزة ممدودة وبضم الجيم وبتشديد الراء ، والجارى على اللسان فتح الهمزة واسكان الجيم وضم الراء مخففاً والكل واسع لأن الاسم الأعجمي قد يتعسر النطق به فيتوسع فيه ما لا يتوسع فى الاسم العربى * ولد صاحب الأجرومية سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وتوفى بصفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بمدينة فاس من بلاد المغرب (تكون) أى المتممة (واسطة بينها) أى بين الأجرومية (وبين غيرها من المطولات) من كتب النحو لا شتمها على ما يشتمل عليه أصلها من الفوائد فهى وإن قصرت عن المطولات بصغر حجمها ، ولكنها تباريها بغزارة علمها ، ومطولات علم النحو غير محصورة ، ومن تتبع طبقات النحاة وجد شيئاً كثيراً منها فى الطروس مسطورة ، ومن أنفعها شروح الألفية والتسهيل وشروح كافية ابن مالك وكافية ابن الحاجب ، ومن أحسنها وضعاً وأغزرها علماً معنى اللبيب لابن هشام (نفع الله تعالى بها) أى بهذه المقدمة الطالب لها ، ومعنى النفع فى حقه سيأتى ونفع بها أيضاً مؤلفها ، ومعنى النفع فى حقه فى الدنيا اشتغال الناس بها ، وفى الآخرة أن تكون سبباً لحلوله فى دار النعيم (كما نفع) بفتح الفاء (بأصلها) يعنى به الأجرومية فان النفع بها شاهد إذ قلنا ما شرع طالب فى النحو الا ويبتدىء بها وتعود بركتها عليه فيسهل عليه بعد ذلك الأخذ فى غيرها (فى الحياة) متعلق بقوله نفع الله بها ، ومعنى نفع الطالب بها فى الحياة هو أن يلهمه الله الاعتناء بها ويمن عليه بإدراك علم العربية بسببها (وبعد الممات) بالفوز بدار السلام (انه) أى الله (قريب) أى بعلمه بمن سأله ودعاه لقوله تعالى - وإذا سألك عبادى عني فإني قريب - أما القرب بالذات فحال فى حقه تعالى (مجيب الدعوات) أى دعوات الداعى قال صلى الله عليه وسلم « ما من رجل يدعو بدعاء الا استجيب له فاما أن يجعل له فى الدنيا ، واما

الكَلَامُ : هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمَفِيدُ بِالْوَضْعِ ، وَأَقْلَى مَا يَتَأَلَّفُ مِنْ اِسْمَيْنِ : نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ

أَنْ يُوْخِرَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ، وَامَّا أَنْ يَكْفُرَ عَنْهُ مِنْ ذَنْبِهِ بِمَقْدَارِ مَا دَعَا مَالٌ يَدْعُ بِأَيْمٍ أَوْ قِطْعَةٍ رَحِمَ أَوْ يَسْتَجِجَلْ ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَسْتَجِجَلْ ؟ قَالَ يَقُولُ دَعَوْتُ فَمَا اسْتَجَابَ « أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ .
وَقَالَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ * (الْكَلَامُ) أَيْ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ فِي عَرَفِ النِّحَاةِ قَالَ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَهِيَ عَوْضٌ عَنْ مِضَافٍ إِلَيْهِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ كَلَامُ النُّحَوِيِّينَ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْخُلَاصَةِ الْأَلْفِيَّةِ *
كَلَامُنَا لَفْظٌ مَفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ * وَقَالَ الْعَمَرِيُّ طَيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى * كَلَامُهُمْ لَفْظٌ مَفِيدٌ مُسْنَدٌ *
(هُوَ) أَيْ الْكَلَامُ يُطْلَقُ فِي اللَّغَةِ عَلَى الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ الْخَالِي عَنْ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ كَقَوْلِ الْأَخْطَلِ :
أَنْ الْكَلَامَ لِنِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا * جَعَلَ اللِّسَانَ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

وَعَلَى اللَّفْظِ مَطْلَقًا أَيْ أَفَادَ أَوْ لَمْ يَفِدْ وَلَوْ مَهْمَلًا لَا مَعْنَى لَهُ ، وَعَلَى الْخَطِّ وَالْإِشَارَةِ وَلِسَانِ الْحَالِ ، وَكُلُّ مَا أَنَّهُمْ الْمَقْصُودُ كَالْعَقْدِ وَالنَّصَبِ ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ فِيهَا جَمِيعًا عَلَى الْأَظْهَرِ ، وَفِي اصْطِلَاحِ النِّحَاةِ مَا جَمَعَ قِيُودًا أَرْبَعَةً ، وَهِيَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ (الْفَرْقُ) : أَيْ الصَّوْتُ الْمَشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ الْمُهْجَانِيَّةِ الَّتِي أَوَّلُهَا الْأَلْفُ وَآخِرُهَا الْيَاءُ حَقِيقَةٌ كَانَ الْإِشْتِمَالُ كَزَيْدٍ أَوْ حَكَمًا كَالْمُضْمَرِ الْمُسْتَرِ فِي فِعْلِ أَمْرِ الْوَاحِدِ ، نَحْوُ قَمِ فَإِنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَلْفُوظِ حَقِيقَةٌ ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى اللَّفْظِ اصْطِلَاحًا ، وَأَمَّا فِي اللَّغَةِ فَهُوَ الطَّرْحُ وَالرَّمْيُ كَقَوْلِهِمْ : أَكَلْتُ التَّمْرَةَ وَلَفِظْتُ بِالنَّوَاةِ (الْمَرْكَبُ) مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَأَكْثَرُ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا (الْمَفِيدُ) : أَيْ الْمَفْهُومُ مَعْنَى يَحْسُنُ سَكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ بَحِثٌ لَا يَبْقَى لِلْسَامِعِ انْتِظَارُ مَقِيدٍ بِهِ فَلَا يَضُرُّ احتِياجه إِلَى الْمُتَعَلِّقَاتِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ وَنَحْوِهَا (بِالْوَضْعِ) : أَيْ الْمَفِيدُ بِالْقَصْدِ ، وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ بِمَا يَلْفِظُ بِهِ أَفَادَةَ السَّامِعِ فَهَذِهِ قِيُودُ أَرْبَعَةٍ مَتَى وَجَدْتَ وَجَدَ الْكَلَامُ النُّحَوِيَّ ، وَحَيْثُ انْتَفَتْ أَوَاتَتْفَى وَاحِدٌ مِنْهَا انْتَفَى الْكَلَامُ النُّحَوِيُّ ، فَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ وَهُوَ اللَّفْظُ الْخَطِّ وَالْإِشَارَةُ وَنَحْوُهَا مِمَّا سَبَقَ فِي الْكَلَامِ اللَّغَوِيِّ مِمَّا لَيْسَ بِلَفْظٍ وَهُوَ مَفِيدٌ ، وَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الثَّانِي وَهُوَ الْمَرْكَبُ الْمَفْرُودُ كَزَيْدٍ ، وَالْمَرْكَبُ غَيْرُ الْإِسْنَادِيِّ كَالْمَرْكَبِ الْإِضَافِيِّ نَحْوَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْمَرْجِي كَبُعْلَبِكَ ، وَالْإِسْنَادِيُّ الْمُسَمَّى بِهِ كِتَابُ بَطْشَرِ الْقَبْلِ لِرَجُلٍ ، وَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الثَّالثِ وَهُوَ الْمَفِيدُ مَا لَا يَفْهَمُ مَعْنَى يَحْسُنُ سَكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ كَجُمْلَةِ الصَّلَةِ وَالصِّفَةِ وَالْحَالِ وَالْخَبَرِ ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَالْقِسْمِ وَحَدِّهَا ، وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ وَحَدِّهَا لِأَنَّ الْفَائِدَةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِمَجْمُوعِ الْجُمْلَتَيْنِ فَنَحْوُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ لَا يُسَمَّى كَلَامًا لِعَدَمِ حَصُولِ الْفَائِدَةِ وَيُسَمَّى كَلَامًا بِفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِ اللَّامِ كَمَا سَيَأْتِي ، وَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الرَّابِعِ وَهُوَ الْوَضْعُ : أَيْ الْقَصْدُ اللَّفْظِيُّ غَيْرُ الْمَقْصُودِ كَالصَّادِرِ مِنَ النَّائِمِ وَالسَّاهِي وَالسَّكَرَانِ ، فَالْخَارِجُ بِالْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ لَا يُسَمَّى كَلَامًا فِي اصْطِلَاحِ النِّحَاةِ ، وَدَخَلَ فِي الْحَدِّ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ كَالسَّمَاءِ فَوْقَنَا وَالْأَرْضِ تَحْتَنَا وَالنَّارَ حَارَّةً (وَأَقْلَى مَا يَتَأَلَّفُ) : أَيْ يَتَرَكَّبُ الْكَلَامُ (مِنْ اِسْمَيْنِ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ) فَانْهَمَا اِسْمَانِ : الْأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي خَبَرٌ * وَقَدْ يُقَالُ فِي قَائِمٍ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفَاعٌ بِهِ لِأَنَّهُ اِسْمٌ فَاعِلٌ فَيَصِيرُ الْمَثَالُ مِمَّا تَرَكَّبَ فِيهِ الْكَلَامُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ فَكَيْفَ جَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ مَثَالًا لِمَا يَتَرَكَّبُ مِنْ اِسْمَيْنِ * وَيَجِبُ أَنْ الْوَصْفُ كَأَسْمَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ مَعَ مَرْفُوعِهِ الْمُسْتَرَكِّ كَالْأَسْمِ الْمَفْرُودِ ، وَلِهَذَا لَا يَبْزُغُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِخِلَافِ نَحْوِ قَمِ وَتَقَوْمُ ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا بَدِيلٌ أَنَّهُ يَبْزُغُ فِي التَّثْنِيَةِ

أَوْ مِنْ فَعْلٍ وَاسْمٍ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ * وَالْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ، وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ

والجمع (أو من فعل واسم) ظاهرين (نحو قام زيد) أو مقترنين كالمقدر بعد نحو نعم جوابا لمن قال هل قام زيد : أي نعم قام زيد ، أو مقتررا أحدهما فقط نحو قم ، وإنما لم يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من حرف واسم ولا من فعل وحرف لأن الكلام لا يتحقق بدون الاسناد ، وهو نسبة حكم إلى اسم إيجابا أو سلبا كقام زيد وما زيد قائما ، والاسناد يقتضي مسندا ومسندا إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان إلا اسميين ، أو اسما وفعلا ، وقد أشار المصنف بقوله ، وأقل ما يتألف الخ إلى نفي ائتلاف الكلام من أقل مما ذكر مع فهم جواز تحصيله بأكثر بطريق الأولى ، فقد يتألف من فعل واسمين نحو كان زيد قائما ، ومن فعل وثلاثة أسماء نحو ظننت زيدا قائما ، ومن فعل وأربعة أسماء نحو أعلمت زيدا عمرا قائما ، ومن فعل القسم وجوابه نحو أقسم بالله أن زيدا قائم ، أو الشرط وجوابه نحو أن قام زيد قت * فإن قيل المنادى في نحو يازيد تحصل به الفائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم * أجيب بأنه مؤلف من فعل واسمين لأن تقديره أنادى زيدا فيانائبته مناب الفعل لغرض الانشاء (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام هذا هو الأوضح ، ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما وتطلق لغة على الكلام المفيد كقوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد :

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وعلى كل ما دل على معنى وليس بلفظ ، وفي الاصطلاح (قول) وهو اللفظ الدال على معنى كزيد فإلم يدل على معنى كاللفظ المهمل نحو ديز فانه لا يسمى قولا ، وبهذا يعلم أن اللفظ أعم من القول (مفرد) وهو ما لا يدل جزءه على جزء معناه كرجل فان كلا من أجزائه : أي حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شيء مما دل عليه جلته ، ونخرج المركب وهو ما يدل كل واحد من جزئيه على بعض معناه نحو غلام زيد فانك لو فككته لكان كل واحد من جزئيه دالا على جزء المعنى الذي دل عليه جملة غلام زيد ، وذلك لأن غلام زيد دال على منسوب ومنسوب إليه فاذا فككته دل غلام على المنسوب ودل زيد على المنسوب إليه (وهي) : أي الكلمة ثلاثة أنواع (اسم وفعل وحرف) لأربع لها فهي منحصرة فيها كما يفيد سكوتهم على ذلك في مقام البيان ، ولو كان ثم نوع رابع لعثر عليه أئمة هذا الشأن . والاسم كلمة دل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، سمي بذلك لسموه : أي علوه على أخويه لاستغنائهما عنهما وافتقارهما إليه ، ومن ثمة قدم عليهما ، وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه . والفعل كلمة دل على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة وهي ، الحال نحو يقوم ، والاستقبال نحو قم ، والماضى نحو قام ، سمي بذلك لدلالته على التضمن بالفعل اللغوى وهو الحدث لمشابهة له ، فان له مصدرا وهو المصدر الاصطلاحي : كما أن للحدث مصدرا وهو الفاعل والحرف كلمة لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ولم تقترن بزمن ، سمي بذلك لوقوعه حرفا : أي طرفا من حيث أنه لا يدل على معنى في نفسه ، وأنه لا يقع عمدة في الكلام بخلافهما فيهما ، وكل من الثلاثة يصح إطلاق اسم الكلمة عليه ، وواو العطف وإن كانت لطلق الجمع إلا أنها لا تقتضى أن تكون الكلمة بمجموع الثلاثة لأنه ليس مرادهم بأنها للجمع أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حال واحد ، بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكما عليهما بالنسبة التي تضمنتها

جاء لمعنى ، فالأسم يُعرفُ بالإِسنادِ إليه

الجملة التي قبل المعطوف عليه . وقوله (جاء لمعنى) قيد به الحرف لخراج حروف التهجى فليس كل واحد منها كلمة لعدم دلالة على معنى ، وقد عدل المصنف عن عبارة أصله فجعله الثلاثة أقساما للكلمة للكلام لأنه لا يصح جعلها أقساما له لأن التقسيم إما قسمة الكل إلى جزئياته بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه ، وقد توجد من بعضها فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه بأن يجعل كل قسم منها مبتدأ مخبرا عنه بالمقسوم كقولك ، الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، وإما قسمة الكل إلى أجزائه بأن كانت ماهية المقسوم لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه مما فلا يصح فيه إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ، كقوله السكنجين غسل وخلّ وماء فانه لا يصح أن يقال الغسل سكنجين والماء سكنجين لأن ماهية السكنجين لا تقوم إلا بالثلاثة معا بحيث انه إذا اتقى واحد منها اتقى كونه سكنجينا ، وعلى كلا القسمين لا يصح جعل هذه الثلاثة أقساما للكلام ، أما على قسمة الكل إلى جزئياته فانه لا يصح أن يقال الاسم كلام أو الفعل كلام أو الحرف كلام ، وأما على قسمة الكل إلى أجزائه فانه يقتضى أن نحو قلم زيد وزيد قائم ليس بكلام لا تنفاه الحرف في الأول والحرف والفعل في الثانى وأنه ليس الكلام إلا نحو قد قام زيد لاشتماله على اسم وفعل وحرف وليس كذلك ، فان ماهية الكلام توجد من الأسماء فقط ، ومنها ومن الأفعال كما تقدم .

[تنبيه] ذكر المصنف حد الكلام والكلمة ولم يذكر حد السكلم ، وقد ذكره ابن مالك بقوله * واسم وفعل ثم حرف السكلم * . قال ابن عنقاء فهذا حده في الاصطلاح ، والصحيح أنه اسم جنس جمى للكلمة لاجمع لها ، وأنه يطلق على الثلاثة فصاعدا وان لم يفهم معنى يحسن السكوت عليه ، فينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه فنحو قام زيد كلام فقط ونحو ان قام زيد كلم فقط ، ونحو قد قام زيد كلام وكلم * ثم شرع المصنف في ذكر ما يميز به كل واحد من الثلاثة عن قسيميه ، فقال (فالأسم يعرف) : أى يميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصلها بعضهم إلى ثلاثين علامة ، وذكر المصنف منها خمس علامات (بالإسناد إليه) : أى إسناد شئ إليه . قال ابن هشام في شرح الشذور وهو أن ينسب إليه ما تم به القامدة سواء كان المنسوب فعلا كقام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند إليه ، أو اسما نحو زيد أخوك فالأخ اسم مسند وزيد مسند إليه ، أو جملة نحو أنا قت فقام فعل مسند إلى التاء ، وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا . وقال ابن عنقاء الإسناد أن ينسب إليه بعض الأحكام كنسبة البيع والزويج إلى تاء بعثك وزوجتك فلانة ، والإيمان إلى أنا نحو أنا مؤمن . وهذه العلامة أنفع علامات الاسم ، وبه استدلت على اسمية التاء من قولك ضربت بضم التاء أو فتحها أو كسرهما ، وعلى اسمية ما في قوله تعالى - ما عندكم ينقد وما عند الله باق - لنسبة النقاد والبقاء إليها ، وعلى اسمية حتى ، وقال في نحو قولك حتى حرف جر ، وقال فعل ماض لنسبة الحرفية إلى الأول ، والفعلية إلى الثانى ، وإنما يكون الأول حرفا ، والثانى فعلا إذا استعمل كل منهما فيما وضع له نحو - حتى مطلع الفجر - وقال رجلان - وأما في نحو حتى حرف جر ، وقال فعل ماض فانهما اسمان معربان احرا با تقدير يا منع من ظهور الحركة فيهما

وَبِالْخَفْضِ ، وَبِالتَّنْوِينِ

اشتغال آخرهما بحركة الحكاية خلافا لابن الحاجب فانه يجعلهما مبنيين ومثاهما نظائرهما نحو قولك رب حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب ونحو ذلك ، وانما خص الاسناد اليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مسندا فقط ، ولا يرد نحو قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، لأنه على حذف أن المصدرية غير خبر عن المصدر المنسبك من أن المحذوفة والفعل ، أو أن الفعل المذكور نزل منزلة المصدر وهو سماعك فأخبر عنه كما يخبر عن المصدر (وبالخفض) ويعبر البصريون عنه بالجر ، وهو ما يحدثه عامل الخفض في آخر الكلمة من كسرة أو ما ناب عنها كالفتحة فيما لا ينصرف ، والياء في الجمع الصحيح والمثنى والأسماء الخمسة ، واختص بالاسم لكونه علامة للمضاف اليه ، والمضاف اليه لا يكون الا اسما لأنه في المعنى محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون الا اسما ، ولأن الأصل في الاعراب هو الاسم ، وانما أعرب المضارع لشبهه به فأرادوا تمييز الأصل وهو الاسم بالجر لئلا يتساوى الأصل والفرع (وبالتنوين) وهو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظا وتفارقة خطأ وهو عشرة أقسام : تنوين تمكين ، وتنوين تكثير ، وتنوين عوض ، وتنوين مقابلة ، وتنوين ضرورة ، وتنوين زيادة ، وتنوين تكثير ، وسماه بعضهم تنوين الهمزة ، وتنوين حكاية ، وتنوين ترم ، وتنوين غلو ، فأما الثمانية فاختصاصها بالاسم ظاهر لما أن واحدا منها لا يكون في الفعل ، وأما الأخيران فتسميتهما تنوينا مجاز : كما جزم به الفاكهي تبعا لجمع محققين لعدم اختصاصهما بالاسم ولثبوتها خطأ * ثم تنوين التمكن ، ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق للأسماء العربية المنصرفة سمي بذلك لأنه يدل على مكانة الاسم ورسوخ قدمه في الاسمية والاعراب ، فلم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف * وتنوين التكثير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبينة للفرق بين معرفتها وذكرتها نحو مررت بسبيويه ، فان كسرت الهاء من غير تنوين كان معرفة علما على الامام المشهور في العربية ، وان نوتته كان نكرة ، وكان المراد حينئذ شخصا ممن يسمى بهذا الاسم ، وكذلك نحو صه ومه ونحوهما من أسماء الأفعال والأصوات فانها تنون للفرق بين المبهم منها والمعين * وتنوين العوض وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضا عن المضاف اليه سواء كان المضاف اليه حرفا نحو جوار وغواش أو اسما ككل وبعض أو جملة نحو - وأتم حينئذ تنظرون - يومئذ تحدث أخبارها - : أي حين إذ بلغت الروح الخلقوم ، ويوم إذ زلزلت الأرض وأخرجت أثقالها * وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم * وتنوين الضرورة وهو اللاحق للمنادي المبني سواء كان باقيا على ضمه كقول الشاعر :

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

أو منصوبا كقول الشاعر * ياعديا لقد وقتك الأواقي * وتنوين الزيادة ، ويسمى تنوين المناسبة وهو اللاحق لغير المنصرف كقراءة نافع - سلاسا وأغلالا - بتنوين سلاسا مع أنه على صيغة منتهى الجموع فهو في حال تنوينه على صورة المنصرف ، وليس بمنصرف حقيقة لأنه باق على منع صرفه وتنوين التكثير المسمى أيضا بتنوين الهمز وهو اللاحق لبعض الأسماء المبينة لقصد التكثير نحو هؤلاء قومك بتنوين همزة آخره * وتنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض

وَبَدْخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَحُرُوفِ الْخَفْضِ * وَالْفِعْلِ يُعْرَفُ بِقَدِّ

الأمثلة الموزون بها كقولك مضراب وزن مفعال وضاربة وزن فاعلة ففعال وفاعلة ممنوعان من الصرف لعلمية الجنس والتأنيث فقهما أن لا ينونا ، وإنما نونا لمجرد حكاية موزونهما * وتنوين الترم وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها ألف الاطلاق نحو قول الشاعر :

أقلل اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن

أصله العتاب وأصابا بألف الاطلاق * وتنوين الغلو وهو اللاحق للقوافي المقيدة التي آخرها حرف صحيح ساكن كقول الشاعر * وقائم الأعماق خاوي المحترقن * وسمى غالبا لمجاوزته الحد بكسر وزن الشعر ، وقد استوفيت أقسام التنوين بأمثلتها تكديلا للفائدة ، والا فالفا كهى اقتصر في شرحه على ذكر الأربعة : الأول منها ، وكذا محمد بن أبي بكر الحبيصي الكرماني اقتصر على الأربعة الاول للاتفاق على أنها هي المختصة بالاسم دون ما عداها من بقية الأقسام فانه مختلف في اختصاص الاسم به ولكن الأصح اختصاص ما عدا الأخيرين كما مر (وبدوخول الألف واللام) : أى بقبول دخولها عليه من أوله سواء كانت معرفة كالداخلية على نكرة كالرجل والغلام أم زائدة كقوله * رأيت الوليد بن يزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ، ولا تدخل الموصولة على الفعل الا في ضرورة الشعر خلافا لابن مالك . قاله الفاكهي : وخالفه ابن علقم . قال من علامات الاسم أل بأقسامها الآتية الا الموصولة على الأصح ، واختصت بالأسماء لكونها لتعيين المحكوم عليه ، وذلك انما هو الاسم لا غير ، ومثل الألف واللام ماناب عنها وهو أم في لغة بعض العرب كقول الشاعر :

ذاك حبيبي وذو بواصلي * يرمى رائي بامقوس وامسالمه

ثم اعلم ان التعبير بأل وأم هو الذي ينبغي لان اللفظ الثنائي فأكثر يجب فيه ذلك فلا يقال في هل الهاء واللام ولكن لما كثرت الخلاف في أداة التعريف ما هي فقيل أل وهمزتها قطع وصلت للتخفيف وعليه الخليل ، وقيل أل وهمزتها وصل وعليه سيبويه ، وقيل هي اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور ، وقيل الهمزة وحدها وعليه المبرد ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ولا يجوز ذلك في غيرها كراهية الاطالة . قال ابن هشام في المغني قولهم أل أقيس من قولهم الألف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه انتهى . وكذا قال المراد في الجني الداني (وحروف الخفض) أى ويعرف الاسم أيضا بدخول حرف من حروف الخفض عليه من أوله نحو من البيت الى المسجد ونحو عجبت من أن قت فأن قت وان كان في الظاهر ليس باسم لكنه في التقدير اسم لانه في معنى قيامك ، وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم لانها وضعت لتجر الى الاسماء معاني الأفعال التي لا تتعدى بنفسها فامتنع أن تدخل الاعلى الاسم بعد محي فعل لفظا نحو مررت بزيد أو تقديرا نحو بسم الله الرحمن الرحيم : أى ابتدئ (والفعل يعرف) أى يميز عن قسميه بعلامات كثيرة ذكر المصنف تبعا لأصله منها ثلاثا وليس في الثلاث المذكورة ما هو علامة لفعل الأمر جريا على طريقة الكوفيين من أن الفعل قسمان ماض ومضارع وأن الأمر داخل في المضارع لانه منقطع منه بدليل أنه يبنى على ما يعرب به مضارعه (بقد) وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي

وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ وَتَاءُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ مَاضٍ وَيُزْفُ بِتَاءِ التَّانِيثِ
السَّاكِنَةِ نَحْوَ قَامَتْ وَقَعَدَتْ وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ

لإفادة تقرّبه من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو ونعلم أن قد صدقتا وتارة على المضارع
لإفادة التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو إن الكذوب قد يصدق ، ووجه اختصامها بالأفعال
أن هذه المعاني مختصة بالأفعال فلا يتصور وجودها في غيرها (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع
لتخليصه للاستقبال نحو سيقوم وسوف يقوم ، وإنما اختصابه لانهما وضعا لتأخير معنى الفعل من
الحال إلى الاستقبال ، قال الفاكهي وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على
زيادة المعنى ، وقال ابن علقمة ليس التنفيس بالسين كالتنفيس بسوف بل أقلّ خلافا لابن هشام
(وتاء التأنيث الساكنة) وضعا وهذه خاصة بالماضى لدلالاتها على تأنيث الفاعل نحو قامت هند
وقد تكسر الالتقاء الساكنين كقالت امرأة العزيز واحترز بالسّاكنة عن المتحركة أصالة فانها
تلتحق الأسماء كقائمة وفاطمة وقد تدخل تاء التأنيث في بعض الحروف نحو ربت ونمت ولات وهي
فيها لمجرد تأنيث اللفظ ، ثم التي تدخل على لات تكون مفتوحة والتي تدخل على رب وثم يجوز
فتحها واسكانها (وهو) أي الفعل (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين باسقاط
الأمر كما سبق قريبا وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم عن زمن
الأخبار أو مقارن له أو متأخر عنه ، فالأول هو الماضى ، والثاني هو المضارع ، والثالث هو الأمر (ماض)
أصله ماضى حذفت منه الياء وعوّض عنها التنوين وهو ما دل على حدث وجد في الزمان الماضى
وضعا ، احترزوا بهذا عما قد يعرض له مما يصرفه للحال كصيغ العقود نحو بعث ووهبت ونحوهما
والنبي بليس وما ، وقدمه لمجيئه على الأصل وهو البناء اجاعا ، ولم يتبعه بالأمر مراعاة لقول الكوفيين
إن أصله المضارع والأصل مقدم على الفرع (ويعرف) أي يميز عن المضارع والأمر (بتاء
التأنيث الساكنة) الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل وهي أنفع علاماته لأنها تلتحق المتصرف
منه (نحو قامت وقعدت) مثل بذلك لصورة الفعل بعد دخولها عليه وهو أولى من أن يقول
نحو قام وقعد وتلتحق الفعل الجماد وهو المذكور في قوله (ومنه) أي ومن الفعل الماضى (نعم
وبئس) لقبولهما التاء المذكورة نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة جلالة الخطب والاتصال ضمير
الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي عن بعض العرب كنعمنا رجلين ونعموا رجلا ونعمن نساء ، ونعم
موضوع للمدح وبئس موضوع للذم ، وقد يقال في نعم نعمنا بكسر النون والعين كقوله تعالى - إن الله
نعمنا يعظكم به - وفي بئس بيس بسكون الياء وفتح السين وهما فعلا على الأصح ولضعفهما لم يتصرفا
تصرف الأفعال فلا يأتى منهما المضارع ولا الأمر لانهما أزيلا عن موضوعهما وذلك لأن نعم منقول
من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل إذا أصاب يؤسا فنقل
إلى التثنية والذم فشابهها الحروف فلم يتصرفا ، ولا يعملان في المعارف إلا فيما عرف بالآلف واللام وما
أضيف إلى المعارف بهما وتنصب النكرة معهما على التمييز تقول نعم الرجل زيد وأعرابه نعم فعل
ماض من أفعال المدح الرجل فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وجلة الفعل والفاعل في محل
الرفع خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالمدح وإن شئت جعلت زيد خبر مبتدأ محذوف

وجوبا تقديره هو زيد وتقول بثس الرجل زيد وأعرابه بثس فعل ماض من أفعال النعم الرجل فاعل وجلة الفعل والفاعل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالثم وإن شئت أعربت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو زيد وتقول في أعراب ما دخلت عليه تاء التانيث مثل ما قلت في أعراب المثاليين المذكورين غير أنك تقول نعم فعل ماض والتاء علامة التانيث فإن قدمت المخصوص بالثم أو المدح بان قلت زيد بثس الرجل أوزيد نعم الرجل فترفع زيد بالابتداء وجلة نعم الرجل خبره والرجل حينئذ في موضع المضمرة العائد على زيد ولكنه جاء مظهرا فإن جاء بعدهما نكرة قلت نعم رجلا زيد وبثس رجلا زيد بنصب النكرة على التمييز وفي نعم وبثس ضمير مرفوع فاعل بنم وبثس وهو عائد على رجلا المنصوب والتقدير نعم الرجل رجلا زيد وإذا كان فاعلهما مؤنثا فإن شئت ألحقت بهما تاء التانيث نحو نعمت المرأة هند وبثست المرأة جمالة الخطب ومنه قول الشاعر :

نعمت جزاء المتقين الجنة * دار الأمانى والمنى والمنه

وإن شئت حذفتهما لأنهما لما يتصرفا أجازوا فيهما التذكير والتانيث . قال ابن مالك في الخلاصة الألفية :

والحذف في نعم الفتاة استحسنا * لأن قصد الجنس فيه بين

وقد سمع من بعض العرب دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم : وقد بشر بيئت والله ما هي بنم الولد ، وقول الآخر نعم السير على بثس العير . وأجيب عنه بأن حرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بثس العير (وليس وعسى) أى ومن الفعل الماضى أيضا عسى وليس (على الأصح) لقبولهما التاء الساكنة أيضا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولا تصالها بضمير الرفع نحو - ليسوا سواء ، لست عليكم بوكيل ، فهل عسيتم إن توليتم - وهما فعلان غير متصرفين كنعم وبثس ولذا توقفت إفادة معناهما على خبرهما وأعراب المثال الأول عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء علامة التانيث هند اسمها وعلاوة رفعة ضمة ظاهرة في آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، تفلح فعل مضارع منصوب بان وعلاوة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها منصوب على أنه خبر عسى وعبرة الخيصى في شرح الكافية في الكلام على عسى زيد أن يقوم زيد هنا اسمها وأن مع المضارع في محل النصب بخبريتها وهى ههنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام انتهى . وعلى هذا فقول بعضهم يلزم من دخول أن على نحو عسى وحوى كون الحدث خبرا عن الذات لأن أن مع الفعل في تأويل مصدر فيصير التقدير عسى زيد القيام والحدث لا يكون خبرا عن الذات إذا يقال زيد القيام ويقال في الجواب عنه إن عسى حينئذ بمعنى قارب والتقدير قارب زيد القيام ، وهذا الجواب أحسن من قول من قال أن هنا زائدة لامصدرية لأنه فاسد من حيث أنها نصبت الفعل ، ومن قول ابن هشام في المغنى فرق بين المصدر وما يؤول به أى فالمصدر لا يخبر به عن الذات وأما المؤول بالمصدر فكبر عسى فانه يخبر به عن الذات لأن في ذلك بعدا من حيث أنهم لم يفرقوا بينهما في موطن وإن كان قد ارتضى ما قاله ابن هشام الشريف الجرجاني والمنسلا عصام الدين ومن قول ابن هشام

وَمُضَارِعٌ وَيُعْرَفُ بِدُخُولِ لَمْ عَلَيْهِ نَحْوُ لَمْ يَقُمْ وَلَا بُدَّ فِي أَوَّلِهِ مِنْ إِحْدَى الزَّوَائِدِ
الْأَرْبَعِ وَهِيَ الهمزة والنون والياء والتاء يجمعها قولك نأيت

أيضا في شرح الملح والطف ما يقال في الجواب مارأيت به خط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو أن
يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن أن ، ثم لما صح الأخبار به جئ بان لتفيد الترجي لتفيد السبك
اتهي . لأن هذا خلاف ما عرف من حالها ، ومن قول بعض المحققين في ذلك ان تقدير المصدر
على تقدير مضاف أي قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب
القيام كقوله تعالى - ولكن البر من آمن - أي ولكن صاحب البر ولكن البر بر من آمن اه لأن
الداميني اعترضه بان فيه تكافا فهو بعيد ، ومن قول الملا عصام الدين المصدر الحاصل في تأويل
الوصف فاذا أولنا عسى زيد أن يقوم بقولنا عسى زيد القيام فهو في معنى عسى زيد قائما قال ويرجحه
ما جاء من قولهم عسيت صائما ويكون من باب زيد عدل ومثله قوله تعالى - وما كان هذا القرآن
أن يفترى - اه لأن الاخبار بالمصدر الذي هو في تأويل الوصف الأصح أنه سماعي (ومضارع) وهو
مادل على معنى مقترن بأحد زماني الحال نحو يقوم والاستقبال نحو سيقوم ، ولا يتعين لأحدهما الاقرينة
فعند التجرد عنها يكون محتملا لهما ، فيتعين للاستقبال اذا دخلت عليه السين أو سوف أولا النافية
أو أدوات الشرط أو أدوات النصب أو الترجي أو المصدرية ، ويتعين للحال اذا اقترن بنحو الآن
أو الساعة أو آنفا ، أو بلام الابتداء نحو ليقوم زيد ، أو بالنفي بليس أو ان أو ما ، وقد يكون معناه ماضيا
وذلك مع لم ولما ولولا الامتناعية ، سمي مضارعا لمضارعة أي مشابهته الاسم من حيث ان كلا
منهما تعرض له معان يفترق في التمييز بينها الى الاعراب (ويعرف) أي يميز عن الماضي والأمر
(بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم) وهذه العلامة أنفع العلامات للفعل
المضارع فلذا اقتصر عليها ، وقدمت أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه ، فان دلت الكلمة
على معنى المضارع ولم يقبل لم فهي اسم اما لو وصف كضارب واما لفعل كآوه بمعنى أتوجع أو أف بمعنى
أضجر (ولابد في أوله من إحدى الزوائد الأربع) سميت بذلك لأنها مزيدة على الماضي الذي
هو الأصل وقد صار هذا الاسم علما بالغة عليها فلا ينصرف عند الاطلاق الا اليها وتسمى بأحرف
المضارعة أي المشابهة لأن بزادتها على الفعل الماضي يكتسب شيها من الاسم فيعرب لأنه بها يوازن
اسم الفاعل كيضرب فانه موازن لضارب ويخرج فانه موازن لخارج من حيث الحركات والسكنات
(وهي الهمزة) الدالة على التكلم وحده كأقوم (والنون) الدالة على التكلم المحدث عن نفسه
وغيره معا أو المعظم نفسه كنقوم (والياء) المثناة من تحت الدالة على المذكر الغائب مطلقا كيقوم
ويقومان ويقومون ، وعلى الأنثى نحو يقمن (والتاء) المثناة من فوق الدالة على المخاطب مطلقا
كتقوم وتقومان وتقومون وتقمن ، وعلى الغائبة كهند تقوم ، والغائبتين كلهندان تقومان
(يجمعها) : أي يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك نأيت) بمعنى بعثت أو أنيت بمعنى أدركت أو
أتين أو نأتى ، فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد ، وانما زادها فرقا بينه وبين الماضي
فلا تحصل صيغة المضارع بدونها ، ولم يجعل المصنف هذه الحروف علامة للمضارع لأنها قد توجد في
أول الماضي كأكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء اذا وضعت فيه نرجسا ويرنأت الشيب

وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ كَدَخَرَجٍ يَدَخُرْجُ ، وَأَكْرَمَ يُكْرِمُ
وَفَرَجَ يُفَرِّجُ وَقَاتَلَ يُقَاتِلُ . وَيُفْتَحُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَأَنْطَلَقَ
يَنْطَلِقُ ، وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ ، وَأَمَرَ وَيُعْرِفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهِ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ
نَحْوُ : قَوْمِي وَأَضْرِبِي

إذا خضبتة باليرنا : وهو الحناء ، وإنما ذكرها تمهيدا لقوله (ويضم أوله) : أي المضارع اجماعا :
أي ينطق بحرف المضارعة منه مضموما (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) ولا فرق في ذلك بين
ماحروف ماضيه كلها أصول (كدخرج) فانه ماض أصلي الحروف وزنه فعلل فتقول في مضارعه
(يدخرج) بضم أوله ، وفي القاموس تدخرج : أي تتابع في حذور ، والمدخرج المدور انتهى ،
أو بعضها أصلي وبعضها زائد (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة بدليل أنها تحذف
في المضارع فتقول فيه (يكرم) بضم أوله ولو جاء على الأصل لقل فيه يؤكرم (و) مما بعض
حروفه زائد نحو (فرج) بتشديد الراء بعدها جيم فتقول في مضارعه (يفرج) بضم أوله لزيادة
تكرير عين الكلمة : أي الراء في ماضيه (و) نحو (قاتل) مفتوح التاء ، فانك تقول في
مضارعه (يقاتل) بضم أوله لزيادة الألف في ماضيه (ويفتح) : أي أول المضارع وجوبا على
الأصل للخفة والضم في الرباعي للالتباس بغيره وتخصيصه لتعادل قلة الرباعي ثقل الضمة وكثرة
غيره خفة الفتحة (فيما سوى ذلك) : أي فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي بأن كان ثلاثيا
(نحو نصر) فتقول في مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو خاسيا (و) ذلك نحو (انطلق)
فتقول في مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول في
مضارعه (يستخرج) بفتح أوله أيضا . ثم ما ذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو
كالتممة لتعريف المضارع لأنه يتضح به كمال الانضاح والاعتذار بمثل هذا عن النحويين أولى من
قول بعضهم هذه المسئلة من التصريف لا من النحو ذكرت فيه استطرادا (وأمر) وهو فعل
مقترن بزمان مستقبل أبدا لأن المطلوب به حصول مالم يحصل نحو - قم فأنذر - أو دوام ما حصل
نحو - يا أيها النبي اتق الله - سمي به لاستعماله غالبا في الأمر الذي هو طلب المتكلم للفعل من
المخاطب على سبيل الاستعلاء غالبا كقول السيد لعبداه اسقني (ويعرف) : أي يميز عن الماضي
والمضارع (بدلالته) وضعا نخرج به نحو - لينفق ذو سعة من سعته - ، ونحو يازيد فان دلالاته على
الطلب غير وضعية بل بواسطة (على الطلب) : أي طلب المتكلم للفعل من المخاطب (وقبوله ياء
المخاطبة) وهي ضمير على الأصح محلها رفع على الفاعلية وتختص بالفعل غير الماضي (نحو قومي
واضربي) فان الأول منهما دال على طلب القيام . والثاني دال على طلب الضرب من المخاطبة ،
وقبل كل منهما ياء المخاطبة ، فتقول في اعراب الأول منهما قومي فعل أمر مبني على حذف النون ،
وياه المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وتقول في اعراب الثاني مثل ما قلت في اعراب .
الأول فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كنزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت
أو مصدرا كضرب يازيدا بمعنى اضرب يازيدا أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع

وَمِنْهُ هَاتِ وَتَعَالَ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْأَسْمِ وَلَا دَلِيلُ
الْفِعْلِ كَهَلٍ وَفِي وَلَمْ .

بابُ الاعرابِ والبناءِ

الإعرابُ تغيُّيرُ أواخرِ الكلامِ

نحو أنت ياهند تقومين (ومنه) : أي من الأمر لامن غيره (هات) بكسر التاء الا اذا اتصلت به
واو الجماعة فيضم كقوله تعالى - هاتوا برهانكم - (وتعال) بفتح اللام مطلقا على الأصح
فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة ، ثم ان أمرت بهما ، ذكرنا نحو هات يا زيد وتعال
يا عمرو . قلت : هات فعل أمر ، وكذا تعال تقول فيه فعل أمر وتقول في كل منهما مبني على
حذف حرف العلة من آخره فالمحذوف من هات الياء كما في إرم ومن تعال الألف كما في إخش وان
أمرت بهما مؤثرا . قلت : هات ياهند وتعال ياهند ، ثم تقول في إعرابهما هات ي فعل أمر مبني على
حذف النون ، و ياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وكذا تقول في إعراب تعال
ياهند لأن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه ، وزعم جماعة من النحويين ان هات وتعال اسمان
فعلين : الأول منهما اسم لناول بكسر الواو . والثاني اسم لأقبل (والحرف) وهو كلمة دلت على
معنى في غيرها فقط ، فعلامته المميزة له عدمية ذكرها المصنف في قوله (مالا يصلح معه دليل
الاسم) : أي واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) : أي واحد من علاماته لأنه في نفسه علامة
للأسماء وللأفعال ، فكان ترك العلامة له علامة ، فاذا وردت عليك كلمة فاعرض عليها علامات
الأسماء أولا ، فان قبلت شيئا منها فهي اسم ، فان لم تقبلها فاعرض عليها علامات الأفعال ، فان
قبلت منها شيئا فهي فعل ، فان لم تقبلها فاحكم بحرفيتها (كهل وفي ولم) أشار بالتمثيل بالثلاثة الى
أن الحروف ثلاثة أنواع ، مالا يختص بالاسم ولا بالفعل كهل ، وما يختص بالاسم كفي ، وما يختص
بالفعل كهم فان قيل قد ذكر النحاة في باب الاشتغال أن هل تختص بالأفعال * قلت محل
ما ذكره حيث كان في حيزها فعل ، فلا يجوز هل زيد قام بل تقول هل قام زيد لأن أصلها أن
نكون بمعنى قد نحو - هل أتى على الانسان حين من الدهر - ، وقد تختص بالفعل فكذا هل
لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام لم تختص بالفعل الا اذا كان الفعل في حيزها .

باب الاعراب والبناء

الذين لا يخلو آخر الكلمة عن أحدهما (الاعراب) قدمه على البناء لاصالته ولشرفه باندفاع الخطأ
في اللفظ به وشرف محله الذي هو الاسم وهو يطلق في اللغة على معان كثيرة منها . الابانة : يقال أعرب
فلان عما في نفسه اذا أبان عنه ، ومنها التحسين : يقال أعربت الشيء : أي حسنته ، ومنها
التغيير : يقال أعرب الله المعدة : أي غيرها . قال في الجمع ، والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي هو
الأول إذ القصد به ابانة المعاني المختلفة انتهى . وقال القامحس : وهذا المعنى : أي التغيير أنسب بالمعنى
الاصطلاحي المشار اليه بقوله (تغيير أواخر الكلام) : أي الكلام المعربة التي هي أنواع الاسم

لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا أَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجَزْمٌ . فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَلَا جَزْمَ فِيهَا ، وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا •

المتمكن : أى العرب ، والفعل المضارع الخالى من نونى النسوة والتوكيد ، وتغير الأواخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة سواء أكان التغيير حقيقة كالبدال من زيد أم حكما كالإيم من دم وفم ، فإن أصلهما دمي وفؤ أو فنى (لاختلاف العوامل) : أى التغيير المذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف : أى تعاقب العوامل على الكلم واحدا بعد واحد ، والعوامل جمع عامل ، وهوماً أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم نحو ضرب زيد عمرا فلن ضرب موجب لاتصاف زيد بالرفع لأنه فاعله ، وعمرا بالنصب لأنه مفعوله ، وكذلك صررت بزيد ، فإن الموجب لاتصاف زيد بالجر هو الباء ، وفى قولك لم اضرب زيدا الموجب لاتصاف اضرب بالجرم هو لم ، ولا فرق بين أن يكون العامل لفظيا كهذه الأمثلة أو معنويا كالابتداء ، فانه الرفع للبتياء ، والتجرد عن الناصب والجارم ، فانه الرفع للمضارع (الداخلة عليها) : أى على الكلم سواء كان التغيير المذكور (لفظا) وهوماً يظهر أثره فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد من نحو جاء زيد ، ورأيت زيدا وصررت بزيد ، وآخر يذهب من نحو زيد يذهب ولن يذهب ولم يذهب (أو تقديرًا) وهوماً لا يظهر أثره فى الآخر بل ينوى ويقتدر كالحركات المقدرة فى آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى وصررت بالفتى وآخر يرضى من نحو زيد يرضى ولن يرضى ، والسكون المقدر فى نحو - لم يكن الذين كفروا - ، فإن علامة الجزم فى يكن سكون مقدر فى النون المكسورة لالتقاء الساكنين ، فخرج بالتغيير لزوم آخر الكلم حالا واحداً فانه يسمى بناءً ، وبتغيير الأواخر غيره كتغيير الأوائل أو الوسط للتكسير كرجال فى جمع رجل أو للتصغير كفليس فى تصغير فليس ، وباختلاف العوامل تغييره بغير ذلك كحركة النقل كقراء ورش - قد افلح المؤمنون - بفتح الدال لنقل حركة الهمزة اليها فانه لا يسمى اعراباً لأنه لم ينشأ عن عامل ، ثم الحد المذكور للاعراب يفيد أن الاعراب معنوى وهو الذى عليه كثيرون وعزى اظهار كلام سيبويه ، واختاره أبو حيان ، وعليه فتكون الحركات علامات للاعراب لانفسه . ومذهب الجمهور : أن الاعراب لفظى ونسب الى المحققين . قال المرادى : وهو أقرب الى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجر وجزم ، وعليه فيقال فى حده : الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة (وأقسامه) : أى الاعراب : أى أنواعه (أربعة) لازائد عليها اجماعاً (رفع) بحركة أو حرف وقدمه لأن الكلام لا يستغنى عنه (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف (فللأسماء) السالبة من مشابهة الحرف (من ذلك) : أى من تلك الأربعة (الرفع) لفظاً أو تقديرًا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) : أى فى الأسماء (وللأفعال) المضارعة الخالية مما يوجب بناءها (الرفع) لفظاً كيزه أو تقديرًا كيرضى (والنصب) لفظاً نحو لن يذهب أو تقديرًا نحو لن يرضى (والجزم) لفظاً نحو لم يذهب أو تقديرًا نحو - لم يكن الذين كفروا - (ولا خفض فيها) : أى فى الأفعال ، وإنما اختص الخفض بالاسم

وَالْبِنَاءُ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَرَكَةً : نَحْوُ هُوَلَاءَ ، أَوْ سُكُونًا : نَحْوُ مَنْ وَكَمْ ، وَأَنْوَاعُهُ
أَرْبَعَةٌ : ضَمٌّ ، وَفَتْحٌ ، وَكَسْرٌ ، وَسُكُونٌ . وَالْأَسْمُ ضَرْبَانِ : مُعْرَبٌ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَهُوَ
مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ إِمَّا لَفْظًا : كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ :
مُوسَى وَالْفَتَى . وَمَبْنًى : وَهُوَ الْفَرْعُ ، وَهُوَ مَالًا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ

والجزم بالفعل قصدا للتعادل ، فان الجرّ ثقيل يجبر خفة الاسم والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل
(والبناء) وهولغة : وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت ، واصطلاحا ضد الاعراب : وهو كما
قال المصنف (لزوم آخر الكلمة) حالا واحدا (حركة نحو هولاء) فان آخره مكسور في جميع
أحواله (أو سكونا نحو من وكم) ، فان النون في الأول ، والميم في الثاني ساكنة في الأحوال كلها ،
وهذا التعريف للبناء مناسب للقول بأن البناء معنوي ، وأما المناسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن
البناء لفظي ، فهو أن يقال في تعريفه البناء أثر ظاهر أو مقدر لازم لآخر الكلمة بكل حال (وأنواعه) :
أى البناء ، ويعبر عنها وعن أنواع الاعراب أيضا بالألقاب . قال بعض المحققين : والتعبير بالأنواع
أولى من التعبير بالألقاب ، والمراد بها الأسماء لأن حق الألقاب أن يطلق كل منها على ما يطلق عليه
الآخر كأن يقال الرفع نصب والضم فتح ، وهذا ممتنع لأن فيه اطلاق الشئ على مباينه وهو باطل
(أربعة) لا خامس لها (ضم) كحيث وقبل وبعد (فتح) كأين وقام (وكسر) كأمس
(وسكون) كمن وكم ، ويسمى وقفا ، فهذه الأنواع الأربعة مختصة بالمبنيات : كما أن أنواع الاعراب
السابقة مختصة بالمعربات : وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيجوزون كلا منهما لكل
من المعنيين ، فعلى قول البصريين لا تقول في نحو حيث مرفوع بل تقول مبني على الضم : كما
سيأتي (والاسم) بعد التركيب مع العوامل (ضربان) : أى قسمان : الأول منهما (معرب وهو
الأصل) : أى الغالب في الأسماء ، ولهذا قدمه (وهو) : أى المعرب (ما) : أى الذى (تغير
آخره) بأن يتصف الحرف الذى هو آخر المعرب بصفة أخرى (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة
عليه) بأن يعمل الواحد منها خلاف ما يعمل الآخر (أما) أن يكون تغيرا (لفظا كزيد وعمرو)
فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا : كما فى جاء زيد ، ورأيت زيدا ، وصرت بزيد
(وأما) تغيرا (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتى) من كل اسم معرب يتعذر ظهور الاعراب فى
آخره ، فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يقدر أن آخره قد تغير ، وان لم يوجد تغير فى اللفظ لما منع
يمنع من ظهوره لفظا ككون الألف لازمة للسكون لا تقبل الحركة (و) الثانى (مبنى) ولا واسطة
بينه وبين المعرب (وهو الفرع) : أى غير الغالب على الأسماء ، ومن ثم لا يبنى الاسم الا إذا أشبه
الحرف شيها قويا ، إمامى الوضع ككاهن قت ، فانها تشبه باء الجرّ ، ونامن قما ، فانها شبيهة بنحو قد ، أو فى
المعنى كهذا ، فانه اسم إشارة للكان ، وهو من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كالخطاب ، فانهم
وضعوا له كاف الخطاب والتشبيه ، فانهم وضعوا له هاء التنبيه ، أو فى الاستعمال كهيئات ، فانه اسم
فعل نائب عن بعد ، ولا يدخل عليها عامل فأشبهه ليت النائية عن المعنى ، ولا يدخل عليها عامل
(وهو) : أى المبنى (مالا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) : أى لا يتأثر آخره باختلاف

كَالضَّمَرَاتِ ، وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ ، وَأَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ،
وَأَسْمَاءُ لِلْمُصُولَاتِ . فَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ : نَحْوُ كَمْ ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ كَأَيْنَ ،
وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ كَأَمْسٍ

العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأنه ضد الاعراب : والضدان لا يجتمعان . قال بعضهم التعبير بالضد
يشعر بثبوت واسطة بينهما لأن الضدين يجوز ارتفاعهما ، ويخلفهما آخر كالقيام والقيود فانهما قد
يرتفعان ، ويخلفهما الاستلقاء . وأجيب بأنه لا محذور في هذا الاشعار لأنه قد حكي خلاف في الأسماء
قبل التركيب : فقليل انها مبنية ، وعليه ابن الحاجب : وقيل معربة ، وعليه الزمخشري : وقيل انها
واسطة لفقدها موجب الاعراب والبناء ، ولسكون آخرها وصلا بعد سا كن نحو : قاف سين ، وليس
في المبنيات ما يكون كذلك ، وعليه أبو حيان . قال بعض المحققين : وهو المختار . ثم ذكر المصنف
أنواع المبنيات من الأسماء في قوله (كالضممرات) فانها مبنية كلها متصلها ومنفصلها لشبهها بالحروف
لأنها ما هو على حرف واحد ، والحرف الواحد لا يصلح فيه الاعراب ، ولتضمنها معاني حقها أن
تؤدى بالحرف كالتكلم في أنا ، والخطاب في أنت ، والغيبة في هو (وأسماء الشرط) فانها مبنية
لشبهها بالحرف الذي هو ان الشرطية في المعنى (وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين ، فانها مبنية لشبهها
بالحرف الذي هو همزة الاستفهام (وأسماء الإشارة) كذا وذى وهؤلاء ، فانها مبنية لشبهها بالحرف
في المعنى لأنها ضمنت معنى حقه أن يؤدى بالحرف (وأسماء الأفعال) كصه ومه وهيات ، فانها مبنية
لشبهها بالحرف في الاستعمال ، لأنها استعملت استعمال الحروف من حيث انها نائبة عن فعل ، ولا يدخل
عليها عامل : كليت واملت (وأسماء الموصولات) كالذى والذى والذين واللاتى ، فانها مبنية لشبهها بالحرف
من حيث انها مفتقرة الى ما يتم معناها : وهو الصلة ، فأشبهت الحروف في افتقارها في افادة معناها الى
ذكر متعلقها ، ويستثنى من الموصولات أى الموصولة ، فانها معربة الا اذا أضيفت وحذف صدر صلتها
كما سيأتى في الموصولات ان شاء الله تعالى . ثم ان المبنى ينقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله
(فمنه ما يبنى على السكون) وقدمه على ما بعده لأصالة (نحوكم) استفهامية كانت نحوكم مالك
أو خبرية نحوكم عبدا ملكك ، وبنيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، والخبرية لمشابتها
لأختها ، واعراب المثال الأول كم اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ ، مال خبر وهو
مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والكاف مضاف اليه ، واعراب الثانى كم خبرية في محل نصب مفعول
مقدم مبنية على السكون عبدا تمييز وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ملكك فعل وفاعل ملك
فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل (ومنه ما يبنى على الفتح كَأَيْنَ) وهى اسم يسأل
به عن المكان ، وانما بنى على الفتح لتضمنه حرف الاستفهام ان كانت استفهامية نحو أين زيد
واعرابه أين اسم استفهام مبتدأ مبنى على الفتح ، وزيد خبره ، وان كانت شرطية فلتضمنها حرف
الشرط نحو أينما تجلس أجلس (ومنه ما يبنى على الكسر كَأَمْسٍ) وهو اسم لليوم الذى قبل يومك
وانما بنى لتضمنه معنى لام التعريف ولذا صح وصفه بالمعرفة نحو صمت أمس الدابر واعرابه صمت
فعل وفاعل صام فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل أمس ظرف زمان مبنى على

وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَحَيْثُ، وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنَى أَنْ يُبْنَى عَلَى السَّكُونِ. وَالْفِعْلُ ضَرَبَانِ،
 مَبْنِيٌّ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَمَعْرَبٌ وَهُوَ الْفَرْعُ، وَالْمَبْنِيُّ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا الْمَاضِي، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ
 إِلَّا إِذَا أُتْصِلَ بِهِ وَآوُ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ، نَحْوُ ضَرَبُوا، أَوْ أُتْصِلَ بِهِ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُتَحَرِّكٌ فَيُسَكَّنُ
 نَحْوُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا. وَالثَّانِي الْأَمْرُ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السَّكُونِ نَحْوُ: اضْرِبْ

الكسر ومحلّه النصب الدابر صفة والصفة تتبع الموصوف في اعرابه تبعه في نصبه وهو منصوب وعلامة
 نصبه فتح آخره (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) وهو ظرف للكان، وقد يبنى على الفتح للخفة،
 وقد يبنى على الكسر وقد يقال فيه حوث بالواو بدل الياء، وإنما بنيت للزوم افتقارها الى جلة تضاف
 اليها وهذا هو الاكثر من أحوالها نحو قوله تعالى: وامضوا حيث تؤمرون، واعرابه امضوا فعل
 أمر منى على حذف النون وواو الجماعة فاعل حيث ظرف مكان مبني على الضم ومحلّه النصب وهو
 مضاف، وجلة تؤمرون بعد في محل جر بالاضافة وشذ اضافتها الى المفرد كقول الشاعر.

أما ترى حيث سهيل طالعا * نجما يضيء كاهلال ساطعا

فاضاف حيث الى سهيل، ومنهم من يروى سهيل بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل
 (والاصل في المبنى) اسما أو غيره (أن يبنى على السكون) لخفته، ولأن الأصل عدم الحركة فلا
 يعدل عنه الالسبب يقتضى العدول (والفعل ضربان مبني وهو الاصل) في الافعال لانها لم تعتورها
 معان مختلفة فتقرر في تمييزها الى اعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها وان حصل لبس في بعض
 المواضع أمكن ازالته باظهار الناصب والجازم (ومعرب وهو الفرع) لجريانه على خلاف الاصل
 (والمبني) من الافعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) وقدمه للاتفاق على بنائه (وبناؤه
 على الفتح) ثلاثيا كان كضرب، أو رباعيا كد حرج، أو خماسيا كأنطلق، أو سداسيا كاستخرج
 ولا يزيد على ذلك، وإنما يبنى على حركة لانه يشبه المضارع من حيث انه يقع شرطا وصلة وصفة وخبرا
 وحالا وكانت فتحة لثقل الضم والكسر وثقل الفعل فعدلوه الى الفتح لخفته سواء أ كانت الفتحة
 ظاهرة كالأمثلة المذكورة أو مقدرة نحو عفا ورمى فان سكون آخرهما عارض والفتحة فيهما مقدرة
 (الا اذا اتصل به) أي الماضي (واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) فالباء هي آخر
 الفعل، وحققا أن تبنى على الفتح ولكن ضمت لمناسبة الواو، وأما نحو اشتروا فالأصل فيه اشتريوا
 بياء مضمومة قبل الواو ولكنها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء ساكنة مع الواو (أو اتصل
 به ضمير رفع متحرك) ذلك الضمير (فيسكن) آخره تسكين بناء على الاصح لانه الاصل في البناء.
 وقال ابن هشام في الأوضح السكون فيه عارض أوجبه كراهة العرب توالي أربع حركات فيما هو
 كالسكامة الواحدة (نحو ضربت) مثلث التاء (وضربنا) باسكان الباء ومثله النسوة ضربن
 فان ضربن فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل، فخرج بضمير
 الرفع ضمير النصب كضربك وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن نحو ضربا فني هاتين الخاتين بني
 على الفتح الذي هو الاصل فيه (والثاني الأمر) فانه مبني على الاصح عند جمهور البصريين
 (وبناؤه على السكون اذا كان صحيح الآخر نحو اضرب) واعرابه اضرب فعل أمر مبني على

وَأَضْرِبَنَّ ، إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ مَذْكَرٍ أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ
فَعَلَى حَذْفِ النَّونِ نحوُ اضْرِبْ بَاً وَاضْرِبُوا وَاضْرِبِي ، وَإِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ نحوُ
اخْشَ وَأَغْزُ وَأَرَمَ . ^{والمعرب} مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ
وَلَا نُونُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ بِنَحْوِ يَضْرِبُ وَيَخْشَى ، فَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ بُنِيَ مَعَهَا عَلَى
السُّكُونِ . ^{المتبع}

السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (و) نحو (اضربن) ياهندات من كل فعل اتصلت
به نون النسوة ، واعرابه اضربن فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة
ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وانما بنى الأمر على السكون في الحالين المذكورين لان مضارعه
يجزم فيهما بالسكون نحو لم تضرب والقاعدة أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب
(الا اذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع مذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون
بناؤه لان مضارعه بحذف النون ، ثم مثل للثلاثة مبتدئا بأولها فقال (نحو اضربا) مثال لما اتصل
به ضمير تثنية ، واعرابه اضربا فعل أمر مبني حذف النون وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع
فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير جمع مذكر ، واعرابه اضربوا فعل أمر مبني على حذف
النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل (واضربي) مثال لما اتصل به ضمير المؤنثة
المخاطبة ، واعرابه اضربي فعل أمر مبني على حذف النون وياه المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل
رفع فاعل (والا المعتل) من فعل الأمر وهو ما آخره حرف من حروف العلة الثلاثة وهي الواو
والالف والياء (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه لان مضارعه يجزم بحذف حرف العلة (نحو
اخش) واعرابه اخش فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت (واغز) واعرابه اغز فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو
الواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (وارم) واعرابه ارم فعل أمر مبني على حذف حرف
العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (والمعرب من الأفعال المضارع)
واعرابه على خلاف الأصل لكن لا يعرب مطلقا بل (بشرط أن لا يتصل به نون الأنثى) ويعبر
عنها بنون النسوة فلا فرق بينهما غير أنها ان اتصلت بالأفعال كانت أسما ضمرا مرفوعا على
الفاعلية وان اتصلت بالاسماء كانت حرفا لا محل لها من الاعراب نحو هُنَّ وَايَا كُنَّ (ولان التوكيد)
وهي نون خفيفة ساكنة أو مشددة مفتوحة يوثى بها لتوكيد الفعل وتختص بالفعل المستقبل
الطلبى أمرا أو نهيا أو استفهاما اذ لا يؤكد ما لم يكن مطلوبا ، ولزمت في مثبت القسم أى في جوابه نحو
والله ان زيدا يقوم (المباشرة) أى المتصلة بآخره الفعل من غير فاصل بينهما لفظا ولا تقديرا
ثم مثل المصنف للمضارع الخالي من النونين فقال (نحو يضرب) من كل فعل مضارع صحيح الآخر
فانه يرفع بضمة ظاهرة في آخره (و) نحو (يخشى) من كل مضارع معتل الآخر فانه يرفع بضمة
مقدرة على حرف العلة (فان اتصلت به نون الاناث بنى معها) لضعف شبهه بالاسم حينئذ لان
هذه النون لاتصل الا بالفعل فلما اتصلت به ردت الى ما هو الاصل في الافعال وهو البناء فيبنى (على السكون)

نحو والوالدات يرضعن فإن اتصلت نون التوكيد المباشرة بنى على الفتح نحو ليسجنن
وليكونا ، وإنما أعرب المضارع لمشابهة الاسم . وأما الحروف فبنية كلها
باب معرفة علامات الاعراب

للرفع

كما بنى الماضي معها على السكون (نحو والوالدات يرضعن) واعرابه الواو حرف عطف والوالدات
مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره ، يرضعن فعل مضارع مبنى على السكون
لا اتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ (فإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة له) لفظا وتقديرا (بنى) معها (على الفتح)
ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) واعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر تقديره والله ، يسجنن فعل
مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا
تقديره هو ، أو خفيفة نحو (وليكونا) واعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر تقديره والله ، يكونا
فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وهو متصرف من كان الناقصة ترفع
الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيه جوازا تقديره هو وخبرها جلة من الصاغرين ، وإنما بنى
الفعل معها على الفتح لانه معها كالركب تركيب خمسة عشر ، ولهذا لفصل بين الفعل والنون ألف
الاثنتين أو الواو والجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة لم يحكم بينا انهم لا يركبون ثلاثة أشياء ، واحترز المصنف
بالمباشرة عن غير المباشرة لفظا أو تقديرا نحو لتبلون ولا تتبعان فامارين فإن الواو في الأول والألف
في الثاني والياء في الثالث فاصل بين آخر الفعل والنون فهو معرب لامبنى وهذه أمثلة غير المباشرة
لفظا ، وأما غير المباشرة تقديرافنحو ولا يصدك بضم الدال فإن نون التوكيد وان باشرت آخر الفعل
الذي هو الدال لفظا لكنها منفصلة عنه تقديرا لان أصله يصدونك بواو الجماعة فلما حذفت النون
للمجازم ثم أكد بنون التوكيد التقي ساكنان نون التوكيد وواو الجماعة فحذفت واو الجماعة لدلالة
ضمة الدال عليها حيثئذ (وإنما أعرب المضارع) على خلاف الأصل (لمشابهة للاسم) من
حيث ان كلا منهما تعرض له معان مختلفة يفترق في التمييز بينها الى الاعراب نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن فإنه لا يعرف أن القصد النهى عن كل منهما على انفراده أو عن الجمع بينهما أو عن
الأول فقط أو بالحركة فاذا جزم تشرب عرف أن المراد النهى عن كل منهما ، وان نصبته عرف
أن المراد النهى عن الجمع بينهما ، وان رفعته عرف أن المراد النهى عن الأول وإباحة الثاني (وأما
الحروف فبنية كلها) لاحظ شئ منها في الاعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا لانها ليس فيها مقتض
للاعراب اذ لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الى الاعراب .

باب معرفة علامات الاعراب

أصالة ونيابة ، والمراد بالعلامات الحركات الثلاث والسكون وماناب عن ذلك ، وإنما تكون علامات
إذا قلنا الاعراب معنوى وهو الذى مشى عليه المصنف والافهى الاعراب نفسه (للرفع) وهو

أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ : الضَّمَّةُ وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ ، وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ ، فَأَمَّا
 الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فِي الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ
 مُنْصَرِفٍ ، نَحْوُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ، وَإِذْ قَالَ مُوسَى ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ

ما يحدثه عامله في آخر الكلمة ، وبدأ بعلاماته لان الكلام لا يستغنى عن المرفوع اذ لا يتصور كلام
 لا مرفوع فيه ، ولهذا يسمى المرفوع عمدة ، وغيره فضلة (أربع علامات) تدل عليه (الضمة وهي
 الاصل) ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرهما (والواو والالف والنون وهي) فرع لانها
 (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة عنها ، وأما الالف فلكونها أخت الواو أعطيت حكمها
 في القيام مقام الضمة ، وأما النون فلانها تقارب الواو في الخروج فقامت مقام الضمة كالواو . ثم أشار الى
 مواضع كل واحدة من العلامات المذكورة مبتدئا بالاصل فقال (فأما الضمة فتكون علامة للرفع)
 ظاهرا ومقدرا (في أربعة مواضع) لازائد عليها (في الاسم المفرد) وهو هنا ليس مثني ولا جموعا
 ولا من الاسماء الستة (منصرفا كان) وهو ما يدخله الصرف الذي هو التنوين والجر بالكسرة
 (أو غير منصرف) وهو ما لا يدخله الصرف بسبب وجود علتين من علل تسع أو واحدة منها تقوم
 مقام العلتين كما سيأتي ان شاء الله تعالى (نحو قال الله) هذا مثال للمنصرف ، واعرابه قال فعل
 ماض الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو اسم مفرد لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر
 ولا يؤنث ~~سواء علم أن المصنف رحمه الله تعالى كثيرا ما يمثل بالآيات القرآنية ، ولعل غرضه بذلك~~
 التبرك بالقرآن ، وقد قال السيوطي رحمه الله تعالى كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية
 سواء أكان متواترا كالقراآت السبع المشهورة أم أحادا كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة
 أم شاذا وهي ما وراء العشرة انتهى . فان لم يجد مثالا لما يمثل له من القرآن عدل الى كلام العرب
 لان ما ثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم محتج به اجماعا ، وانما لم يمثل بكلامه صلى الله عليه
 وسلم الوارد في السنة لان غالب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل
 تدوينها في الكتب فرووها بما أدت اليه عبارتهم فبدلوا الألفاظ بالألفاظ ، ومن ثم أنكر جماعة من
 المحققين على البدرين مالك اثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث مع أن الواضعين
 لعلم النحو المستقرئين لأحكامه من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن
 أحمد وسيدويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء والأجر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين
 لم يفعلوا ذلك وكذا من بعدهم من المتأخرين (واذ قال إبراهيم) هذا مثال لغير المنصرف ، واعرابه
 اذ ظرف الماضي من الزمان قال فعل ماض إبراهيم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (واذ قال موسى)
 هذا مثال لغير المنصرف أتى به المصنف للإشارة الى أنه لا فرق بين كون الضمة ظاهرة كالتالين
 أو مقدرة كهذا المثال ، واعرابه اذ ظرف لما مضى من الزمان قال فعل ماض موسى فاعل وهو مرفوع
 وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور (وجمع التكسير)
 وهو ما تغير فيه بناء مفردة بزيادة كرجل ورجال أو نقص نحو كتاب وكتب أو تبديل شكل كأسد
 وأسد بفتح السين في الأول وضمها في الثاني سواء أكان التغير تحقيقيا كالأمثلة المذكورة أو تقديرية
 كفلان فانه يستوي مفردة وجمعه لفظا تقول هذا فلان ماخر وهذه فلان مواخر ، وبما يحتاج اليه

مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ : قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى ، وَمَسَا كُنْ تَرْضَوْنَهَا ،

الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، ولا بد من ذكر شيء هنا يكون وصلة للطلاب الى التمييز بين الثلاثة ، فأقول والله أعلم : ان اللفظ الدال على ثلاثة فصاعدا ثلاثة أقسام : الأول ما يدل على الآحاد المجتمعة دلالة الافراد المتعاطفة على ما ذكر ، وهو المسمى بالجمع صحيحا كان كسالمين أو مكسرا كرجال فانه دال على مسلم ومسلم ومسلم ورجل ورجل ورجل وهذا لا يعود الضمير اليه مفردا ولا بوصف الا بوصف الجمع ولا يقع تمييزا لأحد عشر فصاعدا على الصحيح . الثاني ما يدل على الآحاد المجتمعة الغير المتعاطفة باعتبار الكمية وهو المسمى باسم الجمع وهذا يخبر عنه اخبار الواحد ويوصف بوصف المفرد ويصح عطف مثله عليه ويقع تمييزا لأحد عشر وأخواته ، وهو نوعان فانه مالا واحدا له من لفظه كقوم ورهط ونفر ومعشر وعصابة وزمرة وابل وذود وجماعة وفريق وناس وقطيع ، ومنه ماله واحد من لفظه كصحب وركب وسفر وطير وخدم وأدم وغيب وأهب في جمع صاحب وراكب وسافر وطائر وخدام وأديم وغائب واهاب . الثالث ما يدل على الآحاد باعتبار اطلاقه على الماهية المعراة عن الشخصات لا باعتبار الكمية ولا باعتبار التعاطف ولا باعتبارهما وهو المسمى باسم الجنس الجمعي ، وهذا يصلح وقوعه على القليل والكثير ، وقيل لا يقع على أقل من ثلاثة وهو الأصح ومنى نفي لزوم انتفاء مفردة ، ويقع تمييزا لأحد عشر وأخواته ، ولك وصفه والاخبار عنه كالمفرد ، وهو أنواع فانه ما يمتاز عنه واحده بتاء التأنيث وهو الأكثر كنخل ونخلة ورطب ورطوبة ونمر ونمرة وكرم وكومة وعنب وعنبه وزبيب وزبيبة وسحاب وسحابة ونجم ونجمانة وكلم وكلمة وهذا قد سمع تكسيره فيحفظ ولا يقاس كرطب وأرطاب ويجوز تذكيره وتأنيثه كهذه نخلة باسقة وهذا نخل بواسق قال بعضهم والغالب عليه التذكير ، وقال غير تذكيره وتأنيثه سواء في الاستعمال ومنه ما يمتاز عن واحده بالتاء عكس ما قبله وهو الأقل ككجاء بالتاء لاسم الجنس ، واحدها كم بدون تاء ومثل هذا يضعف تذكيره ولا يمتنع ، ومنه ما يمتاز واحده عنه بياء النسب وهو كثير كعرب وعربي وعجم وعجمي وروم ورومي ويهودي ويهودي خلافا لابن مالك فانه عدّه في اسم الجمع قال الفارسي وقياس هذا أن يجري فيه التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة ، ونظر فيه أبو حيان وغيره بان الروم والزنج وما أشبههما أمم عقلاء فهم كرجال وعبيد فتقول ذل أو ذلت اليهود أو اليهود ذلت أو ذلوا دون ذل بالتذكير كما تقول قام الرجال وقامت الرجال أو الرجال قامت أو قاموا ولا تقول الرجال قام وتقول الروم كثيرا وكثيرة أو كثيرين أو أكثر أو أكثرى ولا تقول الروم كثر ، هذا حاصل ما ذكره في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، ثم كل جمع مذكر يرفع بالضمّة (منصرفا كان أو غير منصرف) فالمنصرف (نحو قال أصحاب موسى) واعرابه قال فعل ماض أصحاب فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير مفردة محب وهو مضاف وموسى مضاف اليه وبحرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، وغير المنصرف نحو قوله تعالى (ومسا كن ترضونها) واعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى - آباؤكم - الذي هو اسم كان من قوله - قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم - الى آخره ومسا كن معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو

وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ ، نَحْوُ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ
وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ، وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ : تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ
مِنْ نَشَاءٍ ،

جمع تكسیر مفردة مسكن ولم ينون لانه على صيغة متتهى الجموع ، ترضون فعل مضارع مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة
وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وجلة الفعل
والفاعل في محل رفع صفة لمساكن (ومن آياته الجوارى) أتى به للإشارة الى أنه لا فرق في رفعه
بالضمة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كالثالين السابقين أو مقدرًا كهذا المثال ، واعرابه الواو
ابتدائية من آيات جار ومجرور من حرف جر آيات مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف
والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وجلة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم الجوارى مبتدأ
مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص
وهو جمع تكسیر مفردة جارية ، والمراد بها في الآية السفن التي تجرى في البحر (وفي جمع المؤنث
السالم) وهو ما جمع بالفتحة من زيدتين سالما كان نحو مؤمنات جمع مؤمنة أو مكسرا كبنات جمع بنت
وأخوات جمع أخت فوصف المصنف الجمع المذكور بالسالم لانه قد صار في عرف النحاة هذا اللفظ
أعني قولهم جمع المؤنث السالم كالعلم على ما جمع بالالف والتاء وان اختلفت أفراده تسمية للشئ باسم
جزئه الأكثر (و) في (ما حمل عليه) من اسم جمع أو جمع مسمى به فمثال الجمع المؤنث (نحو اذا
جاءك المؤمنات) واعرابه اذا ظرف لما يستقبل من الزمان جاء فعل ماض والكاف ضمير متصل
في محل نصب مفعول به المؤمنات فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع مؤنث سالم
ولا يقدح فيه سقوط تاء مؤمنة لانها ليست من بنية الكلمة لان أصله مؤمن وكذا لا يقدح في جمع
بنات وأخوات حذف تأنيها لانها ليست من بنية الكلمة لان أصلهما بنوة وأخوة بهاء تأنيث ثم
حذفت منها الواو فظهرت التاء ، وقيل بنت وأخت فلما جمعا حذفت تأنيها كما حذفت تاء مسلمة
ومؤمنة على أن قاعدة الجمع المؤنث أن تاء المفرد تحذف عند الجمع ، ومثال المحمول على الجمع المؤنث
(وأولات الأحمال) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه ، واعرابه أولات مبتدأ مرفوع بالابتداء
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والأحمال مضاف اليه وخبر المبتدأ الجملة الاسمية
بعده وهي قوله تعالى - أجلهن أن يضعن حملهن - فأجل مبتدأ مضاف الى الهاء والنون علامة
جمع الأنثى وأن حرف مصدر ونصب يضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة
في محل نصب بأن المصدرية ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجلهن مفعول به (وفي
الفعل المضارع) سواء أكان صحيح الآخر أم معتل (الذي لم يتصل بآخره شئ) مما يوجب بناءه
أو ينقل اعرابه (نحو ترفع درجات من نشاء) هذا مثال المضارع الصحيح الآخر ، واعرابه ترفع
فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر
فيه وجوبا تقديره نحن ، درجات مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة
لانه جمع مؤنث سالم ، ومن اسم موصول في محل جر بالاضافة ، نشاء فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه

وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ . وَأَمَّا الْوَآءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ
السَّلَامِ وَمَا حُلَّ عَلَيْهِ نَحْوُ : وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ، وَ - إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ
صَابِرُونَ ، وَفِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ وَهِيَ أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَجُودُكَ وَفُوكَ وَهَنُوكَ وَذُومَالِ نَحْوُ قَالَ أَبُوهُمْ ،

ضم آخره وفا - له مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وجلة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من
الاعراب والعائد محذوف تقديره شاؤه (والله يدعوا الى دار السلام) هذا مثال المضارع المعتل
الآخر ، وأعرابه الواو حرف عطف الله مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يدعوا فعل
مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها
الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والى دار جار
ومجرور وهو مضاف والسلام مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بیدعو ، وجلة الفعل والفاعل وما
تعلق به في محل رفع خبر فان اتصل بآخر المضارع نون التوكيد أونون النسوة كان مبنيًا كما سبق
وان اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما سيأتي
ان شاء الله تعالى (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في موضعين) لاثالث
لهما (في جمع المذكر السالم) وهو كل ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده من
التكسير وكان له مفرد من لفظه سواء كان واحده علما لمذكر عاقل كزيدون أو صفة لمذكر عاقل
كقائمون (و) في (ما حل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكر السالم وجلة
ما ذكرناه من الشروط عشرة ، فالجمع (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) وأعرابه الواو حرف عطف
يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيفرح وقدم الظرف للاهتمام به وهو مضاف واذ ظرف لماضي
من الزمان في محل جر بالاضافة والتنوين فيه عوض عن الجلة المحذوفة كما مر يفرح فعل مضارع
وعلامه رفعه ضم آخره ، المؤمنون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع
مذكر سالم (وان يكن منكم عشرون صابرون) هذا مثال المحمول على الجمع المذكر السالم
وأعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، يكن فعل الشرط مجزوم
بإداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ويكون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم
وتنصب الخبر منكم جار ومجرور في محل نصب خبرها مقدم وعشرون اسمها مؤخر وهو مرفوع
وعلامه رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه محمول على جمع المذكر السالم وانما لم يكن جمعا مع أنه على
صورته لانه لا مفرد له من لفظه وليس مفردة عشرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى وصابرون نعت
لعشرون وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وجواب الشرط قوله تعالى يغلبوا
ماتنين (وفي الاسماء الستة) المضافة لغيرياء المتكلم (وهي أبوك وأخوك وجوك) بكسر الكاف
لا غير لأن الحم قريب زوج المرأة ، وأما الختان فهو قريب المرأة ، والصهر يجمعها (وفوك) أي فك
(وهنوك) بفتح الهاء ، والهن اسم يكنى به عما يستقبح التصريح بذكره كالفرج (وذومال)
أي صاحبه وكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية في الفصل الذي بعد هذا (نحو
قال أبوهم) وأعرابه قال فعل ماض أبو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع ونحو

يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا ، وَجَاءَ جُحُوكَ وَهَذَا فُوكَ وَهَنُوكَ ، وَإِنَّهُ لَدُوْعِلِم . وَأَمَّا الْأَلْفُ
فَتَكُونُ عَلَامَةً لِّلرَّفْعِ فِي الْمُثْنِيِّ وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ نَحْوُ قَالَ رَجُلَانِ ، وَ- إِنْ عِدَّةُ الشُّهُورِ عِنْدَ
اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا -

(ليوسف وأخوه أحب إلى أيينا منا) واعرابه اللام لام الابتداء يوسف مبتدأ وعلامة رفعه ضم
آخره والواو حرف عطف أخو معطوف على يوسف والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه
في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء
ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وأحب خبر المبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ، وأحب أفعل تفضيل
يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل لانه منصوغ من الفعل المبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه
جوازا تقديره هو الى أيينا جار ومجرور الى حرف جر أبي مجرور بالي وعلامة جره الياء نيابة عن
الكسرة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وناضمير متصل في محل جر بالاضافة متعلق بأحب وهو
معنى الفاعل لان أفعل التفضيل اذا بني من مادة الحب والبغض تعدى للفاعل المعنوي بالي ، والآية
الكريمة جاءت على هذا فان الأب هو فاعل المحبة ، ومنا جار ومجرور من حرف جر وناضمير متصل
في محل جر بمن متعلق بأحب أيضا (وجاء جوك) بكسر الكاف واعرابه جاء فعل ماض جو
فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف
ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وهذا فوك وهنوك) واعرابه هاللتنبيه وذا اسم اشارة في محل
رفع مبتدأ ، فوخبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو
مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والواو حرف عطف وهنوك معطوف على ما قبله
والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه
من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وانه لدوعلم) واعرابه
الواو حرف عطف ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل في محل
نصب اسمها واللام داخلة في خبر المبتدأ ، ويقال لها لام الابتداء ، وذوخبر وهو مرفوع وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وعلم مضاف اليه (وأما الألف فتكون
علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في المثني) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين
وكان له مفرد من لفظه ، ولا فرق بين أن يكون مؤنثا أو مذكرا ولا بين كونه معرفة أو نكرة (و)
في (ما حمل عليه) مما فقد فيه شرط من شروط المثني ، فالمثني (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل
قال وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه مثني (و) المحمول عليه نحو قوله تعالى (ان عدّة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة اسمها
مضاف الشهور مضاف اليه وعند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره متعلق بعدة
لانه مصدر كما قاله أبو البقاء ، ولفظ الجلالة مضاف اليه واثنا خبر ، إن وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف
نيابة عن الضمة لانه محمول على المثني لانه لا مفرد له من لفظه فلا يقال اثن واثنة ، وعشر نائب مناب
النون لان أصله اثنان وعشر ، ومثله اثنا عشرة أصله اثنان وعشرة حذف نون المثني وواو العطف وصار

فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا . وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا
 اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ تَنْثِيئِيٌّ نَحْوُ : وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ، أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعِيٌّ نَحْوُ - أَتَبْنُونَ بِكُلِّ
 رِيحٍ آيَةٌ تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ .

اثنا عشر قاعرب اثنا اعراب المثني وأقيم عشر مقام النون وبنى على الفتح لضمينه واو العطف
 ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه كما قاله الحضري وابن مالك والرضي وابن هطيل في شرح المفصل
 وغيرهم ، وشهرا تمييز ، ونحو قوله تعالى (فانفجرت منه اثنا عشرة عينا) الفاء حرف عطف على
 جملة محذوفة والتقدير فضررب فانفجرت انفجر فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، منه جار ومجرور
 متعلق بانفجر ، اثنا فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثني
 اذلا واحدا له من لفظه أيضا ، وعشرة نائب مناب النون ، وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة
 للرفع) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تنثية) حاضرا كان نحو أنما
 قائمان أو غائبان (نحو والنجم والشجر يسجدان) واعرابه الواو ابتدائية النجم مبتدأ مرفوع
 بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره والشجر معطوف عليه ، يسجدان فعل مضارع مرفوع لتجرده
 عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وألف التثنية
 ضمير متصل في محل رفع فاعله وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والمراد بالنجم النبات
 الذي لا ساق له كالبطيخ ، مأخوذ من نجم اذا ظهر ، والشجر ماله ساق يقوم عليه كالنخل ، والمراد
 بالسجود في حقهما الخضوع والانقياد له تعالى بما يريد منهما انقياد الساجد من المكافين (أو)
 اتصل به (ضمير جمع) حاضرا كان (نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع
 لعلكم تخلدون) واعرابه الهمزة للاستفهام وهو استفهام تقرير وتوبيخ ومحل التوبيخ جملة
 تعبثون ، وتبنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه
 من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، بكل جار ومجرور وهو مضاف وريع
 مضاف اليه ، آية مفعول به . وعلامة نصبه فتح آخره ، تعبثون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن
 الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير
 متصل في محل رفع فاعل . قال أبو البقاء وجملة تعبثون حال من الضمير في تبنون ، وتتخذون اعرابه
 كاعراب تبنون ، مصانع مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، لعلكم لعل حرف ترج ونصب تنصب
 الاسم وترفع الخبر والكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها وجملة تتخذون من الفعل والفاعل
 في محل رفع خبر ، والآيتان المذكورتان خطاب من نبي الله هود لقومه موبخا لهم على الأمور
 المذكورة ، يقول لهم : أتبنون بكل ريع أي محل مرتفع كجبل ونحو ، وقال أبو عبيدة هو الطريق
 آية أي بناء كالعلم لتهتدي به المارة ولا حاجة لكم اليه ولكن تعبثون أي تعملون مالا فائدة فيه
 لأنهم كانوا يهتدون بالنجوم في أسفارهم أو تتخذونها على الطريق يجتمعون بها وتعبثون أي
 تسخرون بمن يمر بكم وتتخذون مصانع أي بركا وحياضا للماء تحت الأرض يجتمع فيها ماء المطر
 وتسمى بالصهاريج تفعلون ذلك لعلكم تخلدون أي راجين الخلود في الدنيا لانكاركم البعث فلعل

وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ : أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ * وَاللَّغْزِ
خَمْسُ عِلَامَاتٍ : الْفَتْحَةُ ، وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَالْأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ ، وَهِيَ
نَائِبَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ ، فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصَبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ
مُنْصَرَفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ نَحْوُ وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ،

على بابها أو غائبا وهو مذكور في قوله (و) نحو (الذين يؤمنون بالغيب) أي بما غاب عنهم
من أمور الآخرة كالبعث وما بعده ، وإعرابه الذين اسم موصول في محل جر صفة للثنتين من قوله
تعالى - هدى للثنتين - ويؤمنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجلة الفعل
والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير ، وبالغيب جار ومجرور متعلق بيؤمنون
(أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو أتعجبين من أمر الله) أي قدرته ، وإعرابه الهمزة
للاستفهام الإنكاري ، تعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع
وعلمة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وياؤ المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع
فاعل من أمر جار ومجرور وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بتعجبين
(والنصب) وهو منيحدثه عامله سواء كان اسما نحو هذا ضارب زيدا أو فعلا نحو رأيت زيدا
أو حرفا نحو ان زيدا قائم (خمس علامات : الفتحة وهي الأصل) لما مر في علامات الرفع (والألف
والكسرة والياء وحذف النون ، وهي) فروع عن الفتحة لأن كل منها علامة (نائبة عن الفتحة) .
أما الألف فلانها تنشأ عنها فقامت مقامها ، وأما الياء فلانها أخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها ،
وأما الكسرة فلانها أصل الياء فاقترنت مقام الفتحة الحاقا لها بحكم فرعها ، وأما حذف النون فلأن
ثبوتها لما كان علامة للرفع لم يبق الآن يكون حذفها علامة للنصب (فأما الفتحة فتكون
علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لازائد عليها (في الاسم المفرد) المتقدم تعريفه (منصرفا كان
أو غير منصرف) والأول منهما مذكور في قوله (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل أمر مبني على
حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم
وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وإنما كان لفظ الجلالة منصرفا لأنه ليس فيه ما يمنع الصرف
من العلل التسع ، وأصله إله بالتثنية فدخلت عليه الألف واللام وهي إنما تدخل على غير المنصرف
والثاني نحو (ووهبنا له إسحاق ويعقوب) الواو حرف عطف جلة فعلية على جملة اسمية وهي
جملة - وتلك حجتنا - ووهبنا فعل وفاعل ، وهب فعل ماض وناضمير متصل في محل رفع فاعل ، له جار
ومجرور متعلق بوهب ، إسحاق مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ويعقوب عاطف
ومعطوف وعلامة النصب فيه فتح آخره ، ولم ينونا للعلمية والحكمة فيهما فكانا غير منصرفين .
[تنبيه] ما ذكرته من كون - له - متعلقا بوهب تبعث فيه الدالكهي وهو الصواب ، ولا يقال انه
متعلق بواجب الحذف لأن محله نصب على الحال من الضمير كما هو القاعدة أن الجار والمجرور بعد
المعارف محله نصب على الحال ، والتقدير ووهبنا حال كون الموهوب له إسحاق إلى آخره لأن الجار

وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى ، وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ وَتَرَى
 الْجِبَالَ ، وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ ، وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامَ ، وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ
 نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤُهَا . وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ
 عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ

والمجرور مفعول ثانٍ لوهب لأنها بمعنى أعطى ، وأما بعثت للمفعول الثاني باللام لأن وهب لا تنصب
 مفعولين إلا إذا كانت بمعنى صير نحو : وهبني الله فداءك : أي صيرني ، نعم في القاموس وهبه له ،
 ولا تقل وهبكه ، وحكاه أبو عمرو عن أعرابي اه فلي ما حكاه أبو عمرو تنصب مفعولين لظا
 (واذ واعدنا موسى) أتى به المصنف للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثاليين
 الأولين أو مقدرة كهذا المثال ، وأعرابه الواو حرف عطف إذ ظرف لما مضى من الزمان ، واعدنا
 فعل ، وفاعل ، واعد فعل ماضٍ تنصب مفعولين ، وناضم متصل في محل رفع فاعل موسى
 مفعولها الأول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ،
 والمفعول الثاني لواعدنا قوله تعالى أربعين على تقدير تمام أربعين ، أو على أنها الموعودة نفسها ،
 وليس ظرفاً لأن الموعودة لم تقع في الأربعين ، فله في الجيد (وفي جمع التفسير) المتقدم تعريفه
 (منصرفاً كان أو غير منصرف) أتى بهذا هنا وفيما قبله لما سيأتي في علامات الحذف من التفريق
 فيها بين المنصرف وغيره : فالأول (نحو وترى الجبال) ، وأعرابه الواو حرف عطف ترى فعل
 مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف
 منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنت ، الجبال مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير منصرف . والثاني نحو
 (وعدكم الله مغانم) ، وأعرابه وعد فعل ماضٍ تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل في محل
 نصب مفعول أول ، الله فاعل مغانم مفعول ثانٍ ، وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير غير
 منصرف ، ولذا لم ينون (وأنكحوا الأيام) أتى به ليفيد أنه لا فرق بين كون الفتحة ظاهرة
 كالمثاليين الأولين ، أو مقدرة كهذا المثال ، وأعرابه أنكحوا فعل أمر مبني على حذف النون ،
 وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل الأيام مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة
 مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو جمع تكسير مفردة أيم ، وهي التي
 لازوج لها بكرا كانت أو ثيباً (وفي الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر كالمثال الذي ذكره
 المصنف أم معتله نحو - لن تراني - لأن الألف فيه حرف علة والفعل منصوب بـ لن ، وعلامة
 النصب فيه فتحة مقدرة على الألف لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (إذا دخل عليه ناصب)
 من نواصب الفعل المذكورة في بابهِ (ولم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل أعرابه (نحو
 لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) ، وأعرابه لن حرف نفي ونصب ينال فعل مضارع منصوب بـ لن ،
 وعلامة نصبه فتح آخره الله منصوب على التعظيم ، لحوم فاعل وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل
 في محل جر بالاضافة - ولا دماؤها - الواو حرف عطف لانافية دماء معطوف على ما قبله ، والهاء
 ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الستة) المتقدم

نَحْوُ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ، وَنَحْفَظُ أَخَانَا ، وَرَأَيْتُ حَمَاكَ ، وَهَنَّاكَ ، أَنْ كَانَ
ذَا مَالٍ ، وَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصَبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ

ذكرها في علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) ، واعرابه ماناعية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، محمد اسمها مرفوع بها وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، أبا خبرها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، وأحد مضاف إليه ، من رجالكم جار ومجرور من حرف جر ، ورجال مجرور بمن ، وعلامة جرّه كسر آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل جرّ بالاضافة ، وجلة الجار والمجرور في محل جرّ صفة لأحد فهو متعلق بمحذوف وجوبا تقديره كأن (ونحفظ أخانا) ، واعرابه نحفظ فعل مضارع مرفوع لنجرّده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن أخا مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، وناضير متصل في محل جرّ بالاضافة (و) تقول في التمثيل لبقية الأسماء الستة (رأيت حمّاك) بكسر الكاف لما تقدم ، واعرابه رأيت فعل وفاعل ، حمّاك مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير متصل في محل جرّ بالاضافة ، ومثله تقول في رأيت فاك (وهناك) بفتح الهاء ، وسقط من الفسخ ذكر فاك ، ولا بد من ذكره لتتم أمثلة الأسماء الستة في حالة النصب (أن كان ذا مال) قرأ ابن عامر وحزة وأبو بكر بهزتين : الأولى منهما همزة الاستفهام التوبيخي . والثانية همزة أن المصدرية ، وقرأ الباقون بهمزة واحدة ، واعرابه حينئذ على قراءة الباقيين أن حرف مصدر ونصب كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر في محل نصب بأن المصدرية ، واسمها مستتر فيها جواز تقديره هو ، ذا خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، ومال مضاف إليه ، والمصدر النسب من أن وما بعدها مجرور بلام جرّ محذوفة ، والتقدير كفر أو كذب لأن كان : أي لكونه ذا مال وبنين : أي لا ينبغي ، ولا يليق منه ذلك لأن المال والبنين من النعم ، فكان ينبغي له مقابلتهما بالشكر والتصديق لا بالكفر والتكذيب . (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في جمع المؤنث السالم) ، والمراد به ما جمع بالثاء وتاء مزيدتين سواء أكان جمعا لمؤنث كسمات أم لمذكر كحلمات ، سلمت فيه بنية الواحد كالمثاليين المذكورين أم تكسرت كسجدات بفتح الجيم ، فإن مفردة سجدة بسكونها (و) في (ما حل عليه) : أي ألحق به مما كان على صورته وليس يجمع ، وضابط ما يعرف به الجمع القياسي من غيره : أي الذي يجمع بالآلف والياء قياسا خمسة أنواع : أحدها ما فيه تاء التانيث مطلقا سواء أكان علما لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كطلحة أم اسم جنس كتمر أم صفة كنسابة . الثاني علم المؤنث مطلقا سواء أكان فيه التاء كفاطمة أم لا كزينب لعاقل أم لغيره . الثالث صفة المذكور الذي لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كخائض وصفة العاقل كعالم فانها لا تجمع هذا الجمع . الرابع مصغر المذكور غير العاقل كدريهمات . الخامس الجنس المؤنث بالآلف سواء أكان اسما كبهمي وصحراء أو صفة كحلي وحلة سبراء ، وما عدا هذه الأنواع المذكورة شاذ

نحو: خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ ، وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمَلٍ . وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي مَوَاضِعَ فِي الْمُثْنِيِّ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ: رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ، إِذَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ، رَبَّنَا أَمْتَنَا اثْنَتَيْنِ .

مقصود على السماع ، ثم مثل المصنف لجمع المؤنث بقوله (نحو خلق الله السموات) ، واعرابه خلق فعل ماض ، الله فاعل والسموات مفعول به ، وقيل مفعول مطلق . قال ابن هشام في المغنى : وهو الصواب ، واعتراض ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم جلاوا نصبه على جرّه : كما فعلوا في أصله الذي هو جمع المذكر لثلاث يكون للفرع مزية على أصله ، ومثال المحمول على الجمع المؤنث نحو قوله تعالى (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمَلٍ) ، واعرابه إِنْ حرف شرط جازم يحزم فعلين . الأول فعل الشرط . والثاني جوابه ، كُنَّ فعل وفاعل ، كان فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع اسمها ، وأصل كُنَّ كَوْنٌ بفتح الكاف وضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى الكاف ، ثم حذفت الواو لالتقاء ساكنة مع نون النسوة المدغم فيها نون كُنَّ أُولَاتِ خبرها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه بل معناه وهودات بمعنى صاحبة وكتبت الواو بعد ألفه جلا على مذكوره وهو أولو ، وهو مضاف ، وحمل مضاف إليه ، ومما ألحق بجمع المؤنث فيما ذكر ماسمى به كعرفات ، وخرج بقولنا بألف وتاء مزيدتين ما إذا كانت الألف أصلية نحو : قضاة وغزاة ، فإن ألفهما أصلية لأنها متقلبة عن ياء في الأول وعن واو في الثاني إذ الأصل قضية وغزوة ، وكذا إذا كانت التاء أصلية نحو : آيات وأموات كان نصبه بالفتحة نحو : سكنت آياتنا وحضرت أمواتنا . (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لثالث لهما (في المثني) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حمل عليه) مما هو على صورته ، وقد فقد شرطا من شروطه ، فمثال المثني (نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك) ، واعرابه ربّ منادى مضاف وحذف منه حرف النداء تقديره ياربّ وهو مضاف ، وناضمير متصل في محل جرّ بالاضافة - واجعلنا - الواو بحرف عطف على الجملة قبلها ، اجعل فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وناضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول ، ومسلمين مفعولها الثاني وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني ، جلاوا نصبه على جرّه لأن كلا منهما فضلة مستغنى عنها ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، ولك جار ومجرور متعلق بمسلمين لأنه بمعنى مقادين أو مخلصين . قال أبو البقاء : ويجوز أن يكون نعنا لمسلمين ، وعلى هذا فهو متعلق بمحذوف تقديره كائنين ، ومثال ما حمل على المثني نحو (إذ أرسلنا إليهم اثنين) ، واعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان - أرسلنا - فعل وفاعل ، أرسل فعل ماض ، وناضمير متصل في محل رفع فاعل إليهم جار ومجرور ، إلى حرف جرّ ، وإلهاء ضمير متصل في محل جرّ بالي ، والميم علامة الجمع ، اثنين مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثني (ربنا أمتنا اثنتين) هذا مثال آخر للملحق بالمثني ، واعرابه ربّ منادى مضاف وحذف منه حرف

وَفِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ وَمَا مَحْمُولٍ عَلَيْهِ نَحْوُ : تُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ، وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ،
وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصَبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبُوتِ النُّونِ نَحْوُ : إِلَّا أَنْ
تَكُونَا مَلَكَئِكَيْنِ

البداء وهو مضاف ، وناصير متصل في محل جرّ بالاضافة أمت فعل وفاعل أمت فعل ماض ، والتاء المدغمة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وناصير متصل في محل نصب مفعول به ، اثنتين صفة لمصدر محذوف تقديره اثنتان اثنتين ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على الثني ، ومثله - وأحييتنا اثنتين - . قال في تفسير الجلالين - أمتنا اثنتين - امانتين - وأحييتنا اثنتين - احياء تين لأنهم كانوا نطقاً أمواتاً فأحيوا ، ثم أميتوا ، ثم أحيوا للبعث اهـ ، وأطلق الأمانة على ما قبل نفخ الروح لأن المراد من ذلك جعل الشيء عادماً للحياة ابتداء . قال في حواشي الجمل : قوله احياء تين عبارة غيره : أمتنا موتيتين ، وأحييتنا حياتين ، وهي أوضح انتهى (وفي جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حمل عليه) مثال الجمع (نحو تنجي المؤمنين) ، واعرابه تنجي فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، المؤمنين مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، ومثال ما حمل على الجمع نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) ، واعرابه الواو حرف عطف واعدنا فعل وفاعل ، وواعد فعل ماض تنصب مفعولين ، وناصير متصل في محل رفع فاعل ، موسى مفعول أول وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، ثلاثين مفعول ثان على تقدير مضاف محذوف : أي انقضاء أو تمام ثلاثين وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم إذ لا مفرد له من لفظه ، والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، ليلة تمييز ، وعلامة نصبه فتح آخره (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها بثبوت النون) إذا دخل عليها ناصب ، وتسمى بالأمثلة الخمسة كما سيأتي (نحو إلا أن تكونا ملكين) ، واعرابه إلا أداة حصر لتقدم النفي عليها في قوله تعالى - مانها كما ربكما عن هذه الشجرة - ، وهو استثناء مفرغ لأن ما بعد المفعول لما قبلها ، أن حرف مصدر ونصب ، تكونا فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها وملكين خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني ، والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالاضافة لمقدر محذوف ، والتقدير - مانها كما ربكما عن هذه الشجرة - لشيء الا كراهة كونكما ملكين ، والمقدر المحذوف منصوب على أنه مفعول لأجله ، والعامل فيه نها كما يفيدته قول المجيد - إلا أن تكونا - استثناء مفرغ من المفعول من أجله : أي مانها كما لشيء الا كراهة

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ، وَلَنْ تَقْوَى * وَاللَّخْفُضُ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ : الْكُسْرَةُ وَهِيَ
 الْأَصْلُ ، وَالْفَتْحَةُ وَالْيَاءُ ، وَهُمَا نَائِبَتَانِ عَنِ الْكُسْرَةِ ، فَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ
 فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ الْمُنْصَرَفِ نَحْوُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، أُولَئِكَ عَلَى هُدًى
 وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرَفِ نَحْوُ : لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ

— أَنْ تَكُونَا مُلْكَيْنِ — اهـ (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) اعرابه أن حرف مصدر ونصب تصوموا
 فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة
 ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ ، والتقدير صومكم ، وخبر
 خبر المبتدأ ، ولكم جار ومجرور متعلق بخبر (ولن تقوى) ، واعرابه لن حرف نفي ونصب ، تقوى
 فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنثة
 المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل * (واللخفض) المتقدم بيانه في علامة الاسم (ثلاث علامات)
 أصالة ونيابة لازائد عليها (الكسرة وهي الأصل) في الخفض فلا ينوب عنها غيرها مع اسكانها ،
 ولهذا قدمها (والفتحة والياء وهما) فرعان لأنهما (نائبتان عن الكسرة) أما الياء فلائها تنشأ
 عنها فقامت مقامها ، وأما الفتحة فلائ الكسرة نابت عنها في الجمع المؤنث فتعاضتا في نيابة كل
 عن الأخرى (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (في ثلاثة مواضع) لازائد عليها (في
 الاسم المفرد) المتقدم تعريفه (المنصرف) وهو ما دخله تنوين الصرف سواء أكان الخفض بالحرف
 أو بالاضافة أو بالتبعية ، ويجمع الثلاثة (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) ، واعرابه بسم جار ومجرور
 الباء حرف جر واسم مجرور بالباء ، وعلامة جره كسر آخره متعلق بفعل محذوف وجوبا كما قال
 ابن علقم ، وعلل ذلك بأن البسالة جارية مجرى المثل ، ومن قواعد النحاة أن الجارى مجرى المثل
 يحذف متعلقه وجوبا وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه ، والاضافة فيه مقدرة باللام ، الرحمن
 الرحيم صفتان لله والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعاء في جره ، وعلامة الجر فيهما كسر
 آخرهما ، ويجوز أن يعرب الرحمن بدلا من لفظ الجلالة ، والرحيم نعتا للرحمن لأنه في الأصل علم
 استعمال استعمال الصفات لغلبة الوصفية عليه ، ولا فرق بين أن يكون الأعراب فيه ظاهرا كهذا
 المثال أو مقترانا نحو (أولئك على هدى) وإعرابه أولئك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ، على
 هدى جار ومجرور على حرف جر هدى مجرور بهلى وهو مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، على
 الألف المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجلة الجار
 والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ (وفي جمع التفسير) المتقدم بيانه (المنصرف) : أى الذى
 دخله الصرف وهو التنوين والجر بالكسرة مذكرا كان أو مؤنثا (نحو للرجال نصيب مما
 اكتسبوا) وإعرابه للرجال جار ومجرور ، وعلامة الجرفيه كسر آخره لأنه جمع تكسير منصرف
 وجلة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم ، نصيب مبتدأ مؤخر ، وجلة مما اكتسبوا في محل رفع
 صفة لنصيب ، وقيد المصنف المفرد وجمع التفسير بكونهما منصرفين ليخرج غير المنصرف فان
 جره بالفتحة نيابة عن الكسرة (وفي جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون المنصرفا وان لم

وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ نَحْوُ : قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ، وَمَرَزَتْ بِأُولَاتِ الْأَحْمَالِ ، وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً
لِلخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ نَحْوُ : أَرْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ ، كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى
أَخِيهِ ، وَمَرَزَتْ بِحَمِيكَ وَفِيكَ وَهَنِيكَ ، وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى

بدخله تنوين الصرف (و) في (ماجل عليه) مثال الجمع (نحو قل للمؤمنات) وإعرابه قل فعل
أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، للمؤمنات جار ومجرور اللام حرف جر
والمؤمنات مجرور باللام ، وعلامة جره كسر آخره ، وهو جمع مؤنثة (و) مثال ما حمل على الجمع
نحو (مررت بأولات الاحمال) وإعرابه مررت فعل وفاعل ، مررت فعل ماض والتاء ضمير متصل في
محل رفع فاعل ، بأولات جار ومجرور الياء حرف جر وأولات مجرور ، بالياء وهو مجرور ، وعلامة
جره كسر آخره لأنه محمول على جمع المؤنث اذ لا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة
للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لارابع لها (في الاسماء الستة) التي تقدم
ذكرها ونيأتني شروط اعرابها بالحروف (نحو ارجعوا الى أبيكم) واعرابه ارجعوا فعل أمر
مبني على حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ، الى أبيكم جار ومجرور الى حرف جر
أبي مجرور بالي ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الاسماء الستة ، وهو مضاف
والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (كما أمنتكم على أخيه) واعرابه
الكاف حرف تشبيه وجر ما مصدرية تسبك الفعل بعدها بمصدر ، أمنتكم فعل وفاعل ومفعول
أمن فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول
به والميم علامة الجمع ، والمصدر المنسبك من ما وما بعدها مجرور بالكاف والتقدير كأمني لكم على
أخيه ، والجار والمجرور في موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو على الحال منه والتقدير
الاأمننا كأمني اياكم على أخيه أو الاأمننا كأمناني لكم على أخيه ، شبه أتمناه لهم على هذا
بأتمناه لهم على ذاك ، وعلى أخيه جار ومجرور على حرف جر وأخي مجرور بعلى وهو مجرور ، وعلامة
جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الاسماء الستة ، وهو مضاف وألفاء مضاف اليه متعلق
بأمنتكم ، وقوله من قبل جار ومجرور مبني على الضم ومحلّه نصب متعلق بأمنتكم والمضاف
اليه محذوف أي قبل هذا الزمان (ومررت بحميك) بكسر الكاف وإعرابه مررت فعل وفاعل
بحميك الياء حرف جر ، وحى مجرور بالياء وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه
من الاسماء الستة ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وفيك وهنيك)
معطوفان على حميك ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه ، تبعاه في جره ، وعلامة الجر فيهما
الياء نيابة عن الكسرة لأنهما من الاسماء الستة والكاف فيهما في محل جر بالاضافة (والجار ذى
القربى) الواو حرف عطف على قوله تعالى - وبالوالدين إحسانا - والجار معطوف على ما قبله
والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في جره وهو مجرور ، وعلامة جره كسر آخره ، ذى
صفة والصفة تتبع الموصوف في اعرابه تبعه في جره ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه
من الاسماء الستة ، وهو مضاف والقربى مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على

وَفِي الْمَثْنِيِّ وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ نَحْوُ : حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ، وَمَرَزْتُ بَاتْنَيْنِ وَأُتْنَيْنِ ، وَفِي
 جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ نَحْوُ : قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ، وَأَمَّا
 الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَانَ نَحْوُ : وَأَوْحِينَا
 إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ .

الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (وفي المثنى وما حمل عليه) مما تقدم بيانه فمثل
 المثنى (نحو حتى أبلغ مجمع البحرين) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب ، أبلغ فعل مضارع منصوب
 بأن مضمرة وجوبا وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، مجمع
 مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف والبحرين مضاف إليه ، وهو مجرور
 وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون زيدت عوضا عن الحركة ، والتنوين
 اللذين كانا في الاسم المفرد (و) مثال الذي حمل على المثنى (مررت بأتنين) : أي رجلين وإعرابه
 مررت فعل وفاعل بأتنين جار ومجرور ، الباء حرف جر أتنين مجرور بالياء وهو مجرور ، وعلامة
 جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على المثنى والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين
 اللذين كانا في الاسم المفرد (وأتنتين) أي امرأتين ، وهو معطوف على ما قبله ، وعلامة جره الياء
 لأنه محمول على المثنى (وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه) مما تقدم بيانه مثال الجمع (نحو قل
 للمؤمنين) وإعرابه قل فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، للمؤمنين
 جار ومجرور اللام حرف جر المؤمنين مجرور باللام وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة
 لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ،
 ومثال الذي حمل على الجمع (فإطعام ستين مسكينا) وإعرابه إلقاء داخلية في جواب الشرط من
 قوله تعالى - فن لم يستطع فإطعام ستين - وإطعام مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره
 وخبره محذوف تقديره فإطعام ستين ، وإطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل ، وينصب
 المفعول ، وهو مضاف ومفعوله ستين مضاف إليه ، وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن
 الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين
 كانا في الاسم المفرد وفاعل المصدر ضمير محذوف والتقدير فإطعامه ستين ، ولا يقال في المصدر وفاعله
 مستتر لأنه لا يستتر فيه الضمير بل يحذف ، ويجوز أن يعرب قوله فإطعام مبتدأ ، وخبر محذوف
 والتقدير فإطعامه ستين واجب ، ومسكينا تمييز ، وعلامة نصبه فتح آخره (وأما الفتحة فتكون
 علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) جلالا للخفض على النصب (مفردا
 كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف (نحو وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل) وإعرابه الواو حرف
 عطف ، أوحينا فاعل وفاعل أوحى فعل ماضٍ وناضير متصل في محل رفع فاعل ، إلى إبراهيم جار
 ومجرور ، إلى حرف جر ، إبراهيم مجرور بالياء ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم
 لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهي العلمية والعجمة وإسماعيل
 الواو حرف عطف إسماعيل معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في

فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ، أَوْ جَمَعَ تَكْسِيرِ نَحْوُ : مِنْ مَحَارِبَ إِلَّا إِذَا أُضِيفَ نَحْوُ : فِي أَحْسَنِ
تَقْوِيمٍ أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَلْ نَحْوُ : وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ * وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ :
السُّكُونُ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَالْحَذْفُ وَهُوَ نَائِبٌ عَنْهُ ، فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي
الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ

اعرابه تبعه في جره وهو مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف
للعامة والعجمة (خيوا بأحسن منها) واعرابه الفاء رابطة لجواب اذا من قوله تعالى - واذا حييتم
بتحية - حيوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل
بأحسن جار ومجرور ، الباء حرف جر ، أحسن مجرور بالباء وهو مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة
عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهي
لوصف ووزن الفعل ، وأحسن أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ،
وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي لأن التقدير خيوا بتحية أحسن منها ، ومنها جار ومجرور
متعلق بأحسن (أوجع تكسير نحو من محارب) من قوله تعالى - يعملون له ما يشاء من
محارب وتمثيل - واعرابه يعملون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة
رفعه ثبوت النون والواو فاعل ، وله جار ومجرور في محل نصب على الحال من الواو ، وما اسم موصول
في محل نصب مفعول به ، وجلة يشاء صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد محذوف ،
والتقدير ما يشاءه ، من محارب جار ومجرور ، من حرف جر محارب مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة
نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف ثلاثة تقوم مقام علتين ، وهي
صيغة منتهى الجموع ، وتمثيل عاطف ومعطوف ، وعلامة الجر فيه الفتحة لانه اسم لا ينصرف
لصيغة منتهى الجموع ، ثم الضمير المرفوع في يعملون عائد على الجن المسخرة لسليمان ، والضمير المجرور
في له عائد على سليمان ، والمحارب أبنية مرتفعة يصعد اليها بدرج ، والتمثيل جمع تمثال ، وهي
الصور من نحاس وزجاج ورخام ، ولم يكن اتخاذ الصور حراما في شريعته ، ثم الجر بالفتحة حكم
مستمر فيما لا ينصرف (الا اذا أضيف) الى ما بعده ، فانه يجر بالكسرة على الأصل لبعده حيث قد
عن شبه الفعل (نحو في أحسن تقويم) واعرابه في أحسن جار ومجرور ، في حرف جر أحسن
مجرور بفي ، وهو مجرور ، وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف وتقويم مضاف اليه (أودخلت
عليه آل) معرفة كانت أو موصولة أو زائدة (نحو وأنتم عاكفون في المساجد) واعرابه الواو
حرف عطف أتم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، عاكفون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو
نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وعاكفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب
المفعول ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أتم ، في المساجد جار ومجرور في حرف جر ، والمساجد
مجرور بفي ، وعلامة جره كسر آخره متعلق بما كف * (وللجزم علامتان) اصاله ونيابة ولا ثالث
لهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) في بابه ولهذا قدمه (والحذف) وهو سقوط
حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو نائب عنه) فيكون فرعا عن السكون (فأما السكون
فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) بكسر الخاء ، وهو ما ليس آخره حرف

الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ : لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، وَأَمَّا
الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ لِلضَّارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ ،
وَحُرُوفُ الْعِلَّةِ الْأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ نَحْوُ : لَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ، وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ، وَمَنْ
يَهْدِ اللَّهُ .

علة (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه (نحولم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد)
أحد) ، واعرابه لم حرف نفى وجزم يلد فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ،
وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو - ولم يولد - لم حرف نفى وجزم يولد فعل مضارع مغير الصيغة
مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو - ولم يكن -
لم حرف نفى وجزم ، يكن فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، متصرف من كان
الماقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، له جار ومجرور متعلق بكفوا : كما قاله جمهور المعريين ، وأجاز
أبو البقاء أن يكون في محل نصب على الحال من كفوا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا لأنه في
الاصل صفة لكفوا ، فلما قدم عليه نصب على الحال ، كفوا خبرها مقدم أحد اسمها مؤخر ، وأجاز
بعضهم أن يعرب له جار ومجرور في محل نصب خبر كان ، وكفوا حال من أحد لتقدمه عليه
وأحد اسمها ، واعترضه أبو حيان بأن له ظرف ناقص فلا يصح جعله خبرا لكان بل هو متعلق
بكفوا ، وقدم عليه للاهتمام به إذ فيه ضمير البارئ سبحانه (وأما الحذف فيكون علامة للجزم)
نيابة عن الكسرة (في الفعل المضارع المعتل الآخر) الذي اعتل آخره فعتل اسم فاعل ، من
اعتل إذا مرض ، وإضافته إلى الآخر لفظية (وهو ما آخره حرف علة) ، وهذا في اصطلاح
النحاة ، وأما أهل التصريف فهو عندهم ما أحد أصوله حرف علة نحو : وعد وقال (وحروف
العلة) ثلاثة (الألف والواو والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض ،
وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله ، وتسمى أيضا حروف المد واللين إذا كان حركة ما قبلها من
جنسها ، فإن لم تكن من جنسها سميت حروف لين ، والتفصيل المذكور إنما هو في الواو والياء ،
وأما الألف حرف مد أبدا (نحولم يخش إلا الله) لم بحرف نفى وجزم يخش فعل مضارع مجزوم
بلم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو
الأداة حصر ، الله منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتح آخره (ومن يدع مع الله) ، واعرابه
الواو ابتدائية ، من اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثاني جوابه في محل رفع
مبتدا يدع فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره
وهو الواو ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر من ، مع
ظرف مكان مفعول فيه متعلق بیدع وهو مضاف ، ولفظ الجلالة مضاف إليه ، وجواب الشرط قوله
تعالى - فأنما حسابه عند ربه - (ومن يهد الله) ، واعرابه من اسم شرط جازم في محل رفع
مبتدا ، يهد فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء
الله فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ، وجواب

وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النُّونِ، نَحْوُ: إِنْ تَتُوبَا، وَإِنْ تُصْبِرُوا وَتَتَّقُوا، وَلَا تَخَافِي.
 ﴿فصل﴾ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُعْرَبَاتِ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ
 بِالْحُرُوفِ، فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْأِسْمُ الْمَفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ
 الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ. وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ
 وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخَفَّضُ بِالكسرة، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ

الشرط قوله تعالى - فهو المهتدى - * فان قيل قد جاء في بعض القراءات ، وأشعار العرب اثبات
 حرف العلة مع الجازم * قلت أجابوا عنه بأن حرف العلة فيه تولد من اشباع الحركة التي قبله أو
 أنه عومل المعتل فيه معاملة الصحيح في جزئه بحذف الحركة ، لكنها في الصحيح حركة ملفوظة ،
 وفي المعتل حركة مقدرة (وفي الأفعال التي رفعها بثبت النون) ، ويقال لها الأفعال الخمسة ، فان
 جزمها اذا دخل عليها الجازم يكون بحذف النون (نحو ان تتوبا) ، واعرابه ان حرف شرط
 جازم تتوبا فعل مضارع مجزوم بان وهو مجزوم ، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال
 الخمسة ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجواب الشرط محذوف تقديره ان تتوبا
 الى الله تقبلا أو يقب الله عليكما ، وليس هو قوله تعالى - فقد صفت قلوبكما - : كما قد يتوهمه
 بعض المعربين (وان تصبروا وتتقوا) ، واعرابه ان حرف شرط جازم ، تصبروا فعل الشرط مجزوم ،
 وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعل وتتقوا معطوف على
 تصبروا ، وعلامة الجزم فيه حذف النون ، وجواب الشرط جملة قوله تعالى - فان ذلك من عزم
 الأمور - (ولا تخافي) ، واعرابه لانهية تخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه
 حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل .

﴿فصل﴾ في بيان حاصل الفصل المتقدم * على عادة المتقدمين بذكر الشيء تفصيلا ، ثم اجمالا
 اعتناء بشأن ما يشتمل عليه هذا الفصل لأنه أساس العربية (جميع ما تقدم) ذكره (من المعربات)
 جمع معرب وهو شيان : الاسم الذي لا يشبه مبنى الأصل ، والفعل المضارع الذي لم يتصل به نونا
 التوكيد ، ولا نون الاناث (قسمان) لازأد عليهما بدليل الاستقراء (قسم يعرب بالحركات)
 الثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، وبالسكون لأنه حذف الحركة (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة
 الواو والألف والياء والنون ، أو بالحذف لها (فالذي يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) ثلاثة
 منها تختص بالأسماء (الاسم المفرد) كزيد وأحمد ويحيى (وجمع التكسير) كأعبد ومساجد
 وأسارى (وجمع المؤنث السالم) ، ويقال له الجمع بالألف والتاء كسلمات وفضليات (و) نوع
 يختص بالفعل وهو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) نحو : يذهب ويأتى ويرضى
 ويدعو ، فان اتصل به شيء مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه كالضمار البارزة لم يكن حكمه كذلك
 (وكلاهما) أى المذكورات : أى مجموعها لاجتماعها لتختلف بعض الأحكام في بعضها (ترفع بالضمة)
 نحو : يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو : لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفف
 بالكسرة) ككررت يزيد ورجال ومسلمات (وتجزم بالسكون) نحو : لم يضرب زيد (وخرج عن

ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : الْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمَعَ تَكْسِيرِ فَإِنَّهُ يُخَفَضُ بِالْفَتْحَةِ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ أَلْ، وَجَمَعَ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمُ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالسَّكْرَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ، فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، وَتَقَدَّمَ أَمثلةُ ذَلِكَ، وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ، وَهِيَ الْمُثَنَّى وَمَا حُلَّ عَلَيْهِ، وَجَمَعَ لِلذَّكَرِ السَّالِمِ وَمَا حُلَّ عَلَيْهِ، وَالْأَسْمَاءُ السُّتَّةُ، وَالْأَمثلةُ الْخَمْسَةُ : فَأَمَّا الْمُثَنَّى فَيُرْفَعُ بِالْأَلِفِ وَيُنْصَبُ وَيُجْرُ بِإِلْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا، وَالْحَقُّ بِهِ

ذلك (: أى عما أعرب في حالة النصب بالفتحة ، وفي حالة الجرّ بالكسرة ، وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء : الاسم الذى لا ينصرف مفردا كان) كأحمد (أو جمع تكسير) كمساجد ومصاييح (فانه يخفض بالفتحة) الظاهرة كالأمثلة المذكورة أو المقدرة كمررت بأسارى وموسى ، وإنما يجزى بالفتحة نيابة عن الكسرة (مالم يضاف) نحو : مررت بأفصلكم (أو) لم (تدخل عليه أَل) نحو - وأتم عاكفون فى المساجد - ، ومررت بالأسارى فانه حينئذ يجزى بالكسرة كما علم مما تقدم (وجمع المؤنث السالم) وما حل عليه (فانه ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة لزوما مطلقا عند البصريين كرايت الهندات ، وأجازا كثيرا الكوفيين فتحه مطلقا (والفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره) نيابة عن السكون نحو : لم يدع ولم يخش ولم يرم (وتقدمت أمثلة ذلك) : أى فلاحاجة الى اعادتها (والذى يعرب بالحروف) نيابة عن الحركة (أربعة أنواع) أيضا ثلاثة منها خاصة بالأسماء (وهى المثني) كالزيدان والمسلمان (وما حل عليه) كاثنان واثنتان (وجمع المذكور السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حل عليه) كأولوعشرون (والأسماء الستة) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال ، وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى الصحابة رضى الله عنهم (والأمثلة الخمسة) وهى تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين ، وتسمى الأفعال الخمسة ، وكلا الاسمين علمان عليها بالغلبة ، والتعبير بالأمثلة الخمسة أولى من الأفعال الخمسة لما سيأتى ان شاء الله تعالى (فأما المثني) وهو كل اسم دلّ على اثنين ، وأغنى عن المتعاطفين بشروط تسعة منصوصة ، وزيادة فى آخره مخصوصة : اما ألف ونون ، أو ياء ونون ، وربما يسمى بالثنوية اطلاقا للمصدر على اسم مفعوله مجازا (فيرفع بالالف) نيابة عن المضممة كجاء الزيدان (وينصب ويجزى بإلياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزيدتين ومررت بالزيدتين ، وفيه لغة أخرى : وهى لزوم الألف فى الأحوال الثلاثة ، وتسمى لغة بلحرث ، وعليها جاءت قراءة - ان هذان لساحران - ، وأشار بقوله المكسور ما بعدها الى أن النون فى المثني مكسورة وهو الأشهر وفتحها لغة ، وقد تضم (والحق به) : أى المثني : أى حل عليه فى اعرابه بالالف رفعا ، وبالياء نصبا وجزا ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها خمسة ، وذكر غيره أكثر من ذلك ، وضابط ذلك أن كل اسم معرب اختلف فيه شئ من شروط المثني : وكان بصورته فهو ملحق به ، فدخل فى ذلك أشياء : منها ما أريد به التكثير لاحقيقة الثنية نحو : لبك وسعديك وحنانيك ودواليك من المصادر الملازمة للنصب المضافة لمفعولها ، ونحو القوم

اثنانِ واثنَتانِ وَثِنْتانِ مُطْلَقًا ، وَكِلاَ وَكِلتا بِشَرَطِ إِضَاقَتِهِمَا إِلَى الضَّمِيرِ نَحْوُ : جَاءَنِي
كِلاهُمَا وَكِلتَاهُمَا وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا وَكِلتَيْهِمَا وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا وَكِلتَيْهِمَا ، فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى
الظَّاهِرِ كَانَا بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ وَكَانَ إِعْرَابُهُمَا كَالْقَصُورِ بِحَرَكَةِ مُقَدَّرَةٍ فِي
تِلْكَ الْأَلْفِ

حواليك وحنانيك من الظروف الدالة على الاحاطة والشمول ، ونحو قوله تعالى - ثم ارجع البصر
كرتين - : أى كرات كثيرة ، ومنها ما اختلف لفظه كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبى
بكر وعمر ، واختلف معناه كقوله القلم أحد اللسانين ، إذ اللسان حقيقة في العضو المعروف ، مجاز
في القلم ، ومنها ما لا يستعمل الا مثنى كهو بين ظهرائهم : أى وسطهم ، ومنها ما سمي به نحو :
عبدان لرجل ، والسبعان لموضع ، ومنها (اثنان) للذكرين (واثنتان) بالالف قبل المثلثة وهى
لغة أهل الحجاز للوئنتين (وثنتان) بحذف الألف من أوله على لغة بنى تميم للوئنتين أيضا (مطلقا) :
أى سواء أضيفا الى ظاهر أم الى مضمير أم لم يضافا ، وذلك لأن وضعهما موضع المثنى لفظا ومعنى ،
وان لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد إذ لا يقال اثن ولا ائنة ولا ثنت ، ولم يذكر المصنف
مثال الاثنتين ، والاثنين اكتفاء بالأمثلة السابقة .

[فائدة] لا يضاف اثنان واثنتان الى ضمير مثنى فلا يقال اثناهما ويضافان الى ضمير المفرد والجمع :
كما قاله ابن هشام فى شرح الألفية (وكلا) للذكرين ولا ينون لعدم ذكره من غير اضافة (وكتا)
للوئنتين وهما مفردان لفظا مثنيان معنى ، وألف كلا من أصل الكلمة ، وألف كتا للتأنيث كجلى
وتأوها بدل من الواو المبدلة ألفا فى كلا ، والأكثر مراعاة لفظهما فى الافراد ، وقد يراعى معناهما ،
وتجب اضافتهما الى كلمة معرفة دالة على اثنين كقوله تعالى - كتا الجنيتين آتت أكلها - ، وانما
يعربان اعراب المثنى (بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جاءنى كلاهما وكتاهما) ، واعرابه جاء فعل
ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به كلا فاعل ، وعلامة رفعها
الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم
والألف حرفان دالان على التثنية ، وكتاهما معطوف على ما قبله ، وعلامة الرفع فيه الألف لأنه
محمول على المثنى (ورأيت كليهما وكتيهما) ، واعرابه رأيت فعل وفاعل كليهما مفعول به وهو
منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى وهو مضاف ، والهاء ضمير
متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكتيهما معطوف على ما قبله ،
وعلامة النصب فيه الياء لأنه محمول على المثنى (ومررت بكليهما وكتيهما) ، واعرابه مررت فعل
وفاعل مرّة فعل ماض ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل بكليهما جار ومجرور الباء حرف جرّ
وكليهما مجرور بالباء ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على المثنى ، والهاء ضمير
متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكتيهما عاطف ومعطوف
(فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف فى الأحوال الثلاثة) : أى فى حال الرفع والنصب والجرّ (وكان
اعرابهما كالقصور بحركة مقدرة فى تلك الألف) مراعاة لجانب لفظهما الذى هو الأصل ، وأعرابا

نَحْوُ جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَأَتَيْنِ وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَأَتَيْنِ وَمَرَرْتُ
بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَأَتَيْنِ ، وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ
بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا .

في حالة الإضافة إلى الضمير بالحروف مراعاة لمعناها (نحو جاءني كلا الرجلين وكلا المرأتين)
اعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، وكلا وكلتا
فاعلان مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما
اسم مقصور وما بعدهما مضاف إليه (ورأيت كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين) ، واعرابه رأيت فعل
وفاعل ، وكلا وكلتا مفعولان منصوبان ، وعلامة نصبهما فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدهما مضاف إليه (ومررت بكلا الرجلين ، وكلتا المرأتين) ،
واعرابه مررت فعل وفاعل ، والياء حرف جر ، وكلا وكلتا مجروران بالياء ، وعلامة الجرّ فيهما
كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور ، وما بعدهما مضاف
(وأما جمع المذكر السالم) وهو كل اسم دلّ على أكثر من اثنين ، وكان اختصارا للتعاطفات
لزيادة في آخره ، اما واو ونون ، أو ياء ونون ، وشرطه أن يكون مفردة ، اما علما لمذكر عاقل خال
من تاء التأنيث ومن التركيب ، واما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ،
ثم الأصح أن أقلّ الجمع ثلاثة ، وقيل أقله اثنان ، وهو رأى للقاضي أبي بكر الباقلاني وجعاعة
(فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجرّ بالياء المكسور ما قبلها
المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة نحو : رأيت الزيدين والمسلمين ، ومررت بالزيدين
والمسلمين ، وانما فتحوا ما قبل ياء المثني وكسروا ما قبل ياء الجمع لأن المثني أكثر دورانا في الكلام
من الجمع نخصّ بالفتحة لحقها بخلاف الجمع ، وأشار بقوله المفتوح ما بعدها إلى أن النون في جمع
المذكر السالم مفتوحة ، وهو الأشهر ، وقد تكسر لضرورة الشعر ، وإن كان آخر مفردة ياء قبلها
كسرة كقاض ومصطف اسمي فاعل حذف الياء في الجمع ، فتقول قاضون ومصطفون رفعا ،
وقاضين ومصطفين نصبا وجرّا ، وإن كان مفردة مقصورا حذفت الألف في الجمع لالتقاء الساكنين ،
وبقي ما قبلها مفتوحا كمصطفى اسم مفعول ، وحبل اسم رجل ، فتقول مصطفون وحبلون رفعا ،
ومصطفين وحبلين نصبا وجرّا .

[تنبيه] مما يجري على ألسنة المعريين قولهم في نوني المثني والجمع ، والنون زيدت عوضا عن
التنوين ، وبعضهم يقول عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، وقد أفاد الخبيص
في شرح الحاجية أن النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو رجلين ، وعن الحركة وحدها
في الرجلين ، وعن التنوين وحده في نحو : غلامي زيد إذ هو الساقط في الإضافة دون الحركة ،
وقال ابن علقم في تشنيف السمع ، وفي نونهما أقوال . الأول لسيبويه زائدة ليظهر فيها حكم
الحركة التي تستعمل لهما تارة ، وحكم التنوين أخرى ، وليست عوضا ألبته . الثاني لتعلب بدل
من تنويني المثني ، ومن تنوينات الجمع . وثالثها للزجاج بدل من حركة المفرد . والرابع لابن كيسان
بدل من تنوينه . والخامس للفارسي وابن ولاد ونسب إلى سيبويه أيضا بدل منهما انتهى ملخصا

وَأُلْحِقَ بِهِ أُولُو وَعَالَمُونَ وَعِشْرُونَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعُقُودِ إِلَى التَّسْعِينَ ، وَأَرْضُونَ وَسِنُونَ وَبَابُهُ
وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَعَلِيُّونَ .

(وألحق به) : أى بالجمع المذكور السالم فى الاعراب بالواو والياء ، كل ما هو على صورة الجمع ولم يستوف شروط الجمع ، وهو أربعة أنواع : أحدها أسماء جوع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) وهو اسم جمع لذو بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه بل من معناه ، وهو ذو بمعنى صاحب ويكتب أولو بواو بعد الهمزة جلا لها على أولى ، وكتبت أولى بها لثلاث تلتبس بالى الجارة (وعالمون) بفتح اللام ، وهو اسم جمع لعالم ، وهو ما سوى الله تعالى من الأجناس ، وإنما لم يكن جعاً لعالم لأنه لا واحد له من لفظه إذ عالمون خاص بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفى غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفردة ، وذهب كثيرون الى أنه جمع عالم ، ووجه كونه حيثئذ ملحقا بالجمع أنه ليس بعلم ولا صفة (وعشرون وما بعده من العقود) كالثلاثين والأربعين والخمسين والستين ، وهكذا (الى التسعين) بإدخال الغاية : أى فالتسعين من جعلتها إذ كلها أسماء جوع ، وليس عشرون جعاً لعشرة ، ولا ثلاثون جعاً لثلاثة : وهكذا ، والاصح اطلاق عشرين على ثلاثين لأنها ثلاثة مقادير العشرة ، واطلاق ثلاثين على تسعة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة ، وهذا لا يقول به أحد ، ولأن هذه الكلمات تدل على معان معينة ، ولا تعيين فى معانى الجوع .

[تنبيه] من هذا النوع أعنى أسماء الجوع التى لا واحد لها من لفظها أجمعون ، وتوابعه فى التوكيد فتعربها اعراب الملحق بجمع المذكور السالم : كما قاله ابن عتقاء (و) النوع الثانى جوع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لأن مفردة أرض بالسكون وهى مؤنث لا يعقل (وسنون) بكسر السين وهو جمع تكسير أيضا لمؤنث لا يعقل ، لأن مفردة سنة بفتح السين وأصلها سنو ، أو سنه بالواو أو بالهاء بدليل جمعها على سنوات وسنوات ، والجمع يرد الأشياء الى أصولها (وبابه) : أى باب سنين ، وهو كل ما كان جعاً لثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون . قال بعض المحققين : ومعرفة ما كان بالصفة المذكورة موقوفة على السماع لا محالة ، وذلك نحو : عضة وعضين ، وعزة وعزين ، وثبة وثيين ، فالعضة ، والعزة ، والثبة : الجماعة من الناس .

[تنبيه] من هذا النوع بنون لأن قياسه ابنون جمع ابن ، فلما كسر قيل فيه بنون بحذف الألف ، وذو ومال ، ونحو - ذوى اقربى - فانه جمع تكسير على الاصح (و) النوع الثالث جوع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل وليس بعلم ولا صفة ، وأما قولهم فى وصف الله تعالى : الحمد لله أهل الحمد ، فأهل فيه بمعنى المستحق ، وهو خلاف المجموع بالواو والنون ، لانه بمعنى القرابة (ووابلون) جمع وابل ، وهو المطر الغزير وليس بعلم ولا صفة ، ومن هذا النوع الوارثون والقادرون والمجيئون فى صفاته تعالى ، وساجدين وطائعين وماضين فى صفات غير العاقل ، وكأبون وأخون وحون وهنون من الاسماء الستة ، إذ لا يجمع منها هذا الجمع الاهى ، وذو يقال فيه ذرون (و) النوع الرابع ما يسمى به من هذا الجمع كزيدون والمناجشون من اعلام العاقل وفلسطون وديرون وماترون من أسماء البلدان ، ونحو (عليون) فانه فى الاصل جمع على بكسر العين ،

نحو : وَلَا يَأْتِلْ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ، إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لَآوِلَى الْأَلْبَابِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَلَبِشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ، وَالَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ .

واللام المشددة ، والياء فقل ، وسمى به أعلى الجنة ، وهو مكان في السماء السابعة تحت العرش ، وقيل هو ديوان الخير الذي دَوَّن فيه كل ما عملته الملائكة ، وصلاحه الثقلين (نحو ولا يأتل) : أى لا يحلف (أولو) : أى أصحاب (الفضل) : أى الدين (منكم والسعة) هى ضد الضيق ، والمراد بها هنا اليسار ، والغنى (أن يؤتوا) : أى أن لا يؤتوا (أولى القربى) : أى أصحاب القرابة ، نزلت فى أبى بكر : حين حلف أن لا ينفق على مسطح بن أثانة ، وهو ابن خالته حين خاض فى الأفك مع الذين خاضوا فى عائشة رضى الله عنها ، واعرابه لانهية يأتل فعـل مضارع مجزوم بلا الهمزة وهو مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف الهمزة من آخره ، وهو الياء أولو فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف ، والفضل مضاف إليه منكم جار ومجرور فى محل نصب على إخال متعلق بكائن ، والسعة الواو حرف عطف ، والسعة معطوف على الفضل أن حرف مصدر ونصب يؤتوا فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بحرف جر محذوف تقديره على أن لا يؤتوا : أى على عدم إيتائهم أولى القربى ، وأولى مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف ، والقربى مضاف إليه وهو مجرور ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (ان فى ذلك لذكرى لأولى الألباب) ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدم ، واللام لام الابتداء ذكرى اسمها مؤخر وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور لأولى جار ومجرور ، وعلامة جزمه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف ، والألباب مضاف إليه (والحمد لله رب العالمين) ، واعرابه الحمد مبتدأ ، والله جار ومجرور فى محل رفع خبر رب نعت لله ، وعلامة جزمه كسر آخره وهو مضاف ، والعالمين مضاف إليه وهو مجرور ، وعلامة جزمه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكور السالم (ولبشوا فى كهفهم ثلثمائة سنين) ، واعرابه لبشوا فعل وفاعل لبث فعل ماض ، والواو فاعل فى كهفهم جار ومجرور متعلق بلبشوا ثلاث ظرف زمان وهو مضاف ومائة مضاف إليه وهو مجرور ، وعلامة جزمه كسر آخره ، وسنين بدل من ثلثمائة وهو عطف بيان عليها ان نونت ثلثمائة وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم ، وقرئ بإضافة ثلثمائة الى سنين ، وهو حينئذ تمييز مجرور ، والأكثر فى تمييز المائة الافراد ، وكون تمييزها مجموعا قليل . قال فى الألفية :

ومائة والألف للفرد أضف مائة بالجمع نورا قدردف

(والذين جعلوا القرآن عضين) ، واعرابه الذين اسم موصول صفة للمقتسمين من قوله تعالى - كما

شَغَلْتَنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا ، مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ، إِلَى أَهْلِيهِمْ ، إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي
عَلَيْنَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ * وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ

أُنزِلَ عَلَى الْمُتَقَسِّمِينَ - ، قَبْلَ هَمِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَقِيلَ قَوْمٌ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ اقْتَسَمُوا
طَرِيقَ مَدَنٍ يَصُدُّونَ النَّاسَ عَنِ الْإِسْلَامِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي الْقُرْآنِ سَحَرٌ ، وَبَعْضُهُمْ شَعْرٌ ، جَعَلُوا
فَعْلَ وَفَاعِلَ ، وَالْجَلَّةَ صِلَةَ الْمُوصُولِ لِأَحْلِهَا مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَالْعَائِدَ الْوَاوَ مِنْ جَعَلُوا الْقُرْآنَ
مَفْعُولَ أَوَّلِ جَعَلُوا لِأَنَّهَا بِمَعْنَى صَبَرُوا وَعَضَّيْنِ مَفْعُولُهَا الثَّانِي وَهُوَ مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ إِلَيَّاهُ
نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ : أَيْ جَعَلُوا الْقُرْآنَ أَجْزَاءً : حَيْثُ آمَنُوا
بِبَعْضٍ وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ (شَغَلْتَنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا) ، وَاعْرَابُهُ شَغَلْتَنَا فَعْلٌ وَمَفْعُولٌ شَغَلَ فَعَلَ مَاضٍ ،
وَالْتَاءُ عَلَامَةُ التَّانِيثِ ، وَنَاصِمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ أَمْوَالٌ فَاعِلٌ وَهُوَ مَرْفُوعٌ ، وَعَلَامَةُ
رَفْعِهِ ضَمٌّ آخِرُهُ وَهُوَ مُضَافٌ ، وَنَاصِمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ ، وَأَهْلُونَا الْوَاوُ عَاطِفَةٌ أَهْلُو
مَعْطُوفٌ عَلَى مَاقْبَلِهِ ، وَالْمَعْطُوفُ يَتَّبِعُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي أَعْرَابِهِ تَبَعُهُ فِي رَفْعِهِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ ، وَعَلَامَةُ
رَفْعِهِ الْوَاوُ نِيَابَةٌ عَنِ الضَّمَةِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ وَهُوَ مُضَافٌ ، وَنَاصِمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ
جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ) ، وَاعْرَابُهُ مِنْ أَوْسَطِ جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَّعِلِقٍ بِطَاعِمٍ
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ - عَلَى أَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ
عَشْرَةٌ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ . وَقَالَ الْفَاكِهِي : مِنْ أَوْسَطِ نَعْتِ
لِلْمَفْعُولِ مُحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ قَوْمًا مِنْ أَوْسَطِ ، وَلَا يَخَالِفُ فِي الْمَعْنَى مَا قُلْنَا ، وَمَا اسْمُ مُوصُولٍ بِمَعْنَى
الَّذِي فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ تَطْعَمُونَ فَعَلَ مُضَارِعٌ ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النُّونِ ، وَالْوَاوُ فَاعِلٌ
وَأَهْلِيكُمْ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ إِلَيَّاهُ نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ ،
وَالْكَافُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ ، وَجَلَّةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ صِلَةُ الْمُوصُولِ
لِأَحْلِهَا مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْعَائِدَ مُحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ تَطْعَمُونَهُ أَهْلِيكُمْ (إِلَى أَهْلِيهِمْ) ، وَاعْرَابُهُ
إِلَى حَرْفِ جَرٍّ أَهْلِيهِمْ مَجْرُورٌ بِالِإِضَافَةِ ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ إِلَيَّاهُ نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ
الْمَذْكُورِ السَّالِمِ وَهُوَ مُضَافٌ ، وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ ، وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ مُتَّعِلِقٌ بِمَنْقَلَبٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ -
(إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيْنَ) ، وَاعْرَابُهُ إِنَّ حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ تَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ
كِتَابَ اسْمِهَا وَهُوَ مُضَافٌ ، وَالْأَبْرَارُ مُضَافٌ إِلَيْهِ إِنْ اللَّامُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فِي حَرْفِ جَرٍّ عَلَيْنَ مَجْرُورٌ
بِفِي ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ إِلَيَّاهُ نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ
فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ مُتَّعِلِقٌ بِوَاجِبِ الْحَدَفِ تَقْدِيرُهُ كَأَنَّ (وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ) ، وَاعْرَابُهُ مَا اسْمٌ
اسْتِفْهَامٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ أَدْرَى فَعَلَ مَاضٍ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ
هُوَ ، وَالْكَافُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ أَوَّلُ مَا اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ عَلِيُّونَ
خَبَرُهُ ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَاوُ نِيَابَةٌ عَنِ الضَّمَةِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ ، وَالنُّونُ زَيْدَتْ
عَوِضًا عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ الَّذِينَ كَانَا فِي الْأِسْمِ الْمَفْرُودِ ، وَجَلَّةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ
ثَانٍ لِأَدْرَى ، وَجَلَّةُ أَدْرَى وَفَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ (وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ) وَهِيَ أَبُوكَ

فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً ، فَإِنْ أُفْرِدَتْ عَنْ
 الْإِضَافَةِ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : وَاهُ أَخٌ ، وَإِنْ لَهُ أَبَا ، وَبَنَاتُ الْأَخِ ، وَأَنْ
 تَكُونَ إِضَافَتَهَا لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْيَاءِ أُعْرِبَتْ بِحَرَكَاتِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى
 مَاقِلِ الْيَاءِ نَحْوُ : إِنَّ هَذَا أَخِي ، وَأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً ، فَإِنْ صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ
 الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : هَذَا أُبَيْكَ

وأخوك ، وجوك ، وفوك ، وهنوك ، وذومال (فترفع بالوار) نيابة عن الضمة (وتنصب بالآف)
 نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة ، وانما تعرب كذلك (بشرط) اجتماع
 أمور أربعة : أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها سواء كانت اضافتها ملفوظة نحو : هذا
 أخوك أو منوية : كما قال ابن مالك تبعا للكوفيين كقوله :

صهبا خرطوما عقار قرقفا * خالط من سلمى خياشيم وفا

إذا التقدير خياشيمها وفا . وقال البصريون انه ضرورة ، وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذلك فانها
 ملازمة للإضافة الى اسم جنس ظاهر (فان أفردت) الاسماء الستة (عن الإضافة أعربت
 بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط (نحو) هذا أب وأخ وحم وهن وفوه كموق ونحو (وله أخ)
 واعرابه له جار ومجرر خبر مقدم ، أخ مبتدأ مؤخر ، وعلامة رفعه ضم آخره (و) نحو (ان له أبا)
 واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، له جار ومجرور في محل رفع خبرها مقدم
 أبا اسمها مؤخر ، وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (بنات الأخ) ، واعرابه الواو حرف عطف
 على أمهاتكم من قوله تعالى - حرمت عليكم أمهاتكم - والمعطوف يتبع المعطوف عليه في
 اعرابه تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وهو مضاف والأخ مضاف اليه ، وعلامة جره
 كسر آخره (و) ثاني شروط اعرابها بما ذكر (ان تكون اضافتها لغير ياء المتكلم) بأن تضاف الى
 ظاهر نحو أخوزيد ، أو ضمير مخاطب نحو أخوك ، أو غائب نحو أخوه ، أو متكلم غير الياء نحو أخونا
 (فان أضيفت الى الياء) أي ياء المتكلم . قال ابن هشام في بعض كتبه تقييدها بياء المتكلم حشو
 اذ ليس لنائب يضاف اليها سواها (أعربت بحركات مقدرة) في الأحوال الثلاثة (على ماقبل الياء)
 كغيرها مما يضاف الى الياء (نحوان هذا أخى) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم
 وترفع الخبر والهاء للتنبيه وذا اسم اشارة في محل نصب اسمها أخى خبرها ، وعلامة رفعه ضمة
 مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها الا كسر
 ماقبلها والياء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، ويجوز أن يعرب أخى بدلا من اسم اشارة ،
 وجلة له تسع مبتدأ وخبر في محل رفع خبران (و) ثالث الشروط (أن تكون) أي الاسماء الستة
 (مكبرة) لا مصغرة (فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة (نحو هذا أيبك) بضم
 الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء ، ومثله أخيك وحميك وهنيك وذوى مال ، وتقول في
 تصغير فوه فويهك برءاء فيه لأن التصغير يرد الأشياء الى أصولها ، واعراب المثال المذكور
 الهاء للتنبيه وذا اسم اشارة في محل رفع مبتدأ ، أبى خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وهو مضاف

وَأَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً ، فَإِنْ ثُبُتَتْ أَوْ جُمِعَتْ أُعْرِبَتْ إِعْرَابَ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ ، وَالْأَفْصَحُ
فِي الْمَنْ النِّقْصُ : أَيْ حَذْفُ آخِرِهِ ، وَالْإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى الثَّنُونِ نَحْوُ : هَذَا هُنْكَ ،
وَرَأَيْتُ هُنْكَ ، وَتَرَرْتُ بِهِنْكَ ، وَلِهَذَا لَمْ يَعُدَّهُ صَاحِبُ الْجُرُومِيَّةِ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
وَجَعَلُوهَا خَمْسَةً

والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (و) رابع الشروط (أن تكون مفردة ، فان ثبت
أوجعت أعربت اعراب المثني) بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً نحو جاءني أبوان وأخوان وجوان
وهنان وفنان وذو مال فأبوان فاعل ، وعلامة رفعه الالف لأنه مثنى ، وما بعده عطف عليه ،
وعلامة الرفع في كل منها الالف لأنه مثنى (و) أعربت اعراب (المجموع) الذي هي على صورته
فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاءني آباؤك وأخوانك أوجع تصحيح
أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً كجاءني أبون وأخون وجون وهنون وذو مال * وبقى على
المصنف شرط خامس ، وهو أن تكون غير منسوبة للياء فلونسبتها . فقلت هذا أبوي وأخوي
أعربت بالحركات الظاهرة على ياء النسبة ، وإنما لم يذره المصنف كأكثر النحويين لأن شرط
الاضافة مغلغ عنه (والأفصح في المن) اذا استعمل مضافاً لغير الياء (النقص) بالمعنى اللغوي
وهو المفسر بقوله (أى حذف آخره) أى الواو والألف والياء لأن كلا منها هو لام الكلمة فاذا
حذف صارت الكلمة ناقصة ، وبعد الحذف يجعل ما قبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة (و) يكون
(الاعراب) للمثنى (بالحركات) الظاهرة (على النون) التي هي في الأصل عين الكلمة كغد
ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ما قبله (نحو هذا هنك) واعرابه الهاء للتنبيه ، وذا اسم
إشارة في محل رفع مبتدأ ، هن خبر وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في
محل جر بالاضافة (ورأيت هنك) ، واعرابه رأيت فعل وفاعل رأى فعل ماض ، والتاء ضمير متصل
في محل رفع فاعل ، هن مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة
(ومررت بهنك) ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، مر فعل ماض ، والتاء ضمير متصل في محل رفع
فاعل بهنك جار ومجرور الياء حرف جر وهن مجرور بالياء ، وعلامة جره كسر آخره ، ، والكاف
ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وإنما حسن النقص فيه لأنه في حال الافراد منقوص عند
جميع العرب ، والأصل فيما نقص في حالة الافراد أن يبقى على نقصه في حال الاضافة ، ولأنه
المشهور في لسان العرب ، واعرابه بالحروف قليل كما أشار الى ذلك المصنف بقوله ، والأفصح الخ
حتى ان الفراء والزجاجي ، وجاعة من النحويين لم يطلعوا عليه فانكره وعدوا أسماء هذا الباب
خمسة (ولهذا لم يعدده صاحب الجرومية) وقدمت ترجمته (ولاغيره) أى ك بعض من ألف في
النحو (من هذه الاسماء وجعلوها خمسة) ويجوز النقص أيضاً في الأب والأخ والحم نحو هذا
أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك ومنه قول الشاعر .

بأبه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

وقصرهن أى اعرابهن اعراب المقصور أولى كقوله :

وَأَمَّا الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ فَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَنْثِيَةٍ نَحْوُ : يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ ، أَوْ
ضَمِيرُ جَمْعٍ نَحْوُ يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ : تَفْعَلِينَ فَإِذَا تَرَفَعُ
بِثَبُوتِ النُّونِ وَتَنْصَبُ وَتَجْزُمُ بِحَذْفِ النُّونِ
(تَنْبِيْهُ) عِلْمٌ مِمَّا تَقْدَمُ أَنْ عِلَامَاتِ الْأَعْرَابِ

ان أباه وأبا أباه * قد بلغا في الجذ غايتها

وعلى القصر تخرج لغة أهل حضرموت في قولهم بأفلان فيقال . قال بأخرمة ، ورأيت بأخرمة
وصررت بياأخرمة ، ومثله بأفضل وأرهاب ، ونحو ذلك من الكنى الجارية بينهم (وأما الأمثلة الخمسة)
سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكنى بها
عن كل فعل كان بمنزلة فان تفعلان كناية عن نحو يذهبان وينطلقان ويستخرجان ، وغير ذلك
وكذا البواقي ، وسموها خمسة نظرا إلى لفظها (فهى كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تنثية) أسند
ذلك الفعل إليه على أنه فاعل به (نحو يفعلان) بالياء المثناة تحت اللاتين الغائبتين نحو الزيدان
يفعلان (وتفعلان) بالتاء المثناة الفوقية لللاتين المخاطبتين ، والثنتين الخطبتين نحو أنهما تفعلمان
وللفئتين نحو الهندان تفعلان (أو) اتصل به (ضمير جمع) أسند ذلك الفعل إليه (نحو يفعلون)
بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور الغائبين نحو الزيدون يفعلون (وتفعلون) بالمثناة الفوقية
لجماعة الذكور المخاطبتين نحو أنتم تفعلون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) أسند ذلك
الفعل إليه (نحو تفعلين) بالمثناة فوق للواحدة المخاطبة لا غير نحو أنت تفعلين (فانها) أى
الذكورات (ترفع بثبوت النون) المكسورة مع الألف غالبا المفتوحة مع أختها نيابة عن الضمة
(وتنصب وتجزم بحذف النون) نيابة عن الفتحة والسكون نحو - فان لم تفعلا ولن تفعلا - جلاوا
النصب على الجزم كما جلاوه على الجرفى المثنى ، وجمع المذكور السالم لأن الجزم نظير الجرفى الاختصاص وتفعلان
كالزيدان وتفعلون كالزيدون ، وتفعلين كالزيدين ، وأما نحو - أنا حاجونى فى الله - فأصله أنا حاجونى
نونين : أحدهما نون الرفع والأخرى نون الوقاية حذف أحدهما حالة الرفع تخفيفا ، والذي عليه
أكثر المتأخرين وفاقا للاخفش أن المحذوفة نون الوقاية فالفعل على هذا مرفوع بثبوت النون
والياء مفعول به . وقال ابن مالك : تبعاً لسيبويه المحذوفة نون الرفع ، وصححه فى المعنى والتوضيح
وعليه فيقال أنا حاجونى فعمل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة تخفيفا والنون الموجودة نون
الوقاية والياء مفعول به . قال ابن مالك : سميت نون الوقاية لانها تاتى الفعل من التباسه بالاسم المضاف
الى ياء المتكلم ، ومن التباس أمر مذكور بأمر مؤنثه فى نحو أكرمى بدل أكرمنى اذ لوحذفت
لم يفهم المراد . وقال غيره سميت بذلك لأن الغرض منها وقاية ما لحقته من الكسر الذى هو أخو
الجزم ، وأما قوله تعالى - الا أن يعفون - فالفعل فيه مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون
النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وليس هو كيفعلون لان وزنه يفعلن كيقولك النساء
يخرجن ، والواو فيه ليست واو الجماعة بل هى لام الكلمة .

[تنبيه] هو لغة : الايقاظ للشيء ، واصطلاحاً : الاعلام بتفصيل ما علم اجالا عما قبله (علم مما تقدم)
فى الباب السابق (أن علامات الاعراب) بحسب مواضعها ، وهى المرفوعات والمنصوبات

أَرْبَعُ عَشْرَةَ : أَرْبَعُ أَصُولٍ : الضَّمَّةُ لِلرَّفْعِ ، وَالْفَتْحَةُ لِلنَّصْبِ ، وَالْكَسْرَةُ لِلْجَرِّ ، وَالْجَزْمُ
لِلشُّكُونِ . وَعَشْرَةُ فُرُوعٍ نَائِبَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأَصُولِ : ثَلَاثُ تَنُوبٍ عَنِ الضَّمَّةِ ، وَأَرْبَعُ عَنِ
الْفَتْحَةِ ، وَاثْنَانِ عَنِ الْكَسْرِ ، وَوَاحِدَةٌ عَنِ الشُّكُونِ ، وَأَنَّ النَّيَابَةَ وَاقِعَةٌ فِي سَبْعَةِ
أَبْوَابٍ : الْأَوَّلُ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، الثَّانِي جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، الثَّلَاثُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ
الْآخِرُ ، الرَّابِعُ الْمُثَنَّى ، الْخَامِسُ جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ

والمخفوضات (أربع عشرة) للرفع أربع علامات، وللنصب خمس علامات، وللخفض ثلاث علامات
وللجزم علامتان، ثم المذكورات منها (أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع
من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب من اسم أو فعل
أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالأصل في كل اسم أن يكون جره بالكسرة (والجزم
للسكون) فالأصل في كل فعل مضارع صحيح أن يكون جزمه بسكون آخره (و) من تلك العلامات
الأربع عشرة (عشر فروع نائبة عن هذه الأصول) الأربعة وهي أربعة أقسام (ثلاث) منها
(تنوب عن الضمة) وهي الواو والالف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي
الالف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء
والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف، وكونها عشرا إنما هو بحسب
مواضع نيابتها، وأما بحسب ذواتها فهي سبع : الواو والالف والياء والنون والفتح والكسر وحذف
الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النيابة) عن تلك الأصول (واقعة في سبعة أبواب) تسمى
أبواب النيابة لأن الأعراب الواقع فيها نائب عن الأصل (الأول) منها باب (مالا ينصرف) فانه
يجر بالفتحة الا اذا أضيف أو كان مقرونا بال (الثاني) باب (جمع المؤنث السالم) والملحق به فانه
ينصب بالكسرة مطلقا الا في حالة الاضطرار، وهذا هو مذهب البصريين . وقال الكوفيون
يجوز نصبه بالفتحة مطلقا على الأصل (الثالث) باب (الفعل المضارع المعتل الآخر) فانه يجزم
بحذف آخره على المشهور وعليه عامة المعريين تبعاً لابن السراج في زعمه أن الحركات الاعرابية
لا تقدر فيه حالي الرفع والنصب فعنده لما دخل الجازم حذف الحرف نفسه، والصحيح الذي عليه
سيبويه والجمهور أن اعرابه بالحركات فتقدر فيه الضمة في نحو يدعو والفتحة في نحو يخشى كما
يقدران في نحو موسى والقاضي، وعلى هذا جزمه بحذف الحركة المقدرة فقط، وإنما حذف
حرف العلة لئلا تلبس صورة المجزوم بصورة المرفوع فكان القصد من حذف حرف العلة الفارق
بينهما (الرابع) باب (المثنى) وما حمل عليه فانه يرفع بالالف، وينصب ويجر بالياء (الخامس) باب
(جمع المذكر السالم) وما حمل عليه فانه يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، وعلى ما ذكر من كون
المثنى والمجموع معريين بالأحرف الثلاثة تكون الأحرف الثلاثة هي نفس الأعراب، وهذا هو
مذهب جماعة من البصريين وجرى عليه جمع متأخرون كأبي حيان وتلميذه ابن عقيل واختاره
ابن مالك وابن هشام، وقيل انهما معربان بحركات مقدره في الأحرف فهي أنفسها محال
الأعراب كالإدال من زيد والراء من بكر، وهذا هو الذي ذهب اليه الخليل وسيبويه، وجمهور

السادسُ الأسماءُ الستةُ ، السَّابعُ الأمثلةُ الخمسةُ .

(فصل) تُقدَّرُ الحركاتُ الثلاثُ في الأسمِ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ نحوُ : غلامي

وَأَبْنِي ،

البصريين وهو الاقوى والاصح عند المحققين (السادس) باب (الاسماء الستة) فانه يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر بالياء ، وهذا هو المشهور في اعرابها والذي عليه الجمهور ، وهو الاصح أن اعرابها بحركات مقدرة على حروف العلة الثلاثة (السابع) باب (الامثلة الخمسة) فانها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها . واعلم أن ما ذكره المصنف من كون النيابة واقعة في سبعة أبواب مبني على المذهب المشهور أن المثنى والجمع والاسماء الستة معربة بالحروف لابلحركات المقدرة وأن الجزم في المتعل بحذف الحرف لا بحذف الحركة ، وأما على المذهب الصحيح الذي مشى عليه سيبويه والجمهور فأبواب النيابة ثلاثة فقط بابان من الاسماء ، وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين والثاني ما لا ينصرف وباب من الافعال ، وهو الامثلة الخمسة لأن الاعراب بالحروف لا مدخل له عنده في الاسماء ألبتة .

(فصل) في بيان ما اعرابه تقديرى * (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم) الذي ليس مقصورا ولا منقوصا ولا مثنى ولا جموعا جمع مذكر سالما (المضاف) المكسور آخره ليناسب الياء (الى ياء المتكلم) سواء كانت مفتوحة ، وهو الاصل فيها ككل ما كان على حرف واحد أم ساكنة للتخفيف وذلك (نحو غلامي وأبني) فتقول في اعراب نحو جاء غلامي وأبني جاء فعل ماض غلامي فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها ، وهو مضاف والياء ضمير متصل في محل جر بالاضافة وأبني معطوف عليه ، وتقول في نحو رأيت غلامي وأبني غلامي مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء الى آخر ما ذكرنا في الذي قبله ، وتقول في نحو مررت بغلامي وأبني غلامي مجرور بالياء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها الخ ، وإنما قدرت الحركة فيه لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين ، وقيدت الاسم المضاف بكونه ليس مقصورا الخ احترازا عما اذا كان مقصورا فانها تثبت ألفه ، ويبقى اعرابه بحركات مقدرة عليها للتعذر ، وعما اذا كان منقوصا فان ياءه تدغم في ياء المتكلم ، وتشدد نحو جاءني قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي ، ويبقى اعرابه بحركات مقدرة على الياء للاستثقال ، وعما اذا كان مثنى فانه في حالة الرفع يبقى ألفه ويكون رفعه بها نيابة عن الضمة نحو جاءني مسلماني ، وفي حالتى النصب والجر تدغم ياؤه في ياء المتكلم نحو رأيت غلامي ومررت بغلامي ، وعما اذا كان جمع مذكر سالما فانه في حالة الرفع تقلب واؤه ياء وتدغم في ياء المتكلم ، ويكون رفعه بالواو المنقلبة ياء مدغمة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف اليه نحو جاءني مسلمي ، أصله مسلمون لي فلما أضيف الى الياء حذفت النون لاجل الاضافة والواو قلبت ياء وأدغمت ، وفي حالتى النصب والجر تدغم ياؤه في ياء المتكلم على نحو ما تقدم في المثنى نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي فعلمة نصبه وجره الياء نيابة عن الفتحة

وَفِي الْأَسْمِ الْمَعْرَبِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ نَحْوُ : أَلْفَتِي ، وَالْمُصْطَفَى ، وَمُوسَى ، وَحَبْلِي ، وَيُسَمَّى مَقْصُورًا ، وَتَقْدَرُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ مَكْسُورَةٌ مَاقْبَلَهَا نَحْوُ : الْقَاضِي ، وَالْدَّاعِي ، وَالْمُرْتَقِي ، وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا نَحْوُ : يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ

وَالْكَسْرَةُ ، وَهُوَ مضاف والياء مضاف اليه (و) تقدر أيضا جميع الحركات (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا فخرج بالالف ما آخره ياء ، وخرج باللازمة الاسماء الستة حالة النصب ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كرحى وعصا (وحبل) فانك تقول في كل منها حالة الرفع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، وفي حالة النصب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، وفي حالة الجر وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور * واعلم أن محل تقدير الحركات الثلاث فيه اذا كان منصرفا نحو الفتى ورحى فأما غير المنصرف كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة حالة الرفع والفتحة في حالتى النصب والجر ولا تقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها أيضا لانها إنما استثقلت فيما لا ينصرف كاحد للثقل ولا ثقل مع التقدير ، ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى قاله الفاكهسى (ويسمى) أى الاسم الذى آخره ألف لازمة (مقصورا) لانه ضد الممدود ، أولانه مقصور أى ممنوع من ظهور الحركات فيه ، والله درّ القائل :

سلم على المولى البهاء وصف له * شوقى اليه وائىء لوكه
أبدا يحركنى اليه تشوقى * جسمى به مشطوره منهوكة
ولقد نحت لبعد فكاكتى * ألف فليس بممكن تحريكه

وقد يلحق المقصور التنوين فتسقط ألفه في اللفظ وذلك نحو هذه عصا ورحى وفتى ورأيت عصا ورحى وفتى ومهرت بعصا ورحى وفتى ، والمقصور والممدود على ضربين ضرب منه يدرك بالقياس وضرب منه يدرك بالسمع وقد جاءت ألفاظ ممدودة ومقصورة وجميع ذلك يعرف من باب المقصور والممدود في مبسوطات علم النحو (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقرونا بأل (نحو القاضى والداعى والمرتقى) أولا كقاض وداع ومرتقى وإنما قدرنا لاستثقالها على الياء فتقول في نحو جاء القاضى جاء فعل ماض والقاضى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لانه اسم منقوص وفي نحو مهرت بالقاضى بالقاضى جار ومجرور الباء حرف جر والقاضى مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لانه اسم منقوص (ويسمى) أى الاسم المذكور (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات ولان لامه وهى الياء تحذف اذا نون كقاض فرارا من التقاء الساكنين (نحو يوم يدع الداع) واعرابه يوم ظرف زمان متعلق باذكر مضمرا أو بقوله تعالى بعده - يخرجون - وقيل غير ذلك ، يدع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستئصال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالواو ، والداع فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء

مُهْطَعِينَ إِلَى الدَّاعِ ، وَتَظْهَرُ فِيهِ الْفَتْحَةُ لِحَقَّتْهَا نَحْوُ : أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ، وَتَقْدَرُ الضَّمَّةُ
وَالْفَتْحَةُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ ، وَتَقْدَرُ الضَّمَّةُ قَطَطٍ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ بِالْوَاوِ
وَبِالْيَاءِ نَحْوُ : يَدْعُو ،

المحذوفة تخفيفاً منع من ظهورها الاستتقال لانه اسم منقوص والمراد بالداعي اسرافيل وقوله - الى شئ
نكر - أى منكر تنكره النفوس لشدة وهو الحساب وحذفت الواو من يدع فى الرسم تبعاً للنطق
والياء من الداع تخفيفاً اجراء لآل مجرى التنوين المعاقب لهما فكما تحذف الياء مع التنوين تحذف
مع آل (مهطعين) أى مسرعين ماذى أعناقهم (الى الداع) وهو اسرافيل ، واعرابه مهطعين
حال من الواو فى يخرجون وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم
والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ومهطعين اسم فاعل يعمل
عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم ، الى الداع جار ومجرور
الى حرف جر الداع مجرور بالى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الاستتقال لانه اسم منقوص (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يضاف الياء المتكلم كما مر
وانما ظهرت فيه الفتحة (لحقتها) عليه (نحو - أجيبوا داعى الله -) وهو محمد صلى الله عليه وسلم
واعرابه أجيبوا فاعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، داعى
مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه .

[تنبيه] محل ماذى فى الاسم المنقوص مالم يكن على صيغة منتهى الجموع ومالم يكن أول
جزءين جعل مجموعهما اسماً واحداً فان كان على صيغة منتهى الجموع فالمقدر فيه الضمة والفتحة
وذلك نحو جوار وغواش فتقول هذه جوار ومررت بجوار ، واعرابه الهاء للتنبيه ، وهذه اسم اشارة
فى محل رفع مبتدأ ، جوار خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض
عنها التنوين منع من ظهورها الاستتقال لانه اسم منقوص ، ومررت فعل وفاعل بجوار جار ومجرور
وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستتقال لانه
اسم منقوص ، وأما فى حالة النصب فتظهر فيه الفتحة نحو رأيت جوارى وان كان المنقوص أول
جزءين جعل مجموعهما اسماً واحداً وركبا تركيباً اضافياً وآخر أولهما ياء نحو رأيت معبد يكرب فانه
يقدر فى آخر الجزء الأول منهما الفتحة فى حالة النصب بلا خلاف اذ لم يسمع فيه الفتح فى حالة النصب
(وتقدر الضمة والفتحة) دون الكسرة (فى الفعل المضارع المعتل) آخره بالآلف لتعذر تحريكها
كما مر بخلاف السكون فلا يقدر فيه نيابة حذف الآلف عنه على ما مر وذلك نحو زيد يخشى ولن
يخشى فيخشى فى الأول مرفوع وفى الثانى منصوب بلن وعلامة رفعه فى الأول ضمة مقدرة على
الآلف منع من ظهورها التعذر لانه فعل مضارع معتل الآخر بالآلف ، وعلامة نصبه فى الثانى فتحة
مقدرة على الآلف منع من ظهورها التعذر لانه فعل مضارع معتل الآخر بالآلف (وتقدر الضمة
فقط) أى دون الفتحة (فى الفعل المضارع المعتل) آخره (بالواو وبالياء) فالأول (نحو)
زيد (يدعو) واعرابه زيد مبتدأ يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستتقال لانه فعل مضارع معتل

وَيَرْمِي وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ نَحْوُ : لَنْ يَدْعُو، وَلَنْ يَرْمِي، وَالْجَزْمُ فِي الثَّلَاثَةِ بِالْحَذْفِ كَمَا تَقَدَّمَ.
 (فصل) الْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مَا فِيهِ عِلْتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٍ تَقُومُ
 مَقَامَ الْعِلَتَيْنِ، وَالْعِلَلُ التَّسْعُ هِيَ : الْجَمْعُ، وَوَزْنُ الْفِعْلِ، وَالْعَدْلُ، وَالتَّأْنِيثُ،
 وَالتَّعْرِيفُ، وَالتَّرْكِيْبُ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ، وَالْعُجْمَةُ، وَالصِّفَةُ يَجْمَعُهَا
 قَوْلُ الشَّاعِرِ :

الآخر بالواو، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر (و) نحو زيد (يرمي) واعرابه زيد مبتدأ
 يرمي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على
 الياء منع من ظهورها الاستتقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجلة الفعل والفاعل في محل
 رفع خبر (وتظهر الفتحة) في آخره اذا دخل عليه ناصب لخفتها (نحو لن يدعوا ولن يرمي)
 واعرابه لن حرف نفي ونصب يدعوا فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره ومثله لن
 يرمي (والجزم في الثلاثة) أي في الأفعال الثلاثة المعتلة اذا دخل عليها جازم (بالحذف) لأواخرهن
 (كما تقدم) بيان ذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من
 الحركات فتسلط عليها العامل كما تسلط على الحركات حذفها كما تحذف الحركات ومحل حذف الحرف
 للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف نحو يقرأ بفتح أوله مضارع قرأ فانك تقول
 فيه لم يقرأ بالالف ويمتنع حذفها لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة وهي الهمزة التي كانت
 موجودة قبل الابدال ألفا .

(فصل) في موانع الصرف * (الاسم الذي لا ينصرف) : أي لا يدخله الصرف مفردا كان
 أو غيره (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع احدهما للفظ، والأخرى للمعنى : والعلتان المذكورتان
 (من علل تسع) لاعاشرها بدليل الاستقرار نحو مررت بفاطمة وإبراهيم فشكل منهما فيه
 علتان فرعيتان من علل تسع الأول فيه العلمية والتأنيث، والثاني فيه العلمية والحجمة (أو) فيه
 علة (واحدة) من العلتين (تقوم) في الاستقلال بمنع الصرف (مقام العلتين) نحو مررت
 بصحراء وحبل ومساجد فشكل من الثلاثة ممنوع من الصرف لعله فرعية قائمة مقام العلتين : الأول
 لآلف التأنيث المقصورة، والثاني لآلف التأنيث الممدودة، والثالث لصيغة متبهي الجوع (والعلل التسع)
 على سبيل الاجمال والتعداد (هي الجمع) وهو فرع عن الواحد (ووزن الفعل) وهو فرع
 عن وزن الاسم لان الأصل في كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا كان فيه
 ذلك الوزن كان فرعاً لوزنه (والعدل) وهو فرع عن المعدول عنه لان الأصل بقاء الاسم على
 حاله (والتأنيث) وهو فرع عن التذكير لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة (والتعريف) وهو فرع
 عن التنكير لأنك تقول رجل ثم تقول الرجل (والتركيب) وهو فرع عن الافراد (والآلف
 والنون الزائدتان) وزيادتهما فرع المزيد عليه (والحجمة) وهي في لسان العرب فرع العربية
 اذا أصل في كل لسان أن لا يخالطه لسان آخر (والصفة) وهي فرع الموصوف وهذه التسع
 (يجمعها) على الترتيب المذكور (قول الشاعر) وهو الامام العلامة النحوي بهاء الدين محمد بن

اجتمع وزن عادلا أنت بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كمالا
فالجمع شرطه أن يكون على صيغة تنتهي الجموع وهي صيغة مفاعيل نحو : مساجد ،
ودراهم ، وغنائم ، أو مفاعيل نحو : مصاييح ، ومحاريب ، وهذه العلة هي العلة الأولى
من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وتقوم مقام العلتين ، وأما وزن
الفعل فالمراد به إما أن يكون

النحاس الحلي رحمه الله تعالى :

(اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كمالا)

بتثليث ميم كمالا وألفه للإطلاق ، ثم منها ما هو مذكور بصريح الاسم ، ومنها ما هو مذكور بطريق
الاشتقاق فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه التسع أو واحدة تقوم مقامهما صار حينئذ مشابها
للفعل من جهة أن في الفعل فرعتين عن الاسم : أحدهما من جهة اللفظ وهي الاشتقاق فإن الفعل
مشتق من المصدر ، وثانيتها من جهة المعنى وهي الافادة فإن الفعل لا بد له من فاعل والفاعل لا يكون
إلا اسما فإذا أشبه الاسم في ذلك كان مثله في امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتوین ، ثم التعريف
والوصف علتان معنويتان ، وبقية العلل التسع لفظية (فالجمع شرطه) في كونه يمنع الصرف (أن
يكون على صيغة تنتهي الجموع) : أي على صيغة تنتهي الجموع في الكلمات العربية اليها لان
جمع التكسير قد يجمع فإذا انتهى إلى هذه الصيغة لم يحز جمعه ؛ جمع تكسير بحال وذلك نحو
كلب مفرد وجمعه أكلب وجمع أكلب بوزن مفاعل ولا يجوز أن يجمع مرة أخرى وكاسم جمعه
أسماء وجمع أسماء أسامي بتشديد الياء بوزن مفاعيل إذا الحرف المشددة يقوم مقام حرفين (وهي) أي
الصيغة التي تنتهي إليها جموع جمع التكسير (صيغة مفاعل) من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف
بعدها حرفان أولهما مكسور لفظا (نحو مساجد ودراهم وغنائم) أو تقديرا نحو دواب أصله دواب
(أو) صيغة (مفاعيل) من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف أولها مكسور
وثانيتها ساكن (نحو مصاييح ومحاريب) وقد أفهم تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها
مما وهو كذلك لأن المعبر متوافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والزنة لاقى الحروف ، وقد يقال لهذا
الجمع الجمع المتناهي والجمع الذي لا نظيره في الآحاد أي لا مفرد عربي على وزنه ، وإذا سمى بهذا الجمع
كخضاجر علما للضعف ، وهو وزن لقبيلة امتنع صرفه نظرا إلى الأصل ، وأما سراويل فقبل منصرف
والأصح منع صرفه . يقال سيويه أعجمي جل على موازنه في العربية ، وهو مصاييح . وقال
المبرد هو عربي جمع سرولة تقديرا لتحقيقا لأن مدلول سرولة مدلول سراويل لأن كلاهما اسم
جنس ، وأما نحو ملائكة مما كانت فيه الهاء زائدة فنصرف (وهذه العلة) يعني الجمع الذي
لا نظيره في الآحاد (هي العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي
فلا يحتاج معها إلى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) وإنما قام الجمع
مقامهما لأن كونه جمعا بمنزلة علة واحدة ، وهي راجعة إلى المعنى ، وكونه على صيغة لا نظير لها في
الآحاد بمنزلة علة أخرى ، وهي راجعة إلى اللفظ ولهذا لولحقة الحاء انصرف لشبهه بالمفرد حينئذ
(وأما وزن الفعل) أي الوزن الذي يكون للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر (فالمراد به إما أن يكون

الاسم على وزن خاصٍ بالفعل كسَمَرَ بِتَشْدِيدِ الميمِ ، وَضَرَبَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، وَأَنْطَلَقَ وَنَحْوِهِ
مِنْ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ إِذَا سُمِّيَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ
زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ مُشَارِكٌ لِلْفِعْلِ فِي وَزْنِهِ كَأَتَمَدَ ، وَبَزِيدَ ، وَتَغَلَّبَ ،
وَتَرَجَّسَ ،

الاسم على وزن خاص بالفعل) بحيث لا يوجد في اللغة العربية اسم على ذلك الوزن المنقولاً من
الفعل مجرداً من فاعله وذلك (كسمر بتشديد الميم) فانه علم لفرس للحجاج بن يوسف منقول
من سمر يشمر تشميراً اذا أسرع في المشي ، وفعل بتضعيف العين مختص بالفعل فهو غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل (وضرب) بالتخفيف والتشديد كما قاله الخيصى (بالبناء للمفعول) اذا جعل
علماً لشيء فانه منقول من الفعل الذي هو ضرب يضرب ضرباً فهو غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل ، واحترز بقوله للبناء للمفعول عما هو بصيغة المعلوم فانه غير مختص بالفعل (وانطلق ونحوه
من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فانه (اذا سمى شيء من ذلك) كان غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل لأن هذا الوزن لا يوجد في غير الفعل ، ومثله ما كان مبدوءاً بتاء المطاوعة نحو
تقاتل وتصلح فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل . قال الأزهري : وحكم همزة الوصل في الفعل
المسمى به القطع ، واحترز المصنف بقوله على وزن خاص بالفعل عما اذا كان على وزن لا يختص
بالفعل فان كان الاسم به أولى لكونه غالباً فيه كالذي على وزن فاعل ككاهل علماً أو كان
مستعملاً في الاسم والفعل على السواء كالذي على وزان فعل بفتح العين كضرب وشجر أو وزان
فعل نحو جعفر ودحرج فانه منصرف ، وان كان الفعل به أولى بأن يكون غالباً فيه كأتمد بكسر
الهمزة والميم وسكون المثناة بينهما وبالذال المهملة ، وهو علم جعل على حجر الكحل فهو ممنوع
من الصرف لأنه موازن لاضرب أمر من الضرب (أو يكون) الاسم (في أوله زيادة كزيادة
الفعل) المضارع أى بأن يكون في أوله حرف من حروف نأيت فان الفعل أولى بهذه الزيادة من
الاسم لانها في الفعل تدل على معنى وفي الاسم لا تدل على شيء ، وذلك نحو أفكل بفتح الهمزة
والكاف وسكون الفاء بينهما ، وهي الرعدة يقال أخذته الافكل اذا أصابته رعدة فان الهمزة
فيه لا تدل على معنى ، وهي في موازنه من الفعل نحو أذهب دالة على المتكلم فلذا كان المفتوح
بهذه الزيادة من الأفعال أصلاً للمفتوح بها من الأسماء (وهو) أى الاسم مع تلك الزيادة (مشارك
للفعل في وزنه) بشرط كون الوزن لازماً باقياً في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل
وذلك (كأجد) مبدوءاً بالهمزة (ويزيد) مبدوءاً بالياء عامين على شخصين (وتغلب) مبدوءاً
بالتاء علماً على قبيلة (وترجس) مبدوءاً بالتون علماً على نبت فكل من هذه الأربعة غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل فان لم يكن الوزن لازماً نحو امرئ علماً فانه منصرف لأنه في الرفع
نظير اكتب ، وفي النصب نظير اذهب ، وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزناً واحداً في الأحوال
الثلاثة وان لم يكن الوزن باقياً على حالته الأصلية فهو منصرف أيضاً نحو ورد وقيل ويبيع مبنيات
للمفعول لأنها لم تبق على حالتها الأصلية فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام
والاعلال فصارت صيغة رد بمنزلة قفل وصيغة قيل ويبيع بمنزلة ديك فوجب صرفها لذلك

وَأَمَّا الْعَدْلُ فَهُوَ خُرُوجُ الْأَسْمِ عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ: إِمَّا تَحْقِيقًا كَأَحَادَ، وَمَوْحِدَ، وَثَنَاءَ،
وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ، وَمَثَلَتَ، وَرُبَاعَ، وَمَرْبِعَ، وَهَكَذَا إِلَى الْعَشْرِ فَإِنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ
أَلْفَظِ الْعَدَدِ الْأَصُولِ مُكَرَّرَةٌ: فَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمُ أَحَادَ

والفجس قال الفا كهى هو بفتح أوله وكسر ما قبل آخره اه وقال فى القاموس والفرجس بكسر
النون وفتحها نافع شمه للزكام والصداع الباردین ، وأصله يعنى عروقه منقوعا فى الحليب ليلتين
يطلى به ذكر العين فيقيمه ، ويفعل فعلا عجيبا اه (وأما العدل) الذى يمنع الصرف (فهو
خروج الاسم) أى تحويله (عن صيغته الأصلية) أى صيغته التى كان ينبغى أن يكون عليها الى
صيغة أخرى مع اتحاد المعنى والمادة والخروج عن الصيغة الأصلية (أما تحقيقا) بأن يدل دليل
غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية الى صيغة أخرى ، وذلك فى أنواع منها آخر
بضم الهمزة وفتح الخاء فى نحو صهرت بنسوة آخر فأخر صفة النسوة وهو مجرور وعلامة
جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعدل والصفة وذلك لأنه جمع لأخرى أى
آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير ، فكان حتى جمع المؤنث أن يقال فيه الآخر بالآف واللام ، وأما آخر
بمد الهمزة وفتح الخاء فلا عدل فيه ، ولكنه ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل ، ومنها فعل
فى التوكيد ، وهى جمع وكتع وبصع وبتع فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل لأنها
معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد ، ومنها سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه وكان مجردا
من أل والاضافة نحو اعتكف فى يوم الجمعة سحر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لأنها
معرفة معدولة عن السحر ، ومنها فعال بفتح الفاء علما لمؤنث كخدام وقطام فى لغة تميم فانهم
يمنعون صرفه . قال سيبويه : للعلمية . والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى
كزينب وأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، وعلى ذلك قول الشاعر :

اذ قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام

ومنها أمس اذا أريد به اليوم الذى قبل يومك فان بنى تميم يمنعونه أيضا من الصرف للعلمية
والعدل لانه معدول عن أمس والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا ، ومنها موازن فعال بضم
الفاء ومفعول بفتح الميم والعين (كأحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم
أوله (ومثنى) بفتح أوله (وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع)
بضم أوله (ومربع) بوزن مثلث والأربعة مسموعة باتفاق ومازاد عليها كالخمس (وهكذا الى
العشرة) أى مع العشرة على الأصح وقول البخارى فى صحيحه وأبى عبيدة ان العرب لا تتجاوز
الأربعة اعترضوه بأن غيرهما سمع مالم يسمعا (فانها) أى الامثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ
العدد الأصول) من واحد الى العشرة حال كونها (مكررة) فأحاد وموحد معدولان عن واحد
واحد ، وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وهكذا ، والدليل على أن أصلها ذلك أن معناها يكرر
دون لفظها ، والأصل فيها اذا كان المعنى مكررا أن يكون اللفظ أيضا مكررا ، فعلم أن أصلها لفظ مكرر
واحد واحد واثنان اثنان وثلاثة ثلاثة وهكذا (فأصل جاء القوم أحاد) واعرابه جاء فعل ماض
القوم فاعل أحاد حال من القوم وعلامة نصبه فتح آخره ولم ينون لأنه ممنوع من الصرف للصفة

جاءوا واحداً واحداً ، وأصلُ جاءَ القومُ مثنى جاءوا اثنين اثنين ، وكذا في الباقي وإما
تقديرًا كالأعلام التي على وزنِ فَعَلَ كَعَمَرَ ، وَزُفِرَ ، وَزُحِلَ ، فإنها لما سُمِعَتْ مَمْنُوعَةٌ
مِنَ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهَا عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرَ الْعِلْمِيَّةِ قَدَرُوا فِيهَا الْعَدْلَ وَأَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ
عَامِرٍ وَعَنْ زَافِرٍ وَعَنْ زَاحِلٍ . وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : تَأْنِيثٌ بِالْأَلِفِ ،
وَتَأْنِيثٌ بِالتَّاءِ ، وَتَأْنِيثٌ بِالْمَعْنَى : فَالتَّأْنِيثُ بِالْأَلِفِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ مُطْلَقًا سِوَاهُ
كَانَتْ الْأَلِفُ مَقْصُورَةً كَحُبْلَى ، وَمَرْضَى ، وَذِكْرَى .

والعدل (جاءوا واحداً واحداً) أى متفرقين فعدل عن واحد الى أحاد تخفيفاً للفظ (وأصل جاء
القوم مثنى) واعرابه كاعراب الذى قبله غير أن النصب فى مثنى بفتحة مقدرة على الألف منع من
ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (جاءوا اثنين اثنين ، وكذا فى الباقي) فأصل جاءوا ثلاث جاءوا ثلاثة
ثلاثة ، وهكذا (وإما) أن يكون الخروج عن الأصل (تقديرًا) بأن لا يدل دليل غير منع الصرف
على وجود العدل فى ذلك الأصل الا أنه لما وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية قدرُوا فيه
العدل حفظاً لقاعدتهم عن الانحراف وذلك (كالأعلام التى على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه
(كعمر) ونحوه مما ليس بصفة فى الأصل (وزفر) علم على الامام أبى خالد زفر من هذيل
الكوفى صاحب أبى حنيفة ، مات رحمه الله سنة خمسين ومائة (وزحل) علم على كوكب فى السماء
السابعة ، سمي بذلك لأنه زحل أى بعد (فإنها لما سمعت) أى الاعلام المذكورة ونحوها بما
جاء من الاعلام على وزنها كجمع وقزح وجشم (ممنوعة من الصرف) وجلة ماسمع من العرب
من الاعلام المعدولة تقديرًا أربعة عشر الثلاثة المذكورة وجح وقزح وجشم ومضروعصم ومجأ
ودلف وهبل وبلغ وقثم وتعل وكلمها معدولة عن فاعل الا الاخير فانه معدول عن أفعل ، فهذه
الاسماء التى سمعت أى نطقت بها العرب غير منصرفة (وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وهى
لا تستقل بمنع الصرف وأمكن العدل دون غيره (قدرُوا فيها العدل) ، لأن الغالب فى الاعلام النقل
مع أن صيغة فعل قد كثر فيها العدل كغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق (وأنها
معدولة) عن فاعل غالباً فعمر (عن عامر ، و) زفر (عن زافر ، و) زحل (عن زاحل) لأن عامراً
وزافراً وزاحلاً ثابتة فى الآحاد النكرات ، بخلاف عمر وزفر وزحل (وأما التأنيث) المانع من
الصرف (فهو على ثلاثة أقسام) الأول (تأنيث بالألف) أى المقصورة نحو حبلى أو الممدودة نحو
نحو صحراء (و) الثانى (تأنيث بالتاء) المثناة من فوق نحو حزة وطلحة (و) الثالث (تأنيث
بالمعنى) نحو زينب وسعاد ، وقد يجتمع التأنيث باللفظ والمعنى فى كلمة واحدة نحو فاطمة (فالتأنيث
بالألف يمنع الصرف) أى يستقل بمنع صرف ما هو فيه (مطلقاً) أى سواء كان نكرة أم معرفة
مفرداً أم جمعاً اسماً أم صفة (سواء كانت الألف مقصورة كحبلى ومرضى وذكري) بلا همز بعد
الألف فتقول فى اعراب نحو مهرت بحبلى ، بحبلى جار ومجرور حبلى مجرور بالباء وهو مجرور
وعلامه جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم

أَوْ كَانَتْ مَمْدُودَةً كَصَحْرَاءَ ، وَخَمْرَاءَ ، وَزَكَرِيَاءَ وَأَشْيَاءَ ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ هِيَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ الْعِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحْدَهَا فَتَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ ، وَأَمَّا التَّانِيثُ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ سَوَاءً كَانَ عِلْمًا لِمَذْكَرٍ : كَطَلْحَةٍ ، أَوْ لِمَوْثٍ : كَفَاطِمَةٍ ، وَأَمَّا التَّانِيثُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ كَالْتَّانِيثِ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ لَكِنْ

مقام علتين ، وهي ألف التأنيث المقصورة (أو كانت ممدودة كصحراء وحراء وزكرياء) بهمزة بعد الألف فتقول في اعراب نحو مررت بصحراء جار ومجرور الباء حرف جر صحراء مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهي ألف التأنيث الممدودة ، وإنما مثل المصنف للتأنيث بالألف بأمثلة متعددة للإشارة إلى أنها تمنع صرف ما هي فيه نكرة كان كذكرى وصحراء أو معرفة كزكرياء أم مفردا كهذه الأمثلة أو جمعا كمرضى أسما كما تقدم أوصفة كحلبى ، ومن الموث بالالف المقصورة رضوى بتثنية الراء جبل بالمدينة الشريفة وبالألف الممدودة أسماء لان أصله كما قال سيبويه وسما بالواو وزعم الفراء أنه جمع اسم فنعاه إذا كان علما لمؤث للعلمية والتأنيث المعنوي ، وإن كان علما لمذكر للعلمية والتأنيث الأصلي نظرا لكونه منقولا عنه ، ومن ذلك ما ذكره المصنف بقوله (وأشياء) وإنما آخرها عما قبلها للخلاف فيها وما ذكره من إلحاقها المؤث بالألف هو مذهب سيبويه لأن أصلها شياء كخمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء (وهذه العلة) يعنى بذلك التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة (هي العلة الثانية من علتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) فلا تحتاج معها إلى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف (فتقوم مقام علتين) وذلك لأنها في نفسها علة لفظية ولزومها لما هي فيه بحيث لا يصح حذفها منه بحال بمنزلة علة أخرى معنوية بخلاف تاء التأنيث فإنها معرضة للزوال لأنها لم توضع إلا للفرق بين المذكر والمؤث ، ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تلزم (وأما التأنيث بالتاء) ويقال له التأنيث اللفظي (فيمنع الصرف) لما هي فيه (مع العلمية) أى إذا كان الاسم الذى دخلت عليه علما ليصير التأنيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يقوى على منع الصرف فاشترط العلمية فيه لتحصيله عن الزوال حتى لو سمي به مذكر لم تزل التاء نحو حزة وقائمة في قولك مررت بامرأة قائمة منصرف ، وإن كان فيه الصفة والتأنيث لأن تأنيثه معرض للزوال لانك لو وصفت به مذكرا تقول مررت برجل قائم (سواء كان) أى ما هو مؤث بالتاء (علما لمذكر كطلحة أو لمؤث كفاطمة) سواء كان متحرك الوسط أم ساكنا زائدا على ثلاثة أحرف أو غير زائد عليها (وأما التأنيث المعنوي) وهو كون الاسم موضوعا لمؤث خاليا عن إحدى علامات التأنيث الثلاث ، وهي التاء وألف التأنيث الممدودة وألف التأنيث المقصورة (فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) بفتح الباء أى يمنع الاسم الصرف (مع العلمية) لأنها تحصى تأنيثه عن الزوال (لكن) لا يصير

بشرط أن يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف : كسعاد ، أو ثلاثياً محرك الوسيط : كسقر
أو أعجمياً : كجور ، أو منقولاً من المذكور إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة يزيد فإن
لم يكن شيء من ذلك . كهند ودعد جاز الصرف وتركه ، وهو الأحسن . وأما التعريف
فالمراد به العلمية ، وتمنع الصرف مع وزن الفعل : كأحمد ، ويزيد ، ومع العدل :
كعمر ، وزفر ، ومع التأنيث ، ومع التركيب المزجي ، ومع الألف والنون كعثان ،

منع صرفه واجبا إلا (بشرط أن يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف كسعاد) بضم أوله علما
لامرأة ، ومثله زينب ومريم لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثياً محرك الوسط كسقر) علما
لطبقة من طباق جهنم واشتقاقه من الساقور ، وهو الحر ومثلها لظي فإنه ممنوع من الصرف للعلمية
والتأنيث المعنوي لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فتقل الاسم فوجب منع صرفه بخلاف
سا كن الوسط كهند . فإن سكونه يوجب الخفة فيزول بذلك أحد السببين فلذلك لم يجب منع صرفه
(أو) ثلاثياً سا كن الوسط (أعجمياً كجور) بضم الجيم وسكون الواو اسم بلد بفارس لحصول
الثقل بالجمجمة في لسان العرب (أو) ثلاثياً سا كن الوسط (منقولاً من المذكور إلى المؤنث كما
إذا سميت امرأة يزيد) فإنه ينقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف
(فإن لم يكن له شيء من ذلك) بأن كان مؤنثاً معنوياً ثلاثياً سا كن الوسط غير أعجمي ولا منقولاً
من المذكور بأن كان في الأصل مؤنثاً (كهند ودعد جاز الصرف) نظراً إلى خفة اللفظ بالسكون
فقاوم ثقل إحدى العلتين (و) جاز (تركه) نظراً لوجود العلتين العلمية والتأنيث (وهو)
أي ترك الصرف (الأحسن) عند الجمهور تخاشياً عن إلغاء العلتين ، وإن كان المؤنث المعنوي
ثنائياً كيد علماً جاز فيه الوجهان أيضاً والمنع أرجح ، وإذا سمي مذكر بمؤنث الأصل ، فإن كان
ثلاثياً صرف سواء كان سا كن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين
وإن كان زائداً على الثلاثة كزينب منع ، وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى
العلمية فيها ماسمع عدم انصرافه ، ومنها ماسمع انصرافه ، ومنها ماسمع فيه الأمران ، ومنها مالم
يسمع فيه شيء فعدم الانصراف باعتبار أنها اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار أنها
اسم الحي أو المكان (وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لأن
تعريف المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام
المعربات والتعريف بآل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً أوفى حكمه فلا يتصور حينئذ كونها
سبباً لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف بالعلمية (وتمنع) أي العلمية (الصرف) إذا اجتمعت
في اسم (مع وزن الفعل كأحمد ويزيد) فكل منهما في نحو صررت بأحمد ويزيد مجرور
بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان ، وهما
العلمية ووزن الفعل (ومع العدل كعمر وزفر) فكل منهما في نحو صررت بعمر وزفر مجرور
بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعدل (ومع التأنيث) بغير الألف كما
تقدم بيان ذلك (ومع التركيب المزجي) بل تعين معه كما سيأتي (ومع الألف والنون كعثان)

وَمَعَ الْعُجْبَةِ كَمَا سَيَأْتِي . وَأَمَّا التَّرْكِيبُ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ الْمُخْتَوِّمُ بِغَيْرِ وَبِهِ
كَبَعْلَبِكَ وَحَضَرَ مَوْتَ ، وَلَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ، وَأَمَّا الْأَلِفُ وَالنُّونُ
الزَّائِدَتَانِ فَيَمْنَعَانِ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ .

فتقول في نحو مسرت بعثمان عثمان مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف
للعلمية وزيادة الألف والنون (ومع الجملة) بل تعين معها (كما سيأتي) بيان ذلك ، وأما
الصفة فلا تمنع العلمية الصرف معها لأنهما لا يجتمعان لما بينهما من التضاد لأن الصفة لا تكون
إلا نكرة كأجر وسكران (وأما التركيب) المعتبر في منع الصرف (فالمراد به التركيب المزجي)
وهو جعل اسمين اسما واحدا مثل ثانيتها منزلة تاء التانيث فخرج التركيب الإضافي كأمري
القيس وعبد الله ونحوهما ، لأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفا فلا تصلح سببا لمنع الصرف
والتركيب الاسنادي كتابط شرا ، وشاب قرناها ، لأن الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
على الأصح ، ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية ، ثم قيد المصنف التركيب المزجي
الذي يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله (المختوم بغرويه) وذلك (كبعلبك) علما على
بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعل اسما واحدا ممنوعا من
الصرف للعلمية والتركيب المزجي (وحضر موت) وهو علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت
ثم جعل اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب ، ويكون الاعراب على الجزء الأخير
منه ، وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلا ولا نونا كالثالين المذكورين . فان كان آخره
معتلا كمعد يكرب أونونا كباذنجانة فيسكن فيهما ، وقد سمع في المركب المزجي الغير المختوم بويه
لغتان أخريان : بناء الجزئين على الفتح وإضافة الأول للثاني فيعرب الأول بحسب العوامل ويجر
الثاني بالاضافة مصروفا ما لم يكن فيه مانع آخر كالجمة في رام هرمز فيمنع ، وأما المركب المزجي
المختوم بويه كسيبويه فانه مبني على الكسر على الأشهر ويجوز منع صرفه لأنه قد سمع ، ويجوز
إضافة الجزء الأول منه للثاني فيعرب الأول بحسب العوامل ويبني الثاني لأنه اسم صوت والمحدثون
يقولون في جويه ونفطويه ودرستويه وحضرويه بسكون الواو وضم ما قبلها وفتح ما بعدها وبالتاء
ممنوعا من الصرف ، وهو الموافق للغة الفارسية

[تنبيه] ألحق القاهلي بالمختوم بويه ماركب من الاعداد الخمسة عشر والظروف نحو هو
يأتينا صباح مساء والأحوال نحو جاري بيتيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا أي فان
سمى بشيء من ذلك بقى على حاله مبنيا . قال ابن عنقاء : اذا سمى بشيء من ذلك فانه يلزم عند
سيبويه فكه واعرابه اعراب المتضايقين ، وأجاز غيره بقاءه على تركيبه مبنيا ، قيل وهو أحسن
وقيل بل واجب وأجاز بعضهم منع صرفه انتهى (ولا يمنع) أي التركيب المذكور (الصرف الامع
العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلاف ما اذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال
فلا يكون معتبرا (وأما الألف والنون الزائدتان) لزيادتهما على أصل بنية الكلمة ، وقيل
لكونهما من حروف الزيادة (فيمنعان) الاسم (الصرف مع العلمية) لتحقق شبهتهما حيث

كَعِمْرَان ، وَعُثْمَان ، وَمَعَ الصِّفَةِ كَسْكَرَان ، وَأَمَّا الْمُجْمَعَةُ فَلَمَّا رَأَى بِهَا أَنَّ تَكُونَ الْكَلِمَةُ
مِنْ أَوْضَاعِ الْعَجَمِيَّةِ : كَأَبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَاعِيلَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَجَمِيعِ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ الْعَجَمِيَّةِ
إِلَّا أَرْبَعَةً : مُحَمَّدٌ ، وَصَالِحٌ ، وَشُعَيْبٌ ، وَهُودٌ : صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

بِأَنِّي التَّائِيثُ مِنْ حَيْثُ امْتِنَاعُ دُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ عَلَيْهِمَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْأِسْمُ عَلَماً نَحْوِ
سَعْدَانَ اسْمَ لَبَنَتٍ وَمَرْجَانِ اسْمِ لَصْغَارِ اللَّوْلُو كَمَا فِي الْقَامُوسِ فَانْهَ لَا يَمْتَنَعُ دُخُولُ التَّاءِ عَلَيْهِ فَيَقَالُ
فِيهِ سَعْدَانَةٌ وَمَرْجَانَةٌ ، وَإِذَا دَخَلَتْ مُؤْتَا التَّاءِ بَعْدَهُ عَنْ شَبهِ الْفِعْلِ فَيَنْصَرَفُ مِمَّا مِثْلُ مَا لَا يَنْصَرَفُ
مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (كَعِمْرَانُ وَعُثْمَانُ) أَشَارَ بِالْمَثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ إِلَى أَنَّ زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي
الْأَعْلَامِ لَا تَخْتَصُّ بِوزْنِ فَعْلَانِ بَفَتْحِ الْفَاءِ بَلْ تَكُونُ فِيهَا فِي غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ أَوْ مَكْسُورُهُ
بِخِلَافِ الصِّفَةِ فَإِنَّ زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ تَخْتَصُّ بِهَا هُوَ بِوزْنِ فَعْلَانِ بَفَتْحِ الْفَاءِ كَمَا سَيَأْتِي ،
وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ نَحْوُ عِمْرَانٍ وَعُثْمَانٍ مَمْنُوعَيْنِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَعِلَامَةُ
زِيَادَتِهِمَا أَنَّ يَكُونُ قَبْلَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ كَهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا حَرْفَانِ تَانِيَهُمَا
مُضْعَفٌ فَلَمْ يَكُنْ أَعْتَابَرَانِ إِنْ قُدِرَتْ أَصَالَةُ التَّضْعِيفِ فَزَائِدَتَانِ وَالْأِسْمُ الْمُضْعَفُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ
أَوْ زِيَادَتِهِ فَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ وَالْأِسْمُ الْمُضْعَفُ مَنْصَرَفٌ ، وَذَلِكَ كَحَسَانٍ إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الْحَسَنِ فَوَزَنَهُ
فَعْلَانُ فَلَا يَنْصَرَفُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الْحَسَنِ فَوَزَنَهُ فَعَالٌ فَيَنْصَرَفُ ، وَكَذَا حَيَّانٍ إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ
الْحَيَاةِ فَلَا يَنْصَرَفُ أَوْ مِنَ الْحَيِّ أَيْ مِنَ الْهَلَاكِ أَنْصَرَفَ (وَ) يَمْنَعَانِ الصَّرْفَ (مَعَ الصِّفَةِ) بِشَرَطِ
أَنَّ يَكُونَ بِوزْنِ فَعْلَانِ بَفَتْحِ الْفَاءِ ، وَأَنْ لَا تَقْبَلَ تَاءُ التَّائِيثِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ كَرَجَمٌ لِأَسْمِهِ تَعَالَى
أَوَّلَانِ مُؤَنَّثَةً فَعَلَى (كَسْكَرَانِ) وَعَطْشَانِ فَإِنَّ مُؤَنَّثَةَ سَكْرَى وَعَطْشَى وَبَنَوَاسِدُ تَوْنُثُ بَابِ سَكْرَانِ
بِالتَّاءِ فَيَقُولُونَ سَكْرَانَةً وَعَطْشَانَةً فَيَنْصَرَفُ ، وَهُوَ قَبِيحٌ (وَأَمَّا الْجَمْعَةُ) الْمَانِعَةُ مِنَ الصَّرْفِ
(فَلَمَّا رَأَى أَنَّ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مِنْ أَوْضَاعِ) غَيْرِ الْعَرَبِ بِأَنَّ تَكُونَ مِنَ الْأَوْضَاعِ (الْعَجَمِيَّةِ)
سِوَاهُ كَانَتْ مِنْ أَوْضَاعِ الْفَرَسِ أَوِ الرُّومِ أَوِ الْهِنْدِ أَوِ الْإِفْرَنْجِ أَوِ الْحَبَشَةِ أَوِ الْبَرْبَرِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَتَعْرِفُ
عَجْمَةُ الْكَلِمَةِ بِنَقْلِ الْأَتَمَةِ لَهَا وَبِخُرُوجِهَا عَنْ أَوْزَانِ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ نَحْوِ ابْرِيَسَمَ فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا
الْوِزْنَ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ، وَبِأَنَّ يَجْتَمِعُ فِيهَا مِنَ الْحُرُوفِ مَا لَا يَجْتَمِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
كَالْجِيمِ وَالصَّادِ نَحْوِ صَوْلَجَانٍ أَوِ الْجِيمِ وَالْقَافِ نَحْوِ مَنْجْنِيقٍ أَوِ الْجِيمِ وَالْكَافِ نَحْوِ سَكْرَجَةٍ أَوْ تَكُونُ
فِيهِ السِّينُ وَالذَّالُ نَحْوِ سَازِجٍ وَاسْتَازٍ أَوْ يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ نُونٌ بَعْدَهَا رَاءٌ نَحْوِ نَرْجَسٍ أَوْ آخِرُهُ زَايٌ
قَبْلَهَا دَالٌ نَحْوِ مَهْنَدَزَلَانِ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ ، أَوْ بِأَنَّ يَكُونُ عَارِياً مِنْ حُرُوفِ الذَّلَاقَةِ ، وَهُوَ
خَاسِيٌّ أَوْ رِبَاعِيٌّ وَحُرُوفُ الذَّلَاقَةِ سِتَّةٌ ، وَهِيَ الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالْمِيمُ وَالنُّونُ وَاللَّامُ وَالْبَاءُ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ
« مَرَبْنَقْل » (كَأَبْرَاهِيمَ وَاسْمَاعِيلَ وَاسْحَاقَ) فَانْهَ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْجَمْعَةِ (وَجَمِيعِ)
بِالرَّفْعِ مَبْتَدَأُ (أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ) صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ (أَعْجَمِيَّةٌ) بِالرَّفْعِ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ
وَإِنَّمَا كَانَتْ جَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ أَعْجَمِيَّةً لِأَنَّهَا مِنْ أَوْضَاعِ غَيْرِ الْعَرَبِ (الْأَرْبَعَةُ) مِنْهَا وَهُمْ
(مُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيْبٌ وَهُودٌ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ) فَإِنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ عَرَبِيَّةٌ ، وَلِهَذَا صُرِفَتْ وَأُلْحِقَتْ
بِهَذَا فِي الصَّرْفِ نَوْحٌ وَلَوْطٌ وَشَيْثٌ لَخَفَّتْهَا كَمَا سَيَأْتِي وَيَجْمَعُهَا قَوْلُكَ « صِنْ شَمْلُهُ » وَنَظْمُهَا مِنْ قَالَ :

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ عَلَمًا فِي الْعَجْمِيَّةِ ، وَلِلذَلِكَ صُرِفَ لِحَامٌ وَنَحْوُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَلِلذَلِكَ صُرِفَ نُوحٌ وَلُوطٌ .

ألا ان أسماء النبيين سبعة * لها الصرف في اعراب من يتنشد
فشيث ونوح ثم هود وصالح * شعيب ولوط والنسي محمد
وشمل قوله جميع أسماء الأنبياء أعجمية موسى فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمة وآدم
فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل نكحتم وبه جزم الزمخشري في الكشف وذهب في الفصل
الى انه عربي على وزن أفعل والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، واختلف في عزير فقال
في الكشف في الكلام على قوله تعالى عزير ابن الله من لم ينونه جعله غير منصرف للعلمية والعجمة
ومن صرفه جعله عربيا ، وحكى السمين في البسع قولين على أنه علم منقول من فعل مضارع
والثاني انه اسم أعجمي وأل فيه زائدة ، وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة ممتنعة من الصرف الا
أربعة ، مالك ورضوان ومنكر ونكير ، ومن الأعلام العجمية فرعون وقارون وهامان وبأجوج
ومأجوج على قراءة من قرأهما بغير همز وهو من عدا عاصما من القراء السبعة ، وعلى قراءة عاصم
بالهمز يكونان عربيين لاشتقاقهما حيثئذ من أوج الحر وهو توقده وشدته ولكنهما غير منصرفين
أيضا في قراءته للعلمية والتأنيث لأنهما جعلتا اسمين للقيلتين (ويشتراط) فيها : أي في كون العجمة
مؤثرة في منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم) الذي فيه العجمة (علما في العجمية)
أي بان تكون العجمة متحققة في ضمن العلم في لغة الجهم اما حقيقة كإبراهيم أو حكما بان نقلته
العرب من لغة الجهم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في لغة الروم
اسم جنس بمعنى الجيد سمي به نافع رواية عيسى لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فكأنه
كان علما في اللغة العجمية (ولذلك) أي لاشتراط كون الاسم الأعجمي علما في العجمية (صرف
لِحَام) وهو اسم لآلة تجعل في فم الفرس (ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي لأنه اعدم علميته
في العجمية تصرف فيه العرب بالاضافة والتعريف بال حتى لو جعل علما لشخص لكان منصرفا
لعدم علميته في العجمية واستعملته العرب غير علم في ابتداء النقل فعلميته طارئة بعد النقل ومما
ذكرته يعلم أن شرط تأثير العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب من ابتداء نقله الى لغتها علما
وان كان غير علم في العجمية ، وهذا هو الذي مشى عليه الشاويين وأصحابه ونسبه بعضهم الى
الجمهور ورجحه الفاكهي وابن عنقاء ، وكلام المصنف يوجب الى اشتراط أن تكون الجهم استعملته
علما فنقلته العرب كذلك الى كلامها بالتصرف ، وقد قيل انه ظاهر كلام سيبويه وعليه فقالون
وبندار مصروقان لأنهما اسما جنس في لغة الجهم وعلى الأول ممنوعان لأن العرب لم تستعملهما
الاعلمين (و) ثانيهما (أن يكون زائدا على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف كإبراهيم لأن
الاسم يصير حيثئذ ثقيلًا فالزم يكن زائدا على ذلك لم يمنع لأن خفته حيثئذ تعارض أحد السببين
(ولذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلا منهما اسم أعجمي استعملته العرب بعد نقله الى لغتها علما
وانما وجب صرفهما لأن العجمة سبب ضعيف غير محققة الوجود في الاسم فلم يجوز اعتبارها مع
خفة الاسم وكالزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط عند ابن الحاجب كشر علم حصن في ديار بكر

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : الْعَدَلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَثْنَى وَثَلَاثَ ، وَمَعَ الْأَلِفِ
وَالنُّونِ بِشَرَطٍ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانِ بَفَتْحِ الْفَاءِ ، وَلَا يَكُونُ مُؤَنَّثَةً عَلَى
وَزْنِ فَعْلَانَةٍ نَحْوُ : سَكْرَانٍ فَإِنْ مُؤَنَّثَةُ سَكْرَى ، وَنَحْوُ نَدِمَانٍ مُنْصَرِفٍ لِأَنَّ مُؤَنَّثَةَ
نَدِمَانَةٍ ، إِنْ كَانَ مِنَ الْمُنَادِمَةِ ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ بِشَرَطٍ أَنْ تَكُونَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ ، وَأَنْ
لَا يَكُونَ مُؤَنَّثَةً بِالتَّاءِ نَحْوُ : أَحْمَرٍ فَإِنْ مُؤَنَّثَةُ أَحْمَرَاءَ ، وَنَحْوُ أَرْمَلٍ

وكلام أكثر النحاة يأباه لأن الجملة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا لأن الثلاثي خفيف
ووضع كلام العجم على الطول (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهو كون الاسم دالا على
ذات مبهمه باعتبار معنى معين هو المقصود كاجرفانه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو
الجرة ، وشرطها في منع الصرف أن تكون أصلية فيما هي فيه بان لم تستعمل الاوصاف كمثني وثلث
أو تكون ثابتة له في أصل الوضع سواء كانت باقية فيه كافضل وسكران أم لا كأدهم وأسود وأبطح
وأجرع فانها في الأصل صفات لكل ما فيه دهمه أو سودا وانبطح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء
ثم اختصت بالقييد والحية والمكان المتسع والمكان المستوي ذى الرمل الذى لا يثبت شيئا وغلبت
عليها الاسمية فيجب منعها وان كانت اسما نظرا الى أصلها بخلاف ما وضع اسما وعرضت فيه الوصفية
كرجل أرنب : أى ذليل ومهترت بنسوة أربع فيجب صرفه (فتمنع) أى الصفة (الصرف
مع ثلاثة أشياء) الأول مع (العدل كما تقدم في مثنى) المعدول عن اثنين اثنين (وثلث)
المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف للعدل عن العدد المكرر والصفة الأصلية لأن
هذا المكرر لم يستعمل الاوصاف الوصفية لازمة له (و) الثانى (مع الألف والنون) الزائدين
(بشرط أن تكون الصفة على وزن فَعْلَانِ بَفَتْحِ الْفَاءِ) لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان
مؤنثه عريانة بدخول التاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات (ولا يكون
مؤنثه) أى فَعْلَانِ (على وزن فَعْلَانَةٍ) لتحقيق مشابهة الألف والنون لألفى التأنيث حيث سد سواء
كان مؤنثه على فعلى (نحو سكران فان مؤنثه سكرى) لاسكرانة أو لم يكن له مؤنث أصلاً نحو
رجل فانه ممنوع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون وان لم يكن له مؤنث على فعلى لأن
وجود فعلى ليس شرطاً بالذات بل لكونه مستلزماً لاتقاء فعْلَانَةٍ الذى هو شرط بالذات (ونحو
ندمان منصرف) بخلاف (لأن مؤنثه ندمانة) بالتاء (ان كان) ندمان بمعنى نديم (من
المنادمة) فى الشراب ، وفى القاموس نادمه منادمة ونداما جالس على الشراب ، وأما اذا كان بمعنى
النادم من الندم فغير منصرف اتفاقاً لوجود الشرط لأن مؤنثه حيث سد ندى لاندمانة (و) الثالث
(مع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أَفْعَلَ) غالباً كافضل وأبطح وأعنى أو
بوزن أَفْعِلْ قليلاً كافيضل وأجيمل مصغران فانهما بوزن أَيْطَر مضارع يبطر (وان لا يكون
مؤنثه بالتاء) اما لأنه لا مؤنث له أصلاً كما كمر لعظيم الكمرة وهى رأس الذكر ، وأدر لمن بخصيته
اتفاخ أوله مؤنث على فعلى بضم أوله نحو أفضل فان مؤنثه فضلى أو على فعلاء بفتح أوله (نحو
أجر) فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل (فان مؤنثه حراء) بهمزة ممدودة (ونحو أرمِلْ

مُنْصَرِفٌ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثَةٌ أَرْمَلَةٌ ، وَيَجُوزُ صَرْفُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ لِلتَّنَاسُبِ كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ سَلَا سِلَا
وَقَوَارِيرًا قَوَارِيرًا وَالضَّرُورَةَ .

باب النكرة والمعرفة

الِاسْمُ : ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا النُّكْرَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَهِيَ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ
بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ كَرَجُلٍ

منصرف) خلافا للاخفش (لأن مؤنثة) يقبل ناء التأنيث فيقال فيه (أرملة) وهي من لازوج لها، وقد تطلق على المحتاجة كما يفيد قول القاموس ورجل أرملة وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة انتهى (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين عليه لاجعله منصرفا حقيقة لأن مالا ينصرف هو ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع سلا سلا) بالتنوين لمصاحبه للمنصرف الذي هو أغلا وسعيرا (وقواريرا قواريرا) بتنوينهما، صرف الثاني منهما لمصاحبه للأول، وصرف الأول لأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما في آخر سائر الآيات، وأجاز أبو البقاء في نصب الأول وجهين أحدهما أن يكون خبرا لكان والثاني أن يكون حالا فكان تامة (وللضرورة) أي لضرورة وزن الشعر إمامان لا يستقيم الوزن إلا بالتنوين كما في قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عذرة * فقالت لك الويلات انك مرجلي
أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله

أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضووع

فان نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف .

[تمة] يجوز للضرورة منع المصروف على الأصح : أي جعله بصورة الممنوع في حذف التنوين ونحوه لامنعه حقيقة لا تفاء المانع، وأجاز قوم منع المصروف مطلقا . قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فحرت ألسنتهم عليه

باب النكرة والمعرفة

قدم المصنف النكرة لأنها أصل المعرفة على ما قاله النحاة ، وعكس ذلك في الحاجية والتسهيل فقدا المعارف (الاسم) بحسب التعريف والتذكير (ضربان أحدهما النكرة وهي الأصل) على ما عليه سيديويه والجمهور وهو الأصح لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي كل اسم شائع في جميع أفراد (جنسه) الشامل له وإغيره بمعنى أنه يصلح إطلاقا على كل فرد منها (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) وذلك (كرجل) فإنه شائع في جنس الرجال لأنه يصدق على كل

وَفَرَسٍ، وَكِتَابٍ، وَتَقْرِيْبُهَا إِلَى الْفَهْمِ أَنْ يُقَالَ: النَّكْرَةُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ كَرَجُلٍ، وَامْرَأَةٍ، وَثَوْبٍ، أَوْ كُلُّ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَصْلُحُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ كَذِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ.

ذكر بالغ من بني آدم، اذ لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر (وفرس) فانه شائع في جنس الخيل لا يختص لفظه بواحد منها (وكتاب) فانه شائع في جنس الكتب لا يختص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون الآخر، فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه لا على سبيل الشمول بل على سبيل البدل، يعني أنها تصدق على كل واحد بدلا من الآخر، لأنها تصدق على الجميع دفعة واحدة، ولا يشترط في النكرة كثرة الأفراد المدرجة تحتها كما يوهمه تمثيل المصنف، بل الشرط أن يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها أفراد في الخارج كأمثلة الثلاثة أو لم يكن منها الافرد واحد كشمس وقر فانهما نكرتان لأنهما من باب الكلى الذي لم يوجد منه الافرد واحد لكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة ولهذا جمعا في قول الشاعر:

✽ مَالِ الشَّمْسِ تَقْلُهَا الْأَغْصَانُ ✽ وَقَوْلِ الْآخِرِ ✽ وَحَوْهَمُ كَأَنَّهَا أَقْصَارُ ✽ وَأَيْضًا بِاعتبار تجدد الشمس كل يوم والقمر في كل شهر كأن أفرادهما تعددت وإن كانت حقيقتهما واحدة (وتقريبها) أي النكرة، والمراد تقريب حدها (إلى الفهم) أي فهم المبتدى (أن يقال: النكرة كل) بالرفع خبر النكرة (ما) أي كل اسم موصوف بكونه (صلح) بفتح اللام وضمها (دخول الألف واللام) المؤثرتين للتعريف (عليه) في فصيح الكلام، ومثل ذلك أم في لغة جبر، وذلك (كرجل وامرأة وثوب) فإن كلامها صالح لدخول الألف واللام عليه بأن يقال الرجل والمرأة والثوب (أو كل ما وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام) المؤثرتين للتعريف (عليه) وذلك (كذي) في نحو صررت بذى مال ورأيت ذامال وجاءني ذومال فإن هذا الاسم لا يقبل الألف واللام لكنه وقع موقع شيء يقبل ذلك لأنه كما قال المصنف (بمعنى صاحب) وصاحب يقبلها، وكذلك من في نحو رأيت من هو صاحب لك وقعت موقع انسان وهو يقبل الألف واللام كالانسان، فذو ومن نكرتان لوقوعهما موقع ما يقبل الألف واللام المعرفة بخرج مالا يصلح دخول الألف واللام عليه كزيد وعمرو وبكر أو يصلح ولكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحرث وعباس وحسن أعلاما فإن آل اذا دخلت عليه كالفضل والحرث والعباس والحسن لاتفيده تعريفا فلا يكون نكرة عند حذفها وكذا الأسماء المتوغلة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فإن آل وإن صلح دخولها عليه لكنها باقية على الإبهام فلا تفيدها تعريفا، وخرج بفصيح الكلام ما دخلت عليه الألف واللام من المعارف مثل يزيد في قول الشاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا ✽ شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلًا

ومن علامات النكرة أيضا دخول رب عليها كرب شيخ رويت عنه. ومنها قبولها لكم أو كآين الخبريتين نحووكم من قرية، وكآين من دابة، ووقوعها حالا أو تمييزا بلا تأويل واسما أو خبرا للالنافية للجنس، وهي أقسام متفاوتة الرتبة، فأنكر النكرات معلوم لشموله للوجود والمعدوم ثم

وَالضَّرْبُ الثَّانِي الْمَعْرِفَةُ، وَهِيَ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ: الْمُضْمَرُ وَهُوَ أَعْرَفُهَا، ثُمَّ الْعِلْمُ، ثُمَّ الْإِشَارَةُ، ثُمَّ الْمَوْصُولُ، ثُمَّ لِلْمَعْرِفَةِ بِالْأَدَاةِ. وَالسَّادِسُ مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، وَهُوَ فِي رُتْبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِلَّا الْأَسْمَ الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَإِنَّهُ فِي رُتْبَةِ الْعِلْمِ، وَيُسْتَثْنَى مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ عِلْمٌ وَهُوَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ بِالْإِجْمَاعِ.

(فصل في المضمرة والضمير اسمان لما

شئ وموجود ثم متعيز وحادث ثم جسم ثم مالم ثم حيوان ثم ماش ثم ذورجلين ثم انسان ثم ذكر ثم بالغ ثم رجل (والضرب الثاني المعرفة) وهو ما وضع ليستعمل في واحد بعينه (وهي) في هذا الكتاب (ستة أنواع) وزاد بعضهم سابعا وهو المنادى النكرة المقصودة كيا رجل، وتعريفه بالقصد اليه، ثم هذه الأنواع متفاوتة في التعريف كالنكرات (المضمرة) ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشئ اذا أخفيته وسترته، فاطلاقه حيفئذ على البارز مجاز، والتعبير بالمضمرة والضمير للبصريين، والكوفيون يقولون الكناية والمسكنى لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح قال الشاعر:

فصرح بما تهوى ودعنى من السكى * فلا خير في اللذات من دونها ستر

(وهو أعرفها) عند الجمهور، وأعرف أنواعه ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب (ثم العلم) يلي المضمرة (ثم) اسم (الإشارة) ومثله المنادى المقصود عند من عدته منها، ومن لم يعدته منها نظر لكونه داخلا في المحلى بالبناء على أن تعريفه بأل مقدره (ثم) اسم (الموصول ثم المعروف بالأداة، والسادس) من المعارف (ما) أى الاسم النكرة الذى (أضيف الى واحد منها) أى هذه الخمسة اضافة تفيد تعريفها كغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى فى الدار وغلام الرجل نخرج ما لا تفيد اضافة تعريفها كأسماء الفاعلين والمفعولين والاسم المتوغل فى الابهام كغير ومثل لأنه لا يتعرف بالاضافة (وهو) بحسب التعريف غير متأخر عنها فى الرتبة بل هو (فى رتبة ما أضيف اليه) فالضاف الى العلم فى رتبة العلم والمضاف الى اسم الإشارة فى رتبة اسم الإشارة وهكذا (الا الاسم المضاف الى الضمير) كغلامى (فانه) ليس فى رتبة الضمير بل هو (فى رتبة العلم) لأنه لو كان فى رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك لأن الصفة لانكون أعرف من الموصوف بل هى مساوية له فى التعريف أودوه فلما جعلنا المضاف الى الضمير فى رتبة العلم صار صاحبك مساويا لزيد (ويستثنى مما ذكر) قبل، وهو أن المضمرة أعرف المعارف (اسم الله تعالى) الأعظم أعنى الجلالة الشريفة (فانه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف) مطلقا (بالاجماع) لشدة تميزه وغلبة ظهوره ظهورا لا يحتمل الخفاء، فهو بهذا المعنى أعرف من الضمير وغيره ثم الضمير العائد عليه ثم ضمائر غيره على الترتيب السابق. وفى اعراب القرآن للشهاب الحلى أن سيدويه رؤى فى المنام فقيل له ما فعل الله بك؟ فقال أدخلنى الجنة فقيل بماذا؟ فقال بتولى أن اسمه تعالى أعرف المعارف انتهى:

(فصل في بيان المضمرة وأقسامه (المضمرة والضمير) مدلولهما واحد لاسمهما (اسمان لما):

وَضَعَ لِمَتَكَلِّمٍ كَأَنَا أَوْ مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ ، أَوْ غَائِبٍ كَهُوَ ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُسْتَتِرٍ وَبَارِزٍ ، فَالْمُسْتَتِرُ مَا لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ ، وَهُوَ إِمَامُ مُسْتَتِرٍ وَجُوبًا كَالْمُسْتَتِرِ فِي فِعْلِ أَمْرِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ :
كَأَضْرَبَ ، وَقَمَ

أى لاسم (وضع لتكلم) : أى لشخص متكلم : أى ملقظ بهذا اللفظ (كأننا أو) وضع
لشخص (مخاطب كأننا أو) لشخص (غائب) ليس متكلماً ولا مخاطباً (كهو) نخرج بقوله
وضع الاسم الظاهر الذى أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كقول شخص اسمه زيد زيد قائم
يريد نفسه ، وقولك يا زيد وزيد قائم تريد شخصاً غائباً ، فان لفظ زيد ، وان أطلق في المثال
الأول على المتكلم ، وفي الثانى على المخاطب ، وفي الثالث على الغائب الا أنه ليس موضوعاً لذلك
بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ، ويكنى عنها بضمير الغيبة ، وخرج بقوله لتكلم الى
آخره الياء من إياي ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه ، فانها ليست ضمائر لأنها لا تدل على
متكلم ولا مخاطب ولا غائب ، بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي أحرف ، والدال على المتكلم
والمخاطب والغائب انما هو إيا ، وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو في نحو
يفعلون . ثم ضمير الغائب : اما أن يكون مرجعه معلوماً نحو - انا أنزلناه - : أى القرآن ،
أو متقدماً ، لفظاً ورتبة نحو - والقمر قدرناه - ، أو متقدماً لفظاً لرتبة نحو - وإذ ابتلى إبراهيم
ربه - ، فأبراهيم الذى يرجع اليه الضمير المجرور ، وان تقدم لفظاً فهو متأخر رتبة لأنه مفعول ،
ورتبة المفعول التأخير ، أو متقدماً رتبة لالفاظ نحو - فأوجس في نفسه خيفة موسى - ، فموسى
الذى يرجع اليه الضمير في نفسه متأخر عنه لفظاً متقدماً عليه رتبة لأنه فاعل ، ورتبة الفاعل
التقديم ، أو متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ستة أنواع : الأول ما وقعت فيه الجملة مفسرة لضمير الشأن نحو
- قن هو الله أحد - . الثانى ما وقع فيه المفرد خبراً للضمير مفسراً له نحو - ان هي إلا حياتنا
الدنيا - : أى ما الحياة إلا حياتنا الدنيا . الثالث ما وقع المفرد فيه تمييزاً للضمير المرفوع بنحو نعم ،
وبئس نحو - بئس للظالمين بدلاً - وساء مثلاً القوم - وكبرت كامة - ، وظرف رجلاً زيد : كما
في المغنى . والرابع ما وقع فيه المفرد تمييزاً للضمير المجرور برب نحو : ربه رجلاً . والخامس ما وقع
فيه المفرد المتنازع فيه معمولاً للعامل الثانى ، وأعمل الأول المحتاج الى مرفوع في ضميره العائد عليه
نحو : قاما وقعد أخواك . والسادس ما وقع فيه المفرد بدلاً من الضمير المفسر به كقولهم هي العرب
تقول ماشاءت (وينقسم) : أى الضمير (الى مستر وبارز) ، قيل هذه القسمة ناقصة لأنها
لا تشمل الضمير المحذوف ، وجوابه أن يقال تفسير المستر بما سياتى شامل له ، والفرق بينه وبين
المحذوف أن المستر اصطلاحاً مرفوع وعامله لفظي ، والمحذوف أعم من ذلك (فالمستر ما ليس له
صورة في اللفظ) : أى لم تضع العرب له لفظاً تعبر به عنه أصلاً بل ينوى ، وأما قولهم المستر في
أفوم أما ، وفي تقوم نحن ، وفي تقوم أنت ، وفي يقوم هو ، فهذا مجاز منهم لتعذر العبارة عنه ،
وانما المستر معنى ذلك ومرادفه ، لاهو بنفسه (وهو اما مستر) في عامله (وجوباً) وهو الذى
لا يمكن أن يحل الظاهر ولا الضمير البارز محله لكون عامله لا يرفع الا الضمير المستر (كالمستر)
وفي نسخة كالمقدر (في فعل أمر الواحد) : أى المفرد (المذكور كاضر وقيم) ، وكذا الضمير

وَفِي الْمَضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِنَاءُ خِطَابِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ كَتَقُومُ وَتَضْرِبُ ، وَفِي الْمَضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ كَأَقُومُ وَأَضْرِبُ ، أَوْ بِالنُّونِ كَتَقُومُ وَتَضْرِبُ . وَإِنَّمَا مُسْتَتَرٌ جَوَازًا كَالْمُقَدَّرِ فِي نَحْوِ : زَيْدٌ يَقُومُ وَلَا يَكُونُ الْمُسْتَتَرُ إِلَّا ضَمِيرٌ رَفَعَ إِمَّا فَاعِلًا أَوْ نَائِبَ الْفَاعِلِ . وَالْبَارِزُ مَالَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ

المستتر في اسم فعله مطلقا كصه يازيد ، وصه يازيد ان وصه يارجال ، ففي كل منها يقدر ضمير مستتر وجوبا مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا ، وأما نحو - اذهب أنت وربك فقاتلا - فانت تأكيد للمستتر فخرج بفعل الواحد المثني ، والمجموع ، وأمر الواحدة فانه يبرز في الجميع : كقومي ، وقوما ، وقوموا ، وقمن (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بناء خطاب الواحد المذكور كتقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف المبدوء بناء الغائبة كهند تقوم ، فان استتاره جائز لا واجب ، وبخلاف المبدوء بناء خطاب الواحدة أو الثانية أو الجمع فانه يبرز في الجميع نحو : قومين ، وقومان ، وتقومون ، وتقمن (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بالهمزة) التي للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كأقوم وأضرب أو) في المضارع المبدوء (بالنون) التي للمتكلم ومن معه أو المعظم نفسه مذكرا كان أو مؤنثا (كتقوم وتضرب) ، ومثل المضارع المبدوء بما تقدم اسم فعله مطلقا كأَوْه بمعنى أتوجع أو تتوجع ، وفعل الاستثناء كقاموا خلا زيدا ، وليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، وفعل التعجب كما أحسن زيدا ، والمصدر الواقع بدلا من فعله كسقيا لك : أي سقاك الله ، وضرب الرقاب : أي اضربوا ، واكراما زيدا : أي أكرمه بناء على أنه يتحمل الضمير كاسم الفاعل وهو الأصح ، بخلاف المصدر المنحل إلى الحرف المصدرى والفعل ففاعله لا يستتر فيه على المشهور بل ان ظهر ، والا فهو محذوف ، وأضاف بعضهم إلى المستتر وجوبا فاعل اسم التفضيل . قال ابن علقمة : وفيه نظر لأن واجب الاستتار ما لا يرفع عامله إلا المستتر فقط ، واسم التفضيل يرفع الظاهر مطلقا على لغة ، وفي مسألة الكحل في كل لغة (واما مستتر) في عامله (جوازا) ، وذلك فيما عدا ما تقدم كالفعل الماضي غير مأمرة ، وكالمقدر في الظروف والصفات ، حتى اسم التفضيل على الأصح (و) كالمقدر في الفعل المضارع المسند إلى غائب أو غائبة (نحو زيد يقوم) وهند تقوم ، ففي كل من هذه يقدر ضمير مستتر جوازا لأن الظاهر محل محله ، إذ لو قيل زيد يقوم أبوه ، أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا ، وقد يجب إبراز الضمير في نحو غلام زيد يضربه هو ودعا لللباس الحاصل باستتاره كما بين في محله ، وظاهر كلامه كغيره جواز أن يقال قام هو على الفاعلية ، وبه صرح ابن مالك : ونقل عن سيبويه (ولا يكون) الضمير (المستتر) لا ضمير رفع اما فاعلا) نحو : زيد قام (أو نائب الفاعل) نحو : زيد ضرب ، وإنما اختص الاستتار بالمرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان ، والمرفوع فاعل أو نائب فاعل : كما قال المصنف وهو كالجزء من عامله ، فجوزوا في الضمائر المتعلقة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل لأن الفاعل أصل في اختصار الضمير ، ولا سيما إذا كان ضميرا متصلا فكتفوا بلفظ الفعل عنه (والبارز ماله صورة في اللفظ) : أي الذي وضعت العرب له لفظا تعبر به عنه كثناء قت (وينقسم إلى متصل

وَمُنْفَصِلٌ، فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي لَا يَفْتَتَحُ بِهِ النَّطْقُ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا كِتَابُ قِتْ وَكَافِ أ كَرَمَكَ .
وَالْمُنْفَصِلُ مَا يَفْتَتَحُ بِهِ النَّطْقُ وَيَقَعُ بَعْدَ إِلَّا نَحْوُ : أَنَا مُؤْمِنٌ ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنَا ، وَيَنْقَسِمُ
الْمُتَّصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ وَمَجْرُورٍ : فَالْمَرْفُوعُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتَ
وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُمَا ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتَنِ ، وَضَرَبَ ، وَضَرَبَا ، وَضَرَبُوا ، وَضَرَبْتَ ،
وَضَرَبْتَا ، وَضَرَبْتِنِ

بعبارة وهو الأصل (ومتفصل) عنه لما منع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتح به النطق) :
أى لا يمكن الابتداء به فى أول الكلام بل لابد أن يتقدم عليه لفظ آخر بحسب الوضع العربى
(ولا يقع بعد الا) الاستثنائية الا فى ضرورة الشعر وذلك (كتاء قيت وكاف أكرمك) فكل
منهما ضمير متصل : الأول مرفوع المحل . والثانى منصوبه ، ولا يمكن الابتداء بكل منهما ، وكان
ينبغى للمصنف أن يمثل أيضا للضمير المجرور المتصل ، وذلك نحو : هاه غلامه ، ولعله اكتفى بكاف
أكرمك لأنها كما تكون منصوبة تكون مجرورة نحو : مررت بك . ولذا قال غيره ينقسم
المتصل الى مرفوع ومنصوب ومجرور ، وهى ضمائر النصب بلفرق (والمتفصل ما يفتح به النطق) :
أى ما يمكن الابتداء به من غير توقف اللفظ على كلمة أخرى (ويقع بعد الا) فى الاختيار (نحو)
أنا ، تقول اذا ابتدأت (أنا مؤمن ، و) يأتى بعد الانحو (ما قام الا أنا) ، أو ما قام الا هو ، أو ما قام
إلا أنت ، واعرابه مانافية قام فعل ماض ، إلا أداة حصر ، وما بعدها يقال فيه ضمير منفصل فى محل
رفع فاعل (وينقسم) الضمير (المتصل الى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا (ومجرور) محلا
(فالرفوع) المتصل (نحو ضربت) بضم التاء لئسكم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وضربنا)
بسكون الباء ، وناسمير بارز لئسكم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وضربت) بفتح التاء لادكر
المخاطب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة (وضربتما) للثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا ، والميم
والألف علامة التثنية (وضربتن) بضمها لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة الجمع (وضربتن)
بضمها لجمع الإناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع الإناث ، وبما قررناه علم أن التاء
فى الجميع هو الضمير ، ولا يقع الا فاعلا أو نائبا عنه (وضرب) للمذكر الغائب (وضربا) للثنى
الغائبين (وضربوا) للجمع الغائبين ، واعرابه ضرب فعل ماض مبنى على الفتح تقديره ، وضم
للمناسبة الواو ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والألف زائدة فى الخط . قال
الجار بردى وغيره : زادوا بعد واو الجمع المنطوقة فى الفعل ألفا نحو - كلوا واشربوا - فرقا بينها
وبين واو العطف ، بخلاف غير المنطوقة كضربوك وضربوه لأنه لا يلتبس بواو العطف التى تجيء
بعد تمام الكلمة ، وبخلاف الواو التى فى المفرد نحو : يدعوا ويفزوا فاه لا يلتبس الواو فيه بواو
العطف لأنه ليس الفعل فيه يدع ويفز بحذف الواو اه (وضربت) للمؤنث الغائبة ، فالتاء فيه
ساكنة علامة التأنيث ، وفيه ضمير متصل مستر جوازا تقديره هى (وضربنا) للثنى الغائبتين ،
واعرابه ضرب فعل ماض ، والتاء فيه علامة التأنيث ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل
(وضربن) لجمع الإناث الغائبات ، واعرابه ضربن فعل وفاعل ضرب فعل ماض ، ونون النسوة

وَالْمَنْصُوبُ نَحْوُ : أَكْرَمَنِي ، وَأَكْرَمَنَا ، وَأَكْرَمَكَ ، وَأَكْرَمَكَ ،
وَأَكْرَمَكُمْ ، وَأَكْرَمَكُنَّ ، وَأَكْرَمَهُ ، وَأَكْرَمَهَا ، وَأَكْرَمَهُمَا ، وَأَكْرَمَهُمْ ،
وَأَكْرَمَهُنَّ . وَالْمَجْرُورُ كَالْمَنْصُوبِ إِلَّا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلُ الْجَرِّ نَحْوُ : مُرِّي ، وَمُرِّي بِنَا
إِلَى آخِرِهِ * وَيَنْقَسِمُ الْمُنْفَصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ ، فَالْمَرْفُوعُ اثْنَا عَشَرَ كَلِمَةً وَهِيَ : أَنَا ،
وَنَحْنُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمَا ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُنَّ ، وَهُوَ ، وَهِيَ ، وَهُمَا ،

ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وما أفهمه كلامه من أن الضمير في ضرب وضربت متصل مع
أنه مستتر لا يوافق ما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو قسم المستتر بل يوافق كلام
غيره الصريح في أن المستتر قسم من المتصل (والمَنْصُوب) المتصل (نحو أكرمني) فالياء فيه
ضمير متصل بارز للتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأكرمنا) بفتح الميم ، وناضمير متصل
بارز للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأكرمك) بفتح الكاف وهي ضمير متصل بارز للمذكر
المخاطب (وأكرمك) بكسر الكاف للمؤنثة المخاطبة (وأكرمكما) بضمها للثنائي المخاطب مذكرا
كان أو مؤنثا ، والميم والألف علامتان للثنائية (وأكرمكم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين ، والميم
علامة جمع الذكور (وأكرمكن) بضمها لجمع الإناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع
الإناث (وأكرمه) ، فاهاء ضمير بارز متصل للمذكر الغائب (وأكرهها) للمؤنثة الغائبة
(وأكرمهما) للثنائي الغائب مطلقا ، والميم والألف علامتان للثنائية (وأكرمهم) لجمع المذكر ، والميم
علامة جمعهم (وأكرمهن) لجمع الإناث الغائبات ، والنون المشددة علامة جمعهن . وبما تقرر علم
أن الكاف والهاء في الجميع : هما الضميران ، ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض (والمجروح)
المتصل (كالمَنْصُوب) : أي في التفصيل السابق فيما هو للتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب ،
وفي أن لفظ كل منهما كلفظ المَنْصُوب ، ويحصل التمييز بينهما بالعامل : كما قال (إلا أنه) يعني
الضمير المتصل المجروح (دخل عليه عامل الجر) فتمييزه (نحو مرري) ، فالياء ضمير بارز متصل
للتكلم وحده ، وهو في محل الجر بالباء (ومرنا) فناضمير متصل بارز للتكلم ومعه غيره أو المعظم
نفسه وهو في محل الجر بالباء (إلى آخره) نحو : مرة بك بفتح الكاف ، ومرة بك بكسرها ،
ومرة بكما ، ومرة بكم ، ومرة بكن ، ومرة به ، ومرة بها ، وبهما ، وبهم ، وبهن (وينقسم)
الضمير (المنفصل إلى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا ، ولا يكون منه مجرور المحل لامتناع
افصل بين الجار والمجروح . قاله الفاكهي : وقال ابن علقم ، وقد يستعمل المنفصل بنوعيه مجرورا :
كما أنا كَأَنْتَ : ولا أنت كإياي ، والمَنْصُوب مرفوعا كأم يأتني إلا إياك ، والمرفوع منصوبا كأم أكرم
إلا أنت (فالرفوع اثنا عشر كلمة ، وهي أنا) للتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (ونحن)
للتكلم ومعه غيره ، أو المعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب المذكر (وأنت) بكسرها للمخاطبة
المؤنثة (وأنتما) للثنائي مطلقا (وأنتم) لجمع الذكور (وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات ، وبعدها نون
مشددة مفتوحة (وهو) للفرد المذكر الغائب (وهي) للفردة المؤنثة الغائبة (وهما) للثنائي مطلقا

وَهُمْ ، وَهَنْ . فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الضَّمَائِرِ إِذَا وَقَعَ فِي أِبْتِدَاءِ الْكَلَامِ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ نَحْوُ :
 أَنَا رَبُّكُمْ ، وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ، وَأَنْتَ مَوْلَانَا ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * وَالْمَنْصُوبُ اثْنَا
 عَشَرَ كَلِمَةً : إِيَّايَ ، وَإِيَّانَا ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكُمْ ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاها ،
 وَإِيَّاها ، وَإِيَّاها ، وَإِيَّاها ، وَإِيَّاها . فَهَذِهِ الضَّمَائِرُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ : إِيَّاكَ
 نَعْبُدُ ، إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ،

(وهم) بالهم جمع الذكور (وهن) بالنون المشددة لجمع الأناث (فكل واحد من هذه الضمائر)
 المنفصلة (إذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) خبر عنه بما يطابقه
 في المعنى ، ان كان مفردا مذكرا فمفرد مذكر ، وان كان مفردا مؤنثا فمفرد مؤنث ، وان كان
 مشئ فمثنى ، وان كان جمعا فجمع (نحو أنا ربكم) ، واعرابه أما ضمير منفصل في محل رفع
 مبتدأ رب خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة
 (ونحن الوارثون) ، واعرابه نحن ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، الوارثون خبر وهو مرفوع ،
 وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وأنت مولانا) ، واعرابه أنت ضمير
 منفصل في محل رفع مبتدأ ، مولا خبر وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من
 ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ، وناضمير متصل في محل جر بالاضافة (وهو على
 كل شيء قدير) واعرابه هو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، على كل جار ومجرور وهو مضاف ،
 وشئ مضاف اليه ، وقدير خبر وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ،
 وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجار والمجرور متعلق به (والمَنْصُوبُ) المنفصل (اثنا عشر
 كلمة) كالذي قبله (إيأي) للتركيب وحده (وإيانا) للتركيب ومعه غيره أو المعظم نفسه (وإياك)
 بفتح الكاف للمخاطب المذكر (وإياك) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (وإياكم) بضمها للمثنى مطلقا ،
 والميم والألف علامتان للثنائية (وإياكم) بضمها لجمع الذكور ، والميم علامة الجمع (وإياكن)
 بضمها لجمع الأناث ، والنون المشددة علامة جمعهن (وإياه) للغائب المذكر (وإياها) للغائبة
 المؤنثة (وإياهما) للغائب المثنى مطلقا ، والميم والألف علامتان للثنائية (وإياهم) لجمع الذكور
 الغائبين ، والميم علامة الجمع (وإياهن) لجمع الأناث الغائبات ، والنون المشددة علامة جمعهن
 (فهذه الضمائر) المنفصلة (لا تكون إلا مفعولا به) ، والحكم في الأعراب لمحلها لما سيأتي من أن
 الضمائر كلها مبنية (نحو إياك نعبد) ، واعرابه إياك ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم ،
 والكاف فيه حرف خطاب لما تقدم من أن الضمير إنما هو إيا فقط ، ونعبد فعل مضارع مرفوع
 لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن
 (إياكم كانوا يعبدون) ، واعرابه إياكم ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم ليعبدون ، وكان
 فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها
 يعبدون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من
 الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب

وَمَتَى أَمَكْنَ أَنْ يُوْتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوْتَى بِهِ مُنْفَصِلًا فَلَا يُقَالُ فِي نَحْوِ : قُمْتُ
قَامَ أَنَا ، وَلَا فِي أَكْرَمَكَ أَكْرَمَ إِيَّاكَ إِلَّا نَحْوُ : سَلْنِيهِ وَكُنْتُهُ فَيَجُوزُ الْفَصْلُ أَيْضًا
نَحْوُ : سَلْنِي إِيَّاهُ ، وَكُنْتُ إِيَّاهُ ، وَالْفَظُّ الضَّمَّارُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ لَا يَظْهَرُ فِيهَا الْإِعْرَابُ .

(فصل في العلم)

خبر كان (ومتى أمكن أن يوتي بالضمير متصلا) بعامله (فلا يجوز) في الاختيار (أن يوتي به منفصلا) لأن مبنى الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل : أي أقل حروفا منه (فلا يقال في : نحو قمت قام أنا) لأنه يمكن أن يقال قمت (ولاني أكرمك أكرم إياك) لا مكان أن يقال أكرمك ، وأما قوله :

أَتَتْكَ عَيْسُ تَقْطَعُ الْأَرَاكَ * إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

وقوله بالباعث الوارث الاموات قد صنعت * إياهم الأرض في دهر الدهار ير

فضرورة ، فإن لم يمكن الاتصال بأن تعذر ، وذلك بأن تقدم الضمير على عامله نحو - إياك نعبد - ، أو حذف عامله نحو : إياك والشر - ، أو كان محصورا : كما قام إلا أنا ، وإنما قام أنا ، أو واقعا بعد واو المعية : كقمت وإياك ، وغير ذلك مما هو مذكور في المبسوطات ، وقد أنهى ذلك بعض المتأخرين إلى تسعة عشر نوعا (النحو سلبه وكنته) هذا مستثنى من قوله : ومتى أمكن أن يوتي بالضمير إلى آخره : أي لا يجوز الاثنان بالضمير المنفصل مع إمكان المتصل إلا في نحو : سلبه وكنته مما عامل الضمير فيه عامل في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع سواء كان العامل ناسخا نحو : كنته ، أو غير ناسخ نحو : سلبه (فيجوز) في الهاء من المثاليين المذكورين (الفصل أيضا) مع إمكان اتصالها (نحو : سلبني إياه) ، وأعرابه سل فعل أمر مبنى على السكون متصرف من سأل تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره ، أنت والنون للوقاية ، وإياه ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول إياه ضمير منفصل في محل نصب مفعولها الثاني ، ومثله نحو : ظننتك ، فيجوز أن تقول ظننتك إياه (وكننت إياه) ، وأعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، إياه ضمير منفصل في محل نصب خبرها ، ومثله كان إياه زيد ، والانفصال أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخا ، كسكان وظن لأنه الأكثر ، ومرجوح إذا كان غيره نحو : سأل وأعطى ، لأنه لم يرد في القرآن في مثله إلا الوصل نحو - فسيفيكهم الله - ان يسألهم الله - أنلزمكموها - (والفاظ الضمائر كلها) متصلا ومنفصلا (مبنية) ، والحكم في الأعراب لمحلها إذ (لا يظهر فيها الأعراب) ، فلا يقال في التاء من قمت فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره : كما يقال في زيد من جاء زيد لأن الحركة التي على التاء بنائية لأعرابية ، فأعراب الضمائر كأعراب سائر المبنيات محلى : أي منسوب إلى المحل بأن يقال هو في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر ، ومعنى ذلك أنه في محل لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، ومنه يعلم أن تسميته أعرابا مجاز علاقته حاله محل المعرب .

(فصل في بيان الاسم العلم ، وهو كما قاله ابن مالك * اسم يعين المسمى مطلقا * (العلم) بفتح

نوعان : شخصي وهو ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره : كزبد ، وفاطمة ، ومكة ،
وشذقم ، وقرن * وجنسي ، وهو ما وضع لجنس من الأجناس كأسامة للأسد ، وتعالمة

العين واللام ، قيل مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه ، وقيل من العلامة لانه علامة على مسماه ،
وينقسم الى أنواع متعددة باعتبارات مختلفة ، فهو باعتبار تشخص مسماه وعدمه (نوعان) :
الأول علم (شخصي) نسبة الى الشخص بفتح الشين وسكون الخاء ، وهو كما في القاموس : سواد
الانسان وغيره تراه من بعد (وهو ما) : أى اسم (وضع لشيء بعينه) : أى لشيء معين في الخارج
(لا يتناول غيره) : أى لا يتناول غير ذلك الشيء الذي وضع له بمعنى أنه لا يستعمل في غيره بطريق
الوضع له ، فتقوله ما وضع لشيء شامل للنكرة والمعرفة ، وقوله بعينه قيد مخرج للنكرة لأنها لم توضع
لشيء بعينه بل وضعها على الاشتراك ، وقوله لا يتناول غيره مخرج لبقية المعارف ، فان الضمير صالح
لكل متكلم ومخاطب وغائب ، واسم الإشارة صالح لكل مشار اليه ، وأل صالحة لأن يعرف
بها كل نكرة ، والموصول صالح لكل من قام به مدلول المالة ، فكل منها موضوع على الاشتراك :
لكها اذا استعملت في واحد لم يشركه فيما أسند اليه أحد ، فهي كليات وضعا جزئيات استعمالا
بخلاف العلم فانه جزئي وضعا واستعمالا ، ولا ينافي ذلك العلم العارض الاشتراك : كعمرو مسمى
به كل من جماعة لأن تناوله لكل واحد منهم ليس بوضع واحد بل بوضعين ، أو أوضاع متعددة ،
وكذا ما صار علما بالغلبة كابن عمر لأن غلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ، فهو كالموضوع
لتعيين مسماه في اختصاصه به (كزبد) ، وشبهه من أعلام الذكور العقلاء (وفاطمة) ، وشبهها
من أعلام الإناث العقلاء (ومكة) ، وبحورها من أعلام البلدان ، فان مكة علم على بلد الله الحرام
المشهور بين الخاص والعام ، ولها أسماء كثيرة أنها بعض المتأخرين الى ألف اسم ، وكذلك
المدينة الشريفة (وشذقم) ، ونحوه من أعلام الدواب ، فان شذقم علم على فحل من الابل كان
للنعمان بن المنذر ، واليه تنسب الابل الشذقية ، وكلام القاموس يفيد أنه بالدال المهملة لأنه ذكره
في مادة الشين مع الدال في حرف الميم . وقال ابن علقمة في تشييف السمع : وشذقم بأعجام الدال
كالشين علم لجل لهم ، وأما شذقم باهمال الدال ، فن أسمائه صلى الله عليه وسلم ، وعلم لكثير من الأشراف ،
وهو كالأشذق بمعنى الخطيب البليغ ، وأصله الواسع الفم ، وهو من لوازمه البلاغة ، والميم فيه
زائدة فوزنه فعلم لافعل اه ، وقال الخضرى في حواشى ابن عقيل : وشذقم قيل بالدال المعجمة ،
وقيل بالمهملة اسم جبل للنعمان بن المنذر اه (وقرن) بفتح القاف والراء ، ونحوه من أعلام
القبائل ، فان قرن اسم قبيلة من مراد ، أبوههم قرن بن رماد بن ناجية بن مراد ، واليه ينسب
أويس القرنى رضي الله عنه (و) الثانى علم (جنسي) نسبة الى الجنس بكسر الجيم أعم من النوع ،
وهو كل ضرب من الشيء ، فالابل جنس من البهائم . قاله في القاموس (وهو) : أى العلم الجنسي
(ما) : أى اسم (وضع لجنس من الأجناس) : أى حقيقة من الحقائق من حيث هي هي
(كأسامة) ، فانه علم جنس وضع (للأسد) : أى لحقيقته الذهنية : أى الأسدية المعقولة ذهنا
فقط ، ولا يعقل لها وجود في الخارج عن الذهن بحال (و) كذا يقال في (ثمالة) علم جنس

لِلثَّغْلَبِ ، وَذُوَالَّةَ لِلذُّثْبِ وَأُمُّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى كَالنُّكْرَةِ لِأَنَّهُ شَائِعٌ فِي
جِنْسِهِ فَتَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيْتَهُ هَذَا أُسَامَةٌ مُقْبِلًا * وَيَنْقَسِمُ الْعِلْمُ أَيْضًا

(للتغلب) : أي لحقيقته المتعقبة في الذهن فقط التي بوجودها فيه صار ثعالة ، ويكنى بأبي الحصين
(وذوالة) بالذال المعجمة ، ثم همزة علم جنس (للدثب) : أي لحقيقته الموجودة ذهنا لا خارجا ،
ويكنى بأبي جعدة ، وفي القاموس : الدثب بالكسر ، ويترك همزه : كلب البرّ اهـ (وأُمُّ عريط)
بكسر العين (للعقرب) ، وأُمُّ عامر للضع ، وسائر كنى الحيوانات ، فانها كلها من مسمى علم
الجنس ، ومنه أيضا أمور معنوية وضعت بازائها أسماء كسار مثل حذام لما لليسرة بمعنى اليسر ،
وبخار كذلك للفجرة بقاء جيم ساكنة بمعنى الفجور ، وبرة للبرة بمعنى البرّ ، وكشعوب للنية
(وهو) : أي علم الجنس (في المعنى كالنكرة) : أي من حيث ان كلا منهما يصدق على متعدد
(لأنه شائع في جنسه) : أي في جميع أفراد جنسه لا يختص به واحد دون آخر : كما أن النكرة
نحو : رجل كذلك ، فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة ، وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة ،
وكل دثب يصدق عليه لفظ ذوالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها ، واستعمال علم الجنس في المفرد
المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة ، وإنما سمي لما جريانه مجرى العلم الشخصي في
الاستعمال فيمتنع دخول آل عليه ، ولا يضاف ولا ينصرف اذا انضمت اليه آلة من العلل التسع :
كالتأنيث في أسامة وثعالة ، ويأتى منه الحال (فتقول) أنت (لكل أسد رأيتَهُ هذا أسامة مقبلا) ،
فهذا مبتدأ ، وأسامة خبره ، ومقبلا حال من أسامة ، فالعلم الجنسي لما شارك العلم الشخصي في
أحكامه ألحق به في الأحكام اللفظية ، فهو معرفة لفظا نكرة معنى لأنه شائع في جنسه كالنكرة .
قال في حواشي البهجة المرضية : والحق أنه ليس كالنكرة في الشيوع ، وإن كان فيه نوع عموم
باعتبار ما ، فاسم الجنس النكرة ماضع لطلق الماهية : أي لما يعمّ الذهنى والخارجى ، فهو أعمّ
مطلقا ، ثم ان اعتبر فيه دلالة عليها لامع قيد أصلا ، فهو اسم الجنس المطلق ، ومدلوله الماهية
من حيث هي ، وعمومه شمولي : كعموم كل ، أومع قيد الوحدة الشائعة فهو النكرة ، ومدلوله
الوحدة فقط ، وعمومه بدلي : كعموم أيّ ، وعلم الجنس ماضع للماهية الحاضرة في الذهن فقط :
أي التي لا يعقل لها وجود في الخارج ، فهو أخصّ مطلقا من اسم الجنس ، وعمومه بالنسبة الى
الأفراد الخارجية بدليل ، وبالنظر لها يثنى ويجمع ، وعمومه بالنسبة الى ما في الذهن شمولي ،
وبالنظر له لا يثنى ولا يجمع ، وحاصل هذا يرجع الى أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة
الذهنية من غير قيد معها ، وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع
تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ، وأما علم الشخص فهو ماضع لمفرد معين من الأفراد
الخارجية ، بحيث لا يتناول غيره الا بوضع آخر ، وقد كثر خوض الفحول من أئمة النحو والاصول
في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، ولم يبرح لهم في ميدانها ركض ، ولم يزل يعترض فيها بعضهم
على بعض ، وما ذكرناه كاف في تحقيق الفرق بينهما ان شاء الله تعالى (وينقسم العلم أيضا) من حيث
هو ، وأيضا كلمة لا تستعمل الامع شيئين بينهما توافق في المعنى ، ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر ،
وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق حذف عامله وجوباسما ، أو حال حذف عاملها وصاحبها ، والتقدير

إِلَى اسْمٍ ، وَكُنْيَةٍ ، وَتَقَبٍ . فَلِاسْمٍ كَمَا مَثَلْنَا : كَزَيْدٍ ، وَأَسَامَةَ ، وَالْكُنْيَةُ مَا صُدِّرَتْ
بَابِ أَوْ أُمِّ كَأَبِي بَكْرٍ ، وَأُمُّ كَلْثُومٍ ، وَأَبِي الْحَرْثِ لِلْأَسَدِ ، وَأُمُّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ . وَاللَّقَبُ
مَا أَشْعَرَ بِرَفْعَةٍ مُسَمَّاهُ كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ أَوْ بَضْعَتِهِ كَبُطَّةٍ وَأَنْفِ النَّاقَةِ ،

ارجع الى تقسيم العلم ونحوها ، والى ذكره ثانيا ، وتوقف ابن هشام في عربيتها . قال السيوطي :
وكأنه ظنها مولدة في لسان الفقهاء ، وليس كذلك ، فقد ثبتت في الكلام الفصيح (الى اسم وكنية
ولقب ، فالاسم) قد يقابله الفعل والحرف وهو الغالب ، وقد يقابله العلم : ككافي قولهم : اسم الجنس
وعلم الجنس ، وقد تقابله الكنية واللقب ، وهو المراد هنا ، ويستفاد من تعريفه للكنية واللقب
بما سيأتي أن الاسم هنا ما وضع للذات بخصوصها من غير اشعار بمذبح ولا ذم وان تضمنهما ، وذلك
كالحسن والحسين ، و (ك) : أي كالذي (مثلنا) : أي فيما مر (كزيد) علم شخصي (وأسامة)
علم جنسي ، فكل منهما يقل له اسم (والكنية) هي (ما) : أي التي (صدرت باب أو أم) ،
وعبارة ابن هشام في الأوضح : فالكنية كل مركب اضافي صدره أب أو أم : كأبي بكر ، وأم
كلثوم اه ، ومنه يعلم أن الكنية مجموع الاسمين المتضايين ، لاما بعد الأم والآب ، ثم لافرق
بين كون المكنى بها علما شخصيا (كأبي بكر) بن أبي قحافة رضي الله عنه (وأم كلثوم) بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكثرة ، وهي اجتماع لحم الوجه ، أو جنسيا كأبي الحصين للشعلب
(وأبي الحرث للأسد وأم عريط) بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء (للعقرب) وأبو خضير
للحمر لخضرته ، ويقال له أبو خالد لطول مكنه ، وأبو طالب للحصان وأبو زياد للحمار وأبو المختار للبغل
وأبو صفوان للجمل ، وأم جابر للهريسة ، وغير ذلك من الكنى . والمقتضى للتكنية أمور : الاول
الاخبار عن نفس كَأَبِي طَاب كنى بابنه طاب ، وهذا هو الأغلب ، الثاني التفاؤل والرجاء كَأَبِي
الفضل لمن يرجو ولدا جامعها للفضائل ، والثالث الايماء الى الضد كَأَبِي يحيى للملك الموت ، الرابع اشتهار
الشخص بخصلة فيكنى بها اما بسبب اتصافه بها أو انقسابه اليها بوجه قريب أو بعيد كَأَبِي الوفاء لمن
اسمه ابراهيم ، وأبي الذبيح لمن اسمه اسمعيل أو اسحق ، ومن هذا القيل غالب كنى الحيوان ،
وهي أعلام جنس ، ومن الكنية أيضا كما قال الرضى والفخر الرازى ما صدر بآب أو ابنة كآب دابة
للغراب ، وابن جلا لمن كان أمره منكشفا ، وابن لون وابن آوى وابن عرس وبنت الأرض للحصاة
وابنة الجبل للصخرة وبنت مخاض . قال الفخر الرازى : والمصدر بآب أو ابنة يختص بعلم الجنس
كالأمثلة المذكورة ، وقيل لا يختص بذلك فمنها ابن عمرو بن عباس ، وقيل ليس بكنية أصلا . قال
الرضى : والكنية لا يعظم المكنى بها : وردة الدماميني (واللقب ما أشعر) أي أعلم (برفعة مسماه)
أي مدحه (كزَيْنِ العابدِينَ) لقب السيد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم
(أو) أشعر (بضعته) بفتح الضاد وكسرها أي ذمه ، والصفة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) بفتح
الباء ، وفي القاموس البطة واحد البط للأوز ، وقيل بطة لقب اه (وأنف الناقة) لقب جعفر بن
قريع وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه الى أبيه
فلم يبق الرأس الناقة فقال له أبوه شألك به فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يحرقه فلقب به .
[تنبيه] إنما قال كغيره : أشعر دون دل لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح

وَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَسْمُ وَاللَّقَبُ وَجَبَ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ فِي الْأَفْصَحِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ ،
وَيَكُونُ اللَّقَبُ تَابِعًا لِلْأَسْمِ فِي الْأَعْرَابِ إِلَّا إِذَا كَانَا مُفْرَدَيْنِ فَيَجِبُ إِضَافَةُ الْأَسْمِ إِلَى
اللَّقَبِ نَحْوُ : سَعِيدُ كَرَزٍ ، وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَالْأَسْمِ .

أوالدم لالامنى المذكور فقط ، وفي حواشى العبد للأبهرى : الفرق بين الاسم واللقب أن الاسم يقصد
بدلالته لذات المعينة ، واللقب به الذات مع الوصف ، ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة اه
(واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (فى الاصح) لأنه غالباً منقول من اسم غير
انسان كبطه وقته فتقدمه يوهم السامع أن المراد معناه الاصلى ، ولأنه لاشعاره بالمدح أو الذم كان فى
معنى النعت والنعت لا يقدم فكذا شبهه ولأن فيه العامية وزيادة فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم ،
وهذا كاه فى اللقب الخاص الذى ليس بصورة الكنية (نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين)
واعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زين عطف بيان أربدل والعابدين مضاف اليه ، وعلامة جره
الياء لأنه جمع مذ كر سالم ، ومثله جعفر الصادق ومحمد الباقر وعلى الرضى وأبو بكر الصديق وعمر
الفاروق وعثمان ذوالنورين وعلى المرتضى . أما اللقب العام كجمال الدين لكل من اسمه محمد ، وعفيف
الدين لكل من اسمه عبد الله ، وشرف الدين لكل من اسمه حسن فيستوى تقدمه وتأخيره لفقد
نكتة التأخير حال عمومته واشتراكه لأنه إنما وضع للاسم مطلقاً لا للمسمى ، بخلاف الخاص فانه إنما
وضع للمسمى لا للاسم فافترقا ، وأما اللقب بصورة الكنية كأتى الزناد لقب أبى عبد الرحمن عبد الله بن
ذكوان ، وأم المساكين لقب أم المؤمنين زينب بنت خزيمة الهلالية رضى الله عنها فيجب تأخيرها
مطلقاً لدفع توهم أنه كنية على أصله ، وقوله فى الأفصح أشار به الى أنه قد سمع تقديم اللقب
ولذا جعل بعضهم تأخيرها عن الاسم غالباً لا واجباً ، وهو ما تقتضيه التعليقات المذكورة لأن النعت
قد يقدم فيبدل منه منعوته ، ولأن الأبلغ أيضاً قد يقدم كما فى الرحمن الرحيم ، ولأن السماع قد ورد به
لكن فى الشعر فيمكن حمله على الضرورة (ويكون اللقب) اذا أخر (تابعاً للاسم فى الاعراب)
بدلاً منه أو عطف بيان عليه ، ويجوز أيضاً قطعه عن التبعية اما برفعه خبر مبتدا محذوف أو بنصبه
مفعولاً لفعل محذوف سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين ، أو الاول مفرد والثانى مركب
كزيد زين العابدين وجعفر أنف الناقة ، أو عكسه كعبد الله بطه ، وتمنع اضافة الأول الى الثانى
لتعذرهما (الا اذا كانا مفردين فيجب) أى عند جمهور البصريين (اضافة الاسم الى اللقب) مالم
يمنع منها مانع (نحو سعيد كرز) باضافة سعيد الى كرز ، وكان القياس امتناع الاضافة لان المسمى
الأول والثانى واحد فلو أضفنا الأول الى الثانى لزم من ذلك اضافة الشيء الى نفسه الا أنهم أجابوا
عن ذلك بأنه من اضافة المسمى الى الاسم فعنى جاءنى سعيد كرز بالاضافة جاءنى مسمى هذا الاسم .
وكرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة ، وفى آخره زاي وهو فى الأصل خرج الراعى قله فى
التصريح ، فان منع من الاضافة مانع كما اذا كان الاسم مقروناً بأل كالحارث كرز أو كان اللقب
وصفاً فى الأصل مقروناً بأل كإبراهيم الخليل وعمر الفاروق وهرون الرشيد ومحمد المهدي وكالصادق
والباقر فلا يضاف الأول الى الثانى ، نص على ذلك ابن خروف ، وجوز ابن هشام وغيره من المحققين
الاتباع أيضاً فى المفردين والقطع كما فى غيرهما (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) اذا اجتماعا

وَلَا يَنْبَغُ الْكُنْيَةُ وَاللَّقَبُ ، وَيَنْقَسِمُ الْعِلْمُ أَيْضًا إِلَى مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ فَالْمُفْرَدُ كَزَيْدٍ ، وَهِنْدٍ ،
وَالْمُرَكَّبُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مُرَكَّبٌ إِضَافِي كَعَبْدِ اللَّهِ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَجَمِيعُ الْكُنَى
وَمُرَكَّبٌ مُزْجِيٌّ : كَبَعْلَبِكَ ، وَحَضْرَمَوْتَ ، وَسَيْبَوِيَهْ ،

فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو : قال أبو بكر سعيد وتأخيرها عنه نحو : قال سعيد أبو بكر
قال ابن علقمة : والأصح أن تقدمها على الاسم حيث اجتماعها هو الراجح أن لم يجب ولا سيما إذا أشعرت
بمدح أو ذم لثلاثتهم أنها لقب فإن قصد الأشعار ابتداء بتعظيم المسمى وجب تقديمها لأنه مما يقصد
به التعظيم ولا شيء فيها من معنى النعت فإذا صدرت علم أن المسمى معظم وأنها كنية لالقب (ولابن
الكنية واللقب) فيجوز تقديم الكنية عليه وتأخيرها عنه . قال ابن هشام في الأوضح : وفي نسخة
من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبد الله أنف الناقة وليس
كذلك اهـ . قال الأزهري في التصريح : بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنه كما
تقدم اهـ . وقد مشى المرادى على ظاهر كلام الخلاصة ، فقال : إذا اجتمع اللقب مع غيره آخر اللقب
وقدم الاسم والكنية ووافقه ابن الصائغ واختاره بعض المتأخرين ، وقال ابن علقمة تعليلات تأخير
اللقب عن الاسم تقتضي تأخيره عن الكنية ، نعم المسموع تأخيره عن الاسم دون الكنية اهـ .
قال الفاكهي : وإذا اجتمعت الثلاثة قدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عتيق
فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم اهـ . قال ابن علقمة : ويجوز الاتباع والقطع
فيما تأخر من اسم أو كنية أو لقب ، هذا هو التحقيق اهـ وبالله التوفيق (وينقسم العلم أيضا إلى مفرد) عن
التركيب (و) إلى (مركب فالفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) الأول (مركب إضافي) وهو الغالب
في الأعلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى ، وهي مضافة . وثانيه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين
مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن ، وجميع الكنى) يضم الكاف جمع كنية ، وهي كما سبق ما صدر بأب أو
أم فانها كلها مضافة كإبي قحافة وأم كلثوم ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل رفعا ونصبا
وجرا وينخفض الجزء الثاني بالإضافة دائما (ومركب مزجي) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة ناء
التأنيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر كما يفتح ما قبل ناء التأنيث ، وينقل الأعراب إلى
الجزء الثاني فيعرب أعراب مالا ينصرف للعلمية والتركيب المزجي إذا لم يكن محتوما بويه ، فإن كان
محتوما بويه كسيبويه بنى على الكسر كما مر . ثم مثل المصنف لذلك بقوله (كعبلك وحضرموت)
علم على بلدين : الأولى منهما بالشام والأخرى باليمن ، والأصل فيهما قبل التركيب بعل وبك
وحضرموت ، فامتزجا ، وصارا كالكلمة الواحدة . قال الجاهلي بعلبك علم لبلدة مركب من بعل وهو
اسم صنم ، وبك اسم صاحب هذه البلدة جعل اسمها واحدا . وقال أبو السعود في تفسيره بعل اسم
صنم لأهل بك من الشام ، وهو البلد المعروف الآن ببعلبك . قيل كان من ذهب طوله عشرون
ذراعا وله أربعة أوجه فتوا به وعظموه حتى أخذموه أربع مائة سادن وجعلوهم أنبياء فكان
الشیطان يدخل جوفه ويتكلم بشرية الضلال ، والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس ، وقيل
البعل الرب بالغة أهل اليمن اهـ وفي القاموس وحضرموت وتضم الميم بلد وقيلة ، ويقال هذا
حضرموت بضم الراء ، وإن شئت لاتنون الثاني اهـ (وسيبويه) لقب الامام الشهير في النحو ورئيس

وَمُرَكَّبٍ إِسْنَادِي كَبْرَقَ نَحْرُهُ ، وَشَابَ قَرْنَاهَا
(فصل) اسمُ الإِشَارَةِ مَا وَضِعَ لِإِشَارِ إِلَيْهِ

البصرة بل رئيس البلدين : البصرة والكوفة لأنه قيل أن الله تعالى أحوج الكسائي رئيس الكوفة فقرأ كتابه على تلميذه الأخفش ، واسمه عمرو بن عثمان بن قبر الحارثي مولاهم ، وكنيته أبو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه ، وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح . قال البطلاني في شرح الفصيح : الإضافة في لغة العجم مقابضة ، والسبب التفاح ، ووجه الرائحة والتقدير رائحة التفاح ، وقيل كانت أمة ترقصه بذلك في صغره ، وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح ، وقيل كان يعتاد شم التفاح ، وقيل لفب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه ، وقيل لأنه كان أبيض مشرباً بحمرة كأن حدوده لون التفاح ، أخذ النحو عن الخليل وجعل العلوم التي استفادها منه في كتابه الذي إذا أطلق في العربية لفظ الكتاب لا ينصرف إلا إليه فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنف في النحو ، وإلى الآن لم يوضع نظيره ، والخليل بن أجدأ أخذ النحو عن شيخه أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة ، وأخذ أبو عمرو عن تلامذة أبي الأسود الدؤلي ، وهم عنبسة بن معدان وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر العدواني وغيرهم ، وقد تطابقت الروايات أن أبا الأسود أخذ بعض أبواب النحو عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم زاد فيه بعد ذلك أبواباً أخرى (ومركب اسنادي) وهو كل كائنين أسندت أحدهما إلى الأخرى (كبرق) بفتح الزاء (نحره) لقب رجل قاله في القاموس ، وفي شرح هطيل للفصل كان نحربق نحره له بريق فقيل برق نحره (وشاب قرناها) أي ذؤابتا شعرها لقبت به امرأة كقول الشاعر في بنها : كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بني شاب قرناها تصر وتخلب

أي بني التي شاب قرنا رأسها في الصر والخلب ، وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية لأن المسمى بالجملة غرضه بقاء صورتها فتقول جاءني برق نحره وجاءني شاب قرناها ، وأعراب الأول جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به برق نحره فاعل محكي على ما هو عليه ، وأعراب الثاني جاء فعل ماض والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به شاب قرناها فاعل محكي على ما هو عليه ، ومثله تابط شرا ونحوه من الجمل المسمى بها .

[تمة] ينقسم العلم أيضاً إلى مرتجل ومنقول ، فالمرتجل هو الذي لم يستعمل الاعمال ، وهونادر كسعاد والمنقول ، وهو الذي وضع غير علم ثم استعمل علماً كفضل وحسن وزيد وثور ومنصور ومحمد ، ومن أقسام العلم الشخصي اتفاقاً العلم بالغلبة ، وحقيقة الغلبة كون الاسم عاماً في نفسه ثم يعرض له من حيث الاستعمال خصوص في بعض من يستقحه فيشتهر به اشتهاً تاماً يمنع الشركة فيه وتلزمه الإضافة كابن عمرو وابن عباس أو آل كالكعبة والمدينة والنجم للثريا .

(فصل) في بيان أسماء الإشارات ، وتسمى المبهمات لسموها وصلاحيها للإشارة إلى كل جنس وإلى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان ، وهذا جاد ، وهذا رجل وهذا فرس (اسم الإشارة) حذو المميز له عما عدا هو (ما) أي كل اسم (وضع لمشار إليه) أي لمسمى مع الإشارة إليه

وَهُوَ ذَا لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ ، وَذِي ، وَذِهِ ، وَتِي ، وَتِهِ ، وَتَا لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ، وَذَانِ لِلْمُثَنَّى الْمَذْكُورِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، وَذَيْنِ فِي حَالَتِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَتَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، وَتَيْنِ فِي حَالَتِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلِجَمْعِ مَذْكُورٍ كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا أَوْلَاءَ بِالْمَذْكَورِ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، وَبِالْقَصْرِ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ ، وَيَجُوزُ دُخُولُ هَا التَّنْبِيهِ عَلَى أَهْمَاءِ الْإِشَارَةِ

كقولك هذا مشيرا الى زيد مثلا فتدل لفظه ذا على ذات زيد ، وعلى الاشارة لتلك الذات (وهو ذا) يشار به (للمفرد المذكر) من أى جنس كان ، وألفه أصلية على الأصح . وقال الكوفيون الاسم هو الذال فقط والألف زيدت للتكثير بدليل سقوطها في التثنية نحو ذان ، ورد بأن ذان ليس تثنية ذا بل هي صيغة وضعت للتثنية كأتاهما (وذى وذه) باسكان الهاء وبكسرهما بغير اشباع ، وهو معنى قول الفاكهي وبالاختلاس (وتى وتة) باسكان الهاء وبكسرهما بالاشباع وتركه (وتا) بالقصر يشار بكل من هذه الخمسة (للمفردة المؤنثة) ولا يثنى من لغات المفردة المؤنثة الا واحدتها لأنه لا يلزم معها كثير تغيير ، وقد تنوع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كقوله تعالى - فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى - وهو لارادة الجرم أو الكوكب ، وقيل لأنه حكاية قول ابراهيم ، ولم يكن من لسانه الفرق بين المذكر والمؤنث في الاشارة كما لا يفرق بينهما في ذلك الترك والفرس ، بل المذكر والمؤنث عندهم في ذلك على السواء قاله أبو حيان (وذان) بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها (للمثنى المذكر) يشار به اليه (في حالة الرفع) نحو جاءني ذان (وذين) يشار به اليه (في حالي النصب والجر) نحو رأيت ذين ومررت بذين (وتان) بتخفيف النون وتشديدها (للمثنى المؤنث) فيشار به اليه (في حالة الرفع) نحو جاءني تان (وتين) يشار به اليه (في حالي النصب والجر) نحو رأيت تين ومررت بتين ، وظاهر كلام المصنف أنهما مثنيان حقيقة وأنهما معربان كالزيدان ، والذي ذهب اليه المحققون أنهما مثنيان لوجود علة البناء فيهما ، وإنما جاء على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع وعلى صورة المثنى المنصوب والمجرور في حالة النصب والجر فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل لأن وقوعهما على صورة المعرب اتفق فتقول في اعراب نحو جاءني ذان جاء فعل ماض ، ذان اسم اشارة في محل رفع فاعل ، ومثله نان ، وتقول في حالي النصب والجر ذين اسم اشارة في محل نصب مفعول به ان كان منصوبا ، وان كان مجرورا نحو مررت بذين الباء حرف وذين اسم اشارة في محل جر بالياء (ولجميع مذكرا كان أو مؤنثا) عاقلا كان أو غير عاقل (أولاء بالمد) أى بهمزة مكسورة في آخره منونا نحو جاءني أولاء أو هؤلاء وغير منون نحو جاءني أولاء أو هؤلاء (عند الحجازيين) أى العرب المنسويين للحجاز (وبالقصر) أى بلاهمزة في آخره (عند التميميين) أى العرب المشهورين ببني تميم سكان بلاد نجد ، ورويت أيضا عن قيس وربيعة وأسد فيقولون جاءني أولى وهولى بفتح الهاء وضم الهمزة وفتح اللام ، وقد يقال فيها هولى بفتح الهاء وسكون الواو وفتح اللام . قال الفاكهي : وإذا كان مقصورا يكتب بالياء ، أى وان كان مدودا كتب بالألف (ويجوز دخول هاء التنبيه) بقصر ألف هاقله ابن عنقاء ، وفي الفواكه بألف غير مهموزة (على) أوائل (أسماء الاشارة) لتبنيه المخاطب

فِيهِمَا حَالَةُ الْبُعْدِ الْكَافُ نَحْوُ : ذَانِكُمَا ، وَتَانِكُمَا ، وَأُولَئِكَ ، وَكَذَلِكَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْرَدِ إِذَا قَدَّمْتَهُ هَا التَّنْبِيهِ نَحْوُ هَذَا فَيُقَالُ فِيهِ حَالَةُ الْبُعْدِ هَذَا ، وَيُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِهِنَا أَوْ هُنَا نَحْوُ : إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ ، وَ إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ بِهِنَاكَ ، أَوْ هَاهُنَاكَ أَوْ هُنَاكَ ، أَوْ هِنَا ، أَوْ هِنَا ، أَوْ نَحْوُ : وَإِذَا رَأَيْتَ نَحْوُ

فِيهِمَا) : أَى فِي الثَّنَى وَالْجَمْعِ فِي لُغَةٍ مِنْ مَدَّة (حَالَةُ الْبُعْدِ الْكَافُ نَحْوُ ذَانِكُمَا وَتَانِكُمَا وَأُولَئِكَ وَكَذَلِكَ) : أَى كَمَا لَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الثَّنَى وَالْجَمْعِ (لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْرَدِ) الْمَذْكُورُ أَوِ الْمَوْثُوتُ (إِذَا قَدَّمْتَهُ هَا) بِالْقَصْرِ (التَّنْبِيهِ) وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَةِ بِقَوْلِهِ : * وَاللَّامُ أَنْ قَدَّمْتَ هَا مَمْنَعَهُ * (نَحْوُ هَذَا فَيُقَالُ فِيهِ حَالَةُ الْبُعْدِ هَذَا) وَلَا يُقَالُ فِيهِ هَذَا لَكْ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ الْأَمْرُ بَتَانِ : قَرْبَى وَبَعْدَى وَهِيَ طَرِيقَةُ ابْنِ مَالِكٍ وَمَنْ تَبِعَهُ لَكِنْ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ ثَلَاثُ مَرَاتِبٍ : قَرْبَى وَهِيَ الْمَجْرَدَةُ عَنِ الْكَافِ وَاللَّامُ نَحْوُ ذَا ، وَبَعْدَى وَهِيَ الْمَقْرُونَةُ بِهِمَا نَحْوُ ذَلِكَ ، وَوَسْطَى وَهِيَ الَّتِي بِالْكَافِ وَحْدَهَا نَحْوُ ذَاكَ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ تَشْعُرُ بِزِيَادَةِ الْمَسَافَةِ (وَيُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ) بِلَفْظَيْنِ لَا يُشَارُ بِهِمَا إِلَى غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فَانَّهُ يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمَكَانِ وَغَيْرِهِ (بِهِنَا) بِضَمِّ الْهَاءِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ مَجْرَدَةً عَنِ هَا التَّنْبِيهِ (أَوْ هِنَا) بِتَقْدِيمِ هَا التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا (نَحْوُ إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ) وَأَعْرَابُهُ أَنْ حَرْفَ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ تَنْصِبُ الْاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ وَنَا الْمَدْعَمَةُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمِهَا ، هِنَا الْهَاءُ لِلتَّنْبِيهِ ، هِنَا اسْمُ إِشَارَةٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَةِ الْمَكَانِيَةِ مُتَعَلِّقٌ بِقَاعِدُونَ ، قَاعِدُونَ خَبَرَانِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَائِيَّةُ عَنْ الضَّمَّةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ ، وَقَاعِدُ اسْمٍ فَاعِلٌ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ نَحْنُ (وَ) يُشَارُ (إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ) بِالْفَافِ (بِهِنَاكَ) بِالْكَافِ وَحْدَهَا (أَوْ هَا هُنَاكَ) بِالْكَافِ مَعَ هَا التَّنْبِيهِ (أَوْ هُنَاكَ) بِالْكَافِ وَاللَّامِ (أَوْ هِنَا) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ (أَوْ هِنَا) بِكَسْرِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ (أَوْ نَحْوُ) بِفَتْحِ الْمِثْلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ ، وَلَا تَدْخُلُهَا كَافُ وَلَا لَامُ ، وَهِنَاكَ وَمَا بَعْدَهُ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ نَحْوُ كُلِّهَا يُقَالُ فِي أَعْرَابِهَا اسْمُ إِشَارَةٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَةِ وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَاللَّامُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْبُعْدِ (نَحْوُ وَإِذَا رَأَيْتَ نَحْوُ) وَأَعْرَابُهُ الْوَائِيَّةُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - إِذَا رَأَيْتُمْ حَسْبَتَهُمْ لَوْ تَوَّأْتُمْ مَشُورًا - إِذَا ظَرَفَ لِمَا اسْتَقْبَلَ مِنْ لَزْمَانِ ، رَأَيْتَ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، ثُمَّ اسْمُ إِشَارَةٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَةِ لِأَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لَهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِرَأَيْتَ وَفِي أَجْوِبَةِ ابْنِ هِشَامٍ مَسْئَلَةٌ : أَيْنَ مَفْعُولُ رَأَيْتَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلِكًا كَبِيرًا - الْجَوَابُ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ لَا مَفْعُولَ لَهَا وَقَالَ قَوْمٌ لَهَا مَفْعُولٌ ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءُ فَقِيلَ مُوَصُولٌ حَذَفَ وَبَقِيَ صِلَتُهُ ، وَالْقَدِيرُ إِذَا رَأَيْتَ مَا نَحْنُ ، قِيلَ وَمِثْلُهُ - لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ - أَى مَا بَيْنَكُمْ ، وَ - هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ - أَى مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ ، وَقِيلَ مَذْكُورٌ وَهُوَ نَفْسُ نَحْنُ ، وَبَرَدُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُوَصُولَ وَصَلَتُهُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَلَا يَحْسُنُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا وَبَقَاءُ الْآخَرِ ، وَالثَّانِي أَنَّ نَحْنُ لَمْ تَسْتَعْمَلْ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا ظَرْفًا كَقَوْلِهِ - وَأَزَلْنَا نَحْنُ الْآخَرِينَ - أَوْ مَجْرُورَةً بِمَنْ أَوَّالِي هَا وَجَوَابُ إِذَا قَوْلُهُ - رَأَيْتَ نَعِيمًا - فَوْقَ بَعْضِ الْقُرَاءِ عَلَى نَحْنُ ، وَالْأَبْتَدَاءُ بِقَوْلِهِ - رَأَيْتَ نَعِيمًا - غَيْرُ حَسَنِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ إِذَا وَجَوَابِهَا :

(فصل) الْأَسْمُ الْمَوْصُولُ مَا افْتَقَرَ إِلَى صِلَةٍ وَعَائِدٍ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : نَصٌّ، وَمُشْتَرَكٌ :
فَالنَّصُّ ثَمَانِيَةُ أَلْفَاظٍ : الَّتِي لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَالَّتِي لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَالَّذَانِ لِلْمُثَنَّى الْمَذْكُورِ،
وَالَّذَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَالَّذَيْنِ وَالَّتَيْنِ فِي حَالَتِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ، وَالْأَلَى
وَالَّذَيْنِ بِالْيَاءِ مُطْلَقًا لِيَجْمَعَ الْمَذْكُورُ

(فصل) في بيان الاسم الموصول وصلته . قال العلوي في شرح الجامع والغرض من وضع الموصول وصف المعارف بالجل ولهذا امتنع حذف الصلة ، واختلفوا فيما تعرف به الموصول ؟ ف قيل هو معرفة بالوضع لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم لحصوله ، وقيل بآل في نحو الذي والتي وبقيتها في نحو من وما ، قيل بالصلة لأنها معهودة للمخاطب وآل في نحو الذي زائدة لازمة غالبا ، وهذا ما عليه الجمهور وهو الصحيح (الاسم الموصول) هو (ما) أي اسم (افتقر) أي احتاج في بيان مسماه (الى صلة) تتصل به لتكمل معناه اما جملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح (و) الى (عائد) تشمل عليه تلك الصلة ، والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به ، وقد قيل : ان شرف الدين محمد بن عيسى مرض فكتب الى الملك المعظم :

انظر الى بعين مولى لم يزل * يولى الندى وتلاف قبل تلافى

أنا كالذى أحتاج ما يحتاجه * فاعنم دعائى والثناء الوافى

جاء الملك المعظم يعوده ومعه ألف دينار ، وقال له : أنت الذى وأنا العائد وهذه الصلة ، واحتراز المصنف بالاسم الموصول عن الموصول الحرفى فانه وان افتقر الى صلة لا يحتاج الى عائد . قال ابن هشام : والموصول الحرفى كل حرف أول مع صلته بالمصدر . قال عبد الروف المناوى : والأصح أنها خمسة قد نظمها بقولى
موصولنا الحرفى خمسة أحرف * هى أن وأن وكى وما فاحفظ ولو

فان المفتوحة المشددة ومثلها المخففة من الثقلية تؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا من اسم أو فعل منصرف فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اسما أو فعلا أول بالكون كبلغنى أن زيدا أخوك : أى كونه أخاك وان كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار ونحوه (وهو) : أى الاسم الموصول (ضربان نص) في معناه لا يتجاوز الى غيره (ومشارك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهى (الذى للمفرد المذكر) العاقل وغيره (والتي للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها ، ولك في ياء الذى والتي وجهان الاثبات والحذف وعند الحذف يكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف ، واما ساكنا (والذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث في حالة الرفع ، والذنين واللتين) للمثنى المؤنث (في حالتى النصب والجر) والأصح أنهما ليسا مثنيين حقيقة ، وانما جىء بهما على صورة المثني المرفوع في حالة الرفع ، وعلى صورة المثني المجرور والمنصوب في حالتى الجر والنصب كما تقدم في ذان وتان ، والأصل فيهما اثبات النون مخففة ويجوز حذفها واثباتها مشددة (والالى) مقصور ويكتب بغير واو ، وقديمت (والذين) حال كونه (بالياء مطلقا) : أى في حالة الرفع والنصب والجر كل منهما يستعمل (لجمع المذكر) العاقل غالبا وقد

وَقَدْ يُقَالُ اللَّذُونِ بِالْوَاوِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، وَاللَّائِي وَاللَّائِي ، وَيُقَالُ اللَّوَاتِي لِمَجْمَعِ الْمُؤَنَّثِ ، وَقَدْ تُحَذَفُ يَاوُهَا نَحْوُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ ، قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ، وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ ، رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ،

يستعمل الالئ بمعنى اللاتي كقول مجنون ليلى :

عجا حياحب الالى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع) والذين بالياء في حالتى النصب والجر وهى لغة عقيل بضم العين . قال الشاعر :

نحن اللذون صبحوا الصبا * يوم النخيل غارة ملحا

وعلى هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء مطلقا فانه يكتب بلام واحدة ، واعراب البيت المذكور نحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء الموحدة موضع بالشام ، وغارة مفعول لأجله ، وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة ، والملاحح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره . قال في التصريح (واللأئى واللأئى ، ويقال) أيضا (اللواتى) وكل منهما (لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها) اجتزاء بالكسر فيقال اللاء واللات واللوات (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) واعرابه الحمد مبتدأ وجملة لله فى محل رفع خبره ، الذى اسم موصول فى محل جر صفة صدقنا فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وعده مفعول ثان والهاء فى محل جر بالاضافة ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد الضمير المستتر فى صدقنا وقال فى المجيد فى قوله تعالى - صدقناهم الوعد - من باب اختار يتعدى الفعل فيه الى واحد بنفسه والى الآخر بحرف جر ويجوز حذف الحرف : أى فى الوعد ولا ينقاس عند الجمهور اه وعلى هذا فقوله هنا وعده منصوب بنزع الخافض : أى فى وعده . قال الخطيب فى تفسيره الذى صدقنا وعده بالجنة - فى قوله - تلك الجنة التى نورث من عبادنا من كان تقيا - (قد سمع الله قول التى تجادلوك فى زوجها) واعرابه قد حرف تحقيق سمع فعل ماض ، الله فاعل ، قول مفعول به التى اسم موصول فى محل جر بالاضافة تجادل فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى وجملة فى زوجها متعلقة بتجادل ، وجملة الفعل والفاعل وما يتعلق به صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . قال فى تفسير الجلالين تجادلوك تراجعك يأبها النبى فى زوجها المظاهر منها ، وهى خولة بنت ثعلبة وهو أوس بن الصامت (واللذان يأتيناها منكم) واعرابه اللذان اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يأتيناها فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال من ألف التثنية متعلق بمحذوف تقديره كائنين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد ألف التثنية (ربنا أرينا اللذين أضلانا) واعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يارب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وناضمير متصل فى محل جر بالاضافة أو فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من

وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ، وَاللَّائِي يَثْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ ، وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ، وَالْمُشْتَرِكُ سِتَّةُ أَلْفَاظٍ : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا . فَهَذِهِ السِّتَةُ تُطْلَقُ عَلَى الْمُفْرَدِ وَالْمُثْنِيِّ وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَالْمُؤَنَّثِ ، وَتُسْتَعْمَلُ مِنَ الْعَاقِلِ ، وَمَا لِيغَيْرِ الْعَاقِلِ ، تَقُولُ فِي مَنْ : يُعْجِبُنِي مَنْ جَاءَكَ وَمَنْ جَاءَتْكَ وَمَنْ جَاءَكَ وَيُعْجِبُنِي مَنْ جَاءَتْكَ

آخَرُهُ وَهُوَ الْيَاءُ ، ثُمَّ يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ رَأْيُ هُنَا بَصْرِيَّةً ، وَنَقَلْتُ بِالْهَمْزَةِ مِنَ الْمُتَعَدِي إِلَى وَاحِدٍ فَعَدَّيْتُ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ قَلْبِيَّةً قَالَهُ فِي الْمَجِيدِ ، وَنَاضِمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ ، الَّذِينَ اسْمٌ مُوَصُولٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولُ ثَانٍ ، أَضْلَانَا فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ ، أَضْلُ فَعْلٌ مَاضٍ وَأَلْفُ التَّثْنِيَةِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٌ ، وَنَاضِمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَفْعُولٌ بِهِ وَجِلَّةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ صَلَاةُ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدِ أَلْفُ التَّثْنِيَةِ (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ) الْوَاحِدُ حَرْفُ عَطْفٍ الَّذِينَ اسْمٌ مُوَصُولٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ وَجِلَّةُ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ صَلَاةُ الْمَوْصُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْعَائِدِ الْوَاحِدُ (وَاللَّائِي يَثْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ) وَاعْرَابُهُ الْوَاحِدُ حَرْفُ عَطْفٍ اللَّائِي اسْمٌ مُوَصُولٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ يَثْنَنُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ يَثْنَنُ فَعْلٌ مَاضٍ وَنُونُ النِّسْوَةِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٌ ، وَجِلَّةُ مِنَ الْمَحِيضِ مُتَعَلِّقٌ بِيَثْنَنَ وَجِلَّةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ صَلَاةُ الْمَوْصُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْعَائِدِ نُونُ النِّسْوَةِ . قَالَ فِي الْمَجِيدِ يَثْنَنُ قَالَ الْجَهْوَرُ مَاضِيًا ، وَقُرِئَ يَثْنَنُ مَضَارِعًا هُ (وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ) الْوَاحِدُ حَرْفُ عَطْفٍ اللَّائِي اسْمٌ مُوَصُولٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ يَأْتِينَ فَعْلٌ مَضَارِعٌ مُبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لَا تَصَالُهُ نُونُ النِّسْوَةِ وَنُونُ النِّسْوَةِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٌ ، الْفَاحِشَةُ مَفْعُولٌ بِهِ وَجِلَّةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ صَلَاةُ الْمَوْصُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْعَائِدِ نُونُ النِّسْوَةِ (وَالْمُشْتَرِكُ) أَيُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولِ وَهُوَ ضَدُّ النَّصِّ السَّابِقِ (سِتَّةُ أَلْفَاظٍ) وَهِيَ (مَنْ) بَفَتْحِ الْمِيمِ (وَمَا ، وَأَيُّ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ (وَأَلْ ، وَذُو) بِمَعْنَى الَّذِي لَا بِمَعْنَى صَاحِبٍ (وَذَا فَهَذِهِ السِّتَةُ تُطْلَقُ عَلَى الْمُفْرَدِ وَالْمُثْنِيِّ وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَالْمُؤَنَّثِ) فَكُلُّ نَفْظٍ مِنْهَا يَأْتِي بِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى السِّتَةِ وَلِكُلِّ مِنْهَا كَلَامٌ يَخْتَصُّهُ (وَتُسْتَعْمَلُ مِنَ) فِي أَصْلِ الْوَضْعِ (لِلْعَاقِلِ) لَوْ قَالَ لِلْعَالَمِ بِكُسْرِ اللَّامِ : أَيُّ مَنْ قَامَ بِهِ الْعِلْمُ لَكَانَ أَرْدَى ، لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَالَمٌ وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَاقِلٌ أَمَّا لَأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَمْ يَرُدَّ الْأُذُنُ بِإِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ ، أَوْلَمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ النِّقْصِ ، بِخِلَافِ عَالَمٍ فِي الْأَمْرَيْنِ (وَمَا) فِي أَصْلِ وَضْعِهَا (لِيغَيْرِ الْعَاقِلِ تَقُولُ فِي مَنْ) إِذَا اسْتَعْمَلْتَهَا بِمَعْنَى الْجَمِيعِ فِي الْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ (يَعْجِبُنِي مَنْ جَاءَكَ) أَيُّ الَّذِي جَاءَكَ ، وَاعْرَابُهُ يَعْجِبُنِي فَعْلٌ وَمَفْعُولٌ وَمِنْ اسْمٍ مُوَصُولٍ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٌ ، جَاءَكَ فَعْلٌ وَمَفْعُولٌ وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ وَالْجِلَّةُ صَلَاةُ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَر (وَ) فِي الْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ يَعْجِبُنِي (مَنْ جَاءَتْكَ) أَيُّ الَّتِي جَاءَتْكَ فَمِنْ اسْمٍ مُوَصُولٍ بِمَعْنَى الَّتِي وَجِلَّةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ صَلَاةُ الْمَوْصُولِ ، وَالْعَائِدِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَر تَقْدِيرُهُ هِيَ (وَ) فِي الْمُثْنِيِّ الْمَذْكُورِ يَعْجِبُنِي (مَنْ جَاءَكَ) أَيُّ الْبُذَانِ جَاءَكَ فَمِنْ اسْمٍ مُوَصُولٍ بِمَعْنَى الْبُذَانِ ، وَجِلَّةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ صَلَاةُ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدِ أَلْفُ التَّثْنِيَةِ (وَ) فِي الْمُثْنِيِّ الْمُؤَنَّثِ (يَعْجِبُنِي مَنْ جَاءَتْكَ) أَيُّ اللَّتَانِ جَاءَتْكَ فَمِنْ اسْمٍ مُوَصُولٍ بِمَعْنَى اللَّتَانِ وَجِلَّةُ الْفَعْلِ

وَمَنْ جَاهُوكَ وَمَنْ جِئْتِكَ ، وَتَقُولُ فِي مَا جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا ، أَوْ أَتَانَا ، أَوْ
حِمَارَيْنِ ، أَوْ أَتَانَيْنِ ، أَوْ حُمَرَا ، أَوْ أَتْنَا : يُعْجِبُنِي مَا اشْتَرَيْتَهُ وَمَا اشْتَرَيْتَهَا وَمَا اشْتَرَيْتَهُمَا
وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ وَقَدْ يُعَكِّسُ ذَلِكَ فَتُسْتَعْمَلُ مِنْ لَفِيزِ الْعَاقِلِ نَحْوُ : فَمِنْهُمْ
مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ،

والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية ، وأما التاء فهي علامة التانيث (و) في
المجموع المذكور يعجبني (من جاءوك) أى الذين جاءوك فن اسم موصول بمعنى الذين ، وجلة الفعل
والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد واو الجماعة (و) في المجموع المؤنث يعجبني (من جئتكَ)
أى اللاتي جئتكَ فن اسم موصول بمعنى اللاتي وجلة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد
نون النسوة (وتقول في ما) الموصولة بمعنى الجميع (جوابا لمن قال لك اشتريت حمارا أو أتانا)
وهى أتى الجر (أوجارين أوأتانين أوحمرا) بضم الحاء والميم (أوأتنا) بضم الهمزة والتاء المشناة
فوق ، فتقول في المفرد المذكور من ذلك (يعجبني ماشريته) أى الذى اشتريته فما اسم موصول
بمعنى الذى ، والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (و) فى المفردة المؤنثة يعجبني (ما
اشتريتها) أى التى اشتريتها فما اسم موصول بمعنى التى ، والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء
(و) فى المثنى المذكور والمؤنث يعجبني (ماشريتهما) أى اللذان أو اللتان اشتريتهما فما اسم
موصول والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) فى
المجموع المذكور يعجبني (ماشريتهم) أى الذين اشتريتهم فما اسم موصول بمعنى الذين ، والجملة
بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم علامة الجمع ، وفيه استعمال هم لغير العاقل (و) فى المجموع المؤنث
يعجبني (ماشريتهن) أى اللاتي اشتريتهن فما اسم موصول بمعنى اللاتي ، والجملة بعدها صلة
الموصول والعائد الهاء والنون علامة جمع الاناث (وقد يعكس ذلك) الأصل فى من وما
(فتستعمل من لغير العاقل) فى ثلاث مسائل : الأولى ينزل ما وقعت عليه منزلة العاقل كقوله تعالى
- ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له - وقول الشاعر

أسرب القطاهل من يعبر جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير

فدعاء الاصنام ونداء القطاسوغ وقوع من على ما لا يعقل لأنه لا يدعى ولا ينادى الا العاقل . الثانية
أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو - ألم تر أن الله يسجد له من فى
السموات ومن فى الارض - فانه شمل الآدميين وغيرهم من الشجر والدواب والجبال . الثالثة أن
يقترن غير العاقل بالعاقل فى عموم فصل بمن الموصولة (نحو فمنهم من يمشى على بطنه) ومنهم
من يمشى على أربع لا قترانها بالعاقل فى عموم كل دابة من قوله تعالى - والله خلق كل دابة من
ماء فمنهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع - فأوقع
من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل فى عموم كل دابة لأنها لغة اسم لما يدب على الأرض
عاقلا كان أو غيره ، واعرابه الفاء تفصيلية ، منهم جار ومجرور خبر مقم ، ومن اسم موصول فى محل
رفع مبتدأ مؤخر ، يمشى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة

وَتُسْتَعْمَلُ مَا لِلْعَاقِلِ نَحْوُ : أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ ، وَالْأَرْبَعَةَ الْبَاقِيَةَ تُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ
وغيره تقول في أيّ يعجبني أيّ قام ، وأيّ قامت ، وأيّ قاما ، وأيّ قامتا ، وأيّ قاموا ،
وأيّ قمن سواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً

قدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وجلة على بطنه
متعلقة بمشي ، وجلة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . قال الأزهرى ويحتمل
عندى أن يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير فهنم نوع يمشى على بطنه الخ
(وتستعمل ما) على خلاف الأصل (للعاقل) قال السهيلي ولا تقع للعاقل الا بقرينة التعظيم
والإبهام : كقولهم سبحان ما يسبح الرعد بحمده ، و (نحو) قوله تعالى - ما منعك (أن تسجد لما
خلقت بيدي) أي لمن خلقته ، واعرابه ما اسم استفهام للتوبيخ في محل رفع مبتدأ منع فعل
ماض والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول أن حرف مصدر ونصب تسجد فعل مضارع
منصوب بأن وعلامته نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمصدر المنسبك من
أن وما بعدها مفعول ثان لمنع والتقدير أي شيء منعك السجود ، لما خلقت اللام حرف جر وما اسم
موصول بمعنى الذى فى محل جر باللام خلقت فعل وفاعل صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير
خلقته ، ويحتمل كما قال ابن عنقاء كون ماصدرية مؤولة مع صلها بمصدر مؤول باسم المفعول
أي بمخلوقى على حد - وما كان هذا القرآن أن يفترى - : أي افتراء أي مفترى ، يدي جار ومجرور
الباء حرف جر ويدي مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء المدغمة فى ياء النفس نيابة عن الكسرة لأنه
مشى وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه . قال أبو السعود : والتثنية لابرار كمال الاعتناء بخلقته
عليه السلام المستدعى لاجلاله وتعظيمه اه . وقد تستعمل بالأنوع من يعقل نحو - فانكحوا ما طاب
لكم من النساء - أي أي نوع من أنواعهن أردتم لأن النوع لا يعقل . وقال بعضهم انها فى هذه
الآية لصفات من يعقل أي الطيبة منهن ، وقد تستعمل للعاقل مع غيره نحو - سبح لله ما فى السموات
وما فى الأرض - فانه يشمل العاقل وغيره (والأربعة الباقية) وهى أي وأل وذو وذا (تستعمل
للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك (تقول فى أي) اذا استعملتها للفرد المذكور (يعجبني أي قام)
أي الذى قام ، واعرابه يجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به وأي اسم موصول بمعنى
الذى مرفوع على أنه فاعل وقام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجلة الفعل والفاعل
صلة الموصول لا محل لها من الأعراب والعائد الضمير المستتر (و) اذا استعملتها للفردة المؤنثة (أي
قامت) أي التى قامت (و) للمثنى المذكور (أي قاما) أي اللذان قاما (و) للمثنى المؤنث (أي قامت) أي
اللتان قامتا (و) للجمع المذكور (أي قاموا) أي الذين قاموا (و) للجمع المؤنث (أي قمن)
أي اللاتى قمن (سواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً) لا يعقل ، نعم أي قاموا خاص بالعاقل لاختصاص
الوارب جمع المذكور العاقل ، وأما جمع المؤنث من غير العاقل فقال فى الجمع : الأحسن فيه ان كان
للكثرة أن يؤتى بالتاء فى الرفع وبالهاء فى غيره ، وان كان للقلة أن يؤتى بالنون كالجدوع انكسرت
وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والأجذاع بالعكس لأن الأجذاع جمع قلة بخلاف الجدوع
فانه جمع كثرة ، وقد قال تعالى - منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم - أي

وَأَمَّا أَلْ فَإِنَّهَا تَكُونُ اسْمًا مَوْصُولًا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ
كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ : أَيْ الَّذِي ضَرَبَ وَالَّذِي ضُرِبَ ، وَنَحْوُهُ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدَّقَاتِ

فِي الْأَرْبَعَةِ فَأَتَى فِيهِ بِالنُّونِ لِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ جَمْعُ قَلَةٍ ، وَالْأَحْسَنُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْعَاقِلِ النَّونُ مُطْلَقًا
فَالْمُنْدَاتِ خَرَجْنَ وَضُرِبَتْهُنَّ أُولَى مِنْ خَرَجَتْ وَضُرِبَتْهَا . قَالَ تَعَالَى . وَالْمُطَلَقَاتِ يَتَرَبَّصْنَ -
وَالْوَالِدَاتِ يَرْضَعْنَ - وَمِنْ الْوَجْهِ الْآخِرِ قَوْلُهُ - وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ - فَهِيَ عَلَى طَهَرَتٍ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى
طَهَرٍ لَقِيلَ مُطَهَّرَاتٍ . وَقَالَ الشَّاعِرُ : * وَإِذَا الْعِذَارَى بِالِدُخَانِ تَلْفَعَتْ * (وَأَمَّا أَلْ فَإِنَّهَا تَكُونُ
اسْمًا مَوْصُولًا) مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَفْرُودِ وَالْمُتَنَّى ، وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَلَا تَكُونُ
كَذَلِكَ إِلَّا (إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ) مُرَادًا بِهِ الْخَدُوثُ ، وَلَيْسَتْ مَوْصُولًا
حَرْفِيًّا لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَيْهَا ، وَهُوَ لَا يَعُودُ إِلَّا إِلَى الْأَسْمَاءِ ، وَلَا حَرْفٍ تَعْرِيفٍ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِ
تَقْدِيرًا لِأَنَّ الْمُشْتَقَّ فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ ، وَلِذَا جَازَ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى مَدْخُولِهَا نَحْوُ - فَاَلْمَغِيرَاتِ صَبَحَا
فَأَثَرْنَهُ تَقَعَا - أَيْ فَالَّذِي أَغْرَنَ فَأَثَرْنَ ، وَإِنَّمَا تَقُلُّ الْأَعْرَابُ إِلَى مَا بَعْدَهَا لَكُونِهَا عَلَى صُورَةِ
الْحَرْفِ . وَيَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا اسْمًا أَمْرَانِ : الْأَوَّلُ أَنَّ الْوَصْفَ يَعْمَلُ مَعَهَا بِلاَ شَرْطٍ ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا
لَكَانَتْ مُبَعْدَةً عَنْ شِبْهِ الْفِعْلِ فَلَا يَكُونُ الْوَصْفُ مَعَهَا عَامِلًا ، وَالثَّانِي أَنَّ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعْمُولٌ
مَدْخُولًا ، لَا يَقَالُ جَاءَ زَيْدًا الضَّارِبُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى - وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ - فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ
مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ تَقْدِيرُهُ أَغْنَى أَوْ بِزَاهِدِينَ مُحْذَوْفًا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ فَاسْمُ الْفَاعِلِ الْمُرَادُ بِهِ الْخَدُوثُ
(كَالضَّارِبِ وَ) اسْمُ الْمَفْعُولِ الْمُرَادُ بِهِ ذَلِكَ نَحْوُ (الْمَضْرُوبِ) وَاخْتَصَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ شَأْنَ الْمَوْصُولَاتِ
الدَّخُولَ عَلَى الْجُمْلَةِ وَأَلِ الْمَوْصُولَةِ تَشْبِيهُهُ فِي الصُّورَةِ أَلِ الْمَعْرِفَةِ الدَّخَالَةِ عَلَى الْمَفْرُودِ فَسَبَكُوا مِنَ الْجُمْلَةِ
مَفْرُودًا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ لَتَدْخُلَ عَلَيْهِ أَلْ ، وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ
خَبَرِيَّةٌ فَإِنَّ الضَّارِبَ إِذَا فُسِّرَتْهُ تَقُولُ فِيهِ (أَيْ الَّذِي ضَرَبَ) بِفَتْحِ الضَّادِ وَالرَّاءِ (وَ) الْمَضْرُوبَ
إِذَا فُسِّرَتْهُ تَقُولُ فِيهِ (أَيْ الَّذِي ضَرِبَ) بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا مُرَادًا بِهِ الْخَدُوثُ
الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فَأَلِ الدَّخَالَةِ عَلَيْهَا كَالْحَسَنِ وَجْهَهُ لَيْسَتْ مَوْصُولَةٌ بَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّ
الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لِلشُّبُوتِ فَلَا تَتَوَلَّى بِالْفِعْلِ ، وَلِذَا كَانَتْ أَلِ الدَّخَالَةِ عَلَى اسْمِ التَّفْضِيلِ : لَيْسَتْ مَوْصُولَةٌ
بِاتِّفَاقٍ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهَا عَهْدَ مَا إِذَا قَصِدَ بِأَلِ الْعَهْدِ وَنَحْوِهِ . فَإِنَّهَا تَكُونُ مَعْرِفَةً بِاتِّفَاقٍ
كَمَا قَالَ ابْنُ عِنَقَاءَ ، كَرَأَيْتَ رَجُلًا يَضْرِبُ زَيْدًا ، فَأَكْرَمْتَ الضَّارِبَ ، وَلِهَذَا كَانَتْ أَلُ فِي الْأَسْمَاءِ
الْحَسَنَى لِلْكَمَالِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ حَجْرٍ وَغَيْرُهُ : فَالْعَالَمُ وَالْخَالِقُ وَالْمَصُورُ وَالرِّزَاقُ مَعْنَاهُ الْكَامِلُ فِي
مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْخَلْقِ وَالتَّصْوِيرِ وَالرِّزْقِ (وَنَحْوِهِ) : أَيْ نَحْوُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ مِمَّا جَاءَ
عَلَى وَزْنِهِمَا : فَنَحْوُ الضَّارِبِ (إِنْ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدَّقَاتِ) . وَاعْرَابُهُ أَنَّ حَرْفَ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ تَنْصِبُ
الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، الْمُصَدِّقِينَ اسْمًا مَنْصُوبًا بِهَا وَهُوَ مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ
لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ ، وَالنُّونُ زِيدَتْ عِوَضًا عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ اللَّذِينَ كَانَا فِي الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ
وَمُصَدِّقِينَ اسْمَ فَاعِلٍ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ وَفَاعِلُهُ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ
هُمْ ، وَهُوَ الْعَائِدُ عَلَى أَلِ الْمَوْصُولَةِ ، وَالْمُصَدَّقَاتِ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ مُسْتَرْفِيهِ
جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُنَّ ، وَهُوَ الْعَائِدُ عَلَى أَلِ الْمَوْصُولَةِ وَالتَّقْدِيرُ إِنْ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَاللَّاتِي تَصَدَّقْنَ ، وَنَحْوُ

وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ، وَأَمَّا ذُو فَخَاصَةٍ بِلُغَةٍ طَيِّءٍ تَقُولُ جَاءَنِي ذُو قَامٍ ،
وَذُو قَامَتٍ ، وَذُو قَامَا ، وَذُو قَامَتَا ، وَذُو قَامُوا ، وَذُو قَمْنٍ . وَأَمَّا ذَا فَشَرَطُ كَوْنِهَا مَوْصُولًا
أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَا لَا اسْتِفْهَامِيَّةَ نَحْوُ : يَسْأَلُونَكَ مَاذَا

المضروب قوله تعالى (والسقف المرفوع والبحر المسجور) واعرابه الواو حرف عطف على قوله
تعالى - والطور - والسقف معطوف على ما قبله مجرور ، وعلامة جره كسر آخره ، المرفوع نعت
وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل ، وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه
جواز تقديره هو ، والضمير المذکور هو العائد على الالموصولة ، ومثله والبحر المسجور . قال في تفسير
الجلالين : والسقف المرفوع أى السماء ، والبحر المسجور أى المملوء اهـ قال الجلسل في حواشيه أى
المملوء ماء ، وفي تفسير الخازن المسجور أى الموقد المحمى كالتنوير المسجور ، وذلك ما روى من أن
الله تعالى يجعل البحار كلها يوم القيامة نارا ويزاد بها فى نار جهنم اهـ (وأما ذو) الموصولة التى
تطلق على المفرد المذكر وفرعه (نفاضة بلغة طيية) وهم قبيلة من العرب تنسب الى طيية رجل
من حير . وقال فى شفاء الصدور طيية على مثال سيد أبوقبيلة من اليمن ، وهو طيية بن داود بن
زيد بن كهلان بن سبأ بن حير كذا فى الصحاح . وفى شرح مسلم للإمام النووى نقلا عن التحرير
وأقره أن طيية يهمز ولا يهمز : لغتان ، والظاهر أن المراد بطيية هنا الجميع على سبيل التغليب اهـ (تقول)
فيها اذا استعملتها للمفرد المذكر (جاءنى ذوقام) أى الذى قام واعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية
والياء مفعول به ذواسم موصول فى محل رفع فاعل ، قام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جواز تقديره
هو ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (و) اذا استعملتها للمفردة المؤنثة
تقول جاءتنى (ذوقامت) أى التى قامت والعائد تقديره هى (و) للثنى المذكر جاءنى (ذوقاما) أى
الذان قاما (و) للثنى المؤنث جاءتنى (ذوقامتا) أى اللتان قامتا ، والعائد فيه وفى الذى قبله ألف
التثنية (و) للجمع المذكر جاءنى (ذوقاموا) أى الذين قاموا والعائد الواو (و) للجمع المؤنث
جاءتنى (ذوقمن) أى اللاتى قمن ، والعائد نون النسوة سواء كان القائم عاقلا أو غيره ، والمشهور
من لغة طيية افراد ذو وتذكيرها وبنائها على السكون لأنها حرفان الثانى منهما سا كن كما قاله
الفاكهى فى شرح القطر . وقال فى الفواكه : وقد تعرب اعراب ذو بمعنى صاحب أى لشبهها
الصورى لذو بمعنى صاحب . قال الشاعر :

فأما كرام موسرون لقيتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

وقد توث فىقال جاءتنى ذات أكرمتك أى التى أكرمتك بضم تاء ذات ، وقد تثنى وتجمع ، فىقال
فى تثنية المذكر جاءنى ذواقما ورأيت ذوى قاما وصررت بذوى قاما ، وفى تثنية المؤنث ذواتا قامتا
وتقول فى الجمع المذكر جاءنى ذووقاموا ، ورأيت ذوى قاموا وصررت بذوى قاموا ، وفى الجمع
المؤنث ذوات بضم التاء ، وقد تستعمل ذات معربة بمعنى صاحبة كقولهم : جاءتنى ذات مال أى
صاحبة مال (وأما ذا) . فالأصل فيها أن تكون اسم إشارة ، وقد تستعمل اسما موصولا بمعنى
الجميع ، واذا خرجت عن معنى الإشارة (فشرط كونها موصولا) أمران مذكوران فى قول
المصنف (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) وهذا باتفاق من البصريين (نحو يسألونك ماذا

يُنْفِقُونَ ، أَوْ مَنْ الْأِسْتِفْهَامِيَّةُ نَحْوُ : مَنْ ذَا جَاءَكَ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ ذَا مُلْغَاةٍ بِأَنْ يُقَدَّرَ
تَرْكِيبُهَا مَعَ مَا نَحْوُ : مَاذَا صَنَعْتَ إِذَا قَدَّرْتَ مَاذَا اسْمًا وَاحِدًا مُرَكَّبًا . وَتَقْتَضِرُ الْمَوْصُولَاتُ
كُلَّهَا إِلَى صَلَةِ

ينفقون) أى ما لذي ينفقونه ، واعرابه يسألون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من
الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ، ويسألون متصرف من سأل تنصب مفعولين ، والكاف ضمير
متصل فى محل نصب مفعولها الأول ، وما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ ، وذا اسم موصول بمعنى
الذى فى محل رفع خبر ، ينفقون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل وجملة
الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف أى ما الذى ينفقونه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل
نصب مفعول ثان لسأل . قال فى المجيد جملة ماذا ينفقون فى موضع المفعول الثانى ليسألونك ، وهو
معلق فى اللفظ عامل فى المعنى . ونظيرها فى السؤال والتعليق :

الاتسألان المرء ماذا يحاول * أنجب فيقضى أم ضلال وباطل

(أو من الاستفهامية) على الأصح عندهم (نحو من ذا جاءك) أى من الذى جاءك ، واعرابه من
اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ ذا اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر ، جاءك فعل ومفعول
وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير
المستتر . فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل هى حينئذ اسم إشارة (وأن لا تكون
ذاملغاة) ثم فسر الالغاء بقوله (بان يقدر تركيبها) أى تركيب ذا (مع ما) الاستفهامية فيصير
المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت) بفتح التاء (اذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا) بمعنى
أى شىء صنعت فيكون ماذا حينئذ اسم استفهام فى محل نصب مفعول لصنعت مقدما عليه ،
والتقدير أى شىء صنعت فان لم تقدر الغاء ذا بان قدرت ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبره فذا حينئذ
موصولة لأنها لم تلغ ويظهر كون قصد المتكلم الالغاء أو عدمه بالبدل من اسم الاستفهام ، وبجواب
السائل ، فعلى الالغاء ، وهو كون ماذا كلمة واحدة فى محل نصب تأتى بالبدل منصوبا فتقول ماذا
صنعت خيرا أم شرا ، فذاملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت
وعلى عدم الالغاء ، وهو كون ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبره تأتى بالبدل مرفوعا
فتقول ماذا صنعت خيرا أم شرا بالرفع ، فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فيعلم أنه
مرفوع بالابتداء وذا خبره ، وقس على ذلك جواب السائل ، وقد جاء بالوجهين قوله تعالى - يسألونك
ماذا ينفقون قل العفو - بنصب العفو على الالغاء : أى قل ينفقون العفو أى الفاضل عن الحاجة
وبرفعه على عدم الالغاء فيكون العفو خيرا حذف مبتدؤه : أى المنفق العفو أو هو العفو ، وسكت
المصنف عن الالغاء مع من فيحتمل إلحاقه بماذا ، وهو ظاهر عبارة الألفية ومثى عليه جمع ،
ويحتمل خلافه (وتفتقر) أى تحتاج (الموصولات) أى الاسمية لأن الكلام فيها (كلها)
نصها ومشتركها (الى صلة) معهودة غالبا للخطاب فى اعتقاد المتكلم : أى بأن يكون مضمونها
حكما معلوما عند المخاطب وقوعه قبل الخطاب فى اعتقاد المتكلم لأنك انما تأتى بالصلة لتعرف

مُتَأَخِّرَةً عَنْهَا وَعَائِدٍ ، وَالصَّلَةُ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهٌهَا : فَالْجُمْلَةُ مَا تَرَكَبَ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ نَحْوُ :
جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ ، أَوْ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ
نَحْوُ : جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ، وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ
ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا الظَّرْفُ نَحْوُ : جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : مَا عِنْدَ كُمْ يَنْفَدُ .

المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه في اعتقاده قبل ذكر الموصول من اتصافه بضمون الصلة
الا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن ابهامها فالأول نحو - فغشيه من اليم ماغشيه - والثاني
نحو - فأوحى الى عبده ما أوحى - وأما غير ذلك فلا يجوز ابهامها ولذا لا يجوز أن تكون الصلة جملة
انشائية لأن الانشاء لا يعرف مضمونه الا بإيراد صيغته فلا خارج له فضلا عن أن يكون معهودا
فلا يصلح لبيان الموصول ، ولهذا امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية لما في التعجب من
الابهام المنافي للبيان فهي مستثناة من الخبرية كما أن القسمية مستثناة من الانشاء فيجوز الوصل
بها مطلقا نحو - وإن منكم لمن ليبطئن - (متأخرة عنها) أي عن الموصولات وجوبا لأنها منزلة منه
منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقديمها ولا شيء منها عليه (و) الى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة الى
الموصول ليحصل الربط بينهما (والصلة جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة
(فالجملة) شرطها أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر الى قائلها
وهي (ما) أي قول (تركب من فعل وفاعل) أو من فعل ونائب الفاعل (نحو جاء الذي قام أبوه)
واعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل قام فعل ماض أبوه فاعل ، وعلامة
رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، والهاء مضاف اليه ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد
الهاء من أبوه (وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده) وقد مرّ اعرابه في أول الموصولات
حيث سبق التمثيل به للفرد المذكور ، وأعاده هنا للتمثيل بالجملة المركبة من الفعل والفاعل (أو)
ملتركب (من مبتدأ وخبر) أو من مبتدأ وساد مسد الخبر (نحو جاء الذي أبوه قائم) جملة أبوه
قام مبتدأ وخبر صلة الموصول ، والعائد الهاء (وقوله تعالى الذي هم فيه مختلفون) واعرابه
الذي اسم موصول في محل جر صفة للنبا العظيم من قوله تعالى - عمّ يتساءلون عن النبا
العظيم - وهم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، فيه جار ومجرور متعلق بما بعده ، مختلفون خبر
المبتدأ ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، ومختلفون اسم فاعل يعمل
عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وشبه الجملة ثلاثة
أشياء أحدها الظرف) المسكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق
هو به (نحو جاءني الذي عندك) واعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل
عند ظرف مكان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل
في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف اليه شبه جملة صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد
الضمير المستقر والتقدير جاء الذي استقر عندك (وقوله تعالى ما عندكم ينفد) وما عند الله باق ،
واعرابه ما اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ ، عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره

وَالثَّانِي الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ : جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ، وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أُسْتَقَرَّ
وَالثَّلَاثُ الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ ، وَالْمُرَادُ بِهَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَتَخْتَصُّ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ،

وَالكَافِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلٍّ جَرَّ بِالْإِضَافَةِ وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ وَالظَّرْفُ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ شَبْهُ جِلَّةِ الْمَوْصُولِ ، وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَقَرُّ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَنْفَعُ فِعْلًا مُضَارِعًا مَرْفُوعًا لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ ، وَجِلَّةُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ خَبْرًا وَمَا اسْمُ مَوْصُولٍ مُبْتَدَأً ، وَعِنْدَ اللَّهِ ظَرْفٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ ، وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَقَرُّ تَقْدِيرُهُ هُوَ ، وَبَاقِي خَبْرٍ مَا هُوَ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ الْمَعْوُضِ عَنْهَا التَّنْوِينُ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْإِسْتِقَالُ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَنْقُوصٌ ، وَخَرَجَ بِالظَّرْفِ الْمَكَانِيُّ الظَّرْفُ الزَّمَانِيُّ نَحْوَ جَاءَ الَّذِي الْيَوْمَ فَلَا يَصْلَحُ جَعْلُهُ صِلَةً لِعَدَمِ حُصُولِ الْفَائِدَةِ بِهِ وَبِالْتِمَامِ الظَّرْفِ النَاقِصِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الْوَصْلِ بِهِ فَائِدَةً نَحْوَ جَاءَ الَّذِي مَكَانًا : أَيْ يَسْكُنُ مَكَانًا فَلَا يَصِحُّ الْوَصْلُ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يَنْهَمُ بِمَجْرَدِ ذِكْرِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (وَالثَّانِي الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ) وَهُوَ كَالظَّرْفِ فِي اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ تَامًا (نَحْوَ جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ) وَاعْرَابُهُ جَاءَ فِعْلٌ مَاضٍ الَّذِي اسْمُ مَوْصُولٍ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ فَاعِلٌ فِي الدَّارِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ صِلَةُ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَقَرُّ تَقْدِيرُهُ هُوَ (وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا) وَاعْرَابُهُ أَلْقَى فِعْلٌ مَاضٍ وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ وَفَاعِلُهُ مُسْتَرْجِوُازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ عَائِدَةٌ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا الْأَرْضُ مَتَتْ - وَمَا اسْمُ مَوْصُولٍ فِي مَحَلٍّ نَصَبٌ مَفْعُولٌ بِهِ فِيهَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ صِلَةُ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَقَرُّ تَقْدِيرُهُ هُوَ فَالْمَثَلَانِ الْمَذْكُورَانِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِيهِمَا تَامٌ بِخِلَافِ جَاءَ الَّذِي بَكَ أَوْعْنَكَ فَلَا يُوَصَّلُ بِهِ لِنَقْصَانِهِ (وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا) وَبِذَلِكَ أَشْبَهَا الْجِلَّةُ (تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ) أَيْ أَوْنَحُوهُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ عَامٍ كَحَصَلِ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ وَصْفًا كَمُسْتَقَرٍّ وَكَأَنَّ لَأَنَّ الْوَصْفَ لَا يَكُونُ مَعَ مَوْصُوفِهِ جِلَّةً إِلَّا إِذَا كَانَ صِلَةً لِأَلْ أَوْ قِسْمًا ثَانِيًا مِنَ الْمُبْتَدَأِ (وَالثَّلَاثُ الصِّفَةُ) وَهِيَ مَادَلَتْ عَلَى ذَاتٍ مِيهَمَةٍ مَأْخُودَةٍ مِنْ بَعْضِ صِفَاتِهَا كَالْقَائِمِ وَالضَّارِبِ (الصَّرِيحَةُ) أَيْ الْخَالِصَةُ لِلْوَصْفِيَّةِ بِأَنَّ لَمْ تَغْلِبْ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةُ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ وَلِذَلِكَ صَحَّ عَطْفُهُ عَلَيْهَا (وَالْمُرَادُ بِهَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ) دُونَ اسْمِ التَّفْضِيلِ كَالْأَفْضَلِ ، وَدُونَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ كَالْحَسَنِ وَجْهَهُ لِأَنَّ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ فِيهِمَا اجْتِاعًا فِي الْأَوَّلِ وَعَلَى الصَّحِيحِ فِي الثَّانِي بَلْ تَقَلُّ فِيهِ بَعْضُهُمُ الْاجْتِاعُ أَيْضًا (وَتَخْتَصُّ) : أَيْ الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ (بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ) ، فَلَا يَصِحُّ جَعْلُ الصِّفَةِ صِلَةً لِغَيْرِهَا ، نَخْرُجُ الصِّفَةَ غَيْرَ الصَّرِيحَةِ : وَهِيَ مَا صَارَتْ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا مَخْصُوصَةً بِذَاتٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَلَا تَجْرِي صِفَةٌ عَلَى مَوْصُوفٍ ، وَلَا تَعْمَلُ عَمَلُ الصِّفَاتِ وَلَا تَحْمِلُ ضَمِيرًا ، فَالْ فِيهَا حَرْفُ تَعْرِيفٍ لَا مَوْصُولَةَ لِعَدَمِ مُشَابَهَتِهَا الْفِعْلَ ، وَذَلِكَ كَالصِّفَاتِ الَّتِي غَلَبَتْ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةُ كَالْأَبْطَحِ ، فَانْهَ فِي الْأَصْلِ الْمَكَانِ الْمُنْبَطِحِ مِنَ الْوَادِي ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الْأَرْضِ الْمَتَسَّعَةِ ، وَالْأَجْرَعُ فَانْهَ فِي الْأَصْلِ الْمَكَانِ الْمُسْتَوِي ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الْأَرْضِ الْمُسْتَوِيَّةِ ذَاتِ الرَّمْلِ الَّتِي لَا تَنْبِتُ شَيْئًا ، وَالصَّاحِبُ فَانْهَ فِي الْأَصْلِ ذُو الصَّحْبَةِ مُطْلَقًا ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى مَنْ يَصْحَبُ

وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مُطَابِقٌ لِلْمَوْصُولِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّانِيثِ كَمَا
تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثَلَةِ لِلَّذِي كُورَةٌ ، وَقَدْ يُحذفُ نَحْوُ : لَنْتَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ : أَيِ
الَّذِي هُوَ أَشَدُّ ، يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ : أَيِ الَّذِي تُسِرُّونَهُ وَالَّذِي تُعْلِنُونَهُ

الملك وهو الوزير (والعائد) للموصول (ضمير) غائب غالبا وإلا فقد يكون العائد ضمير متكلم
قياسا : كقول علي رضي الله عنه :

* أنا الذي سمتني أمي حيدره * أو ضمير مخاطب قياسا أيضا : كقول الفرزدق :

وأنت الذي تلوي الخيول رهوسها * إليك (٧) والايتمام أنت تطعمها

فعله العائد ضمير إليك جلا على المعنى ، وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر كقوله :

يارب ليلى أنت في كل موطن * وأنت الذي في رجة الله أطمع

أى في رجته (مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم في الأمثلة
المذكورة) نعم ان كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى نحو - ومنهم من يستمعون
إليك - ، وقول الشاعر :

* نكن مثل من ياذب يصطحبان * ومراعاة اللفظ وهو الافراد والتذكير نحو

- ومنهم من يستمع إليك - ومنهم من ينظر إليك - وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل لبس
أو قبح فتعين مراعاة المعنى ، ثم الأصل في العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اذا دل عليه دليل ، وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا
عنه بمفرد - نحو لنزعن من كل شيعة أيهم أشد - واعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقتر
نزعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره
نحن ، من كل جار ومجرور وهو مضاف ، وشيعة مضاف إليه : أى اسم موصول بمعنى الذي مبنى
على الضم في محل نصب مفعول به وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، والميم
علامة الجمع ، وأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ، وجلة المبتدأ والخبر صلة الموصول والعائد
محذوف تقديره : كما قال المصنف (أى الذي هو أشد) ، وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون
متصلا ، وناصبه فعل تام ، أو وصف غير صلة أل ، فالفعل نحو (يعلم ما تسرون وما تعلنون)
واعرابه يعلم فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ما اسم
موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به ، تسرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت
النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجلة الفعل والفاعل
صلة الموصول ، والعائد محذوف الواو حرف عطف ، وما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب
معطوف على ما قبله ، تعلنون فعل مضارع ، وجلة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف
تقديره كما قال المصنف (أى الذي تسرونه والذي تعلنونه) وتحتل ما في الآية أن تكون مصدرية
والتقدير يعلم سركم وعلايتكم ، وأما الوصف فنحو قول الشاعر :

مالله موليك فضل فاحدنه به * فما لى غيره تقع ولا ضرر

وَنَحْوُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ .

(فصل) وَأَمَّا الْمَعْرِفُ بِالْأَدَاةِ فَهُوَ الْمَعْرِفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَهِيَ قِسْمَانِ : عَهْدِيَّةٌ وَجَنَسِيَّةٌ وَالْعَهْدِيَّةُ إِمَّا لِلْعَهْدِ الَّذِي كَرِيَّ نَحْوُ : فِي زُجَاجَةٍ أَوْ زُجَاجَةٍ ، أَوْ لِلْعَهْدِ الَّذِي نَحْوُ : إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ، أَوْ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ نَحْوُ : الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ، وَالْجَنَسِيَّةُ إِمَّا لِلتَّعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ

أَيِ الَّذِي اللَّهُ مَوْلِيكَ فَضْلُ ، وَشَرَطَ حَذْفَ الْعَائِدِ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ أَنْ يَجْرَ بِمَثَلِ مَا جَرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ وَيَتَّحِدَ مَعْنَى الْعَامِلِ نَحْوَ مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ : أَيِ بِهِ (وَنَحْوُ يَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) وَإِعْرَابُهُ يَشْرَبُ فَعْلٌ مُضَارِعٌ وَقَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ ، مِمَّا جَارَ وَمَجْرُورٌ ، مِنْ حَرْفِ جَرٍّ وَمَا اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى الَّذِي فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِمَنْ ، تَشْرَبُونَ فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النُّونِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ وَوَاوِ الْجَمَاعَةِ فَاعِلٌ وَجَلَّةُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدُ مُحذُوفٌ مَجْرُورٌ بِمَثَلِ مَا جَرَّ بِهِ مَا الْمَوْصُولَةُ وَهِيَ مِنَ التَّبْعِيضِيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ : أَيِ الَّذِي تَشْرَبُونَ مِنْهُ وَشَذَّ حَذْفُهُ مَجْرُورًا بِمَا لَمْ يَجْرَ بِهِ الْمَوْصُولُ :

(فصل) فِي بَيَانِ الْمَعْرِفِ بِآلَةِ التَّعْرِيفِ * (وَأَمَّا الْمَعْرِفُ بِالْأَدَاةِ) الْمَفِيدَةُ لِلتَّعْرِيفِ (فَهُوَ الْمَعْرِفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ) كَالرَّجُلِ وَالْغَلَامِ وَالتَّعْرِيفُ بِهِمَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَالْهَمْزَةُ عِنْدَهُ أَصْلِيَّةٌ وَهِيَ هَمْزَةٌ قَطْعٌ حَذَفَتْ فِي الْوَصْلِ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَلَمْ تَحْذَفْ فِي الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ وَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِهِمَا أَيْضًا إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَةَ عِنْدَهُ زَائِدَةٌ مَعْتَدَةٌ بِهَا فِي الْوَضْعِ كَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ سِيبَوِيهِ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ وَحْدَهَا وَالْهَمْزَةُ وَصْلِيَّةٌ جِيءَ بِهَا لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ وَفَتَحَتْ عَلَى خِلَافِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، فَقَالَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الْمَذْهَبُ عَنْ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ إِلَّا ابْنَ كَيْسَانَ ، وَعِزَّاهُ صَاحِبُ الْبَسِيطِ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ ، وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّ الْمَعْرِفَ الْهَمْزَةَ وَحْدَهَا وَزِيدَتِ اللَّامُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ (وَهِيَ) أَيِ الْأَدَاةِ قِسْمَانِ عَهْدِيَّةٌ وَجَنَسِيَّةٌ (وَكُلٌّ مِنْهُمَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ) (وَالْعَهْدِيَّةُ إِمَّا لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ) بَانَ يَذْكُرُ مَصْحُوبَهَا نَكْرَةً ثُمَّ يَعَادُ بِهَا قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ وَهَذِهِ يَسْتَدُ الضَّمِيرُ مَسْتَدَهَا مَعَ مَصْحُوبِهَا (نَحْوُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ) إِشَارَةٌ إِلَى الزُّجَاجَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوَّلًا ، وَإِعْرَابُهُ فِي زُجَاجَةٍ جَارٌ وَمَجْرُورٌ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَصْبُوحِ مُتَعَلِّقٌ بِوَاجِبِ الْحَذْفِ تَقْدِيرُهُ كَأَنَّ أَوْ مُسْتَقَرٌّ ، الزُّجَاجَةُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ جَلَّةٌ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ (أَوَّلُ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ) بَانَ عَهْدٌ مَصْحُوبٌ بِهَا ذَهْنًا (نَحْوُ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) وَهُوَ ثَقَبٌ فِي جَبَلٍ ثَوْرٍ وَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا عَنْهُمْ ، وَإِعْرَابُهُ إِذْ ظَرَفَ لَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، هُمَا ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ ، فِي الْغَارِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِكَأَنَّ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ (أَوَّلُ الْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ) بَانَ يَكُونُ مَصْحُوبَهَا حَاضِرًا حَالِ الْخُطَابِ (نَحْوُ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) أَيِ الْيَوْمِ الْحَاضِرِ وَهُوَ يَوْمٌ عَرَفَةٌ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ ، وَإِعْرَابُهُ الْيَوْمَ ظَرَفَ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ أَكْمَلْتُ فَعْلٌ وَقَاعِلٌ لَكُمْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَكْمَلْتُ ، دِينَكُمْ مَفْعُولٌ بِهِ وَالْكَافُ مِضَافٌ إِلَيْهِ وَالْيَمُّ عَلَامَةُ الْجَمْعِ (وَالْجَنَسِيَّةُ إِمَّا لِلتَّعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ) مِنْ حَيْثُ هِيَ : أَيِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِفْرَادِ ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يَخْلُفْهَا كُلٌّ لِحَقِيقَةِ

نَحْوُ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ، وَإِذَا لَاسْتَفْرَاقِ الْأَفْرَادِ نَحْوُ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا
أَوْ اسْتَفْرَاقِ خَصَائِصِ الْأَفْرَادِ نَحْوُ : أَنْتَ الرَّجُلُ عَلِمَا ، وَتُبْدَلُ لَامُ أَلِ مِيمًا فِي لُغَةِ خَيْرٍ
(فصل) وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ نَحْوُ : غُلَامِي

ولا مجازا وهي الدالة على مجرد الجنس ، ويعبر عنها بالتي لبيان الحقيقة وبالتي لبيان الطبيعة وذلك
(نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي) : أي وجعلناه من حقيقة الماء المعروف لامن كل شيء اسمه
ماء وقيل من المني ، واعرابه جعلنا فعل وفاعل بمعنى خلقنا فيتعدى لواحد ، من الماء جار ومجرور ، كل
مفعول به وشئ مضاف إليه ، حي نعت لشيء ، وقال أبو البقاء جعلنا بمعنى صيرنا يتعدى لاثنتين ومفعوله
الأول كل شيء والثاني من الماء انتهى (وأما الاستفراق الافراد) : أي أفراد الجنس بان خلفتها
كل حقيقة فيهم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو - ان الانسان لفي خسر
إلا الذين آمنوا - أو اعتبار معناه فيماله من نعت نحو - أو الطفل الذين لم يظهروا - ومثل لها المصنف
بقوله (نحو وخلق الانسان ضعيفا) : أي خلق كل واحد من جنسه ضعيفا ، واعرابه خلق فعل
ماض مغير الصيغة الانسان نائب الفاعل ضعيفا حال (أو استفراق خصائص الافراد) : أي صفات
أفراد الجنس مبالغة بان خلفتها كل مجازا ، ومنه التي في أسماؤه تعالى غير العلم كما نص عليه البدر
ابن قاضي شعبة وغيره ، وتسمى لام الكمال كما سبق قلبه عن الشيخ ابن حجر رجه الله (نحو أنت
الرجل علما) : أي أنت كل رجل علما ، بمعنى أنك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال من
جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال ، واعرابه أنت مبتدأ الرجل
خبره ، وعلما تمييز ، وانظر لم لم يمثل بشئ من الآيات مع أن دأبه التزام كون أمثله من القرآن المجيد
ما أمكنه ، وقد مثل بعضهم بقوله تعالى - ذلك الكتاب : أي كتاب مبالغة في مدحه لكونه
حاويا لجميع خصائص الكتب المدوحة ومن ذلك الحديث الذي أخرجه الراهر مزي وسنده
جيد إلا أنه مرسل انه صلى الله عليه وسلم قال لأبي سفيان : كل الصيد في جوف الفراء : أي حمار
الوحش ، قال له ذلك يتألفه على الأسلام . يعني أنت في الصيد كحمار الوحش وكل الصيد دونه ، وقد
تأني أَل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتى في علم قارنت وضعه كاللات والعزى واليسع أو غلبت على
بعض أفرادها كالبلد لمكة ، والنجم للثريا وكالتى في الآن على الصحيح : وفي الذى وفروعه على الأصح
وزائدة غير لازمة للحم الأصل المنقول عنه كالتى في الحرث والحسن والعباس ، ومنه عند الجمهور
اللام الداخلة على أسماء الأيام كيوم الأحد والسبت قالوا هي أعلام توهمت فيها الصفة فدخلتها أَل
وقيل انها نسكرات دخلتها أَل للتعريف (وتبدل لَام أَل) المعرفة (ميمًا في لغة خير) قبيلة من
العرب وقد نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ليس من ابرامصيام في امسفر كذا رواه
المخرين تولب رضى الله عنه :

(فصل وأما المضاف الى واحد من هذه) المعارف (الخمسة) المتقدمة اضافة معنوية ولم يكن
متوغلا في الابهام ولا واقعا موقع نكرة فخرج المضاف اضافة لفظية كاضافة الوصف الى معموله
والأسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل والواقع موقع النكرة كواحدة فان اضافة كل واحد من
هذه لا تفيد التعريف بل المضاف معها باق على تنكيره (نحو غلامى) مثال للمضاف إلى ضمير

وَعُلاَمِكَ ، وَعُلاَمِيهِ ، وَعُلاَمِ زَيْدٍ ، وَعُلاَمِ هَذَا ، وَعُلاَمِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، وَعُلاَمِ الرَّجُلِ .

باب المرفوعات من الأسماء

المَرْفُوعَاتُ عَشْرَةٌ ، وَهِيَ : الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَلِلْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ ، وَأَسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَأَسْمُ أَفْعَالٍ لِلْمُقَارَبَةِ ، وَأَسْمُ الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : النَّعْتُ ، وَالْعَطْفُ ، وَالتَّوَكِيدُ ، وَالْبَدَلُ .

المتكلم (وعلامك) مثال للمضاف إلى ضمير المخاطب (وعلامه) مثال للمضاف إلى ضمير الغائب (وعلام زيد) . مثاله للمضاف إلى العلم (وعلام هذا) مثال للمضاف إلى اسم الإشارة (وعلام الذي قام أبوه) مثال للمضاف إلى الموصول (وعلام الرجل) مثال للمضاف إلى المعرف بآل وقد تقدم في أول المعارف أن المضاف في رتبة ما أضيف إليه إلا للمضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم :

باب المرفوعات من الأسماء

والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأنه صفة لمذكر لا يعقل وهو الاسم (المرفوعات) : أي من الأسماء (عشرة) بالاستقراء كذا قاله الفاكهي : ولعله يرى أن ما زاد عليها يرجع إليها وهو كذلك وبدأها لأنها عمدة ، والمنصوبات فضلة ، وختم بالمجرورات لأنها منصوبة محلا فهي دون المنصوبات لفظا (وهي الفاعل) نحو يهدي الله لنوره من يشاء (و) الثاني (المفعول الذي لم يسم فاعله) وهو المسمى بنائب الفاعل نحو - إذا زلزلت الأرض زلزالها - (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا (و) الخامس (اسم كان) نحو - وما كان الله ليظلمهم - (و) اسم (أخواتها) نحو ليسوا سواء (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو يكاد ذريتها يضيء ، فعسى الله أن يأتي بالفتح (و) السابع (اسم الحروف المشبهة بليس) في أنها تعمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر ، وهي ما النافية الجازية وأخواتها نحو ما زيد قائما ونحو * تعز فلا شئ على الأرض باقيا * ونحو - ولات حين مناص - ونحو ان أحد خير من أحد إلا بالعافية (و) الثامن (خبران) (و) خبر (أخواتها) نحو - ان الله غفور رحيم - (و) التاسع (خبر لا التي لنفي الجنس) على سبيل الاستغراق ، وهي تعمل عمل ان نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع) بناء على أن رافعه التبعية والأصح أن عامل التابع هو عامل المتبوع بنفسه إلا البديل فعامله مقدر من جنس عامل ما قبله (وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البديل) نحو جاء زيد أخوك :

باب الفاعل

الْفَاعِلُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ قِتْلَهُ أَوْ مَا هُوَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ وَمُضْمِرٍ : فَالظَّاهِرُ نَحْوُ : قَالَ اللَّهُ ، قَالَ رَجُلَانِ ، وَجَاءَ الْمُعْذَرُونَ ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ، يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ، قَالَ أَبُوهُمْ :

باب الفاعل

قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور (الفاعل) لغة من أوجد الفعل ، واصطلاحاً (هو الاسم) الصريح نحو قام زيد أو المؤول من حرف مصدرى وصلته نحو - ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم - أي خشوع قلوبهم ، وقوله تعالى - أولم يكفهم أنا أنزلنا - أي إنزلنا (المرفوع) لفظاً أو تقديرًا أو محلاً بفعله التام الباقي على صيغته الأصلية أو شبه الفعل المذكور لأن الرفع علم الفاعلية (المذكور قبله) وجوبا (فعله) الرفع له (أو ما هو في تأويل الفعل) كاسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر واسم الفعل وأمثلة المبالغة واسم التفضيل ، ولا بد من إسناد الفعل أو ما هو في تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به نحو مات زيد أو وقوعه منه نحو قام عمرو وخرج بالاسم الجملة فلا يجوز مجيئها فاعلا ، وأما نحو قوله تعالى - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه - وقوله تعالى - وتبين لكم كيف فعلنا بهم - فالأصح أن الفاعل فيهما ضمير عائد على مصدرهما المفهوم منهما : أي بدا هو : أي البداء ، وتبين هو : أي التبيين الجملة من قوله ليسبحنه - وقوله - كيف فعلنا - ليست فاعلا بل هي مفسرة للضمير وخرج بالنام كان وأخواتها ، لأنها أفعال ناقصة وخرج بالباقي على صيغته الأصلية المبني للفعول (وهو) : أي الفاعل (على قسمين) لاثالث لهما (ظاهر) وهو ما عدا المضمر نحو وجاء المعذرون ، ومنه المؤول نحو ما كان ضرك لو مننت : أي منك (ومضمر) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وقد مر بيان كل منهما (فالظاهر) ويكون رافعه تارة ماضيا وتارة مضارعا إذا أسند إلى غائب ، ولا يرفعه الأمر (نحو قال الله) وأعرابه قال فعل ماض ، الله فاعل (قال رجلان) وأعرابه قال فعل ماض ، رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وجاء المعذرون) وأعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والمعذرون قراءة الجمهور بفتح العين وتشديد الذال ، وهو يحتمل وجهين : الأول أن يكون وزنه فعل بتضعيف العين ومعنى التضعيف فيه اتكاف : أي المتكافون للعذر . الثاني أن يكون وزنه افتعل والأصل اعتذر فأدغمت التاء في الذال بأن قلبت تاء الافتعال ذالا ، ويدل على هذا قراءة سعيد ابن جبير المعتذرون على الأصل (يوم يقوم الناس) وأعرابه يوم ظرف زمان متعلق بمبعوثون قبله ، يقوم فعل مضارع ، الناس فاعل (يومئذ يفرح المؤمنون) وأعرابه يوم ظرف زمان . قال أبو البقاء متعلق بيفرح ، وهو مضاف واذا ظرف لما مضى من الزمان في محل جر بالاضافة ، يفرح فعل مضارع ، المؤمنون فاعل ، وعلامة رافعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (قال أبوهم) وأعرابه قال فعل

وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا إِلَى آخِرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ ، وَالَّذِي فِي تَأْوِيلِ
الْفِعْلِ نَحْوُ : أَقَامَ الزَّيْدَانِ

ماض ، أبوفاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والهاء
ضمير متصل في محل جر بالاضافة واليم علامة الجمع (والمضمر) الذي يأتي فاعلا اما متصل (نحو
قولك ضربت) بضم التاء للتكلم وحده ، واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع
فاعل (وضربنا) بسكون الباء للتكلم ومعه أوالمعظم نفسه نحو - إنا أنزلناه - واعرابه ضربنا فعل
وفاعل ضرب فعل ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وكذا حيث سكن ما قبلها ، وكان
غير ألف فهي فاعلة ، وإن لفتح ما قبلها فهي مفعولة نحو ضربنا زيد وكذا ان سكن ما قبلها من
آخر الفعل ، وكان ألفا نحو - وإذا مس الإنسان ضرربنا - نحو الزيدان ضربانا والزيدون
ضربونا ، وهذا كله مع الماضي ، أما مع المضارع والأمر فهي مفعولة مطلقا نحو يضربنا زيد
ونحو - ربنا لا تؤاخذنا - ونحو - وارحنا أنت مولانا -

[تنبيه] قال ابن علقمة : نا في نحو قنا ضمير بارز للتكلم المشارك لغيره أوالمعظم نفسه ، وقد
قاس الناس عليه الخطاب والغيبة فقالوا في خطاب المعظم أتم فعلم كذا ، وفي الاخبار عنه هم
فعلوا كذا ، وكأنه لكانه قام مقام جماعة أو كأنه لجلالته يتبع فكان الخبر عنه مع من يتبعه ، والظاهر
امتناعه في حقه تعالى لأنه لم يرد في توقيف ، نعم سمع من كلامهم كقوله :

ألا فارحوني ياإله محمد * فإن لم أكن أهلا فأتهم له أهل

وليس بحجة لعدم وروده في الكتاب والسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم اه * قلت ولم أقف
على كلام في ذلك لغيره ، وفيما قاله نظر لأن مثل هذا لا يتوقف صحة اطلاقه على الباري سبحانه على
توقيف ، وليس فيه ما يشعر بالاخلال بالأدب ، بل في اطلاقه عليه كمال التعظيم والتبجيل بقدره العلي
فالظاهر جوازه والله أعلم (الى آخره كما تقدم في فصل المضمر) أي فلاحاجة الى اعادته ، فتقول في
المخاطب : ضربت بفتح التاء للمخاطب المذكور ، وبكسرها في المخاطب المؤنث الى آخر ما تقدم ، وإذا
اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب على الغائب نحو ضربت أي أنت وزيد ، وضربت
أي أنت وزيد وعمرو . قال أبو علي الفارسي ، وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء نحو أكرمتيه
فأكرم فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به والياء حرف زائد لا محل لها من الاعراب ، وأما
المضمر المنفصل فهو كالتصل ولا يقع مع الفعل في الاختيار الا محصورا بالا أو انما ، ولا يرفعه الأمر
ولا المصدر ولا اسم فعل الأمر ولا اسم فعل المضارع ويرفعه ما عدا ذلك كالفعل الماضي نحو
ما قام الا أنا ، واعرابه مانافية قام فعل ماض الا أداة حصر ، أنا ضمير منفصل في محل رفع فاعل
والمضارع نحو لم يقم الا أنا ، واعرابه لم حرف نفي وجزم ، يقيم فعل مضارع مجزوم بلم وال أداة حصر
وأنا ضمير منفصل في محل رفع فاعل ومثلها الاسماء العاملة عملهما كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة
والصفة المشبهة (والذي في تأويل الفعل) وهو ما يعمل عمله (نحو أقام الزيدان) فانه في تأويل
يقوم الزيدان ، واعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ ، وعلامة رفعه ضم آخره ، قائم اسم فاعل يعمل
عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول الزيدان فاعل سد مسد الخبر ، وعلامة رفعه الألف لأنه

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ. وَلِلْفَاعِلِ أَحْكَامٌ: مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ لِأَنَّهُ عُمْدَةٌ فَإِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ: قَامَ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدَانِ قَامَا. فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنْ وَجَدَ مَا ظَاهَرَهُ أَنَّهُ فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقْدِيرُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا

مثنى (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فانه في تأويل يختلف ألوانه ، واعرابه مختلف مبتدأ مؤخر وقوله تعالى قبله - ومن الناس - جار ومجرور خبر مقدم ، والدواب والانعام عطף عليه ، ومختلف اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وذلك لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير ، ومن الناس والدواب والانعام صنف مختلف ، ألوانه فاعل ، وعلامة رفعه ضم آخره والهاء في محل جر بالاضافة (وللفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لا يجوز حذفه لأنه عمدة) والعمد لا يجوز حذفها ، ولأنه منزل من فعله منزلة جزئه (فان ظهر في اللفظ) سواء كان اسما ظاهرا (نحو قام الزيدان) واعرابه ظاهر ، أو اسما مضمرا كقوله (والزيدان قاما) واعرابه الزيدان مبتدأ ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وقاما فعل وفاعل قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر (فذلك) واضح (والا) أي وان لم يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لأن الفعل لا يجوز خلوه من الفاعل ، ثم اما أن يعود ذلك الضمير على مذكور (نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله ، واما أن يعود لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن : أي ولا يشرب الشارب ، وحسن ذلك تقديم نظيره في قوله ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، أو لما دل عليه إجمال المشاهدة نحو - كلا اذا بلغت التراقي - ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى - كبرت كلمة - فالفاعل مستتر وكلمة تمييز منصوب ، وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل صور يجوز فيها حذفه : الأولى للاستثناء المفرغ نحو ما قام الاهدن اذا ضله ما قام أحد الاهدلان الاستثناء لا يتصور الامن مستثنى منه . الثانية أفعل في التعجب اذا دل عليه مقدم مثله نحو - أسمع بهم وأبصر - أي بهم حذف بهم من الثاني لدلالة الأول عليه فالباء فيه زائدة وجوبا والهاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والميم علامة الجمع . الثالثة فاعل المصدر اذا لم يكن المصدر بدلا من فعله نحو - أأطعام في يوم ذي مسغبة يتما - أي أأطعامه ، ونحو - لا يسأم الانسان من دعاء الخير - أي من دعائه بالخير حذف فاعل المصدر فيهما ، ولا يقال فيه ضمير مستتر على الأصح فان كان المصدر بدلا من فعله ففاعل مستتر فيه وجوب نحو سقيالك . الرابعة نائب الفاعل نحو - قضى الأمر - أي وقضى الله أمر . الخامسة اذا حذف عامله فيحذف معه ، وهو كثير جدا نحو قولك اياك لمن قال هل أكرمت أحدا : أي أكرمت اياك (ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (انه لا يجوز تقديمه على الفعل) أو ما في تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجوز تقديمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز السكامة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله فعلا كان أو غيره (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل مقدم) على الفعل (وجب) عند البصريين (تقدير الفاعل ضميرا مستترا) في الفعل

وَيَكُونُ الْمُقَدَّمُ إِمَّا مُبْتَدَأً نَحْوَ زَيْدٌ قَامَ ، وَإِمَّا فَاعِلًا بِفِعْلِ مُحذُوفٍ نَحْوُ ، وَإِنْ أَحَدَهُ مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، لِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَمِنْهَا أَنَّ فِعْلَهُ يُوَحِّدُ مَعَ
 تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ كَمَا يُوَحِّدُ مَعَ إِفْرَادِهِ فَتَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ كَمَا تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - قَالَ رَجُلَانِ ، وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ ، وَقَالَ الظَّالِمُونَ ، وَقَالَ نِسْوَةٌ - وَمِنَ الْعَرَبِ
 مَنْ يُلْحِقُ الْفِعْلَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُثْنًى أَوْ جَمْعًا فَتَقُولُ : قَامَا الزَّيْدَانِ
 وَقَامُوا الزَّيْدُونَ ، وَقَمْنَ الْهِنْدَاتُ

عائدا على المقدم (ويكون المقدم امامبتداً نحو زيد قام) ففي قام ضمير مرفوع مستتر مرفوع على
 الفاعلية عائدا على زيد وزيد مبتداً والجملة بعده خبره (واما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو
 وان أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير
 وان استجارك أحد* استجارك وان حرف شرط جازم وفعل الشرط هو الفعل المحذوف ، ومن
 المشركين متعلق به ، وجملة استجارك بعده لا محل لها من الاعراب لأنها مفسرة وجواب الشرط جملة
 فأجره في بقية الآية ، وانما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض
 والمعوض عنه ، وانما لم يجعل أحد مبتداً ، وجملة استجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط
 لا تدخل على المبتداً) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملة الفعلية على الأصح
 (ومنها أن فعله) أي فعل الفاعل ومثل الفعل مافي تأويله ، وانما اقتصر على ذكر الفعل لأنه
 الأصل (يوحد) أي لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأفصح (مع تثنيته) أي الفاعل (وجعه
 كما يوحد مع افراده) اتفاقاً (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نسوة بتوحيد الفعل (كما
 تقول) في حال اسناده الى المفرد (قام زيد) بتوحيده ، وانما كان الأفصح ترك علامة تثنية
 الفاعل وجعه عكس علامة تأنيثه لأن تثنيته وجعه يعلمان من لفظه دائماً ، بخلاف تأنيثه قد لا يعلم
 من لفظه ولأن في الحاق علامتي التثنية والجمع زيادة ثقل في بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث
 ولورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان) واعرابه قال فعل ماضى رجلان فاعل وعلامة رفعه
 الألف لأنه مثنى (وجاء المعذرون) واعرابه جاء فعل ماضى المعذرون فاعل ، وعلامة رفعه الواو
 لأنه جمع مذكر (وقال الظالمون) واعرابه قال فعل ماضى الظالمون فاعل ، وعلامة رفعه الواو لأنه
 جمع مذكر سالم (وقال نسوة) هذا مثال للجمع أيضا أتى به بعد الذى قبله اشارة الى أنه لا فرق
 بين جمع المذكر والمؤنث ، والنسوة جمع تكسير واحدتها امرأة من غير لفظها فالفعل في هذه الامثلة
 مجرد من علامة التثنية والجمع (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية) وهى الألف (و
 علامة الجمع) وهى الواو ان كان مذكرا والنون ان كان مؤنثا . قال أبو حيان فى الارتشاف
 حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة وهم طي* يلتزمون العلامة مطلقا أبدا ولا يفارقونها (اذا كان
 الفاعل) الظاهر (مثنى أو جمعا) كما تلحق الفعل علامة التأنيث اذا كان الفاعل مؤنثا (فتقول)
 يحتمل انه بالتاء الفوقية أى أنت أيها العرب ، ويحتمل انه بالثناة النحتية أى يقول البعض
 المذكور من العرب اذا نطقوا بمثل هذا التركيب (قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات)

وَتُسَمَّى لُغَةً أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ لِأَنَّ هَذَا الَّلَفْظَ سَمِعَ مِنْ بَعْضِهِمْ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »

فقام في الأمثلة الثلاثة فعل ماض والألف في الأول حرف دال على التثنية والواو في الثاني حرف دال على جمع الذكور والنون في الثالث حرف دال على جمع الاناث والزيدان في الأول والزيدون في الثاني والمهندات في الثالث هي الفاعل ، وقد جاء نظير هذا في أشعار العرب كقوله :

تتج الربيع محاسنا * ألقحها غر السحائب

وقوله : يالوموني في اشتراء النخيل أهل وأهلهم أوم

(وتسمى) هذه اللغة في اصطلاح علماء العربية (لغة أكلوني البراغيث) جمع برغوث بضم أوله ، وعرابه أكل فعل ماض ، والواو علامة الجمع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به والبراغيث فاعل ، وفي القاموس البرغوث معروف اه ، ثم علل المصنف تسمية هذه اللغة بذلك بقوله (لأن هذا اللفظ) أي لفظ أكلوني البراغيث (سمع من بعضهم) أي العرب . قال ابن عنقاء : وهي لغة قليلة لطيفة وأزد شنومة وبني الحرث اه . وقال الفاكهي : وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما إلحاق الفعل العلامة . والثاني استعمال الواو لما لا يعقل اه . قال في العباب : كان حقه أن يقول أكلتني البراغيث لأن البراغيث ليس بمن يعقل ، لكن في المعنى لابن هشام أن الواو تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم . قال أبو سعيد نحو : أكلوني البراغيث إذا وصفت بالأكل لا بالقرص . وهذا سهو منه ، فإن الأكل من صفات الحيوان عاقلة كانت أو غير عاقلة . وقال ابن السجري : إن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله :

أكلت بفيك أكل الضيب حتى * وجدت مرارة الكلالويل

أي ظلمتهم فشبه الأكل المضمون بالحقيق اه (ومنه) : أي من إلحاق الفعل العلامة (الحديث) الصحيح (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار) ملائكة فاعل يتعاقبون ، وقد لحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر ، وكان القياس يتعاقب بالافراد : كقام الزيدون . قال ابن عنقاء في غرر الدرر : والأوجه في الحديث أن ملائكة بدل من واو يتعاقبون ، ثم كونه مبتدأ خبره جملة يتعاقبون : كما في - وأسروا النجوى الذين ظلموا - فلذين بدل من واو وأسروا على الأرجح ، أو مبتدأ خبره جملة أسروا لأنها ليست من لغة قریش ، ولا الخطاب لبعض أهلها فيخطبه ﷺ بلغته ، ولأنها لكثرتها نصوا على ضعفها ، فلا يخرج عليها القرآن والحديث ما أمكن اه . قال ابن هشام : وقد جل قوم على هذه اللغة آيات من القرآن العظيم : منها قوله تعالى - وأسروا النجوى الذين ظلموا - والأجود تخريجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ ، وما قبله خبره ، وأما قوله ﷺ « أوخرجيهم » فليس مما نحن فيه لأن مخرجي خبر مقدم ، وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء مدغمة وهو مضاف ، وياؤ النفس مضاف إليه ، ومخرجي اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هم ، وهم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وأما الفردان والمفردات المتعاطفات كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسماه مبعد وحيم

وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَآلِفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ أَحْرَفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَأَنَّ الْفَاعِلَ مَا بَعْدَهَا .
وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ بِنَاءٍ سَاكِتَةٍ فِي آخِرِ الْمَاضِي وَبِنَاءٍ لِلْمُضَارِعِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ
إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا نَحْوُ : قَامَتِ هِنْدٌ ، وَتَقُومُ هِنْدٌ ، وَيَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ
مَجَازِي التَّأْنِيثِ نَحْوُ : طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا
مُكَاءً

فَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ لَا تَمْتَنِعُ مَعَهُمَا (وَالصَّحِيحُ أَنَّ الِآلِفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ) فَمَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ
(أَحْرَفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ) الْمَذْكُورَ وَالْمُؤَنَّثَ : كَمَا أَنَّ التَّاءَ فِي نَحْوِ : قَامَتِ دَالَّةٌ عَلَى التَّأْنِيثِ
(وَأَنَّ الْفَاعِلَ) هُوَ (مَا بَعْدَهَا) مِنَ الْمُثْنِيِّ وَالْجَمْعِ ، وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ اللَّوَاحِقُ ضَمَائِرُ : وَأَنَّهَا الْفَاعِلُ ،
وَأَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا : أَمَّا مُبْتَدَأُ مُؤَخَّرٌ ، أَوْ بَدَلُ مِنْهَا ، وَرَدَّ ذَلِكَ بِأَنَّ أُمَّةَ اللُّغَةِ نَقَلُوا أَنَّ اتِّصَالَ هَذِهِ
الْأَحْرَفِ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ لُغَةٌ لِقَوْمٍ مُعَيَّنِينَ مِنَ الْعَرَبِ ، وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ وَالْإِبْدَالُ مِنَ الضَّمِيرِ شَائِعٌ عِنْدَ
الْجَمْعِ ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ (وَمِنْهَا) : أَيْ وَمِنْ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ (أَنَّهُ يَجِبُ) تَذْكِيرُ
الْفِعْلِ وَمَا فِي تَأْوِيلِهِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَذْكُورًا حَقِيقِيًّا مُفْرَدًا : أَوْ مُثْنً ، أَوْ جَمْعًا سَالِمًا بِنَوْعِيهِ صَحِّحٌ مُفْرَدٌ :
كَقَامَ زَيْدٌ ، أَوْ طَلَحَ ، أَوْ الزَّيْدَانِ ، أَوْ الطَّلِحَتَانِ ، أَوْ الزَّيْدُونَ ، أَوْ الطَّلِحَاتُ ، وَلَا نَظَرَ لِتَغْيِيرِهِ
بِتَحْرِيكِ اللَّامِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ مَجَازِيًّا ، وَهُوَ مَا لَا يُقَابَلُهُ أَتَى : كَالْقَمَرِ وَالْقَلَكِ وَالْكُوكَبِ ، وَالْمَلِكِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ جَازِيًّا التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ ، وَيَجِبُ (تَأْنِيثُ الْفِعْلِ) : أَيْ وَمَا فِي تَأْوِيلِهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَأْنِيثِ
الْفَاعِلِ ، وَيَكُونُ تَأْنِيثُهُ (بِنَاءٍ سَاكِتَةٍ فِي آخِرِ الْمَاضِي ، وَبِنَاءٍ الْمُضَارِعِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ
الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا) حَقِيقِيًّا ، وَهُوَ مَا لَهُ فَرْجٌ مُتَصِلًا بِفَعْلِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ فَعْلُهُ نَعْمَ وَلَا بَيْسَ (نَحْوُ : قَامَتِ
هِنْدٌ) هَذَا مِثَالُ الْمَاضِي (وَتَقُومُ هِنْدٌ) هَذَا مِثَالُ الْمُضَارِعِ ، وَكَذَا يَجِبُ تَأْنِيثُهُ إِذَا أُسْنَدَ إِلَى ضَمِيرٍ
مُتَصِلٍ عَائِدٍ إِلَى مُؤَنَّثٍ غَائِبٍ حَقِيقِيًّا كَانِ نَحْوُ : هِنْدٌ قَامَتِ ، أَوْ مَجَازِيًّا كَالشَّمْسِ طَلَعَتْ ، وَتَذْكِيرُ
الْفِعْلِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ : كَقَامَ الْمَرْأَةُ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ تَسْمَى لُغَةً قَالَ فُلَانَةٌ (وَيَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ) مِنْ
الْفِعْلِ وَاثْبَاتُهَا وَهُوَ أَرْجَحُ (إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ) الظَّاهِرُ حَقِيقِيًّا التَّأْنِيثَ مُتَفَصِّلًا عَنْ فَعْلِهِ بِغَيْرِ الْإِنْجَاوِ :
حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةً ، أَوْ مُتَصَلًا بِهِ فِي بَابِ نَعْمَ وَبَيْسَ نَحْوُ : نَعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ وَبَيْسَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، أَوْ
كَانَ الْفَاعِلُ (مَجَازِيًّا التَّأْنِيثَ) وَهُوَ مَا لَا فَرْجَ لَهُ ، فَلَا يُقَابَلُهُ ذَكَرٌ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالشَّمْسِ ،
فَلَا يَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ مَعَهُ اتِّصَالَ بِفَعْلِهِ أَمْ لَا (نَحْوُ طَلَعَ الشَّمْسُ) بِحَذْفِ التَّاءِ (وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا
كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً) ، وَاعْرَابُهُ الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ عَلَى - وَهُمْ يَصَدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ - ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً . قَالَ فِي الْجَمْعِ ، مَا بَاقِيَةٌ كَانَ فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ تَرْفَعُ الْأِسْمَ
وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ صَلَاةَ اسْمِهَا ، وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ مُتَصِلٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ عِنْدَ ظَرْفٍ مَكَانٍ ، الْبَيْتُ
مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالظَّرْفُ وَمَا أَضِيفَ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ إِلَّا أَدَاةُ حَصَرٍ ، مَكَاءُ خَبَرٌ كَانَ ،
وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتُحْذَرُ آخِرُهُ ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ بِخِلَافِ عَنْهُ : صَلَاتُهُمْ بِالنَّصْبِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَمَكَاءُ وَتَصْدِيَةٌ
بِالرَّفْعِ عَلَى الْأِسْمِ ، وَخَطَأُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ : بِأَنَّ الْفَاعِلَ جَعَلَ الْمَعْرِفَةَ اسْمًا ، وَالنَّكْرَةَ
خَبَرًا ، وَلَا يَجُوزُ خِلَافُ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ : * يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ *

وَحُكْمُ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ جَمْعَ تَصْحِيحِ حُكْمِ الْفُرْدِ ، فَتَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ
وَقَامَتِ الْمُسْلِمَتَانِ ، وَقَامَتِ الْمُسْلِمَاتُ ، وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجَازِيِّ
التَّأْنِيثِ ، تَقُولُ قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ . وَمِنْهَا أَنْ
الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَلِيَ فَعَلَهُ ثُمَّ تَذَكُرُ الْمَفْعُولَ نَحْوُ : وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ

وخرجهما أبو الفتح على أن المكاء والتصديعية اسم جنس ، واسم الجنس تعريفه كتنكيره ،
والمكاء الصغير ، والتصديعية التصفيق : أي جعلوا الصغير والتصفيق موضع صلاتهم التي أمروا بها ،
ففي ذلك أعظم ذم لهم (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح)
المذكر أو مؤنث إذا أسند إليهما فعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث إذا أسند إليه الفعل
(فتقول) في الفعل الذي فاعله مثنى مذكر (قام الزيدان ، و) في الفعل الذي فاعله مجموع مذكر
(قام الزيدون) بتذكير الفعل فقط : كما يذكر في قام زيد (و) تقول فيهما للمؤنث المثنى (قامت
المسلمتان ، و) للمؤنث المجموع (قامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا : كما يجب ذلك في نحو : قامت
مسلمة ، وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما : كما يؤخذ من كلامهم لأن
الثاني تابع للأول في الحكم ، فتقول قام زيد وهند بترك التاء ، وقامت هند وزيد بالتاء ، نعم إن
كان المؤنث السابق مجازي التأنيث ، فلاحسن بترك التاء نحو - وجع الشمس والقمر - (وأما جمع
التكسير) إذا أسند إليه الفعل (حكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازي التأنيث) في جواز تأنيث
الفعل وتذكيره لأن تأنيث المجموع مجازي يجوز إخلاء فعله من العلامة ، ولم يعتبر ذلك في الجمع
الصحيح لسلامة نظمه ، ومن ثم جازي التأنيث في جاء البنون ، والتذكير في نحو : جاء البنات
لتغير نظم الواحد فيهما (تقول قام الرجال) بالتذكير على تأويله بالجمع (وقامت الرجال) بالتأنيث
على تأويله بالجماعة ، ويجوز ترك التاء وإثباتها (وقام الهنود ، وقامت الهنود) أيضا فيما إذا كان
الفاعل اسم جمع كالنساء ، أو اسم جنس كاللبن تقول : قام النساء ، وقامت النساء ، وجاءت اللبن ،
وجاء اللبن (ومنها) : أي ومن أحكام الفاعل (أن الأصل) : أي الغالب (فيه) : أي في الفاعل
(أن يلي فعله) بأن يتصل به نحو : ضرب زيد عمرا لأنه كالجزء منه بدليل اسكان آخر الفعل إذا
كان الفاعل ضميرا نحو : ضربت لكرامة نوالى أربع متحركات ، وإنما يكرهون ذلك في كلمة
واحدة ، فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول ، فإن الأصل فيه أن ينفصل عن
الفعل ، ويتأخر عن الفاعل كما قال (ثم تذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل : أي لأنه
فضالة فقه الأخير (نحو وورث سليمان داود) وأعرابه الواو حرف عطف ورث فعل ماض سليمان
فاعل ، وعلامة رفعه ضم آخره ، داود مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والمفعول الثاني محذوف ،
والموروث هو العلم والنبوة ، والذي دل على ذلك قوله تعالى قبله - ولقد آتينا داود وسليمان علما -
وتقديم الفاعل في مثل هذا جائز ، وقد يكون واجبا كأن خيف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور
الأعراب ، وعدم قرينة تميز أحدهما من الآخر بأن كانا مقصورين أو اسمي إشارة أو موصولين
أو مضافين لياء المتكلم أو ضميرين نحو ضرب موسى عيسى أو هذا ذاك ، أو من في الدار من على

وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ وَيَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ جَوَارًا نَحْوُ : وَأَقْدَ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ، وَوُجُوبًا
نَحْوُ : شَغَلْتَنَا أَمْوَالُنَا ، وَنَحْوُ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفِعْلِ
وَالْفَاعِلِ جَوَارًا نَحْوُ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ، وَوُجُوبًا نَحْوُ : فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ
تُنْكِرُونَ . لِأَنَّ اسْمَ الْأِسْتِفْهَامِ أَهْ صَدْرُ الْكَلَامِ .

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

الباب ، أو غلامى صديق أضررتك ، فيتعين فى مثل هذا كون الأول فاعلا ، والثانى مفعولا خلافا
لابن الحاجب محتجا بأن الاجمال من مقاصد العقلاء (وقد يتأخر الفاعل ، ويتقدم المفعول)
عليه على خلاف الأصل (جوارا) توسعا فى الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) واعرابه
اللام داخله فى جواب قسم مقدر تقديره والله ، قد حرف تحقيق ، جاء فعل ماض ، آل فرعون مفعول
مقدم ، والنذر فاعل مؤخر (ووجوبا) لعارض اقتضى ذلك بأن كان المفعول ضميرا متصلا بفعله
والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلتنا أموالنا) واعرابه شغل فعل ماض ، والتاء علامة التانيث
وناضير متصل فى محل نصب مفعول مقدم ، أموال فاعل مؤخر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وناضير
متصل فى محل جر بالاضافة ، وإنما كان تقديم المفعول فيه واجبا لأنه لو قدم الفاعل ، والحالة هذه
لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع إمكان اتصاله ، أو كان ضمير المفعول متصلا بالفاعل (نحو
واذا بتلى إبراهيم ربه) أى واذا اختبر إبراهيم ربه بكلمات ، وهى أوامر ونواه كلفه بها ، قيل هى
مناسك الحج ، وقيل الختان والاستحداد وقلم الأظفار وغيرها من خصال الفطرة ، واعرابه
اذتلف لما مضى من الزمان متعلق بمحذوف تقديره أذكر ، ابتلى فعل ماض ، إبراهيم مفعول
مقدم ، رب فاعل مؤخر وجوبا اذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير من ربه على متأخر لفظا ورتبة
وذلك لا يجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معا (جوارا) لعدم مقتضى للوجوب
(نحو فريقتا كذبوا وفريقتا يقتلون) واعرابه فريقتا مفعول مقدم كذبوا فعل وفاعل ، وفريقتا
مفعول مقدم ويقتلون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل (ووجوبا)
كان يكون المفعول متضمنا لماله صدر الكلام (نحو فأى آيات الله تنكرون) واعرابه الفاء
فصيحة أى اسم استفهام مفعول مقدم ، وعلامة نصبه فتح آخره آيات مضاف إليه ، ولفظ الجلالة
مضاف إليه ، تنكرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل ، وإنما وجب تقديم
المفعول فى نحو المثال المذكور كقوله تعالى - أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى - (لأن اسم) الشرط
و (الاستفهام له صدر الكلام) وتأخيره مفعولا ينأى الصدارة ، وليس تقديم المفعول على الفعل
مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه ، وذلك لمراعاة أصل
الواو إذ هى فى الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام قاله الرضى .

باب المفعول الذى لم يسم فاعله

وأقيم هو مقامه ولهذا ذكره عقب الفاعل حتى ذهب أكثر البصريين والجرجاني والزمخشري الى

وَهُوَ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ وَأَقِيمَ هُوَ مُقَامُهُ فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ
كَانَ مَنْصُوبًا، وَعُمْدَةٌ بَعْدَ إِنْ كَانَ فَضْلَةً، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَلَا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ، وَيَجِبُ
تَأْنِيثُ الْفِعْلِ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا نَحْوُ ضَرَبَتْ هِنْدٌ، وَنَحْوُ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ، وَيَجِبُ أَنْ
لَا يَلْحَقَ الْفِعْلَ عَلَامَةُ تَنْثِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ إِنْ كَانَ مُشْتًى أَوْ مَجْمُوعًا نَحْوُ ضَرَبَ الزَّيْدَانِ، وَضَرَبَ
الزَّيْدُونَ

أنه فاعل (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا كضرب زيد أو تقديره نحو
ضرب موسى أو محلا نحو ضرب هذا (الذي لم يذكر معه فاعله) أي فاعل عامله من الفعل
أوشبهه وإضافة الفاعل للمفعول للإلبسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به، والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح
النحاة، فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل فإن البقل اسم حذف فاعله الحقيقي: أي أنبت الله البقل في وقت
الربيع (وأقيم هو) أي ذلك المفعول (مقامه) بضم الميم اسم مكان، من أقام: أي مقام الفاعل
في أحكامه كلها كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله: فصار مرفوعا إلى آخره. ثم اعلم أن حذف الفاعل
واقامة المفعول مقامه إنما يكون لغرض من الأغراض المذكورة في قول بعضهم:

وحذفك أفاعِلَ للنظام * والسجع والتحقيق والإعظام
والخوف والابهام والإيثار * والعلم والجهل والاختصار
تيسر الانكسار والاحتجار * تفطن السامع أو مقيد الزمان
كأنه أو تخيلك العدو لا * منك إلى أقوامها دليل لا
ولا احتراز ظاهر عن العبث * وللوفيق فاشكرن من نفث
ولا تظن الحصر في المذكور * بل ذاهوا المعروف في المشهور

(فصار) بسبب إقامته مقام الفاعل متصفا بأحكامه من حيث أنه صار (مرفوعا بعد أن كان
منصوبا) صار (عمدة) لا يتم الكلام بدونه (بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه (فلا
يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام الفاعل، وقد كان قبل ذلك
جائزا الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) أو ما هو في تأويله (ان كان) نائب الفاعل (مؤثا)
حقيقا (نحو ضربت هند) وأعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة، والتاء علامة التأنيث هند
نائب الفاعل، والأصل ضرب زيد هذا حذف الفاعل أما للجهل به أو لغرض آخر من الأغراض
السابقة وأقيم المفعول به مقامه في الإسناد إليه فصار مرفوعا، وأنت الفعل له كما يؤنث إذا كان
الفاعل مؤثا (ونحو إذا زلزلت الأرض) وأعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان زلزل فعل ماض
مغير الصيغة، التاء علامة التأنيث، الأرض نائب الفاعل، وعلامة رفعه ضم آخره والتأنيث في هذا
جائز لا واجب لأن الأرض من مجازي التأنيث (ويجب أن لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة
تنثية أوجع أن كان) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو جموعا) أو ما في معناها نحو اثنان
وعشرون كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب زيدان وضرب الزيدون) بحذف علامتي التنثية
والجمع، ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون، ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله:

وَيُسَمَّى أَيْضًا النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ لِابْنِ مَالِكٍ ، وَهِيَ أَحْسَنُ وَأَخْصَرُ ، وَيُسَمَّى
فَعْلُهُ الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ ، وَالْفِعْلُ الْمَجْهُولُ وَالْفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ
مَاضِيًا ضَمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضَمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ نَحْوُ
ضَرَبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ زَيْدٌ ، فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مَبْدُوءًا بِتَاءَ زَائِدَةٍ ضَمَّ أَوَّلُهُ وَثَانِيَهُ نَحْوُ
تَعَلَّمَ

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا * أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَاوَاقِيهِ

(ويسمى أيضا) المفعول الذي لم يسم فاعله (النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك) قال
أبو حيان ولم أرها لغيره . قال المؤلف كابن هشام (وهي أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد
(وأخصر) من الأولى : أي والمعرب ينبغي له أن يختار الأوضح والأخصر كما قاله في المعنى فالتعبير
بها أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره . قال الفاكهي : وتوسع فيه بأن الأولى يعني
مفعول مالم يسم فاعله صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره
بحيث لو أطلق فهم منه ذلك (ويسمى فعلة) الذي يبنى له، وشرطه أن يكون متصرفا تاما فالجامد
لا يبنى له بالاتفاق ، وكذا الفعل الناقص عند البصريين (الفعل المبنى للمفعول) أي المبنى على
صيغة من حقها الإسناد إلى المفعول على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) أي
المجهول فاعله ، ويسمى أيضا الفعل المبنى للمجهول ، والفعل المغير الصيغة (والفعل الذي لم يسم فاعله)
ثم أشار المصنف إلى ما لا تنافي الأبواب بدو به ، وهو تغير الفعل المبنى للمفعول عن صيغته الأصلية فقال
(فإن كان الفعل ماضيا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضم) عند إرادة إسناده إلى المفعول (أوله)
وكسر ما قبل آخره) تحقيقا كضرب أو تقديرا كقتل وبيع لينفصل بذلك من المبنى للفاعل فإن أصل
صيغته فعل بفتح الفاء فغيروها إلى فعل بضم الأول وكسر الثاني (وإن كان مضارعا ضم أيضا عند
إرادة إسناده للمفعول (أوله) الذي هو حرف المضارعة (وفتح ما قبل آخره) تحقيقا نحو يضرب
أو تقديرا نحو يباع ويقال ، وإنما فتح ما قبل الآخر في المضارع ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي
هو أثقل من الماضي فإن كان ما قبل الآخر في الأصل مفتوحا بقي عليه نحو يسمع فتقول فيه إذا بنيته
للمجهول يسمع الكلام بابقاء فتح ما قبل الآخر ، وكذا إذا كان أوله مضموما في الأصل فإنه يبقى
على حاله نحو يكرم فتقول فيه يكرم بابقاء ضمة الأصل في أوله (نحو ضرب زيد) مثال للماضي المبنى
للمفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبنى للمفعول ، وسكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول ،
وقد يسند للمفعول لأقامته مقام الفاعل اسم مفعول فتغير صيغته إلى زنة مفعول بمعنى أنه يجعل على
الوزن بعينه إن كان اسم فاعله من الثلاثي المجرد كضروب نحو زيد مضروب غلاماه أو إلى زنة
المضارع المبنى للمفعول مع وضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة إن كان اسم فاعله من غير الثلاثي
ككرم فتقول زيد مكرم غلاماه (فإن كان الماضي مبدؤا بتاء زائدة) سواء كانت للمطاوعة
أولا (ضم أوله وثانيه) تبعا للأول (نحو تعلم) بضم التاء والعين ، وهذا مثال تاء المطاوعة ، ومعنى
المطاوعة قبول الأثر ، فتقول تعلم العلم ، وأعرابه تعلم فعل ماض مغيرة الصيغة ، والعلم نائب الفاعل

وَتُضْرِبُ ، وَإِنْ كَانَ مَبْدُوءًا بِهَمْزَةٍ وَصَلِ ضُمُّ أَوَّلِهِ وَثَالِثُهُ نَحْوُهُ أَنْطَلِقَ ، وَاسْتَخْرَجَ ،
وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مُعْتَلًّا الْعَيْنِ فَلَاكَ كَسْرُ فَائِهِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ يَاءً نَحْوُ : قِيلَ وَبِيعَ ، وَلَكَ
إِشْمَامُ الْكَسْرِ الضَّمَّةُ وَهُوَ خَلَطُ الْكَسْرِ بِشَيْءٍ مِنْ صَوْتِ الضَّمَّةِ ، وَلَكَ ضَمُّ الْفَاءِ فَتَصِيرُ
عَيْنُهُ وَآوًا يَاءً كِنَّةً نَحْوُ ، قَوْلَ وَبُوعَ

(وتضرب) بضم التاء والضاد ، وهذا مثال الفعل الذي فيه التاء لغير المطاوعة تقول تضرب
في الدار جملة في الدار في محل رفع نائب الفاعل وأصله تضارب فقلبت الألف فيه واوا لوقوعها بعد
ضم ، وانما ضم ثاني ما بديء ببناء زائدة لأنه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبنى
للفاعل (وان كان) أي الماضي (مبدوءا بهمزة وصل) وهي التي تثبت في الابتداء وتحذف في
الدرج ولا تكون في المضارع ، والأصل فيها الكسر ، وقد تفتح وقد ضم (ضم أوله وثالثه) تبعا
لأوله ولا فرق بين كونه لازما (نحو انطلق) يزيد (و) متعديا نحو (استخرج) المال بضم أولهما
وثالثهما لأن الثالث لو بقي على فتحه لالتبس في الدرج بفعل الأمر في مثل انطلق ، واستخرج .
فان قلت قد ذكر الزجاجي في الجمل أنه لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للفعول عند أكثر النحويين .
قلت خصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ، ومثله بقام وجلس ، وعلا به بأنه لو بنى للفعول لبقى
الفعل خبرا بدون مخبر عنه ، وكذلك حال . وفي الإيضاح للفارسي الفعل الذي لا يتعدى لا يبنى
للفعول نحو ذهب وجلس وقام ونام اه . فان قلت فلم كسروا ثالثا اتقيد واختير مع أنهما مبدوآن
بهمزة الوصل . قلت أصلهما اختيرا ونقود بضم القاف والتاء فهما من قبيل الماضي المعتل العين
كقَالَ وَبَاعَ فاختير مثل بيع ، وانقيد مثل قيل (وان كان الماضي معتل العين) بالياء ، وهو ثلاثي
كقَالَ وَبَاعَ (فلاك) فيه ثلاث لغات (كسرفائه) كسرا خالصا ، وهذه هي اللغة المشهورة ونقلت
عن قریش ومن جاورهم (فتصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه واو ، واعلاله بالنقل والقلب لأن
أصله قول نقلت حركة الواو الى القاف بعد اسكانه ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
(و) نحو . (بيع) مما عينه ياء واعلاله بالنقل فقط : لأن أصله بيع نقلت حركة الياء الى الباء بعد
اسكانه ، وسامت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها (ولك إشمام الكسرة الضمة) وهي لغة كثير
من قبس وأكثر بني سعد وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض ثم فسر المصنف الاشمام
بقوله (وهو خلط الكسرة) أي كسرة فاء الفعل (بشيء من صوت الضمة) من غير تغيير
لالياء ، وهذا معنى قول بعض القراء الاشمام ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين
حركتي الضمة والكسرة ، هذا هو المعروف والمشهور المقروء به ، وينبغي أن يسمى روما . وقال
المرادى كيفية النطق به أي الاشمام أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين جزء
الضمة مقدم ، وهو الأقل يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر ، ومن ثم تمحضت الياء اه . (ولك
ضم الفاء) بإخلاص (فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قول ، وبيع حذفت
حركة العين فهما ، وقلبت الياء واوا في الثاني لسكونها وانضمام ما قبلها ، وهذه اللغة : وهي الضم
الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل وحكيت عن قوم من ضبة وتميم وبني أسد ، ومن ذلك

وَالنَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ ، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ ، وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ ،
وَضُرِبَ مِثْلٌ ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَقُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ، وَيُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ . وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ :
ضُرِبْتُ ، وَضُرِبْنَا ، وَضُرِبَتْ

قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بروع فاشتريت

فبوع مبنى للمفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجلة الفعل ونائب الفاعل خبر
ليت الأولى ، وشبابا اسمها ، وليت الأخيرة توكيد لأولى فلا اسم لها ولا خبر ، وليت الوسطى فاعل
ينفع ، وشيئا مفعول مطلق : أى نفعا ، قاله ابن هشام . وقال العيني شيئا مفعول به (والنائب عن
الفاعل على قسمين : ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر) ويرفعه الماضى والمضارع
أما بالضممة نحو (وإذا قرئ القرآن) وأعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، قرئ فعل ماض
مغير الصيغة ، القرآن نائب الفاعل (وضرب مثل) من قوله تعالى - يا أيها الناس ضرب مثل
فاستمعوا له - وأعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة يمثل نائب الفاعل ، وضرب المثل جعله
ووضعه ، وأصله وضع شيء على آخر . قال السيوطى فى حواشى البيضاوى : ضرب المثل هو ذكر
لشيء أثره يظهر فى غيره ، وهو من ضرب الدرهم لتأثير السكة فيه اهـ (وقضى الأمر) وأعرابه
قضى فعل ماض مغير الصيغة الأمر نائب الفاعل ، أصله والله أعلم ، وقضى الله الأمر حذف الفاعل
للعلم به ، وناب عنه المفعول (و) أما بالواو نحو (قتل الخراصون) أى لعين الكذابون ، وأعرابه
قتل فعل ماض مغير الصيغة الخراصون نائب الفاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع
مذكر سالم والون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) نحو (يعرف
المجرمون) وأعرابه يعرف فعل مضارع مغير الصيغة المجرمون نائب الفاعل ، وعلامة رفعه الواو
نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى
الاسم المفرد والمجرمون اسم فاعل جمع مجرم ، وهو من اكتسب الجرم بضم الجيم أى الاثم أو الاثم
العظيم ، والمراد بهم هنا الكفار فانهم يعرفون يوم القيامة بسيماهم ، وهى زرقعة العيون وسواد
الوجوه (و) النائب (المضمر) أما منفصل مرفوع نحو ما ضرب الأنا أوتحن أو أنت أو أتما أو أتم
أو أنتن أو هو أو هي أو هما أو هم أو هن ، ولم يذكره المصنف اكتفاء عنه بالتصل ، وأما متصل مرفوع
أو مجرور ، ولم يذكر المصنف المجرور ، وذلك نحو سير أو يسار بى أو بنا أو بك أو بكم أو بكن
أو به أو بها أو بهما أو بهم أو بهن ، فسير فعل ماض مغير الصيغة ويسار فعل مضارع مغير الصيغة
وبى جار ومجرور وجلة الجار والمجرور فى محل رفع نائب الفاعل ، والمرفوع المتصل اثنا عشر كلمة على
مأمر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء ، وأعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة
والتاء ضمير فى محل رفع نائب الفاعل ، وأصل المثال ضرب بى زيد حذف الفاعل وأقيم المفعول ،
وهو ياء المتكلم مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل إلى ما يرادفه ، وهو تاء المتكلم ،
وغيرت صيغة الفعل (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء الموحدة فنا ضمير متصل بارز للمتكلم
ومعه غيره أو المعظم نفسه فى محل رفع على أنه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء

إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ ، لَكِنْ يُبْنَى الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ وَيَنْبُؤُ عَنِ الْفَاعِلِ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ . الْأَوَّلُ
لِلْمَفْعُولِ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ ، الثَّانِي الظَّرْفُ نَحْوُ جُلَسَ أَمَامَكَ وَصِيْمَ رَمَضَانَ ، الثَّالِثُ الْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ

وفتح التاء للمخاطب فهي ضمير متصل بارز في محل رفع نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها
صريحاً لأنها أعرف الضمائر ، وأشار إلى البقية بقوله (إلى آخر ما تقدم) في فصل المضمر ، وهي
ضربت بكسر التاء وضربتاً وضربتاً وضربتاً وضربتاً وضربتاً ، وضرباً وضربوا وضربن كل
ذلك بضم أوله ، وجميع ما تقدم من الضمائر يرفع الماضى والمضارع واسم المفعول (لكن) هذا
استدراك لما قد يتوهم مما ذكره لعل الباب من أنه لا ينبؤ عن الفاعل إلا المفعول فقط فبين
هنا أنه قد ينبؤ عنه غير المفعول فقد (يبنى الفعل للمفعول) بأن يضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً
ويكسر ما قبل آخره في الماضى ويفتح في المضارع (وينبؤ عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من
أربعة) أمور بل خمسة : الأربعة المذكورة ، والخامس الجملة لأن الأصح أنها تنبؤ عن الفاعل
وان كانت لا تقع فاعلاً على الصحيح إلا أن نيابة الجملة مختصة بباب القول دون مرادفه كالوحي
والإلهام ، وذلك نحو - وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم - جملة ماذا في محل رفع نائب الفاعل
ونحو - قيل يأنوح اهبط - إلى آخره في محل رفع نائب الفاعل لأنه مقول القول واعل المصنف لم ينبه
عليه لأنه في معنى المفعول فدخل تحت قوله المفعول به (الأول المفعول به كما تقدم) وهو النائب
عن الفاعل بالاصالة ، ولهذا قدمه . نعم لا يجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ، ولا الثالث من باب
أعلم ، ولا الثاني من باب أعطى ان أوقع في لبس (الثاني) مما ينبؤ عن الفاعل (الظرف) زمانياً
كان أو مكانياً بشرط أن يكون كل منهما متصرفاً : أى يستعمل ظرفاً تارة ، وغير ظرف آخرى
نخرج نحو إذا وعند وهنا ثم وكل ملازم النصب على الظرفية فلا يجوز نيابته ، وأن يدون مختصاً :
أى دالا على معين ، نخرج المبهم نحو وقت وحين وباحة وجانب فلا يجوز نيابته (نحو جلس
أمامك) واعرابه جلس فعل ماضٍ مغير الصيغة أمام ظرف مكان نائب الفاعل وهو مرفوع ،
وعلامه رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وصيم رمضان)
أى شهر رمضان ، وحذف لفظ شهر جائز ، والذي مشى عليه أكثر النحويين جواز إضافة شهر إلى
سائر أعلام الشهور إلا أنه كثر ذلك في ثلاثة منها ، وهي رمضان وربيع الأول وربيع الآخر حتى
قال بعضهم : لم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه لفظ شهر إلا هذه الثلاثة . وقال السعد
التفتازانى أطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف ، والمضاف إليه شهر رمضان
وشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر اه لكن قال أبو حيان هذا غير معروف ، وإنما اسمه
رمضان أى بحذف لفظ شهر ، واعرابه صيم فعل ماضٍ مغير الصيغة رمضان ظرف زمان نائب الفاعل
وهو مرفوع ، وعلامه رفعه ضم آخره فأمام ورمضان ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية
إلى الفاعلية والمفعولية بالإضافة وغيرها ، ومختصان بالإضافة في الأول والعلمية في الثاني (الثالث)
مما ينبؤ عن الفاعل (الجار والمجرور) بشرط أن لا يكون الحرف الجار للتعليل وأن لا يلزم وجهاً
واحداً في الاستعمال كدفعها تختص بالزمان ، ورب فانها تختص بالنكرة فمجرورهما لا يصلح للنيابة

نحو وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ، الرَّابِعُ الْمَصْدَرُ نَحْوُ فَإِذَا تَفَخَّحَ فِي الْبُصُورِ تَفَخُّعًا وَاحِدَةً ، وَلَا يَنْبُؤُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وَجُودِهِ غَالِبًا ، وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًّا لِاثْنَيْنِ

عن الفاعل (نحو وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ) أي ندموا على عبادة الجبل ، وكل من ندم فقد سقط في يده ، واعرابه لما رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، وقول بعضهم لما ظرف زمان بمعنى الحين مبنى على أنها اسم بمعنى الحين ، وهو ما ذهب إليه بعض النحويين ، وذهب الجمهور إلى أنها حرف رابط بوجود غيره ، سقط فعل ماضٍ مغير الصيغة ، في أيدي جار ومجرور في حرف جر أيدي مجرور بنى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع ، وجلة الجار والمجرور في محل رفع نائب الفاعل ومثله قوله تعالى - غير المفعول عليهم - فمفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، عليهم جار ومجرور في محل رفع نائب الفاعل . قال الفاكهي وظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو اختيار ابن مالك ، والتحقيق أنه المجرور فقط لأنه المفعول حقيقة ، والجار إنما جيء به لايصال معنى الفعل إلى الاسم اهـ . وقال ابن عنيق : والصحيح أن المحل للمجرور وحده لكن لا يتبع على محله خلافا للبديع ، والنهاية . وقال ابن مالك لهامعا اهـ وعلى الصحيح تقول في اعراب الجار والمجرور إذا وقع في محل نائب الفاعل في نحو سقط في أيديهم في حرف جر أيدي مجرور بنى في محل رفع نائب الفاعل ، وتقول في نحو غير المفعول عليهم على حرف جر والهاء ضمير متصل مجرور بعلى في محل رفع نائب الفاعل ، وعلى هذا فالتائب اسم مفرد وهو المجرور ، لالجنة بأسرها (الرابع) مما ينبؤ عن الفاعل (المصدر) : أي المفعول المطلق فانه يسمى بذلك : وشرط جواز نيابته أن يكون متصرفا : أي غير ملازم للنصب على المصدرية فلا يجوز نيابة معاذ الله وسبحان الله ، مختصا : أي مفيدا زيادة على معنى عامله إما بتحديد كضرب ضربتان أو باضافة كضرب ضرب الأمير أو بأن كسير السير أو بوصف ظاهر (نحو فاذا تفخخ في الصور تفخخا واحدة) واعرابه الفاء عاطفة اذ ظرف لما استقبل من الزمان تفخخ فعل ماضٍ مغير الصيغة في الصور جار ومجرور تفخخ نائب الفاعل واحدة صفة ، أو بوصف مقدر نحو - فمن عني له من أخيه شيء - أي عفو ما من جهة أخيه ، فخرج غير المختص ، وهو ما لا يفيد زيادة معنى ويسمى بالمصدر المؤكد : فلا يجوز نيابته نحو ضرب (ولا ينبؤ غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو عند وجوده للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف فهم معنى الفعل عليه ، بخلاف سائر المفاعيل . فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة ، ومع عدم المفعول فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر على الأصح لكن ما كانت عناية المتكلم بذكره أشد فهو أولى بالنيابة (غالبا) أتى به إشارة إلى ما أجازوه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبي جعفر - ليحزى قوما بما كانوا يكسبون - وقول الشاعر :

أتبع لي من العدا نذيرا * به وقيت الشر مستطيرا

وأجيب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة (وإذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعديا لاثنين)

جُعِلَ أَحَدُهُمَا نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ وَيُنْصَبُ الثَّانِي مِنْهُمَا نَحْوُ أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا

باب المبتدأ والخبر

الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ الَّلَفْظِيَّةِ وَهُوَ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ ،

أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الأول على الأصح ونصب الثاني نحو ظن زيد قائما ، ولا يجوز ظن زيدا قائم ، أوليس أصلهما ذلك وذلك في باب أعطى وكسا (جعل أحدهما نائبا عن الفاعل) والأولى نيابة المفعول الأول (وينصب الثاني منهما) : أى الذى لم يجعل نائبا سواء الأول أو الثانى (نحو أعطى زيد درهما) وأعرابه أعطى فعل ماضى غير الصيغة زيد نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو المفعول الأول لأعطى ودرهما مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ونحو كسى زيد ثوبا ، وقد تقدم أن الثانى من باب أعطى تمنع إقامته أن أوقع فى إيس كـ أعطيت زيدا عمرا فيتعين فيه إذا بنى للمفعول نيابة الأول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز نيابة الثانى سواء تقدم أو تأخر للإلباس لأن كلامهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والغرض العكس قاله فى التصريح .

باب المبتدأ والخبر

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات ، وجعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا ، والتسمية بالمبتدأ والخبر هى التسمية الشهيرة ، وسيبويه يقول المنى والبنى عليه ، والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعانى والبيان يقولون المسند والمسند إليه ، وأخرهما عن الفاعل ونائبه لأن عاملهما معنوى وعامل الفاعل لفظى ، وما كان عاملا لفظيا أقوى مما عامله معنوى (المبتدأ هو الاسم) الصريح نحو زيد قائم ، أو المؤول به كالمصدر المؤول من أن والفعل الآتى فى كلامه (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (العارى) : أى المجرد (عن العوامل اللفظية) وهى كان وأخواتها وإن أخواتها وظن وأخواتها ، نخرج بالاسم الفعل والحرف والجملة ، وأما قولهم : تسمع بالمعدي خير من أن تراه فالحق أنه مؤول بالمصدر : أى سماعك ، وكذا قوله تعالى - سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم - فإنه فى تقدير سواء عليهم استغفارك وعدمه ، وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد ، وأما نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ والباء فيه زائدة ودرهم خبر ، وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها وخبران وأخواتها لكون عاملا لفظيا وهو الفعل ، واحترز بالعوامل اللفظية عن العامل المعنوى وهو الابتداء الذى هو تجرّد الاسم للإسناد فإن الصحيح أنه العامل فى المبتدأ (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) وقد تقدم بيان المراد بكل منهما ، ولا يجوز الابتداء بالضمير المتصل لأنه خلاف وضعه ، بل يجوز الابتداء بالضمير المنفصل مع وجوب مطابقة الخبر له أفرادا وتشنية وجعا وتذكيرا وتأنثا غالبا ، ومن غير الغالب أنت بكسر التاء أفضل من عمرو ، وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتم أفضل رجلين وأنتم وأنتن أفضل رجال ونساء

وَهُوَ أَنَا وَأَخَوَاتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ الْمَضْمَرِ . وَالظَّاهِرُ قِسْمَانِ : مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ ، وَمُبْتَدَأٌ لَهُ مَرْفُوعٌ مَسَدٌ الْخَبَرِ . فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : اللَّهُ رَبُّنَا ، وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَالثَّانِي وَهُوَ

وَأَنْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ صَبُورٌ أَوْ جَرِجٌ وَأَنْتَ بِكَسْرِ التَّاءِ صَبُورٌ أَوْ جَرِجٌ لِأَن فِعْلاً يَسْتَعْمَلُ لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَالْمَضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا ، مُنْفَصِلٌ (وَهُوَ أَنَا) لِلتَّكْلِمِ وَحْدَهُ مَذْكَرًا كَانَ نَحْوُ أَنَا قَامْتُ أَوْ مُؤَنَّثًا نَحْوُ أَنَا قَامْتُ (وَأَخَوَاتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ الْمَضْمَرِ) وَهِيَ نَحْنُ لِلتَّكْلِمِ الْعَظِيمِ نَفْسَهُ أَرْمَعَهُ غَيْرُهُ مَذْكَرًا كَانَ نَحْوُ نَحْنُ قَامْنَا ، أَوْ مُؤَنَّثًا نَحْوُ نَحْنُ قَامْنَا ، وَأَنْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ لِلْمُخَاطَبِ نَحْوُ : أَنْتَ قَائِمٌ ، وَأَنْتَ بِكَسْرِ التَّاءِ لِلْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ : أَنْتَ قَائِمَةٌ ، وَأَنْتَا لِلْمُخَاطَبِ مَذْكَرًا نَحْوُ : أَنْتَا قَائِمَانِ ، أَوْ مُؤَنَّثًا نَحْوُ : أَنْتَا قَائِمَتَانِ ، وَأَنْتُمْ لِمَجْمَعِ الْمَذْكَرِ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ : أَنْتُمْ قَائِمُونَ ، وَأَنْتُنَّ لِمَجْمَعِ الْمُؤَنَّثِ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ : أَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ ، وَهُوَ لِلْمَذْكَرِ الْغَائِبِ نَحْوُ : هُوَ قَائِمٌ ، وَهِيَ لِلْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ نَحْوُ : هِيَ قَائِمَةٌ . قَالَ الرُّضِيُّ : وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي هُوَ وَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لِلْإِشْبَاعِ ، وَالضَّمِيرُ هُوَ الْهَاءُ وَحْدَهَا بِدَلِيلِ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ فَانْكَ تَحْذِفُهُمَا فِيهِمَا : وَالْأَوَّلُ هُوَ الْوَجْهَ ، وَهُمَا لِلْمُخَاطَبِ الْغَائِبِ مَذْكَرًا نَحْوُ : هُمَا قَائِمَانِ ، أَوْ مُؤَنَّثًا نَحْوُ : هُمَا قَائِمَتَانِ ، وَهُم لِمَجْمَعِ الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ نَحْوُ : هُمْ قَائِمُونَ ، وَهُنَّ لِمَجْمَعِ الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ نَحْوُ : هُنَّ قَائِمَاتٌ ، فَالْمُبْتَدَأُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كَالْهَاءِ مَضْمَرٌ مُبْنًى لَا يَدْخُلُهُ أَعرَابٌ ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ : أَنَا قَائِمٌ أَنَا ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ قَائِمٌ خَبَرٌ ، وَهَكَذَا تَقُولُ فِيهِمَا بَعْدَهُ (وَ) الْمُبْتَدَأُ (الظَّاهِرُ قِسْمَانِ) لِثَلَاثٍ لَهَا (مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ) وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ سِوَا مَا كَانَ خَبَرُهُ مَذْكَورًا أَوْ مَحْذُوفًا (وَمُبْتَدَأٌ) لِأَخْبَرِ لَهُ بَلْ (لَهُ مَرْفُوعٌ) فَاعْلَمْ أَنَّ أَرْنَائِهِ (سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ) : أَيِ اسْتَغْنَى بِهِ عَنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ ، لِأَمْعَنَى أَنَّ الْخَبَرَ حَذَفَ فَسَدَّ هَذَا مَسَدَهُ ، وَشَرَطَ هَذَا الْمَرْفُوعُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ظَاهِرًا كَالْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ ، أَوْ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا نَحْوُ :

﴿ خَلِيلِي مَا وَافَ بَعْدِي أَتَمَّا ﴾ (فَالْأَوَّلُ) : أَيِ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي لَهُ خَبَرٌ (نَحْوُ اللَّهُ رَبُّنَا) وَأَعْرَابُهُ اللَّهُ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : وَالْإِبْتِدَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِالشَّيْءِ وَجَعْلِهِ أَوَّلًا لِثَانٍ بِحَيْثُ يَكُونُ الثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ . وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ : الْإِبْتِدَاءُ هُوَ التَّجَرُّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لِلْإِسْنَادِ ، رَبَّنَا خَبَرٌ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ عَلَى الْأَصَحِّ (وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) وَأَعْرَابُهُ مُحَمَّدٌ مُبْتَدَأٌ رَسُولٌ خَبَرٌ ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ . ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِي الْمَثَالَيْنِ الْمَذْكَورَيْنِ أَنْ يَعْرَبَ : الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مُبْتَدَأً وَالثَّانِي خَبَرًا ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ : كَمَا يَفِيدُهُ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ مِثْلَ مَنْ أَبْرَكَ ، أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مَقْسَاوَيْنِ نَحْوُ : أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي ، أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فَعْلًا لَهُ وَجِبَ تَقْدِيمُهُ أَه . وَعِلَّةُ مَنَعَ أَعرَابِ الْأَوَّلِ خَبَرًا وَالثَّانِي مُبْتَدَأً فِي نَحْوِ الْمَثَالَيْنِ الْإِلْبَاسِ . وَقَالَ الدَّمَامِينِيُّ فِي الْمَنْهَلِ الصَّافِيِّ : وَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْخَبَرِ وَهُوَ وَاجِبٌ أَنْ تَسَاوِيَا تَعْرِيفًا اتَّفَقَتْ رَتَبَتُهُمَا فِيهِ نَحْوُ - اللَّهُ رَبَّنَا - ، أَوْ اخْتَلَفَتْ فِيهِ نَحْوُ : زَيْدٌ الْفَاضِلُ وَالْفَاضِلُ زَيْدٌ لِأَنَّ فِي جَعْلِ الْأَوَّلِ خَبَرًا مَعَ صَاحِبِهِ لَأَن يَكُونَ مُبْتَدَأً مُخَالَفَةً لِلْأَصْلِ الَّتِي هُوَ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَقِيلَ يَجُوزُ تَقْدِيرُ كُلِّ مِنْهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا مُطْلَقًا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ ، وَقِيلَ إِنْ اخْتَلَفَتْ رَتَبَتُهُمَا فِي التَّعْرِيفِ فَأَعْرِفُهُمَا الْمُبْتَدَأَ : وَالْأَوَّلُ السَّابِقُ ، وَقِيلَ الْمَعْلُومُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ مُبْتَدَأٌ وَالْمَجْهُولُ خَبَرٌ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ هِشَامٍ أَه (وَالثَّانِي) وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي لَا خَبَرَ لَهُ (وَهُوَ) مَا كَانَ

أَسْمُ الْفَاعِلِ وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا نَفْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ نَحْوُ أَقَامَ زَيْدٌ ، وَمَا قَامَ
الزَّيْدَانِ ، وَهَلْ مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ ، وَمَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ

رافعا لمكتف به عن الخبر وصفا كان وهو (اسم الفاعل واسم المفعول) وستأتي أمثلهما في المتن
والسفة المشبهة نحو: ما أحسن وجهه ، واسم التفضيل في لغة من يرفع به الظاهر مطلقا نحو :
ما أجل منك أخوك ، وما أحسن منه أنت ، أو جامدا مؤولا بالمشتق كالمنسوب نحو : ما قرشي أنت
وغير مكى زيد وما مدني عمرو أي غير منسوب لقريش ومكة والمدينة ، ومثله نحو : ما رجل أبوك :
أي غير كامل في الرجولية ، وهل أسد أخوك : أي شجاع (إذا تقدم عليهما نفي) : أي لا يرفعان
مكتفي به إلا إذا تقدمهما نفي بحرف كما سيأتي في أمثلة المتن أو نفي بفعل نحو : ليس قائم العمران ،
فقائم اسم ليس تعمل عمل فاعل وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول
والعمران فاعل به سد مسد خبر ليس ، أو باسم نحو : غير قائم الزيدان ، فغير مبتدا وقائم مضاف
إليه ، والزيدان فاعل بقائم سد مسد الخبر لأن المعنى ما قام الزيدان (أو استفهام) بحرف كما
سيأتي في المتن ، أو اسم نحو : كيف جالس العمران ، واعرابه كيف اسم استفهام في محل نصب
على الحال من العمران ، وقدم لأن الاستفهام له صدر الكلام ، جالس مبتدا وهو اسم فاعل والعمران
فاعل سد مسد الخبر (نحو أقام زيد) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام ، واعرابه
الهمزة للاستفهام قائم مبتدا ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول
زيد فاعل سد مسد الخبر (وما قام الزيدان) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالنفي ، واعرابه
مانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر قائم اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره
وقائم اسم فاعل ، الزيدان فاعل سد مسد خبر مانافية حجازية ، ويجوز أن تعرب مانافية تميمية فلا يكون
لها اسم ولا خبر ، ويكون حينئذ قائم مبتدا والزيدان فاعل سد مسد الخبر ، وعلامة رفعه الألف
لأنه مثني (وهل مضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام ، واعرابه هل
حرف استفهام مضروب مبتدا ، وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل
يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، العمران نائب الفاعل سد مسد الخبر ، وعلامة رفعه الألف لأنه
مثني (وما مضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالنفي ، واعرابه مانافية حجازية
مضروب اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب
الفاعل وينصب المفعول ، العمران نائب الفاعل سد مسد خبر ما ، وإنما استغنى هذا النوع عن الخبر
لأنه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يخبر عنه فكذا ما في معناه ، فلو كان
المرفوع غير مكتفي به نحو : أقام أبواه زيد لم يكن الوصف حينئذ مبتدا بل زيدا مبتدا مؤخر ، وأقام
خبر مقدم وأبواه فاعل أقام ، وإذا لم يتقدم نفي أو استفهام نحو : قائم الزيدان ومضروب العمران ،
فالكوفيون والأخفش يجيزون وقوع الوصف مبتدا ، والبصريون يمنعون ذلك . قال في النقي : وعمل
تقدم النفي والاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟ قولان أرجحهما الثاني ، وتمثيل
المصنف يفيد أن الرفع لما لم يستد مسد الخبر لا يرفع إلا الاسم الظاهر ، وذكر في الفواكه أنه يرفع
الاسم الظاهر والضمير المنفصل نحو : ما قام أتما ، وما مضروب أتما ، وأقام أتما ، وهل مضروب

وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِلَّا بِمُسَوِّغٍ ، وَلِلْمُسَوِّغَاتِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى النَّكْرَةِ نَفْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ نَحْوُ مَا رَجُلٌ قَائِمٌ وَهَلْ رَجُلٌ جَالِسٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِلَهُهُ مَعَ اللَّهِ ، وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً نَحْوُ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ،

أنتما ، وفي ذلك خلاف ، وفي المنهل الصافي على قول المتن رافع غير مستر هذا يشمل الظاهر نحو : أقام الزيدان ، وهذه لا خلاف فيها ، والضمير المنفصل نحو : أقام أنت ، وهذه فيها خلاف ، فالبصريون يجيزون كون الضمير مبتدأ فيكون من القسم الأول ، وكونه فاعلا فيكون مما نحن فيه ، والكوفيون يوجبون الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب بل حكى في أماليه الاجماع على ذلك ونسب الى الوهم في نقله اهـ (ولا يكون المبتدأ نكرة) لأن الغرض من الاخبار الافادة وهي منتفية اذا كان المبتدأ نكرة ، وعبرة الأزهرى : ولا يبتدأ بنكرة لأنها مجهولة لا تفيد غالبا : أى لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر ، والحكم على المجهول لا يصح . وقال الدماميني : القسم الأول من قسمي المبتدأ وهو ما كان مسندا اليه ، وأما القسم الثاني ، وهو ما رفع مكتفى به بعد نفي أو استفهام فذلك لازم التنكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ، ولذلك انعقدت الجملة منه ومن صرفوعه فلا مدخل له اذا فيما نحن فيه اهـ (الا) اذا أفادت تلك النكرة ، والغالب حصول الفائدة بها (بمسوغ) : أى بسبب موجب للابتداء بها لقلة الابهام فيها عند وجود المسوغ فيصح الحكم عليها حينئذ (والمسوغات) لذلك (كثيرة) أنها عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل في شرح الألفية الى أربعة وعشرين ، وابن عصفور في كتابه المقرّب الى نيف وثلاثين ، وابن عنقاء في الدرر البهية الى أربعة وعشرين . ثم قال : وقد فهم من التمثيل وغيره أنه ربما اجتمع في الشيء الواحد مسوغات ، وأنت اذا بسطتها على طريقة ابن عقيل وغيره أربت على المائة فتأمل ، وقد قال جمع محققون كابن هشام والمرادى : ان مرجع المسوغات الى التعميم والتخصيص . وقال الفاكهى : تبع لابن الحاجب مرجعها الى التخصيص بوجه ما اهـ (منها) : أى ، من المسوغات (أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام) فيجوز الابتداء بها لأن النكرة اذا وقعت في حيز النفي أفادت عموم الأفراده وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول والاستفهام في معنى النفي . وقال ابن الحاجب : الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لأم نحو : أرجل في الدار أم امرأة : كما مثل به في الكافية ، وليس كما قاله في المغنى ، فثال النفي (نحو ما رجل قائم) واعرابه مانافية رجل مبتدأ قائم خبره ولم يبال باحتمال كون ماعاملة عمل ليس لأن المقام قرينة ظاهرة في كونها مهملة (و) مثال الاستفهام (هل رجل جالس) واعرابه هل حرف استفهام رجل مبتدأ جالس خبره (وقوله تعالى إلهه مع الله) واعرابه الهمزة للاستفهام الانكارى ، إله مبتدأ مع ظرف مكان ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه شبه جملة متعلق بواجب الحذف تقديره كأن في محل رفع خبر المبتدأ (ومنها) : أى من المسوغات (أن تكون) : أى النكرة (موصوفة) بصفة لم يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر ، فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فصح جعله مبتدأ ، واعرابه اللام لام الابتداء لعبد مبتدأ ، مؤمن صفة ، خير خبر المبتدأ ، أو محذوفة

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً نَحْوُ ، خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ظَرْفًا
أَوْ جَارًا وَبَحْرُورًا مُقَدِّمِينَ عَلَى النَّكْرَةِ نَحْوُ عِنْدَكَ رَجُلٌ ، وَفِي الدَّارِ امْرَأَةٌ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ
تَعَالَى وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ

نحو : السمن منوان بدرهم ، واعرابه السمن مبتدأ ، منوان مبتدأ ثان ، وعلامة رفعه الألف لأنه
مثنى وهو نكرة لكنه تخصص بصفة محذوفة والتقدير منوان منه ، وجملة بدرهم في محل رفع خبر ،
وفي معنى وصف النكرة تصغيرها نحو : رجيل عندك لأنه بمعنى رجل حقير عندك (ومنها أن
تكون) : أى النكرة المبتدأ بها (مضافة) الى نكرة أخرى أو الى معرفة والمضاف مما لا يتعرف
بالإضافة ، فالأول (نحو خمس صلوات كتبهن الله) : أى فرضهن الله على المكلفين في اليوم والليلة .
قال أعرابي « هل على غيرها يارسول الله ؟ قال لا الا أن تطوع ، قال والله لا أزيد على هذا ولا
أنقص ، فقال النبي ﷺ أفلح ان صدق ، أو قال دخل الجنة ان صدق » واعرابه خمس
مبتدأ وهو مضاف وصلوات مضاف اليه كتب فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول
به ، والنون علامة جمع الأناث ، الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره : والثاني نحو مثلك
لا يبعث ، وغيرك لا يجود ، فتل وغير كل منهما مبتدأ وهو نكرة لأن اضافته الى الضمير لا تقيد
تعريفاً لأنه عريق في التكثير ، ولكنه تخصص بالإضافة ، وما يتعرف بالإضافة حسب نحو - حسبنا
الله - وأى نحو - أياكم زادته هذه إيماناً - بخلاف نحو : غلام زيد فانه معرفة محضة لأن اضافته
تفيد التعريف ، ثم ما ذكر من اعتبار كون النكرة المبتدأ بها مضافة الى نكرة أخرى أو الى
معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة محله فيما إذا ذكر المضاف اليه ، فان لم يذكر المضاف اليه
لم يشترط ذلك كسلام وصلاة على محمد : أى سلام الله تعالى وصلاته ، أو سلامي وصلاتي ، وقوله تعالى
- كل له قانتون - : أى الخلق ، وكل يموت : أى كل أحد . واختلف في كل عند التجرد عن
الإضافة ، فقال الأخفش والفارسي وابن درستويه : انها نكرة ، والذي عليه سيبويه والجمهور أنها
حيث معرفة (ومنها) : أى ومن المسوغات (أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً وبحروراً) مما يصلح
الاخبار به بشرط أن يكونا مختصين لصلاحيتهما للاخبار حيث بخلاف نحو : عند رجل نمرة ، وفي
دار رجل ، إذ لا فائدة في الاخبار بذلك (مقدمين على النكرة) فان تأخر عنها نحو : مال عندي
ورجل في الدار لم يصح الابتداء بالنكرة . قال ابن علقم : والحق ما قاله ابن هشام من أنه لا مدخل
للتقديم في التسوية ، وانما اشترط توهم الصفة حيث التبس بالصفة وجب التقديم ، وحيث فهم
المراد جاز التقديم : كما صرح به الجرمي والواحدى نحو : رجل بالباب اه (نحو عندك رجل)
واعرابه عند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف في محل جر بالإضافة
والظرف ، وما أضيف اليه في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر (وفي الدار امرأة) واعرابه
في الدار جار وبحرور خبر مقدم وامرأة مبتدأ مؤخر ، ولو عكس وقيل رجل عندك وامرأة في الدار
لا لتبس الخبر بالصفة لاحتمال كون عندك وفي الدار حيث في محل الخبر ، وكونه في محل الصفة
وبالتقديم يتعين كونه خبراً (ونحو قوله تعالى ولدينا مزيد) واعرابه لدى ظرف مكان مفعول فيه

وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْمُبْتَدَأِ مَصْدَرًا مُؤَوَّلًا مِنْ أَنْ وَالْفِعْلِ نَحْوُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ، أَيْ صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأٍ

مبنى على فتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لأجل الإضافة ، وناضير متصل في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم ، ومزيد مبتدأ مؤخر ، وفي القاموس ولدن بضمين ولدن ولدى ظرف زمانى ومكانى كعند اه . وفي الخبيصى ما حاصله : ومنها يعنى من الظروف المبنية لدى ، وقد جاء لده ولد ولدن وهى بمعنى عند الا أنها أخص إذ عندى يتناول ما كان فى ملكك حضرك أو لم يحضرك ، ولدى لا تتناول الا ما حضر ، وتقلب ألف لدى ياء مع المضمر كألف الى وعلى غالبا ، وقد يستغنى عنه كقوله :

أَلَا كُمْ يَخْفَاة لَّا أَلَا نَا * عَزَّ النَّاسُ الضَّرَاعَةَ وَالْهَوَانَا

فَلَوِ بَرِئْتَ عَقُولَكُمْ بِصِرْتِي * بَأْنَ دَوَاءَ دَائِكُمْ لَدَانَا

وَذَلِكَ كُمْ إِذَا وَاقْتَمُونَا * عَلَى قَصْرِ اعْتِمَادِكُمْ عَلَانَا

أى اليكم لا إلينا ولدينا وعلينا اه (وعلى أبصارهم غشاوة) وأعرابه الواو ابتدائية على حرف جر ، أبصار مجرور بعلى ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وجلة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم غشاوة مبتدأ مؤخر .

[تنبيه] نقل الفاكهى عن بعضهم أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة ، فإذا حصلت فأخبر عن أى نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التى ذكرت إذ لا تخلو عن تكلف وضعف ، وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب ، وكوكب انقضى الساعة إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك . قال ابن عتقاء بعد نقله لذلك : وهذا هو التحقيق بل الحق الذى لا محيد عنه وهو المنقول عن سيبويه ، فانه لم يشترط فى الابتداء بها سوى حصول الفائدة اه (وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا) : أى بالاسم الصريح ، وتأويله (من أن والفعل) وان كان غير اسم فى الصورة الظاهرة (نحو وأن تصوموا خير لكم) وأعرابه الواو حرف عطف أن حرف مصدر ونصب ، تصوموا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدهما مبتدأ والتقدير وصومكم ، وخبر خبر وعلامة رفعه ضم آخره ولكم جار ومجرور وجلة الجار والمجرور في محل رفع نعت لخبر ، قاله أبو البقاء (أى صومكم خير لكم) ومثله قوله تعالى - ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره - أى قيام السماء والأرض بأمره ، وظاهر كلام المصنف أن المبتدأ لا يكون اسما موصولا الامن موصول حرفى وصلته كما مثل ، ولكن قال ابن عتقاء فى الدرر قوله المؤول شمل المؤول بدون سابق معه بجعل الجملة قائمة مقام المصدر نظرا للمعنى نحو - سواء عليكم أذعوتهم أم أنتم صامتون - فدعوتهم مبتدأ وأنتم صامتون معطوف عليه ، وسواء خبر مقدم : أى دعاؤكم وصمتكم سواء ومثله - سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ، سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم - أى استغفارك وعدمه سواء وجزعنا وصبرنا سواء ، وقال الأخفش الجملة فاعل سواء . وقال الفارسي خبر عن سواء (والخبر هو الجزء الذى تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدأ) غير

وَهُوَ قِسْمَانِ مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ : فَلْمُفْرَدُ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ، وَزَيْدٌ أَخُوكَ . وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ إِذَا جُمِلَ اسْمِيَّةٌ نَحْوُ زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ

الرافع المكتفى به عن الخبر ، فخرج ما تمت به الفائدة مع غير المبتدا كالفاعل ونائبه لأنه وإن تمت به الفائدة لكن مع غير مبتدا ، وخرج مرفوع المكتفى بما يستد مسداً لخبر نحو ما قام الزيدان لأنه وإن تمت به الفائدة لكن رافعه لا خبر له لأنه في معنى الفعل والفعل لا يخبر عنه (وهو) : أى الخبر (قسيمان) : الأول (مفرد) وهو هنا ما يقابل الجملة وشبهها كالظرف والمجرور ، وفى باب الاعراب ما يقابل المثنى والمجموع ، وفى باب النداء ولا التبرئة ما يقابل المضاف وشبهه ، وفى باب العلم ما يقابل المركب (و) الثانى (غير مفرد) وهو الجملة وشبهها من الظرف والمجرور (فلفرد) ويجب مطابقته للمبتدا حيث أمكن افراداً وتثنية وجعاً وتذكيراً وتأنثاً (نحو زيد قائم) واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره ، قائم خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (والزيدان قائمان) واعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، قائمان خبر وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هما (والزيدون قائمون) واعرابه الزيدون مبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقائمون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقائمون اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وزيد أخوك) واعرابه زيد مبتدا وأخوك خبره وعلامة رفعه الواو لأنه من الاسماء الستة ، هذا كله فى المذكر ، ويقال فى المؤنث : هند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات وهند أختك ، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث ، فيقال زيد وهند قائمان ولا يقال قائمتان ، ثم المفرد إن كان مشتقاً تحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أو قائم أنت إليه ، وإن كان جامداً فلا يتحمل ضمير المبتدا إلا أن أول بمشتق نحو زيد أسد بمعنى شجاع (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (إما جملة) ولا بد من اقترانها برابط يربطها بالمبتدا ، والا كانت أجنبية عنه فلا يصح الاخبار بها عنه ، نعم إن كانت الجملة عين المبتدا جاز خلوها من الرابط وذلك بان تقع خبراً عن مفرد يدل على جملة كالحديث والخبر والشأن والكلام والقول واللفظ والأمر والقصة والحكاية وضمير الشأن وخبر المضاف إلى مفرد كذلك نكير الكلام لا إله إلا الله . ثم الأصل فى الرابط كونه ضميراً مذكوراً كان أو مخدوفاً نحو - وكل وعد الله الحسنى - أى وعده على قراءة من رفع كل ، وهو ابن عاصم وقد يأتى الرابط غير ضمير كاسم الإشارة نحو - ولباس التقوى ذلك خير - وإعادة المبتدا بلفظه نحو - القارعة ما القارعة - أو بمعناه نحو الصديق سبق أبو بكر الأئمة وعموم يشمل المبتدأ نحو - إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملاً - فإن من أحسن عملاً يشمل الذين آمنوا ، وكذلك زيد نعم الرجل إن كانت ال لعموم الجنس وأل النائية مناب الضمير نحو - فأتامن طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هى المأوى - : أى مأواه ثم الجملة إما (اسمية) وهى ما صدرت باسم (نحو زيد جاريته ذاهبة) واعرابه زيد مبتدا أول وجاريته

وَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . وَإِنَّمَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ نَحْوُ
زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ، وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ ، اللَّهُ يَتَوَفَّى
الْأَنفُسَ

مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني ، وجلة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول والرابط
بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته . واعلم أن النحويين قسموا الجملة الى صغرى وكبرى
وشرح ذلك في قواعد النحو لابن هشام وشرحها للأزهري وغيره (وقوله تعالى - ولباس التقوى
ذلك خير) اذا قدرت ذلك مبتدأ ثانيا فلباس مبتدأ وهو مضاف والتقوى مضاف إليه والاعراب
فيه مقدر على الألف لأنه اسم مقصور ، وذلك مبتدأ ثان وخبر خبر المبتدأ الثاني وجلة المبتدأ الثاني
وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط اسم الإشارة ، وأما اذا قدرت ذلك بدلا من لباس التقوى أو عطف
بيان عليه فالآية حينئذ لا شاهد فيها على كون الخبر جملة لكون الخبر حينئذ مفردا (وقيل هو
الله أحد) واعرابه هو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ أول ، الله مبتدأ ثان ، أحد خبر المبتدأ الثاني
وجلة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، وهي نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط يرابطها
بالمبتدأ كما قال ابن مالك في الخلاصة * وان تسكن إياه معنى اكتفى * بها ، وذلك لأننا اذا قدرنا هو
ضمير شأن جملة الله أحد عينه في المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر : أى الشأن الله أحد
وأما اذا قدرنا هو ضمير المسئول عنه فخره مفرد وهو الله ، أحد خبر بعد خبر أو بدل . قال الأزهري
ومما الجملة فيه نفس المبتدأ في المعنى قولهم : هجيري أبى بكر لا إله إلا الله : أى عادته ودأبه هذه
الكلمات : أى الاكثر من ذكرها (واما جملة فعلية) وهي ما صدرت بفعل (نحو زيد قام
أبوه) واعرابه زيد مبتدأ قام فعل ماض أبو فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة
والهاء ضمير متصل في محل جرّ بالاضافة ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط
بينهما الهاء من أبوه (وقوله تعالى ، وربك يخلق ما يشاء) واعرابه الواو حرف عطف رب مبتدأ
والكاف ضمير متصل في محل جرّ بالاضافة ، يخلق فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو
ما اسم موصول بمعنى الذى في محل نصب مفعول به يشاء فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره
هو ، وجلة الفعل من يشاء وفاعله المستتر صلة الموصول لا محل لها من الاعراب ، والعائد محذوف
تقديره يشاءه ، وجلة يخلق ما يشاء في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط بينهما الضمير المستتر في يخلق (والله
يقبض ويبسط) واعرابه الله مبتدأ يقبض فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجلة
الفعل والفاعل في محل رفع خبر ويبسط الواو حرف عطف ويبسط معطوف على ما قبله والمعطوف
يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره
هو (الله يتوفى الأنفس) واعرابه الله مبتدأ ، يتوفى بفتح أوله فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة
مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وفاعله مستتر فيه
جوازا تقديره هو ، الأنفس مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ ، وتمثيله الجملة بالخبرية قديهم اشتراط كون الجملة المخبر بها خبرية وليس كذلك بل يجوز

وَأَمَّا شِبْهُ الْجُمْلَةِ : وَهُوَ شَيْئَانِ ، الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ : فَالظَّرْفُ نَحْوُ زَيْدٍ عِنْدَكَ ،
وَالسَّفَرُ غَدًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَالرَّكِبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : الْحَمْدُ لِلَّهِ .

الآخبار عن المبتدا بالجملة الطلبية نحو زيد اضربه أولاً تضربه ، والقسمية نحو زيد والله لتكرمه
والشرطية نحو زيد إن جاءك فأكرمه (وأما شبه الجملة) من حيث حصول الفائدة به كما تحصل
بالجملة (وهو شيان) الأول (الظرف) الزماني أو المكاني بشرط أن لا يكون من الغايات
كقبل وبعد وفوق وتحت ، إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه فانها تبنى حينئذ على الضم فلا تقع
خبراً ولا صفة ولا حالاً ولا صلة كما نص عليه سيبويه وغيره من الأئمة . قال ابن هشام لكن يشكل
عليهم قوله تعالى - كيف كان عاقبة الذين من قبل - اه فقد وقع صلة (و) الثاني (الجار
والمجرور) ولو قال والمجرور لكان أولى لأن المحل للمجرور وحده على الأصح ، لاهما معا خلافاً لابن
مالك ، ثم شرط كل من الظرف والمجرور أن يكون تاماً بأن تتم به الفائدة إذا قرن بالمبتدا نحو الحمد
لله ، ولدينا مزيد ، بخلاف الناقص ، وهو ما لا تتم به الفائدة معه نحو بكر أمس وزيد عنك لعدم حصول
الفائدة به (فالظرف) التام الواقع خبراً عن المبتدا (نحو زيد عندك) وأعرابه زيد مبتدا
عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه
شبه جملة في محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (و) نحو (السفر
غدا) وأعرابه السفر مبتدا ، غدا ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، والظرف شبه جملة في محل
رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (وقوله تعالى ، والركب أسفل منكم)
وأعرابه الركب مبتداً وعلامة رفعه ضم آخره ، أسفل ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره
وهو شبه جملة في محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر ، ومنكم جار
ومجرور في محل نصب صفة لأسفل ، وفي حواشي الجلالين للجمل : والركب أسفل منكم الواو عاطفة
ما بعدها على أنهم لأنها مبدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم ، ويجوز أن تكون واو الحال وتكون
الجملة حالا من الظرف وهو قوله تعالى - بالعدوة القصوى والركب - كما في القاموس ركبان الأبل
وهو اسم جمع لراكب أوجع له وهم العشرة فصاعداً ، وقد يكون للخيال : أي والركب كائنون بمكان
أسفل منكم ، فأسفل منصوب على الظرف وهو في الحقيقة صفة لظرف مكان محذوف : أي والركب
في مكان أسفل من مكانكم اه وفي المجيد أجاز الأخفش والكسائي والفرّاء أسفل بالرفع على
تقدير محذوف من أول الكلام : أي وموضع الركب أسفل اه وقد أفهم تمثيله بالظرف الزماني
والمكاني أنه يجوز الأخبار بكل منهما لكن الزماني لا يخبر به إلا عن اسم المعنى نحو السفر غدا
والصوم يوم الخميس ، ولا يخبر به عن الذات كما سيأتي بخلاف المكاني فانه يخبر به عن الذات نحو
زيد خلفك ، والمعاني نحو الخير أمامك (والجار والمجرور) التام الذي يخبر به عن المبتدا (نحو
زيد في الدار) وأعرابه زيد مبتداً وفي الدار جار ومجرور شبه جملة في محل رفع خبر المبتدا متعلق
بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (و) مثله (قوله تعالى الحمد لله) فالجار والمجرور شبه

وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْجَرُورُ إِذَا وَقَعَا خَبْرًا بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ كَأَنَّ أَوْ مُسْتَقَرًّا، وَلَا يُخْبَرُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ، فَلَا يُقَالُ زَيْدٌ الْيَوْمَ، وَإِنَّمَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَعْنَى نَحْوُ الصَّوْمِ الْيَوْمَ وَالسَّفَرِ غَدًا، وَقَوْلُهُمْ : اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ مُؤَوَّلٌ

جملة في محل رفع خبر متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (ويتعلق الظرف والجار والجرور إذا وقعا خبرا) أوصلة أو صفة أو حالا (بمحذوف) وجوبا فلا يجوز اظهاره في الكلام ولا بد من تقديره كونا عاما كالخصول ، والاستقرار ، والكون ، والثبوت ، والوجود ، والوقوع ، فيتعين تقدير واحد من هذه ، ثم الذي ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح تقدير المتعلق في غير الصلة بصيغة الاسم ، فلذا قال المصنف (تقديره كائن أو مستقر) لأن الأصح أن المحذوف المقدر بما ذكر هو الخبر وحده وقيل الخبر هو المذكور دون المحذوف . وقيل هو مجموعهما ، أما في الصلة فيجب تقديره فعلا مطلقا ولا يجوز تقدير المتعلق كونا خاصا كقائم وجالس الدليل يدل عليه ، وحينئذ يكون الحذف جائزا لا واجبا ، وإذا قدرنا المتعلق المحذوف لفظ كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو : أي غير متحمل للضمير ولوجه لئلا من كان الناقصة لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ، وعند ذلك تتسلسل التقديرات قاله في الدرر البهية (ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات) والمراد به مقام بنفسه ويقابلها العرض وهو مالا يقوم بنفسه ويقال له اسم المعنى (فلا يقال زيد اليوم) ولا عمرو غدا لعدم الفائدة إذ لا تختص الذات بزمن دون زمن فاذا أفاد الاخبار به عن الذات بأن كان مبتدا عاما والزمان خاصا كنحن في شهر رمضان والناس في زمان طيب جاز الاخبار به لحصول الفائدة بتخصيص الزمان . قال ابن علقم : والحق جواز نحو زيد في زمان طاب له ، وإن كان المبتدا خاصا لوجود الفائدة فالمدار عليها (وإنما يخبر به) : أي بظرف الزمان (عن المعاني) جمع معنى ، وهو ما عدا الذات من الأعراض كالصوم والسفر لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف الذات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها قاله الأزهرى (نحو الصوم اليوم) واعرابه الصوم مبتدا ، اليوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة في محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف وكذا تقول في قوله (والسفر غدا) وأشار المصنف بالتمثيل بما ذكر إلى أن شرط الحدث الذي يخبر عنه بالزمان أن لا يكون مستمرا فإن الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع ، فإن كان الحدث مستمر الوقوع نحو طلوع الشمس يوم الجمعة فلا فائدة فيه لأن طلوعها مستمر (وقولهم) : أي العرب (الليلة الهلال) بنصب الليلة على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ ، مؤخر وقولهم اليوم خبر ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم الذات ليكون الظرف خبرا عن معنى لا عن ذات فيقدر في المثاليين المذكورين رؤية الهلال وشرب خمر ، وما ذهب إليه المصنف من كون ذلك مؤولا بما ذكر هو مذهب جمهور البصريين حيث قالوا ولا يخبر بالزمان عن الذات مطلقا ، وأما على قول من قال انه إذا كان اسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتا دون وقت نحو الورد في إيار والهلال الليلة

وَيَجُوزُ تَعْدُدُ الْخَبَرِ نَحْوُ زَيْدٍ كَاتِبٌ شَاعِرٌ ، وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِمَا
يُرِيدُ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ جَوَازًا نَحْوُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَجُوبًا نَحْوُ أَيْنَ زَيْدٌ ، وَلِئَمَّا
عِنْدَكَ زَيْدٌ

والرطب شهرى ربيع جاز الاخبار عنه بالزمان فانه لاحاجة الى تقدير في مثال المثنى لشبهه الھلال باسم
المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر ، ويجوز رفع اليلة على أنه خبر مقدم والھلال مبتدأ
مؤخر ، والتقدير حينئذ اليلة ليلة الھلال (ويجوز تعدد الخبر) مع كون المبتدأ واحدا لأن الخبر
كالنعت ، والشئ الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ، ولأن الخبر محكوم به على المبتدأ ولا يمنع
أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر) : أى ينثر الكلام وينظمه
فالكاتب هنا النثر للكلام ، والشاعر هو الناظم له ، واعرابه زيد مبتدأ كاتب خبر ، شاعر خبر ثان
وقوله تعالى : (- وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد -) واعرابه هو ضمير منفصل
في محل رفع مبتدأ ، الغفور خبر أول ، الودود خبر ثان ، ذو خبر ثالث وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
لأنه من الأسماء الستة ، والعرش المضاف اليه ، المجيد خبر رابع ، فعال خبر خامس وهو من أمثلة المبالغة
يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، لما يريد جار
ومحورور اللام حرف جر وما اسم موصول في محل جر باللام متعلق بفعال ، وجلة يريد صلة الموصول
والعائد محذوف تقديره يريد ، وقد أفهم تمثيله أن الخبرانما يتعدد اذا استقل بالخبرية ، فان لم يستقل
نحو هذا حاو حاض فلا تعدد بل تقول هذا مبتدأ وحاو حاض خبر لأنهما بمعنى خبر واحد : أى
منه ليس بتام الخلاوة ولا بتام الجوضة ، ولا يجوز أن يعرب الثانى منهما بدلا ولا صفة ولا خبر مبتدأ
محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين بخلاف الأخبار المتعددة كالثالين السابقين فانه يجوز أن يعرب
مابعد الخبر الأول خبر مبتدأ محذوف والتقدير زيد كاتب هو شاعر ، هو الغفور ، هو الودود ، هو
ذو العرش الخ . ثم اعلم أن المجيد فى الآية قرئ بالرفع على أنه خبر وبالجر على أنه نعت للعرش
والقراءتان سبعيتان (وقد يتقدم) : أى الخبر (على المبتدأ) تقمما (جوازا) : أى جائزا
والأفلاصل فيه أن يكون مؤخرا عن المبتدأ لأنه انما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال
الذات متأخر عنها طبعاً (نحو فى الدار زيد) فزيد مبتدأ وفى الدار جار ومحورور خبر مقدم وانما
قدم على خلاف الأصل لغرض التخصيص لان غرض المتكلم الاخبار بانه ليس فى الدار غيره
ولو قال زيد فى الدار لما أفاد أنه ليس فيها غيره (و) تقمما (وجوبا) : أى واجبا وذلك فى
أربع مسائل ، الأولى أن يكون الخبر عماله صدر الكلام كاسماء الاستفهام (نحو أين زيد) واعرابه
زيد مبتدأ ، مؤخر وأين اسم استفهام فى محل رفع خبر مقدم وجوبا لان الخبر المفرد اذا تضمن ماله صدر
الكلام كالاستفهام وجب تقديمه ، بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جلة فلا يجب تقديمه
نحو زيد من أبوه لان تأخيره لا يخرج عما يستحقه من الصدارة لوقوعه صدر الجملة التى وقع فيها
وظاهر أنه يتعين اعراب أين خبرا مقدما ، ولا يجوز أن يعرب مبتدأ وزيد خبر لان زيدا معرفة
وأين ظرف نكرة (و) الثانية أن يكون المبتدأ محصورا نحو (انما عندك زيد) واعرابه
ان حرف توكيد ونصب وتنصب الاسم وترفع الخبر ، وما كافة لان عن العمل ، عند ظرف مكان وعلامة

وَقَوْلِهِ تَعَالَى أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ، وَنَحْوِ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَقَدْ يُحذفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ
وَالْخَبَرِ جَوَازًا ، نَحْوُ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ : أَيُ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ
وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ

نصبه فتح آخره ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف اليه في محل رفع
خبر مقدم زيد مبتدأ مؤخر ، وقدم الخبر فيه وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا لان المعنى
ما عندك الازيد ، ولو أخر لأوهم فيه ان المحصور هو الخبر (و) الثالثة أن يكون في المبتدأ ضمير
منفصل يعود على الخبر نحو (قوله تعالى ، أم على قلوب أقفالها) واعرابه أم حرف عطف ، على
قلوب جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، أقفال مبتدأ مؤخر والهاء ضمير متصل في محل جر
بالاضافة ، وانما وجب تقديم الخبر لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز (و)
الرابعة أن يقع تأخير الخبر في لبس ظاهره (نحو في الدار رجل) واعرابه في الدار جار ومجرور
في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر وانما وجب تقديم الخبر لانه لو قيل رجل في الدار لالتبس
الخبر بالصفة اذ يحتمل حينئذ في الجار والمجرور أن يكون خبرا وأن يكون صفة لرجل لان النكرة
تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حيثما فالترمز التقديم دفعا لهذا الالتباس (وقد
يحذف كل من المبتدأ والخبر) حذف (جوازا) والاصل فيهما الثبوت لكن جاوزوا حذف
أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف ، وقد اجتمع حذف كل منهما وإبقاء الآخر فيما
مثل به المصنف بقوله (نحو سلام قوم منكرون) واعرابه سلام مبتدأ وهو نكرة ولكن
المسوغ له الدعاء وخبره محذوف : أي عليكم ، وقوم خبر مبتدأ محذوف : أي أنتم ، ومنكرون نعت
لقوم ، واذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فقبل الاولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ
لان الخبر محط الفائدة ، وقيل الخبر لان التجوز في آخر الكلمة أسهل ، وقيل بالتخير ، وقدر المصنف
المبتدأ والخبر المحذوفين في الآية بقوله (أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون) وقد يحذف كل
منهما جوازا وذلك نحو قولك نعم : في جواب أزيد قائم : أي نعم زيد قائم ، وقد يجب حذف
كل منهما فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل لم ينبه عليها المصنف اختصارا : الاولى اذا أخبر
عنه بنعت مقطوع لغرض المدح ككررت بزيد الكريم برفع الكريم خبر مبتدأ محذوف
وجوبا : أي هو الكريم ، أو لغرض الذم ككررت بعمر و اللثيم برفع اللثيم ، أو لغرض الترحم ككررت
بزيد المسكين برفع المسكين . الثانية اذا أخبر عنه بخصوص بمدح على أحد وجهين في اعرابه نحو
نعم الرجل زيد برفع زيد خبرا مبتدأ محذوف وجوبا : أي هو زيد ، أو ذم نحو بئس الرجل بكر
برفع بكر خبرا مبتدأ محذوف : أي هو بكر ، والوجه الثاني في من زيد وبكر مبتدأ ، والجملة
قبله خبره ، وعليه مشي ابن هشام في شرح القطر في باب نعم وبنعم الثالثة اذا أخبر عنه بصريح
القسم نحو في ذمتي لأفعلن ففي ذمتي خبر مبتدأ محذوف وجوبا ليس جواب القسم مسده : أي في
ذمتي عمن أو ميثاق أو عهد لأفعلن . الرابعة اذا أخبر عنه بمصدر في به بدلا من اللفظ بفعله : أي
بدلا من تلفظهم بفعل المصدر نحو صبر جيل ، فصبر خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره صبري صبر
جيل (ويجب حذف الخبر) في أربع مسائل أيضا وذلك حيث وجد مع القرينة الدالة على حذف

بَعْدَ لَوْلَا نَحْوُ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ : أَيْ لَوْلَا أَنْتُمْ مَوْجُودُونَ ، وَبَعْدَ الْقَسَمِ الصَّرِيحِ
نَحْوُ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ :

لفظ يستد مسدده : الاولى (بعدلولا) الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره (نحو لولا أنتم لكاننا مؤمنين) واعرابه لولا حرف امتناع لوجود ، أنتم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، اللام داخلية في جواب لولا كذا فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ونا المدح ضمير متصل في محل رفع اسمها ، مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وخبر المبتدأ محذوف وجوبا أشار المصنف الى تقديره بقوله (أَيْ لَوْلَا أَنْتُمْ مَوْجُودُونَ) وإنما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لدالاتها على الوجود ، ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه ثم تقدير المصنف للخبر المحذوف بموجودون أولى لأنه كون عام فيوافق ما ذكره الفاكهي تبعا لابن هشام وغيره من أنه إنما يجب حذف الخبر إذا كان كونا مطلقا ويقال له الكون العام نحو لولا زيد لأكرمك : أَيْ لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، فالأكرم ممتنع لوجود زيد ، لا معنى زائد على وجوده ، فان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد ويقال له الكون الخاص كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد هلكت تريد لولا احسان زيد الى هلكت ، فالهلك ممتنع لأحسان زيد فالخبر كون مقيد بالأحسان فهو شئ زائد على وجود زيد فان دلت قرينة على حذفه كهذا المثال ونحو لولا أنصار زيد ماسم : أَيْ لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ جَوَّهُ مَاسِمٌ جاز حذفه ، وان فقدت القرينة تعيين ذكره نحولولا زيد سلمنا ماسم ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد ابراهيم » فقومك مبتدأ ، وحديثو خبره ، وإنما لم يحذف لكونه مقيدا بالحدثة . قال الفاكهي : والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وان تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل - نحن صددناكم - نبه عليه ابن هشام وغيره اه . قلت لكن ابن هشام مثل في قطر الندي بالآية المذكورة لوجب حذف الخبر بعدلولا واعترضه الفاكهي في شرحه ، وقال الاولى التمثيل بما يصح كون الخبر فيه كونا مطلقا اه والاعتراض مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك والرماني والشاويين وغيرهم من التفصيل بين ما اذا كان الخبر كونا مطلقا فيجب حذفه أو كونا مقيدا فيجب ذكره الا عند قرينة تدل على حذفه فيحذف جوازا والذي عليه الجمهور أن الخبر بعدلولا لا يكون الا كونا مطلقا فيجب حذفه دائما ويكون تقدير الخبر عندهم موجود أو كائن ، فعلى هذا ماسلكه المصنف من تقدير موجودون لا اعتراض عليه بل هو جرى على مذهب الجمهور . فان قلت اذا أوجب الجمهور حذف الخبر بعدلولا دائما وأنه لا يذكر أصلا فما يجيبون به عما جاء فيه الخبر مثبتا نحو لولا زيد سلمنا ماسم . قلت : أوجبوا في مثل هذا جعل الكون المقيد مبتدأ فيقال لولا مسألة زيد إياها : أَيْ مَوْجُودَةٌ مَاسِمٌ . وأما الحديث السابق فأجابوا عنه بان هذه الرواية لم تثبت بهذا اللفظ من طريق صحيح . والروايات المشهورة « لولا أن قومك حديثو عهد بكفر ، ولولا حدنان قومك ، ولولا حدانة قومك » وعلى هذه الرواية الصحيحة لا إشكال في ذلك (ر) المسئلة الثغنية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما لكون ذلك اللفظ لا يستعمل الا في القسم (نحو لعمرك انهم)

أَيُّ لَعْمَرُكَ قَسَمِي وَيَعْدُ وَأَوِ الْمَعِيَةِ نَحْوُ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ : أَيُّ مَقْرُونَانِ ، وَقَبْلَ الْحَالِ
الَّتِي لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا نَحْوُ ضَرْبٍ زَيْدًا قَائِمًا أَيُّ إِذَا كَانَ قَائِمًا

بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة
أي وحياتك يا محمد انهم : أي كفارق ريش - لقي سكرتهم يعمهون - واعرابه اللام لام الابتداء ، عمر
مبتداً وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جرّ بالاضافة وهو صريح في القسم
وخبره محذوف فتره المصنف بقوله (أي لعمرك قسمي) وإنما حذف لدلالة عمرك عليه ووجب
لست جواب القسم مسدّه ، ومن القسم الصريح أيمن الله لأفعلن : أي أيمن الله يعني أوقسمي .
خارج غير الصريح نحو عهد الله لأفعلن فإنه لا يجب حذف الخبر بعده لأن عهد الله غير ملازم
للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (و)
الثالثة أن يسكون الخبر واقعا (بعد واوالمعية) : أي العاطفة لاسم آخر على المبتدا (نحو كل
صانع وما صنع) واعرابه كل مبتدا وصانع مضاف اليه والواو حرف عطف دال على المعية : وما
مصدرية تسبك ما بعدها مصدرا معطوفا على كل صانع . والتقدير كل صانع وصنعته ، والخبر محذوف
يقدر بعد المعطوف كما قاله المصنف (أي مقرونان) وإنما حذف لدلالة واوالمعية على المقارنة ووجب
لقيام المعطوف مقامه ، وبمثل هذا التركيب ما شابهه مما أضيف فيه كل الى ذكره معطوف عليه ما هو
مقرون به كقولهم : كل عمل وجراؤه وكل ثوب وقيمته وكل رجل وصنعته : أي تجارته وحرفته وقيل
الواو نائبة عن باء المصاحبة عطفت لفظا فقط : ونالها معطوف لفظا خبر عن المبتدا معنى والتقدير
في المثال كل صانع بما صنع ، فإن لم تكن الواو ناصية في المعية كما اذا قلت : زيد وعمرو وأردت الأخبار
باقترانها جاز حذفه اعتمادا على أن السامع يفهم من ذلك معنى الاقتران ، ويجوز ذكره لعدم
التنصيص على المعية (و) الرابعة أن يكون الخبر واقعا (قبل الحال التي لا تصلح) أي لا يصح
كما عبر به غير واحد (أن تكون خبرا) عن المبتدا المذكور قبلها (نحو ضربني زيدا قائما)
واعرابه ضربني مبتداً وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة ، لأن الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها ، وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه ، وضرب
مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وهو مضاف ، وفاعله مضاف اليه وزيدا
مفعول به ، وقائما حال من ضمير عائد على زيد مستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به
وتقدير ذلك (أي) حاصل (اذا كان قائما) فاصل خبر المبتدا وأذا ظرف متعلق بحاصل ، وكان
تامة وفاعلها ضمير يعود على زيد ، وقائما حال من الضمير في كان ، ثم حذف حاصل كما تحذف
متعلقات الظروف العامة فبقى الظرف والحال فاستغنى بالحال عن الظرف لدالتها عليه حذف
الظرف ، وهو اذا والتزمت الحال وسدت مسد الخبر ولم يصح جعلها خبرا لان ضربني وصف في
المعنى ، والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربني قائم ، ولا يجوز جعل كان ناقصة والمنصوب خبرها
لأن هذا المنصوب ملتزم تنكيره ، ويقع موقع الجملة الخبرية مقترنة بالواو كحديث « أقرب ما يكون
العبد من ربه ، وهو ساجد » ثم ما ذكر من حذف الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبر ليس مخصوصا
بهذا التركيب بل يلحق به ما في معناه مما صتر بمصدر مضاف الى فاعله أو مفعوله بعده حال من

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وُتَسَمَّى النَّوَاسِخُ ، وَنَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : الْأَوَّلُ مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ وَهُوَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَالْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ وَأَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ ، وَالثَّانِي مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَهُوَ إِنْ وَأَخَوَاتُهَا وَلَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، وَالثَّالِثُ مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ جَمِيعًا وَهُوَ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا .

أحدهما نحو : قيامك محسنا ، أو صدر بمؤول بالمصدر من أفعال التفضيل مضاف الى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفردة نحو أكثر شربي السويق ملتونا ، وجلة نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد : أى أقرب كون العبد من ربه حاصل اذا كان ساجدا ، فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربي زيدا شديدا ، بل يتعين رفع الحال ليكون هو الخبر أو يؤتى بالخبر .

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

هى على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) أى هذه العوامل (النواسخ) مطلقا من غير قيد (ونواسخ الابتداء) مقيدة بالاضافة الى المبتدأ للاختصاص به لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء فيه ، أخذنا من النسخ ، وهو الرفع ، وانما نسخته لأنها عوامل لفظية ، والابتداء عامل معنوى ، والعامل اللفظى أقوى من المعنوى ، وكما تفسخ حكم المبتدأ تفسخ أيضا حكم الخبر لان نسختها للابتداء نسخ لحكمه ، وهو رفع المبتدأ والخبر فقوله نواسخ الابتداء فى قوة قوله نواسخ المبتدأ والخبر (وهى ثلاثة أنواع) والدليل على ذلك الاستقراء ، ولا ينافى ذلك عدّ بعضهم لها سبعة أنواع لان ذلك باعتبار أفراد الأنواع الثلاثة فلا ينافى ما ذكره المصنف . (الاول ما يرفع المبتدأ) غدير الرفع الذى كان له (وينصب الخبر) الذى كان للمبتدأ ، وهذا النوع صنفان صنف من الافعال (وهو كان وأخواتها) وتسمى الافعال الناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها عن منصوبها (و) صنف من الحروف ، وهو (الحروف المشبهة بليس) فى النفي والجحود والعنل ، وعبر بالحروف هنا على سبيل المجاز لانها جمع ككثرة والموضع موضع قلة لكونها أربعة ، وجمع القلة أحرف . ولذا قال الفاكهي : الاولى الأحرف (و) من الصنف الاول (أفعال المقاربة) سميت بذلك لانها تنهى عن قرب حصول أمر لفاعلها . (و) النوع (الثانى ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) رفعا غير الرفع الذى كان لخبر المبتدأ (وهو إن) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأخواتها) التى تعمل عملها (ولا التى لنفى الجنس) على سبيل الشمول بخلاف المحتملة لنفى الجنس ، ونفى الوحدة . فانها تعمل عمل ليس (و) النوع (الثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا ، وهو ظن وأخواتها) مما يفهم معناها ، وتسمى أفعال الشك ، واليقين ، وأفعال القلوب لعلقتها بالقوى الباطنية .

(فصل) فأما كان وأخواتها فإنها ترفعُ المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويُستى اسمها وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ، ويُستى خبرها ، وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام : أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط ، وهو كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ،

(فصل) في النوع الأول : وبدأ به لأن النوع الثاني حروف والأصل في العمل أن يكون للأفعال ، والنوع الثالث ، وإن كان أفعالا إلا أن مفعوليه قد قيل أنه ليس أصلها المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى (فأما كان وأخواتها) أي مشابهاتها في العمل وفي الدلالة على تقدير الفاعل على صفة تنسب إليه لا يتم الفاعل إلا باعتبارها ، ولذلك سميت ناقصة قاله بعضهم ، والذي ذكره المصنف منها ثلاثة عشر فعلا وسأنبه على زيادة على ذلك إن شاء الله تعالى (فإنها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدير كاسماء الشرط نحو من لم يقم أقم ، ولا الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع كالحمد لله الجيد بالرفع على تقدير هو الجيد ، ولا عدم التصريف نحو طوبى للمؤمن ، ولا الابتدائية بنفسه نحو أقل رجل يقول ذلك الازيذا ، أو بغيره كمصحوب إذا الفجائية (تشبيها بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا هذا في حال كونها ناقصة . فإذا استعملت تامة نحو قد كان الطر فهو فاعل حقيقة ولا خبر لها حينئذ كما سيأتي (وتنصب الخبر) بشرط أن لا يكون جملة طلبية ولا انشائية (تشبيها بالمفعول) في توقف تمام فهم الفعل عليه لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا (ويسمى خبرها) حقيقة ، ومفعولا مجازا (وهذه الأفعال) يعني كان وأخواتها (على ثلاثة أقسام : أحدها ما يعمل هذا العمل) الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر (من غير شرط) بل يعمل سواء كانت مثبتة أم منفية ، صلة لما الظرفية أولا (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على اتصاف اسمها بخبرها في الزمن الماضي امام مع الاستمرار نحو - كان الله غفورا رحما - أي مازال غفورا ولا يزال كذلك ، أو مع الاقطاع نحو - لم يكن شيئا مذكورا - ثم كان بعد ذلك شيئا مذكورا ، وقد تكون محتملة لهما نحو كان زيد مبصرا (وأمسى) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها مساء ، وهو من الزوال الى نصف الليل (وأصبح) الدالة على ثبوت له صباحا وهو من نصف الليل الى الزوال (وأضحى) الدالة على ثبوت له ضحى ، وهو من بعد ارتفاع الشمس كرجح الى الزوال (وظل) الدالة على ثبوت له نهارا ، وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس ، وقيل يختص بالوقت الذي للشمس فيه ظل ، وذلك من طلوع الشمس الى غروبها ، وقيل من الصباح الى الزوال ، وقد تأتي للدوام نحو ظل فلان عمره سفيها ، وتصريفها ظل يظل ظلولا قاله الرضى (وبات) الدالة على ثبوت له ليلا ، ومضارعها يبيت وبيات ومصدرها يبتوتة ، وهذه الستة قد تأتي بمعنى صار فلا تكون حينئذ موضوعة لاقتران الجملة بأوقاتها بل تكون دالة على اتصاف الاسم بالخبر مطلقا لا تفيد الصباح ولا المساء ، وغيرهما من أوقاتها السابقة نحو - فكانت هباء منبثا - فأصبحتم بنعمته اخوانا - ، وقال الشاعر :

ثم أصبحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور

وقوله تعالى - ظل وجهه مسودا - وقال الشاعر * أبيت كأنتى أكرى بجمر * أي أصير من

وَصَارَ ، وَلَيْسَ نَحْوُ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ، فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ، لَيْسُوا سَوَاءً ، ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا . وَالثَّانِي مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ بِشَرَطٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ دُعَاءٌ

شدة الحرقة (وصار) الدالة على انتقال اسمها من صفة الى صفة نحو صار زيد فقيها أو من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ، وتدل على زمان الوجود لاعلى الماضى ، وفى معنى صار آض ورجع وعاد واستحال ، وقعد وحاربور بالحاء والراء المهملتين وارتد وتحول وبقي وآل بمد الهمزة وغدا وراح كحديث « تعدو خا صا روح بطانا » وحديث « اغد عالما أو متعلما » (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا فى الحان مطلقا ، وفى الماضى والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك كقوله تعالى - ألا يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم - فان ذلك لنفى صرف العذاب عنهم فى المستقبل . ثم ذكر المصنف بعض أمثلة الأفعال السابقة . فقال (نحو وكان الله غفورا رحيمًا) واعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، الله اسمها مرفوع بها ، وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، غفورا خبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره ، رحيمًا نعت والنعت تابع للنعوت فى اعرابه تبعه فى نصبه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وكان فى هذا المثال للدوام والاستمرار كما تقدم ، وهكذا فى جميع صفات الله تعالى نحو - وكان الله بما تعملون خيرا - وكان الله سميعا بصيرا : أى كان كذلك ، وهو الآن على ما عليه كان كما أجاب بنحو ذلك ابن عباس حين سأله نافع بن الأزرق رأس الخوارج (فأصبحتم بنعمة اخوانا) واعرابه أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، واليم علامة الجمع بنعمته جار ومجرور والهاء مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بأصبح اخوانا خبر أصبح : أى صرتم اخوانا متلبسين بنعمته تعالى ، أو بسبب نعمته على الخلاف فى كون الباء فيه للأبسة أو للسببية ، ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيها ، ومثال أتحنى نحو أتحنى محمد رسول الله ، وبات نحو بات زيد مصليا ، وصار نحو صار الطين ابريقا وليس نحو (ليسوا سواء) واعرابه ليسوا فعّل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها سواء خبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره (ظل وجهه مسودًا) واعرابه ظل فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وجه اسمها والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة مسودًا خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهى فى هذه الآية بمعنى صار كما تقدم (والثانى) من الأقسام الثلاثة (ما يعمل هذا العمل) : أى رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم) عليه (نفي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي كقوله :

ليس ينفك ذاغنى واعتزاز * كل ذى عفة مقلّ قنوع

وقد يحذف حرف النفي لفظا ويراد معنى نحو - تالله تفتؤ نذ كرىوسف - : أى لا تفتأ . قال هطيل فان تجردت كلها عن النفي أى ومافى معناه من النهى والاستفهام لم تكن الانامة اه . (أونهى أو دعاء) لأنهما فى معنى النفي : من حيث ان المطلوب بهما ترك الفعل ، وتركه نفي ، وقيد فى الارتشاف الدعاء بلاخاسة . قال العصام ، وهو مبنى على عدم استعمال لن فى الدعاء والختار

وَهُوَ زَالَ ، وَفَتَى ، وَبَرَحَ ، وَأَنْفَكَ ، نَحْوُ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ، لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ
عَا كَفِينَ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرَ الْمَوْ تِ قَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

خلافه اهـ . (وهو) أربعة (زال) ماضى يزال بمعنى يستمر ، أما زال ماضى يزول بمعنى يتحول
فانه لا يعمل هذا العمل : بل هو فعل قاصر غير متعد كقوله :

* أَرْفَ التَّرْحَلْ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا * لِمَا نَزَلَ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

وقوله تعالى - إِنْ اللَّهُ يُمْسِكِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا - أَى تَتَحَوَّلَا وَتَنْتَقِلَا ، وكذا زال
ماضى يزىل بمعنى يتميز لأنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل متعد لواحد نحو زال زيد ضأنه من
معزه : أَى ميزه منه (وفتى) بفتح فكسر ثم همز كسمع يسمع وفتاً بفتح حين يفتاً فتأ وفتوا فيهما
ويقال فيه أفتاً كإخراج ، وهى لغة تميمية (وبرح) بكسر الراء بوزن شرب (وانفك) وهى كبرج
وفتى بمعنى زال باتفاق ويرادفها وفى ورام ، وفى شرح الكافية لابن مالك أن ما كان من هذه
الأفعال الأربعة بلفظ الماضى نفى بما أولا أو إمان ، وما كان بلفظ المضارع نفى بكل ناف حتى
ليس اهـ (نحو ولا يزالون مختلفين) واعرابه الواو حرف عطف ولا نافية يزالون فعل مضارع ،
وعامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم
الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها مختلفين خبرها ، وعامة نصبه الياء
نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والضمير فى يزالون يعود على الناس فى قوله قبله - ولو شاء
ربك لجعل الناس أمة واحدة - أى لو شاء الله لجعل الناس كلهم أهل دين واحد ، وهو دين الاسلام :
أى ولكن لم يجعل الكل على ذلك لعدم مشيئته ذلك الجعل - ولا يزالون مختلفين - أى فى الدين
على أديان شتى فمنهم اليهودى والنصرانى والمجوسى والمشرى والمسلم ، وكل دين من هذه الأديان
قد اختلف أهله فيه اختلافا كثيرا (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَا كَفِينَ) واعرابه لَنْ حرف نفى ونصب
نبرح فعل مضارع منصوب بَلَنْ ، وعامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان
ترفع الاسم ، وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن ، عليه جار ومجرور ، عَا كَفِينَ
خبرها منصوب بها ، وعامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهذا الكلام
صدر من قوم موسى خاطبوا به هارون عليه السلام حين نهاهم عن عبادة الجبل ، وقال لهم - إِنْ
رَبُّكُمْ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوا أَمْرِى - فأجابوه بقولهم - لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَا كَفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا
مُوسَى - أى لَنْ نَزَالَ عَابِدِينَ لِلْجَبَلِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ، جعلوا رجوع موسى غاية لعكوفهم على
سبيل التعليل والتسويق (وقول الشاعر :

صَاحِ شَمْرُولا تَزَلْ ذَا كِرَ الْمَوْ تِ فَاسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ)

هو من الخفيف * اللغة صاح . قال الجوهري : فى الصحاح قولهم فى النداء يا صاح معناه يا صاحبي
ولا يجوز ترخيم المضاف الا فى هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخما ، وشمر بكسر الميم المشددة
أمر من التثنية ، والمراد به هنا الاستعداد للموت ولا تزال نهى من زال يزال وذا كر من الذكر

بضم الذال وكسرها ضد النسيان ، والموت أمر وجودي بخلقه الله تعالى عند مفارقة الروح الجسد ، وقيل عرض بضاد الحياة ، وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة ، والنسيان الدهول عن الشيء بحيث يزول عن القوة الحافظة ، ويطلق على مجرد ترك الشيء ولو عمداً ، والضلال في الأصل الغيبة ، يقال : ضلّ البعير بمعنى غاب ولم يظهر له أثر ، والمراد به هنا الزوال عن طريق الحق ، وعدم الاهتداء إليها ، ومبين من أبان اللازم بمعنى تبيين : أى انكشف وظهر * الاعراب : صاحب منادى مرخم صاحب على غير قياس مبنى على الكسر على لغة من يقتظر ، وعلى الضم على لغة من لا ينتظر شمر فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والواو حرف عطف لانهائية وتزل فعلى مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ، ذا كر خبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره والموت مضاف إليه والفاء تعليلية ، ونسيان مبتدأ والهاء مضاف إليه ، وضلال خبر ، مبين صفة ، والمعنى اجتهد يا صاحبي واستعد للموت ولا تنس ذكره لأن نسيانه ضلال ظاهر ، والشاهد في قوله ولا تزل حيث تقدم على تزل شبه النفي وهو النهي (وقوله * ولا زال منها بجَرَ عَائِكَ الْقَطَرُ *) هو من الطويل وصدده * ألا يا سلمى يادارمى على البلى * وهو من قصيدة طويلة هو أولها ، ومنها :

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر

وعينان قال الله كونا فكاتا * فعولان بالأللاب مات فعل الجر

اللغة اسلمى فعل أمر من السلامة ، وهى البراءة من العيوب ويقرأ بدرج الهمزة للوزن ، ومضى اسم امرأة ، وليس ترخيمية كما قيل ، وعلى للمصاحبة : أى اسلمى مع بلانك ، وقيل بمعنى من : أى سلمك الله من البلى بكسر الباء وبالقصر مصدر بلى كسب ، ومعناه الاضمحلال والفناء والاندراس والمنهل بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام المنسكب والمسائل بشدة ، والجرجاء بالمد تأنيث الأجرع رملة مستوية لاتنبت شيئا ، والقطر المطر * الاعرب الأعراف استفتاح ، وياحرف نداء والمنادى محذوف : أى يا هذه كما هو القاعدة أن يا اذا دخلت على شيء لاينادى كالفعل نحو - ألا يا اسجدوا - والحرف نحو - ياليتنى كنت معهم - والجملة الاسمية نحو قول الشاعر :

يالعنسة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

بضم لعنة مبتدأ ، كانت للنداء ، والمنادى محذوف قاله فى القاموس ، اسلمى فعل أمر ومعناه الدعاء مبنى على حذف النون وياه المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، ياء حرف نداء ، دارمنادى مضاف ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف ومضى مضاف إليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وأعربه بعضهم بكسرة ظاهرة فى آخره على أنه منصرف ، وعلى البلى جار ومجرور ، وعلامة الجر فيه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، ولادعائية زال فعل ماض يعمل عمل كان ، منها خبرها مقدما والقطر اسمها مؤخرا كما قاله الفاكهسى ، وبجَرَ عَائِكَ جار ومجرور متعلق بمنهلا والكاف مضاف إليه ، ومنها اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره

وَالثَّالِثُ مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ بِشَرْطٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ وَهُوَ دَامَ نَحْوُ مَا دُمْتُ حَيًّا ، وَسُمِّيَتْ مَا هَذِهِ مَصْدَرِيَّةٌ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ الدَّوَامُ ، وَسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لِنِيَابَتِهَا عَنِ الظَّرْفِ . وَهُوَ الْمُدَّةُ ، وَيَجُوزُ فِي خَبَرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهَا وَيَبَيِّنَ اسْمَهَا نَحْوُ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

هو عائد على القطر والمعنى الدعاء لدارجى بالسلامة من الهيب مع كونها قد بليت ، وإذا كانت على بمعنى من فهو دعاء لها بالسلامة من صروف الدهر التي تبليها ، ودعاء لها باستمرار المطر منسكبا في جرعائها : أى ما اكتشفها من الرمال حتى تصبح خصبة رطبة . والشاهد في قوله ولازال حيث تقدم على زال شبه النفي ، وهو الدعاء (والثالث) من الأقسام (ما يعمل هذا العمل) الذى هو رفع الاسم وتنصب الخبر (بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية) ونكون صلة لها (وهو دام) وهى لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (نحو) قوله تعالى - وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) - وأعرابه ما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، دمت دام فعل ماضٍ تعمل عمل كان ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها حيا خبرها (وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر) مع الفعل الذى بعدها ، ويقال له صلته (بالمصدر) قال الشنوائى : وعندي أن الذى يقدر بالمصدر إنما هو الصلة اه وكذا قال السيد فى شرح الكافية * قلت لكن لما كان تقديره بالمصدر إنما هو بواسطة ما المصدرية أسند التقدير اليهما (وهو الدوام ، وسميت ظرفية) ويقال لها أيضا وقتية لدلالها على الوقت ، وظرفية (لنيابتها) : أى مع صلته (عن الظرف وهو المدّة) فأصل - مادمت حيا - مبدّة مادمت حيا حذف المضاف وهو المدّة وناب المضاف اليه وهو ما وصلته عنه فى الانتصاب على الظرفية ، ثم سبكت مع دام بمصدر أضيف اليه المدّة فصار التقدير مدّة دوامي حيا ، ولكون مادام دالة على الوقت احتاجت الى عامل يتقدم عليها ، إما جملة اسمية نحو زيد قائم ، مادمت قائما أو فعلية كالآية التى مثل بها المصنف ، ويمتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقبلا ، ولو فقدت ما ، نحو دام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا ، وكذا اذا وجدت وكانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مادام زيد صحيحا لأن المعنى عجبت من دوام زيد صحيحا (ويجوز فى خبر هذه الأفعال) أن يكون مفردا ، وجملة ذات رابط يربطها بالمبتدا وظرفا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا ، وأن يخبر عنها بخبر بعد خبر على نحو ما سبق فى أحكام خبر المبتدا ، و (أن يتوسط بينها وبين اسمها) مالم يمنع من التوسط مانع أو يطرأ موجب للتوسط وتقديم الاسم عليه وهو الأصل ، ولكن لقوة عملها لكونها أفعالا جاز تقديم خبرها على اسمها ، فنال ما يجوز فيه التوسط (نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين) وأعرابه كان فعل ماضٍ ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، حقا خبرها مقدما ، علينا جار ومجرور فى محل نصب صفة لحقا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ، نصر اسمها مؤخر ، المؤمنين مضاف اليه وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والمراد الحق الثابت بمقتضى وعده الصادق سبحانه وتعالى ، لأن ذلك واجب عليه * وما على الاله شئ يجب * (وقول الشاعر :

سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَاهِلٌ
وَيَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ إِلَّا لَيْسَ

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول (

هو من قصيدة من الطويل للسموئل اليهودي ، وأولها :

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جيل

وان هو لم يحمل على النفس ضمها * فليس الى حسن الثناء سبيل

وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضا فخطبها بهذه الأبيات * اللغة سلي خطاب لمؤث من السؤال وهو الاستفهام ، والجهل خلاف العلم ، والناس اسم جمع كالقوم والرهط واحده انسان من غير لفظه ، ويطلق على الجن والانس ، لكن غلب استعماله في الانس ، وسواء يكون مصدرا ووصفا بمعنى مستو * الاعراب سلي فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير متصل في محل رفع فاعل متصرف من سأل تنصب مفعولين ، ان حرف شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، جهلت فعل وفاعل جهل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والتاء فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله ، والتقدير ان جهلت فسلي عنا وعنهم ، الناس مفعول أول لسلي ومفعول جهلت محذوف : أي ان جهلت حالنا وحالهم فسلي عنا وعنهم ، وعنا جار ومجرور وكذا قوله وعنهم والجار والمجرور في محل نصب مفعول ثان لسأل ، الفاء تعليلية ، ليس فعل ماض ناقص سواء خبرها مقدما عالم اسمها مؤخر * والمعنى ان جهلت أيها المرأة حالنا وحالهم فسلي الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمي حالنا وحالهم فليس العالم بشئ والجاهل به سواء * والشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها ، فان مزع من التوسط مانع نحو كان موسى صديقي لم يجوز أن يعرب الأول خبرا مقدما للالتباس ولا قرينة تبين المراد فيتعين اعراب الأول اسمها والثاني خبرها ، وان طرأ موجب التوسط كان حينئذ واجبا لاجزا فيجب التقديم في هذه الصورة ، فان كان الاسم المحصور أن وصلتها نحو - ما كان حجتهم إلا أن قالوا - فالأحسن تقديمه ولكنه لا يجب ، فحجتهم خبر مقدم والمصدر النسبك من أن وما بعدها اسمها مؤخر والتقدير وما كان حجتهم إلا قولهم كذا . قال ابن عنقاء : وظاهر كلام الفا كهى أن خبر المحصور يجب تقديمه مطلقا ويؤيده قول الألفية

* وخبر المحصور قدم أبدا * ومثله يعجبني أن يكون في الدار صاحبها (ويجوز أن

تتقدم أخبارهن عليهن) لافرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفى أولا ، وقد يكون تقدم أخبارهن عليهن واجبا بأن كان مما له صدر الكلام نحو كم كان مالك ، وقد يكون ممتنعا بخبر المتنى بما ان قدم عليها فيمتنع قائما ما كان زيد ، فان تقدم النفي على الخبر وكان جاز نحو ما قائما كان زيد ، ثم استثنى المصنف من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهن قوله (الا) خبر (ليس) فانه يمتنع تقديمه على الأصح قياسا على خبر عسى بجامع أن كلا منهما فعل جامد ولأن معناها النفي ومعمول النفي يمتنع تقديمه عليه . وعبرة العاوى في حواشى الكشف : اعلم أن ما النافية لا يتقدم معمول ما بعدها عليها وكذا إن : أى لأن لهما صدر الكلام فيمتنع زيدا ما ضربت

وَدَامَ كَقَوْلِكَ عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ ، وَلِتَصَارِيفِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ
وَأَسْمِ الْفَاعِلِ مَا لِلْمَاضِي مِنَ الْعَمَلِ ، نَحْوُ : حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ، وَكُونُوا حِجَارَةً ،

وزيدا ان أمسك عمرو ، بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيدا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب : أى
لأنها ليست كما وان فى استحقاقهما صدر الكلام ، فلذا تخطاها العامل دون ما وان النافيتين اه
وقل كثيرون عن البصريين وسيبويه والسيباني والفارسي جواز تقديم خبر ليس لأنه فعل
ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه (و) الا خبر (دام) فإنه يمتنع تقدمه عليها اتفاقا فى نحو
أكرمك أميرا مادام زيد لما تقرر من أن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وعلى الأصح فى
نحو أكرمك ما أميرا دام زيد لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته . قال الدماميني .
والقياس الجواز لأن ما حرف مصدرى غير عامل فلا يمتنع فيه ذلك الا أن يثبت أن دام
لا تتصرف : أى وهو الذى عليه الأكثر فينتجه المنع كذا فى شرح ابن قاسم اه * قلت والمنع
هو الذى جرى عليه ابن هشام . وفى شرح القطر : قال الحريري فى شرح الملحمة ومثل مادام
كل فعل قارنه حرف مصدرى كيحبنى أن تدون عالما اه : أى فيمتنع يحبنى عالما أن تكون
أويحبنى أن عالما تكون لئلا يلزم عليه ماسق فيما دام (كقولك عالما كان زيد) مثال لتقدم
الخبر على الناسخ ، واعرابه عالما خبر مقدم ، كان فعل ماض ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها
مؤخر (و) يثبت (لتصاريف هذه الأفعال) النسخة (من المضارع والأمر) وسيمثل لهما
المصنف (والمصدر) نحو أعجبني كون زيد صديقك ، واعرابه أعجب فعل ماض ونونه للوقاية ،
والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به كون فاعل وهو مصدر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
وهو مضاف الى زيد وهو اسمه فحله الرفع يكون وان كان لفظه مخفوضا بالاضافة ومثله فانظر
لكونى صاحباً مصاحباً ، فان كون مضاف الى ياء المتكلم وهى اسمه ومحله الرفع به وان كان
لفظها مخفوضا بالاضافة قاله ابن علقم (واسم الفاعل) نحو زيد كائن أخاك ، واعرابه زيد
مبتداً ، كائن خبره وكائن اسم فاعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود على زيد ، وأخاك خبره وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء
الستة والكاف فى محل جر بالاضافة ، وأجاز سيبويه والكوفيون بناء ما تصرف من هذه الأفعال
للجهول ، ونسب لجمهور البصريين ، وعلى هذا فيجوز بناء اسم المفعول منها . قال ابن علقم :
والأصح أنه لا يجوز بناء شئ منها للمفعول اه فلا يقال فى كان زيد قائماً كين ولا فى يدون زيد
قائماً يكان (ما) ثبت (للماضى) منها (من العمل) فترفع الاسم وتنصب الخبر مثال المضارع
(نحو حتى يكونوا مؤمنين) واعرابه حتى حرف غاية ونصب ويكونوا فعل مضارع منصوب بأن
مضمرة وجوبا بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ويدونوا متصرف
من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، مؤمنين خبرها
وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضاً عن الحركة
والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) مثال الأمر - قل (كونوا حجارة) واعرابه كونوا
فمن أمر منى على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والواو

وَتُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَامَةً أَيْ مُسْتَغْنِيَةً عَنِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ، فَسُبِّحَانَ
اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ : أَيْ حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ

ضمير متصل في محل رفع اسمها ، حجارة خبرها وعلامة نصبه فتح آخره * ثم اعلم أن أفعال
هذا الباب بالنسبة للتصرف وعدمه ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام
عند أكثر المتأخرين ، وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو
زال وأخواتها الثلاثة ، وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقى الأفعال . قاله الفاكهي وابن علقم
(وتستعمل هذه الأفعال) الناقصة (تامة) على خلاف الأصل (أى مستغنية عن الخبر) مكنتية
عنه برفوعها فتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً لدالتها حينئذ على ثبوت الشيء في نفسه من غير
نظر لحال آخر بخلاف ما إذا كانت ناقصة فإنها مالم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن الكلام تاماً لما
تقدم من أن وضعها لتقرير الفاعل على صفة ، فإذا قطعتها عن الصفة استعملتها في غير موضوعها
فلم يستقم الكلام ، وما فسر به المصنف التمام هو الأصح ، وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث
والزمان ، ومعنى نقصانها دلالتها على الزمان فقط : أى دون الحدث فلا يتعلق بها الظرف ولا الجار
والمجرور في حال نقصانها . قال الفاكهي وهذا ضعيف ، والأصح كما قال ابن مالك وغيره أن أفعال
هذا الباب كلها في حال نقصانها تدل على الحدث والزمان وأنه يتعلق بها الظرف والجار والمجرور ،
فإذا قلت كان زيد قائماً دل كان على الحدث وهو الحصول المطلق ، ودل خبره على كون مخصوص
وهو الحصول المقيد بوقت ، ثم إذا استعملت هذه الأفعال تامة كانت بمعنى فعل لازم ويقدر في كل
شيء ما يقتضيه المقام (نحو وإن كان ذو عسرة) وأعرابه إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول
فعل الشرط والثاني جوابه ، كان فعل ماض في محل جزم فعل الشرط ، والأظهر أنها تامة بمعنى حصل
أو حضر أو حدث ، وذو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة ، وعسرة
مضاف إليه ، وجواب الشرط قوله - فظرة الى ميسرة - فالقاء رابطة لجواب الشرط ، ونظرة خبر
مبتدأ محذوف : أى فالامر أو فالواجب نظرة ، وأجاز الكوفيون كون كان في الآية ناقصة
وقسروا الخبر وإن كان ذو عسرة غريباً ، أو وإن كان من غرمائكم ذو عسرة ، ورد بأن
حذف خبر كان لا يجوز لا اختصاراً ولا اختصاراً (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وهما
حينئذ بمعنى دخل في الصباح والمساء كما قال المصنف (أى حين تدخلون في الصباح ، وحين تدخلون
في المساء) هكذا بخط المؤلف بتقديم الصباح على المساء ، وأعرابه الفاء حرف عطف ، سبحان . قال
البيضاوي مصدر كغفران ، ولا يكاد يستعمل الامضافاً منصوباً بأضمار فعله كماذا الله اه . وفي التحفة
سبحان مصدر جعل علماً للتسبيح وهو براءة الله من السوء : أى اعتقاد تنزيهه عما لا يليق بجلاله
منصوب على أنه بدل من اللفظ بفعله الذي لم يستعمل فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة ،
وليس مصدر السبح بل سبح مشتق منه اه وفي حواشي الاقناع للبجيرى قلاعن غيره سبحان
اسم مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره تسبحك : أى أتزهك عما لا يليق بك ، أقيم مقام
فعله ليدل على التنزيه البليغ فهو علم للتسبيح بمعنى التنزيه ، ولا يستعمل الا في الله ومضافاً فيقصد
تنكيره ثم يضاف لأن العلم لا يضاف ولا يثنى حتى يقصد تنكيره اه وفي شرح العصامي على

إِلَّا زَالَ وَفَتَى وَلَيْسَ فَإِنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلنَّقْصِ، وَتَخْتَصُّ كَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ
بِلَفْظِ الْمَاضِي

شدور الذهب وشرح الساماني على التسهيل وغيرهما أن سبحانه اسم مصدر وهو الأصح ، وحينئذ
فالأحسن أن يقال في اعرابه سبحانه اسم مصدر وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو
مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه ، حين ظرف زمان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، تمسون
فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو متصرف من أمسي التامة ،
وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وحين تصبحون الواو حرف عطف ، وحين معطوف
على ما قبله ، وتصبحون من أصبح التامة ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل .

[تنبيه] وإذا استعملت أضحى تامة فهي بمعنى دخل في الضحى نحو أضحينا : أي دخلنا في الضحى ،
وبات بمعنى عرس كقول عمر رضي الله عنه : أما رسول الله ﷺ فقه بات بمنى : أي عرس
بها ، وقد تكون بمعنى زل ، يقال بات بالقوم : أي نزل بهم ليلا ، وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر
إليك : أي انتقل ، وتأتى بمعنى رجع نحو - ألا إلى الله تصير الأمور - : أي ترجع ، وظل بالظاء
المشالة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم : أي دام ظله ، وبرح بمعنى ذهب نحو - وإذ قال موسى افتاه
لأبرح - : أي لأذهب ، وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك : أي انفصل ، ودام بمعنى
بقي نحو - مادامت السموات والارض - : أي ما بقيت (الازال) ماضى يزال لاماضى يزىل
ولاماضى يزول فانهما تامان ، الأول منهما متعد لواحد ومصدره الزيل . والثاني قاصر ومصدره
الزوال (وفى) بكسر التاء (وليس فانها ملازمة للنقص) فلا تستغنى عن خبر يتم به الكلام ،
وذهب أبو حيان في نكته الى أن فتى تكون تامة بمعنى سكن . قال الساماني : اذا أريد بفتا بفتح
التاء ، وأما مكسور التاء فلا يكون الا ناقصا انتهى ، وذهب أبو على الفارسي في الحليات الى أن
زال تكون تامة نحو : مازال زيد عن مكانه : أي لم ينقل عنه . وفي شرح المرادى ما يوهم أن
زال وبرح وفى وانفك في النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا لا سبيل اليه لما قررناه من اختلاف
معانيها ، وذهب الكوفيون الى أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو : انما يجزى
الفتى ليس الجمل ، وانما كانت عاطفة لأنها بمعنى لا النافية التي يعطف بها بعد الاثبات (وتختص
كان) عن أخواتها بأمور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى فلا تفيد الدلالة على المضى ولا يسند اليها
فاعل بل يكون وجودها كعدمها كالحرف الزائد ويبقى الكلام بعد حذفها على معناه قبله الا
في التأكيد . قال هطيل في شرح المفصل : وهذا معنى الزائد في كل موضع اه . وقال أبو بكر
الخبيري ، وقد تكون ماغاة في اللفظ دون المعنى : كقولك زيد كان قائما فتسبيل كان على أن
القيام كان فيما مضى اه وفي الرضى : اعلم أن كان تزداد غير مفيدة لشيء الا محض التأكيد كقوله
تعالى - من كان في المهد صبيا - ، وكذا اذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان
أحسن زيدا ، فعدم عملها حينئذ لعدم دلالتها على الحدث المطلق فبقيت كالظرف دالة على الزمن
فقط اه وانما تكون زائدة (بشرط أن تكون بلفظ الماضى) لخفته ولتعين الزمان فيه دون
المضارع ، ونذر زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعر :

وَأَنْ تَكُونَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَتُخْتَصُّ أَيْضًا بِجَوَازِ حَذْفِهَا مَعَ
أَسْمِهَا وَإِبْقَاءِ خَبَرِهَا ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ بَعْدَ لَوْ وَإِنْ الشَّرْطِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ

أنت تكون ماجد نبيل * اذا تهب شمال بليل
بفتح الباء بوزن قنيل بمعنى مبالغة (وان تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين
كالابتداء وخبره نحو زيد كان قائم والموصول وصلته نحو - كيف نكلم من كان في المهد صبيا - .
قال أبو البقاء كان زائدة : أى من هو في المهد ، وصبا حال من الضمير في الجار والمجرور . وقال
الصفدي : وهذا أجود ما قيل في اعرابه . قال الخبيصي ، وقوله تعالى - لمن كان له قلب - يتوجه
على الخمسة اه : أى فيجوز أن تكون كان فيه ناقصة ، وقلب اسمها ، وله خبرها ، وأن تكون
بمعنى صار ، وأن يكون فيها ضمير الشأن ، والجملة خبرها : أى كان الشأن له قلب ، وأن تكون
تامة : أى حصل له قلب ، فقلب فاعل وله متعلق بكان ، وأن تكون زائدة : أى لمن له قلب ، وشذ
زيادتها بين الجار والمجرور ، ومنه قول الشاعر :

جياذ بنى بـ كـر تـ سامى * على كان المسومة العراب
أى على المسومة ، وكان زائدة ، وكثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا)
واعرابه مانعجية بمعنى شئ مبتدا ، كان زائدة لافاعل لها ، أحسن فعل تعجب مبنى على الفتح وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، زيدا مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر ، فكان
زائدة بين المبتدا وخبره ، وقد أفهم كلامه أنها لا تزاد في صدر الكلام ولا في آخره ، وإن غيرها من
أخيهاتها لا يزاد . قال ابن مالك : وربما زيد أصبح وأمسى : أى كقولهم ما أصبح أبردها وما أمسى
أدناها بمعنى ما أبردها وما أدفأها . قال الدماميني : وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه اه
(وتختص) : أى كان (أيضا) بالنصب مفعول مطلق أو حال : أى أرجع عن الاختصاص
الأول رجوعا (بجواز حذفها) وحدها معقوضا عنها ما في مثل قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع
فأبا منادى مضاف ، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وخراشة مضاف إليه ، وأما مركبة
من أن وما فأن حرف مصدر ونصب وما زائدة عوضا عن كان الناقصة وأنت ضمير منفصل في محل
رفع اسم كان وذا خبر كان وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء
الستة ونفر مضاف إليه ، وبجواز حذفها (مع اسمها) ضميرا كان أو ظاهرا (وابقاء خبرها) على
حاله منصوبا دالا عليهما (وذلك) : أى جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعد لوان
الشرطيتين) * وبعد غيرهما قليل ، وإنما كثر بعدهما لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول
الكلام فيخفف بالحذف ، وخص ذلك بأن ولودون بقية أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط
الجازمة ، ولو أم أدوات الشرط الغير الجازمة ، وهم يتوسعون في الأسماء ما لا يتوسعون في غيرها
(كقوله عليه الصلاة والسلام : التمس ولو خاتما من حديد) : أى ولو كان الذي تلمسه خاتما
من حديد ، لحذف كان مع اسمها ، واعرابه التمس فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره

وَقَوْلِهِمْ : النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ، وَتَخْتَصُّ بِجَوَازِ حَذْفِ
نُونٍ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ إِنْ لَمْ يَلَهَا

أنت ، والواو حرف عطف ، لو حرف شرط جىء بها لعقد السببية والمسببية بين جلتي الشرط والجزاء
في الزمن الماضي ، بخلاف ان فانها لعقد السببية والمسببية في المستقبل ، ويقال فيها لو حرف امتناع
لامتناع : أى حرف يقال على امتناع جوابها لامتناع شرطها ، وخاتما خبر لكان المحذوفة مع
اسمها ، وجهة من حديد نعت لخاتما (وقولهم) : أى العرب . قال الفاكهي . ولو قال وقوله
لكان أولى لأنه حديث اه * قلت وهو حديث أخرجه (٢) (الناس مجزيون بأعمالهم ان
خيرا نخير ، وان شرا فشر) واعرابه الناس مبتدا مجزيون خبر ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن
الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومجزى اسم مفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هم
بأعمالهم متعلق بمجزى ان حرف شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، خيرا
خبر كان المحذوفة مع اسمها وهى فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وقوله نخير الفاء فيه رابطة
لجواب الشرط ، وخير خبر مبتدا محذوف والتقدير جزاؤهم خير ، وجهة المبتدا والخبر فى محل جزم
جواب الشرط ، وقوله وان شرا فشر ، اعرابه كاعراب ان خيرا نخير ، والتقدير ان كان عملهم خيرا
جزاؤهم خير وان كان عملهم شرا جزاؤهم شر ، وهذا الذى ذكره من نصب الأول ورفع
الثانى هو أرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب ، والا فيجوز رفع الأول ونصب الثانى ورفعهما
ونصبهما كما بينت ذلك فى حواشى شرح القطر (وتختص) : أى كان (بجواز حذف نون
مضارعها) ويقال له لام الكلمة ، ولذا عبر بعضهم بجواز حذف لام مضارعها وهو حذف غير
واجب كما قال ابن مالك فى الخلاصة وهو حذف ما التزم : أى ولكنه مجرد التخفيف فى اللفظ
لكثرة استعمال هذه الكلمة (المجزوم) : أى بالسكون كذا قيد به بعضهم وهو احتراز عن
المجزوم بحذف النون نحو لم يكونا ولم يكونوا ولم تكونى لانها محركة فتعاضت عن الحذف ، بخلاف
الساكنة . قال العصامى فى شرح الشذور : ولا حاجة الى ذلك لأن المراد بمضارع كان مضارع
هذا اللفظ بهذه الهيئة كما هو المتبادر فلا يكون صادقا على ما ذكرناه * قلت ولعله لبيان الواقع :
أى اذا لم يسمع الحذف الا فى المجزوم بالسكون ، واحتراز المصنف بالمجزوم عن المرفوع نحو - من
تكون له عاقبة الدار - والمنصوب نحو - وتكون لكما الكبيرياء فى الارض - فلا تحذف منهما
النون لانتفاء الجزم فيهما ، وكذا لا تحذف فى الموقوف عليه ، فاذا قيل لك هل كان زيد قائما ؟
فقلت لم يكن لم يجز حذف نونه حينئذ لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتىبقى على
حرف أو حرفين ، وجب الوقف عليه بهاء السكت : كقولك عه ولم يعه فلم يكن بمنزلة لم يبع ، فالوقف
عليه باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن . قاله ابن هشام فى شرح القطر
لكنه قال فى التوضيح : قال ابن مالك تجب هاء السكت فى الفعل إذابقى على حرفين أحدهما
زائدا نحو : لم يعه ، وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو - ولم أك - ومن
يتق - بترك الهاء اه ومال اليه العصامى فى شرح الشذور (ان لم يلها) : أى كان أو النون

سَاكِنٌ، وَلَا ضَمِيرٌ نَصْبٌ مُتَّصِلٌ بِهَا نَحْوُ، وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا، وَلَا تَكْ فِي ضَيْقٍ، وَإِنْ تَكْ حَسَنَةٌ
(فصل) وَأَمَّا الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ فَأَرْبَعَةٌ: مَا، وَلَا، وَإِنْ، وَلَاتَ. أَمَّا مَا

(ساكن) فلا يحذف من المتصل بالساكن وهو لام التعريف نحو - لم يكن الله ليغفر لهم -
فالنون مكسورة لأجله فهي متعاضية على الحذف لقرنها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا
ليونس محتجا بقول الشاعر :

إِذَا لَمْ تَكِ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى * فَلَيْسَ بِمَنْ عَنِ عَقْدِ التَّمَامِ

وهذا محمول عند المانع على الضرورة ، وقد وافق ابن مالك في التسهيل يونس فقال . ولا يمنع من
ذلك ملاقة ساكن وفاقا ليونس اهـ وكأنهما لم ينظرا للحركة لعروضها وعدم أصالتها (ولا ضمير
نصب متصل بها) : أى بكان أو بالنون فلا تحذف النون من مضارع كان المتصل به ضمير
منصوب نحو ان يكنه فلن تسلط عليه ، وقول الشاعر :

فَإِنْ لَا يَكْنِهَا أَوْ تَكْنِهَا فَانْه * أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

وذلك لأن الضمائر ترد الأشياء الى أصولها ، فإذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف (نحو ولم أك
بغيا) واعرابه لم حرف نفى وجزم ، أك فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة
تخفيفا لأن أصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف فالحذفان
الأولان واجبان والثالث جائز ، وأك متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها
مستتر فيها وجوبا تقديره أنا وبغيا خبرها (ولا تك فى ضيق) فى سورة النحل ، أما التى فى النمل
فانها باثبات النون ، واعرابه الواو حرف عطف على قوله - ولا تحزن عليهم - : أى على الكفار
ان لم يؤمنوا ولا تهتم بمكرهم : أى فان الله ناصرك يا محمد عليهم ، ولا ناهية ، تك فعل مضارع مجزوم
بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا وهو متصرف من كان الناقصة ترفع
الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ، وجلة فى ضيق فى محل نصب خبرها
(وان تك حسنة) واعرابه ان حرف شرط جازم ، تك فعل الشرط وعلامة جزمه سكون النون
المحذوفة تخفيفا وهو من كان التامة ، وحسنة بالرفع فاعل : أى وان تحصل أو تثبت حسنة يضاعفها
لصاحبها من عشر الى سبع مائة ضعف ، ويضاعفها جواب الشرط ، وفى قراءة عاصم حسنة بالنصب ،
واسم تك حيفئذ ضمير مستتر فيها جوازا يعود على النرة : أى وان تكن النرة حسنة يضاعفها
حتى يوافيها صاحبها يوم القيامة وهى كالجبل العظيم ، وقد أشار المصنف بهذه الآية الى أنه لا يختص
الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ، وبه صرح الفاكهى فى شرح قطر الندى لكنه فى التامة
قليل : كما قاله العصامى فى شرح الشذور ، وأفاد الأزهرى انه وقع حذف النون من مضارع كان
فى القرآن العظيم فى ثمانية عشر موضعا .

(فصل) فيما ألحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتها لها فى المعنى . (وأما الحروف
المشبهة بليس) فى النفي والجود والدخول على الجمل الاسمية (فأربعة ما ولا وان ولات) النافيات
وأكثرها عملا ما النافية وكان الاصل أن لاتعمل لأن قياس العوامل أن تختص بالقييل الذى تعمل
به من الاسم والفعل لسكنها أعملت لقوة مشابهتها لليس لأن معنييهما فى الحقيقة سواء (أما ما) :

فَتَعْمَلُ عَمَلٌ لَيْسَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا تَقْتَرِنَ بَيْنَ ، وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا بِإِلَّا ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا ، وَلَا مَعْمُولُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ لِلْعَمُولِ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَجَرُورًا ، فَالْمُسْتَوْفِيَةُ لِلشُّرُوطِ نَحْوُ مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى مَا هَذَا بَشَرًا ، مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ . فَإِنْ اقْتَرَنْتَ بَيْنَ بَطَلٍ عَمَلُهَا نَحْوُ مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَذَلِكَ

أى النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين) وكذا عند التهاميين فيما حكاه الكسائي (بشرط) اجتماع أمور أربعة : الأول (أن لا تقترن) ما النافية (بان) الزائدة الكافة المكسورة الهمزة (و) الثاني (أن لا يقترن خبرها بالا) الحصرية المفيدة للاثبات المبطلات معنى ما (و) الثالث (أن لا يتقدم خبرها) ولو ظرفا على الأصح خلافا لابن عصفور (على اسمها) لضعفها في العمل فلا تتصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع . (و) الرابع أن (لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها الا اذا كان المعمول) لخبرها (ظرفا أو جارا وجرورا) فانه يجوز حينئذ إعمالها مع تقدمه كما سيأتى ، فهذه الأربعة متى وجدت جاز إعمالها في معرفة ونكرة (فالمستوفية للشروط) الأربعة المذكورة (نحو ما زيد ذاهبا) واعرابه مانافية حجازية تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، زيد اسمها ذاهبا خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (وكقوله تعالى ما هذا بشرا) واعرابه مانافية حجازية ، والهاء للتنييه وذا اسم إشارة في محل رفع اسمها وبشرا خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (ما هنَّ أمهاتهم) واعرابه مانافية حجازية ، هن ضمير منفصل في محل رفع اسمها ، أمهات خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، والهاء ضمير متصل في محل جر مضافة . قال ابن هشام : ولم يقع إعمال ما في القرآن صريحا في غير هاتين الآيتين (فان اقترنت بان) : أى الزائدة فلا يقال فيها نافية بل زائدة كافة لما عن العمل (بطل عملها) وجوبا عند البصريين لضعف عملها بالفصل بينها وبين معموليها بغير الظرف وزوال شبهها بليس من حيث أن ليس لا تليها إن فلا يقال ليس أن زيد قائما (نحو ما ان زيد قائم) واعرابه مانافية حجازية بطل عملها ان زائدة كافة زيد مبتدأ وقائم خبر ، وعلى ذلك قول الشاعر :

بنى غدانة ما ان أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخرف

قال الفاكهي : وقد روى ذهابا ، وأول على أن إن نافية مؤكدة لما ، لازائدة . قال وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك اه . وقال الساميني : قال ابن مالك إن هذه لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرار ما . قال الراجز :

لا ينسك الاسى تأسيا فما * مامن حمام أحد معتصما

اه وقال العصامي في شرح الشذور وخرج بان الزائدة ان النافية فلا تبطل العمل كما في البيت المذكور على رواية ابن السكيت ذهابا وصريفا بالنصب ، وما الزائدة كان الزائدة في بطلان عمل ما معها عند عامة النحويين ، ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف : يعنى ابن هشام لأن المرمى عنده ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا أثر لها ، وقال انه يشهد له السماع والقياس اه (وكذلك) يبطل

إِنْ اقْتَرَنَ خَبَرُهَا بِإِلَّا ، نَحْوُ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا نَحْوُ :
مَا قَائِمٌ زَيْدٌ أَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ نَحْوُ : مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلٌ ، فَإِنْ كَانَ ظَرْفًا نَحْوُ :
مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ جَالِسًا ، أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا نَحْوُ مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهَا

عملها (ان اقترن خبرها بالا) لأن عملها انما هو لأجل النفي الذي شابهت به ليس ، وبالا يبطل
النفي ويصير الكلام اثباتا فكيف تعمل مع زوال المشابهة . قال في البهجة : فان انتقض بها
وجب الرفع (نحو وما محمد إلا رسول) واعرابه ما نافية بطل عملها محمد مبتدأ ورسول خبره
والا أداة حصر ، فان انتقض بدون إلا من أدوات الاستثناء كغير وسوى جاز النصب عند الفراء
ووجب عند البصري . قاله ابن عنقاء ، وقال الفاكهي بخلاف ما اذا انتقض بغيرها فانه يجوز عملها
نحو : ما زيد غير قائم اهـ حكى ابن مالك عن يونس جواز اعمالها حال اقتران خبرها بالا ، واستشهد
على ذلك بقول الشاعر :

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

وأجيب عنه بأن المنصوب ليس خبرا لما ، وانما هو مصدر على حذف مضاف والتقدير وما الدهر
الا يدور دورا منجنون ، وما صاحب الحاجات الا يعذب تعذيبا جزمه بالجواز يفيد اعتقاد مذهب
الفراء (وكذلك) يبطل عملها (ان تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) لضعف عملها لعدم
تصرفها تصرف ليس فانها أصل في العمل ، وعن يونس : جواز اعمالها عند تقدم خبرها مستشهدا
عليه بقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قرش واذا ما مثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشر اسم ما والخبر محذوف : أى في الدنيا ، ومثلهم بالنصب على الحال وضافته
لاتفيد تعريفا كما سيأتى ، وأجاز ابن عصفور عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفا أوجارا ومجرورا
لكثرة التوسع فيه وتبعه على ذلك جمع محققون كالسعد التفتازاني ، وفي حواشي البهجة للشریف
ابن عنقاء ، والظاهر ما بحثه الفارح السيوطي ، وتبعه الفاكهي جواز اعمالها اذا كان الظرف
المتقدم خبرها اهـ (أو تقدم معمول الخبر) على اسمها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا (نحو
ما طعامك) بفتح ميمه على أنه مفعول مقدم لا كل (زيد آكل) فانه حينئذ يبطل عملها فيعرب
زيد مبتدأ وآكل خبره لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم . ولذا
قال الشاعر :

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

(فان كان) أى معمول الخبر (ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا أوجارا ومجرورا نحو ما في الدار
زيد جالسا لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما ، فتقول
في اعراب المثال الأول ما نافية حجازية ، عند ظرف مكان معمول لجالسا والسكاف مضاف اليه ،
زيد اسمها ، جالسا خبرها ، وتقول في المثال الثاني ما نافية حجازية ، في الدار جار ومجرور
معمول لجالسا وزيد اسمها وجالسا خبرها . قال الفاكهي وأما تقديم المعمول على الخبر فإثر اهـ :

وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يَعْمَلُونَهَا وَإِنْ اسْتَوْفَتْ الشُّرُوطُ ، وَأَمَّا لَا فَتَعْمَلُ عَمَلٍ لَيْسَ أَيْضًا عِنْدَ
الْحِجَازِيِّينَ قَطُّ بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَا ، وَتَزِيدُ بِشَرْطٍ آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا
نَكِرَتَيْنِ نَحْوُ لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَأَكْثَرُ عَمَلِهَا فِي الشَّعْرِ

أى نحو ما زيد عندك جالسا (وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط) المذكورة . قال
الزنجشیری فی الفصل : ویقرءون ما هذا بشر الامن درى كيف هى فی المصحف اه وفى المعنى
عن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التیمیة اه (وأمالا) أى النافية ، وهى عند عدم القرينة تنفى
الجنس ظهورا والوحدة احتمالا ، وقد تكون نصا فى الأول كقول الشاعر :

تعز فلاشئ على الأرض باقيا * ولاوزر مما قضى الله واقيا

وفى الثانى كلا رجل عندي بل رجلان اذ عطف المثنى عليه يدل على أن المثنى رجل واحد لا جنس
الرجال اذ لو أراد انفى الجنس لعطف عليه جنسا آخر بان يقول لا رجل عندي بل امرأة (فتعمل
عمل ليس أيضا) لكنها تخالف ليس من ثلاث جهات : أحدها أن عملها قليل حتى منعها الأخفش
والمبرد ، الثانية ان ذكر خبرها قليل ، الثالثة أنها لا تعمل الا فى النكرات كما سيأتى (عند الحجازيين
فقط) : أى دون بنى تميم كما نص عليه الزنجشیری وابن الحاجب وغيرهما خلافا لمن ظن اتفاق
العرب على اعمالها فخص الخلاف بما النافية (بالشروط المتقدمة فى ما) النافية ما عدا الشرط
الأول لأن النافية لا تقترن بان الزائدة (وتزيد) يعنى على ما (بشرط آخر) وانما زيد فى شروطها
لأن شبهها بليس أضعف من شبه ما ، وانما كان شبهها أضعف لأن ليس لنفى الحال ولا لنفى المستقبل
عند الأكثرين ، ونقله المرادى عن ظاهر كلام سيبويه وان قال ابن مالك تبعا للأخفش انها
قد تكون لنفى الحال ، وأما ما فانها اذا نقت المضارع فانها تخلصه للحال كما قال الجمهور ورد عليهم
ابن مالك بنحو قوله تعالى - قل ما يكون لى أن أبدله - وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء
قرينة خلافه (وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) فلا تعمل فى معرفة فلا يقال لازيد قائما ،
وأما قول الشاعر :

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

فنادر . قال ابن مالك : والقياس عندي على هذا شائع . قال وقد قاس عليه المتنبي قوله :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى * فلا الجد مكسوبا ولا المال باقيا

أى ان الاعطاء اذا لم يكن خالصا من اتباعه بالمكارة فلا يفيد صاحبه اكتساب الثناء عليه وماله
غير باق ، وهذا منه اشارة لقوله تعالى - لا تبطلوا صدقاتكم بالحق والأذى - وعلى هذا المعنى
فيرزق بضم الياء مبني للجهول ، فما فى شرحى على شواهد شرح القطر مما قد يخالف هذا مخالف
لما يفيد كلام شرح ديوان المتنبي (نحو لا رجل أفضل منك) واعرابه لانافية حجازية تعمل عمل
ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر رجل اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضم آخره أفضل خبرها
منصوب بها ، وعلامة نصبه فتح آخره منك جار ومجرور متعلق بأفضل (وأكثر عملها فى الشعر)
بل قيل انه لا يحفظ عملها فى النثر . قال الفاكهي : ولا تختص به ، وهذا مخالف لما فى القطر
واللمحة اه . وقال ابن علقم فى حواشى البهجة وعملها قليل جدا وخصه أكثر المغاربة بالشعر اه

وَأَمَّا إِنْ النَّافِيَةُ فَتَعْمَلُ عَمَلٌ لَيْسَ فِي لُغَةِ الْعَالِيَةِ بِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَا سَوَاءَ كَانَ أَشْمَهَا
مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً نَحْوُ إِنْ زَيْدٌ قَاتِمًا، وَسَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا
بِالْعَافِيَةِ . وَأَمَّا لَاتَ

وقال العصامي في شرح الشذور صرح غير واحد بأنها لا تعمل الا في الشعر ، بل ظاهر عبارة الرضى
أنه رأى جميع النحاة ، وجزم بذلك المصنف في القطر وغيره ولا يرد ذلك على قضية كلامه هنا ، يعني
في الشذور لأنه لم يذكر فيه اشتراط كون عملها في الشعر لاحتمال ذهابه الى التعميم كما جرى عليه
بعضهم انتهى (وأما ان النافية) وهي بكسر الهمزة وسكون النون (فتعمل عمل ليس) وعملها
أقل من عمل لا كما قاله ابن مالك ، وعكسه أبوحيان فقال عمل ان أكثر من عمل لا ، والصواب الأول
(في لغة) أهل (العالية) بالعين المهملة والياء المثناة من تحت ، وهي مافوق نجد الى أرض
تهامة ، والى ما وراء مكة وما والاها ، والنسبة اليها على ، ويقال أيضا علوى على خلاف القياس قاله
في الصحاح ، وأما غير أهل العالية فيعملها على الأصل ، والقول بعملها هو رأى أكثر الكوفيين
والفارسي وابن جني وابن مالك ، وصححه أبوحيان ، ونقله ابن هشام عن الكسائي والمبرد ، ومنعه
أكثر البصريين والمغاربة ، ونقله ابن هشام عن سيبويه والقراء : أي (بالشروط المتقدمة في ما)
أي ماعدا الشرط الأول أيضا (سواء كان اسمها معرفة أونكرة) فالأول (نحو ان زيد قائما)
واعرابه ان نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، زيد اسمها ، قائما خبرها ، ومما جاء فيه
اسمها معرفة من القرآن العظيم قوله تعالى - ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم -
في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف إن وكسرهما لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية ، وأمثالكم
بالنصب أيضا نعت لعبادا ، وتكون المثلية المنفية في هذه القراءة هي المماثلة في الانسانية : أي
ما الذين تدعون أيها المشركون من دون الله عبادا مماثلين ومماثلين لكم في الانسانية بل هم
أحجار منحوتة ، والمماثلة المثبتة في القراءة المشهورة المماثلة في العبودية : أي فهم وان شابهوكم في
العبودية لكنهم لا يشابهونكم في الانسانية بل هم جاد وأنتم عقلاء فلكم عليهم منزلة فكيف
تعبدونهم ، فلاتنافي بين القراءتين في المعنى ، فكان الأولى للمصنف التمثيل بهذه الآية جريا على عادته
في اشارة التمثيل بالآيات القرآنية (و) الثاني وهو ماذا كان اسمها نكرة (سمع من كلامهم)
أي أهل العالية كما قاله الحريري في شرح محيب النداء (ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) أي
السلامة من المضار . وفي القاموس العافية دفاع الله عن العبد ، عافاه الله من المكروه معافاة وعافية
وهب له العافية من العلل والبلاء كأعفاه ، والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافيه منك اه
واعرابه ان نافية تعمل عمل ليس ، أحد اسمها ، خيرا خبرها ، ومن أحد متعلق بخبر الا أداة حصر
بالعافية جار ومجرور ، ومما أنشده الكسائي شاهدا على إعمال ان عمل ليس قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلام أهل العالية ان ذلك نافعك ولا ضارك (وأمالات)
وأصلها لا ، زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة أو للبالغة في النفي كما في علامة ونسابة ، أو لهما معا وحركت
لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لأنها أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين

فَتَعْمَلُ عَمَلٌ لَيْسَ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا لَفْظَ الْحَيْنِ وَبِأَنْ يُحذفَ اسْمُهَا أَوْ
خَبَرُهَا ، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْأَسْمِ نَحْوُ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ : أَيْ لَيْسَ الْحَيْنُ حِينَ فِرَارٍ
وَقَرِيءٌ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مُحذُوفٌ أَيْ لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ حِينَ لَهُمْ .
(فصل ٣) وَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

وبالضم جبرا لما يلحقها من الوهن بحذف أحد معموليها لزوما ويوقف عليها بإهاء وبالتاء (فتعمل
عمل ليس) باجتماع العرب فهي أقوى الحروف الأربعة في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم
اذ لم يحفظ نفيها الفعل (بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين) فلا تعمل في غيره وان رادفه
وذلك لقلتها في الكلام ، وهذا ما عليه سيويه والجمهور وتبعهم المصنف ، وقيل لا تختص بالحين
بل تعمل فيه وفيما رادفه كالساعة والأوان ، وهو ظاهر كلام التسهيل ، وفي الشذور ولا تعمل الا في
الحين بكثرة ، وفي الساعة والأوان بقلة انتهى . وفي شرح العمري طية لابن عنقاء : لات بشرط كون
اسمها وخبرها زمانا فان لم تدخل على الزمان كانت مهملة اقتهى ، ومثال دخولها على غير الحين من
أسماء الزمان قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبنى مرتع مبتغيه وخيم

وقوله : طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح ، وليس الأوان أوان صلح حذف اسمها وما أضيف اليه خبرها وقدر
تنوينه فبناء كما يبنى قبل وبعد الا أن أوان يشبه نزال وزنا فبناء على الكسر ونونه للضرورة
(و) بشرط أن لا يجمع بين اسمها وخبرها (بان يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) بان يحذف
(خبرها) : أَيْ وَيَذَكُرُ اسْمَهَا فَلَا يَجْتَمِعَانِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ (وَالْغَالِبُ) : أَيْ الْمَسْمُوعُ بِكَثْرَةِ فِي كَلَامِهِمْ
(حذف الاسم) لكونه في موضع التاء المجعولة كالعوض عن أحد الجزئين أولان الخبر محط
القائدة فلا يحسن حذفه (نحو فنادوا ولات حين مناص) واعرابه القاء حرف عطف نادوا نعل
وفاعل نادى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ولات الواو للحال لات نافية
تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وحين خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ، ومناص مضاف
اليه واسمها محذوف والتقدير فنادوا وإحال أنه ليس الحين حين فرار وتأخر كما قال المصنف (أَيْ
لَيْسَ الْحَيْنُ حِينَ فِرَارٍ) فَنَاصٍ بِمَعْنَى فِرَارٍ (وَقَرِيءٌ) : أَيْ فِي الشَّوَادِ ، وَهِيَ مَا وَرَاءَ السَّبْعِ ، وَقِيلَ
مَا وَرَاءَ الْعَشْرِ (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) بَرَفَعَ حِينَ (عَلَى) أَنَّهُ اسْمُهَا وَعَلَى (أَنَّ الْخَبَرَ مُحذُوفٌ : أَيْ
لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ حِينَ لَهُمْ) أَيْ حِينَ مَوْجُودًا لَهُمْ عِنْدَ تَنَادِيهِمْ وَنَزُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ .

(فصل ٤) فِي بَيَانِ حُكْمِ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ * (وَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ) : أَيْ الْقَرَبُ : أَيْ الْأَفْعَالُ الدَّالَّةُ
عَلَى قَرَبِ حُصُولِ الْخَبَرِ وَدُنُوهِ فَلِلْمُقَارَبَةِ مَفَاعِلَةٌ وَلَكِنْ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا أَصْلُ الْفِعْلِ وَهُوَ الْقَرَبُ ، وَهِيَ
مَصْدَرُ قَارِبَ الشَّيْءِ يَقَارِبُهُ مُقَارَبَةً ، وَتَسْمِيَةُ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ كُلِّهَا أَفْعَالًا لِلْمُقَارَبَةِ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ
كَالْقَمَرَيْنِ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ لِأَنَّ بَعْضَهَا لِلرَّجَاءِ وَبَعْضُهَا لِلشَّرْعِ كَمَا يَفِيدُهُ قَوْلُ الْمَصْنَفِ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ
أَقْسَامُ الْخ ، وَقَدْ حَدَّثَنَا ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ بِمَا يَفِيدُ اشْتِرَاكَهَا فِي إِفَادَةِ الْمُقَارَبَةِ . فَقَالَ أَفْعَالُ

فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَا وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ الْخَبَرِ وَهُوَ كَادَ ، وَ كَرَبَ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَ كَسْرِهَا ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ، وَأَوْشَكَ . وَمَا وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى رَجَاءِ الْخَبَرِ وَهُوَ : عَسَى

المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذاً فيه ، فالدال منها على الرجاء موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الرجاء والطمع في حصوله نحو عسى الله أن يشفي مريضك تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه ، والدال منها على المقاربة موضوع لمقاربة الخبر على سبيل وجود القرب وحصوله ، لا على رجائه نحو كادت الشمس تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل ، والدال منها على الشروع موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول طفق الثلج يذوب اذا قلت ذلك في حال أخذه في السيلان عند طلوع الشمس عليه فالكل من أفعال هذا الباب بهذا التقرير من باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلاحاجة حينئذ لجعل اطلاق لفظ المقاربة عليها من باب التغليب كما قاله جمع ، ولا من باب تسمية الكل باسم الجزء كما قاله جمع آخر (فهي ثلاثة أقسام) لارابع لها . والمذكور هنا أحد عشر : الأول من الأقسام الثلاثة (ما وضع للدلالة) أي ليدل (على قرب الخبر) أي على أنه قريب الحصول فنحو كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج ، وإن لم يخرج فهو غير دال على نفي الخروج كما سيأتي تحقيقه في آخر الباب إن شاء الله تعالى (وهو) : أي هذا القسم الدال على قرب الخبر ألفاظ كثيرة . ذكر المصنف منها ثلاثة (كاد) قال الدماميني ، وهي أشهر أفعال المقاربة وتتصرف تصرف الأفعال ، فيقال كاد يكاد ويكود كيدا وكودا ومكادا ومكادة فهو كائد (وكرب بفتح الراء وكسرهما والفتح أفصح) كما قال الدماميني وغيره ، فيقال كرب كربا فهو كارب (وأوشك) هو في الأصل بمعنى أسرع ، وتستعمل كذلك : فيقال أوشك فلان في السير أي أسرع فيه ، وتتصرف فيقال أوشك يوشك فهو موشك ، وأوشك يازيد وهو أوشك منه . (و) الثاني (ما وضع للدلالة على رجاء الخبر) أي على رجاء المتكلم لحصول مضمون الخبر سواء كان رجاء حصوله عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة (عسى) بفتح السين كقضى ، وقد تكسر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم ، نحو عسيت وعسينا أوصير مخاطب نحو فهل عسيتم والمشهور في كتب العربية أنها فعل جامد فلا يأتى منها إلا الماضي ، وعبرة التسهيل ، ويلازم من معنى أفعال هذا الباب جميعها لفظ الماضي إلا كاد وأوشك وجعل اه . وعبرة الحاجة فلا أول عسى غير متصرف . قال الخبيصي أي لا يجيء منه مضارع أو اسم فاعل أو أمر أو نهى لتضمنه معنى الانشاء ومشابهته بذلك الحرف لكون الانشاء بالحروف اه . وعبرة الرضى عسى لا يأتى منه إلا الماضي لتضمنه معنى الحرف : أي انشاء الطمع والرجاء كاعل ، والانشآت في الأغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها اه قال الاندلسي ، وأما قولهم عسى يعسوعسوا فهو بمعنى صلب وأنشد قول عدى :

لولا الحياء وإن رأسى قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

وكلام المصنف يفيد أن عسى للرجاء فقط وليس كذلك ، ولكن الرجاء هو الغالب ، وقد يأتي لغيره ففي الرضى . قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان في المخلوق عليه تعالى إلا في قوله تعالى - عسى ربه إن طلقكن - . وأقول إن عسى في الآية للتخويف

وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ . وَمَا وَضَعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ نَحْوُ طَفِقَ ، وَعَلِقَ ،
وَأَنشَأَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تَعْمَلُ عَمَلَ كَانَ فَتَرَفَعُ الْمُبْتَدَأُ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ
إِلَّا أَنْ

لِللَّخُوفِ وَالْإِشْفَاقِ اهـ وفي القاموس عسى فعل مطلقاً أو حرف مطلقاً أى على الخلاف فيها للترجي
في المحبوب والإشفاق في المكروه واجتماعاً في قوله تعالى - وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير
لكم - الآية ، وللسك واليقين ، وقد تشبه بكاد ، ومن الله للإيجاب ، وبمنزلة كان في المثل السائر
عسى الغوير أبؤسا اهـ (وحى) بفتح الحاء والراء المهملتين كذا في التصريح والفواكه وغيرها
من كتب المتأخرين . وفي الرضى قد تستعمل حرى زيد أن يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى
بلفظ الماضي فقط ، ومعناه صار حراً أى خليقاً وجديراً اهـ . قلت كلام القاموس يفيد أنها تستعمل
كرضى ورمى : أى بفتح الراء وكسرها ، وقد ذكرها بفتح الراء أصحاب كتب الأفعال من اللغويين
كما نبه على ذلك الأزهرى والعصامى (واخلولق) بفتح اللامين (و) الثالث (ماوضع للدلالة
على الشروع) أى شروع الاسم في الخبر (وهو) أى هذا القسم (كثير) وقد أنهاها بعضهم
إلى نيف وعشرين فعلاً ذكر المصنف منها خمسة (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها . قال في
التوضيح : حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم ، وحكى مصدر طفق
بافتح طفوقاً ومصدر طفق بالكسر طفقا اهـ والمشهور أنها لا تتصرف كعسى . قال الدمامينى :
وحكى أيضاً طبق بكسر الباء الموحدة (وعلق) بكسر اللام . قال الدمامينى : وهى غريبة ومن
شواهد استعمالها قول الشاعر :

أراك علقْتَ نَظْمَ من أجْرنا * وظلم الجار اذلال المجير

(وأنشأ) بالهمز أوله وآخره أنشأ السائق يحدو الأبل ، وقول الشاعر :

* أنشأت أعرب عما كان مكتوماً * (وأخذ) كقوله :

فأخذت أسأل والرسوم تحيننى * وبالاختبار اجابة وسؤال

(وجعل) بفتح عينه ، وفي القاموس : وجعل يفعل كذا أقبل وأخذ ، وتكون بمعنى سعى ، ومنه
- وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً - وبمعنى التبيين نحو - انا جعلناه قرآناً عربياً - وجعلت
زيداً أخاك نسبته اليك اهـ (وهذه الأفعال) المترجم لها بأفعال المقاربة (تعمل عمل كان)
وأخواتها ، وتسمى نواسخ ونواقص أيضاً ، وانما أفردت بباب اختصاص خبرها بأحكام ليست
لخبر كان (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) على المشهور ، ويدل لذلك ورود خبرها مفرداً منصوباً
في بعض الأحيان ، وسيبويه يجعل المقرون بأن مفعولاً منصوباً على اسقاط الخافض ، ويجعل
الفعل بمعنى قرب ، فالتقدير عنده في نحو عسى زيد أن يقوم قرب زيد من القيام ، ومن أحكام هذه
الأفعال أن خبرها لا يتقدم عليها ، وقد يتوسط ، وقد يحذف (الأن) اسمها لا يخلو غالباً من
اختصاصه : إما بتعريف نحو - فعسى الله أن يأتى بالفتح - ، أو بوصف نحو عسى سائر ذو حاجة أن يفتح
الله عليه ، وقد يأتى نكرة محضة غير مختصة كقول الشاعر :

عسى فرج يأتى به الله انه * له كل يوم في خليقته أمر

خَبَرَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مُضَارِعًا مُؤَخَّرًا عَنْهَا رَافِعًا لِضَمِيرِ اسْمِهَا ، وَيَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِأَنْ
إِنْ كَانَ الْفِعْلُ حَرَى وَاخْلَوْلَقَ نَحْوُ حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ

والآن (خبرها) يختص بأمور . منها أنه قد يحذف كقول عنتره .

، همت ولم أفعل وكنت وليتني * تركت علي عثمان تبكي حالته

ومنها أنه (يجب أن يكون فعلا مضارعا) قال العصامي في هذه العبارة مساححة ، والمراد أنه يجب
أن يكون خبرها جملة ونادر بحيث مفردا بعد كاد وعسى كقوله :

وأبت الى فهم وما كنت آيبا * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وقولهم في المثل : عسى الغوير أبؤسا : أي عسى الغوير يأتي بأبؤس : أي شدة وعذاب فأبؤسا خبر
عسى وهو مفرد وليس من الاخبار عنها بالمفرد قوله تعالى - فطفق مسحاً - بل هو من
حذف الخبر ومسحاً مفعول مطلق والتقدير فطفق يمسح مسحاً حذف الخبر وترك المصدر دالا عليه
وشذ مجيء الجملة الاسمية بعد جعل كقوله :

وقد جعلت قلوب بني سهيل * من الأكوار مرتعها قريب

جملة مرتعها قريب خبر جعل ، ومن الأكوار متعلق بقريب وهو جمع كور بضم الكاف الرجل
بأداته أوجع كور بفتحها الجماعة الكثيرة من الأبل ، وشذ الاخبار بالماضي عن جعل نحو قول
ابن عباس : فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بجملة أرسل خبر جعل واذا منصوبة
بأرسل ، فأول الجملة أرسل لان التقدير جعل الرجل أرسل رسولا اذا لم يستطع أن يخرج . ومنها أنه
يجب أن يكون خبرها (مؤخرا عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها
وظاهر كلامه جواز توسط الخبر بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيрани والفارسي
وصححه ابن عصفور وجزم به في المغني والتسهيل . ومنها أنه يجب في خبرها أن يكون (رافعا لضمير
اسمها) : أي عاملا فيه الرفع على أنه فاعله أو نحوه وذلك أنها إنما جيء بها لتدل على شروع
اسمها في الخبر أو قربه منه أو ترجى حصوله كما مر فلا بد فيه من ضمير يعود عليه غالبا : أي ان
وجوب رفع خبرها لضمير اسمها إنما هو باعتبار أن ذلك الحكم لغالب أفعال هذا الباب والافيحوز
في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق
حين هرب من الحجاج :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده على أنه فاعل يبلغ مضاف الى الضمير العائد على اسم عسى قال الفاكهي : وعنه
احترز المؤلف بقوله غالبا اه وقد يتوهم عود قوله غالبا للأحكام الأربعة الفعلية والمضارعية
والتأخير والرفع للضمير وليس كذلك بل الواقع على خلاف الأحكام الثلاثة الأول شاذ والواقع على
خلاف الحكم الرابع مسموع بكثرة فليس شاذاً . (و) منها أنه (يجب اقترانه) : أي خبر أفعال
هذا الباب (بأن) المصدرية (ان كان الفعل حرى واخلولق) لان الفعل المرجو وقوعه يتراخي
حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يقوم) فلا يجوز حرى زيد يقوم
واعرابه حرى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، زيد اسمها

وَاخْلَوْلَتْ السَّمَاءَ أَنْ تَمُطَرَ ، وَيَجِبُ تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ بَعْدَ أفعالِ الشُّرُوعِ نَحْوُ وَطَقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا ، وَالْأَكْثَرُ فِي خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ الْإِقْتِرَانُ بِأَنْ ، نَحْوُ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ

مرفوعها وعلامة رفعه ضم آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، يقوم فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر حوى ، والتقدير قارب زيد القيلم (واخلولت السماء أن تمطر) بفتح التاء وضمها لأنه يقول مطرت وأمطرت ، وفي القاموس : مطرتهم السماء مطرا وبحرك ، أصابتهم المطر ، وأمطرتهم الله ، لا يقال إلا في العذاب ، ولا يجوز اخلولت السماء تمطر بحذف أن ، واعرابه اخلولت فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ، والتاء علامة التأنيث ، السماء اسمها وعلامة رفعه ضم آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، تمطر فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر اخلولت ، والتقدير قاربت السماء المطر والأمطار ، وسيأتي أن شاء الله تعالى في اعراب مثال عسى الكلام على الاخبار بهذا المصدر (ويجب تجرده) : أي الخبر (من أن بعد أفعال الشروع) لأنها للحال ، وأن تخلص الفعل للاستقبال فينبغي تناف (نحو وطقا يخصفان عليهما) : أي شرع آدم وحواء يلزقان عليهما من ورق الجنة ، ليستترابه واعرابه طفق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها ، يخصفان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وعليهما متعلق بيخصفان ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب خبر طفق (والأكثر في خبر عسى وأوشك الاقتران بأن) لأن عسى من أفعال الترجي ، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن ولذا ذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد خبرها من أن خاص بالشعر فهو ضرورة شعرية ، لكن ظاهر كلام سيدي خلافه ، والذي سهل حذف أن من خبرها جلها على كاد لا اشتراكهما في أصل معنى المقاربة وإن اختلفا في وجوه المقاربة فلذلك دخلت أن في خبر كاد وحذفت من خبر عسى . وأما أوشك فانها تستعمل في اللفظ استعمال عسى واستعمال كاد فتدخل أن في خبرها إلحاقا بعسى ، وتحذف منه إلحاقا بكاد لمشاركتها لهما في أصل الباب ، والقياس فيها حذف أن كما في كاد لمشاركتها لهما في المعنى ، إذ ليس فيها معنى رجاء ولا إنشاء ، وكون الأكثر معها الاقتران بأن إنما يظهر حيث جعلت للترجي أختا لعسى لا إذا جعلت للمقاربة : أي فانه يغلب معها حذف أن (نحو عسى الله أن يأتي بالفتح) : أي بالنصر لنبيه باظهار دينه ، اعرابه عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها ، أن حرف مصدر ونصب ، يأتي فعل مضارع منصوب بأن وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وبالفتح متعلق به ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر عسى التقدير قارب الله الاتيان بالفتح هذا ما تقتضيه عبارة الخبيص فانه قال في اعراب عسى زيد أن يقوم ، فزيد هنا اسمها وأن مع المضارع في محل نصب بخبريتها وهي هنا بمعنى قارب : أي قارب زيد القيام اه واحترز بقوله هنا عن نحو عسى أن يخرج زيد فان المصدر المنسبك حينئذ مرفوع المحل بالفاعلية بعسى مستقيا به عن الخبر لانها تامة ومعناها حينئذ قرب والتقدير قرب خروج زيد . قال الساماني في عسى زيد أن يخرج عسى فعل ماض ناقص ، وزيد اسمه ، وأن يخرج خبره هذا مذهب الجمهور ، ولا يخفى أن الحدث

وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ ، وَالْأُ كَثُرُ فِي خَبَرِ كَادَ ، وَكَرَبَ
تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ ، نَحْوُ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :
كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ

لا يكون خبراً عن الجنة فلا بد حينئذ من تقدير مضاف إما في الاسم : أي عسى حال زيد أن يخرج
أوفى الخبر : أي عسى زيد صاحب أن يخرج ، وفيه تكاف اه . وعبرة التصريح نحوه إلا أنه
لم يذ كر قوله وفيه تكاف (وقوله عليه الصلاة والسلام) « من حام حول الحمى (يوشك أن يقع
فيه) واعرابه من اسم شرط جازم ، حام فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا
تقديره هو ، حول ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره ، والحمى مضاف إليه ، ويوشك جواب الشرط
وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من أوشك من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم
وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو ، أن حرف مصدر ونصب ، يقع فعل مضارع منصوب
بأن وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والمصدر المنسبك من أن وما بعدها
خبر أوشك والتقدير قارب الوقوع فيه (والأ كثر في خبر كاد وكرَب تجرده من أن) لانهما
يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه فلم
يناسب اقتران خبرها بأن غالباً واقتترانه بها قليل ، وليس بكثير ، فمثال تجرد خبر كاد من أن (نحو
وما كادوا يفعلون) واعرابه الواو وال حال مانافية ، والجملة بعده في محل الحال ، كاد فعل ماض من
أفعال المقاربة تعمل عمل كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع
اسمها ، يفعلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير
متصل في محل رفع فاعل ، ومفعول يفعلون محذوف تقديره وما كادوا يفعلون الذبح الذي أمروا به
وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد . واعلم أنه قد اشتهر بين النحويين أن كاد اثباتها نفي
ونفيها اثبات حتى جعله المقرئ لغزاً فقال :

أنحوى هذا العصر ما هي لفظة * جرت في لساني جرهم ونمود

إذا استعملت في صورة الحمد أثبتت * وإن أثبتت قامت مقام محمود

قال الفاكهي وغيره والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها اثبات وقوله تعالى
فذبجوها لا ينافي قوله وما كادوا يفعلون لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قرييين
إلى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم اه * وحاصله أن انتفاء مقاربتهم إلى الذبح إنما كان
قبل زمان الذبح فلما انقطعت تعللاتهم : وانتهت سؤالاتهم فعلاوه كالمضطر الملجأ إلى الفعل . ومن
فروع المسئلة ما لو قال لزوجته ما كدت أن أطلقك ، فهل يكون اقراراً بالطلاق . قال في التحفة
قال البغوي ولو قال ما كدت أن أطلقك كان اقراراً بالطلاق فكأنه إنما لم ينظر للقول المرجح عند
كثيرين أن نفي كاد ليس اثباتاً لأنه ضعيف عنده وفقاً لكثيرين ، أيضاً أورعاية للعرف فإن أهله
يفهمون منه الإثبات اه (و) مثال تجرد خبر كَرَبَ من أن (قول الشاعر :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ * حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ)

(فصل) وَأَمَّا إِنْ وَأَخَوَاتُهَا فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا ، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرَفٍ : إِنْ ، وَأَنْ ، وَهَمَّا لِتَوْكِيدِ النِّسْبَةِ وَنَقْيِ الشَّكِّ عَنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ

قاله كالحبة اليربوعي ، وقيل رجل من طيء وهو من الخفيف (اللغة) الجوى الحرقه وشدة الوجد من عشق أو حزن : يقال منه جوى الرجل بالكسر فهو جوى ، والنوبان الاضمحلال ، والوشاة جمع واش من وشى به اذا تم عليه ، وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوى فيه المذكر والمؤنث (الاعراب) كرب فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، القلب اسمها ، من جوى جار ومجرور وعلامة الجرّ فيه كسرة مقطرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والهاء في محل جرّ بالإضافة متعلق بما بعده يذوب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كرب ، حين ظرف زمان في محل نصب على الظرفية متعلق بيزوب ، قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبره (والمعنى) كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هذه غضوب عليك والشاهد فيه تجرد خبر كرب من أن المصدرية :

(فصل) في النوع الثاني من النواسخ * (وأما ان) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة (وأخواتها) : أى مشابهاتها في العمل بالاصالة والتعبير بالأخوات دون الأخوة للملاحظة بعنوان الكلمات دون الحروف وتسمى الحروف المشبهة بالفعل لأنها عملت النصب والرفع معا كالفعل المتعدي ولأن معانيها معاني الأفعال ، فان وأن معانها أكدت ، ولكن معناها استدركت ، ولعل معناها ترجيت ، وليت معناها تمنيت ، وكأن معناها شبت ، ولها صدر الكلام إلا أن المفتوحة فلا يجوز تصديرها على الصحيح (فتنصب المبتدأ) بشرط كونه مذكورا لم يخبر عنه بمفرد طلبى ولم يلزم التصدير أو الابتدائية أو عدم التصرف كما مرّ في باب كان (ويسمى اسمها) بعد أن كان يسمى مبتدأ (وترفع الخبر) غير الرفع الأوّل (ويسمى خبرها) بعد ما كان يسمى خبر المبتدأ ، ولذا تسمى هذه الحروف أيضا بالنواسخ (وهى ستة أحرف) عملها متحد ومعانيها مختلفة (ان) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأن) بالفتح والتشديد ، ويقال فيها عنّ بالعين المهملة بدل الهمزة وهى لغة بنى تميم (وهما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزئين اذا كان المخاطب عالما بها كقولك لمن هو عالم بقيام زيد إن زيدا قائم (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) : أى عن النسبة بين الجزئين اذا كان المخاطب شاكا فيها ومتريدا في وقوعها كقولك لمن سمع بقيام زيد بمن لا يوثق بخبره ان زيدا قائم فانه يزول عنه بذلك التردد في النسبة وهى قيام زيد ويصير متحققا عنده ويوثق بها أيضا لتوكيد نفي الانكار عن النسبة اذا كان المخاطب جاحدا لها كقولك لمنكر قيام زيد إن زيدا قائم ، والمثالثان اللذان ذكرهما المصنف يمكن التمثيل بهما لكل من توكيد النسبة وذلك في حق العالم باتصافه تعالى بالمغفرة والرحمة ، وتوكيد نفي الشك عنها ، وذلك في حق المتردد في ذلك وتوكيد نفي الانكار عنها ، وذلك في حق المنكر لذلك (نحو قوله تعالى - فان الله غفور رحيم -) واعرابه الفاء رابطة لجواب الشرط من قوله تعالى - فان قاؤا - إن حرف توكيد ونصب

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ . وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ الْمَوْكَدِ نَحْوُ قَوْلِكَ كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ .

تنصب الاسم وترفع الخبر ، الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، غفور خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ، رحيم - نعت (وقوله تعالى - ذلك بان الله هو الحق) واعرابه ذلك اسم اشارة في محل رفع مبتدأ ، والباء حرف جر ، أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب ، الحق خبرها والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف في محل رفع خبر المبتدأ ، والتقدير ذلك كأن بحقة الله : أى وجوبه . ففي القاموس والأمريحي ويحق حقة بالفتح وجب ، أو تقديره ذلك بكون الله هو الحق ، فقد قال ابن عنقاء أن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف مصدر تؤول مع معموليها بمصدر مؤول من الخبر ان كان مشتقا ، ومن الاستقرار المحذوف ان كان ظرفا ، أو من الكون ان كان جامدا كعلت أن هذا زيد : أى كونه زيدا فعلم انه لا بد أن يتقدمها عامل يطلبها اه وفي القوا كه ان المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف أن المفتوحة فانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لا بد أن يتقدم عليها عامل اه (وكأن) بفتح الهمزة وتشديد النون ، وهى حرف بسيط على الأصح لامركب قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهي إنها حرف مركب من كاف التشبيه وأن المؤكدة وقدمت الكاف على أن لافادة التشبيه وفتحت همزة أن لفظا : أى لدخول الجار فصارت كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ اه وقال العصامي هى حرف مركب عند أكثرهم حتى حكى ابن هشام الأجماع عليه وليس كذلك ، وعلى هذا فالأكثر على أنه لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صار بالتركيب كلمة واحدة ، وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضعي لافي التركيب الطارىء ، فالخلص من الأشكال أن تدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل ، فالأولى أن يكون حرفا بسيطا (للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه ، وهو الدلالة على مشاركة أمر وهو المشبه بفتح انباء لأمر وهو المشبه به في معنى جامع بينهما (نحو قولك كأن زيدا أسد) واعرابه كأن حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها وأسد خبرها . قال الأزهري وكأن ملازمة للتشبيه ولانكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قولهم :

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه ، فان الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ، ولالظن فيما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسماها نحو كأن زيدا قعد ، أو يقعد ، أو في الدار ، أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ، ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لأبي الحسن الأنصاري ولاللنفي نحو كأنك دال عليها : أى ما أنت دال عليها خلافا للفرسي اه . وما جزم به من ملازمة كأن للتشبيه هو الذى يفيد كلام الجمهور ، وهو الأصح ومال اليه ابن عنقاء في شرح العمريطية وحكى وقوعها للشك والظن والتحقيق بلفظ قيل ، وخالف العصامي فقال أطلق الجمهور هذا المعنى لكان ، وزعم جماعة منهم ابن السيد انها لانكون للتشبيه الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد ، بخلاف كأن زيدا قائما ، أو في الدار ، أو عندك ، أو يقوم ، فانها في ذلك كله للظن . وقال الرضى

وَلَكِنْ لِلْإِسْتِدْرَاكِ نَحْوُ زَيْدٍ شَجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ . وَلَيْتَ لِّلْتَمَنَّى نَحْوُ لَيْتِ الشَّبَابِ عَائِدٌ :
وَأَمَلٌ لِلتَّرَجَّى نَحْوُ لَعَلَّ زَيْدًا قَادِمٌ ، وَالتَّوَقُّعُ نَحْوُ لَعَلَّ عَمْرًا هَالِكٌ .

والأولى أن يقال في ذلك للتشبيه أيضا . والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه اهـ والوجه ما قاله ابن السيد ، وما ذكره من توجيه كلام الجمهور ضعيف اهـ . وقد ذكر ابن هشام في شرح القطر مجيها للظن نحو كأن زيدا كاتب : ولعله بناء على قول ابن السيد ، وهو ضعيف خلافا لما قاله العصامي ، وهي في ذلك للتشبيه فاذا قلت كأن زيدا قائم كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما ، قاله ابن ولاد حكاه عنه المرادي (ولكن) بتشديد النون ، وهي حرف بسيط على الصحيح ، وذهب الكوفيون الى أنها مركبة من لا وإن والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه ، فمثال الأول (نحو زيد شجاع) بضم الشين ، فهذا يوهم ثبوت الكرم لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك الوهم بقولك (لكنه بخیل) واعرابه زيد مبتدأ ، شجاع خبره ، لكن حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها ، بخیل خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ومثال الثاني ، وهو ما توهم نفيه قولك ما زيد عالما لكنه صالح لأن قولك ما زيد عالما يوهم عدم صلاحه لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح فرفعت ذلك الوهم بقولك لكنه صالح . قال الأزهري وغيره ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو إما أن يدون نقيضا لما بعدها نحو ما هذا متحركا لكنه ساكن ، أو ضدا له نحو ما هذا أسود لكنه أبيض ، أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب ، أو مثلا له نحو ما زيد قائما لكن عمرا قائم إذا كان بينهما ملازمة أو مناسبة ، فقول أبي حيان [في النكت الحسان] في امتناع تقدم المثل محمول على ما لا مناسبة فيه ، وقد تأتى للتوكيد نحو لوجاءني زيد أكرمه لكنه لم يجيء فأكدت بلكن مأفادته : لو الامتناعية من انتفاء المجيء لأن لو اذا دخلت على مثبت نفيه ، وإن دخلت على منفي أثبتته على تفصيل فيه مذكور في محله (وليت) ويقال فيها لتبشيد التاء لادغام الياء فيها (لآتمنى) وهو طلب ما لا مطمع في حصوله اما لتعسره كقول الضعيف عن النكسب المنقطع الرجاء ليت لي مالا فأحج ، أو لتعذره لعدم إمكان حصوله (نحو ليت الشباب عائد) لأن عوده بعد المشيب مستحيل عادة فلا يطمع في حصوله ، واعرابه ليت حرف تمنّ ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، الشباب اسمها عائد خبرها . قال الفاكهي ويمتنع ليت غدا يجيء فإنه واجب المجيء (ولعل) ويقال فيها لعل قال العصامي في لعل ست عشرة لغة ، وذكرها وهي (للترجي) وهو ارتقاب الشيء المحبوب (نحو لعل زيدا قادم) واعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، زيدا اسمها قادم خبرها ولم يمثّل بقوله تعالى - لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا - لأنه قد قيل ان لعل فيها للتعليل أولا لاستفهام بدليل أنها معلقة لتدري قبلها عن عمل النصب ولكن الأصح كما عليه البصريون أنها في الآية للترجي ولذا مثل بها في الأوضح حيث قال للترجي في المحبوب نحو - لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا - (والتوقع) أي الاشفاق والخوف ، وهو ارتقاب الشيء المكروه (نحو) - لعلك باخع نفسك على آثارهم - ونحو (لعل عمرا هالك) واعرابه لعل حرف توقع ونصب ، وإن شئت قلت حرف ترج

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَيْهَا وَلَا يَتَوَسَّطُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَبَحْرُورًا ، نَحْوُ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً

ونصب لأن أصل معانيها التبرجى ، وعمرا اسمها وهالك خبرها . قال الفاكهي ولو عبر بالتوقع : أى بأن قال ولعل للتوقع ولم يذكر التبرجى لكان أولى لأن التوقع صادق بهما اه . وأقول تعبيره بالتبرجى أولى لأنه أصل معانيها وأشهرها لكن كان الأولى له التعبير بالاشفاق بدل التوقع بأن يقول ولعل للتبرجى والاشفاق لكنه تبع عرف المغاربة في مؤلفاتهم . قال الرضى وقد اضطربت أقوالهم في لعل الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه سبحانه وتعالى ، فقال قطرب وأبو علي معناها التعليل ، فعنى افعلاوا الخير لعلكم تفلحون : أى لتفلحوا ، ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى - وما يدريك لعل الساعة قريب - إذ لا معنى فيه للتعليل : وقال بعضهم هي لتحقيق معنى الجملة التي بعدها ، ولا يطرده ذلك في قوله تعالى - لعله يتذكر أو يخشى - إذ لم يحصل من فرعون التذكر . وأما قوله - آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو اسرائيل - فتوبة يأس لا معنى تخنها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه . والحق ما قال سيبويه ، وهو أن الرجاء أو الاشفاق يتعلق بالمخاطبين ، وإنما نصرنا مذهبه لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية ففعل منه تعالى جل لنا على أن نرجو ونشفق كما أن المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك ، تعالى الله عنه ، وقيل إن لعل تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق : أى هل هو كذلك اه قيل ومن حيثها للاستفهام التوبيخى قوله تعالى - وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون - قال ابن عنتاء وقد تأتى للتحقيق والوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم « لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم » . واعلم أنه لا يوثى بلعل إلا في الشيء الممكن : أى الجائز وقوعه ، وقول فرعون - لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات - الى آخره جهل منه أو مخرفة وإفك قاله ابن عنتاء (ولا يتقدم خبر هذه الحروف عليها) ولو ظرفا وبحرورا فلا يقال قائم ان زيدا ، ولا عندك ان زيدا ، ولا في الدار ان زيدا لضعفها في العمل لعدم تصرفها ولأن عملها بالقياس على الأفعال فلم تقو قوتها ، وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال اليوم اتى ذاهب (ولا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال ان قائم زيدا لضعفها بالحرفية (إلا اذا كان) : أى الخبر (ظرفا أو جارا وبحرورا) : أى فانه يجوز حينئذ توسطه بينها وبين اسمها لأنهم توسعوا في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما (نحو - ان لدينا أنكالا -) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، لدى ظرف مكان وهو مضاف ، وناضمير متصل في محل جر بالاضافة ، والظرف وما أضيف اليه في محل رفع خبر مقدم ، أنكالا اسمها مؤخر (ان في ذلك لعبرة) واعرابه ان حرف توكيد ونصب ، في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم لعبرة اللام لام الابتداء ، عبرة اسمها مؤخر . قال العصامي وتسامح المصنف يعنى ابن هشام في الشذور في جعله الخبر الظرف والمجرور ، فان الخبر في التحقيق انما هو متعلق بالظرف ، والجار والمجرور دونهما كما مر . قال وفي التمثيل بالآيتين اشارة الى ان التوسط يكون جائزا كافي الآية الأولى ، وقد يكون واجبا كافي الآية الثانية اذ لو أخر الخبر لزم ايلاء لام الابتداء لأن وهو ممتنع اه وقد يجب توسط

وَتَتَعَيَّنُ إِنْ لَمْ كَسُورَةً فِي الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَبَعْدَ أَلَا الَّتِي يُسْتَفْتَحُ بِهَا الْكَلَامُ
نَحْوُ الْإِنْ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَبَعْدَ حَيْثُ نَحْوُ جَلَسْتُ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ

الخبر نحو ، إن في الدار صاحبها ، ولعل عند هند بعلمها ، وليت عندى عبدا ، ويجوز حذف اسمها
لدليل مطلقا ، وكذا خبرها للعلم به كان غيرها ابلا وشاء : أى ان لنا غيرها وابلا وشاء تمييز ، ومنه
ليت شعري ما صنعت فشعري اسم ليت ، وهو قلبي معلق والجملة بعده في محل المفعول به والخبر
محذوف : أى ثابت ونحوه ، وقيل الجملة مفعول شعري وسدت مسد خبر ليت والرابط محذوف
(وتتعين) : أى يجب (ان المكسورة) الهمزة (في الابتداء) : أى اذا وقعت في ابتداء
الكلام هي ومعمولاها نحو - إنا أعطيناك الكوثر ، ألا انهم هم المفسدون - وسواء كانت في
أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم ، أو كانت في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم
زيدا انه فاضل ، فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدم ، ثم مثل المصنف بمثالين الأول
منهما لوقوع ان في ابتداء الكلام حقيقة (نحو إنا أنزلناه) واعرابه ان حرف توكيد ونصب
تنصب الاسم وترفع الخبر ، ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها ، أنزلناه فعل وفاعل ، والهاء
ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبره . والثاني لوقوع ان في
ابتداء الكلام حكما (و) ذلك (بعد ألا التي يستفتح بها الكلام) وهي حرف بسيط على
الأصح وقيل انها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية . قال السيوطي نقلا عن غيره هي حرف
بسيط مشترك بين التنييه والاستفتاح اه (نحو - ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم -) أى
في الآخرة ، واعرابه ألا حرف استفتاح وان شئت قلت حرف تنييه ، ان حرف توكيد ونصب تنصب
الاسم وترفع الخبر ، أولياء اسمها ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، لانافية للجنس بطل عملها ، خوف مبتدأ
وجملة عليهم في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر ان (و) تتعين ان المكسورة
أيضا في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للإضافة الى الجملة كاذ باتفاق ، واذا
عند الجمهور ، وبيننا وبيننا عند كثيرين (نحو جلست حيث ان زيدا جالس) واعرابه جلست
فعل وفاعل ، جلس فعل ماض ، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل ، حيث ظرف مكان مبني على
الضم ومحله النصب ، ان حرف توكيد ونصب ، زيدا ، اسمها ، جالس خبرها ، والجملة في محل جر بالاضافة
وانما تعين الكسر بعد ما ذكر لأن حيث لاتضاف إلا الى الجملة فلو فتحت ان بعدها لأدّى ذلك
الى اضافتها الى المفرد ، لأن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد كما مر . قال ابن هشام وغيره
وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث ، وهو لحن فاحش اه . قال الفاكهي وقضية
كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح ، وبه صرح صاحب المتوسط ، وجوز بعض العلماء
الوجهين بعدها : الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة ، والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ، ولزوم
اضافتها الى الجملة لا يقتضى وجوب الكسر لأن الأصل في المضاف اليه أن يكون مفردا وامتناع
اضافتها للمفرد انما هو في اللفظ دون المعنى على أن الكسائي جوز اضافتها اليه ، وعلى ذلك ينبغي
جوازهما أيضا بعد اذا اه . وقال الدماميني : قلت الفتح بعدها صحيح لأن حيث تضاف الى الجملة
وتضاف الى المفرد كقوله :

وَبَعْدَ الْقَسَمِ ، نَحْوُ حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَبَعْدَ الْقَوْلِ ، نَحْوُ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ، وَإِذَا دَخَلْتَ اللَّامَ فِي خَبَرِهَا نَحْوُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ

ويطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم * يبيض المواضي حيث لى العمام
بحرلى ، وكقوله : * أما ترى حيث سهيل طالعا * بحرسهيل فيجوز إذا في ان الواقعة بعدها الوجهان اه
فالمانعون من اضافتها الى المفرد يرفعون سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير حيث سهيل
موجود ، وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير قليل (وبعد القسم) اذا وقعت في أول جوابه لأن
جواب القسم لا يكون الاجلة سواء أوجدت اللام في خبرها نحو - والعصر إن الانسان لاني خسر -
أولا (نحو - حم والكتاب المبين إنا أنزلناه -) واعرابه حم الله أعلم بمراده به ، الواو حرف قسم وجر
والكتاب مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره المبين نعت للكتاب ، ان حرف تأكيد
ونصب ، ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها ، أنزلناه فعل وفاعل والجلة في محل رفع خبر
ان ، فخرج ما اذا وقعت في أثناء الجواب نحو والله اعتقادي أن زيدا فاضل فانها مفتوحة لأنها
وقعت خبرا للمبتدأ (وبعد القول) اذا وقعت في أول الجلة المحكية به لأن المحكي بالقول لا يكون
الاجلة أو ما يؤدي معناها (نحو قال إني عبد الله) واعرابه قال فعل ماض وفاعله مستتر فيه
جوازا تقديره هو ، ان حرف تأكيد ونصب ، والياء ضمير متصل في محل نصب اسمها عبد خبرها
ولفظ الجلالة مضاف اليه ، وجلة ان مع اسمها وخبرها في محل نصب مقول القول ونحو - واذا قيل
إن وعد الله حق - فقيل فعل ماض مغير الصيغة ، وجلة ان مع اسمها وخبرها في محل رفع نائب
الفاعل ، ويجوز أن تقول نائب الفاعل ضمير القول والجلة مفسرة له كما قاله ابن علقم بل هو أولى
لأن الاعراب الأول مخرج على رأى الكوفيين المجوزين لمجيء الجلة فاعلا فخرج الواقعة في أثناء
الجلة المحكية بالقول فانها تفتح نحو قال زيد اعتقادي أن عمرا فاضل (واذا دخلت اللام) : أى
لام الابتداء (في خبرها) فانه يجب كسرها مطلقا لأن لام الابتداء لا تجتمع الا مع ان المكسورة
لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجلة كان المكسورة فهما سواء في المعنى (نحو - والله يعلم
إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) واعرابه الواو واو الحال ، الله مبتدأ ، يعلم فعل
مضارع مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ان حرف
توكيد ونصب ، والكاف اسمها واللام لام الابتداء رسول خبر ، والهاء ضمير متصل في محل جر
بالإضافة ، ومثله - والله يشهد إن المنافقين لكاذبون - غير أن علامة النصب في المنافقين الياء ،
وعلامة الرفع في الكاذبون الواو لأنهما جمع مذكر سالم ، وجلة ان مع اسمها وخبرها في محل نصب
سادة مسد مفعولى علم وشهد لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة من التسلط على العمل في لفظ
ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح .

[تنبيه] بقی علی المصنف مواضع يتعين فيها كسر ان لم يذكرها : أن تقع بعد كلا نحو - كلا إن
الانسان ليطغى - أو بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه ، وفي أول الصلة نحو
جاء الذي انه فاضل ، وقوله تعالى - وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة -
لأن الصلة لا تكون الاجلة ، أو في أول الصفة نحو جاءني رجل انه فاضل لأن الفتح يؤدي الى

وَتَتَعَيَّنُ أَنْ إِذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْفَاعِلِ نَحْوُ أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا ، أَوْ مَحَلَّ نَائِبِ الْفَاعِلِ نَحْوُ
 قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ، أَوْ مَحَلَّ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ اشْرَكْتُمْ
 بِاللَّهِ ،

وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع إن ، أوفى أول الجملة
 المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل ، أوفى أول الجملة الحالية نحو - كما أخرجك ربك من
 بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون - أوفى أول الجملة المستأنفة نحو - ولا يحزنك
 قولهم إن العزة لله - أوفى أول الجملة التابعة لمفرد نحو زيد كريم وانه فاضل اذا جعلت الواو
 عاطفة على الخبر أو التابعة لشيء مما تقدم نحو - واني سميتها مريم ، واني أعيدها بك - . قال العلامة
 ابن علقم بعد أن ذكر المواضع التي يجب فيها كسران ، ثم تعين الكسر فيما ذكر انما هو على
 الراجع المقرر ، والافعالها أو كلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل تحذف المبتدأ أو الخبر
 (وتعين أن) المفتوحة الهمزة (اذا حلت محل الفاعل) لوجوب كون الفاعل مفردا ، ولهذا
 أوجبوا الفتح بعدلوا الشرطية لأنه لا يكون بعدها الا الفعل نحو - ولو أنهم صبروا - : أي لو وجد صبرهم
 (نحو - أ ولم يكفهم أنا أنزلنا -) واعرابه الهمزة للاستفهام التوبيخي ، الواو حرف عطف ، لم حرف
 نفي وجزم ، يكف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، والهاء
 ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، والميم علامة الجمع ، أن حرف توكيد ونصب ، ونا المدحمة ضمير
 متصل في محل نصب اسمها ، أنزلنا فعل وفاعل أنزل فعل ماض ، ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجلة
 أنزلنا من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها فاعل يكف
 والتقدير أولم يكفهم أنزلنا اليك الكتاب (أو) حلت (محل نائب الفاعل) لوجوب
 كون النائب مفردا ، وأما نحو - واذا قيل لهم لا تفسدوا - ، فالنائب ضمير مستتر في قيل يعود على
 الفساد المفهوم من لا تفسدوا جملة لا تفسدوا مفسرة له فلا موضع لها ، وقيل النائب جملة لا تفسدوا
 على أنه من باب الاسناد اللفظي : أي قيل هذا القول ، فالجملة حينئذ في حكم المفرد ، وكان النائب
 مفردا لاجلة ، وهذا هو المشهور على السنة المعريين (نحو - قل أوحى إلي أنه استمع نفر من
 الجن) واعرابه قل فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أوحى فعل ماض مغير
 الصيغة ، الى جار ومجرور ، أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها ، استمع فعل ماض ، نفر فاعل وجلة
 من الجن صفة لنفر وجلة استمع نفر في محل رفع خبر أن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها نائب
 الفاعل والتقدير قل أوحى إلي استمع نفر من الجن (أو) حلت (محل المفعول) غير محكية
 بالقول فانه يجب فتحها لوجوب كون المفعول مفردا (نحو - ولا تخافون أنكم أشركتم بالله -)
 واعرابه الواو واو الحال ، لانافية ، تخافون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال
 الخمسة ، وواو الجماعة فاعل ، أن حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها ، والميم
 علامة الجمع ، أشركتم فعل وفاعل ، والميم علامة الجمع ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن
 والمصدر المنسبك من ان وما بعدها مفعول لتخافون وعلامة نصبه فتح آخره والتقدير

أَوْ مَحَلٍّ لِلْبِتْدَاءِ نَحْوُ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ نَحْوُ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ، وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ بَعْدَ فَأَ الْجَزَاءِ نَحْوُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ

ولا تخافون إشرأكم بالله (أو) حلت (محل المبتدأ) لوجوب كون المبتدأ مفردا ، ولهذا أوجبوا الفتح ، بعد لولا الامتناعية لأنه لا يأتي بعدها الا المبتدأ نحو ، لولا أنك منطلق ماخرج زيد ، ولا فرق بين كونه مبتدأ في الأصل نحو كان عندي أنك فاضل أوفى الحال (نحو : ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) : أى من دلائل قدرته أنك ترى الأرض خاشعة : أى يابسة لانبات فيها ، مستعار من الخشوع ، وهو التذلل . - فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت . - أى تحركت . - وربت . - أى انتفخت وعلت ، والخطاب في قوله : أنك لكل عاقل كما قاله القرطبي ، واعرابه من حرف جر ، وآيات مجرور بمن ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، والجار والمجرور شبه جملة في محل رفع خبر مقدم ، أن حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها ، ترى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الأرض مفعول به ، خاشعة حال اذا جعلنا الرؤية بصرية ، وان جعلناها قلبية خاشعة مفعول ثان ، وفى تفسير الخطيب أنك ترى الأرض : أى بعضها بحاسة البصر ، وبعضها بعين البصيرة قياسا على ما أبصرت اه ، وهو يفيد ما قلناه من جواز الوجهين في الاعراب ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ مؤخر والتقدير ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة (أودخل عليها حرف الجر) لأن حرف الجر لا يدخل الاعلى مفرد (نحو ذلك بأن الله هو الحق) واعرابه ذلك اسم اشارة بمبتدأ الباء حرف جر وأن حرف توكيد ونصب ، ولفظ الجلالة اسمها ، والحق خبرها وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالباء والتقدير ذلك بحقة الله أى بثبوته ووجوبه ، وتفتح وجوبا أيضا إذا كانت مجرورة بالاضافة نحو - إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون - فاصلة ، ومثل مضاف إلى أنكم تنطقون والتقدير مثل نطقكم . قاله الأزهري ، أو وقعت بعد لا بد ، أو لا محالة نحو لا محالة أنك ذاهب ، أو لا بد أنك جافس : أى لا محالة في ذهابك ولا بد من جلاوسك فيكون من قبيل المجرور بالحرف ، أو وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول نحو واعتقادي أنه فاضل : أى اعتقادي فضله أى معتقدي ذلك ، أو وقعت معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلا منه فالأول نحو - اذكر وانعمني التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم . والثاني نحو - واذيعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم - (ويجوز الأمران) أى كسر همزة ان وفتحها والكسر أرجح ، وذلك في المحل الصالح للفرد والجملة وهو كثير ، من ذلك ما اذا وقعت (بعد فاء الجزاء) أى الفاء المقترنة بالجواب (نحو - من عمل منكم سوءا بجهالة الى قوله فإنه غفور رحيم -) واعرابه من اسم شرط جازم ، عمل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وقوله فإنه الفاء رابطة لجواب الشرط ، وان قرأها ابن عامر وعاصم بالفتح على جعل أن مع معموليها مبتدأ أو خبر بمبتدأ محذوف والمعنى فالغفران والرجة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرجة ، وقرأ غيرهما بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، والمعنى فهو غفور رحيم . قال الدماميني وينبغي أن يكون ما يشبه الجواب مساويا له في هذا الحكم فيجوز

وَبَعْدَ إِذَا الْفُجَاءِيَّةِ نَحْوُ خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ
نَدَعُوهُ أَنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ، لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ

الوجهان بعد فانه نحو - واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة - قرئ بفتح الهمزة وكسرها فن
فتحها فأن وصلتها خبر لمحدوف ، والجملة خبر أن ، ومن كسرها فالكلام تام لا خلاف فيه ، وعليهما
فما موصولة وعائدها محذوف ، ومن شيء حال ، واعلموا أنما غنمتموه قليلا أو كثيرا فالحكم أن لله
خمس أو فله خمسة اهـ (وبعد إذا الفجائية) نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد ، والمراد بها الهجوم
والبغته ، والغرض من الاتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة
أي البغته ، وإنما يجوز الوجهان بعدها إذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت . فإذا ان زيدا
قائم) وأعرابه خرجت فعل وفاعل ، الفاء عاطفة إذا فجائية ، ان حرف توكيد ونصب ، وزيدا اسمها
قائم خبرها ، فن فتح أن فعلى تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف : أي فإذا قيامه
حاصل ، والكسر على عدم التأويل : أي فإذا هو قائم . قال ابن مالك وهو أولى لأنه لا يحوج إلى
تأويل : أي ولان الكسر هو الأصل ، أما إذا كان معها اللام فانه يجب كسرها نحو خرجت فإذا
ان الشمس لطالعة (وإذا وقعت في موضع التعليل نحو - ندعوه انه هو البر الرحيم) وأعرابه ندعو
فعل مضارع معتل الآخر بالوار ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقدير نحن ، والهاء ضمير متصل في محل نصب
مفعول به ، ان حرف توكيد ونصب والهاء اسمها ، والبر خبرها ، والرحيم نعت ، وهو ضمير فصل وان
قرأها نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة : أي لأنه ، وقرأها باقي السبعة بالكسر على انه
تعليل مستأنف استئنافا بيانيا فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا
انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك ؟ فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جلي مثل - وصل
عليهم ان صلاتك سكن لهم - ومثله (لبيك ان الحمد والنعمة لك) وأعرابه لبيك مصدر مثني وهو
منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثني وليس بمثنى حقيقة لأن
المراد به التكثير : أي أجيبك إجابة أو أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة ، ان حرف توكيد
ونصب ، الحمد اسمها ، والنعمة عاطف ومعطوف ، وجملة لك في محل رفع خبر ان . قال الأزهري : يروى
بكسر ان وفتحها ، والفتح على تقدير لام العلة ، والكسر على أنه تعليل مستأنف ، والكسر أرجح
لأن الكلام حينئذ جملتان لاجلة واحدة ، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب ، والكسر اختيار
أبي حنيفة ، والفتح اختيار الشافعي . قاله في الكشف ، ويجوز الأمران أيضا إذا وقعت خبرا
عن قول وخبرا عنها بقول ، وفاعل القولين واحد نحو قولي اني أحمد الله ، فالكسر على معنى
قولي هذا اللفظ : فلا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ ، والفتح على معنى قولي حمد الله فيصدق على
أي قول تضمن جدا ، أو وقعت بعد فعل قسم لا لام بعده على الأصح كحلفت انك كريم ، فالكسر
على الجواب ، والفتح على تقدير على جارة للمصدر المؤول من أن وما بعدها ، أو وقعت بعد ما يضاف
للجملة جواز الاجوبا كآية بمعنى علامة ، وقول ومارادفه كحديث ، وخبر ، ولدن ، ولدى ، وريث ،
وهو مصدر راث إذا أبطأ وعميل معاملة اسم الزمان في الإضافة إلى الجملة . قال الشاعر :

وَتَدْخُلُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ إِنْ الْمَكْسُورَةِ فَقَطْ

* خليلي رفقار يث أقضى لبانة * أو وقعت بعد لاجرم . قال الرضى : والغالب بعد لاجرم الفتح قال تعالى - لاجرم أن لهم النار - فلا إماردة للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل ، وأما زائدة كما في لاقسم لأن في جرم معنى القسم ، وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل . وقال سيبويه : معنى جرم حق فأن فاعله ، واستشهد بقوله :

ولقد طعنت أبا عينة طعنة * جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

برفع فزارة ، وأن يغضبوا بدل اشتغال منها : أى حق غضب فزارة بعدها . وقال الفراء : هى كلمة كانت فى الأصل بمعنى لا بد ولا محالة . والجرم القطع : أى لا قطع من هذا فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيدها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لا تترك ولا جرم لقد أحسنت ، ولا جرم أنك قائم ، فمن فتح نظرا إلى أصل لاجرم فيكون مثل لا بد أن تفعل : أى من أن تفعل ومن كسر فمعنى القسم المعارض انتهى كلام الرضى . وقال الدماميني - لاجرم أن لهم النار - عند سيبويه ان جرم فعل معناه حق ، ولانافية رد على الكفرة وتحقيق خسرانهم ، وقيل فعل بمعنى كسب ، ولا زائدة : أى كسب لهم عملهم الندامة ، وأن وما فى خبرها على هذا القول فى موضع نصب ، وعلى الأول فى موضع رفع ، وقيل لاجرم كلمتان ركبنا وصارنا بمعنى حقا ، وكثيرا ما يقتصر المفسرون على ذلك ، وقيل لاجرم معناه لا بد فان الواقعة بعدها فى موضع نصب باسقاط حرف الجر اه : أى فلا جرم على هذا القول بمنزلة لارجل كما قاله العصامى ومعناها لا بد ، ومن بعدها مقدرة (وتدخل لام الابتداء) وتسمى اللام المزحلقة ، والمزحلقة بالقاف والفاء . قال الأزهرى وغيره : سميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدأ ، وسميت اللام المزحلقة والمزحلقة لأن أصل ان زيدا قائم لأن زيدا قائم فكروها اجتماع حرفى توكيد فزحلقتوا اللام دون أن لا يتقدم معمولها عليها (بعد ان المكسورة) لتزداد الجلة بها تأكيدا ، ويخلص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو ان زيدا يقوم (فقط) فلا تدخل بعد أن المفتوحة لأن وضع اللام المذكورة لتأكيد الجلة ، وأن المفتوحة تصير الجلة معها فى تأويل مفرد فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها ، ولا بدليت ولعل وكأن باجاء ، ولا بعد لكن على الصحيح ، أما الثلاثة الأول فلا تنهين بغير معنى الكلام الذى كانت اللام تدخل عليه ، وأما لكن فان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما اه قال سيبويه ، وانما دخلت بعد ان لانها شبيهة بالقسم فى التأكيد اه فلا تقول لعل زيدا قائم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكن المشددة ، وأنشدوا ولا أعرف قائله :

ولم أسل مذبان وشط مزارها * ولكنى من حبها لعמיד

قال ابن مالك ولا حجة لهم فى ذلك لا مكان كون اللام زائدة ولا تكون لام الابتداء كما زيدت فى خبر المبتدأ المجرد كقول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهريه * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وأجاز المبرد دخولها فى خبر أن المفتوحة وقرأ سعيد بن جبير - الا أنهم ليا كلون الطعام - بفتح الهمزة . قال الرضى وقرئ فى الشواذ ، - وأن الله لسميع عليم - بالفتح ، وتخرج أيضا على زيادة

عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : عَلَى خَبَرِهَا بِشَرَطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّرًا مُثَبَّتًا نَحْوُ : إِنْ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَعَلَى اسْمِهَا بِشَرَطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ ، وَعَلَى ضَمِيرِ الْفَضْلِ

اللام . قال الزمخشري : وما يروى من جرأة الحجاج على الله أن لسانه سبق به في مقطع والعاديات إلى فتحة ان فاسقط اللام اه قال هطيل : قد اشتهر الحجاج بعظم الجرأة على الله ، وكان له من الاحتراس عن اللحن وشناعته ما ربما حمله على ما لا يفعله مسلم اه وقال ابن مالك في التسهيل ، وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لان . قال الدماميني في شرحه كقول أم حبيبة رضي الله عنها إني كنت عن هذا لغنية كذا هو في بعض نسخ البخاري واعتمده المصنف في اثبات هذا الحكم على عادته في الاستدلال بالآثار ، وسيجيء فيه كلام في باب الفاعل إن شاء الله تعالى اه وقد صوب في باب الفاعل صنيع ابن مالك في استدلاله بالأحاديث النبوية على اثبات الأحكام النحوية . قال لأن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب فالظن في ذلك كاف ويغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (على) واحد من (أربعة أشياء) : الأول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) عن الاسم فلو قدم نحو - إن الدنيا أنكالا - لم تدخله اللام لتلايتوالى حرفا توكيد (مثبتا) فلو كان مع تأخره منفيا نحو إن زيدا لم يقدّم لم تدخل عليه لتلايجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولا ولما وحل الباقي عليه وشذ قول الشاعر :

وأعلم أن تسليما وتركيا * للامتشابهان ولاسواء

ولافرق بين كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا عندك ، أوجارا ومجرورا نحو - وإنك لعلی خلق عظیم - أو جملة اسمية نحو إن زيدا لأبوه قائم أو فعلية مصدرية بمضارع نحو - إن ربك ليحكم بينهم - أو بماض غير متصرف نحو ان زيدا لعسى أن يقوم ، أو بماض متصرف مقرون بقدر نحو ان زيدا لقد ساء أو اسما مفردا (نحو إن ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب رب اسمها ، والكاف في محل جر بالإضافة ، اللام لام الابتداء ، سريع خبرها ، والعقاب مضاف إليه وباقيه ظاهر (و) الثاني (على اسمها) أي على اسم ان المكسورة (بشرط أن يتأخر) أي الاسم اما (عن الخبر) الذي هو ظرف أوجار ومجرور (نحو ان في ذلك لعبرة) واعرابه ان حرف توكيد ونصب ، في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء وعبرة اسمها مؤخر ونحو ان عندك لزيदा ، واما أن يتأخر عن معمول الخبر إذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم أوجارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس ، وما ذكر من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها إذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا هو الذي اختاره ابن هشام ، وتبعه الفاكهي ، ومنعه ابن عقيل ، وحكى عن بعضهم أنه أجازاه . قال الفاكهي : وانما اشترط ذلك : أي تأخر الاسم إذا دخلت عليه اللام لتلايجمع بين حرفي توكيد اه (و) الثالث (على ضمير الفصل) وهو لفظ بصيغة الضمير المرفوع المنفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصلهما ذلك ، وأجاز الأخفش والمديون وقوعه بين الحال وصاحبها ، وقرئ شذوذا - هؤلاء بناتى هن أطهر لكم - بنصب أظهر

نَحْوُ إِنْ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ، وَعَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ بِشَرْطِ تَقَدُّمِهِ عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ إِنْ زَيْدًا
لَعَمْرَا ضَارِبٌ

وأجاز الفراء وقوعه في أول الكلام ، وجعل منه قوله تعالى - وهو محرم عليكم إخراجهم -
سمى بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صلح لهما ثم اتسع فيه فدخل فيما لا لبس
فيه ، وأكثر الكوفيين تسميه عمادا لأنه يعتمد عليه في معرفة الخبر من غيره ، ولأن الكلام
يعتمد عليه أي ينقوى به ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة بضم الدال لأنه يدعم الكلام أي
يقويه ، ويشترط فيه كونه بصفة المرفوع فيمتنع كنت إياه الفاضل بصيغة الضمير المنصوب ، وكونه
مطابقا لما قبله أفرادا وتذكيرا وتكلمًا ، وفروعها فيمتنع كان زيد هي القائمة جاريته خلافا
للكسائي ، ويشترط فيما قبله كونه مبتدأ في الأصل وكونه معرفة خلافا لجماعة أجازوا كونه نكرة
نحو ليس رجلا هو القائم ، وفيما بعده كونه خبرا لمبتدأ ولو في الأصل ، وكونه اسما معرفة أو كالمعرفة
في عدم قبول أل كاسم التفضيل في نحو - تجدوه عند الله هو خيرا - ان ترن أنا أقل منك مالا -
وأجاز جماعة كونه مضارعا وجعلوا منه قوله تعالى - انه هو يبدئ ويعيد - والسهيلي كونه
ماضيا ، وبعض الكوفيين وقوعه بين نكرتين مطلقا ، وأهل المدينة والجزولي وقوعه بين نكرتين
قريبتين من المعرفة كما ظنفت أحدا هو خيرا منك ، ومن فوائد ضمير الفصل الاعلام من أول
الامر بأن ما بعده خبر لا تابع ، والاختصاص أي المحصر كذا قاله السهيلي وجع ، والتأكيذ فلا يقال
زيد نفسه هو الفاضل (نحو ان هذا هو القصص الحق) وأعرابه ان حرف توكيد ونصب ، هذا
الهاء للتفنية ، وذا اسم إشارة في محل نصب اسمها ، واللام لام الابتداء ، هو ضمير فصل لا محل له من
الاعراب ، والقصص خبر ان ، والحق نعت للقصص ، وما ذكرته من أن ضمير الفصل لا موضع له من
الاعراب هو الأصح فهو بمثابة كاف الخطاب ، ومن النحويين من يقول بانه بدل ، ومنهم من
يقول بانه تأكيذ لما قبله ، ولا يلزم اختلافه باختلاف المتبوع إذ ذاك في التأكيذ بالظاهر ، وأما
التأكيذ بالضمير فلا يشترط فيه ذلك فانك تقول مررت بك أنت ، ومررت به هو ، ومررت بنا
نحن ونحو ذلك بتأكيذ المجرور بالمرفوع : فكذا تقول ان زيدا هو المنطلق ، وظننت زيدا هو
الفاضل ، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره ، والجمهور خبر عن المبتدأ الأول وقرئ في غير
السبعة - ولكن كانوا هم الظالمون - وان ترن أنا أقل منك مالا - برفع أقل ، ولا يخفى أنه قد
يحتمل بعض هذه الأعراب في بعض المواضع دون بعض فيحتمل في نحو - كنت أنت الرقيب -
ان كنا نحن الغالين - تجدوه عند الله هو خيرا - ان ترن أنا أقل - الفصل ، والتأكيذ ، والبدل
دون الابتداء لا تنصب ما بعده وفي - وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون - الفصل والابتداء
دون التأكيذ والبدل لدخول اللام ، وفي نحو - ان كان هذا هو الحق من عندك - بالنصب الفصل
والبدل دون الابتداء لا تنصب ما بعده ، ودون التأكيذ لان الظاهر لا يؤكذ بالمضمر ولا العكس
وفي نحو زيد هو العالم وان عمرا هو القائم الفصل ، والابتداء ، والبدل دون التأكيذ لان الضمير
لا يؤكذ بالظاهر ، وفي أنت أنت الفاضل - انك أنت علام الغيوب - الفصل ، والتأكيذ ، والبدل
والابتداء ، وقس على هذا نصب ان شاء الله تعالى (و) الرابع مما يدخل عليه لام الابتداء (على
معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو ان زيدا لعمرأ ضارب) وأعرابه ان حرف توكيد ونصب

وَتَتَّصِلُ مَا أَلْزَأْدَةُ بِهِذِهِ الْأَحْرُفِ فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا نَحْوُ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ، وَقُلْ إِنَّمَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ ، وَأَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ، وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،

تنصب الاسم وترفع الخبر ، زيدا اسمها ، واللام لام الابتداء ، عمرا مفعول مقدم لضارب ، وضارب خبر
ان ، وهو اسم فاعل ، وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو ، فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو
ان زيدا جالس اني الدار ، ولا ان زيدا آكل لطعامك لثلاث تأخر عن جزءي الكلام اذ حقها
التقديم لكونها للابتداء لكن لكرهية الجمع بينها وبين ان لكونهما متفقتين في معنى التأكيدي
أخروها عنها ، ويشترط أن لا يكون المفعول المتقدم حالا فلا يجوز ان زيدا راكبا يأتيك ، وأن
لا يكون الخبر مما لا يصلح لدخول اللام عليه كالفعل الماضي ، فلا يجوز ان عمرا لخالدا ضرب ولا
ان زيدا لطعامك أكل خلافا للأخفش (وتتصل ما) الحرفية (الزائدة) وتسمى ما الكافة
لكفها ما اتصلت به عن العمل ، ولو عبر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكان أولى لأن من يجوز عمل
هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها في حال إعمالها زائدة وعند الغائها يسميها كافة (بهذه
الأحرف) أي الستة المتقدمة (فيبطل عملها) فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر لأن بدخول ما
هذه زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجل الاسمية ونهيات للدخول على اجل الفعلية ، ولذا
تسمى ما هذه أيضا المهيئة لأنها هيأت هذه الحروف للدخول على الأفعال وهي لا تدخل عليها
فلما دخلت عليها خرجت عن شبه الفعل الذي هو بناء آخره على الفتح واتصال الضمائر بها
كاتصالها بالفعل ، ولذلك ابتدئ بعدها الكلام وصح محيى الجلتين بعدها الاسمية والفعلية كما
سيمثل به المصنف (نحو - إنما الله إله واحد) هذا مثال لاهمال ان المكسورة ودخولها على
الجملة الاسمية ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب بطل عملها ، ما كافة ، الله مبتدأ ، إله خبر ، واحد نعت
وتفيد ان مع ما اذا كانت كافة ما يفيد النفي والاثبات فاذا قلت انما زيد قائم فمناه ما زيد الاقام
بخلاف ما لو كانت زائدة فان قولك انما زيدا عالم بنصب زيد لا يفيد الحصر (و) نحو (قل انما
يوحى إليّ) هذا مثال لدخول ان المكسورة بعد إعمالها على الجملة الفعلية واعرابه قل فعل أمر
وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ان حرف توكيد ونصب ، وما كافة ، يوحى فعل مضارع مغير
الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، والى جار ومجرور متعلق بيوحى ونائب الفاعل المصدر
المنسبك من قوله - انما إلهكم إله واحد - والتقدير قل انما يوحى الى وحدانية الاله
أي لا تعدده ، فالحصر نسبي ، واستفيد من هذا أن ما الكافة اذا دخلت على أن المفتوحة لا تخرجها
عن المصدرية نبه عليه أبو البقاء وغيره (و) نحو (انما) بفتح الهمزة (إلهكم إله واحد)
هذا مثال لاهمال أن المفتوحة ودخولها على الجملة الاسمية ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب
وما كافة ، وإله مبتدأ ، والكاف مضاف اليه ، والميم علامة الجمع ، وإله خبر المبتدأ ، وواحد صفة ،
ومثال دخولها على الجملة الفعلية - أحسبتم انما خلقناكم عبثا - (و) نحو (كأنما زيد قائم)
هذا مثال لاهمال كأن ودخولها على الجملة الاسمية ، واعرابه كأن حرف تشبيه ونصب ،
وما كافة ، زيد قائم مبتدأ وخبره ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية - كأنما يساقون الى الموت -

وَلَكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِلَّا لَيْتَ فَيَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ وَالْإِهْمَالُ نَحْوُ لَيْتَمَا
زَيْدًا قَائِمٌ بِنَصْبِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ ، وَتُخَفَّفُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِهْمَالٌ نَحْوُ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ
لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

(و) نحو (لكنما زيد قائم) هذا مثال لاهمال لكن ودخولها على الجلة الاسمية واعرابه لكن حرف
استدراك ونصب ، ما كافة ، زيد قائم مبتدأ وخبره ، ومثال دخولها على الجلة الفعلية قول الشاعر :

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل * وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

(و) نحو (لعلما زيد قائم) هذا مثال لاهمال لعل ودخولها على الجلة الاسمية ، ومثال دخولها
على الجلة الفعلية قول الشاعر :

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما * أضاعت لك النار الجار المقيدا

(إلا ليت) فانها مستثناة من قوله وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها (فيجوز فيها
الاعمال) عند دخول ما الزائدة عليها لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يقع
بعدها الفعل خلافا لابن أبي الربيع (و) يجوز فيها (الاهمال) إلحاقا لها بأخواتها (نحو ليتما
زيدا قائم بنصب زيد) على أنه اسم ليت ، وما زائدة لا كافة ، وقائم خبرها (ورفعه) على أن ما
كافة وزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، وقد روى بنصب الحمام ورفع قوله النابغة في الزرقاء :

واحكم لحكم فتات الحى إذ نظرت * إلى حمام شراع وارد الحميد

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * إلى حمامتنا أو نصفه فقد

* يحفه جانبا نيق ويتبعه * مثل الزجاجة لم يكحل من الرمد

خسبوه فألفوه كما حسبت * تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

ومن النحاة من جواز إعمال البقية قياسا على ليت لان الاعمال لم يسمع الا فيها . قال بعض شراح
الآلفية : ولا يصح القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها ، والكلام كله
فيما اذا اتصلت بهن ما الزائدة ، أما اذا اتصلت بهذه الأحرف بالموصلة . فانها لا تبطل عملها كقوله
نعالي - أيمسبون أنما نمتهم به - وقوله تعالى - انما صنعوا كيد ساحر - ومن ذلك قول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون

أى ولكن الذى يقضى ومثل الموصولة ما المصدرية نحو أعجبنى انما فعلت حسن : أى ان فعلك
حسن ففعل اسم ان وحسن خبرها وفاعل أعجبنى المصدر المنسبك من أن وما بعدها ، والتقدير
أعجبنى حسن فعلك (وتخفف ان المكسورة) الهمزة لثقلها بالتشديد مع كثرة استعمالها (فيكثر
اهمالها) : أى فلا تعمل عمل ان المشددة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير ما بعدها مرفوعين
على أنهما مبتدأ وخبره (نحو ان كل نفس لما عليها حافظ) : أى كاتب يحفظ عليه ما يعمل
أو ملائكة يحفظونه من أمر الله ، وفي الحديث « وكل المؤمن من الملائكة مائة وستون ملكا
يذبون عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب ولو وكل العبد الى نفسه لا خطفه الشياطين » أو المراد

وَيَقُلْ إِنَّمَا نَحْنُ وَإِنْ كَلَّا لَيُؤْفِقِينَهُمْ فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّ أَنْ وَلَمَّا فِي الْآيَتَيْنِ
وَتَلْزَمُ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا إِذَا أَهْمَلَتْ

بالحفاظ الله سبحانه وتعالى ، وعدى حافظ بعلى لتضمنه معنى القيام ، واعرابه إن مخففة من الثقيلة
بطل عملها ، كل مبتدأ ، ونفس مضاف إليه ، واللام فارقة بين المخففة والنافية ، وماصلة ، عليها جار ومجرور
خبر مقدم ، وحافظ مبتدأ مؤخر ، وجلة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط الضمير في عليها ،
ويجوز أن يكون حافظ خبر كل نفس ، وعليها متعلق به ، وقرأ عاصم وغيره بتشديد لما على أنها
إيجابية بمعنى الأ ، وإن نافية والتقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ يحفظها أو يحفظ عليها ما عمله
(ويقل إعمالها) وجاز استصحاباً للحكم الأصلي فيها (نحو وان كلاً لما ليوفينهم) واعرابه إن
مخففة من الثقيلة تعمل عمل ان الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر ، كلا اسمها ، واللام في لما لام
الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين في محل رفع خبران ، وليوفينهم اللام داخله في جواب قسم
مقدر ، يوفين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، والهاء ضمير متصل في محل
نصب مفعول به ، رب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والكاف في محل جر بالاضافة ، وأعمال مفعول
ثان ليوفى ، وجلة القسم وجوابه صلة الموصول لا محل لها من الأعراب كقوله تعالى - وإن منكم
لمن ليبطئن - فن موصولة اسم ان ، وجلة ليبطئن صلة الموصول ، وهي جلة قسمية ، وقيل ما ذكره
موصوفة بمعنى خلق في محل رفع خبر ان ، وجلة القسم وجوابه قامت مقام الصفة والتقدير وان كلاً
خلق أوجع موفى عمله (في قراءة من خفف ان ولما في الآيتين) : أي هذه والتي قبلها ، والذي
قرأ بالتخفيف فيهما هو ابن كثير ونافع ، وقرأ ابن عامر وحزرة وعاصم بتشديد لما في الآيتين وتخفيف
ان ، فلما إيجابية بمعنى الا ، وإن نافية ، وكلا في الثانية منصوب باضمار أرى (وتلزم) : أي تجب
(اللام) : أي لام الابتداء (في خبرها) : أي في خبر إن المكسورة اذاخفت ، ولكن انما تجب
(اذا أهملت) ان ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة ان النافية ، فاذا قلت ان
زيد منطلق وان قام زيد احتمال أن يكون المعنى ما زيد منطلق وما قام زيد وأن تكون ان هي
المخففة وأن المعنى زيد منطلق وقام زيد فلاجل هذا الالتباس يجب الإتيان باللام ، فاذا جئت باللام
تعين حينئذ أن تكون ان هي المخففة وأن المعنى على الاثبات ، ولأجل هذا سميت هذه اللام
فارقة لأنها فرقت بين النفي والاثبات . قال الدماميني : فان قلت ماهذه اللام ؟ قلت هي لام الابتداء
أفادت مع افادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال اذا دخلت عليه نحو ان زيد ليقوم الفرق
بين ان المخففة وان النافية كما مر ، وذهب الفارسي وتلميذه ابن جني وجماعة الى أنها لام غير
لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وتظهر فائدة الخلاف في نحو : قد علمنا ان كنت مؤمناً ، فعلى قول الجماعة
بكسر ان لأن لام الابتداء تعلق ، وأما على قول الفارسي وموافقيه فتفتح إذ لا موجب للتعليل اه
أما اذا عملت ان المخففة نحو ان زيداً منطلقاً بتخفيف ان ونصب زيد ، أو أهملت وظهر المعنى لوجود
قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل والقرينة الدالة على أن قصد من
الكلام الاثبات لا النفي . كقول الشاعر :

أما ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

وَإِذَا خَفَّتْ أَنْ تَبْقَى إِعْمَالُهَا وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّانِ مَحذُوفًا ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً

فإن مخففة بطل عملها ، ومالك مبتدأ وجلة كان مع اسمها وخبرها خبره ، وهذا هو مذهب ابن مالك وهو الصحيح ، وأما ابن الحاجب فإنه يوجب اللام بعدها مطلقاً أهملت أو أعملت ، وهي في الأول للفرق ، وفي الثاني رداً للباب على سنن واحد (وإذا خففت أن) المفتوحة الهمزة (بقي أعمالها) وجوباً لتحقيق مقتضاها ، وهو إفادة معناها في الجمل الاسمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ، وقد سمع إهمال المكسورة المخففة ، ولم يسمع إهمال المفتوحة المخففة فأوجبوا أعمالها (ولكن يجب) في الأعم الأغلب (أن يكون اسمها ضمير الشأن) لأن المكسورة المخففة ثبتت أعمالها في الظاهر دون المفتوحة ، فقتروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف ، وفتروا ضمير شأن لتكون داخلة على جملة اسمية فتجرى على السنن السابق ، وما ذكره المصنف من أنه يجب أن يكون ضمير شأن هو مذهب الجمهور ، وذهب سيويه إلى أنه لا يجب كون اسمها ضمير شأن ، فجوز في قوله تعالى - وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا - أن تكون مخففة واسمها ضمير المخاطب : أي أنك يا إبراهيم ، وفي التصريح للأزهري يجب في اسمها كونه مضمرًا لا مظهرًا سواء كان للشأن أم لا اه .

[تنبه] ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لغرض التعظيم والاجلال ، ويكون متصلاً ومنفصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوامل كقوله تعالى - وأنه لما قام عبد الله - ونحو هو زيد قائم ، وحذفه منصوباً بضعيف الاعم أن المفتوحة إذا خففت فإنه لازم ، وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر ، وذلك أنه لا يعود إلى أعلى متأخر عنه وجوباً لفظاً ورتبة ، ولا يكون مرجعه الاجلة مفيدة ، ولا يخبر عنه إلا بجملة وهي مرجعه ، ولا يتقدم عليه شيء من خبره أصلاً ، ولا يتبع بتابع ألبته ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخه ما عدا علم وأخواتها على ما استثناه أبو حيان ، ويلزم الأفراد ، فإذا أثقل له ضمير القصة ، أو القضية ، أو الحكاية ، أو الخطبة ، نحو - فانها لاتعمى الأبصار - ، وإن ذكر قبل ضمير الأمر ، أو الخبر ، أو الحديث ، أو الشأن ، نحو - قل هو الله أحد - ، والصحيح أنه يسمى ضمير الشأن مذكراً كان أو مؤنثاً بلافق (محذوفاً) لامذكوراً لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى التغير من الجملة إلى المفرد فأوجبوا تغيرها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى . قاله الفاكهي ، قال ابن هشام فأما قوله :

بأنك ربيع ونغيث مريع * وأنت هناك تكون الثمالة

فضرورة (ويجب أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن ، ثم الجملة الواقعة خبراً إن كانت اسمية نحو - وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - ، أو فعلية مبدوءة بفعل جامد نحو - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - ، أو بفعل متصرف متضمن لدعاء نحو - والخامسة أن غضب الله عليها - في قرأة من خفف أن وكسر الضاد لم تحتج إلى فاصل بين أن والجملة ، فإن فصل جاز ، وإن كانت الجملة فعلية متصرفة غير متضمنة للدعاء وجب فصلها من أن بنى نحو - وحسبوا أن لا تكون فتنة - أو قد نحو - ونعلم أن قد صدقتنا - أو لو نحو - أن لو

نحو: عِلْمُ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مُرَضًى، وَإِذَا خُفَّتْ كَأَنَّ بَقِيَ إِعْمَالَهَا، وَيَجُوزُ حَذْفُ اسْمِهَا
كَقَوْلِهِ: * كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ * وَإِذَا خُفَّتْ لَكِنْ وَجِبَ إِعْمَالُهَا

نشأ أصبناهم - أوحرف تنفيس (نحو علم أن سيكون منكم مرضى) واعرابه علم فعل ماض ،
وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وعلم تنصب مفعولين وأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير
الشان محذوف تقديره أنه ، والسين حرف تنفيس ، يكون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره
متصرف من كان الناقصة ، ومرضى اسمها مؤخر ، وجلة منكم خبرها مقدم ، والمصدر المنسبك من
أن وما بعدها سدة مستد مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ويجوز أن تكون كان
هنا تامة بمعنى حصل أو وجد ، والتقدير علم أن سيحصل أو سيوجد منكم مرضى (وإذا خففت
كأن بقي إعمالها) وجوبا استصحابا للأصل ، وجوز الزمخشري وابن الحاجب الغاءها (ويجوز)
كون خبرها مفردا وكونه جلة ولا يلزم كون اسمها ضمير الشأن ، بل يجوز كونه ظاهرا ويجوز
(حذف اسمها) وهو الأكثر كقوله تعالى - كأن لم تكن بالأمس - وذكره في اللفظ ولكنه قليل
(كقوله * كأن ظنية تعطو إلى وارق السلم *) هو من الطويل وهو للأرقم بن علي البشكري ،
وقيل لغيره وصدره * ويوما توافينا بوجهه مقسم * اللغة توافينا بضم المثناة من
الموافاة ، وهي الاتيان والمقابلة بالاحسان ، والمقسم المحسن وكذلك القسم وتعطو : أى تمد يديها إلى
أغصان الشجرة فتميلها وتاكل منها ، والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل أورك : أى صار
ذاورق ، ويروى إلى ناضر بالضاد المججمة من النضرة ، وهى الحسن والرونق ، والسلم ورق شجر عظيم
له شوك . الاعراب الواو عاطفة على ما قبلها ، ويوما ظرف زمان مفعول فيه متعلق بتوافينا ،
ويروى ويوم بالجر على أن الواو واو رب ، توافى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة
على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا
تقديره هى ، وناضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، بوجه جار ومجرور ، ومقسم نعت كأن مخففة من
الثقيلة تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، ظنية يروى بالصب على أنه اسم كان ولذا استشهد
به المصنف ، وجلة تعطو فى محل نصب صفة ، والخبر محذوف ، والتقدير كأن ظنية عاطية هذه المرأة
فيكون من عكس التشبيه لأنه شبه الظنية بالمرأة للبالغة ، أو كأن مكانها ظنية فيدون مكانها ظرفا
فى محل رفع خبر مقدم ، وظنية اسمها مؤخر وهو على حقيقة التشبيه ، ويروى برفع الظنية على ان
اسم كأن ضمير محذوف : أى كأنها ظنية ، وجلة تعطو صفة لظنية أيضا ، ولا يجوز أن تكون جلة
تعطو خبرا لكأن خلافا لمن وهم فيه ، ويروى بجرها على أن الكاف حرف جر وان زائدة : أى
كظنية ، وتعطو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال
لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجلة فى محل جر صفة
أيضا لظنية ، وإلى وارق متعلق بتعطو ، والسلم مضاف إليه * والمعنى كما فى الاسعاف ويوما توافينا مع
وجه حسن وكان المحبوبة هذه ظنية تتناول أطراف الشجر وترعاها حتى تميل إلى المعانقة . والشاهد
فى كأن المخففة حيث ذكر اسمها ولم يحذف . ثم اعلم أن خبر كأن هذه ان كان مفردا أو جلة
اسمية لم يحتج إلى فاصل ، والاوجب الفصل بلم أو قد (وإذا خففت لكن وجب إعمالها) لزوال

(فصل) وَأَمَّا لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ فَهِيَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا نَفْيُ جَمِيعِ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِصِ
وَتَعْمَلُ عَمَلُ إِنْ

اختصاصها بالأسماء ولأنها أضعف من كأن في مشابهة الفعل ، وإذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فإن هذه لا يجوز دخول الواو عليها .

(فصل) في الكلام على لا العاملة عمل إِنْ ، وتسمى لا التبرئة ، ولا النافية للجنس ، ولا المحمولة على ان * قيل والأولى التعبير بذلك لان لا العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس ، وقد يجاب عنه بأن النافية للجنس في اصطلاحهم لا تطلق الا على التبرئة ، والاصطلاح يعتبر في مقام التخاطب ، فالتعير به لا اعتراض عليه (وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يبقى فرد من افراده ، فخرج بها العاملة عمل ليس ، وتسمى لا النافية الحجازية لأنها وان نفت الجنس غالبا لكن لا على التنصيص بل على سبيل الاحتمال والظهور ، وخرج لا الناهية فانها تختص بالمضارع وتجزمه ، والزائدة فلا تعمل شيئا لعدم اختصاصها بالاجتماع نحو - مامنعك أن لا تسجد - بدليل سقوطها في آية ص - وشذ إعمالها كقول الشاعر :

ولولم يكن غطفان لا ذنوب لها * إذا لالام ذروا أحسابها عمرا

أى لو لم يكن لها ذنوب ، وجلة ما ذكره النحويون من أقسام لا النافية ستة : الأول نافية للجنس وهي المذكورة في هذا الباب . الثاني حجازية ، وهي المذكورة في باب الحروف المشبهة بليس . الثالث العاطفة كأعط زيدا لا أخاه ، وستأتي في باب العطف . الرابع الواقعة حرف جواب مناقضا لنعم ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب ، يقال جاء زيد فتقول لا والأصل لا لم يجيء . والخامس المعارضة بين الجار والمجرور في نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشئ ، وتسمى من حيث ان العامل تخطاها زائدة ، وان اختلف المعنى باسقاطها ، والكوفي يراها اسما بمعنى غير مضافا لما بعده والمعارضة بين الواو ومعطوفها نحو ما جاء زيد ولا أخوه ويسمونها زائدة أيضا وليست بزائدة ألبتة إذ لو قيل ما جاء زيد وأخوه احتمل نفي مجيئهما مطلقا في كل حال ونفي مجيئهما في حال اجتماعهما فقط ومع هذا لا يصير الكلام نصا في المعنى الأول بخلاف قوله تعالى - وما يستوى الأحياء ولا الأموات - ولا اختصم زيد ولا أخوه فانها فيهما زائدة لمجرد التأكيد لأن الاستواء والخصومة ونحوهما من الأمور النسبية التي لا تتصور الا من اثنين فأكثر . القسم السادس الواقعة في غير ذلك فان تلاها مستقبل في المعنى كقول الشاعر :

* والله لا عذبتهم بعدها سقر * أو مضارع نحو لا يقوم زيد لم يجب تكرارها ، وان

تلاها فعل ماض لفظا ومعنى ، أو جلة اسمية صدرها نكرة ولم تعمل فيها لا أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو - فلا صدق ولا صلي - لافيا غول ولا هم عنها ينزفون - لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار - ويجب تكرارها أيضا ان دخلت على خبر مطلقا نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ، وبكر لا عندك ولا في الدار ، أو على نعت ، أو حال مفردين نحو - من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية - وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ، ولا الثانية في جميع ذلك زائدة (وتعمل عمل إِنْ) لمناسبتها لها في إعادة المبالغة في النفي كما أن ان للمبالغة في الإثبات فيكون

فَتَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمُهَا مُتَصِلًا بِهَا ، فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِالْمُضَافِ فَهُوَ مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ نَحْوُ لَأَصَاحِبِ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ ، وَلَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ .

من باب حمل النظر على النظر والنقيض على النقيض (فتنصب الاسم) الذي هو المبتدأ لفظاً أو محلاً (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ ، ويسمى خبرها على الأصح . وقال سيديويه والجمهور ان كان اسمها معرباً رفعت الخبر أيضاً أو مبنيًا نحو « لاحول ولا قوة » فهي واسمها حينئذ مبتدأ والخبر له ، لأنها لما ضعفت بالتركيب لم تعمل الا في اسمها فقط وكان القياس أن لا تعمل أصلاً لأنها مشتركة بين الاسم والفعل ، والأصل في كل حرف مشترك أن لا يعمل شيئاً لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعمالها (بشرط) اجتماع أمور أربعة : (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فلاجل أن تدل بوقوعه في سياق النفي على العموم ، وأما تنكير الخبر فلاجل أن لا يخبر بالمعرفة عن النكرة ، فلو دخلت على معرفة وجب إعمالها ، وكذا تكرارها كما مرّ نحو لازيد في الدار ولا عمرو ، وأما مجيء اسمها معرفة في لاهيتم للمطى ، ولا أمية في البلاد ، ولا كسرى بعد اليوم ولا قيصر بعده ، وقول عمر رضى الله عنه قضية ولا أبا حسن لها : يعنى عليها رضى الله عنه ، فقول بنكرة على حذف مضاف لا يتعرف : أى لا مثل هيتم ، ولا مثل أمية ، ولا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر ، وهذه قضية ولا مثل أبى حسن لها ، لأن مثل لتوغلّه في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، وأما مجيء خبرها معرفة في نحو لا رجل أنت ولا موضع صدقة أنت ، فأنت فيهما ليس خبر اللان وإنما هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ، والجملة خبر لا (وأن يكون اسمها متصلاً بها) خلافاً للرمانى أجاز إعمالها مع الفصل ، وأن يكون مقدماً على خبرها لضعفها في العمل لأن عملها على خلاف القياس ، فان تقدم خبرها على اسمها وجب الغاؤها ، ومن شروط عملها أن لا يدخل عليها جازّ فيجب الجر في نحو جئت بلا زاد ، وسمع إعمالها حينئذ في اسمها المفرد كجئت بلا زاد يبنائه على الفتح (فان كان اسمها مضافاً) الى نكرة كالمثال الذي سيذكره المصنف أو الى معرفة وهو لا يتعرف نحو لا مثلك أحد (أو مشبهاً بالمضاف) في تعلقه بشئ هو من تمام معناه ، ويقال له الطويل والمطول والمطول (فهو معرب) لأن الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الأصل وهو الاعراب (منصوب) لفظاً أو تقديراً كسائر الأسماء المعربة المنصوبة (نحو لأصاحب علم ممقوت) هذا مثال الاسم المضاف ، واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر ، صاحب اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، وعلم مضاف اليه ممقوت خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، ممقوت اسم مفعول من المقت وهو البغض ، ومن أمثلة الاسم المضاف عند الجمهور قولهم : لا أبالك ، ولا أخالك ، ولا يدي له ، لأن الأصل لا أباك ولا أخاك ، ولا يديه ، فزيدت اللام بين المتضايقين لافادة الاختصاص ولا متعلق لها فهي معارف مؤولة بالنكرات (ولا طالعا جبلاً حاضراً) هذا مثال الاسم المشبه بالمضاف واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر ، طالعا اسمها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه

وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ : هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا ، وَتَقْنَى بِالْمُفْرَدِ هُنَا وَفِي بَابِ النِّدَاءِ : مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلَا شَبِيهَا بِالْمُضَافِ وَإِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مُجْمُوعًا ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ جَمَعَ تَكْسِيرِ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ لَارْجُلٍ حَاضِرٍ ، وَلَا رِجَالٍ حَاضِرُونَ ، وَإِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ جَمَعَ مَذْكَرًا سَالِمًا بُنِيَ عَلَى الْيَاءِ

فَتَحِ آخِرُهُ ، وَطَالَعَ اسْمُ فَاعِلٍ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفَعْلِ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتْرَفِيهِ جَوَازُ اتْقَادِيرِهِ هُوَ ، جِبَالُ مَفْعُولٍ بِهِ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحِ آخِرُهُ ، حَاضِرُ خَبَرِهَا مَرْفُوعٌ بِهَا وَهُوَ مَرْفُوعٌ ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ (وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ ، هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ) : أَيْ شَيْءٌ يَتِمُّ بِهِ مَعْنَى الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ وَذَلِكَ كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ ، فَإِنْ جِبَالٌ تَعْلُقُ بِطَالِعَا بِحَيْثُ لَا يَتِمُّ مَعْنَى طَالِعَا بِدُونِهِ كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ يَتَعْلَقُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يَتِمُّ مَعْنَاهُ بِدُونِهِ ، وَالشَّيْءُ الْمُتَّصِلُ قَدْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِالْمُشَبَّهِ كَهَذَا الْمِثَالِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَرْفُوعًا نَحْوَ لَاحْسَنًا وَجْهَهُ مَذْمُومٌ ، وَقَدْ يَكُونُ مَجْرُورًا نَحْوَ لَآخِرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا ، وَجِلَّةٌ مِنْ زَيْدٍ نَعْتٌ ، وَخَبَرٌ لَاطْرَفٍ بَعْدَهُ ، وَأَجَازُ الْبَغْدَادِيِّينَ بِنَاءُ الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ إِنْ عَمِلَ فِي ظَرْفٍ أَوْ شَبَّهِهُ ، وَخَرَجَ عَلَيْهِ : لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ ، وَلَا مَعْطَى لِمَا مَنَعَتْ . وَخَرَجَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ كَالْفَا كَهْمَى وَإِنْ عِنَقَاءَ عَلَى أَنَّ مَانِعَ اسْمُهَا وَأَنَّهُ مُفْرَدٌ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَبَرُهُ (وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا بُنِيَ) فَلَا يَنْوَنُ وَبِنَاؤُهُ (عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ) الْمَفْرَدُ مِنْ فَتْحَةٍ أَوْ كَسْرَةٍ أَوْ يَاءٍ لِيَكُونَ الْبِنَاءُ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُنْفَى قَبْلَ الْبِنَاءِ (لَوْ كَانَ مُعْرَبًا) وَهَلْ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْأَعْرَابِ أَوْ لَا ؟ الظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ مَحَلًّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهَا عَامِلَةً فِي الْخَبَرِ ، وَمَحَلَّهُ حِينَئِذٍ النَّصْبُ بِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ عِنَقَاءَ وَغَيْرُهُ (وَنَعْنِي) : أَيْ مَعَاشِرَ النَّحَاةِ (بِالْمُفْرَدِ هُنَا) : أَيْ فِي بَابِ لَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ (وَفِي بَابِ النِّدَاءِ) كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلَا شَبِيهَا بِالْمُضَافِ ، وَإِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مُجْمُوعًا) فَإِنَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ يَعْبَرُ عَنْهُ بِالْمُفْرَدِ ، وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَهُ الْمَفْرَدُ فِي بَابِ الْأَعْرَابِ فَإِنَّهُ كَمَا مَرَّ : مَا لَيْسَ مُثْنًى وَلَا مُجْمُوعًا . وَفِي بَابِ الْعِلْمِ مَا لَيْسَ مَرْكَبًا ، وَفِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَا لَيْسَ جِلَّةً وَلَا شَبَّهِهُ جِلَّةً كَالظَرْفِ وَالْمَجْرُورِ (فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا) : أَيْ مُوجُودًا لَفْظًا وَمَعْنًى نَحْوُ لَارْجُلٍ فِي الدَّارِ ، أَوْ لَفْظًا فَقَطْ نَحْوُ لَا قَوْمَ لَنَا (أَوْ جَمَعَ تَكْسِيرِ) لَمَذْكَرٍ نَحْوُ لَارْجَالٍ ، أَوْ مُؤَنَّثٍ نَحْوُ لَا هُنُودَ (بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ) الظَّاهِرُ أَوِ الْمُقَدَّرُ ، وَإِنَّمَا بَنَوْهُ لِنَتَضَمِّنُهُ مَعْنَى الْحَرْفِ لِأَنَّ قَوْلَكَ لَارْجُلٍ فِي الدَّارِ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى مِنَ وَالتَّقْدِيرُ لَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ لِأَنَّ مِنْ تَوْكِيدِ النِّفَى فَوَجِبَ تَقْدِيرُهَا لِيَكُونَ قَوْلَكَ لَارْجُلٍ بِالْفَتْحِ أَبْلَغُ فِي إِفَادَةِ النِّفَى مِنْ قَوْلِكَ لَارْجُلٍ فِي الدَّارِ بِالتَّنْوِينِ وَالرَّفْعِ ، وَلَيْسَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَبَنَوْهُ عَلَى حُرْكَةٍ تَنْبِيْهَا عَلَى عَرُوضِ ذَلِكَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا خَصَّ بِالْفَتْحِ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ (نَحْوُ لَارْجُلٍ حَاضِرٍ) وَأَعْرَابُهُ لَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ تَعْمَلُ عَمَلُ إِنْ تَنْصَبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، رَجُلٌ اسْمُهَا مَبْنِيٌّ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ ، حَاضِرُ خَبَرِهَا مَرْفُوعٌ بِهَا وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ (وَلَا رِجَالٌ حَاضِرُونَ) وَأَعْرَابُهُ لَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ نَعْمَلُ عَمَلُ إِنْ تَنْصَبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ رِجَالٌ اسْمُهَا ، حَاضِرُونَ خَبَرُهَا وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَائِيَةُ عَنْ الْضَمَّةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكَرٌ سَالِمٌ (وَإِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ جَمَعَ مَذْكَرًا سَالِمًا) أَوْ مُلْحَقًا بِهِمَا (بُنِيَ عَلَى الْيَاءِ) نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ

نحو لَارْجُلَيْنِ فِي الدَّارِ ، وَلَا قَائِمِينَ فِي السُّوقِ . وَإِنْ كَانَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى
الْكَسْرِ نَحْوُ لَا مُسَلَّمَاتٍ حَاضِرَاتٍ ، وَقَدْ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتْ لَا ، نَحْوُ لَا حَوْلَ
وَلَا قُوَّةَ جَازٍ فِي النِّكَرَةِ الْأُولَى الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ ، فَإِنْ فَتَحْتَهَا جَازٍ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ :
الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ ، وَإِنْ رَفَعْتَ النِّكَرَةَ الْأُولَى

(نحو لارجلين في الدار) هذا مثال المثني ، واعرابه لانافية للجنس ، ورجلين اسمها مبني على
ما ينصب به لو كان معربا وهو الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني ، وجلة في الدار في محل رفع خبرها
(ولا قائمين في السوق) هذا مثال الجمع ، واعرابه كاعراب الأول الا أنك تقول لأنه جمع مذكر
سالم (وان كان) اسمها (جمع مؤنث سالما بني على الكسر) بلا تنوين استصحابا للأصل وكان
القياس وجوب الكسر ، وقد قال ابن جني لم يجز أصحابنا : يعني نحاة البصرة الفتح الا شئ قاسه
أبو عثمان : يعني المازني ، والصواب الكسر بغير تنوين اهـ (نحو لامسلات حاضرات) واعرابه
لانافية للجنس ، مسلمات اسمها مبني على ما ينصب به لو كان معربا وهو الكسر ، حاضرات خبرها ،
وعامة رفعه ضم آخره (وقد يبنى على الفتح) نظرا الى الأصل في بناء المركبات . قال ابن هشام
في المفتي وهو أرجح ، والترمه ابن عصفور اهـ . وقال الفاكهي وابن عتقاء بناؤه على الفتح أولى
للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيًا ، وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

ان الشباب الذي يجد عواقبه * فيه نلد * ولا لذات للشيب

(واذا تكررت لا) النافية للجنس مع مفرد نكرة (نحو لاحول ولا قوة) : أي لا تحول لي
عن معصية الله ولا قوة لي على طاعة الله إلا بالله العلي العظيم كما في رواية ، وفي رواية أخرى
العزير الحكيم بدل العلي العظيم * وهذه الكلمة لها شأن عظيم ، والاشتغال بها سبب جلب الخير
ودفع الضر ، وقد ورد أنها كنز من كنوز الجنة (جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحتها)
أي النكرة الأولى (جاز في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه : الفتح) على اعمال الثانية كالأولى
وتقدر لكل خبرا ، فالكلام حينئذ جلتان كل جلة على حيالها ، أو الثانية معطوفة على الأولى عطف
مفرد على مفرد ، والكلام حينئذ جلة ، وخبر لا محذوف ، والتقدير لاحول ولا قوة موجودان لنا
إلا بالله ، أو عطف جلة على جلة : أي لاحول إلا بالله ولا قوة إلا بالله ، حذف من الأول استعناء عنه
بالثاني (والنصب) على جعل لازائدة لتأكيد النفي وعطف ما بعدها على محل اسم لاقبلها ، فان محله نصب
بلا والبناء عارض ، أو على لفظه ، وان كان مبنيًا لمشابهة حركته الاعراب بل قال كثيرون في المفرد
المبني على الفتح انه منصوب لفظا ومحلا غير أنه حذف تنوينه للتخفيف ، وفي هذه الحالة يكون
الكلام جلة واحدة لأن الثاني معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد ، وهذا الوجه هو أضعف
الوجوه الخمسة (والرفع) على تقدير لازائدة وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها لأن
محلها رفع بالابتداء ، فهو جلة ان كان العطف قبل استكمال الخبر ، وجلتان ان كان بعد استكمالها ،
أو باعمال الثانية عمل ليس أو بالغائها ، فما بعدها حينئذ يكون مبتدأ ، وعلى الوجهين الأخيرين
فالكلمتان جلتان (وان رفعت النكرة الأولى) بالابتداء وألغيت لتكرارها ، أو على اعمالها

جَازَ فِي النَّكِرَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ ، وَالْفَتْحُ ، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ لَا وَلَمْ تَتَكَرَّرْ
لَا وَجَبَ فَتْحُ النَّكِرَةِ الْأُولَى ، وَجَازَ فِي النَّكِرَةِ الثَّانِيَةِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ نَحْوُ لَأَحْوَلُ
وَقُوَّةٌ وَقُوَّةٌ ، وَإِذَا نَعْتَ اسْمٌ لَا يَنْعَتُ مُفْرَدٌ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ النُّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فَاصِلٌ ، نَحْوُ
لَارْجُلٍ ظَرِيفٌ جَالِسٌ جَازَ فِي النُّعْتِ الْفَتْحُ وَالنَّصْبُ

عمل ليس (جاز) لك (في النكرة الثانية وجهان : الرفع) بأعمال لا الأولى عمل ليس وتقدير
لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما قبلها ، والكلام حينئذ جملة واحدة ، ويجوز أن تقدر
لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس أو ملغاة وما بعدها مبتدأ ، والكلام حينئذ جملتان (والفتح)
بأعمال لا الأولى عمل ليس وأعمال لا الثانية عمل ان ، وتكون جملة لامع اسمها وخبرها عطفا على
الجملة قبلها فالكلام جملتان ، وعند رفع النكرة الأولى يتمتع النصب في النكرة الثانية لعدم نصب
المعطوف عليه افظا ومحلا (وان عطفت على اسم لا ولم تتكرر لا) النافية للجنس مع المعطوف
(وجب فتح النكرة الأولى) لأن المجوز لاهما لها ، وهونكرارها قد اتفق فوجب المصير الى الاصل
وهو البناء (وجاز في النكرة الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلها رفع
بالابتداء (والنصب) بالعطف على محل اسم لا ، أو على لفظه على مامر (نحو لا حول) بالبناء على
الفتح (وقوة) بالرفع عطفا على محل لامع اسمها (وقوة) بالنصب عطفا على محل اسم لا ، ويتمتع
الفتح على الافصح لعدم تكرر لا . قال ابن عتقاء : والأصح ان فتحه لغة ضعيفة ، فان كان
المعطوف معرفة نحو لا غلام لك ولا العباس تعين رفع المعطوف لأن لا النافية لو باشرت المعرفة لم
يجز فيها الالرفع فهي اذا كانت تابعة أولى بأن تكون مرفوعة (واذا نعت اسم لا) المبنى معها
على الفتح (بنعت مفرد) احتزبه عن النعت المضاف نحو لارجل حسن الوجه فليس فيه الا
الاعراب كما سيذكره (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) بأن كان متصلا به ، فان فصل بينهما
نعت آخر نحو لارجل ظريفا عاقلا ، فالنعت الاول يجوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية ، والنعت الثاني
ليس فيه الا الاعراب (نحو لارجل ظريف جالس) هذا مثال ما جمع الشروط ، والظريف من
الظرف بالتحريك ، وفي القاموس : والظرف انما هو في اللسان ، أو هو حسن الوجه والهيئة ، أو
يكون في الوجه واللسان ، أو البراعة وذكاه القلب ، أو الحذق ، أو لا يوصف به الا الفتيان الأزوال
والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة اه (جاز في النعت) ثلاثة أوجه (الفتح) على تقدير
أن الصفة والموصوف ركباً تركيب خمسة عشر ، ثم أدخلت لاعليهما بعد أن صارا كالسم واحد
فتقول لارجل ظريف جالس بفتح رجل ، وظريف بغير تنوين ، واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل
ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، رجل ظريف اسمها مبنى معها على الفتح ، جالس خبر ، فالنعت وان
انفصل عن لا النافية بالاسم المبنى الا أنه متصل بها في المعنى لأن النفي في الحقيقة داخل عليه إذ
المقصود في مثل لارجل ظريف نفي الظرافة عن الرجل لانفي الرجل . قاله الدماميني (والنصب)
على أنه نعت لمحل اسم لا فان محله نصب بلا النافية ، ويجوز أن يكون نعتا لاسم لا على لفظه وان
كان مبنيًا لأن حركة نحو لارجل عارضة في هذا الموضع فأشبهت لعروضها حركة الاعراب فلذلك

وَالرَّفْعُ فَإِنْ فَصَّلَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فَاصِلٌ ، أَوْ كَانَ النَّعْتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ جَازَ الرَّفْعُ
وَالنَّصْبُ فَقَطَّ نَحْوُ لَا رَجُلٌ جَالِسٌ ظَرِيفٌ وَظَرِيفًا ، وَلَا رَجُلٌ طَالِعًا وَطَالِعٌ جَبَلًا حَاضِرٌ ،
وَإِذَا جُهِلَ خَبَرُ لَا وَجَبَ ذِكْرُهُ كَمَا مَثَلْنَا ، وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : لَا أَحَدَ
أُغَيْرُ مِنَ اللَّهِ ، وَإِذَا عَلِمَ فَلَا كَثْرُ حَذْفُهُ نَحْوُ فَلَا قُوَّةَ :

جاء النعت عليها فتقول لارجل ظريفا جالس ، واعرابه لانافية للجنس ، ورجل اسمها مبنى معها على
الفتح ، ظريفا بالنصب متونانعت لمحل اسم لا بعد دخول لاعليه ، جالس خبرها (والرفع) على أنه
نعت لمحل لامع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد فتقول لارجل
ظريف جالس ، واعرابه لانافية للجنس رجل اسمها مبنى معها على الفتح ، ظريف نعت لمحل لامع
اسمها لأن محلها رفع بالابتداء ، جالس خبرها ، وكانت في الوجوه الثلاثة المذكورة عطف البيان
والتوكيد اللفظي المتصل ، وكذا البدل ان كان نكرة ، وان كان معرفة فالرفع كالنسق المعرفة (فان
فصل بين النعت والمنعوت) الذي هو اسم لا (فاصل) مانع من التركيب (أو كان النعت)
الذي نعت به اسم لا (غير مفرد) بأن كان مضافا أو شديدا به أو كان النعت مفردا ولكن المنعوت
غير مفرد (جاز) في النعت وجهان (الرفع) اتباعا لمحل لامع اسمها (والنصب) اتباعا لمحل اسم
لا ولفظه على ماسر (فقط) : أي دون الفتح فلا يجوز فيه لتعذره لأهم لا يركبون ثلاثة أشياء
ويجعلونها كشيء واحد (نحو لارجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب وهذا مثال
النعت المفصول (و) نحو (لارجل) بالبناء على الفتح (طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبلا)
مفعول لطالع (حاضر) بالرفع خبر لا ، وهذا مثال للنعت بغير المفرد (وإذا جهل خبر لا) بأن لم يعلم
بعد حذفه (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأنه يلزم على حذفه
حينئذ عدم الفائدة من الكلام ، والعرب يجمعون على ترك التكلم بما لافائدة فيه (كما مثلنا)
من نحو لاصحاب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر (وكقوله عليه الصلاة والسلام) فيما رواه
البخاري رحمه الله (لا أحد أغير من الله) واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل ان ، أحد اسمها
مبنى معها على الفتح ، أغير خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ، وجملة الجار والمجرور في قوله
من الله متعلقة بأغير : أي لا أحد من الناس أو من جميع الخلق يعثر به من الغيرة عند مشاهدة
ما يغضبه أغير من الله تعالى عند انتهاك محارمه ، فأغير أفعل تفضيل من الغيرة ، وهي في اللغة تغير
يحصل من الحية والأنفة ، وهو محال على الله لأنه منزّه عن كل تغير ونقص فتعين تأويله عند
المنزهين على أن المراد بالغيرة في حقه تعالى شدة المنع والحماية ، فهو من مجاز الملازمة ، وبمعناه قول
ابن فورك معنى الحديث : لا أحد أكثر زجرا عن الفواحش من الله تعالى (وإذا علم)
خبر لا بأن دلت عليه قرينة وأرشد إليه سياق الكلام (فالأكثر حذفه) جوازا استغناء
عن ذكره بالعلم به (نحو) قوله تعالى - ولوترى إذ فرعوا - (فلا فوت) هذا يقوله الله مخبرا عن
حال الكفار في الآخرة لأن المعنى ، ولوترى يا محمد إذ فرعوا عند البعث لرأيت أمر أعظما ، فلا فوت
لهم منا : أي لا يفوتونا ولا يقدرّون على الفرار من بأسنا ، وأخذوا من مكان قريب ، وهو القبور التي

أَيُّ لَهْمٍ، وَلَا ضَيْرَ: أَيُّ عَلَيْنَا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ: أَيُّ لَنَا. وَإِنْ دَخَلَتْ لَا عَلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ فَصْلٍ
بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا فَاصِلٌ وَجَبَ إِهْمَالُهَا

كانوا بها ، واعرابه لا نافية للجنس ، وفوت اسمها مبنى معها على الفتح ، وخبرها محذوف للعلم به
تقديره (أي لهم) ولو ذكر لجاز الابدان تميم فانهم يوجبون حذفه عند العلم به (و) من أمثلة
حذف الخبر المعلوم قوله تعالى قالوا (لا ضير) واعرابه لا نافية للجنس ، وضير اسمها ، وخبرها
محذوف والتقدير (أي علينا) وهذا قاله السحرة بعد إيمانهم بحبيبين به فرعون حين قال لهم
- لأصلبكم أجعين - فقالوا له - لا ضير - : أي لا ضرر علينا في ذلك - إنا إلى ربنا -
أي بعد موتنا بأي وجه كان - منقلبون - : أي راجعون في الآخرة فيجازينا بالغفران
والنعم الأبدى المقيم (ولا حول ولا قوة) واعرابه لا نافية للجنس ، وحول اسمها ، ولا قوة كذلك ،
وخبرها محذوف تقديره (أي لنا) جملة الجار والمجرور في محل رفع خبر للا الأولى ، ولا الثانية
مع اسمها معطوفة على الأولى عطفت مفرد على مفرد فتكون لاني حكم الزائدة ، ويجوز أن تكون
لا الثانية عاملة كالأولى ويقدر لكل منهما خبر فيكون التقدير لاحول لنا : ولا قوة لنا ، ويكون
عطفت الثانية على الأولى من عطفت جملة على جملة . ثم ما قاله المصنف من كون الخبر المحذوف
تقديره لنا غير متعين . فقد قال جماعة منهم الخبيص في لاحول ولا قوة إلا بالله لاني كل منهما نافية
ولا قوة معطوف على لاحول عطفت مفرد على مفرد وخبرها محذوف : أي موجودان أو بالله : أي
كائن بالله ، أو عطفت جملة على جملة : أي لاحول إلا بالله ولا قوة إلا بالله ، حذف من الأول استغناء
بالثاني اهـ . واختلفوا في اعراب كلمة لا إله إلا الله . قال أبو حيان أكثر ما يحذف خبر لا مع إلا نحو
لا إله إلا الله : أي لا إله لنا ، أوفى الوجود ، أو نحو ذلك إلا الله اهـ . وقال غيره إله اسم لا ، وخبرها
محذوف ، والتقدير لا إله موجود ، أوفى الوجود إلا الله ، واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من
اسم لا جملا على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء ، أو من الضمير العائد إلى اسم لا المستتر في
الخبر المحذوف ، وعلى التقديرين هو بدل بعض من كل من قيل بدل الجزئي من الكل فلاحاجة
إلى ضمير فيه للربط ، والأولى كونه بدلا من الضمير المستتر في الخبر المقدر لأنه الأقرب فالبدال منه
أولى ، ويجوز رفع اسم الله على أنه خبر للالتسبئة . قال ناظر الجيش : القول بالخبرية في الاسم
المعظم قد قال به جماعة ويظهر أنه أرجح من القول بالبدلية اهـ وما قاله غير صحيح لما يلزم عليه
من كون خبر لا معرفة وهي لا تعمل في المعارف بل لا تعمل إلا في التكرات المنفية ، واسم الله
الجليل معرفة موجبة ، وقد أطال الملا إبراهيم بن حسن الكردي الكلام في اعراب هذه الكلمة
الشريفة في مؤلف له سماه « انباء الانباء باعراب كلمة لا إله إلا الله » ومثلها في التركيب والاعراب
لا عيش إلا عيش الآخرة ، لا شافي إلا أنت ، وسكت المصنف عن حذف الاسم ، وقد صرح ابن
الحاجب وغيره بجواز حذفه تخفيفا إذا دلت عليه قرينة نحو لا عليك : أي لا بأس عليك ، ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين سألوه عن العزل عن السبايا « لا عليكم أن تفعلوا » تقديره
لا بأس عليكم في أن تفعلوا : أي في فعلكم فلا فيه زائدة (وإن دخلت لا على معرفة أو) على
نكرة ولكن (فصل بينها وبين اسمها فاصل وجب) في الصورتين (إهمالها) أماني الأول

وَوَجِبَ رَفْعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَوَجِبَ تَكَرُّارُهَا نَحْوُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو
وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ

(فصل) وَأَمَّا ظَنٌّ وَأَخَوَانُهَا فَإِنَّهَا تَدْخُلُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ فَاعِلِهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

فَلَا نَهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ لِأَنَّهَا انما وضعت على النكرات ، وأما في الثاني فلزيادة ضعفها في العمل
لما حصل من الفصل بينها وبين اسمها الذي حقها أن تتركب معه (ووجب رفع ما بعدها على أنه
مبتدأ وخبر) وتنوينه حيث قبل التنوين (ووجب) أيضا في حالتها التعريف والفصل (تكرارها)
أي تكرار لا بأن يذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأولى بأن يكرر اللفظ الأول
بعينه ، أما وجوب التكرير في المعرفة فلكونه كالعوض كما في التنكير من معنى نفي الآحاد لما في
التكرير من إفادة التعدد ، ووجوبه في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل
أفي الدار رجل أم امرأة (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو) هذا مثال لتكرارها مع المعرفة
واعرابه لا نافية للجنس بطل عملها ، زيد مبتدأ ، وجلة في الدار في محل رفع خبر ، والواو حرف عطف
ولا نافية للجنس بطل عملها ، وعمرو معطوف على الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور الذي هو
كائن أو مستقر ، وسوغ ذلك في رأى الجمهور فصله بلا . وقيل مبتدأ حذف خبره ، والكلام على هذا
جلتان ، وعليه ابن السراج والفارسي ، وقيل معطوف على المبتدأ وأفرد الخبر لأنه للأول فقط
ودخل الثاني في معناه ، والكلام جلة واحدة ، وعليه سيبويه وقوم ، وهذا الخلاف جار فيما يشبه
المثال المذكور كزيد قائم وأخوك . واختلف في نحو - والله ورسوله أحق أن يرضوه - زيد وعمرو قائم
هل حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه ، وعليه ابن عصفور ، أو عكسه ، وعليه ابن السراج ، أو غير
بين الوجهين ، وعليه الفارسي ، أو الخبر للأول ، ودخل الثاني في معناه ، وعليه سيبويه وأصحابه ،
وهذا حيث لا قرينة ، والاعمال بها نحو زيد وهند قائمة فالخبر في هذا المثال الثاني بدليل تاء التانيث
وفي نحو زيد وهند قائم الخبر للأول لأنه مذكر (ولا في الدار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها
مع النكرة ، واعرابه كأعراب المثال الذي قبله . هذا ، وقد سبق الجواب عما جاء اسمها فيه معرفة
كقوله صلى الله عليه وسلم « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » وكقول أبي سفيان قبل إسلامه : إن
لنا العزى ولا عزى لكم ، وقولهم : لا بصرة لكم ، وقول الشاعر : لا هيثم الليلة للطلح * وأنه على
تقدير مثل مضاف إلى المعرفة : أي ولا مثل كسرى ، ولا مثل عزى ، ولا مثل بصرة ، ولا مثل هيثم الليلة
للطلح يحدوها ، وهو اسم لحاد مشهور . وأما ولا سيما زيد ، فسي بمعنى مثل اسم لا ، وإذا كانت
مازائدة فسي لا تتعرف بالاضافة إلى زيد لأن مثل التي بمعناها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الإبهام
وبقية الكلام عليها يأتي في الاستثناء ان شاء الله تعالى :

(فصل) في الكلام على النوع الثالث من النواسخ . وهو أفعال القلوب وما ألحق بها مما يصح
جعل مفعوليه بعد حذفه مبتدأ وخبرا (وأما ظن وأخوانها) العاملة عملها (فانها تدخل بعد
استيفاء) أي أخذ (فاعلها على المبتدأ والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم
أو الظن فانك إذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم ، وأن يكون عن ظن .
فاذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم ، أو ظننت زيدا قائما علم أنه عن ظن ، وكذا سائر

فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا ، وَهِيَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَهِيَ ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَزَعَمْتُ

أخواتهما (فتنصبهما) ظن وأخواتها (على أنهما مفعولان لها) قال هيطل هذه الأفعال كلها اشتركت في أنها موضوعة لحكم الذهن على متعلق بشيء على صفة فلذلك اقتضت مفعولين ، وهذا النوع ليس من المرفوعات ، وإنما ذكر تنبها لأقسام النواسخ لحكم المبتدا والخبر (وهي) أي أفعال هذا الباب (نوعان) فقط بإدخال رأى الحلية كما سيأتي ، وقد أفاد ابن هشام وغيره أن ما يتعدى لاثنتين أنواع : الأول ما يتعدى إليهما بنفسه تارة ، ولا يتعدى إليهما تارة أخرى كنقص وزاد ، يقال نقصت زيدا دينارا ، وزدت زيدا دينارا ، ونقص المال ، وزاد المال . الثاني ما يتعدى إليهما دائما ولكنه يصل إلى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كما مر واستغفر وزوج وسمى ودعا إذا كان بمعنى سمي ، وكال ووزن ، يقال أمرت زيدا الخير وبالخير ، واستغفرت الله ذنبا ، ومن ذنب ، وزوجت زيدا هندا وبهند ، وسميت الولد محمدا ومحمد ، ودعوت الرجل زيدا وبزيد ، وكات زيدا طعاما ولزيد طعاما ، ووزنت زيدا درهما ولزيد درهما ، فزيدا فيها هو المفعول الثاني لا الأول ولذا نص العربون على أن المحذوف في قوله تعالى - وإذا كالوهم أو وزنوهم - هو المفعول الأول ، وإن أصل التركيب وإذا كالوا الطعام لهم ، ثم توسع بحذف الجار . الثالث ما يتعدى لاثنتين وأولهما فاعل في المعنى كاعطى وكسا يقال أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوبا . فالأول فيهما آخذ ولا بس فهو فاعل في المعنى ، وهذا النوع سمى لا يقاس عليه وأفعاله كثيرة ، وقد جمعها عصام الدين إلى شيئين ، قال وأرجو أن أضبطها في رسالة مفردة . الرابع ما يتعدى لاثنتين وهما مبتدأ وخبر في الأصل وهو النوعان المذكوران في كلام المصنف في هذا الباب (أحدهما) أي النوعين (أفعال القلوب) سميت بذلك لأن معانيها من العلم والظن ونحوهما قائمة بالقلب ومتعلقة به من حيث أنها صادرة عنه لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة ، وتسمى أفعال الشك واليقين لأن منها ما يفيد الشك ومنها ما يفيد اليقين والعلم ، والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن وليس كل فعل قاي يتعدى لاثنتين ، بل القلي ثلاثة أنواع ، ما لا يتعدى بنفسه بل بحرف الجر نحو فكر وتفكر ، تقول فكرك زيد في كذا وتفكرت فيه ، وما يتعدى لواحد وهو عرف وفهم وما يتعدى لاثنتين واليه الإشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلا (ظننت) وهي تفيد في الغالب رجحان الوقوع كالمثال الذي ذكره المصنف ، وقد تردد لليقين نحو - يظنون أنهم ملاقوا ربهم - (وحسبت) وهي للرجحان غالبا ، وقد تستعمل لليقين كقوله * حسبت التقى والجود خير تجارة * البيت الآتي في كلام المصنف (وخلت) ماضى يخال ، لاماضى يخول بمعنى يتكبر ، وهي للرجحان وقد تستعمل لليقين قليلا كما قال ابن مالك كقوله :

ما خلتي زلت فيكم مضمنا * أشكو اليكم حوة الألم

(ورأيت) والغالب استعمالها لليقين ، وقد ترد للرجحان ، وقد اجتمعا في الآية التي مثل بها المصنف (وعلمت) وهي لليقين غالبا نحو - فاعلم أنه لا إله إلا الله - وقد ترد للرجحان كآية التي مثل بها المصنف (وزعمت) بفتح العين وهي للرجحان فقط ، والأكثر وقوعها على أن بالتخفيف

وَجَعَلْتُ ، وَحَجَوْتُ ، وَعَدَدْتُ ، وَهَبْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَأَلْفَيْتُ ، وَدَرَيْتُ ، وَتَعَلَّمْتُ بِمَعْنَى اَعْلَمْتُ .

وأن بالتشديد وصلتهما فيسدن مسد مفعولها كما قاله سيبويه والجمهور . وقال الأخفش إن المفعول الثاني محذوف . قال السيرافي : والزعم قول يقترب به اعتقاد صح أولم يصح اه وبمعناه قول غيره الزعم قول يطلق على الحق والباطل ، وأكثر ما يقال فيما شك فيه ولم يستعمل في القرآن إلا للباطل وقد استعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لأبي سفيان : زعمت ، وكقول أبي طالب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم :

ودعوتني وزعمت أنك ناصحي * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

قال السبكي ولكن إذا تأملت وجده يستعمل حيث يكون المنكح شاكاهو كقول لم يقيم الدليل على صحته وإن كان صحيحا في نفس الأمر اه (وجعلت) بمعنى اعتقدت وظننت ، وهي تفيد الرجحان في الخبر كزعم (وحجوت) بفتح الحاء أوله ثم جيم مفتوحة أيضا ثم واو ساكنة ، بمعنى ظننت واعتقدت (وعددت) بمعنى ظننت . فانها من أفعال هذا الباب على ما ذهب إليه الكوفيون وابن أبي الربيع واختاره ابن مالك . فإن كانت بمعنى حسبه بالفتح أحسبه بالضم : أي عدده تعدت إلى مفعول واحد فقط (وهب) بسكون الباء بصيغة الأمر ولا تستعمل في غيرها ، وهي للرجحان بمعنى حسب ، والغالب تعديها إلى صريح المفعولين ، ووقوعها على أن وصلتها قليل وليس بلحن لقول بعض العرب : هب أن أبانا كان جارا . وفي الصحاح وهبني فعلت ذلك : أي احسبني ، ولا يقال هب أني اه ، ويوجد فيما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب بلفظ ووهبت وهو غلط . فإن وهب ستأتي في أفعال التصيير (ووجدت) وهي تفيد في الخبر اليقين كقوله تعالى - وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين - ومصدرها الوجدان كما قال الأخفش ، وقال السيرافي مصدرها الوجود . فإن كانت بمعنى الاصابة كقول المتنبي .

والظلم من شيم النفوس فإن تجد * ذا عفة فلعلة لا يظلم

تعدت إلى مفعول واحد ، أو بمعنى الاستغناء لم تعد نحو وجد زيد من الوجد بمعنى الاستغناء ، أو بمعنى حزن أو حقد بفتح القاف ، وقد تكسر تعدت بعل كحزنت على زيد وحققت عليه ، وفي فتح الباري مانصه ومادة وجد متحدة الماضي والمضارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف المعاني . يقال في الغضب موجدة ، وفي المطلوب وجودا ، وفي الضالة وجدانا وفي الحب وجدنا بالفتح ، وفي المال وجدنا بالضم ، وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع ذلك ، وقالوا أيضا في المكتوب وجادة ، وهي مولدة اه (وألفيت) بمعنى وجدت التي تتعدى إلى اثنين ، أما التي بمعنى أصاب نحو ضاع مالي ثم ألفتته فتعدى إلى واحد (ودريت) بمعنى علمت وأكثر ما تستعمل معداة بالباء لواحد . فإذا دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالياء كقوله تعالى - قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به - (وتعلم) بصيغة الأمر ولذا قال المصنف (بمعنى اعلم) وفي التسهيل وشرحه للدماميني وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الأمر ، وهذا الذي ذهب إليه الأعلم والصحيح أنها تتصرف ، حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج اه وفي شرح الشذور للعصامي وهي متصرفة بلاخلاف ، والغالب فيها وقوعها على

نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَحَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : * حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ
تِجَارَةٍ * وَخَلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ،

أَنَّ وَصْلَهَا أَهْ وَقَوْلُهُ بِإِخْلَافٍ مُرْدُودٍ . فَإِنَّ الْإِخْلَافَ فِيهَا مَشْهُورٌ * ثُمَّ شَرَعَ الْمُصَنِّفُ فِي ذِكْرِ
مِثْلِ الْأَفْعَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُقَدِّمًا لِلأَوَّلِ ، فَالأَوَّلُ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرَهُ فَقَالَ (نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا
قَائِمًا) وَاعْرَابُهُ ظَنَنْتُ فَعَلَ وَفَاعِلُ ظَنَ مَاضٍ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ وَالتَّاءُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
فَاعِلٌ ، زَيْدًا مَفْعُولٌ لَظَنَنْتُ ، وَقَائِمًا مَفْعُولٌ ثَانٍ (وَحَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا) وَاعْرَابُهُ حَسِبْتُ فَعَلَ
وَفَاعِلُ حَسَبَ فَعَلَ مَاضٍ مِنْ أَخَوَاتِ ظَنَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَالتَّاءُ فَاعِلٌ ، زَيْدًا مَفْعُولُهَا الأَوَّلُ وَعَالِمًا
مَفْعُولُهَا الثَّانِي (وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ) * رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

قَالَ لَبِيدُ بْنُ رَيْعَةَ الْعَامِرِيُّ ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الطَّوِيلِ * اللَّفْظُ حَسِبْتُ بِمَعْنَى تَيَقَّنْتُ لَا بِمَعْنَى
صَرْتُ ذَا حِسْبٍ ، وَالتَّقَى مُصْدَرَاتِقٌ إِذَا اجْتَنَبَ النَّوَاهِي وَامْتَثَلَ الْأَوَامِرَ ، وَالْجُودُ الْكَرَمُ ، وَالتِّجَارَةُ
تَقْلِيبُ الْمَالِ لِفَرْضِ الرِّبْحِ ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا الْمَكْتَسَبُ وَخَيْرُ هَذَا لِلتَّفْضِيلِ فَلِذَا اسْتَوَى فِيهِ الْمَذْكُورُ
وَالْمُؤَنَّثُ وَالْأَفْرَادُ وَضْدَاهُ ، وَالرِّبَاحُ بِفَتْحِ الرَّاءِ ، وَالرِّبْحُ بِكَسْرِهَا وَاحِدٌ . وَفِي الْقَامُوسِ رِبْحٌ فِي تِجَارَتِهِ
كَعَلِمٍ اسْتَشْفٍ ، وَالرِّبْحُ بِالْكَسْرِ وَالتَّحْرِيكِ وَكَسْحَابُ اسْمٍ مَارِجُهُ أَهْ وَالْمَرْءُ مِثْلُ الْمَيِّمِ الْإِنْسَانِ
أَوِ الرَّجُلِ وَلَا يَجْمَعُ مِنْ لَفْظِهِ ، وَسَمِعَ مَرْوَنٌ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ ، وَالثَّاقِلُ مَنْ ثَقُلَ كِفْرُحٌ فَهُوَ ثَقِيلٌ
وَنَاقِلٌ اشْتَدَّ مَرَضُهُ ، وَقَدْ أَثْقَلَ الْمَرَضُ وَالنَّوْمُ وَاللُّؤْمُ فَهُوَ مُسْتَقْتَلٌ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ ، وَفِي الْعَيْنِ ثَاقِلًا
أَرَادَ مَيِّتًا لِأَنَّ الْأَبْدَانَ تَخَفُ بِالْأَرْوَاحِ . فَإِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ يَصِيرُ ثَاقِلًا كَالْجَادِ * الْأَعْرَابُ حَسِبْتُ
فَعَلَ وَفَاعِلٌ ، حَسِبَ فَعَلَ مَاضٍ بِمَعْنَى تَيَقَّنْتُ مِنْ أَخَوَاتِ ظَنَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَالتَّاءُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي
مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٌ ، التَّقَى مَفْعُولُهَا الأَوَّلُ ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعُ
مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ لِأَنَّهُ اسْمٌ مُقْصُورٌ ، وَالْجُودُ مُعْطُوفٌ عَلَى التَّقَى ، وَخَيْرٌ مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَهُوَ مُضَافٌ
لِتِجَارَةِ مُضَافٍ إِلَيْهِ ، رَبَاحًا تَمِيزُ كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ . وَقَالَ الْعَيْنِيُّ رَبَاحًا تَمِيزُ : أَيُّ مِنْ حَيْثُ الرِّبْحُ
وَالْفَائِدَةُ ، إِذَا ظُرِفَ لِمَا اسْتَقْبَلَ مِنَ الزَّمَانِ ، وَمَا زَائِدَةٌ ، الْمَرْءُ مُبْتَدَأٌ ، أَصْبَحَ فَعَلَ مَاضٍ نَاقِصٌ وَاسْمُهَا
مُسْتَرَفِيهَا جَوَازُ اتَّقْدِيرِهِ هُوَ ، ثَاقِلًا خَبَرُهَا وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحُ آخِرُهُ ، وَجَلَّةٌ أَصْبَحَ مَعَهَا اسْمُهَا وَخَبَرُهَا
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ . وَالْمَعْنَى تَيَقَّنْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا أَصْبَحَ الْمَرْءُ مَيِّتًا . وَالشَّاهِدُ
فِي حَسِبْتُ حَيْثُ جَاءَتْ عَامِلَةٌ عَمَلُ ظَنَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ (وَخَلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا) وَاعْرَابُهُ خَلْتُ
فَعَلَ وَفَاعِلٌ ، خَالَ فَعَلَ مَاضٍ مِنْ أَخَوَاتِ ظَنَ ، وَالتَّاءُ فَاعِلٌ ، وَعَمْرًا مَفْعُولُهَا الأَوَّلُ ، وَشَاخِصًا بِمَعْنَى مُسَافِرًا
مَفْعُولٌ ثَانٍ (وَقَوْلُهُ تَعَالَى : إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا) وَاعْرَابُهُ إِنَّ حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ
تَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَالهَاءُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمِهَا يَرَوْنَ فَعَلَ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ
وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ثَبُوتُ النَّوْنِ مُتَصَرِّفٌ مِنْ رَأْيٍ بِمَعْنَى ظَنَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَالْوَاوُ فَاعِلٌ وَالهَاءُ ضَمِيرٌ
مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ أَوَّلٍ ، وَبَعِيدًا مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَنَرَى فَعَلَ مُضَارِعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ
عَلَى الْأَلْفِ مَنَعُ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ لِأَنَّهُ فَعَلَ مُضَارِعٌ مَعْتَلٌ الْآخِرُ بِالْأَلْفِ مُتَصَرِّفٌ مِنْ رَأْيٍ بِمَعْنَى
تَيَقَّنُ مِنْ أَخَوَاتِ ظَنَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفِيهِ وَجَوَابُ اتَّقْدِيرِهِ نَحْنُ ، وَالهَاءُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي

وَقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ، وَنَحْوُ زَعَمْتُ زَيْدًا صَدِيقًا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ . إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَجَعَلُوا لِللَّاكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا نَاثِرٌ

محل نصب مفعولها الأول ، قريبا مفعول ثان (وقوله تعالى : فإن علمتموهن مؤمنات) وأعرابه الفاء باعتبار ما قبلها إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، علم فعل ماض في محل جزم فعل الشرط من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والميم والواو علامة الجمع ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ، والنون علامة جمع الاناث ، مؤمنات مفعول ثان وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (ونحو زعمت زيدا صديقا) وأعرابه زعمت فعل وفاعل ، زعم فعل ماض من أخوات ظن ، والتاء فاعل زيدا مفعولها الأول ، وصديقا مفعولها الثاني (وقول الشاعر :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ * إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا)

قاله أبو أمية الحنفي ، واسمه أوس ، وهو من قصيدة من الخفيف * اللغة زعمتني من الزعم ، وهو القول بان الشيء على صفة قولاً غير مستند الى وثوق ، والشيخ من استبان فيه السن ، أو من خسين الى أواخر عمره . قاله في القاموس ، ودب يدب دبا وديبا مشى على هيئته . قاله في القاموس ، وقوله يدب بكسر الدال كما ضبطه بذلك ابن علان في شرح الرياض * الأعراب زعم فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والتاء علامة التأنيث ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ، شيخا مفعول ثان ، الواو حرف عطف ، لست فعل وفاعل ، ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، بشيخ جار ومجرور خبر ليس في محل نصب وهو مجرور بحرف الجر الزائد ، حركة النصب فيه مقطرة ، والمانع من ظهورها حركة المناسبة لحرف الجر الزائد ، إن حرف توكيد ونصب وما كافة ، ويصح أن تقول إنما أداة حصر ، الشيخ مبتدأ ، من اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر ، يدب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ديبا مفعول مطلق وعلامة نصبه فتح آخره ، والمعنى ظاهر . والشاهد في قوله زعمتني حيث جاء بمعنى الظن ولذا نصب مفعولين (وقوله تعالى - وجعلوا لللائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا -) وأعرابه الواو حرف عطف ، جعلوا فعل وفاعل ، جعل فعل ماض بمعنى اعتقد تعمل عمل ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل اللائكة مفعولها الأول ، وانا اناثا مفعولها الثاني ، والذين اسم موصول في محل نصب نعت ، لللائكة ، وهم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، عند ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والرحمن مضاف اليه ، والظرف شبه جملة في محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الأعراب ، والعائد هم :

[تنبيه] تمثيل المصنف بالآية المذكورة لجعل بمعنى اعتقد تبع فيه ابن هشام في الشذور ووقع في الكشف أن جعل في الآية بمعنى صبر واعترضه أبو حيان فقال : انه غير صحيح لأنهم لم يصبر وهم اناثا ، وإنما ذكر بعض النحويين انها هنا بمعنى سمي . وأجاب عنه الشمني انه ليس المراد

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ

قَدْ كُنْتُ أَحْجُوا أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلَمَاتٍ
وَقَوْلِ الْآخَرِ :

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّا لِلْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ

التصيير بالفعل دل المراد التصيير بالقول . قال وقد نص الزمخشري على ذلك (وقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * حتى ألت بنا يوما ملومات)

قاله تميم بن أبي مقبل . وقيل أبوسنبل الأعرابي ، وهو من البسيط * اللغة محجوت فلانا بمعنى ظننته والثقة المؤتمن - وألم بي الشيء يلم إلما إذا نزل ، والملمات النوازل جمع ملامة * الأعراب قد حرف تحقيق ، كنت فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، أحجو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنا ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان ، أبا مفعول أول وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وعمرو مضاف إليه أبا مفعول ثان ، وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وثقة مضاف إليه ولا يصح أن ينون أبا على أنه مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره ، وثقة نعت له بمعنى موثوق به أوداثة لأن المصدر لا ينعت به إلا بالسمع نحو هذا الرجل عدل أورضا ، حتى حرف غاية بمعنى إلى ، ألم فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، بنا جار ومجرور في محل نصب على المفعولية متعلق بآلم ، ويوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، ملومات فاعل ألت وعلامة رفعه ضم آخره . والمعنى كنت أظن أبا عمرو أبا موثوقا به أرجع إليه عند احتياجي إليه إلى أن نزلت بي النوازل العظام فلم يكن كما ظننته ، والشاهد في أحجو حيث جاء بمعنى أظن فلذلك نصب مفعولين ، ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك : (وقول الآخر :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى * ولكنها المولى شريكك في العدم)

قاله النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنهما ، وهو من قصيدة من الطويل * اللغة المولى هنا بمعنى الصاحب والخليف ، والغنى بالكسر والقصر غنى المال ، وأما بالكسر والمد فهو الصوت المطرب ، وبالفتح والقصر النفع ، والعدم بضم العين وسكون الدال الفقر . الأعراب الفاء عاطفة لانهية ، تعدد فعل مضارع مجزوم بلا لانهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت متصرف من عد من أخوات ظن تنصب مفعولين المولى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، شريك مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف مضاف إليه ، في الغنى جار ومجرور وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بشريك لأنه فعيل بمعنى مشارك اسم فاعل ، ولكنها الواو حرف عطف ، لكن حرف

وَقَوْلُهُ قُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّهُمْ أَلفُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ، وَدَرَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

دُرَيْتُ الْوَفَى الْعَهْدِيَّاعِرُوْ فَاغْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبَا طًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

استدراك ونصب ، وما كافة ، المولى مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، شريك خبر ، والكاف في محل جر بالاضافة ، وفي العدم متعلق بشريك والمعنى فلا تظن صاحبك وحليفك شريكك في المال ولكنه شريكك في الفقر والحاجة . والشاهد في تعدد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب المفعولين (وقوله :

قُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ * وَالْأَفْهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا)

قاله ابن الهمام السالوي ، وهو من المتقارب ، ويروى بدل قوله أبا مالك بلفظ أبا خالد * اللغة أجرنى بفتح الهمزة وكسر الجيم من أجاره اذا أمنه والهالك الميت * الأعراب الفاء حرف عطف ، قلت فعل وفاعل ، أجر فعل أمر ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، أبا منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يا أبا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، ومالك مضاف إليه ، والا الواو حرف عطف ان حرف شرط جازم ، وفعل الشرط محذوف لأن أصله وان لاتفعل فأدغمت ان في لا النافية وحذف فعل الشرط ، والفاء رابطة لجواب الشرط ، هب فعل أمر مبني على السكون من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول ، امرأ مفعول ثان ، هالكا نعت له . والمعنى قلت يا أبا مالك أجرنى وأغثنى وان لم تجرنى فظنتى من الهالكين . والشاهد في هب حيث جاء بمعنى ظن فلذلك نصب مفعولين (وقوله تعالى - تجدوه عند الله هو خيرا) واعرابه تجدوه جواب الشرط المتقدم في قوله تعالى - وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه - وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، عند ظرف مكان مفعول فيه متعلق بتجدوه وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه ، هو ضمير فصل لا محل له من الأعراب خيرا مفعول ثان (وقوله تعالى - انهم ألفوا آباءهم ضالين) واعرابه ان حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها ، ألفوا فعل وفاعل ، أنى فعل ماض ينصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ، آباء مفعول أول ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، ضالين مفعول ثان ، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (ودريت) بفتح الدال مبنيًا للفاعل (زيدا قائما) واعرابه درى فعل ماض بمعنى علم من أخوات ظن ، والتاء فاعل ، وزيدا مفعول أول ، وقائما مفعول ثان (وقول الشاعر :

دريت الوفى العهد ياعروفا غتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد)

هو من الطويل . اللغة دريت مبنى للجهول من درى اذا علم ، وله استعمالان أحدهما بالباء نحو - ولا أدراكم به - ويتعدى الى الضمير بالهمزة ، وأندرها ان يتعدى الى اثنين بنفسه كما في البيت قاله

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغَ بِلَظْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
وَإِذَا كَانَ ظَنٌّ بِمَعْنَى أَتَاهُمْ ، وَرَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ ، وَعَلِمَ بِمَعْنَى عَرَفَ لَمْ تَتَعَدَّ إِلَّا إِلَى
مَفْعُولٍ وَاحِدٍ

العيني ، والوفى بمعنى الوافى ، يقال وفي فلان بالعهد وفاء ضد غدر ، والعهد الميثاق ، وعرو مرخم عروة ، واغتبط أمر من الاغتباط ، والغبطة هو أن يتمنى مثل حال المغبوط ، من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد ، وحيد بمعنى محمود . الأعراب دريت فعل ونائب الفاعل ، درى فعل ماض غير الضيغة من أخوات ظن تنصب مفعولين واثنا ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل وهي المفعول الأول لدري ، والوفى مفعولها الثاني : وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، والعهد بالرفع فاعل ، ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، وجزه بالاضافة وفاعل الصفة المشبهة حينئذ ضمير مستتر جوازا تقديره هو . قال العيني وأرجحها نصب وأضعفها الرفع اهـ . والمراد بالرجحان والضعف من جهة المعنى كما يفيد كلامهم ، في باب الصفة المشبهة ، ياعر ويأحرف نداء عرو منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر والفاء فصيحة ويقال فيها داخل في جواب شرط مقدر إذا لتقدير إذا دريت الوى العهد فاغتبط ، فان الفاء حرف تعليل ان حرف توكيد ونصب ، اغتباطا اسمها ، بالوفاء جار ومجرور نعت لاغتباطا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ، حميد خبران . وقال العيني بالوفاء متعلق بالخبر أعني حميد : أى بوفاء العهد . والمعنى يا عروة قد علمت حال من ينفى بالعهد فتبين أنت مثل ذلك لأن الغبطة بمثل ذلك محمودة ، والشاهد في قوله درى حيث جاءت بمعنى علم فلذلك نصبت مفعولين (وقول الشاعر :

تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا * فَبَالِغَ بِلَظْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ)

قاله زياد بن يسار ، وهو من الطويل * اللغة تعلم أمر بمعنى اعلم ، والشفاء بكسر الشين المججمة والمد الدواء والبرء من السقم والقهر الغلبة ، والعدو ضد الصديق ، واللاطف ضد العنف ، والتحيل كالاختيال الخدق وجودة النظر والمكر الخديعة * الأعراب تعلم فعل أمر مبنى على السكون يعمل عمل ظن ينصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، شفاء مفعول أول وعلامة نصبه فتح آخره قهر مفعول ثان ، وهو مضاف ومعدو مضاف اليه ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وقوله فبالغ لفاء حرف لظف على تعلم بالغ فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وما بعدها ظ هر . والمعنى اعلم شفاء النفس قهر العدو ، وذلك بان تبالح في خديعته والاختيال في دفعه بالمدن ، والشاهد في تعلم بمعنى اعلم حيث نصب مفعولين (وإذا كان ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف) وحجا بمعنى قصد ، ووجد بمعنى خزن أو حقد ، وزعم بمعنى كفل أو بمعنى قال ، وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان آخر غير قلبية ، وحينئذ (لم تتعد إلا إلى مفعول واحد) لأن تعديتها إلى مفعولين ، إنما كان بالنظر لاقتضاها لا لجزء من الابتداء والخبر فإذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا تقتضى الأمر واحد وجب أن لا تعدى إلا إلى واحد لأن التعدى أمر معنوي فتعدد

نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ، ورأيت زيدا بمعنى أبصرته ، وعلمت المسئلة بمعنى عرفت . * النوع الثاني أفعال التصيير نحو جعل

متعلقه وافراده إنما هو بحسب المعنى (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته) لأن الاتهام لا يقتضى الاتهما واحدا ، ومعنى الاتهام أن تجعل شخصا موضع الظن السيئ تقول ظننت زيدا : أى ظننت به أنه فعل سيئا وكذا اتهمته قاله السامع ، ومن محيى ظن بمعنى اتهم قوله تعالى - وما هو على الغيب بظنين - بالظاء المشالة في قراءة الأكثر : أى بجهتهم ، وقرأها نافع بضنين بالضاد الساكنة : أى بخيل (ورأيت زيدا بمعنى أبصرته) وذلك لأن الابصار ، إنما يقتضى واحدا ، واختلفوا في رأى الحليمية فألحقها الأكثر برأى العليمية في التعدى لانيين من جهة أن كلا منهما ادراك بالباطن كقول الشاعر :
أراهم رفقتى حتى إذا ما . . . تجافى الليل وانحزل انحزالا

فهم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان ، ومصدرها الرؤيا ، ولا تختص الرؤيا بمصدر الحليمية بل تقع مصدرا للبصرية كقوله تعالى - وما جعلنا الرؤيا التى أريناك الا فتنة للناس - قال ابن عباس هي رؤيا عين والأكثر في مصدر البصرية الرؤية (وعلمت المسئلة بمعنى عرفت) ومنه قوله تعالى - والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا - : أى لاتعرفون شيئا وذلك لأن لفظ المعرفة وضع للتعلى بالشئ نفسه بمعنى قولك علمت زيدا عرفت في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة قاله ابن الحاجب في شرح المفصل ، وخالفه الرضى فقال لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم ، فان معنى علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا قائم واحد الا أن عرف لا تنصب جزأى الاسمى كما تنصبهما علم ، لالفرق معنوى بل هو موكل الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر اه . قال العصامى قال بعضهم ، وهذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان ، وهو قول بعض أهل الأصول والميزان ، ولبعضهم قول آخر ، وهو أن العلم يتعلق بالكليات ، والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط . قال فى شرح المطالع : ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم تعدى الى مفعولين وعرف تعدى الى واحد فتأمل اه .

النوع الثانى . من الأفعال الناصبة للمبتدا والخبر على أنهما مفعولان لها (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلالاتها على تحويل الشئ من حالة الى حالة أخرى ، وفى كون مفعولى هذه الأفعال مبتدأ وخبرا فى الأصل كما يفيد كلام ابن مالك ، وابن هشام والرضى ، وغيرهم بحث لأن مفعولها متغايران مفهوما وخارجا ، فلا يصح ادعاء كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحاد المبتدا والخبر فى الخارج وان اختلفا فى المفهوم ويتبين ذلك أنك تقول صيرت الفنى فقيرا والمعدوم موجودا وصدق الأول على الثانى فى المثالين متمتع ، وأجاب بعض المحققين عن هذا بأنه لا نزاع فى أن الأفعال الناقصة من دواخل المبتدا والخبر ، ولا نزاع فى صحة قولهم صار الفنى فقيرا والمعدوم موجودا مع جريان ما ذكر فيه فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك فتأمل (نحو جعل) ومنه قوله تعالى - ويجعلون لله ما يكرهون - وقوله تعالى - وجعل منهم القردة والخنازير - فالجورور فيهما مفعول ثان ، وما بعده مفعول أول ، وقس به ما أشبهه ، وإنما لم يقدر الجورور مفعولا أول لأن المفعول الأول فى محل المبتدا

وَرَدَّ ، وَاتَّخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ، وَقَالَ تَعَالَى : يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ، وَنَحْوُ صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا ، وَقَالُوا :

والمفعول الثاني في محل الخبر ، والمبتدأ لا يكون جاراً ومجروراً (ورد) كقول الشاعر :

فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا

(واتخذ) ويقال فيه اتخذ نحو اتخذت عليه أجرا ، وفي قراءة لاتخذت (وصير) ومثلها أصار وهما منقولان من صار إحدى أخوات كان نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة كقول الشاعر :

ولعبت طير بهم أبابيل * فصيروا مثل كعصف مأ كول

(دوهب) غير متصرف فلا يستعمل الابصيغة الماضي كالمثال الآتي ، وإنيان المصنف بنحو في أولها للإشارة إلى عدم انحصارها فيما ذكر فقد عدّ بعضهم منها ترك نحو قوله تعالى - وتركهم في ظلمات لا يبصرون - قال في المعنى أن فسر ترك بصير فالظرف مفعول (٧) ولا يبصرون مفعول ثان ، تكرر كما يتكرر الخبر والظرف مفعول ثان ، والجملة بعده حال اه . وقال ابن عنقاء زاد بعضهم في أفعال التصيير ضرب مع المثل نحو ضربت هذا الكلام مثلا ، وفي نحو ضربت الفضة خاتما والطين خزفا وبعضهم خلق ، وجزم به السيوطي في شرح النقاية نحو - وخلق الإنسان ضعيفا - وفي الارتشاف لأعلم نحو يا ذهب إلى أن خلق تتعدى إلى اثنين فلا يكون من هذا الباب . قال جمع متأخرون ، وقد يضمن المتعدى لواحد معنى صير وتجعل من أفعاله ، فتقول حفرت وسط الدار بئرا وبنيت الدار مسجدا ، وقطعت الثوب فيصا وصنعتة عمامة : أي صيرت في كلها . قال ابن عنقاء وهو قوي ، وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى ، إلى أمثلة ما ذكره من أفعال التصيير على الترتيب بقوله (قال الله تعالى - فجعلناه هباء منثورا -) واعرابه الفاء باعتبار ما قبلها جعل فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين ، وناضمير متصل في محل رفع فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ، هباء مفعول ثان ، منثورا نعت (وقال تعالى - يردونكم من بعد إيمانكم كفارا -) واعرابه يردون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل متصرف من رد من أفعال التصيير تنصب مفعولين ، والـ كاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ، والميم علامة الجمع ، وكفارا مفعولها الثاني ، وجملة من بعد إيمانكم في محل نصب على الحال من الوار في يردون متعلق بواجب الحذف (وقال الله تعالى - واتخذ الله إبراهيم خليلا) واعرابه الواو حرف عطف ، اتخذ فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين الله فاعل ، إبراهيم مفعول أول ، خليلا مفعول ثان ، (ونحو صيرت الطين خزفا) واعرابه ظاهر ، وفي القاموس . الخذف محركة الجرار وكل ما عمل به من طين وشوى بالنار حتى يكون نفارا (وقالوا) : أي

(٧) هكذا بالأصل ، ولعل الكلام فيه حذف تقديره أن فسر ترك بصير فمفعوله الأول الضمير والظرف يعني الجار والمجرور مفعوله الثاني : الخ ، والوار في قوله بعد والظرف بمعنى أوليكون وجهها ثانيا في الأعراب اه مصححه

وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ ، وَأَعْلَمَ أَنَّ لِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ . الْأَوَّلُ : الْأَعْمَالُ وَهُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي الْجَمِيعِ . الثَّانِي : الْإِلْغَاءُ وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ أَفْظًا وَمَحَلًّا لِضَعْفِ الْعَامِلِ بِتَوَسُّطِهِ نَحْوُ زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ، وَهُوَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ،

فِي الدِّعَاءِ (وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ) : أَيُ صِيرَنِي فِدَاءَكَ أَقِيكَ السُّوءَ بِنَفْسِي . وَفِي الْقَامُوسِ فِدَاءُهُ يَفْدِيهِ فِدَاءً وَفِدَاءً وَيَفْتَحُ ، وَالْفِدَاءُ كَسَاءٌ وَكَعْلَى وَالْيَ إِلَى هـ . فَأَقَادُ كَلَامِهِ أَنْ يَقُولَهُ فِدَاءَكَ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ : [تَنْبِيهِ] بَعْضُ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ قَدْ تَأْتِي لِمَعَانٍ أُخَرُ غَيْرِ التَّصْيِيرِ كَاتَّخَذَ بِمَعْنَى خَلَقَ أَوْ صَنَعَ فَتَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا فَقَطْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى . وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا . وَقِيلَ إِنَّهَا فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى صِيرَ وَإِنْ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ : أَيُ اتَّخَذَ اللَّهُ بَعْضَ الْمَوْجُودَاتِ وَلَدًا ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عَلَوًا كَبِيرًا (وَاعْلَمْ أَنَّ لِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ) تَخْتَصُّ بِهَا بِلْ أَرْبَعَةُ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَالرَّابِعُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ الْمُتَصَرِّفَةِ وَرَأْيِ الْحَلْمِيَّةِ وَالْبَصْرِيَّةِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَصِلَيْنِ مُتَحَدَيْنِ : أَيُ بَأَنْ يَكُونَ مَرْجِعُ الضَّمِيرَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا مِثْلَ عَلِمْتَنِي مَنْطَلَقًا وَعَلِمْتِكَ مَنْطَلَقًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى . إِنْ الْإِنْسَانُ لِيَطْغَى إِنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى . أَيُ أَنْ رَأَى نَفْسَهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى . إِنْى أَرَانِى أُعْصِرُ خِرًا ، إِنْى أَرَانِى أُجَلُّ فَوْقَ رَأْسِى خَيْرًا . وَقَوْلُهُ تَعَالَى . رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ . وَقَوْلُهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَالَنَا مِنْ طَعَامٍ إِلَّا الْإِسْوَدَانِ » قَالَ الزَّخَّشَرِيُّ وَغَيْرُهُ وَأَجْرَتْ الْعَرَبُ عَدَمَتْ وَفَقَدَتْ مَجْرَى أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُمَا ضِدٌّ وَجَدَتْ خَمَلَتْ عَلَى ضِدِّهَا وَلَا بَعْدَ فِي جَمَلِ الشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ وَذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتَنِي * كَمَا يَنْدِمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ
وَقَوْلِ الْآخَرِ : خَذَا حَذْرًا يَاجَارَتِي فَأَتَنِي * رَأَيْتُ جِرَانَ الْعُودِ قَدْ كَادَ يَصْلِحُ
لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدَمْتَنِي * وَعَمَّا أَلَاقَى مِنْهُمَا مَسْرُوحُ

بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ فَلَا يَقَالُ ضَرَبْتَنِي بَلْ يَعْدَلُ فِيهَا إِلَى لَفْظِ نَفْسٍ مُضَافٍ إِلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ فَتَقُولُ ضَرَبْتُ نَفْسِي وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ وَغَيْرِهَا أَنْ عِلْمَ الشَّخْصِ بِنَفْسِهِ أَكْثَرُ فِسَاغٍ فِيهَا ذَلِكَ بِخِلَافِ غَيْرِهَا لِتَعَلُّقِ فِعْلِ الْفَاعِلِ فِيهَا بِغَيْرِهِ إِذْ قَلَّ مَا يَضْرِبُ الشَّخْصُ نَفْسَهُ (الْأَوَّلُ الْأَعْمَالُ) وَهُوَ نَصَبُهَا لِلْجُزْأَيْنِ (وَهُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي الْجَمِيعِ) : أَيُ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ الْجَامِدِ مِنْهَا وَالْمُتَصَرِّفِ الْقَلْبِيِّ وَالتَّصْيِيرِيِّ ، وَيَخْتَصُّ الْحُكْمُ الْآتِيَانِ كَالْحُكْمِ الَّذِي زِدْتَهُ بِالْقَلْبِيِّ الْمُتَصَرِّفِ ، وَقَدْ يَعْزُضُ الْحُكْمُ الْآخِرَ أَعْنَى التَّعْلِيلِ لِكُلِّ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى الشَّكِّ أَوْ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْعِلْمِ وَإِنْ كَانَ قَاصِرًا كَمَا سَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (الثَّانِي الْإِلْغَاءُ ، وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَحَلًّا) فَيَبْقَى مَدْخُولُهَا عَلَى أَعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا وَتَبْقَى هِيَ عَلَى مَعْنَاهَا فِي إِفَادَةِ الظَّنِّ أَوِ الْعِلْمِ ، وَذَلِكَ (لِضَعْفِ الْعَامِلِ) الْقَلْبِيِّ الْمُتَصَرِّفِ عَنِ الْعَمَلِ (بِتَوَسُّطِهِ) بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَوْ تَأْخُرَهُ عَنْهُمَا (نَحْوُ زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ) هَذَا مِثَالٌ لِتَوَسُّطِهِ وَأَعْرَابُهُ زَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، وَقَائِمٌ خَبَرُهُ وَظَنَنْتُ فِعْلُ وَفَاعِلُ (وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ) وَهَذَا مِثَالٌ لِتَأْخُرِهِ وَأَعْرَابُهُ زَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، وَقَائِمٌ خَبَرُهُ ، وَظَنَنْتُ فِعْلُ وَفَاعِلُ وَالْفِعْلُ الْمُلْتَمَى وَفَاعِلُهُ حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ إِذْ مَعْنَاهُ زَيْدٌ قَائِمٌ فِي ظَنِّي وَلَا مَحَلَّ لِلْمُلْتَمَى أَصْلًا قَالَهُ ابْنُ عَنَقَاءَ (وَهُوَ) : أَيُ الْإِلْغَاءُ (جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ) لِأَنَّ سَبَبَهُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ وَلَا يَمْتَنِعُ لِأَنَّهُ أَمْرٌ اخْتِيَارِي رَاجِعٌ إِلَى التَّسْكِينِ وَجَعَلَ أَبُو حَيَّانٍ

وَالْإِغَاءُ الْمُتَأَخَّرُ أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِهِ ، وَالتَّوَسُّطُ بِالْعَكْسِ ، وَلَا يَجُوزُ إِغَاءُ الْعَامِلِ الْمُتَقَدِّمِ نَحْوُ
ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ . الثَّالِثُ : التَّعْلِيقُ وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا لَا مَحَلًّا

لجواز الإغاء شرطين الأول أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو زيدا ظننت قائم وزيد قائم
ظننت فانه حينئذ لا يجوز الإغاء ولا يجوز الأعمال . الثاني أن لا ينفي نحو زيدا منطلقا لم أظن وزيدا
لم أظن منطلقا فانه لا يجوز فيه إلا الأعمال ولا يجوز الإغاء لانه يتعين بناء الكلام على الظن المنفي
(والإغاء) العامل (المتأخر) عن المفعولين (أقوى من أعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (والتوسط)
أى والعامل المتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت عالم (بالعكس) : أى فاعماله أقوى من
الإغاء لانه عامل لفظي ، فهو أقوى من الابتداء لانه عامل معنوي ، وهذا ما جزم به ابن هشام
في التوضيح والشذور وهو الأصح ، وقيل هما في المتوسط سواء ، وجزم به في شرح القطر وصححه
المرادى (ولا يجوز الإغاء العامل المتقدم) على مفعوليته لان مقتضى للعمل اذا تقدم كان أقوى منه
اذا تأخر (نحو ظننت زيدا قائما) فلا يجوز أن يقال ظننت زيد قائم برفعهما (خلافا للكوفيين)
والأخفش في إجازة الإغاء مع تقدم العامل مستدلين بنحو قول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خاقي * أتى رأيت ملاك الشيعة الأدب

وقول كعب بن زهير :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها * وما إخال لدينا منك تنويع

وأجيب بأن ذلك على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل ، وهو الأقرب الأصح كما قال الدماميني وغيره
فهو مفعول أول والجملة مفعول ثان ، أو على تقدير لام الابتداء المعلقة عن العمل : كما قال سيبويه ،
أو من الإغاء على قبح كما قاله الخبيصى وابن مالك ، وقضية كلام المصنف وجوب الأعمال عند
تقدم العامل ، وإن تقدم على الفعل شئ كمتى ، وهو رأى لبعضهم ، والجمهور على أنه متى تقدم على
الفعل المنفى السابق على المفعولين ما يتعلق بثانيهما فالإغاء جائز وإن كان أضعف من الأعمال
(الثالث) من أحكام أفعال هذا الباب (التعليق) للعامل القلاب المتصرف وألحق به في التعليق على
الأصح لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو - فستبصر ويبصرون - ، وتفكر كقوله تعالى
- أولم يتفكروا ما يصاحبهم من جنة - ، وسأل نحو - يسألون أيان يوم الدين - ، وزاد ابن خروف
نظر نحو - فلينظر أيها أركى طعاما - ، ووافقه ابن مالك وابن عصفور ، بل قال ابن مالك ما قارب
المذكورات مما له تعلق بفعل القلاب يجوز تعليقه (وهو إبطال العمل) وجوبا كما سيأتى (لفظا)
فلا يظهر النصب في مفعوليها بل يكونان مرفوعين لفظا على أنهما مبتدأ وخبر (لاحلا) : أى
فلا يبطل العمل مع التعليق في المحل بل تكون الجملة المعلق عنها العامل في محل نصب باسقاط
حرف الجر ان تعدي بالحرف نحو - أولم يتفكروا - ويسألون أيان يوم الدين - لأنه يقال فكرت
فيه وسألت عنه ، وفي موضع المفعول به ان تعدى العامل الى واحد نحو عرفت من أبوك وسادة
مسند مفعوليته ان تعدى الى اثنين كالأمثلة الآتية في كلام المصنف ، وبدل اشتغال من المتوسط بينه
وبينها ان تعدى الى واحد نحو عرفت زيدا أبومن هو ، فان قدرته بدل كل جاز ، ولكن على
حذف مضاف : أى عرفت أمره ، وفي موضع اثنان ان تعدى لاثنتين ووجد الأول نحو علمت

لِمَجِيءِ مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ لَمْ يَلِ الْإِبْتِدَاءَ نَحْوُ ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَا النَّافِيَةُ
قَوْلُهُ تَعَالَى : لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هُوَ لِأَنْ يَنْطِقُونَ ، وَلَا النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمَرُو ،
وَإِنْ النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ

زيداً أبومن هو بناء على أن ذلك يسمى تعليقا وفيه خلاف ساذكره على قول المتن فالتعليق واجب إلى آخره ، ويجوز العطف على محل الجلة المعلق عنها بالنصب كقول الشاعر :

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

روى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل ما البكا لأن العامل إنما ألغى لفظا لا محلا فلهذا سمي تعليقا أخذنا من المرأة المعلقة ، وهي التي أساء زوجها عشرتها فلا هي منووجة ولا مطلقة . قال العصامي : وإنما يعطف على محل الجلة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجلة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ، ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لأن مطالب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجلة فإذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجلة صح أن يتعلق به والا فلا . قاله في التصريح اه (لمجيء ماله صدر الكلام بعده) : أي بعد العامل (وهو) : أي الذي له صدر الكلام (لام الابتداء) فان لها صدر الكلام إلا في باب أن لأنها فيه مؤخره من تقديم ولذا تسمى المرحلة باللقاف والغاء كما مر (نحو ظننت لزيد قائم) وأعرابه ظننت فعل وفاعل ، اللام لام الابتداء ، زيد مبتدأ قائم خبره ، والجلة في محل نصب سادة مستمفعولي ظن وانما لم يظهر النصب في الجزئين لأن لام الابتداء لصدارتها لا يتخطاها العامل ، فن حيث اللفظ روعي ماله الصدر ، ومن حيث المعنى روعي العامل فكأنه باق على عمله لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد ، وهذا هو معنى ظننت زيدا قائما .

[تنبيه] ألحق جماعة منهم ابن مالك وابن هشام في القطر والتوضيح لام القسم بلام الابتداء في إيجاب تعليق العامل نحو علمت والله ليقومن زيد (وما النافية كقوله تعالى لقد علمت ما هو لاء ينطقون) وأعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر ، قد حرف تحقيق ، علمت فعل وفاعل ، ما نافية ها للتنبيه أولاء اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ، ينطقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجلة المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مستمفعولي علمت (ولا النافية نحو علمت لزيد قائم ولا عمرو) وأعرابه ظاهر ، وجلة لزيد قائم من المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مستمفعولي علمت (وان النافية نحو علمت أن زيدا قائم) فان نافية ، وزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، والجلة في محل نصب ، وقضية صنيع المصنف أن ما وان ولا النافيات يعلق بها العامل مطلقا من غير تقييد بكون كل منها واقعا في جواب القسم ، وهذا هو الذي عليه الجمهور كما قال ابن عنقاء ، وشرط ابن هشام في لا وإن أن يكونا في جواب القسم ولو مقدرا كقوله تعالى - وتظنون إن لبئتم إلا قليلا - وعلمت لارجل قائم ، وقد علل الرضي كون كل من حروف النفي الثلاثة معلقا للعامل بقوله أماما وإن فلزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا ، وأما لا النافية الداخلة على الجلة الاسمية فانها لا التبرئة

وَهَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو ، وَكَوْنُ أَحَدٍ لِلْفَعُولَيْنِ اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ
عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ ، فَالتَّعْلِيْقُ وَاجِبٌ إِذَا وَجِدَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْمَعْلَقَاتِ ، وَلَا يَدْخُلُ التَّعْلِيْقُ وَلَا
الْإِلْغَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ

المشابهة لأن المكسورة اللازم دخولها على الجملة اهـ (وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو) واعرابه علمت فعل وفاعل ، والهمزة للاستفهام ، زيد مبتدأ قائم خبره ، أم حرف عطف ، عمرو معطوف على ما قبله ، واستشكل تعليق العامل بالاستفهام في نحو هذا المثال من حيث أن العلم بالشئ ينافي ما يقتضيه الاستفهام من الجهل ، وأجاب عنه ابن هشام في المغنى بأنه على تقدير مضاف : أى جواب أزيد عندك أم عمرو ، والتحقيق ما قال بعضهم أن متعلق العلم هنا هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها ، والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة الى تقدير ، بل التحقيق أن متعلق العلم هو النسبة الى أحدهما مبهما ، ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وشتان ما بينهما اهـ (وكون أحد المفعولين) الأول والثاني (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) واعرابه علمت فعل وفاعل علم فعل ماض ، والتاء فاعل : أى اسم استفهام مبتدأ وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف ، والهاء مضاف اليه ، والميم علامة الجمع ، أبوك خبره ، وجلة المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مستمفعول علم ، ومثل ذلك ما إذا كان اسم الاستفهام فضلة نحو - وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون - فأى منصوب على المصدرية ، والنائب له مابعد : أى ينقلبون : أى انقلاب ، ولا يصح أن يكون منصوبا بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله . ومن الملاحظات للعامل كم وكأين الخبريتان نحو - ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون - ولعل نحو - وإن أدري لعله فتنة لكم - وكأن بتشديد النون كعلمت كأن زيدا أسد ، ورب كعلمت رب مولود بلأب ، وليت حيث تركب معها كلام صحيح ، وإن المكسورة المشددة على رأى سيبويه : لكنها إنما تعلق جوازا لا وجوبا على الصحيح ، والجمهور يقترون بعدها لام الابتداء ، وأدوات الشرط لها الصدر فيجب معها التعليق نحو ظنبت لولا زيد لم تنج ، وحسبت من يكرمنى تكرمه ، وعلمت اذا جاء زيد جاء أبوه ، وكل حرف يلتقى به القسم فله الصدر فيكون من الملاحظات (فالتعليق) للعامل (واجب اذا وجد شيء من هذه الملاحظات) المتقدمة بخلاف الإلغاء فانه جائز ، وقد بين مما قدمناه ان الفرق بين الإلغاء والتعليق من جهة أن العامل الملقى لا عمل له ألبتة لافى اللفظ ولا فى المحل وأن العامل المعلق له عمل فى المحل لافى اللفظ ، وقضية كلامه أن التعليق واجب مطلقا ، واستثنى بعضهم صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب ، وهى ما اذا كان الاستفهام فى المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو ، فان النصب فى ذلك جائز بل هو الأجود ، ولهذا جزم الزمخشري بمنع تسمية مثل هذا تعليقا ، فقال فى تفسير قوله تعالى - لياوكم أيكم أحسن عملا - أن هذا لا يسمى تعليقا وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يستد مسد المفعولين معا اهـ (ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء فى شئ من أفعال التصيير) لأنهما إنما جا آ فى أفعال القلوب لضعفها من حيث أنه لم يظهر تأثيرها المعنوى إذ هى أفعال باطنة بخلاف أفعال التصيير فانه يظهر أمرها فى الأغلب وكذلك الجمع بين ضميرى

وَلَا فِي قَلْبِي جَامِدٌ، وَهُوَ اثْنَانِ : هَبْ ، وَتَعْلَمُ فَإِنَّهُمَا مُلَازِمَانِ صِیغَةُ الْأَمْرِ ، وَمَاعِدَاهُمَا مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ يَتَصَرَّفُ ، يَأْتِي مِنْهُ الْمَضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَغَيْرُهُمَا إِلَّا وَهَبَ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ فَإِنَّهُ مُلَازِمٌ لِصِیغَةِ الْمَاضِي ، وَلِتَصَارِيفِهِنَّ مَا لَمْ يَمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَتَقَدَّمَتْ بَعْضُ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ ، وَيجوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا لِذَلِيلِ نَحْوِ : أَيْنَ شَرَّكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ : أَيْ تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ

الفاعل والمفعول فانه لايجيء فيها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانهما ملازمان صيغة الأمر) فلا يأتي منهما غيرهما (وما عداهما من أفعال الباب) قلبية وتصيرية (يتصرف) بالياء التحتية أوله (يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الاهب من أفعال التصير فانه ملازم لصيغة الماضي) فلا يأتي منه مضارع ولا غيره ، واحترز بقوله من أفعال التصير عن وهب بمعنى أعطى وملك فانه يأتي منه المضارع نحو يهب ، والمصدر نحو هبة ، واسم الفاعل نحو واهب ، واسم المفعول نحو موهوب (و) يثبت (لتصاريفهن) التي هي المضارع وما بعده (ما) ثبت (لمن مما تقدم من الأحكام) فان كان الفعل قلبيا ثبت لتصرفاته الاعمال والالغاء والتعليق ، وان كان من أفعال التصير ثبت لتصرفاته العمل فقط (وتقدمت بعض أمثلة ذلك) : أي بعض أمثلة تصاريف هذه الأفعال ، فما تقدم بعض أمثلة المضارع ، ومثال اعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا قائما ، واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا عالما ، ومثال الالغاء نحو زيد ظني قائم وزيد قائم أنا ظان ، والتعليق نحو أنا ظان مازيد قائم وأعجبنى ظنك مازيد قائم (ويجوز حذف المفعولين) وكذا حذف أحدهما في باب أعطى وكسا مما تغاير مفعولاه ولو لم يدل على ذلك دليل تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وذلك لأنه لا ربط بين مفعوليهما بخلاف أفعال القلوب فانه يجوز فيها حذف المفعولين بالاجماع (أو) حذف (أحدهما) الأول أو الثاني مع بقاء الآخر كما هو رأى الجمهور لكنه قليل ولذا منعه ابن مسكون ، ولكن انما يجوز حذف المفعولين أو أحدهما (لذليل) يدل على المحذوف فيكون الحذف حينئذ اختصارا إما لغير دليل ، ويقال له الحذف اختصارا بالقاف بدل الخاء فلا يجوز حذف مفعولى أفعال القلوب ولا حذف أحدهما مع بقاء الآخر فلا تقول حسبت زيدا ولا تذكر منطلقا مثلا وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك وذلك لأن المفعولين في المعنى مبتدأ وخبر ، وكما لا يصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فذلك هذان المفعولان ولأنهما بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون) هذا مثال حذف المفعولين لذليل ، واعرابه أين اسم استفهام في محل رفع مبتدأ شركائي خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه ، الذين اسم موصول في محل رفع صفة ، كنتم كان واسمها ، ووجه تزعمون في محل نصب خبر كان ، ومفعولا تزعمون حذف لذليل ، والتقدير كما قال المصنف (أي تزعمونهم شركاء) هكذا في نسخ هذا المتن

وَإِذَا قِيلَ لَكَ مِنْ ظَنَنْتَهُ قَائِمًا فَتَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْدًا أَيْ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَعَدَّ صَاحِبُ
الْجُرُومِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ سَمِعْتُ تَبَعًا لِلْأَخْفَشِ وَمَنْ وَاقَقَهُ ، وَلَا بُدَّ أَنْ
يَكُونُ مَفْعُولَهَا الثَّانِي جُمْلَةً بِمَا يَسْمَعُ نَحْوُ سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ كَذَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : سَمِعْنَا
فَتَى يَذْكُرُهُمْ . وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَالْمِثَالِ
الْأَوَّلِ فَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ حَالٌ وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ .

بحذف ياء النفس ، وهكذا رأيته في التصريح على التوضيح . قال في المغني : والأولى أن يجعل التقدير
أنهم شركاء لأن الغالب في زعم أن لا تدخل على صريح المفعولين ، ولأنها لم تستعمل في القرآن الاذاحة
على أن وصلتها اه (واذا قيل لك من ظننته) بفتح التاء للخطاب (قائما فتقول) في جوابه (ظننت
زيدا) هذا مثال حذف أحد المفعولين وهو المفعول الثاني لدليل فريدا مفعول أول ، والمفعول
الثاني محذوف تقديره كما قال المصنف (أى ظننت زيدا قائما) حذف قائما لدلالة السؤال عليه
ومثال حذف المفعول الأول قوله تعالى - ولاتحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو
خيبر لهم - خيرا بالنصب مفعول ثان لتحسبن ، والمفعول الأول محذوف تقديره لاتحسبن بخلافهم هو
خيبر (وعد صاحب الجرومية) وقد مر ذكر اسمه وضبط الجرومية في صدر الكتاب فليرجع
اليه (من هذه الأفعال) الناصبة (للمبتدأ والخبر سمعت) اذا دخلت على ما لا يسمع كالأمثلة
الآتية أما اذا دخلت على ما يسمع فانها انما تتعدى الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن
وسمعت الحديث ، وسمعت الكلام (تبعنا للأخفش) وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيديويه ، وهو
المراد اذا أطلق والافهوا لقب لأحد عشر نحو يا كما في المزهري للسيوطي (ومن واققه) على ذلك
كأبى على الفارسي (ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع) واشترط ما ذكر منقول عن
أبي حيان (نحو سمعت زيدا يقول كذا) فان قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف ما لو كان
مفعولها الثاني مما لا يسمع نحو سمعت زيدا يخرج اذا الخروج لا يسمع واعراب المثال سمعت فعل
وفاعل ، سمع فعل ماض والتاء فاعل ، وزيدا مفعول أول ، يقول فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا
تقديره هو ، كذا جار ومجرور ، والكاف حرف جر ، ذو اسم اشارة في محل جر بالكاف ، وجملة الفعل
والفاعل في محل نصب مفعول ثان لسمعت بناء على أنها ملحقة بأفعال القلوب (وقوله تعالى :
سمعنا فتى يذكركم) واعرابه سمعنا فعل وفاعل ، فتى مفعول أول والفتحة فيه مقدرة على الألف
لأنه اسم مقصور وجملة يذكركم من الفعل والفاعل المستتر جوازا والمفعول ، وهو الهاء في محل
نصب مفعول ثان لسمعنا ، وهذه الآية هي التي احتج بها الأخفش ، ومن تبعه ولا حاجة لهم فيها
كما ستعرفه (ومذهب الجمهور) من النحاة (أنها فعل معتد الى) مفعول (واحد) لأنها من
أفعال الحواس ، وهي لا تتعدى الا الى واحد (فان كان) أى ذلك الواحد الذي تعدت اليه
(معرفة كالمثال الأول فالجملة التي بعده) وهي جملة تقول (حال) أى في محل نصب على الحال من
ذلك المفعول الواحد لأن الجمل بعد المعارف أحوال (وان كان نكرة) كما في الآية التي احتج بها
الأخفش (فالجملة) وهي جملة يذكركم في محل نصب على أنها (صفة) لان الجمل بعد النكرات

صفات (والله أعلم) وما ذهب اليه الجمهور وهو الصحيح .
 [تمة] يحكى بالقول وفروعه من الماضى والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول الجلة الفعلية
 عند جميع العرب نحو - قالوا سمعنا فتى - والقائلين لاخوانهم هلم الينا - وكذا الاسمية عند بعضهم
 نحو قولك - الله ربنا - اقرارا بالربوبية فلا يعمل فى جزأها شيئا كما يعمل الظن بل تكون الجلة
 فى محل نصب مفعول به وينصب به المفرد المؤدى معنى الجلة كالحديث والقصة والشعر والخطبة
 والكلام نحو قلت كلاما حقا أو شعرا حسنا والمفرد المراد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة : أى هذا
 اللفظ ، وعلى هذا بنى الزجاجى قوله فى كتابه المسمى بالجل ، وإنما قلنا الكل والبعض ، وأجاز
 الزمخشري فى - يقال له ابراهيم - أن يكون ابراهيم مفعول مالم يسم فاعله . قال ابن مالك رجح
 الزمخشري هذا الاعراب على اعرابه منادى أو خبرا أى هذا ابراهيم لسلامته من دعوى الحذف
 اللازم على كل منهما ، وألحقت سليم القول فى العمل بظن مطلقا ، وغيرهم يخصه بما اذا كان بلفظ
 المضارع المخاطب الحاضر بعد الاستفهام المتصل به أو المنفصل بظرف أو مجرور . فان عدم شرط رجوع
 الى الحكاية ، وفى ذلك يقول ابن مالك فى الألفية :

وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم يفصل
 بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل
 وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا

ولا يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه كالدعاء والنداء والأخبار ونحوها . فإذا قلت دعوت زيدا
 عجل وناديته أقبل وأخبرته زيد قائم فليست جلة عجل ، وأقبل وزيد قائم فى محل نصب على أنها
 محكية بدعوت وناديت وأخبرت بل ينوى معها القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محذوف : أى
 دعوت زيدا . قلت عجل وناديته . قلت له أقبل ، وأخبرته : قلت له زيد قائم . والكوفيون يجيزون
 الحكاية بما فى معنى القول ولا يقدررون معه قولاً . قال ابن مالك والصحيح مذهب البصريين . واعلم
 أنه قد تدخل همزة القل على علم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل أولها الذى
 كان قبل دخول همزة النقل فاعلم . أصلهما المبتدأ والخبر . فإذا قلت علم زيد عمرا فاضلا
 ثم أتيت بهمزة النقل . وقلت أعلمت زيدا عمرا فاضلا ونصبت بالفعل ثلاثة مفاعيل صار أولها
 الذى كان فاعلا ، وهو زيد فى هذا المثال مفعولا أول فيجوز حذفه والاقتصار عليه ، وأما الثانى
 والثالث فحكمهما بعد النقل حكمهما قبله من جواز الحذف اختصارا ، وعدمه اقتصارا ، والتعليق
 والافاء ، وألحق بأعلم وأرى أنبا ونبا وخبر وأخبر وحدث وأدرى على الأصح ، ومنه قوله تعالى -
 وما أدراك ما الحاقة - لكنها عقلت عن الأخيرين .

فهرس

الجزء الأول

من

الكواكب الدرية في شرح متممة الأجرومية

صفحة	صفحة
٩٥ باب المرفوعات من الأسماء	٢ خطبة الكتاب
٩٦ باب الفاعل	٧ تعريف الكلام
١٠٣ باب المفعول الذي لم يسم فاعله	١٦ باب الاعراب
١١٠ باب المبتدأ والخبر	٢٢ باب معرفة علامات الاعراب
١٢٤ باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	٣٩ فصل جميع ما تقدم من العربات قسمان
١٢٥ فصل في النوع الأول من النواسخ	٥٠ فصل في بيان ما إعرابه تقديرى
١٤١ فصل في بيان حكم أفعال المقاربة	٥٣ فصل في موانع الصرف
١٤٧ فصل في النوع الثانى من النواسخ	٦٤ باب الفكرة والمعرفة
١٦٤ فصل في الكلام على لا العامة عمل إن	٦٦ فصل في بيان المضمر وأقسامه
١٧١ فصل في النوع الثالث من النواسخ	٧٢ فصل في بيان الاسم العلم
	٧٨ فصل في بيان أسماء الإشارة
	٨٢ فصل في بيان الاسم الموصول وصلته
	٩٣ فصل في بيان المعرفة بآلة التعريف
	٩٤ فصل وأما المضاف الى واحد من هذه الخمسة

تمت والحمد لله

الكواكب الدرية

شرح

العالم العلامة القدوة الفهامة ، البدر الساري الأكل
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل

على

متممة الأجرومية

تأليف

العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وضعنا المتممة مضبوطة بالشكل الكامل بأعلى الصحائف ليعم نفعها

الجزء الثاني

طبع بمطبعة شركة

مطبعة الباني الخليلي وأولاده بمصر

وبشرطه محمد امين عمران

جادی الأولى سنة ۱۳۵۱ هـ - رقم ۴۹

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ
(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب المنصوبات من الأسماء

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشْرَ : وَهِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَمِنْهُ الْمُنَادَى كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ ، وَالْمَصْدَرُ ، وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقَ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولًا فِيهِ ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجَلِهِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالْحَالُ ،

باب المنصوبات

جمع منصوب أى اسم منصوب ، لاجمع منصوبة ، وجمع بالألف والتاء لانه صفة لمذكر لا يعقل ، وقيل انه جمع منصوبة أى كلمة منصوبة ، وهى كل ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والألف والياء (من الأسماء) خاصة ، أما المنصوبات من الأفعال فذكرها فى غير هذا الباب (المنصوبات) أى من الأسماء كثيرة أوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين والمذكور هنا (خمس عشرة) منصوبا (وهى) على سبيل الأجل والتعداد (المفعول به) نحو : ضربت زيدا ، وخلق الله السموات (ومنه) مفعولا ظن ومفاعيل أعلم ، و (المنادى) بجميع أقسامه حتى المبنى على الضم لأنه فى محل نصب (كما سيأتى بيانه) فى محله . (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف الجر ، بخلاف بقية المفاعيل ، نحو : ضربت ضربا ، ونحو : ولا تضرّوه شيئا ، أى نوعا من أنواع الضرر . (و) ثالثها (ظرف الزمان) نحو : صمت يوما (وظرف المكان) نحو : اعتكفت أمامك ، وقوله تعالى - فلما رآه مستقرا عنده - وليس المراد بالاستقرار الكون العام خلافا لابن عطية بل عدم التحرك فهو كون خاص ، فالظرف متعلق به ، ومستقرا حال من الضمير (و) كل من الظرفين (يسمى مفعولا فيه) بوقوع الفعل فيه . (و) رابعها : (المفعول من أجله) نحو قوله تعالى - ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله . (و) خامسها (المفعول معه) نحو قوله تعالى - فأجمعوا أمركم وشركاءكم - أى معهم . (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) وهو منصوب الصفة المشبهة ، نحو : زيد حسن وجهه بنصب وجهه ، أصله بالرفع ولكن حوّل الاسناد عنه إلى ضمير المضاف إليه ، فصار هو الفاعل ، واستتر جوازاً فى الصفة ، وأجاز بعضهم نصب المشبه بالفعل ، نحو : سفه زيد نفسه ، ووجع زيد بطنه ، والأصح أنه منصوب على المفعول به بالتضمين . (و) سابعها (الحال) نحو : جاء الأمير راكبا ، وقوله تعالى - ولاتمش فى الأرض مريحا -

وَالْتَّمِيزُ ، وَالْمُسْتَثْنَى ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ أَفْعَالِ
الْمُقَارَبَةِ ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَاسْمُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، وَالتَّابِعُ ، لِلْمَنْصُوبِ ، وَهُوَ
أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ كَمَا تَقَدَّمَ .

باب المفعول به

وَهُوَ الْإِسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ ، وَاتَّقُوا
اللَّهَ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ،

(و) ثَامِنُهَا (التمييز) في بعض أحواله ، نَحْوُ : طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا . (و) تَاسِعُهَا (المستثنى) في بعض
أحواله أيضًا ، نَحْوُ : فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا . (و) عَاشِرُهَا (خبر كان وأخواتها) نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ
قَائِمًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - لَيْسُوا سَوَاءً - . (و) حَادِي عَشْرُهَا (خبر الحروف المشبهة بليس) نَحْوُ :
قَوْلُهُ تَعَالَى - مَا هَذَا بَشَرًا - وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

* تَعَزَّ فَلَ شَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا * وَقَوْلُهُمْ إِنَّ أَحَدًا خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ . (و) ثَانِي عَشْرُهَا
(خبر أفعال المقاربة) نَحْوُ : وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ، وَعَسَيْتَ صَائِمًا . (و) ثَالِثُ عَشْرُهَا (اسم إن
وأخواتها) كَقَوْلِهِ تَعَالَى - إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ - . (و) رَابِعُ عَشْرُهَا (اسم لا التي لنفي
الجنس) نَصًا ، نَحْوُ : لِصَاحِبِ عِلْمٍ بِمَقُوتٍ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . (و) خَامِسُ عَشْرُهَا (التابع للمنصوب
وهو أربعة أشياء كما تقدم) أَى فِي الْمَرْفُوعَاتِ : النعت والعطف والتوكيد والبدل سواء أكان تابعًا
للمنصوب لفظًا أو محلاً حقيقة أو حكمًا كَلَّا رَجُلٌ ظَرِيفًا حَاضِرًا وَلَا رَأَيْتَ مِنْ أَبٍ وَلَا ابْنٍ ، وَيَاهُ وَلَاءِ
الْعَامِلِينَ ، وَرَأَيْتَ رَجُلًا يَأْكُلُ وَشَارِبًا ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَفْعُولِي ظَنٍّ وَأَخَوَاتِهَا لِأَنَّهُمَا فِي الْمَفْعُولِ بِهِ
كَالْمُنَادَى ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ تَفَاصِيلَ الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ ، فَقَالَ :

باب المفعول به

بَدَأَ بِهِ لِأَنَّهُ أَحْوَجُ إِلَى الْأَعْرَابِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَلْتَبَسُ بِالْفَاعِلِ مِنَ الْمُفَاعِيلِ الْخَمْسَةِ ، وَلِأَنَّهُ أَكْثَرُ
اِسْتِعْمَالًا وَلَا يَرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا هُوَ (وَهُوَ الْإِسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ) أَى فَعْلُ الْفَاعِلِ ،
وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي أَوْ شَبْهَهُ (نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا) فَزَيْدًا مَفْعُولٌ بِهِ لَوْ قُوعُ الْفِعْلِ
الَّذِي هُوَ الضَّرْبُ عَلَيْهِ . قَالَ فِي الْمَحْصُولِ : الضَّرْبُ إِسْطَاسُ جِسْمٍ حَيَوَانٍ بِعَنْفٍ . قَالَ الْقِرَافِيُّ
فِي شَرْحِهِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمَضْرُوبِ كَوْنُهُ حَيَوَانًا ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى - أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ -
وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا حَقِيقَةٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَجَازِ (وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ) فَالْفَرَسُ مَفْعُولٌ بِهِ لَوْ قُوعُ الْفِعْلِ
الَّذِي هُوَ الرُّكُوبُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِوُقُوعِ الْفِعْلِ الْوُقُوعُ الْحَسِّيُّ إِذْ لَيْسَ كُلُّ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ وَاقِعَةً
عَلَى مَفْعُولِهَا حَسًّا بَلِ الْمُرَادُ مَا يَشْمَلُ الْحَسِّيَّ كَمَا فِي هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ وَالْمَعْنَوِيَّ فَقَطْ ، نَحْوُ : قَوْلُهُ تَعَالَى
(وَاتَّقُوا اللَّهَ) وَإِعْرَابُهُ اتَّقُوا فَعَلَ أَمْرٌ مَبْنِي عَلَى حَذْفِ النُّونِ وَوَاوِ الْجَمَاعَةِ فَاعِلٌ ، اللَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى
أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَيُقَالُ فِيهِ أَدْبَا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ وَمِثْلُهُ (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) وَالْمُرَادُ بِالْوُقُوعِ الْمَعْنَوِيَّ
تَعْلُقُ فَعْلُ الْفَاعِلِ بِشَيْءٍ هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ بَحِثٍ لَا يَعْقِلُ الْفِعْلُ بِدُونِ تَعْقُلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ . فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلٌ ،
نَحْوُ : أَكْرَمَنِي وَأَخَوَاتِهِ . وَمُنْفَصِلٌ ، نَحْوُ : إِيَّايَ وَأَخَوَاتِهِ

كالضرب فإنه لا يتحقق بدون مضروب ، والتقوى لا يتحقق بدون من يتقى ، والاقامة لا تتحقق بدون
شيء . يقام سواء أنسب الفعل إليه بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفي ، نحو : لم أضرب زيدا
فزيدا في نحو هذا المثال مثله في ضربت زيدا لأنه إنما كان مفعولا باعتبار أن ذكر الفعل معه
دال على من وقع عليه وهو كذلك أثبت أو نفي ، وهكذا الفاعل باعتبار كونه فاعلا ، قاله هطيل .
وعلاوة المفعول به هو الذي يصح أن يخبر عنه باسم مفعول تام مصوغ من لفظ فعله ، فتقول في
الأمثلة : زيد مضروب ، والفرس مركوب ، والله متقى ، والصلاة مقامة . والفعل بالنسبة للمفعول
به أقسام : الأول ما لا يتعدى إليه أصلا كالـدال على حدوث ، نحو : حدث المطر ، ونبت لنا الزرع .
الثاني ما يتعدى إلى واحد بالحرف : كفضبت من زيد وصررت عليه ، وهذا كالذي قبله يسمى
لازما وقاصرا ، ولا يسمى متعديا اصطلاحا ، وقد تتصل بالفعل القاصر أمور فيتعدى وهي عشرة
ذكرت في المطولات . والثالث ما يتعدى لواحد بنفسه كأفعال الخواص ، نحو : شممته وأبصرته
وسمعتة . والرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف ، نحو : شكرته فيجوز فيه شكرت له .
والخامس ما يلزم تارة ويتعدى لاثنتين بنفسه مرة أخرى ، نحو : زدته دينارا وزاد الدينار ونقصته
شيئا ونقص الشيء ، والسادس ما يتعدى لواحد بنفسه ولآخر بنفسه تارة وبالحرف أخرى وهو ثانی
مفعوليه ، كوزته الدراهم أو وزنت له الدراهم ، وكلته الطعام أو كلت له الطعام ، وزوجته هنداً أو
بها ، وسميت أو دعوت ابني محمداً أو بمحمد وكنيته أبا علي أو بأبي علي ، والسابع ما يتعدى بنفسه
لاثنين أو لهما فاعل في المعنى وهو باب أعطى وكسا ، والثامن ما يتعدى لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر
وهو باب ظن ، والتاسع ما يتعدى لثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين منها المبتدأ والخبر والأول أجنبي
عنها وهو باب أعلم وأرى (وهو على قسمين : ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر
ما تقدم ذكره) من الأمثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) يعامله لا يستقل بنفسه (نحو
أكرمني) للتكلم وحده والضمير الياء وحدها والنون للوقاية ، وتلزم اختيارا قبل الياء في الفعل
بخلافها في اسمه ، وفي من وعن ، وتقل في لعل ، وفي قد وقط بمعنى حسب اسمي فعل ، ونسكت
في ليت ولدن ، وتجوز في إن وأن ولكن وكأن (وأخواته) وهي أكرمنا للتكلم ومعه غيره أو
للعظم نفسه ، وأكرمك بفتح الكاف للذكر المخاطب ، وأكرمك بكسرها للوثة المخاطبة ،
وأكرمكما للثنى المخاطب مذكرا أو مؤنثا ، وأكرمكم للجمع المذكر المخاطب ، وأكرمكن للجمع المؤنث
المخاطب ، وأكرمه للغائب ، وأكرمها للغائبة ، وأكرهما للثنى من ذلك مطلقا ، وأكرمهم للجمع
المذكر الغائب ، وأكرمهن للجمع المؤنث الغائب ، والصحيح أن الضمير الكاف أو الهاء وحدها وما
حرف تثنية ، والميم حرف جمع وتذكير ، والنون المشددة حرف جمع وتأنيت (و) ثانيهما (منفصل)
وهو ما يستقل بنفسه (نحو إياي) أكرمت للتكلم ، وإعرابه إياي ضمير منفصل في محل نصب
مفعول مقدم أكرمت فعل وفاعل (وأخواته) وهي : إيانا إياك بفتح الكاف إياك بكسرها إياكما
إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن ، والأصح أن الضمير إيا وحدها وضع مشتركا ، فيز

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : وَوَرِثَ
 سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَاعِلِ جَوَازًا وَوُجُوبًا ، وَوَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ كَمَا
 تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ ، وَمِنْهُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ جَوَازًا ، نَحْوُ : قَالُوا خَيْرًا ، وَوُجُوبًا

باللواحق وهي حروف ، فالياء ونا حرفا تكلم ، والكاف حرف خطاب ، والهاء حرف غيبة وما ،
 والميم والنون على ماص (وقد تقدم ذلك) كله (في فصل المضمر) بما يفنى عن إعادته :

وكل قسم منهما قد انحصر * ما جاء من أنواعه في اثني عشر

(والأصل فيه) أي المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لأنه فضلة (نحو :
 وورث سليمان داود) وإعرابه : ورث فعل ماض ، سليمان فاعل مرفوع ، وداود مفعول به منصوب
 والذي ورثه سليمان من داود هو العلم والنبوة لا المال ، فلا ينافي حديث «أنا معاشر الأنبياء لا نورث»
 أخرجه بهذا اللفظ النسائي في الكبرى ، وما يرويه بعضهم بلفظ : نحن معاشر الأنبياء الخ . قال
 الحفاظ هو بلفظ نحن غير موجود (وقد يتقدم) أي المفعول (على الفاعل) بأن يتوسط بينه
 وبين الفعل (جوازاً) نحو - ولقد جاء آل فرعون النذر - (وجوباً) إن كان المفعول وحده
 ضميراً متصلاً ، نحو - شغلنا أموالنا وأهلنا - أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو - وإذا ابتلى
 إبراهيم ربه - أو كان الفاعل محصوراً ، نحو - إنما يخشى الله من عباده العلماء - فإن كان المفعول
 هو المحصور ، نحو : إنما أكرم زيد إياك ، أو كان الفاعل ضميراً متصلاً ، نحو : بصرت زيدا ، أو
 خيف لبس كأن لم تظهر فيهما الحركة كأن كانا مقصورين ولا قرينة وجب تقديم الفاعل (وقد
 يتقدم) أي المفعول (على الفعل والفاعل) جوازاً ، نحو - فريقا هدى - وجوباً ، نحو :
 آتيا ما تدعوا - (كما تقدم في باب الفاعل) وذكره هنا زيادة إيضاح . قال الفاكهي : ويجوز
 إدخال اللام عليه عند تقدمه ، نحو - إن كنتم للروثا تعبرون - والذين هم لربهم يرهبون -
 وتسمى هذه اللام مقوية لأنها قوت العامل حتى وصل إلى المفعول المتقدم لأنه بتقدمه عليه ضعف
 عن الوصول إليه . والناصب للمفعول به ، إما فعل متعد كما تقدم أو وصف ، نحو : - إن الله بالغ
 أمره - أو مصدر ، نحو : - ولولا دفع الله الناس - أو اسم فعل ، نحو - عليكم أنفسكم -
 والأصل في ناصبه أن يكون مذكوراً ، وقد يضمرك كما قال (ومنه) أي من المفعول به (ما)
 أي شيء (أضم) أي قدر (عامله) الناصب له ، ثم الاضمار قد يكون (جوازاً) بأن قامت
 قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية الفعل المحذوف ، وليس موضع الفعل لفظ يقوم مقامه
 ولا كثرة بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل فتال القرينة المقالية (نحو) قوله تعالى - وقيل للذين
 اتقوا ماذا أنزل ربكم - (قالوا خيرا) أي أنزل خيرا خذف العامل الذي هو أنزل للقرينة المقالية
 التي هي السؤال ، ومثال القرينة الحالية ، نحو قولك : لمن علمت أنه يريد مكة ورب الكعبة
 أي تريد مكة ، وللمستهلين إذا كبروا الهلال والله أي أبصروا ، خذف العامل لدلالة الحال عليه
 (و) قد يكون الاضمار (وجوباً) بأن قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وفي
 موضع الفعل لفظ يقوم مقامه كما في باب الاشتغال والمنادى أو كثرة تغني عنه كما جاء في التحذير
 والاغراء إذا كرر ، كالطريق الطريق ، والأسد الأسد ، وأخاك أخاك ونحوها لأن أحد الاسمين

فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا .

باب الاشتغال

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمُهُ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلُهُ أَوْ وَصْفُهُ مُشْتَغِلٌ بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيرِ
الِاسْمِ السَّابِقِ أَوْ فِي مُلَابِسِهِ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْاسْمِ السَّابِقِ

قد صار كالنائب عن العامل، وهل هو الأول أو الثاني . قال الأندلسي : والأشبه أن يكون الأول لأنه في موضع الفعل ، وإن أفرد لم يجب إضمار العامل بل يكون إضماره حينئذ جائزا ووجوب الإضمار (في مواضع) سبعة ذكر المصنف منها موضعين فقط الاشتغال والمتنادي ، والثالث المنصوب على الاختصاص وهو منصوب بأخص مقدر بعد ضمير المتكلم وحده أو ومعه غيره ، ويكون إما بآل ، نحو : نحن العرب أقربى الناس للضيف ، وإما مضافا لإضافة معنوية لا إضافة لفظية ، نحو : نحن معاشر الأنبياء لانورث ، والرابع المنصوب على الإغراء ، وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، وهو منصوب بتقدير الزم واجب الحذف إن كرر كالصلاة الصلاة ، أو عطف عليه ، نحو : السيف والرحم ، وإلا جاز ذكره ، كقوله تعالى - عليكم أنفسكم - ودونك زيدا ، والخامس المنصوب بالتحذير ، وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه وهو منصوب بنحو : اتق واجب الحذف إن كرر كالأسد الأسد ، أو عطف عليه : كساقه الله وسقياها - أو كان بلفظ إياك ، نحو : إياك من الأسد إذ الأصل باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وهو نفس ، فأنفصل الضمير الذي هو الكاف فصار إياك ، ونحو : إياك والأسد ، والأصل : احذر تلاقى نفسك ، والأسد نصب الأسد عطفا على تلاقى لحذف احذر ثم تلاقى ثم نفس فانتصب الضمير وأنفصل ، السادس المثل الوارد بحذف المفعول كالكلاب على البقر ، يعني بقر الوحش بنصب الكلاب بفعل محذوف تقديره أرسل ، والسابع شبه المثل في الاستعمال ، ومنه قوله تعالى - انتهوا خيرا لكم - أي وأتوا خيرا ، وكأهلا وسهلا ومرحبا ، أي صَادَقْتُ أَهْلًا ، وأتيت مكانا لينا ، ومكانا رحبا أي واسعا ، ويجوز كونها مفعولا مطلقا ، أي أهلت أهلا ، وسهلت سهلا ، ورحب منزلك مرحبا (منها) أي من المواضع السبعة التي يكون فيها حذف عامل المفعول واجبا .

باب الاشتغال

أي اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل) متصرف (أو وصف) وهو ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل لأنه في معنى الفعل (مشتغل) أي الفعل أو الوصف (بالعمل) أي عمل النصب (في) محل (ضمير الاسم السابق أو) مشتغل بالعمل (في ملابسه) أي في اسم يلبس الضمير : إما بأن يضاف إليه ، نحو : زيدا ضربت غلامه ويكون موصوفا بعامل ذلك الضمير أو موصولا به ، نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه . قال الرضي : وضابط الملابس أن يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر (عن العمل في الاسم السابق) أي في لفظه ، نحو : زيدا ضربته ، أو في محله ، نحو : هذا ضربته

نحو: زيدا أضربه ، وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا ، وزيدا ضربت غلامه ، وكل إنسان
الزمناء طائرته في عنقه ، فالنصب في ذلك كله بمحذوف وجوبا يفسره ما بعده ،
والتقدير: أضرب زيدا أضربه ، وأنا ضارب زيدا أنا ضاربه ، وأهنت

ولولا اشتغاله بالعمل في الضمير لعمل في ذلك الاسم السابق (نحو: زيدا أضربه) هذا مثال لما
اشتغل فيه الفعل بالعمل في ضمير الاسم السابق ، وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف وجوبا ،
والتقدير أضرب زيدا لأنه لا يجوز لك إيراد الفعل استغناء عنه لتفسيره ، ولا يصح أن يكون
منصوبا بما بعده لأن الفعل لا يمكن إعماله إعمالين من جهة واحدة ، واضرب فعل أمر وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب (وزيدا أنا ضاربه
الآن أو غدا) هذا مثال لما اشتغل فيه الوصف بالعمل في الضمير وإعرابه زيدا مفعول لوصف
محذوف وجوبا يفسره ما بعده ، والتقدير أنا ضارب زيدا ، وجملة أنا ضاربه مبتدا وخبر مضاف إلى
ضمير الاسم السابق ، وضارب اسم فاعل وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وهو مضاف ومفعوله
مضاف إليه ، وأشار بقوله : الآن أو غدا إلى أن الوصف لا يعمل إذا كان مجردا من أل إلا إذا
كان للحال أو الاستقبال كما سيعلم من باب اسم الفاعل إن شاء الله تعالى ، فخرج زيدا أنت ضاربه
أمس فلا يجوز فيه نصب زيد لأن الوصف غير عامل (وزيدا ضربت غلامه) هذا مثال لما
اشتغل فيه الفعل بالعمل في الملابس لضمير الاسم السابق ، وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف ،
والتقدير أهنت زيدا ضربت غلامه ، ولا يصح أن يقدر ضربت زيدا لأنك لم تضرب زيدا
أشار إليه ابن هشام وغيره ، ولم يذكر المصنف مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالعمل في ملابس ضمير
الاسم السابق ، وذلك نحو: زيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا ، ويكون تقدير العامل في الاسم
السابق حينئذ أنا مهين زيدا (و) في اشتغال الفعل بالعمل في الضمير قوله تعالى (كل إنسان
الزمناء طائرته في عنقه) أي ما من مولود يولد إلا وهو مقرون بعمله وما قدر له من خير وشر
وسعادة وشقاوة ، ويلزمه ذلك لزوم الطوق في عنقه فلا ينفك عنه أبدا ، وإعرابه الواو حرف عطف
كل مفعول لفعل محذوف وجوبا تقديره ألزمت كل إنسان ، ألزمتا فعل وفاعل ، ألزم فعل ماض بمعنى
صيرناه لازما له تنصب مفعولين ، ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والهاء ضمير متصل في
محل نصب مفعول أول ، وطائر مفعول ثان ، والهاء مضاف إليه ، وجملة في عنقه حال من طائر
متعلق بكان أو مستقر (فالنصب في ذلك كله) أي في جميع الأمثلة المذكورة (بمحذوف)
أي بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) فلا يجوز إظهاره ، ويشترط كون المحذوف المقدر
مماثلا للذكور أي مناسبا له في المعنى كتقدير ضربت في زيدا ضربته ، أو مستلزما له كتقدير أهنت
زيدا ضربت غلامه فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (يفسره ما بعده) فلا يجوز
إظهاره لأن من عادتهم أنهم لا يجمعون بين مفسر ومفسر . ثم اعلم أنه يشترط كون المحذوف
المقدر مماثلا للذكور أي مناسبا له في المعنى أو مستلزما له ، ولذا قال (والتقدير) للعامل المحذوف
في الأمثلة السابقة مختلف ، فالتقدير في المثال الأول (اضرب زيدا أضربه و) في الثاني (أنا ضارب
زيدا أنا ضاربه) وهذان المثالان المقدر فيهما مماثل للذكور (و) التقدير في المثال الثالث (أهنت

زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ، وَالزَّمَنَّا كُلَّ إِنْسَانٍ الزَّمَنَاءُ * وَمِنْهَا الْمُنَادَى، نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، فَإِنْ أَصْلَهُ أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ، فَحَذَفَ الْفِعْلُ، وَأَنْيَبَتَا عَنْهُ، وَالْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعِلْمُ وَالنَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ

زيدا ضربت غلامه (وهذا المثال المقتر فيه مستلزم للذكور لأن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (و) التقدير في المثال الرابع (الزمنا كل إنسان الزمناه) وهذا المثال المقتر فيه مماثل للذكور، وإذا قلت: زيدا صررت به، فالتقدير: جاوزت زيدا صررت به، وهذا مما المقتر فيه مستلزم للذكور لأن المجاوزة مستلزمة للمرور، والجملة المفسرة في الأمثلة كلها لا محل لها من الاعراب .

[تنبيه] إنما يجب النصب في باب الاشتغال إن وقع الاسم المنصوب بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط، نحو: إن زيدا لقيته فأكرمه، أو أدوات التحضيض، نحو: هلا زيدا أكرمه أو أدوات الاستفهام، نحو: متى زيدا رأيته وإلا فلا يكون النصب واجبا بل قد يجب رفعه بالابتداء، وذلك إذا ولي ما يختص بالابتداء كأذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، أو كان لا يصلح عمل ما بعده فيه نحو: وكل شيء فعلوه في الزبر - فكل مبتدأ، ولو نصب بتقدير فعلوا كل شيء لفسد المعنى إذ هم لم يفعلوا شيئا في الزبر، أي كتب الحفظه، وإنما التقدير وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر * (ومنها) أي من المواضع التي يضم فيها العامل وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه، وهو المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء الثمانية: الأول الهمزة، نحو أزيد، وهي للقريب، والثاني أي بالقصر والسكون، نحو قوله ﷺ لعنه أبي طالب: أي عم قل لا إله إلا الله، وهي القريب أيضا، والثالث: يا، وهي أم الباب، وهي لنداء البعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهي، وقد ينادى بها القريب توكيدا، والرابع: أيا، نحو: أيا زيدا وهي للبعيد، والخامس: هيا للبعيد، وهاؤها بدل من همزة أيا، وقيل هي أصل، والسادس: أي بالمد والسكون، نحو: آي زيد بمعنى يازيد، والسابع وا، وهي عند الجمهور مختصة بالندبة، وحكى استعمالها في غير الندبة قليلا، كقول عمر رضي الله عنه: وأعجبا لك يا ابن عباس، والثامن: آ بالمد بأن يؤتى بعد الهمزة بالألف، وإنما يظهر نصب المنادى إذا كان مضافا (نحو: يا عبد الله) ويارسول الله أو شبيها بالمضاف، نحو: يا طالعا جبلا، أو نكرة غير مقصودة، نحو قول الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه، وفيما عدا ذلك لا يظهر نصبه، وإنما يكون منصوبا محلا لأنه مفعول به من حيث المعنى (فإن أصله) أي أصل، نحو: يا عبد الله (أدعو) أو أطلب أو أنادى (عبد الله حذف الفعل وأنيب يا عنه) أي وعوض عنه حرف النداء للتخفيف، وليدل على الانشاء، وإنما وجب حذف العامل وهو أدعو لامتناع الجمع بين المعوض والمعوض عنه، وظاهر كلامه أن انتصاب المنادى مذهب سيبويه، وقال المبرد: الناصب له حرف على أنه مفعول به وإن ناصبه فعل مقتر، وهذا النداء لسده مسد الفعل (والمنادى خمسة أنواع) على المشهور (المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء كيا زيد وهو باق بعد النداء على تعريفه السابق بالعلمية استصحابا له بعد النداء غير أن الخطباء أحدث فيه نوعا من التخصيص على جهة التأكيد كما تخصصه الصفة (والنكرة المقصودة) وهي ما عرض تعريفها بالنداء بأن قصد بها

وَالنَّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ وَالْمُضَافُ وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ ، فَأَمَّا الْمَفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ
فَيُبْنِيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ فِي حَالِ الْإِعْرَابِ ، فَيُبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ ، نَحْوُ
يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلًا . أَوْ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا
نَحْوُ : يَا مُسْلِمَاتُ . أَوْ مُرَكَّبًا مُزَجِّيًا ، نَحْوُ : يَا مَعْدِي كَرِبُ

معين ، كقولك : يا رجل ، تريد به شخصا معينا (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما المقصود
واحد من أفرادها ، نحو : يا إنسانا أتعذني (والمضاف) إلى غيره إضافة لفظية ، نحو : يا ضارب
غلامه أو إضافة معنوية ، نحو : يا غلام زيد (والمشبّه بالمضاف) وهو كل اسمين أحدهما مرتبط
بالآخر على ماسيأتي (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان) لفظا أو تقديرا (على ما يرفعان
به في حال الاعراب) لفظا أو تقديرا أو محلا من غير تنوين إلا في الضرورة (فيبنيان على الضم
إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ) وإعرابه يا حرف نداء زيد منادى مفرد مبني على الضم
(ويأرجل) وإعرابه يا حرف نداء رجل منادى نكرة مقصودة مبني على الضم لأن المقصود به
معين ، ومثل ذلك المعرب تقديرا ، نحو : يا موسى ، فإنه منادى مفرد مبني على ضمة مقدرة على
الآلف منع من ظهورها التعذر ، والمعرب محلا كالموصول نحو : يا من لا إله إلا هو ، واسم الإشارة ،
نحو : يا هذا القائم ، والضمير نحو : يا أنت ويا إياك ويا هو في ندائه تعالى ، ويمتنع نداء غيره به كما
قال بعض المحققين وآلف فيه مؤلفا حافلا فللمنادي في جميع ذلك مبني المحل على الضم (أو) كانا
(جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (نحو يا زيود) هذا مثال للمنادي المفرد المجموع جمع تكسير
لمذكر (ويأرجال) هذا مثال للمنادي النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير ، ومثال المنادى
المفرد المجموع جمع تكسير لمؤنث ياهنود لأنه جمع هند جمع تكسير ، ومثال المنادى النكرة
المقصودة المجموعة جمع تكسير المبنية على ضمة مقدرة بأسارى ، فإيا في جميع ذلك حرف نداء
وما بعدها منادى مبني على ضمة ظاهرة كالثلاثة الأول ، وعلى ضمة مقدرة كالمثال الرابع (أو)
كانا (جمع مؤنث سالما) بالنصب نعت لجمع (نحو يا مسلمات) وإعرابه يا حرف نداء ومسلمات
منادى نكرة مقصودة مبني على الضم ، ومثال المنادى المفرد المجموع جمع مؤنث سالما ياهندات
(أو) كانا (مركبا) تركيبا (مزجيا نحو : يا معدى كرب) بضم الباء ، وإعرابه يا حرف نداء
ومعدى كرب منادى مفرد مبني على الضم ، ومعناه فيما قال أحد بن يحيى ثعلب عداه الكرب أي
تجاوزته ، حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي ، ومن المركب المزجي نحو : سيدي ، فنقول فيه
ياسيدي بالبناء على الكسر كما تقول : يا حذام وقطام ونحوها من الأعلام المبنية قبل النداء فانك
تبنيها بعد النداء على ما كانت عليه قبله وتقدر فيها الضمة كما تقدرها في المعتل كالفتى والقاضى ،
ويظهر أثر ذلك في التابع ، فنقول : ياسيدي العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في آخر سيدي
وإن كان مبني لفظا على الكسر ونصبه مراعاة لمحل كما يفعل في تابع المنادى والعلم المركب الاسنادي
المحكي كما هو عليه كالمبني في تقدير الضمة في آخره ، فنقول يا تابط شرا ويأرق نحره ، وإعرابه
يا حرف نداء وتابط شرا منادى مفرد مبني على ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها الخسائية ،

وَيُبْنِيَانِ عَلَى الْآلِفِ فِي التَّثْنِيَةِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَانِ ، وَيَا رَجُلَانِ ، وَعَلَى الْوَائِ فِي الْجَمْعِ ،
نَحْوُ : يَا زَيْدُونَ

ومثله برق نحره ، وتقول في إعراب ياسيويه يا حرف نداء ، وسيويه منادى مفرد مبني على ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء ، وفي نحو القاضي منع من ظهورها الاستتقال ، وفي نحو الفتى وموسى منع من ظهورها التعذر ، ومعنى تابط شرا جعل السلاح تحت إبطه (ويبنيان على الألف في التثنية) أي المثنى نيابة عن الضمة (نحو يازيدان) هذا مثال المنادى المفرد (ويارجلان) هذا مثال النكرة المقصودة ، وتقول في إعراب الأول يا حرف نداء وزيدان منادى مفرد مبني على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وفي إعراب الثاني يا حرف نداء ورجلان منادى نكرة مقصودة مبني على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) يبنيان (على الواو في الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة (نحو يازيدون) هذا مثال المنادى المفرد ، وتقول في إعرابه يا حرف نداء وزيدون منادى مفرد مبني على ما يرفع به لو كان معربا ، وهو الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، ومثال النكرة المقصودة يا مسلمون فتعربه كما تعرب يازيدون غير أنك تقول فيه منادى نكرة مقصودة لأن مفرده وهو مسلم نكرة ، بخلاف زيدون ، فإن مفرده وهو زيد معرفة ، وبهذا يتبين الفرق بين المفرد والنكرة المقصودة ، ولم يذكر المصنف مثالا للنكرة المقصودة في المركب المزجي بل اقتصر على معدي كرب ، وهو مثال للمفرد العلم .

[تنبيه] إنما بني المفرد المعرفة والنكرة المقصودة مع أن أصلهما الإعراب لمشابهتهما لكاف أدعوك في الأفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب ، وهذه الكاف تشبه كاف ذاك لفظا ومعنى فصار كل منهما مشابها لشبه الحرف ، فلماذا قال هطيل البناء ههنا عارض لشبه بعيد وبني على الحركة ليعلم أن ههنا أصلا في الإعراب ، وكانت ضمة إثارة له بأقوى الحركات إذ كان معربا في الأصل ، وللفرق بينهما وبين المنادى المضاف ، وإذا اضطر إلى تنويعها جاز أن ينونا مضمومين ، نحو قول الشاعر :

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

ومنصوبين كقول الآخر : ضربت صدرها إلى وقالت * يا عديا لقد وقتك الأواقي
وإذا وصف المنادى المفرد العلم بـ (ابن أو ابنة مضافين لعلم ، نحو : يازيد بن سعد ويافاطمة ابنة محمد جاز ضمه وفتح ولا أثر للوصف ببنت عند جمهور العرب ، فنحو : ياهند بنت عمرو واجب الضم كالوصف بالعم والعمة ونحوهما ، نحو : يا صفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه واجب الضم . وممتنع الفتح ، وإذا وصفت النكرة المقصودة بمفرد اختير نصبها ، نحو : يارجلا كريما أقبل ويجوز يارجل كريم ، وإذا وصفت بجملة أو شبهها وجب عند البصريين نصبها كالحديث « يا عظميا يرجي لكل عظيم » ومنه قول الأبوصيري :

كيف ترقى رقيق الأنبياء * يا سماء ما طاولتها سماء

وكقول الشاعر : ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ ، وَهِيَ النِّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ كَقَوْلِ الْأَعْمَى : يَا رَجُلًا
خُذْ بِيَدِي ، وَالْمُضَافُ نَحْوُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ نَحْوُ : يَا حَسَنًا وَجْهَهُ ، وَيَا طَالِعًا
جَبَلًا ، وَيَا رَحِيمًا بِالْعِبَادِ

فإنه واجب نصبها لأنها نكرة مقصودة موصوفة بالظرف كما هو رأى البصريين وقال الكوفيون
إنها نكرة غير مقصودة ، ولذا جاز وصفها بالظرف (والثلاثة الباقية) وهي المضاف والمشبّه
بالمضاف والنكرة الغير المقصودة (منصوبة) لفظا (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة في
الشبه بالكاف الاسمية .

[تنبيه] قول المصنف لا غير بالبناء على الضم تشبيها له بقبل وبعد أى لا غير ذلك جائز
قال ابن هشام في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما أضيف إليه غير إلا بعد ليس وأما ما يقع في
عبارات العلماء من قولهم : لا غير فلم تتكلم به العرب ، فاما أنهم قالوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوا
عن شرط المسئلة ، وقال في المعنى قولهم لا غير لحن وانتقد عليه ذلك غير واحد من الأئمة ، فمن
كلام بعضهم ليس الأمر على ما قاله ، فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا أيضا بل لم يذكر
في الكافية سواء ، وقد ذكر وقوعها بعد لا أيضا ابن السراج والسيرافي وأبو حيان والزنجشري
 وغيرهم ، قال الرضى لا يحذف منها المضاف إلا مع لا التبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدهما ، وما
ورد فيه وقوعها بعد لا قوله :

جوابا به تنجو اعتمد فورينا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

انتهى (وهي النكرة غير المقصودة كقول الأعشى) ومثله الغريق الذي يخاف الهلاك (يا رجلا
خذ بيدي) وإعرابه يا حرف نداء رجلا منادى نكرة غير مقصودة وهو منصوب وعلامة نصبه
فتح آخره ، خذ فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، بيدي جار ومجرور
وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن
الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها ، وهو مضاف والياء مضاف إليه (والمضاف) سواء كانت الإضافة
معروفة للمضاف وتسمى محضة (نحو يا عبد الله) وإعرابه يا حرف نداء عبد منادى مضاف وعلامة
نصبه فتح آخره ، ولفظ الجلالة مضاف إليه وعلامة جره كسر الهاء تأديا ، أم غير معروفة له وتسمى
غير محضة ، نحو : يا حسن الوجه (والمشبّه بالمضاف) في توقف فهم معناه على ما بعده كتوقف
المضاف إلى المضاف إليه فهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان مرفوعا به (نحو يا حسنا
وجهه) وإعرابه يا حرف نداء حسنا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وحسنا صفة
مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وجه فاعل وعلامة رفعه ضم
آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة أو منصوبا به نحو : يا ضاريا زيدا (ويا طالعا
جبلًا) وإعرابه يا حرف نداء طالعا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وطالعا اسم
فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا ، جبلا مفعول به ، أو مجرورا متعلقا به (و) ذلك نحو (يا رحيمًا بالعباد)
 وإعرابه يا حرف نداء رحيمًا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره ، ورحيمًا صفة مشبهة

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ بَيَانُ الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ وَبَيَانُ الْمُرَادِ بِالْمُقَرَّدِ فِي هَذَا
الْبَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فَصْلٌ) وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ جَازَ فِيهِ سِتُّ لَفَاتٍ : أَحَدُهَا
حَذْفُ الْيَاءِ وَالْإِجْتِرَاءُ بِالْكَسْرِ ، نَحْوُ : يَا عِبَادِ وَيَا قَوْمَ ، وَهِيَ الْأَكْثَرُ . الثَّانِيَةُ إِبْثَاتُ
الْيَاءِ السَّاكِنَةِ ، نَحْوُ : يَا عِبَادِي . الثَّالِثَةُ إِبْثَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً ، نَحْوُ : يَا عِبَادِي الَّذِينَ أُسْرِفُوا .

باسم الفاعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ووجهه بالعباد متعلق برحماً (وقد تقدم في باب
لا التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو أنه ما لا يتم معناه إلا بانضمام شيء آخر إليه (و)
تقدم أيضاً (بيان المراد بالمفرد في هذا الباب) وأنه ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فيدخل فيه
المركب المزجي والاسنادي والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم) كذا رأيت في نسخ ، وهو حسن
لما فيه من كمال الأدب لاشعاره بالاعتراف بالقصور .

[تنبيه] لم يذكر المصنف المنادى المرخم مع أن كل واحد من هذه الأنواع الخمسة يجوز ترخييمه
أي حذف آخره تخفيفاً ، نحو قولك في عائشة يا عائش ، وفي صاحب يا صاح ، وفي مروان يا مرو ، وقول
في إعرابه يا حرف نداء منادى مرخم مبني على الضم على لغة من لا ينتظر ، وعلى الفتح
على لغة من ينتظر ، وفي يا صاح منادى مرخم مبني على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الكسر على لغة
من ينتظر وتقول يا مرو مبني على الضم على لغة من لا ينتظر ، وعلى الفتح على لغة من ينتظر وهكذا .
(فَصْلٌ) فِي ذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ الْمُنَادَى الْمُضَافِ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى)
الصَّحِيحُ الْآخَرُ (مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) إِضَافَةٌ مُحْضَةٌ (جَازَ فِيهِ سِتُّ لَفَاتٍ) لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ
وَكثْرَةِ ذَلِكَ يَسْتَتَبِعُ فِيهِ التَّخْفِيفُ ، فَإِنْ كَانَتْ إِضَافَتُهُ غَيْرَ مُحْضَةٍ نَحْوُ : يَا مَكْرُمِي وَيَا ضَارِبِي فَلَيْسَ
فِيهِ إِلَّا لَفَتَانِ إِبْثَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً (أَحَدُهَا حَذْفُ الْيَاءِ وَالْإِجْتِرَاءُ) بِالْمَدِّ أَيْ الْاِكْتِفَاءِ
(بِالْكَسْرِ) الدَّالَّةُ عَلَيْهَا (نَحْوُ يَا عِبَادَ) وَإِعْرَابُهُ يَا حَرْفُ نَدَاءٍ ، عِبَادَ مُنَادَى مُضَافٌ وَهُوَ مَنْصُوبٌ
وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى مَاقِلِ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ
لَأَنَّ الْيَاءَ لَا يَنْسَبُ إِلَّا كَسْرَ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ مُضَافٌ وَالْيَاءُ الْمَحْذُوفَةُ مُضَافٌ إِلَيْهِ (وَ) مِثْلُهُ (يَا قَوْمَ)
بِكَسْرِ الْمِيمِ (وَهِيَ) أَيْ هَذِهِ اللَّفَةُ (الْأَكْثَرُ) فِي كَلَامِهِمْ ، وَالْأَفْصَحُ عِنْدَهُمْ ، وَيَلِيهَا اللَّفَةُ (الثَّانِيَةُ)
وَهِيَ (إِبْثَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً نَحْوُ يَا عِبَادِي) وَإِعْرَابُهُ يَا حَرْفُ نَدَاءٍ عِبَادِي مُنَادَى مُضَافٌ وَعَلَامَةُ
نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى قَبْلِ الْيَاءِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ وَهُوَ مُضَافٌ وَيَاءُ
النَّفْسِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَيَلِيهَا اللَّفَةُ (الثَّالِثَةُ) وَهِيَ (إِبْثَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً) عَلَى الْأَصْلِ لِأَنَّهَا اسْمٌ
عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَيَجِبُ أَنْ يَبْنَى عَلَى حَرَكَةِ كَالْكَافِ فِي نَحْوِ ضَرْبِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ وَالسَّكُونُ فِي اللَّفَةِ
الَّتِي قَبْلَهَا إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخْفِيفِ ، وَهَذِهِ الْيَاءُ يَوْقِفُ عَلَيْهَا بَهَاءُ السَّكْتِ حِفْظًا لِلْفَتْحَةِ ، فَيَقَالُ يَا عِبَادِيهِ
(نَحْوُ : يَا عِبَادِي الَّذِينَ أُسْرِفُوا) وَإِعْرَابُهُ يَا حَرْفُ نَدَاءٍ عِبَادِي مُنَادَى مُضَافٌ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ
مَقْدَرَةٌ عَلَى مَاقِلِ الْيَاءِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ وَالْيَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، الَّذِينَ اسْمٌ

الرَّابِعَةُ قَلْبُ الْكُسْرَةِ فَتَحَةُ وَقَلْبُ الْيَاءِ أَلِفًا ، نَحْوُ : يَا حَسْرَتَا . الْخَامِسَةُ : حَذْفُ الْأَلِفِ
وَالْأَجْزَاءِ بِالْفَتْحَةِ ، نَحْوُ : يَا غَلَامَ . السَّادِسَةُ : حَذْفُ الْأَلِفِ ، وَضَمُّ الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ
مَكْسُورًا كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي بِضَمِّ الْمِيمِ ، وَقُرِئَ : رَبُّ السَّجْنِ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ ،
فَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ أَبًا أَوْ أُمًّا جَازَ فِيهِ مَعَ هَذِهِ اللُّغَاتِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ أُخَرُ :
إِحْدَاهَا إِبْدَالُ الْيَاءِ تَاءً مَكْسُورَةً نَحْوُ : يَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ ، وَبِهَا قَرَأَ السَّبْعَةُ غَيْرُ ابْنِ عَامِرٍ
فِي يَا أَبَتِ . الثَّانِيَةُ : فَتَحُ التَّاءِ ، وَبِهَا قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ

موصول في محل نصب صفة ، وجلة أسرفوا صلة الموصول ، ويليهما في الفصاحة اللغة (الرابعة) وهي
(قلب الكسرة) التي تليها (فتحة وقلب الياء ألفا) للخفة (نحو يا حسرتا) وإعرابه يا حرف
نداء ، وحسرتا منادى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا ، فإن أصله يا حسرتي
ففعل به ما ذكر ، والحسرة الاغتمام والحزن على مافات . قال سيبويه : ومعنى نداء الحسرة والويل
هذا وقتك فاحضري ، وقوله في الآية - على ما فرطت - مافيه مصدرية أي على تفريطي في جنب الله
أي طاعته وحقه وأمره . (الخامسة) أي اللغة الخامسة من اللغات الست (حذف الألف والاجتزاء
بالفتحة) الدالة عليه ، وذلك وإن كان واردا لكنه ضعيف شاذ (نحو يا غلام) بفتح الميم ،
وإعرابه يا حرف نداء غلام منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا
محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة . (السادسة حذف الألف) أي والياء اكتفاء عن الإضافة بنيتها
(وضم الحرف الذي كان مكسورا) لأنهم لما حذفوا الألف شابه المنادى المفرد ، فجعلت حركته
كحركته (كقول بعضهم) أي العرب (يا أُمُّ لا تفعلِي بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ) أي
خارج السبع ، وقد قرأ بها أبو جعفر من العشرة - قل رب احكم بالحق - (رب السجن) بضم
الياء ، وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة
مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المنقلب ما قبلها ضمة ، السجن مبتدأ وخبره أحب إلى (وهي) أي
هذه اللغة (ضعيفة) بل أضعف اللغات الست (فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أمًّا جاز
فيه مع هذه اللغات) الست (أربع لغات أخر) وجلة ذلك عشر لغات (إحداها) أي
الأربع (إبدال الياء) المضاف إليها المنادى (تاء) مفيدة للتأنيث (مكسورة) وهو الأكثر
في كلامهم لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم لمناسبة الياء وزال
حين جاءت تاء التأنيث ، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا (نحو يا أبت) وإعرابه يا حرف نداء
أبت منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة تاء مكسورة
(و) مثله (يا أُمَّتِ) بضم الهمزة وتشديد الميم وكسر التاء أي أُمِّي (وبها) أي بهذه اللغة
(قرأ السبعة غير ابن عامر) أحد القراء السبعة (في يا أبت) حيث وقعت في القرآن (الثانية)
من اللغات الأربع (فتح التاء) وهو الأقيس لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتحة فتحريكها
بحركة أصلها هو الأصل في القياس (وبها قرأ ابن عامر) وإعرابه يا حرف نداء أبت منادى

الثالثة : الجمعُ بين التاء والألف ، وبها قرئ شاذاً . الرابعة : يا أبتى بالياء ، وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء مثل : يا غلام غلامى لم يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة . إلا إذا كان ابن عم أو ابن أم ، فيجوز فيهما أربع لغات : حذف الياء مع كسر الميم وفتحها ، وبها قرئ في السبعة في قوله تعالى - يا ابن أم -

مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة تاء مفتوحة (الثالثة) من الأربع اللغات (الجمع بين التاء والألف) فيقال يا أبتا ويا أمتا بالتاء والألف جمعاً بين العوضين (وبها قرئ شاذاً) أى خارج القراءات السبع ، وعليه قول الشاعر : يا أبتا عليك أو عساكا * وإعرابه يا حرف نداء أبتا منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفاً قبلها تاء وإذا وقف على ذلك جىء بهاء السكت فيقال أمتاه (الرابعة يا أبتى) ويا أمتى (بالياء) التحية قبلها مثناة فوقية ، وإعرابه يا حرف نداء أبتى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها والياء مضاف إليه وهى أضعف اللغات المتقدمة ، ولذا أخرها لما فيها من الجمع بين العوض والمعوّض . وهما لا يكادان يجتمعان ، والأولى أسهل من هذه لذهاب صورة المعوّض عنه الذى هو الياء ، وأما قول الشاعر :

أيا أبتى لا زلتُ بيننا فانما * لنا أمل فى العيش مادمت عايشا

فهو ضرورة خلافاً لكثير من الكوفيين .

[تنبيه] لا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم إلا فى النداء خاصة ولا يجوز جأنى أبت ولا رأيت أبت (وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء) الدالة على المتكلم (مثل يا غلام غلامى لم يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (إلا إذا كان) أى المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فيجوز فيهما أربع لغات) وذلك لكثرة استعمالهما فى النداء نخصاً بالتخفيف : إحدى اللغات الأربع (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم) كقولك : يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ولا تركيب فى ذلك بل هما إضافتان ، وإعرابه حينئذ يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأم مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المجتزأ عنها بالكسرة (و) ثانيها حذف الياء لا مع كسر الميم بل مع (فتحها) وفيه قولان : أحدهما أن الأصل ابن أمى وابن عمى فقلبت الياء ألفاً وحذفت الألف وأبقيت الفتحة دليلاً عليها وعلى هذا فأم وعم علامة الجر فيهما كسرة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفاً محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة ، والثانى أنهما جعلتا اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح ، والأول قول الكسائى والقراء وأبى عبيدة ، وحكى عن الأخفش ، والثانى قيل هو مذهب سيويه والبصريين (وبهما) أى اللغتين المذكورتين (قرئ فى السبعة) أى فى اللغتين فصيحتان (فى قوله تعالى) قال (يا ابن أم) لا تأخذ بلعصتي فقرأ بالكسر ابن عامر وأبو بكر وحزرة والكسائى وخلف ، وقرأ الباقون بالفتح

وَإِثْبَاتُ الْيَاءِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِدهرٍ شَدِيدٍ
وَقَلْبُ الْيَاءِ أَلِفًا كَقَوْلِهِ :

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلَوِّمِي وَاهْجَمِي فَلَيْسَ يَخْلُو عَنْكَ يَوْمًا مَضْجَعِي

(و) ثالثها (إثبات الياء) وهذه اللغة والتي بعدها أقل استعمالا من اللغتين الأولى ، بل لا تكاد العرب تثبت الياء ولا الألف فيهما إلا في الضرورة (كقول الشاعر :

يا ابن أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي * أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِدهرٍ شَدِيدٍ)

قاله أبو زيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة من الخفيف يرثي بها أخاه * اللغة شقيق قال السنوائي : تصغير شقيق ، وخلفتني أي جعلتني خليفة بعد موتك ، ويروي خليفتي أي أسلمتني. والدهر . قال في الصحاح : الزمان ، والشديد بين الشدة * الاعراب : يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأُمِّي مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وشقيق منادى مضاف إلى نفس ، وباقيه ظاهر ، والمعنى يا ابن أُمِّي ويأخا نفسي خلقتني لدهر شديد أكابده وحدي ، وقد كنت لي ظهيرا عليه ، وركنا أستاذ إليه ، فأوحشني فقدك ، وأتلفني موتك ، والشاهد في إثبات الياء في أُمِّي ، والأصل إثبات الياء في المضافة إلى ياء المتكلم إلا في يا ابن أُمِّي ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيهما ، وذلك للضرورة . (و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله :

يا ابنة عَمَّا لَا تُلَوِّمِي وَاهْجَمِي * فَلَيْسَ يَخْلُو عَنْكَ يَوْمًا مَضْجَعِي)

قاله أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة من قصيدة مرجزة أولها :

قد أصبحت أُمِّ الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع * من أن رأيت راسي كرأس الأصلع
ومضى في شعره حتى انتهى إلى ذكر هذا البيت وبعده :

وانمي كما ينمي خضاب الأشجع * ويروي * لا يخرق النوم حجاب مسمعي

اللغة ابنة ناؤه للتأنيث وتقلب هاء للوقف ، وأما التاء المتطرقة في بنت وأخت فهي تاء أصلية تثبت في الوصل والوقف وليست للتأنيث على الحقيقة ، لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحا كاليم في فاطمة والراء في شجرة إلا أن تكون ألفا كالألف في قطاة وقناة . قاله الحريري ، واللوم مصدر لومه يلومه إذا عذله ، واهجمي أمر من هجع يهجع هجوعا بمعنى نام بالليل فهو خاص بنوم الليل ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت فان النوم يلزمه السكوت ، وذلك لأن مقصوده نهى ابنة عمه ، وهي امرأته أُمِّ الخيار عن لومها إياه على صلح رأسه وهو ذهاب شعره ، والمضجع موضع الاضطجاع . قاله في القاموس * الاعراب يا حرف نداء ابنة منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ، وعمما مضاف إليه ، وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا وهو مضاف والياء المنقلبة ألفا مضاف إليه ، لانهية تلومي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع

باب المفعول المطلق

فاعل والواو حرف عطف ، اهجى فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياه المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والفاء تعليلية ، ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره هو ، يخالف فعل مضارع صرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو عنك جار ومجرور ، يوما ظرف زمان ، مضجع فاعل يخلو ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ويجوز أن يكون مضجع اسم ليس ، وفي يخلو ضمير مستتر جوازا يعود على مضجعي لأنه من باب التنازع بناء على أن شرط الأعمال صلاحية كل من العاملين للعمل في المتنازع فيه ، وهو ماجرى عليه ابن مالك ، والمعنى كما في الاسعاف أن الشاعر يقول : إن زوجتي هذه أصبحت تدعى على ذنبا وهو الكبر والشيخوخة ، والحال أتى لم أصنع شيئا من ذلك الذنب فهو ينهاها عن لومه على صلعه كأنه يقول لها : لا تلويني على هذا فاني لو لم أصنع لشاب رأسي ، والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهية ، وقوله كله لم أصنع يروى بنصب كل على أنه مفعول أصنع مقدما ، ويروى برفعه مبتدأ خبره جلة لم أصنع ، وهو أولى لأنه يفيد عموم السلب ، وهو مراد ، الشاعر ، والشاهد في إثبات الألف في عما وابدأها من الياء إذ أصله يا ابنة عمي .

[تنبيه] يجوز حذف النداء وهو يا خاصة إلا في مسائل . الأولى المنادى البعيد مطلقا . الثانية الاستغاثة وهي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة ، ويجوز المستغاث به بلام مفتوحة تتعلق بفعل النداء بعد تضمينه معنى الالتجاء ، ويجوز المستغاث لأجله بلام مكسورة مع الاسم الظاهر يتعلق بفعل النداء أيضا ، نحو : يا الله للمسلمين ، وإعرابه يا حرف نداء لله جار ومجرور ، اللام حرف جر ، ولفظ الجلالة مستغاث به مجرور باللام ، وعلامة جره كسر الهاء تأديبا ، وللمسلمين جار ومجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ، ومن الاستغاثة المنادى المتعجب منه ، نحو : يا للجب لزيد ، ومنه الحديث : وأعجبا لك يا ابن الخطاب . الثالثة الندبة ، وهي نداء المتفجع عليه باسمه بياء أو بواو ، وحكمه في الأعراب والبناء حكم المنادى إن كان معرفة مفردا يبنى على الضم ، وإن كان مضافا أو شبيها به ينصب ، نحو : واريد ، واعبد الله ، واضارب زيد ، وإعرابه وا حرف نداء زيد منادى مندوب مبنى على الضم ولك زيادة الألف في آخره ، نحو : وازيدا ، وهو حينئذ مبنى على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف . الرابعة اسم الإشارة : فلا يجوز حذف حرف النداء منه عند البصريين ، نحو : هذه وهؤلاء ، وأما قوله تعالى - ثم أتم هؤلاء - فهؤلاء خبر أنتم ، وجلة تقتلون حال أو بدل ، وجلة تقتلون هو الخبر وليس من قبيل المنادى المحذوف منه حرف النداء .

باب المفعول المطلق

أي الذي لم يقيد بالجار لصحة إطلاق المفعول عليه من غير تقييد لأنه المفعول الحقيقي الذي فعله فاعل الفعل ، بخلاف بقية المفاعيل إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بالصلة بأن

وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَوْكَدُ لِعَامِلِهِ أَوِ الْمُبِينُ لِنَوْعِهِ أَوْ عَدَدِهِ ، قَالُوا كَدُّ لِعَامِلِهِ ،
نَحْوُ : وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ، وَضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَالْمُبِينُ لِنَوْعِ عَامِلِهِ ، نَحْوُ : فَأَخَذْنَا هُمْ
أَخَذَ عَزِيزٌ مُقْتَدِرٌ ، وَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الْأَمِيرِ ، وَالْمُبِينُ لِعَدَدِ عَامِلِهِ نَحْوُ : فَدَكَّتَا
دَكَّةً وَاحِدَةً ، وَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ، زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ ، وَهُوَ قِسْمَانِ :

يقال مفعول به ، أو مفعول له ، أو مفعول فيه ، أو مفعول معه (وهو المصدر) لأنه اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور أو مقدر ، والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه ، لأن يكون
موجدا إياه ، فلا يرد نحو : مات مونا (الفضلة) وهي التي لا تكون عمدة في الكلام ، لا أنها التي
لا يحتاج إليها ، فخرج نحو : جدَّ جدُّه ، وركوَّك ركوعٌ حسن ، وضربك ضرب شديد ، فإن
المصدر في جميع ذلك عمدة فلا يجوز نصبه (المؤكد لعامله) بأن لم يزد مدلوله على مدلول عامله
إذا كان عامله مصدرا وإلا فالمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) أى لنوع عامله بأن دلَّ على
هيئة صورة الفعل فيفيد زيادة على التأكيد (أو عده) أى عدد العامل بأن دلَّ على مرات
صدر الفعل ، فهو حينئذ ثلاثة أقسام (فالموكد لعامله) نحو : أعجبنى ضربك لزيد ضربا ، فضربا
مفعول مطلق مؤكد لضرب ، ومثال المؤكد للمصدر المفهوم من العامل (نحو : وكلم الله موسى
تكليما) وإعرابه كلفعل ماضٍ ، الله فاعل ، موسى مفعول به والفتحة فيه مقدرة ، تكليما مفعول مطلق
مؤكد لمضمون كلم ، وهو التكليم ، لا للعامل نفسه لأنه بصيغة الفعل (وضربت ضربا) وإعرابه :
ضربت فعل وفاعل ، ضربا مفعول مطلق مؤكد لمضمون ضرب ، وهذا النوع لا يجوز تثنيته وجعه
لأن مدلوله معنى واحد فهو بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله)
إما بإضافة (نحو : فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) وإعرابه الداء باعتبار ما قبلها ، أخذناهم فعل
وفاعل ومفعول ، أخذ مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعزيز مضاف إليه ، مقتدر نعت ، أو بلام العهد
نحو : ضربت الضرب : أى الذى تعرفه ، أو بصفة مع ثبوت الموصوف ، نحو : جلست جلوسا حسنا
أو مع حذفه نحو - أن أعمل صالحا - أى عملا صالحا (وقولك : ضربت زيدا ضرب الأمير) أى
ضربا مثل ضربه ، أو باسم خاص ، نحو : رجع القهقرى ، فالقهقرى مفعول مطلق مبين لنوع عامله
وهذا النوع يجوز تثنيته وجعه باختلاف أنواعه كسرى سبرى زيد الحسن والقيبح (والمبين
لعدد عامله) مثاله (نحو : فدكتا دكة واحدة) وإعرابه : دكتا فعل ونائب الفاعل ، دكة فعل
ماضٍ غير الصيغة ، والتاء علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل ، دكة
مفعول مطلق ، واحدة صفة . قال المفسرون - وجلت الأرض والجبال - أى حملتها الريح أو القدرة
أو الملائكة فدكتا ، أى دقتا ، أى ضربت إحداهما بالأخرى دكة واحدة ، أى ضربة واحدة ،
وفتنتا حتى صارت كشيء مهيل فلم يتميز شيء من أجزائها عن الآخر . قال الفراء : ولم يقل فدكتا
لأنه جعل الجبال كلها كالجملة الواحدة ، والأرض كالجملة الواحدة (وقولك ضربت زيدا ضربتين)
فضربتين مفعول مطلق مبين لعدد عامله ، وهذا النوع يجوز تثنيته وجعه بلا خلاف (وهو)
أى المفعول المطلق (قسمان) كما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعاً للكوفيين بناء على أن المعنوى

لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ ، فَهُوَ لَفْظِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ فَهُوَ
مَعْنَوِيٌّ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ قُعُودًا ، وَقُفْتُ وَقُوفًا ، وَالْمَصْدَرُ اسْمُ الْحَدَثِ الصَّادِرِ مِنَ الْفَاعِلِ ،
وَتَقْرِيْبُهُ أَنْ يُقَالَ هُوَ الَّذِي يَجِيءُ

منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له في المعنى ، وإن كان مخالفا له في اللفظ . قال الرضى : وهو
أولى لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيويه ، والجمهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من
لفظه ، فنحو قُفْتُ وقُفُوا الناصب لوقُفُوا فعل مقدر من لفظه ، كأنك قلت قُفْتُ ووقُفْتُ وقُفُوا (لفظي)
أى منسوب للفظ إن وافق عامله في لفظه (ومعنوى) أى منسوب للمعنى إن وافق عامله في معناه
(فإن وافق) أى المصدر المسمى بالمفعول المطلق (لفظ فعله) أى عامله فعلا كان كالأمثلة
المذكورة ، أو وصفا نحو - والصفات صفا - أو مصدرا نحو سيرك السير الحثيث متعب ، والمراد
بالموافقة أن تتحد مادته ومادة فعله سواء اتفقا في المعنى كالأمثلة المذكورة أو لم يتفقا نحو (١) (فهو
لفظي) أى يسمى المصدر اللفظي (كما تقدم) من الأمثلة (وإن وافق معنى فعله) دون لفظه
بأن اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنوي) أى يسمى بالمصدر المعنوى لتوافقهما في المعنى
فقط (نحو : جلست قعودا وقت وقوفا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ،
ولكن المادة مختلفة ، وهذا إنما يصح بناء على أن معنى الجلوس والقعود واحد وهو المشهور ، وفي
شرح المصاييح : أن القعود من الاضطجاع ، والجلوس من القيام ، وقال الامام الراغب : القعود
إنما يقابل به القيام ، والجلوس إنما يقابل به الانكاء ، فيقال للقائم أقعد ، وللنائم اجلس ، فقد بان
تباينهما واقتراحهما اه كذا قال ، وفي القاموس : القعود الجلوس ، وهو من القيام ، والجلوس من
الضجعة أو من السجود اه وأشار بقوله : أو إلى آخره إلى الخلاف في ذلك ، ومن قاعدته أن
المشهور المعروف في اللغة هو الذي يصدر به كلامه ثم يعطف عليه مادونه من الأقوال بأو (والمصدر)
حدّه الذي يميزه عن غيره أنه (اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث كالضرب ، والمراد بالحدث
المعنى القائم بغيره . زاد بعضهم بعد قوله اسم الحدث : الجارى على الفعل أى المشتمل على جميع
حروفه لفظا ، نحو : ضرب واكرام ، أو تقديرا نحو : قتال فانه مشتمل على حروف قاتل تقديرا
بدليل أنه قد ورد بلفظه قيتالا بكسر القاف ، نخرج بذلك اسم المصدر فانه وإن دلّ على الحدث
إلا أنه غير جار على الفعل لخلوّه عن بعض حروف الفعل كالغسل والوضوء والعطاء لخلوّه كل
من الثلاثة عن بعض حروف فعله ، فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والعطاء لجرانها على الفعل
بخلاف عطاء فانه خال عن همزة أعطى ، والغسل خال عن الهمزة والتاء من اغتسل ، والوضوء فانه
خال من التاء من توضأ فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر ، وفسر بعضهم جريان المصدر على
الفعل بقوله وهو إيراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا به على أنه مفعول مطلق (الصادر)
نعت للحدث (من الفاعل) نحو : قعدت قعودا أو القائم بذاته نحو : مات موتا ومرض مرضا
(وتقريبه) أى حدّ المصدر إلى فهم المبتدى (أن يقال هو الذى يجيىء) حال كونه

(١) هكذا يابض بالأصل ، ويصح أن يكون المثال ضربت ضربا إذا كان المراد بالمصدر السفر للتجارة ، وبالفعل
الضرب بنحو يد أو عصا اه مصححه .

ثالثا في تصريف الفعل ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، وَقَدْ تَنْصَبُ أَشْيَاءٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَصْدَرًا ، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ النِّيَابَةِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : كُلٌّ وَبَعْضٌ مُضَافَيْنِ لِلْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : فَلَا تَمِيلُوا كُلُّ اللَّيْلِ . وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ، وَكَالْعَدَدِ ، نَحْوُ : فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، فَثَمَانِينَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَجَلْدَةً تَمِيِيزٌ ، وَكَأَسْمَاءِ الْآلَاتِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا أَوْ عَصًا أَوْ مَقْرَعَةً

(ثالثا في تصريف الفعل) جريا على عادتهم من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم الشخص بالمصدر بعد الماضي ، ثم أشار المصنف إلى كيفية التصريف تعليما للبتدي فقال : (نحو : ضرب) فعل ماضٍ (يضرب) فعل مضارع (ضربا) مصدر ، لأنه وقع ثالثا في تصريف الفعل ، والصحيح أن المصدر هو الأصل وما عداه مشتق منه ، وسيأتي تمام الكلام على أحكام المصدر مع الاتمام بشيء من أحكام اسم المصدر في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ، وإن لم تكن مصدرا) لدلالاتها عليه (وذلك على سبيل النياية عن المصدر) وقد أوصل بعضهم عدة ما ينوب عن المصدر إلى أحد وعشرين واقتصر المصنف على ثلاثة منها إشارة إلى أن ما ينوب عن المصدر ، وينصب على المفعولية المطلقة لا يخرج عن الأقسام الثلاثة : التأكيد ، والتبيين للنوع ، والتبيين للعدد (نحو : كل وبعض) مما دل على كلية أو بعضية حال كونهما (مضافين للمصدر نحو : فلا تميلوا كل الميل) وإعرابه : الفاء حرف عطف لانهائية ، تيملوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل كل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا تميلوا ميلا كل الميل (ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل) وإعرابه : الواو حرف عطف ، لو حرف امتناع لامتناع ، تقوّل فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، علينا جار ومجرور ، على حرف جر ، ونا ضمير متصل في محل جرّ بعلى ، بعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : ولو تقوّل علينا أقاويل قليلة حقيرة ، وهذا مثال المبين لنوع عامله ، ومنه قوله تعالى - ولا تضروا شيئا - أى بنوع من أنواع الضرر (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو : فأجلدوهم ثمانين جلدَةً) وإعرابه : الفاء رابطة للشرط المفهوم من الموصول في قوله - والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء - أجلدوا فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والهاء مفعول به ثمانين مفعول مطلق وعلامة نصبه الياء نياية عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، جلدَةً تميز (فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف ، والأصل : فأجلدوهم جلدا ثمانين ، ثم حذف جلدا ، وجعل تميزا لغرض الإبهام ، ثم التفسير كما قال المصنف : (وجلدة تميز) أى للعدد (وكأسماء الآلات) المعهودة للفعل كالأمثلة التي ذكرها المصنف . قال المرادى : فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى . (نحو : ضربته سوطا) وهى العصا الصغيرة (أو عصا) معروف ، والحركة فيه مقترنة على الألف المحذوفة المعوض عنها التثوين لأنه اسم مقصور (أو مقرعة) وهى العصا القصيرة الضخمة ، فكل من سوط وعصا ومقرعة

باب المفعول فيه

وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ . وَظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ

منصوب على المفعولية المطلقة نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضرباً بسوط ، أو عصا أو مترعة ، ثم توسع في الكلام حذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه ، وهذا والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله ، وأما النائب عن المؤكد للعامل فلم يمثل له ، وذلك نحو : اغتسل غسلاً - والله أنبتكم من الأرض نباتاً - ومنه قول النورى في المهاج : وما ضبب بذهب أو فضة ضبة ، ولا ينوب عن المصدر صفته ، نحو : سرت أحسن السير ، وقوله تعالى - أن أعمل صالحاً - وكلا منها رغداً ، فأحسن وصالحاً ورغداً أحوال من المصدر المفهوم من الفعل ، أى سرت حال كون السير أحسن ، وحالة كون العمل صالحاً وحالة كون الأكل رغداً ، هذا ماجرى عليه ابن هشام في شرح القطر الذي عليه الجمهور ، وجرى عليه في المعنى ، واقتصر عليه في الكشف : أن كلا من الثلاثة صفة مصدر محذوف إذ الأصل : سرت سيراً أحسن السير ، أن أعمل عملاً صالحاً ، وكلا أكلاً رغداً . قال في الكشف : جعله صفة مصدر محذوف أقوى في المدح ، وليس المعنى على تقدير الأمر بالأكل حال كونه رغداً فإنه لا يكون أكل الجنة إلا رغداً واسعاً رافها انتهى ، ثم المصدر إن لم يفهم زيادة على معنى عامله بأن كان مجرد التأكيد سمي مبهماً ، ويمتنع حذف عامله ، وإن أفهم زيادة على معناه ، وهو المبين للعدد أو النوع وناب عنهما سمي مختصاً ، ويجوز حذف عامله لدليل ، نحو : سير زيد لمن قال أى سير سرت ، وقد يجب حذف العامل ، وذلك فيما إذا وقع بدلاً من فعله سماعاً في نحو : جداً وشكراً لله وسأفعله وحبا وكرامة ولييك وسعديك وحنانيك ومعاذ الله وغفرانك ، أى اغفر ، وقيل تقديره أسألك غفرانك فهو مفعول ، وسبحان الله وربحائه ، أى استرزاقه ، وقياساً في مواضع : منها أن يكون المفعول المطلق خبراً عن المبتدأ ، نحو : ما أنت إلا سيرا ، ومنها أن يقع المصدر تفصيلاً لمضمون جملة ، نحو - فشدوا الوثاق فاما منابعد وإما فداء - ومنها أن يقع تأكيداً لمضمون جملة لا محتمل لها غيره ، نحو : على ألف درهم اعترافاً .

باب المفعول فيـه

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه ، أى لا بد له من زمان ومكان يقع فيه ، وتسميه الكوفيون مفعولاً فيه ومحلاً وصفة ، وقد عرّفه ابن هشام في الشذور بقوله : المفعول فيه ، وهو ما ذكر فصلاً لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً أو مكان مبهم أو مفيد مقداراً أو مادته مادة عامله (وظرف الزمان) وقدمه لأنه الأصل لشدة احتياج الفعل إليه (هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه كصمت في نحو : صمت يوم الخميس ، فإنه لفظ دل على الصيام الواقع في الظرف فعلاً كان ، ومنه قوله تعالى - اطرحوه أرضاً - ، - وجاءوا أباهم عشاء - أو شبيهاً بالفعل من مصدر أو صفة أو غيرهما ، نحو : أبو بكر أفضل عندنا من علي ، والشيخان خير لدينا من الختتين ، أو مؤولاً بشبه الفعل ، نحو : علقم عندك ، وحنظل لديك ، فالظرفان متعلقان بعلقم وحنظل لتأويلهما بصعب وشاق ،

بِتَقْدِيرِ فِي نَحْوِ : الْيَوْمَ ، وَاللَّيْلَةَ ، وَغُدُوَّةً ، وَبُكْرَةً ، وَسَحَرًا ، وَغَدًا ، وَعَتَمَةً .

فإن لم يكن شيء مما ذكر موجودا قتر به ، نحو : زيد في الدار ، أى كائن ، ومنه نحو قوله - واذكروا إذ كنتم قليلا - أى اذكروا نعمة الله عليكم الكائنة في وقت قلتم ، حذف العامل وهو الكائنة وموصوفه الذى هو مفعول اذكر ، وقيل إذ في الآية ونحوها مفعول به لا ذكر فلاحذف ، ومثل الظرف المجرور في جميع ما ذكر ، ويجب حذف متعلقهما إن وقع أحدهما صفة أو صلة أو حالا أو خبرا أو ورد بلا متعلق كالجملة ، ويجوز في غير ما ذكر حذفه لدليل لفظي أو غيره ، نحو : من لى بكذا أى من يتكفل لى ، وقوله تعالى - وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس - أى النفس مقتولة أو تقتل بالنفس ، والعين مفعولة أو تفقا بالعين ، والأنف مجدوعة أو تجدع بالأنف والأذن مصالومة أو تصلم بالأذن ، والسِّنْ مقالوعة أو تقلع بالسِّنْ ، وقس على هذا (بتقدير في) الدالة على الظرفية ، وهى استقرار الشيء في الشيء حقيقة ، نحو : الماء في الكوز ، أو مجازا نحو نظرت في المصحف وتفكرت في كذا ، فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في ، ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو : وترغبون أن تنكحوهن إذا قدر بنى ، فانه ليس باسم زمان فلا يكون ظرفا ، وخرج ما نصب لابتقدير في نحو : يخافون يوما فانه مفعول به ، لافيه ، وما كان منه مرفوعا أو مخفوضا فانه ليس بظرف .

[تنبيه] مرادهم بقولهم تقدير في أى تقدير معناها لا لفظها لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف ، وذلك في نحو : سرت قبله ، وصلت معه ونحوهما ، وقد ذكر المصنف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف ، وذلك (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، تقول : صمت اليوم ، أو يوما ، أو يوم الخميس ، وإعرابه . صمت فعل وفاعل ، اليوم ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وقد يراد باليوم مطلق الزمان ، نحو : يوم الطائف يوم الحرة يوم الخندق مرادا به أيام القتال الكائن في ذلك الوقت (والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح ، وقيل إلى طلوع الشمس تقول : اعتسكت الليلة ، أو ليلة ، أو ليلة الجمعة ، وإعرابه : اعتسكت فعل وفاعل ، الليلة ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (وغدوة وبكرة) وهما علما جنس على وقتها ، وهومن صلاة الصبح إلى طلوع الشمس ، فيمتنع صرفهما لعلية الجنس والتأنيث بالتاء ولا تدخلهما أل ، ولا الاضافة فتتوينهما ضرورة ، وقيل إن أريد بهما غدوة وبكرة يوم معين منعا لعلية الشخص والتأنيث ، وإلا صرفا فتتوينهما للصرف وهما نكرتان ، وهذا هو الأصح ، تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين أو بكرة أو بكرة الهار (وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتتوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه ، نحو : جئتك سحرا : أى من الأسحار ، وبلا تنوين إذا أردت به ذلك نحو : جئتك يوم الجمعة سحر ، فيوم ظرف زمان ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وسحر بدل منه منصوب بلا تنوين لأنه ممنوع من الصرف لعلية والعدل (وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه تقول : أكرمك غدا (وعتمة) بفتح التاء ، وهو ثلث الليل الأول ، تقول : آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس ، وإعرابه : آتى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة

وَصَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَأَبَدًا ، وَأَمَدًا ، وَحِينًا ، وَعَامًا ، وَشَهْرًا ، وَأُسْبُوعًا ، وَسَاعَةً

رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، والكاف مفعول به وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أما ، عتمة ظرف زمان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره (وصباحا) وهو عند انقضاء من نصف الليل إلى الزوال ، وقد يراد به أول النهار من بعد طلوع الفجر إلى الزوال ، تقول : أنتظرنى صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد ، وهو من الظهر إلى نصف الليل ، تقول : أجيئك مساء أو مساء الخميس ، ومثل ذلك آتيك صباح مساء بينهما على الفتح ، أى كل صباح ومساء ، أو يوم يوم بينهما أيضا أى كل يوم (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذى لا نهاية لمتناه ، تقول : لا أكلم زيدا أبدا ، وكان حقه أن لا يثنى ولا يجمع إذ لا يتصور حصول أبد آخر ينضم إليه فيثنى ولكن سمع جمعه على آباء وآبدين بمد الهزمة ، فيقال : لا أفعله أبد الآبدين فهو من الملحق بجمع المذكر السالم ، ومعناه الزمان الطويل الذى لا نهاية له (وأمدا) وهو اسم لزمان مستقبل ، تقول : لا أكلم زيدا أمدا ، وأمد الدهر ، وأمد الدهرين ، جمع داهر ، وهو ما يبق على وجه الأرض ، والداهرين ملحق بجمع المذكر السالم ، ويقال دهر الدهرين (وحينا) وهو اسم لزمان مبهم ، تقول : قرأت حينا وحين إذ جاء الشيخ . قال ابن علقمة : وانتصابه على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة عامله ، وأما غيره فنصبه بتقدير نيابته عن المصدر لأن قولك : سرت يومين أو صباحا معناه : سرت سيرا مقدار يومين أو سيرا واقعا فى الصباح (وعاما) تقول : سرت عاما ، وهو مرادف للسنة ، وهى ثلاثة : الأولى شمسية ولها شهور العجم من رومية وفارسية وقبطية وغيرها ، وعليها حساب أعياد كفار العجم كالنيروز والمهرجان ، والفصح بكسر الفاء فهملتين ، وهى ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم على الصحيح فى غير الفارسية ، وأما الفارسية فلا كسر فيها ، سميت شمسية لأنها عبارة عن دورة من دورات الشمس فى الأبراج الاثنى عشر . والثانية قرية : ويقال لها عربية . أولها المحرم ، وآخرها ذو الحجة ، وهى ثلثمائة وأربعة وخسون يوما وخمس يوم وسدسه فهى دون الشمسية بأحد عشر يوما تسمى أيام البين أى التفاوت بين السنين ، سميت قرية ، لأن شهورها على حساب رؤيته فى عرف الشرع وحساب سيره فى منازل فى عرف الفلك . والثالثة عديدة ولها الأشهر العديدة وهى ثلثمائة وستون يوما بلا كسر (وشهرا) تقول : لا أكلمك شهرا ، وجمعه أشهر ، سمي بذلك لشهرته وظهوره ، وهو قرى ، ويسمى الهلال والعربى ، وأيامه ثلاثون أو تسعة وعشرون ، منوط فى عرف الشرع برؤية الهلال ، وأهل الفلك يبدون بالمحرم فيجعلون كل وتر ثلاثين ، وكل شفع تسعة وعشرين إلا إذا الحجة ، ففى سنة الكبيسة ثلاثين ، وفى غيرها تسعة وعشرين وخمسا وسدسا . وشمسى ، وله الأشهر الرومية . أولها : تشرين ، فكل وتر واحد وثلاثون ، وكل شفع ثلاثون إلا الكانون فأحد وثلاثون مطلقا وشباط باهمال سينه وإعجامها ، ففى سنة الكبيسة تسعة وعشرون ، وفى غيرها ثمانية وعشرون وربع . وعددى ، وأيامه ثلاثون مطلقا ، وليس له شهور مخصوصة بعينها (وأُسبوعا) نحو : اعتكفت أسبوعا ، ويقال : سبت تسمية له باسم أول أيامه على الأصح ، ويقال له جمعة تسمية له بآخر أيامه (وساعة) نحو : سرت ساعة ، وهى تطلق

وَزَرْفُ الْمَكَانِ : هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي نَحْوِ : أَمَامَ ، وَخَلْفَ ، وَقُدَّامَ ،
وَوَرَاءَ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ ، وَمَعَ

على الفلكية ، وعلى قدر حلب شاة وعلى اللحظة اللطيفة ، ومثل هذه المذكورات ما أشبهها .
واعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ، ومنها ما هو منفي
التصرف والانصراف ، نحو : سحر إذا كان ظرفا ليوم بعينه فإنه لا ينون لعدم انصرافه ولا تفارقه
الظرفية لعدم تصرفه ، ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف ، نحو : غدوة وبكرة علمين .
قيل وكذا عتمة إذا أريد بها معين ، فإنها تصير علما فيمتنع صرفها . قال ابن عتقاء : وهو وجيه
ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف ، نحو : صباحا ومساء ، وبقي قسم خامس وهو الظرف
المبنى الذي لا تصرف له كاذ وإذا ، وقد يضاف إلى إذا اسم زمان ، نحو : يومئذ و - بعد إذ هديتنا -
وكصباح مساء بالتركيب ، ويوم يوم ، وقط للزمان الماضي ، وعوض للمستقبل غالبا والماضي قليلا
ويلازمان النفي ومنذ ومنذ والآن وأمس إن كان ظرفا لليوم الذي قبل يومك ، والمراد بالتصرف
ما يستعمل ظرفا وغير ظرف كأن يقع مبتدأ ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا إليه كيوم وشهر .
وبغير المتصرف ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن (وظرف المكان) مفعول من الكون
(هو اسم المكان المنصوب) بالرفع نعت لاسم ، ونصبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه على
نحو : ما مررت في ظرف الزمان (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية ، وقد ذكر منه المصنف
أيضا عدة أمثلة (نحو : أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدام تقول : جلست أمام الشيخ ، وإعرابه
جلست فعل وفاعل ، أمام ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، والشيخ مضاف إليه
(وخلف) وهو ضد أمام تقول : صليت خلف المقام (وقدام) وهو مرادف لأمام تقول : مشيت
قدام الأمير (ووراء) وهو بمعنى خلف تقول : قعدت وراء الحجر ، وقد تأتى بمعنى قدام ، نحو
قوله تعالى - وكان وراءهم ملك - (وفوق) وهو المكان العالي ، نحو : جلست فوق المنبر
(وتحت) وهو ضد فوق نحو : جلست تحت الميزاب (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول :
جلست عند زيد ، أى قريبا منه ، وفي شرح بانت سعاد لابن هشام مالفظة : عند اسم المكان
حاضر أو قريب ، فالأول نحو - فلما رآه مستقرا عنده - والثاني - ولقد رآه نزلة أخرى عند
سدرة المنتهى عندها جنة المأوى - وقد يكون الحضور والقرب معنويين ، نحو - قال الذي عنده
علم من الكتاب - ونحو - رب ابن لي عندك بيتا في الجنة - وقد تفتح فاؤه ، وقد تضم
ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن ، وعنهما ألفز الحريري بقوله :

وما منصوب أبدا على الظرف * ولا يخفضه شيء سوى حرف

وقول العامة : ذهبت إلى عنده لحن انتهى ، وقد ترد بمعنى الزمان كقوله صلى الله عليه وسلم
« إنما الصبر عند الصدمة الأولى » (ومع) بفتح العين وريبعة تسكنها ، وهو اسم المكان
الاجتماع ، نحو : جلست مع زيد أى مصاحبا له ، ولهذا ينجر بها عن الذوات ، نحو - والله معكم -
وقد تأتى لزمان الاجتماع ، نحو : جئتك مع العصر ، وهى من الظروف العادمة التصرف

وإِزَاءَ ، وَحِذَاءَ ، وَتِلْقَاءَ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ ، وَثَمَ ، وَهُنَا ، وَجَمِيعُ أَشْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبَلُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُخْتَصِّ مِنْهَا وَالْمَعْدُودِ وَالْمُبْهَمِ ، وَتَعْنِي بِالْمُخْتَصِّ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِمَتَى ، وَتَعْنِي بِالْمَعْدُودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لَكُمْ كَالْأُسْبُوعِ وَالشَّهْرِ ، تَقُولُ : اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا ، وَتَعْنِي بِالْمُبْهَمِ مَا لَا يَقَعُ جَوَابًا لِشَيْءٍ مِنْهُمَا كَالْحَيْنِ وَالْوَقْتِ ، تَقُولُ : جَلَسْتُ حِينًا

(وإِزَاءَ) بكسر الهمزة ، وهو بمعنى مقابل ، نحو : جلست إزاء الحجر الأسود ، بمعنى مقابله ، (وحِذَاءَ) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة بمعنى مقابل أيضا ، وقيل بمعنى قريب منه ، نحو : جلست حذاء زيد أى مقابله أو قريبا منه (وتِلْقَاءَ) بكسر التاء بمعنى مقابل ، نحو : قوله تعالى - ولما توجه تلقاء مدين - أى مقابل مدين (وهذه الثلاثة) أى الأخيرة (معناها واحد) وهو مقابل (وثَمَ) بفتح التاء المثناة اسم إشارة للمكان البعيد في محل نصب على الظرفية كما مر في باب اسم الإشارة (وهنا) بضم الهاء اسم إشارة للمكان القريب ، وبفتحتها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما مر ، وقد تأتى للزمان ، وما يأتى للزمان والمكان من الظروف قبل وبعد (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير في مطلقا من غير تقييد بشيء (لافرق في ذلك) أى في قبولها النصب (بين المختص منها) بوصف أو إضافة أو تعريف بأل (والمعدود) وهو ما دلّ على عدد (والمبهم) قال الرضوي : وهو ما لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان ، ثم بين المصنف كل واحد من الثلاثة ، فقال : (ونعني بالمختص) من الظروف الزمانية (ما يقع جوابا لمتى) الاستفهامية نحو : يوم الخميس أو اليوم ونحوهما ، فانك إذا سئلت متى تسير صلح أن تقول : أسير يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ونحو ذلك (ونعني بالمعدود) منها (ما يقع جوابا لكم) الاستفهامية فقط (كالأسبوع والشهر) فانه إذا قيل لك كم اعتكفت فانك (تقول) مجيبا له (اعتكفت أسبوعا) أو شهرا أو عاما (ونعني بالمبهم) منها (ما لا يقع جوابا لشيء منهما) ويدلّ على قدر من الزمان غير معين (كالحين والوقت تقول) ابتداء من غير سبق استفهام بمعنى ولا بكم (جلست حيناً) وساعة ووقتا ، وقد مرّ أن نصبه على جهة التوكيد المعنوي ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل ، وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص أن المعدود ليس بمختص ، وهو ظاهر كلامهم ، وجزم المرادى بأنه من قبيل المختص ، وهو الصحيح لأنه إن دلّ على قدر غير معين ، ولم يصلح جوابا لمتى ولا لكم فهم كحين وزمان ، وإلا فمختص معدودا كان أو غيره ، إذ التخصيص يكون بالعدد كما يدون بالصفة وغيرها مما مرّ قريبا ، وعبارة ابن هشام في جامعه ما صلح من الزمان جوابا لمتى كـ شهر رمضان فمختص أو لكم كيومين ، فمعدود أولهما فمختص معدود كأسماء الشهور ، وغير ما أضيف إليه شهر ، وهو الربيعان ، ورمضان ، وغيره من مبهم كحين اه وكلام سيوييه وجاعة كالصريح في جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْمَكَانِ فَلَا يَنْتَصِبُ مِنْهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ : الْأَوَّلُ الْمُبْهِمُ كَأَسْمَاءِ
الْجِهَاتِ السَّتِّ ، وَهِيَ : فَوْقُ ، وَتَحْتُ ، وَيَمِينُ ، وَشِمَالُ ، وَأَمَامُ ، وَخَلْفُ ، وَمَا أَشْبَهَهَا بِهَذَا
وَالثَّانِي أَسْمَاءُ الْمَقَادِيرِ : كَالْمِيلِ ، وَالْفَرَسِخِ ، وَالْبَرِيدِ ، نَحْوُ : سِرْتُ مِيلًا ، وَالثَّلَاثُ :
مَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ مَصْدَرٍ عَامِلِهِ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ بِمَجْلِسِ زَيْدٍ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَأَنَا كُنَّا
نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ -

الشهور كشهر صفر ، وشعبان ، وخصه بعضهم برمضان ، والربيعين كما جزم به ابن هشام وكثيرون
فإن قيل لك متى صمت أو كم صمت ؟ فإنه يصح أن تقول في جوابهما : صمت الربيع ، أو المحرم ،
أو صفرًا ، أو رمضان ، أو ربيعًا ، ومثل ذلك الصيف والشتاء . قال ابن عنقاء : فإن قلت شهر
رمضان بزيادة شهر لم يصلح إلا في جواب متى اهـ (وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على
الظرفية) بتقدير في (إلا ثلاثة أنواع : الأول المبهم) وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، ولا تعرف
حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه أو إشارة ونحوهما ، ويقال فيه أيضا هو ما افتقر إلى غيره
ببيان صورة المسمى ، ويقال فيه أيضا هو ما كان غير محدود (كأسماء الجهات الست) إذ ليس
لها حد ونهاية معينة (وهي فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف) الأولى : قراءتها بضم
أعجازها بلاتنوين كقبل وبعد مبنية على الضم ومحالها النصب على الظرفية ، فأمامك مثلاً في نحو :
جلست أمامك يتناول أمام وجهك إلى منقطع الأرض ، وخلفك في نحو : جلست خلفك يتناول
ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض ، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان ، فإنه له
ست حالات (وما أشبهها) في الإبهام : كأرض ، ومكان ، وعند ، ولدى ، ودون ، وسوى ،
ووسط ، وناحية ، وجهة ، وجانب كما ذكره في المغني خلافا لما يفيد كلام الرضى من أنه لا يقال :
زيد جانب عمرو وكتفه بل في جانبه وكتفه (والثاني : أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة
(كالليل) وهو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) وهو ثلاثة أميال (والبريد) وهو أربعة
فراسخ (نحو : سرت ميلاً) وإعرابه : سرت فعل وفاعل ، ميلاً ظرف مكان عند جمهور النحاة
وقيل إنه منصوب على المصدر ، ومثله : سرت فرسخاً ، وسرت نصف ميل ، أو بعضه ، أو جميع
الفراسخ ، أو كله ، أو بريدا ، وظاهر عبارته أن أسماء المقادير قسم مفرد ليس بمبهم ولا مختص ،
وهذا هو الأصح لأن الحق أن فيه شوباً منهما فهو مختص لدلالته على كمية معينة ، مبهم لعدم
اختصاصه بمكان معين (والثالث : ما كان مشتقاً من مصدر عامله) سواء أكان عامله فعلاً أم
اسماً ، وإنما يكون بصيغة اسم مفعوله إلا في الثلاثي فعلى مفعول بفتح ميمه وعينه مالم تعقل فاؤه
وحدها أو تكسر عين مضارعه فتكسر عينه كموضع ومجلس ، وشذ ما خالف ذلك وهو قياسى (نحو :
جلست مجلس زيد) وإعرابه : جلست فعل وفاعل ، مجلس ظرف مكان مفعول فيه ، وعلامة
نصبه فتح آخره ، وزيد مضاف إليه ، وفي الحواشي التي علقها على شرح القطر مجلس بكسر
اللام لأن المراد به المكان ، وكذا تكسر إذا أريد به الزمان ، فإن أريد به المصدر فتحت كما
يعلم من فن الصرف اهـ (وقال الله تعالى - وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع -) وإعرابه :

وَمَاعِدَا هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَنْوَاعِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ لَا يَجُوزُ أَنْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَلَا تَقُولُ :
جَلَسْتُ الْبَيْتَ ، وَلَا صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ ، وَلَا قُمْتُ الطَّرِيقَ ، وَلَكِنْ حُكْمُهُ أَنْ تَجْرَهُ بِنِ
وَقَوْلِهِمْ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، وَسَكَنْتُ الْبَيْتَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ .

أَنْ حَرَفَ تَوْكِيدَ وَنَصْبٍ ، وَنَا الْمَدْغَمَةَ ضَمِيرَ مُتَّصِلٍ فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمِهَا ، كُنَّا فَعَلَ وَفَاعِلٌ ، كَانَ
فَعَلَ مَاضٍ نَاقِصٍ تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَنَا ضَمِيرَ مُتَّصِلٍ فِي مَحَلِّ رَفْعِ اسْمِهَا تَقْعُدُ فَعَلَ مُضَارِعٍ
وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ نَحْنُ ، مِنْهَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَقْعُدَ ، وَمَقَاعِدُ ظَرْفٍ مَكَانٍ مَفْعُولٍ
فِيهِ وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتُفْتَحُ آخِرُهُ ، وَلِلَّسَّمْعِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ فِي مَحَلِّ نَصْبِ نَعْتِ لِمَقَاعِدِ وَجَلَّةٍ تَقْعُدُ وَمَا بَعْدَهُ
فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ كَانَ ، فَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ غَيْرِ مَا اشْتَقَّ عَامِلُهُ نَحْوُ : ذَهَبْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ ،
وَرَمَيْتُ فِي مَذْهَبِ عَمْرٍو لَمْ يَجْزِ فِي الْقِيَاسِ نَصْبُ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ بِنِ ، وَشَذَّ
قَوْلُهُمْ فِي تَمْثِيلِ الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ هُوَ مَنَى مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ، أَيْ مِنَ النَّفْسَاءِ ، وَمَنْجَرُ السَّكَبِ : أَيْ مِنَ
الزَّاجِرِ وَمَنْزِلَةُ الْوَلَدِ أَيْ مِنْ أَبِيهِ ، وَمَنَاطُ الثَّرَيَا أَيْ مِنَ الْمُتَنَاولِ ، فَهَذَا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَالظَّرْفُ
فِيهَا هُوَ الْخَبَرُ ، فَيَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِقْرَارِ ، وَمَنَى مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخَبَرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ثَانِيًا ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ثَانِيًا .

[تَفْصِيهِ] مَا أَفَادَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْمُشْتَقَّ قَسِيمٌ لِمَبْهُمٍ لَا قَسِيمَ مِنْهُ هُوَ الَّذِي جُزِمَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ
فِي الشَّدُورِ وَالْأَوْضَحِ وَهُوَ الظَّاهِرُ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَخْتَصًا كَجَلَسْتُ مَجْلِسَكَ ، وَمَبْهُمًا كَجَلَسْتُ مَجْلِسًا ،
وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَنْوَاعُ يَطْرُدُ اتِّصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ (وَمَا عِدَا هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَنْوَاعِ مِنْ
أَسْمَاءِ الْمَكَانِ لَا يَجُوزُ اتِّصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ) وَكَذَلِكَ كُلٌّ مَا كَانَ مِنَ الظَّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ مَخْتَصًا ،
وَهُوَ مَالُهُ اسْمٌ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ ، وَلَهُ أَقْطَارٌ نَحْوِيَّةٌ كَالدَّارِ ، وَالْبَيْتِ ، وَالْقَصْرِ ، وَالطَّرِيقِ ، وَالسُّوقِ ،
وَالْمَسْجِدِ ، وَالْجَامِعِ ، وَالْقَرْيَةِ ، وَالْمَدِينَةِ ، وَالْبَلَدِ ، وَالشَّامِ ، وَالْيَمَنِ ، وَالْعِرَاقِ ، وَمَكَّةَ ، وَطَبِيبَةَ ،
فَهَذَا كُلُّهُ لَا يَنْقَاسُ نَصْبُهُ (فَلَا تَقُولُ : جَلَسْتُ الْبَيْتَ ، وَلَا صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ ، وَلَا قُمْتُ الطَّرِيقَ)
بِالنَّصْبِ فِيهِمْ (وَلَكِنْ حُكْمُهُ أَنْ تَجْرَهُ بِنِ) الظَّرْفِيَّةِ مُصَرَّحًا بِهَا . قَالَ الْفَاكُهِيُّ ، وَقَالَ الْعَصَامِيُّ :
إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ يَجْرُ بِنِ الْجَرْ بِهَا حَقِيقَةً وَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجْرَ بِالْبَاءِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَإِنْ أَرَادَ
بِالْجَرِّ بِهَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا وَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ جَرُّهُ بِغَيْرِهَا مِمَّا يَفِيدُ الظَّرْفِيَّةَ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ
أَبِي حَيَّانٍ وَغَيْرِهِ فَتَأَمَّلْ أَهْ (وَقَوْلُهُمْ) أَيْ الْعَرَبُ فِيهَا سَمِعَ مِنْهُمْ (دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَسَكَنْتُ
الْبَيْتَ) وَالْعِرَاقَ وَذَهَبْتُ الشَّامَ ، وَقَالَ خِيَمَتِي أُمُّ مَعْبِدٍ مِنَ الْقِيَالَةِ ، وَعَسَلُ الطَّرِيقِ الثَّعْلَبِ ، أَيْ
جَرَى فِيهَا بِاضْطِرَابٍ (مَنْصُوبٌ) كُلُّ مَا ذَكَرَ (عَلَى التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ) لِأَجْرَاءِ الْعَامِلِ
الْقَاصِرِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِحَرَفِ الْجَرِّ الْمُتَعَدِّيِ بِنَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِسْقَاطُ الْوَاسِطَةِ وَنَصْبُهُ فَهُوَ عَلَى
هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ بِإِسْقَاطِ فِي ، وَالْأَصْلُ : دَخَلْتُ فِي الْمَسْجِدِ وَسَكَنْتُ فِي الْبَيْتِ
حَذَفَ الْجَارُ كَمَا حَذَفَ فِي قَوْلِهِ : تَمَرُّونَ الدِّيَارَ ، وَنَصْبُ مَا بَعْدَهُ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْفَارَسِيِّ وَطَائِفَةٍ
وَإِخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَعِزَّاهُ لِسَيِّبِيهِ ، وَقِيلَ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْمَبْهُمِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ
الشَّالُوبِيِّنَ وَعِزَّاهُ لِسَيِّبِيهِ ، وَإِخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَقِيلَ مَفْعُولٌ بِهِ وَعَلَيْهِ الْأَخْفَشُ وَجَاعَةُ ، وَقَضِيَّةُ

باب المفعول من أجله

وَيُسَمَّى الْمَحْوُلُ لِأَجْلِهِ ، وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ لَهُ ، وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ
بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرِوْفِكَ

تمثيل المصنف بسكنت البيت أن حذف الخافض يطرد بعد سائر الأفعال ، وقال بعضهم أنه لا يطرد بعد سائر الأفعال ، فلا يقال : صليت الدار ، ولا نعت الدار . فإن قلت لم استأثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على ظرف المكان . قلت لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالاته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، وعلى المكان بالالتزام ، فلما كانت دلالاته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره ، ولما كانت دلالاته أى الفعل على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، هذا والمنصوب بنزع الخافض هو الاسم المنصوب بفعل حقه أن يتعدى بالحرف لكنه حذف عند تعيينه استغناء عنه سماعا أو قياسا ، وقد شرحت هذا الحد فى نحو ورقة . «وسميته تعريف من انتصب لتلقى الوهب الفائض بحد المنصوب من الأسماء بنزع الخافض» .

باب المفعول من أجله ، ويسمى المفعول لأجله

أى الذى يفعل له فعل ونوع من أجله (ويسمى المفعول له) فله ثلاثة أسماء بل أكثر من ذلك ، إذ يقال له المنصوب على العلة والمصدر المعلن لما قبله (وهو الاسم) الفضلة كالأمثلة الآتية ، نخرج نحو : حمل لى رغبة فى الخير (المنصوب) بما فى الجملة من فعل كالأمثلة التى ذكرها المصنف أو شبهه ، نحو : قصدى لك محبة ، وأنا زائر لك ابتغاء تفعلك (الذى يذكر) علة (بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من الفاعل ، والمفعول له سبب حائل للفاعل على الفعل ، وعلامته وقوعه فى جواب لم فعلت . وصحة تقديره بلام العلة كما أن المفعول به مقدر بالباء والمفعول فيه مقدر بى والمفعول معه مقدر بعم (نحو : قام زيد إجلالا لعمرو) وإعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل إجلالا مفعول لأجله وعلامة نصبه فتح آخره ، لعمرو جار ومجرور متعلق بواجب الحذف فى محل نصب نعت لإجلالا والتقدير إجلالا كاتنا لعمرو (وقصدتك ابتغاء معروفك) وإعرابه : قصدتك فعل وفاعل ومفعول ، ابتغاء مفعول لأجله ، ومعرفك مضاف إليه ، ومن ذلك قولهم فعلت كذا مخافة الشرو فعلت ذلك أجل كذا ، وقوله تعالى - يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت - وكرر المصنف المثال إشارة إلى أن المفعول لأجله ، وإن كان علة لكن يكون نكرة كالمثال الأول ، ومعرفة كالمثال الثانى فإن ابتغاء باضافته إلى معروف المضاف إلى الضمير اكتب التعريف . وفى الفصل وشرحه لطيل : ويكون معنى المفعول لأجله معرفة ونكرة ، أى على الصحيح ، وذهب الجرمى إلى أنه لا يكون معرفة وليس بشئ لأنه لا مانع من ذلك ، ولأنه قد سمع عنهم ، وقد جهما العجاج فى قوله يصف ثورا وحشيا أفلت من الصائد :
يركب كل عاقر جهور * مخافة وزعل الجهور * والهول من تهول الهبور

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَصْدَرًا ، وَاتِّحَادُ زَمَانِهِ وَزَمَانِ عَامِلِهِ ، وَاتِّحَادُ فَاعِلَيْهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثَالَيْنِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ -

وفيه دليل على أنه قد يكون معرفة بالاضافة ، كقوله : وزعل المحبور ، وبالألف واللام كقوله : والهلول ، والعاقر الزملة التي لا تنبت ، والجمهور الجماعة المجتمعة. والزعل ، أى القلق من النشاط . والمحبور المسرور المنعم ، والهلول الفزع ، والتوهل عظم الشيء في العين ، والهلور المطمئن من الأرض اه ملخصا (ويشترط) لجواز نصب المفعول لأجله ثلاثة أشياء لأن معنى التعليل يقوى بهذه الثلاثة التي سندكرها ، فيصح معها حذف الحرف الدال على التعليل ، ووجه القوة فيما حصلت فيه هذه الأمور أن أكثر ما يكون التعليل كذلك ، فكان فيها تنبيه عليه فصح حذف اللام : الأول من الثلاثة (كونه) أى المفعول لأجله (مصدرا) وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا أم لا ؟ فيه خلاف والأصح اشتراط كونه قلبيا ، أى من أفعال النفس الباطنة كالرغبة والرغبة والتعظيم والاجلال لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلن ، فلا يجوز : جثتك ضرب زيد ، أى لتضربه خلافا للفارسي ، فانه أجاز به . قال ابن عنقاء : وظاهر الارتشاف موافقته ، والمراد بالمصدر ما يعم المصدر واسمه ، وأجاز يونس كونه غير مصدر ، كقولهم : أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد بمعنى مهما يذكر شخص من أجل العبيد ، فلذلك ذكر ذو عبيد لا غير ، وأنكر سيبويه نصب العبيد ، وقال إنه لغة خبيثة قليلة وأوجب الرفع ، وأوله الزجاج على حذف المصدر : أى أما تملك العبيد ، والذي عليه أكثر محققى المتأخرين كابن هشام على أن العبيد ونحوه مما جاء من هذا التركيب منصوب على أنه مفعول به ، أى مهما ذكرت العبيد ، ونحو قولهم : أما البصرة ، فلا بصرة لكم ، أى مهما ترى البصرة ، وهذا هو الراجح (و) الثانى (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن العلة والمعلول واحدا ، وذلك بأن يقع الحدث الذى هو مضمون العامل فى بعض زمن المصدر كجثتك طمعا ، وقعدت عن الحرب جينا ، فالجىء وقع فى بعض أزمنة الطمع ، والتعود عن الحرب وقع فى بعض أزمنة الجين ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر ، نحو : جثتك خوفا من فرارك أو بالعكس ، نحو : شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين ، (و) الثالث (اتحاد فاعلهما) بأن يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ، وما ذكره المصنف من اشتراط الاتحاد فى الوقت والفاعل هو رأى الأعم والمتأخرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، والمعتمد ما قاله المصنف تبعا للمتأخرين ، وذلك (كما تقدم فى المثالين) فإن إجلالا وابتغاء مصدران وزمنهما وزمن عاملهما واحد ، وكذا فاعلهما وفاعل عاملهما (وكقوله تعالى - وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ -) وإعرابه : الواو حرف عطف لاهاية ، تقتلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أولاد مفعول به ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع خشية مفعول لأجله ، وهو مصدر ذكر علة للقتل المفهوم من قوله تعالى - وَلَا تَقْتُلُوا - مشارك له فى الوقت والفاعل ، ومعنى الآية : وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خِيفَةَ الْفَاقَةِ . قال البيضاوى : وقتلهم أولادهم هو وأدهم بناتهم مخافة الفقر فنههم عنه ، وضمن لهم أرزاقهم ، فقال - نحن نرزقهم

وَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ - وَلَا يَجُوزُ : تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ لِعَدَمِ
اتِّحَادِ الزَّمَانِ ، وَلَا جُئْتُكَ مَحَبَّتِكَ إِيَّايَ لِعَدَمِ اتِّحَادِ الْفَاعِلِ بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ بِاللَّامِ ، تَقُولُ :
تَأَهَّبْتُ لِلْسَّفَرِ ، وَجُئْتُكَ لِمَحَبَّتِكَ إِيَّايَ .

وإياكم - اه . وقال غيره : الواد دفن البنات في حال الحياة ، كانت العرب تفعل ذلك مخافة الفقر
والعيلة والسبي والعار اه (وقوله تعالى - ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله -) وإعرابه :
ينفقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، ووار الجماعة ضمير متصل في
محل رفع فاعل ، أموال مفعول به وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، والميم
علامة الجمع ابتغاء مفعول لأجله ، وهو إمام مصدر ذكر علة للاتفاق المفهوم من ينفقون ، وهو متحد به
وقتا وفاعلا * فان قلت فما تصنع في نحو قوله تعالى - هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا -
فان فاعل يرى هو ضميره سبحانه ، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون * قلت الخوف
والطمع اسما مصدر بمعنى التخويف والتطبيع أو الاخافة ، والاطماع ، لا مصدران فيتحدا الفاعل
حينئذ ، لأن فاعل التخويف والتطبيع هو الله وكذلك ، نحو - إذ يغشاكم الناس أمانة منه -
فان فاعل الأمانة ، والغشية هو الباري سبحانه ، فهو مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا
(ولا يجوز : تأهبت السفر) بنصب السفر مفعول لأجله (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهب
سابق على زمن السفر ، وإن كان فاعلهما واحدا ، والتأهب مأخوذ من الأهبة بضم الهمزة ،
وهي العدة التي يحتاجها المسافر في سفره كالزاد ونحوه كما يفيد كلام القاموس (ولا) يجوز
أيضا نحو (جئتك محبتك إياي) بنصب محبتك على أنه مفعول لأجله مضاف لفاعله ، وإياي
مفعول به ، وإنما لم يجز نصبه (لعدم اتحاد الفاعل) فان فاعل المجيء هو المتكلم ، وفاعل المصدر
هو المخاطب ، فلا يجوز نصبه وإن كان زمنهما واحدا (بل يجب جرّه) أي المصدر في المثالين
الذكرين لعدم استيفائه لشروط جواز نصبه ويكون جرّه (باللام) التعليلية ، وعلى هذا
(تقول : تأهبت للسفر) وإعرابه : تأهبت فعل وفاعل ، للسفر جار ومجرور في محل نصب على الحال
من ضمير المتكلم (وجئتك لمحبتك إياي) وإعرابه : جئتك فعل وفاعل ومفعول لمحبتك ، اللام
حرف جرّ ، محبتك مجرور باللام ، ومحبة مصدر مضاف إلى فاعله ، وإياي ضمير منفصل في محلّ
نصب مفعول به ، وجلة الجار والمجرور في محلّ نصب على الحال من التاء في جئت ، ويجوز أن
يجرّ بكل ما يفيد التعليل ، وهي الباء نحو - فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم
وبصدهم - وفي نحو - لمسكم فيما أفضتم فيه - أي بسببه ، وعن نحو - إلا عن موعدة وعدّها إياه -
والكاف نحو - واذكروه كما هداكم - ، وعلى نحو - ولتكبروا الله على ما هداكم - ، وكي نحو :
زرتكم كما تسكروني ، وقد استثنى ابن مالك في العمدة من المعلن الفاقه شرطا المصدر المؤول
من أن وأن وصلتهما ، فلا يجب معه اتحاد الزمان والفاعل ، بل يجوز نصبه ، وإن اختلف فاعله
وفاعل عامله ، أو زمنه وزمن عامله ، نحو : زرتك أن تسكرمني أو أنك تسكرمني .

[تنبيه] ما استوفى الشروط الثلاثة لا يتعين نصبه بل يجوز جرّه بلام التعليل وما ناب عنها

باب المفعول معه

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَعَ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ
مَسْبُوقًا بِجُمْلَةٍ فِيهَا فِعْلٌ أَوْ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفُهُ ، نَحْوُ : جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ
وَأَسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ

في إفادة التعليل من الحروف السابقة ، فيجرب بكثرة إن كان بآل كضربته للتأديب ، وبقله إن
كان مجردا منها ، ومن الإضافة كقوله :

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصره ينتصر
وباستواء إن كان مضافا ، نحو - وإن منها لما يهبط من خشية الله - ينفقون أموالهم ابتغاء
مرضات الله - وفي حال جزم يكون مفعولا به بواسطة حرف الجر كما يفيد قول بعضهم : قضية
الحدان نحو : قت لاجلائك مفعول له ، وذلك رأى ابن الحاجب والقوم على أنه مفعول به بواسطة
حرف الجر ولا مشاحة في الاصطلاح اه .

باب المفعول معه

هذا الباب هو خاتمة المفاعيل ، وجعل آخرها لكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة ظاهرة ،
وهي الواو ، وللخلاف في كونه قياسيا أو سماعيا ، وإن كان المختار كما قاله العصامي أنه قياس مطلقا ،
وعبارة بعضهم قال ابن مالك : والصحيح استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة ، واختار
ابن عصفور عدم القياس اه وقوله معه نائب الفاعل أسند إليه المفعول كما أسند إلى المجرور في
المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والضمير المجرور عائد على آل كذا قال العصامي وخالفه
بعض المتأخرين ، فقال نائب الفاعل هو الضمير العائد إلى المصدر المفهوم من مفعول ، كما قيل في
قوله تعالى - وحيل بينهم وبين ما يشتهون - لأن مع لازم النصب على الظرفية كبين ، فلا يصح
نيابته عن الفاعل اه (وهو الاسم) الفضلة (المنصوب) بما قبله من فعل أو شبهه مما فيه
حروفه ومعناه ، وهو في المعنى كالمفعول به ، فنحو : سرت والنيل ، معناه : سرت بالنيل بباء
المصاحبة . قاله ابن علقم (الذي يذكر بعد واو بمعنى مع) أي مفيدة للمعية جىء بذلك الاسم
المنصوب بعد واو بمعنى مع (لبيان من فعل معه الفعل) لاعلى جهة المشاركة كما تفيد الأمثلة
بل على جهة المصاحبة ، والمراد بها أن تكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ، وذلك في نحو :
سرت وزيدا ، أو مع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد ، نحو : تركت الناقة وفصيلها
(مسبوqa) أي ذلك الاسم (بجمله فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل) الذي تضمنه
وهو الحدث (وحروفه) أي الأصلية (نحو : جاء الأمير والجيش) أي مع الجيش ، وهذا
المثال والذي بعده مثالان للسبوق بجمله فيها فعل ، وإعرابه : جاء فعل ماض مبني على فتحة
ظاهرة ، الأمير فاعل ، الواو واو المعية ، الجيش مفعول معه ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره
(واستوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة ، وإعرابه : استوى فعل ماض مبني على فتحة

مقترة على الألف كما تقول في صلي وسعي ، ونحو ذلك مما آخره ألف ، الماء فاعل ، والخشبة الواو
واو المعية ، الخشبة مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وعدد المصنف المثال ليفيد
أن ما بعد الواو قد يكون صالحا لمشاركة ما قبله في حكمه فيصح عطفه عليه ، وذلك كالمثال الأول
فإن نسبة المجيء في المعنى إلى الجيش ممكنة إمكانها إلى المخاطب بأن تقول : جاء الأمير وجاء الجيش
وقد لا يكون ما بعد الواو صالحا لمشاركة ما قبله في حكمه فيمتنع عطفه عليه ، وذلك كالمثال الثاني
فإن الخشبة غير مشاركة للماء في الاستواء ، إذ الاستواء هنا بمعنى الارتفاع والاعتلاء ، لا بمعنى
الاعتدال الذي هو ضد الاعوجاج ، فيمتنع عطفها على الماء ، لفساد المعنى بذلك ، ويجب نصبها
مفعولا معه ، والخشبة مقياس ولو من حديد ونحوه أو حجر منحوت يركز في الأنهار غالبا وفي البرك
الكبيرة ، وفيه علامة يعرف بها وزن الماء وقدره زيادة ونقصا ، والمعنى أن الماء لم يزل يزداد
حتى صار مصاحبا للخشبة في استوائه أي ارتفاعه (وأنا سائر والنيل) أي معه ، وهذا المثال
للمسبوق بجملة فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، فإن سائر بمعنى يسير وحروفه هي حروف الفعل
وهذا المثال يمتنع فيه العطف ، ويجب فيه النصب أيضا ، لأنه لا يصح فيه مشاركة ما بعد الواو لما
قبلها ، لأنه لا يقال سار النيل بل يقال جرى ، فعنى المثال حينئذ أنا سائر مصاحب في السير النيل
لا أنه سار وسار النيل معه ، وقد علم من هذا المثال والذي قبله فساد قول الأخفش : لا يجوز
النصب إلا حيث يجوز العطف في المعنى نحو : جاء الأمير والجيش ، فلا يقال جلس زيد والبارية
ولا ضحك زيد وطاوع الشمس ، لأن الجالس لا يسند إلى السارية ، والضحك لا يسند إلى الشمس .
[تنبيه] علم مما ذكره من الحد والأمثلة أن المفعول معه لا يكون فعلا ، فلم يدخل نحو :
لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بنصب تشرب ، لأنه وإن كانت الواو فيه للمعية لكنه ليس باسم
بل هو فعل ، فالواو في مثله عاطفة كما سيأتي في نواصب الفعل إن شاء الله تعالى ، وقيل أنه مفعول
معه حقيقة ، وصححه حفيد ابن هشام ، وعلى هذا فالمراد بالاسم أعم من أن يكون صريحا ، أو
مؤولا من أن والفعل ، ولا تكون الواو في مثله حينئذ عاطفة ، وهو خلاف الراجح ، ولا يكون
جملة نحو : سرت والشمس طالعة ، فقولنا والشمس مبتدأ ، وطالعة خبره ، والجملة حالية ، وهذه
الواو يقال لها اعتراضية ، وتشتهر بين العرب بين الواو الحال ولا عمدة ، فلا يجوز النصب في نحو :
اشترك زيد وعمرو ، لأنه وإن كان الاشتراك فعل اثنين ، إلا أنه ليس واحد منهما فضلة ، لأنهما
فاعلان فلا يصح الاكتفاء بأحدهما عن الآخر ، فلا يقال اشترك زيد ، ولا يقع بعد غير الواو
نحو : جئت مع زيد ، وبعثك العبد بثيابه ، ولا بعد غير واو المعية ، كجاء زيد وأخوه قبله ، أو
بعده ، إذ المعية توجب اتحاد الزمان ، ولا بعد مفرد خلافا للصيمري فإنه أجاز في نحو : كل رجل
وضيعته ، وأنت وربك نصب ما بعد الواو مفعولا معه ، وخلافا للزحشرى أيضا فإنه أعرب أخاك
في نحو : حسبك وأخاك درهم مفعولا معه ، والصحيح أنه معطوف على الكاف ، وأنه جاء على
لغة قصر الأخ ، أو هو مفعول به لمخذوف ، والتقدير حسبك ، وبحسب أخاك أي يكفيه ، ولا بعد
ما فيه معنى الفعل دون حروفه ، فلا يجوز النصب في نحو : هذا لك وأباك بالياء الموحدة ، لأن في

وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ الثَّمَالَيْنِ الْآخِرَيْنِ وَنَحْوُ : لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ
وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ .

ها التنبيه معنى أنه ، وفي ذا معنى أشير ، وفي لك معنى استقر ، لأنه ليس فيما قبل الفعل فعل ولا اسم فيه حروف الفعل ، وأما قولهم ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصة من تريد ، فالأكثر الرفع بالعطف ، وسمع النصب في ذلك يجعل الضمير فاعلا بمحذوف ، والأصل ما كنت وزيدا ، وكيف تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصة من تريد ، لحذف الفعل وحده فبرز ضميره وانفصل ، وكان هذه ناقصة ، فما مبتدأ خبره الجملة اه وكيف نصب على الحال وقيل إن كان ناقصة ، والضمير اسمها ، وما وكيف خبران لها ، ومن أحكام المفعول معه أنه لا يتقدم على عامله والمصاحب معا ، فلا يقال : وعمرا مررت بزيد ، ولا على مصاحبه فقط ، فلا يقال : استوى والخشبة الماء ، خلافا لابن جني في إجازته لذلك ، ولا يجوز فصله عن الواو ، ولو نظرف أو مجرور فلا يقال : قام زيد واليوم عمرا ، لأنه وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها ، إلا أن هذه الواو نزلت منزلة الجار مع المجرور ، فلذلك امتنع الفصل بينها وبين المفعول معه ، ثم لما كان بعض المواطن يجب فيها النصب على المفعول معه ، وبعضها يترجح ، وبعضها يمتنع ، وبعضها يكون مرجوحا بين حكم ذلك فقال : (وقد يجب النصب على المفعولية) . وذلك عند وجود مانع من العطف (نحو الثماليين الآخرين) وهما : استوى الماء والخشبة ، وأما سائر والنيل ، لما تقدم من أن العطف يفيد فساد المعنى المراد نعم ان فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف ، لأن المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة في العلو ، بمعنى أن الماء ارتفع حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو لاتنه عن القبيح وإتيانه) بالنصب وجوبا ، إذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهو خلاف المعنى المراد ، وهذا اللفظ مأخوذ من قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

وإعرابه : لا ناهية ، تنه فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزوه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، عن القبيح جار ومجرور متعلق بتنه ، وإتيانه الواو واو المعية ، إتيان مفعول معه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء في محل جر بالاضافة (ومات زيد وطلوع الشمس) بالنصب إذ العطف يقتضي التشريك في المعنى ، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت ، وإعرابه : مات فعل ماض ، زيد فاعل ، الواو واو المعية ، طلوع مفعول معه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والشمس مضاف إليه (وقوله تعالى : فاجمعوا أأمركم وشركاءكم) وإعرابه : الفاء حرف عطف ، أجمعوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل أمر مفعول به ، والكاف في محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، وشركاءكم الواو للمعية ، شركاء مفعول معه ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، أي مع شركاءكم وليست الواو عاطفة ، لأن أجمع لا يقع على الشركاء ، لا يقال أجمعت شركائي ، لأن أجمع لا يتعدى

وَقَدْ يَتَرَجَّحُ عَلَى الْعَطْفِ نَحْوُ قُمْتُ وَزَيْدًا ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ نَحْوُ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ
وَنَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فَالْعَطْفُ فِيهِمَا وَفِيمَا أَشْبَهُهُمَا أَرْجَحُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ
(فصل) وَأَمَّا الْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فَنَحْوُ زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ يَنْصَبُ الْوَجْهَ

إلى الأعيان إنما يقال جمعت شركائي بغير همز وأجمعت أمري بالهمز في أوله ، ويجوز أن يجعل الواو عاطفة ويقدر بعدها فعل عامل في شركاءكم ، والتقدير فأجمعوا أمركم بهمزة قطع ، واجمعوا شركاءكم بهمزة وصل لما تقرر من أنه يقال جمعت شركائي ، وعلى هذا فالمثال المذكور لا يكون مما يتعين فيه النصب على المعية وهو ما رجحه جمع (وقد يترجح) : أي النصب مفعولا معه (على العطف) لأمر صناعي (نحو قمت وزيدا) ينصب زيدا على أنه مفعول معه وهو أرجح من رفعه عطفا على ضمير المتكلم لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا بعد توكيده بضمير منفصل نحو - لقد كنتم أتم وأباؤكم - أو بعد الفصل بينهما بأي فاصل كان نحو - ما أشركنا ولا آباؤنا - فآباؤنا معطوف على نا للفصل بينهما بلا ، ورجحان النصب فيما ذكره المصنف هو مذهب الكوفيين ، وجزم به ابن هشام في التوضيح ، وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام في القطر وقال أنه الأصح ، وقال غيره أنه الذي عليه الجمهور لأنه لما ترك عندهم مصحح العطف كان القصد من لو أو التنصيص على المعية ، والفرق بين الرفع والنصب من جهة المعنى أن النصب يقتضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد بخلاف الرفع فإن زيدا وإن شارك المتكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما في وقت واحد . قال الفاكهي (وقد يترجح العطف عليه) : أي على النصب وذلك (نحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجيش (ونحو جاء زيد وعمرو) برفع عمرو عطفا على زيد (فالعطف فيهما) : أي المثالين المذكورين (وفيما أشبههما) مما العطف فيه خال من ضعف في اللفظ ، والمعنى نحو كنتم أنا وزيد كالأخوين (أرجح لأنه الأصل) في الوار ، وقد أمكن بلا ضعف ، ومع ذلك يجوز النصب على المفعول معه . قال الفاكهي وغيره : ومحل رجحان النصب أو العطف إذا قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع ، أما إذا نظر إليه فإن قصد المعية نصا تعين النصب والا فالعطف فلا يتصور رجحان انتهى .

[تمة] يمتنع العطف والمعية في نحو علفتها تبنا وماء باردا * بل هو منصوب على ضمائر العامل ، والتقدير علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا لأن الماء لا يعلف حتى يصح فيه العطف بل يسقى ولا يصحب التبنا وقت العلف حتى يصح نصبه على المعية بل يقع قبله أو بعده ، وكذلك نحو قوله :

إذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

أي وكلن العيون لأن العيون لا تزجج بل تكحل ولا تصاحب الحواجب في التزجج ، وهو تدقيق الحاجبين وتحسينهما بل تصاحبهما في المكان وهو الوجه .

(فصل) : وأما المشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد (فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه) وأعرابه زيد مبتدأ ، حسن خبر ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وفاعلها ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو يعود على

باب الحال

هُوَ الْأَسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمَفْسَرُ لِمَا أَنَّهُمْ مِنَ الْهَيْئَاتِ : إِمَامِينَ الْقَاعِلِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا
وَقَوْلِهِ تَعَالَى : فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ،

زيد ليفيد تعميم الحسن له لأن من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جلته ، ولورفع الوجه على أنه فاعل لكان الحسن مسندا لوجهه فقط ، ووجه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، وليس مفعولا به لأن الصفة المشبهة قاصرة لا تتعدى كفعالها الذي صيغت منه (وسياقي) أى المشبه بالمفعول به فى باب الصفة المشبهة ، وأنه يتعين نصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة ، وان كان نكرة جاز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به ، والنصب على التمييز .

باب الحال

وَأَلْفَهَا مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوَلْقَوْلُهَا فِي جَعْلِهَا أَحْوَالَ ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ التَّحْوِيلِ ، وَهُوَ التَّنْقِيلُ ، وَالْأَفْصَحُ تَذَكِيرُ لَفْظِهِ وَتَأْنِيثُ مَعْنَاهُ كَهَذِهِ حَالٌ لَازِمَةٌ ، وَيَجُوزُ تَذَكِيرُهَا كَهَذَا حَالٌ لَازِمٌ ، وَتَأْنِيثُهَا كَهَذِهِ حَالَةٌ لَازِمَةٌ لَا تَأْنِيثَ لَفْظِهِ مَعَ تَذَكِيرِ مَعْنَاهُ فَيَمْتَنِعُ نَحْوُ هَذَا حَالَةٌ لَازِمٌ (هُوَ الْأَسْمُ) أَيْ الْوَصْفُ ، وَهُوَ مَادِلٌ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبُهُ : أَيْ عَلَى مَصْدَرٍ وَذَاتٍ قَامَ بِهَا الْمَصْدَرُ كَقَامَ فَانْه يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ اتَّصَفَتْ بِالْقِيَامِ وَرَاكِبٌ دَلُّ عَلَى ذَاتٍ اتَّصَفَتْ بِالرُّكُوبِ ، فَخَرَجَ نَحْوُ الْقَهْقَرَى فِي رَجْعَتِ الْقَهْقَرَى فَانْه وَانْ كَانَ مِيدَانًا لِلْهَيْئَةِ إِلَّا أَنَّهُ مَصْدَرٌ لَا وَصْفٌ ، وَسِوَاهُ كَانَ الْوَصْفُ صَرِيحًا كَالْأَمثلة لَأَنَّهُ فِي الْإِنْتِ ، أَوْ مُؤَوَّلًا بِه لِتَدْخُلِ الْجَمْلَةُ وَشَبَّهَهَا مِنَ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَتْ حَالًا فَانْهَا فِي تَأْوِيلِ الْوَصْفِ (الْمَنْصُوبِ) لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا بِعَامِلٍ صَاحِبِهِ فَقَطْ وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَلِهَذَا لَا يَأْتِي مِنَ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِسَيِّدِيهِ لِأَنَّهُ الْإِبْتِدَاءُ عَامِلٌ ضَعِيفٌ فَلَا يَعْمَلُ فِي شَيْئَيْنِ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسَخٌ عَمِلَ فِي الْحَالِ : كَكَانَ ، وَكَادَ وَأَخْوَانَهَا ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْجَمْعِ ، وَجَاءَ مِنْهُ (الْمَفْسَرُ لِمَا أَنَّهُمْ مِنَ الْهَيْئَاتِ) أَيْ هَيْئَاتٍ مَا هُوَ لَهُ وَصَفَاتُهُ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا وَقَدْ صَدَّورَ الْفِعْلُ مِنْهُ أَوْ وَقَعَهُ عَلَيْهِ ، وَالْهَيْئَاتُ جَمْعُ هَيْئَةٍ وَتَنَكُّسُ ، حَالُ الشَّيْءِ وَكَيْفِيَّتُهُ كَذَا فِي الْقَامُوسِ . وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي حَوَاشِي التَّسْهِيلِ : الْمُرَادُ بِالْهَيْئَةِ الصُّورَةُ ، وَالْحَالَةُ الْمَحْسُوسَةُ الْمَشَاهِدَةُ كَمَا هُوَ الْمُبَادِرُ مُحَقَّقَةٌ كَانَتْ تِلْكَ الْحَالُ أَوْ مَقْدَرَةٌ ، وَتُسَمَّى الْأُولَى حَالًا مُحَقَّقَةً وَالثَّانِيَةَ حَالًا مَقْدَرَةً كَمَا رُتَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِه غَدًا : أَيْ مَقْدَرًا ذَلِكَ ، وَمِنْهُ - ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ - : أَيْ مَقْدَرِينَ خُلُودَكُمْ ، وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنُ هِشَامٍ قَوْلَهُ تَعَالَى - لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَقِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمَقْصَرِينَ - . قَالَ الدَّمَامِينِيُّ ، وَهُوَ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُحَقِّقِينَ وَمَقْصَرِينَ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى آمَنِينَ فَانْهَا مِنْ قِيلِ الْحَقِّقَةِ لَا الْمَقْدَرَةِ انْتَهَى (أَمَّا) لِيَبَانَ مَا أَنَّهُمْ (مِنْ) هَيْئَةٍ (الْقَاعِلِ) لَفْظًا (نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا) فَرَاكَبًا بِالنِّصْبِ حَالٌ مِنْ زَيْدٍ مَبِينٍ هَيْئَتُهُ وَقَدْ مَجِيئُهُ ، وَمِثْلُهُ جَاءَ زَيْدٌ ضَاكًا ، وَطَلَعَ الْبَدْرُ كَاسِفًا (وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا) خَائِفًا حَالٌ مِنْ فاعِلٍ خَرَجَ مَبِينٍ هَيْئَتُهُ وَقَدْ خَرُوجُهُ ، أَوْ مِنْ الْقَاعِلِ

أَوْ مِنَ الْفَعُولِ هُوَ رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرِجًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ، أَوْ مِنْهَا نَحْوُ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبِينَ ، وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً ، فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ قَوْلٌ بِنَكْرَةٍ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ : أَيْ مُنْفَرِدًا ، وَالْغَالِبُ

معنى كاسم كان وأخواتها ، ونحو - فما لهم عن التذكرة معرضين - لأن المعنى فما يصنعون ، فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في المعنى ، وما اسم استفهام مبتدأ ، وجلة لهم خبر المبتدأ ، وهن التذكرة متعلق بمعرضين ، ونحو أزيد في الدار جالسا ، جالسا حال من الضمير المستتر في الظرف وهو فاعل في المعنى (أر) لبيان ما أنبههم (من) هيئة (المفعول) لفظا (نحو ركبنا الفرس مسرجا) فسر جالسا حال من المفعول الذي هو الفرس مبين هيئته وقت الركوب عليه (وقوله تعالى . وأرسلناك للناس رسولا) وأعرابه أرسل فعل ماض ، وما ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، للناس جار ومجرور ، رسولا حال مؤكدة من الكاف في وأرسلناك مبين هيئته وقت إرساله اه أومن المفعول معنى نحو بحسبك محتاجا درهما إذا المعنى يكفيك محتاجا فجاءت الحال من الضمير حيث هو مفعول بحسب المعنى نحو - هذا بعلي شيئا - فان بعلي خبر عن المبتدأ وهو في المعنى مفعول : أي أنبه عليه أو أشير إليه شيئا (أو منهما) أي الفاعل والمفعول معا (نحو لقيت عبدا لله راكبين) فراكبين حال من عبدا لله ومن الباء في لقيت اه والمعنى لقيت عبدا لله حالة كوني راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبدا لله راكبا بالافراد احتمل كون الحال من الفاعل أو من المفعول ، والمراد من المفعول ما يحتمل نائب الفاعل نحو ضرب زيد قائما وتجيء الحال أيضا من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة ، أو بالضاف بشرط أن يكون المضاف هو العامل في الحال نحو - إليه مرجعكم جميعا - جميعا حال من الكاف وناصبه مرجع ، أو يكون المضاف جزء المضاف إليه ليصح إسقاطه نحو - أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا - فلحم بعض ما أضيف إليه ، ولهذا يصح إسقاطه ، بأن يقال أن يأكل أخاه ، أو يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة إسقاطه نحو - أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا - حنيفا حال من إبراهيم لأنه يصح أن يقال أن اتبع إبراهيم بحذف المضاف ، وأجاز الفارسي كبعض البصريين بحبيته منه بلا شرط (ولا يكون الحال الانكسرة) لئلا يشق بالصفة في نحو رأيت زيدا العاقل ، ولأن الأصل النكسرة ، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط فلا معنى للتعريف حينئذ ، فلو عرفت رقع التعريف ضائعا (فان رقع) في كلام بعض العرب (بلفظ المعرفة فقول بنكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التكثير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة لإضافته إلى ضمير وهو حال من زيد . وقول بنكرة من معناه (أي منفردا) ونحو رجع عوده على يده ، فعوده حال مؤول بنكرة من لفظه أي عائدا ، ومثله فعله وجهده وطاقته : أي جاهدا مطيقا ، وما قاله المصنف هو مذهب سيويه والجمهور ، ولا بعد أن يدون الشيء بلفظ المعرفة ، ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك ، فان مثلك صورته صورة المعرفة لأنه مضاف إلى الضمير وهو نكرة في المعنى لأنه لا يتعرف بالاضافة . قال الزمخشري : ومن ذلك مررت بهم الجاهل الغفير فانه معرفة لفظا نكرة من حيث المعنى فهو حال كجاؤا قضهم بقضهم على أحد استعماله (والغالب) في الحال كونه منتقلا : أي وصفا غير ملازم

كَوْنُهُ مُشْتَقًّا وَقَدْ يَقَعُ مُؤَوَّلًا بِمُشْتَقِّ نَحْوِ بَدَبَتِ الْجَارِيَةُ قَرَأَ : أَيْ مُضِيَّةً ، وَبَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ :
 أَيْ مُتَقَابِضِينَ ، وَأَدْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا : أَيْ مُتَرَتِّبِينَ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ :
 أَيْ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَامَةٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِتَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ
 يَكُونَ الْكَلَامُ مُسْتَفْنِيًا عَنْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ،

لصاحبه تارة يوجد ، وتارة يزول كجاء زيد را كبا ، وقد تكون لازمة ، ويجب ذلك إن كانت
 جامدة غير مؤولة بمشتق نحو هذه جبتك خزا أو كانت مؤكدة كـ يوم أبعث حيا - فتبسم ضاحكا -
 أو دل على عاملها على تجدد كـ خلق الانسان ضعيفا ، وجاءت به أمه أكل ، والغالب (كونه مشتقا)
 من مصدر لأن المتصود منها الدلالة على الهيئة ، والدال عليها حيث يكون مشتقا أكثر في كلامهم
 من غير المشتق ، وأفهم قوله غالبا أن ذلك غير لازم وهو كذلك فقد يقع الحال جامدا غير مؤول ،
 ونحو هذا بسرا أطيب منه وطبا خلافا لمن أوله بمبسرا ومرطبا ، وقوله تعالى - فتمثل لها بشرا
 سويا - ، ونحو - أسجد لمن خلقت طينا - (وقد يقع) أى الحال جامدا (مؤولا بمشتق) كأن
 يدل على تشبيه (نحو) جاء زيد أسدا أى شجاعا ، و (بدت الجارية قرا) فقرا حال من الفاعل
 وهو حال مؤول بمشتق (أى مضية) بالهمز ، ويجوز التشديد من الإضاءة ، وهى شدة الإضاءة ،
 وهى كناية عن فرط حسنها وجمالها ، أو دل على مفاعلة من الجانبين (و) ذلك نحو (بعته)
 البر (بدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول ، وبدا بيان ، وفيه معنى المفاعلة (أى متقابضين)
 بفتح الضاد بصيغة التثنية ، أو دل على ترتيب (و) ذلك نحو (ادخلوا رجلا رجلا) وأعرابه
 ادخلوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، رجلا حال
 وكذا رجلا الثانى (أى مترتين) بكسر التاء بصيغة الجمع . قال الأزهري : وفى نصب الجزء الثانى
 خلاف ذهب الزجاج الى أنه توكيد ، وذهب ابن جنى الى أنه صفة الأول ، وذهب الفارسي الى أنه
 منصوب بالأول . قال المرادى ، والمختار أن الجزء الثانى ومقبلة منصوبان بالفعل لأن مجموعهما هو
 الحال ، فالحالية مستفادة منهما لامن أحدهما ، ونظيره فى الخبر هذا حاو حامض ، ولو ذهب ذاهب الى
 أن نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء ، والمعنى رجلا رجلا لكان مذهبا حسنا ، ونص
 أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف فى شئ من المكرر إلا الفاء خاصة اه (ولا
 يكون) أى الحال (الا) فضلا ، فلذا لا يقع الامن (بعد تمام الكلام) لأنها فى الحقيقة خبر
 عن صاحبها ، وحق الخبر أن يتأخر ، فسر التمام بقوله (أى) بأن يقع (بعد جملة تامة) متربة
 من مبتدا وخبر ، أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنالكلام نحو القائم زيد وزيد قائم (بمعنى أنه
 ليس أحد جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد بتمام الكلام أن يكون
 الكلام مستغنيا عنه) كما وهم فى ذلك بعضهم لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى .
 ولا تمش فى الأرض مرسا) أى مستكبرا ، وأعرابه لانهائية ، تمش فعل مضارع مجزوم بلا الناهية
 وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنت ، فى الأرض جار ومجرور مرسا حال من فاعل تمش ، وقوله تعالى - وما خلقنا السموات

والأرض وما بينهما لاعين - ألا ترى أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحا
ولا عين * واعلم أن للحال مع عامله ثلاث حالات . إحداها وهي الأصل أن يتأخر عنه كجاء زيد
راكبا ، وأن يتقدم عليه كرا كبا جاء زيد ، وإنما يكون كذلك إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا
كما مثلنا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف في نحو زيد منطلق مسرعا فيجوز أن تؤخر مسرعا عن
منطلق وأن تقدمه نحو مسرعا زيد منطلق . قال الله تعالى - خاشعة أبصارهم يخرجون - الثانية
أن يتقدم الحال على عاملها وجوبا ، وذلك ما إذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد لأن كيف
لها صدر الكلام فكيف في موضع الحال من زيد ، وهل هي ظرف أو اسم ؟ وعلى القولين
يستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها في هذا المثال في أى حال جاء زيد ، وعلى
الثاني يكون معناها على أى حال جاء زيد . قال ابن علقمة : وإنما يقع كيف خبرا لمبتدأ ولو
في الأصل فيما لا يستغنى عنها ، وحيث كانت فضلة تقع حالا كالمثال المذكور ، وقوله تعالى - كيف
تكفرون بالله - : أى على أى حال ، أو فى أى حال تكفرون ، أو مفعولا مطلقا وتحتمله الآية
والمثال . الثالثة أن يتأخر الحال عن عاملها وجوبا ويمتنع تقديمها ، وذلك فيما إذا كانت جملة مقرونة
بالواو كجئت الشمس طالعة ، أو مؤكدة لعاملها كولى مدبرا ، أو مضمون جملة قبلها كن بدأوك عطوفا
أو كان عاملها مقرونا بلام قسم متصلة به كوالله لأقومن طائعا ، أو كان فعلا جامدا غير متصرف
كفعل التعجب ، ونعم ، وبئس ، وليس ، أو غير فعل كاسم الفعل نحو هيات زيد راكبا ، أو صفة
تشبه الاسم الجامد لعدم تصرفها كاسم التفضيل إذا لزم الأفراد والتذكير نحو هذا أفصح الناس
خطيبا أو كان مصدرا مقدرا بالفعل ، وحرف مصدر نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا ، أو كان لفظا
متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو - فتلك بيوتهم خاوية - فان تلك عامل فى خاوية
لأن فيه معنى الفعل وهو أشير دون حروفه ، والتنى نحو ليف زيدا محسنا أخوك ، والترجى نحو لعله
أميرا أبوك ، والتشبيه نحو كأنه مسفرا قر ، والتنبيه كهذا بعلى شيخا ، وقيل لا يعمل فيها التنبيه ،
وهو الأصح لثلاثيختاف عامل الحال وعامل صاحبها والظرف المستقر نحو - فإلهم عن التذكرة
معرضين - فعرضين حال من هم المجرور باللام ، وناصبها مافيه من معنى الاستقرار ، فصاحبها اذن
عاملها أو جزء عاملها ، وجاز ذلك لأن العامل حقيقة هو المتعلق المحذوف ، والاستفهام نحو يا جارتا
ما أنت جارة ، فجارة حال من أنت منصوب بما لما فيها من معنى التعظيم : أى عظيمة أنت فى حال
الجوار ، أو هى تميز واسم الجنس المراد به التعظيم كأنك الرجل علما ، فعلمنا حال من الضمير
المستتر فى الرجل على الصحيح لأنه بمعنى الكامل ، لامن أنت ، ويحتمل التمييز بل هو أحسن ،
وتسمى هذه عوامل معنوية لتضمنها معنى الفعل دون حروفه ، وكما لا تعمل متأخرة لضعفها لا تعمل
محذوفة بخلاف ما إذا كان العامل فعلا متصرفا ، أو صفة تشبه المتصرف ولا معارض مما مر فانه
يجوز حذفه لدليل حالى كقوله للمسافر راشدا مهديا : أى تذهب ، وللقادم مأجورا : أى رجعت ،
وللمحدث صادقا : أى نطقت . أو قالى نحو - أبحسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه بلى قادرين -
أى نجتمعها قادرين ، وكقولك مسرعا لمن قال كيف سرت ، وقد يجب فى مواضع : الأول فى الحال
الناتبة عن الخبر كضربى زيدا قائما . الثانى فى الحال الواقعة بدلا من التلطف بالفعل فى توبيخ نحو
أقاما وقد قعد الناس : أى أقوم قائما ، أو فى غيره نحو عاندا بالله : أى أعوذ عاندا . الثالث

وَلَا يَكُونُ صَاحِبُ الْحَالِ إِلَّا مَعْرِفَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثَلَةِ ، أَوْ نَكْرَةً بِمَسْوُوعٍ نَحْوُ فِي أَدَارٍ
جَالِسًا رَجُلًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا
لَهَا مُنْذِرُونَ ، وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِلنَّبِيِّ ،

المدينة لزيادة أو نقص بتدرج كصدق بدرهم فصاعدا ، واشترите بدرهم فساغلا ، وأخذته بدينار
ثم رافعا ، وأعطه دينارا ثم نازلا ولا يعطف بغير القاء وثم ، وهو من عطف الجمل : أى ذهب الدرهم
صاعدا ، أو صعد صاعدا ، أو سفل سافلا ، وذهب رافعا ، أو نازلا (ولا يكون صاحب الحال) وهو ما كانت
الحال وصفاله في المعنى (الامعروفة) : أى في الغالب (كما تقدم في الأمثلة) لأنه محكوم عليه ،
والحكم على الشيء إنما يتأتى بعد معرفته ، ولئلا يشتبه بالصفة في نحو قولهم رأيت رجلا راكبا . قال
السيوطي في الأشباه والنظائر . وإذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة ، فتقول هذا زيد ورجل
منطلقين فتنبس منطلقين على الحال تغليباً للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الأندلسي في شرح
المفصل اهـ (أو نكرة بمسوع) : أى يجوز لمجيء الحال منها لأن ذلك المسوع يقرب النكرة من
المعرفة فيزول منها كثير من الإبهام كما يقع المبتدأ نكرة بمسوع ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ ، وهي
بمنزلة الخبر ، فمن المسوعات أن يتقدم عليه الحال (نحو في الدار جالساً رجلاً) وأعرابه في الدار جار
ومحذور في محل رفع خبر مقدم ، ورجل مبتدأ مؤخر ، وجالساً حال من رجل وسوع مجيء منه تقدمه
عليه ، وقيل أنه حال من الضمير المستكن في الظرف وهو أظهر لأنه يلزم على الأول مجيء الحال
من المبتدأ ، وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع ، ومن المسوعات أن يكون
صاحب الحال مختصاً بإضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى : في أربعة أيام سواء) فسواء حال من
أربعة وهي نكرة ، لكنها تخصصت بإضافة إلى أيام أو يكون صاحبها مسبوقاً بنفي (و) ذلك نحو
(قوله تعالى : وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) وأعرابه مانافية ، أهلكنا فعل وفاعل من
قرية من صلة ، قرية مفعول به ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، الأداة حصر ، لها جار ومحذور في محل رفع خبر مقدم ، منذرون
مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وجلة المبتدأ والخبر في محل
نصب على الحال من قرية ، وهي نكرة عامة توقعها في سياق النفي ، أو يكون صاحبها مختصاً بوجه ،
وذلك نحو قراءة بعضهم ، وهو إبراهيم بن أبي عبلة بالبلاء الموحدة بعد العين المهملة (ولما جاءهم
كتاب من عند الله مصدقاً بالنصب) وهي قراءة شاذة وبقية القراء قرءوها برفع مصدق نعت
لكتاب ، وأعرابه لما رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، جاء فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل
نصب مفعول به ، والهم علامة الجمع ، كتاب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، من حرف جر ، وعند
محذور بمن وعلامة جره كسر آخره ، ولفظ الجلالة مضاف إليه ، والظرف وما أضيف إليه شبه جلة
في محل رفع نعت لكتاب ، مصدقاً حال من كتاب وهو نكرة وإن كانه تخصص بنعته بظرف ، وهو
قوله - من عند الله - ، ولا يتعين فيه ذلك بل يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف ،
وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوع كقولهم : عليه مائة بيضا بكسر الباء بلفظ الجمع ، وفي الحديث

وَتَقَعُ الْحَالُ ظَرْفًا ، نَحْوُ رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ ، وَجَارًا وَمَجْرُورًا نَحْوُ : فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ وَيَتَعَلَّقَانِ بِمُسْتَقَرٍّ لَوْ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفِينَ وَجُوبًا ، وَيَقَعُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةٌ مُرْتَبِطَةٌ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ نَحْوُ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ ،

« فصل في رسول الله ﷺ قاعدا وصلى وراءه رجال قياما » . قال الفاكهي : ولا يقاس عليه . وقال ابن علقمة : وقاسه سيبويه اه . وقال عبد الملك العصامي ، وفي القياس على ماورد من مجيء الحال من النكرة المحضة قولان ، والذي عليه سيبويه الجواز ، واختاره أبو حيان اه (وتقع الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) واعرابه رأيت فعل وفاعل ، الهلال مفعول به ، بين ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف ، والسحاب مضاف إليه ، والظرف وما أضيف إليه شبه جملة في محل نصب على الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو . خرج على قومه في زينته) واعرابه الفاء حرف عطف على قوله - إنى أرتيته على علم - وما بينهما اعتراض ، خرج فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على قارون ، على قومه رجا ومجرور ، والهاء في محل جر بالإضافة ، والجار والمجرور في محل نصب مفعول لخرج متعلق به ، وقوله - في زينته - جار ومجرور ومضاف إليه في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في خرج : أى خرج كائنا في زينته : أى متزينا (ويتعلقان) اذا وقع كل منهما حالا (بمستقر) ان قدرا في موضع المفرد (أو استقر) ان قدرا في موضع الجملة ، وعليه الأكثر كما قال الأزهري حال كون مستقرا أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا ، وأما قوله تعالى - فلما رآه مستقرا عنده - فلا استقرار فيه معناه عدم النزول والانتقال لا أنه كون مطلق ، فكأنه قال فلما رآه متمكنا عنده أو عما كثر عنده ، ثم ذلك الكون المحذوف هو الحال وحده حقيقة في الأصح . وشرط الظرف والمجرور أن يكونا ثابتين كما تقدم في الخبر ، فلو كانا ناقصين لم يقعا حالا ، فلا يجوز أن يقال هذا زيد اليوم ولا فيك . قاله أبو حيان (ويقع) أى الحال (جملة) اسمية وفعلية ، وذلك أن الحال نكرة ، والجملة تقع مكان النكرات ، واذا وقعت حالا حكم على محلها بالنصب (خبرية) أى محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز مجيء الانشائية حالا اتفاقا لأن الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية ، ولأنها قيد في عاملها والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها ، والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويحول بزواله فلا يصلح للقيد ، ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا ، ويشترط في الجملة الواقعة حالا أن تكون خالية من دليل استقبال كالسين وسوف ونواصب الفعل والتثنية والترجي ، ومن الفاء مطلقا ، ومن واو يليها مضارع مثبت أو منفي بلا ، ومن معنى التكجب واقعة موقع مفرد ، وأن تكون (مرتبطة) أى لا بد في الجملة إذا وقعت حالا من أن يكون لها رابط يربطها بمن هي له ، ثم أنها قد تكون مرتبطة (بالواو والضمير) معا ، وذلك في غير ماسياتي مما يستأثر فيه الضمير فقط أو الواو فقط (نحو) - ألم تر إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) واعرابه ألم حرف تقرير وجزم ، تر فعل مضارع مجزوم بآلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، إلى حرف جر ، الذين اسم موصول في محل جر بالي ، خرجوا فعل وفاعل ، ومن ديارهم متعلق به ،

أَوْ بِالضَّمِيرِ فَقَطْ نَحْوُ : أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ، أَوْ بِالْوَاوِ نَحْوُ لَيْتَنَّا أَكَلَهُ الذَّنْبُ
وَنَحْنُ عَصِيَّةٌ

وجلة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول ، والعائد واو الجماعة ، وهم الواو واو الحال ، هم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ألوف خبر ، وجلة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو) تكون مرتبطة (بالضمير فقط) دون الواو (نحو : اهبطوا بعضكم لبعض عدو) واعرابه اهبطوا فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، بعضكم مبتدأ ، والكاف ضمير منفصل في محل جر بالإضافة ، واليم علامة الجمع ، وعدو خبر المبتدأ ، وقوله لبعض جار ومجرور متعلق بعدو ، وجلة المبتدأ والخبر وما تعلق به في محل نصب على الحال من الواو في اهبطوا : أي اهبطوا متعادين يظلم بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف . قال الفاكهي : والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف : أي لعدم العلم في أول الأمر بكونها حالا ، وكلام المفصل ظاهر في أن الربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية شاذ : أي بل لابد فيها من الواو . وقال الدماميني : الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية غير أولى ، والمشهور أن الأمرين جائزان وأنها فصيحان ، والكتاب العزيز يشهد بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من منع ذلك . قال تعالى - اهبطوا بعضكم لبعض عدو - . وقال تعالى - والله يحكم لامعق لحكمه - إلى غير ذلك من الآي ، ويقال جاء زيد لاعمامة على رأسه ولا قلنسوة اه والخطاب لآدم وحواء بدليل - اهبطا منها جميعا - ، وجمع ضميرهما في هذه الآية لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولا بليس والحية ، وصحح الزمخشري الأول (أو) تكون مرتبطة (بالواو) فقط (نحو : لئن أكله الذنب ونحن عصبة) واعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر تقديره والله ، ان حرف شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، أكل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به الذنب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، ونحن الواو للحال ، ونحن ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، عصبة خبر ، وجلة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من الذنب ، والتقدير ولئن أكله الذنب غير منفرد ، والجملة مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال ، وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها تدل على الجمع ، والقرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها فان قلت قال الناكهي : قد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبنية لهيئة الفاعل أو المفعول بل لهيئة زمن الفعل ، وقد قالوا الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول اه فما الجواب عن ذلك ؟ قلت قد كنت سئلت عن ذلك وأجبت عنه بأن الدماميني ذكر في المنهل الصافي بأنه يجاب عن ذلك بأن بيان هيئة صاحب ثابت بالتأويل فيتأول هنا بأن يقال المعنى لئن أكله الذنب غير ملتفت إلى تعصبناله ان جعلت الحال من الفاعل ، أو يقال المعنى لئن أكله الذنب محفوظا بنا أو بتعصبناله ان جعلت الحال من المفعول انتهى ، وللشيخ ابراهيم ابن محمد المزجاجي في الجواب عن الاشكال الذي ذكره الفاكهي كراسة صغيرة سماها رفع الاشكال عن مسألة الحال : حكى فيها أجوبة مشايخه عن الاشكال المذكور ، ومن أحسنها جواب شيخ شيخنا

وجيه الاسلام عبد الرحمن بن سليمان رحمه الله تعالى ، فانه قال القاعدة أن الجلة التي لها محل من الاعراب تحل محل المفرد ، ومن ذلك الجلة الحالية ، ومن أمثلة ذلك كما ذكره الفاكهي جاء زيد والشمس طالعة : أي مقارنا طلوع الشمس فكذلك الآية لأن أكله الذئب مقارنا عصبتنا وجعيتنا ، وبيان الهيئة كما هو حاصل في المثال الذي ذكره الفاكهي حاصل فيما ذكره وما عدا ذلك من بقية الأجوبة لا بأس به ، وقد من الله تعالى بالعشور على كلام الدماميني الذي نقلناه ، فلاخذ به أولى وإلا فالنسب الظنية للفكر فيها مجال هذا ، وحاصل ما ذكره في الجلة الحالية أنها لا بد أن تكون مشتملة على رابط يربطها وهو الضمير أو الواو أو اسم ظاهر نائب عن الضمير وهو قليل ، ثم إن بدئت بمضارع مثبت خال من قد كلا تمنن تستكثر فتستكثر حال من فاعل تمنن ، أو منى بلا نحو - ما لكم لاتناصرون - أو بما نحو عهدتك ما تصبو ، أو بدئت بماض بعد لا نحو ما جاء الاقل خيرا ، أو قبل أو نحو لأضربنه ذهب أومكث ، أو كانت مؤكدة كالخليفة أبو بكر قد علمه الناس أو اسمية معطوفة على حال أخرى نحو - جاءها بأسنا بيانا أوهم قائلون - تعين الضمير في جميع ذلك وامتنعت الواو ، وإن بدئت بمضارع مقرون بقدر لزم الواو نحو - لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم - فإن بدئت بغير ما تقدم جاز الربط بالواو فقط وبالضمير فقط ، وبهما معا كما تقدم في الأمثلة التي ذكرها المصنف . قال الفاكهي : وإذا وقعت الجلة الفعلية المصدرية بالماضي حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ، ونحو قوله تعالى - جاءكم حصرت صدورهم - : أي وقد حصرت اه . قال ابن عنقاء : هكذا اشترطه الجمهور والأصح منع اشتراطه ك - هذه بضاعتنا ردت إلينا - ، ومنه على الأرجح - حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما - فاستطعما حال من ألف أتيا : أي أتيا مستطعين أهلها اه * قلت وما اشترطه الجمهور هو أولى بالاتباع لأن الآيتين المذكورتين يصلح فيهما تقدير قد .

[تنم] قد علم مما ذكره في هذا الباب أن الحال لها أقسام كثيرة : الأولى المنتزعة ، والمراد بها غير اللازمة لصاحبها كجاء زيد راكبا . الثانية اللازمة نحو - خلق الانسان ضعيفا - . الثالثة المقصودة كجاء زيد ضاحكا . والرابعة الموطئة ، والمقصود ما بعدها نحو - فتمثل لها بشرا سويا - . الخامسة المقارنة في الزمان نحو - هذا بعلي شيئا - . السادسة المحكية ، وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا . السابعة الحال المقدرة ، وهي المستقبلية نحو - ادخلوها خالدين - : أي مقدرين الخلود بعد دخولكم . الثامنة المبينة وتسمى المؤسسة ، وهي مالا يستفاد معناها إلا بها وهي الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ، ونحو ضربت اللص مكتوبا . التاسعة المؤكدة نحو - وأرسلناك للناس رسولا - ، وقوله تعالى - ولا تعشوا في الأرض مفسدين - ، وقوله تعالى - لآمن من في الأرض كلهم جميعا - . العاشرة المنفردة وهي الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها . الحادية عشر المتعددة وهي قسمان . مترادفة ومتداخلة ، فالترادفة نحو جاء زيد راكبا متبسما إذا جعلنا راكبا ومتبسما حالين من زيد وعاملها جاء ، سميت مترادفة لترادفها : أي تتابعها ، والمتداخلة كالمثال المذكور إذا جعلنا راكبا حالا من زيد ، وعاملها جاء ، وجعلنا متبسما حالا من الضمير المستتر في راكبا ، وعاملها الوصف وهو راكب لأنه اسم فاعل ، سميت متداخلة لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى ، وبما هو محتمل للترادف والتداخل من القرآن العزيز قوله تعالى - لتدخلن المسجد الحرام :

باب التمييز

هُوَ الْأَسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفْسَّرُ لِمَا أَنْبَهُمْ مِنْ لَذَوَاتٍ أَوْ النَّسَبِ ، وَالذَّاتُ الْمُبْهَمَةُ أَرْبَعَةٌ
أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا أَلْعَدْدُ نَحْوُ اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ غُلَامًا ، وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَجْمَةً ، كَبِيرَةٌ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ لَا تَخَافُونَ - فَآمَنِينَ وَلَا تَخَافُونَ حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ وَهُوَ الْوَاوُ الْمَحذُوقَةُ مِنْ تَدْخُلَانِ
فَهِيَ عَلَى هَذَا مِثْرَافَةٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَا تَخَافُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي آمَنِينَ ، فَهِيَ حِينَئِذٍ حَالٌ
مُتَدَاخِلَةٌ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْهَبًا مَدْحُورًا - ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا
قَبْلًا - ، وَالتَّدَاخُلُ فِي الْحَالِ الْمُتَعَدِّدَةِ أَوْلَى مِنَ التَّرَادُفِ لِمَنْعِ بَعْضُهُمْ تَرَادُفَ الْحَالِ مُتَضَادَّةً كَانَتْ أَوَّلًا
لَكِنْ الْأَصَحُّ جَوَازُهُ كَمَا قَرَّرْنَاهُ .

باب التمييز

وَيُقَالُ لَهُ التَّفْسِيرُ وَالتَّبْيِينُ ، وَهُوَ نَجْمَةٌ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ : أَيْ الْمُبْهَمُ لِمَا فِيهِ مِنْ رَفْعِ الْإِبْهَامِ فِي
جُمْلَةٍ أَوْ مُفْرَدٍ بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدٍ مَحْتَمَلَاتِهِ بِفَتْحِ الْمِيمِ . وَاصْطِلَاحًا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ (هُوَ الْأَسْمُ)
الصَّرِيحُ الْجَامِدُ غَالِبًا وَالْمُشْتَقُّ قَلِيلًا (الْمَنْصُوبُ) بِالذَّاتِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا كَانَ تَمْيِيزُ الْمَفْرَدِ كَتَسْعِينَ فِي
- تِسْعِينَ نَجْمَةً - وَكَالْجُلِّ فِي أَنْتَ الرَّجُلُ عَلَمًا ، وَبِالْمُسْنَدِ مِنْ فَعَلٍ أَوْ شَبَّهَهُ كَالْمُصَدَّرِ وَالْوَصْفِ وَلَوْ جَامِدًا
مَوْوَلًا ، وَاسْمُ الْفَعْلِ إِذَا كَانَ تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ كَتَصَبَّبَ فِي نَحْوِ تَصَيَّبَ زَيْدٌ عِرْقًا وَطَابَ فِي نَحْوِ طَابَ مُحَمَّدٌ
نَفْسًا (الْمَفْسَّرُ لِمَا أَنْبَهُمْ) أَيْ خَفِيَ وَضْعًا (مِنَ الذَّوَاتِ) الْمَفْرَدَةُ التَّامَّةُ نَحْوُ عَشْرُونَ وَرَطُلٌ
وَمِثْقَالٌ (أَوْ) مِنْ (النَّسَبِ) الْكَائِنَةِ فِي جُلِّ نَحْوِ طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا أَوْ شَبَّهَهَا نَحْوُ زَيْدٌ طَيْبٌ دَارًا
فَطَيْبٌ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ ، خَرَجَ بِمَا ذَكَرَهُ الْحَالُ فَانْهَازَتْ مَفْسَّرَةً لِإِبْهَامِ ذَاتِ أَوْ نِسْبَةٍ بَلْ هِيَ لِبَيَانِ
الْهَيْئَةِ كَمَا سَبَقَ ، وَخَرَجَ النِّعَتُ فَانْهَازَتْ لِمَقْصَدِهِ رَفْعُ الْإِبْهَامِ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ بِهِ ضَمْنًا ، وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ
الْحَاجِبِ تَمْيِيزَ النَّسَبِ مَفْسَّرَ الذَّاتِ مُقَدَّرَةً . قَالَ بَعْضُهُمْ ، وَهُوَ أَيْضًا صَحِيحٌ (وَالذَّاتُ الْمُبْهَمَةُ)
الرَّافِعُ لِإِبْهَامِهَا التَّمْيِيزُ (أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ أَحَدُهَا الْعَدَدُ) وَلَيْسَ مُرَادُهُ كُلُّ عَدَدٍ بَلِ الْأَحَدُ عَشْرًا
فَوْقَهَا مِنَ الْأَعْدَادِ إِلَى الْمِائَةِ بِإِخْرَاجِ الْغَايَةِ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ الْمُتَعَيَّنُ فِيمَا بَعْدَ إِلَى عِنْدَ فَقْدِ الْقَرِينَةِ
وَهُوَ قِسْمَانِ . صَرِيحٌ كَالْإِمْلَاءِ الَّتِي سَيَذَكُرُهَا الْمُصَنِّفُ . وَكُنْيَةٌ وَهُوَ كَمِ الْإِسْتِفْهَامِيَةِ نَحْوُ كَمِ عَبْدًا مَلَكَتُ ؟
وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هَذَا النَّوعَ لِأَنَّ الْعَدَدَ أَوْلَى بِالْتَّمْيِيزِ لِأَنَّهُ وَاجِبُ النِّصْبِ وَلِأَنَّهُ يُمَيِّزُ بِالْمَقَادِيرِ نَحْوَ أَحَدٍ عَشْرٍ
رَطُلًا أَوْ قِفْزًا أَوْ ذِرَاعًا (نَحْوَ اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ غُلَامًا) وَاعْرَابُهُ اشْتَرَيْتُ فَعَلَ وَفَاعِلٌ ، عَشْرِينَ
مَفْعُولٌ بِهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ نِصْبِهِ الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّلَامِ
غُلَامًا تَمْيِيزًا لِأَنَّ عَشْرِينَ عَدَدٌ مَبْهُمٌ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي جَنْبِهِ فَبِذِكْرِ التَّمْيِيزِ يَرْتَفِعُ ذَلِكَ الْإِبْهَامُ
(وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَجْمَةً) وَاعْرَابُهُ مَلَكَتُ فَعَلَ وَفَاعِلٌ ، تِسْعِينَ مَفْعُولٌ بِهِ وَعَلَامَةُ نِصْبِهِ الْيَاءُ
لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّلَامِ ، نَجْمَةً تَمْيِيزًا ، وَالنَّجْمَةُ الشَّاةُ ، وَقَدْ تَسْتَعَارُ لِلرَّأْيِ بِجَمَاعٍ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ
الضَّعْفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ - قَالَ
الْفَاكِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ التَّمْيِيزُ وَاجِبَ الْجُرْ بِالْإِضَافَةِ كَتَمْيِيزِ الثَّلَاثَةِ وَالْمِائَةِ وَالْأَلْفِ وَكَمِ الْخَبْرِيَّةِ كَمَا

وَالثَّانِي الْمَقْدَارُ كَقَوْلِكَ اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا بَرًّا، وَمِنَّا سَمْنَا، وَشَبْرًا أَرْضًا، وَالثَّلَاثُ شَبْهُ
الْمَقْدَارِ نَحْوُ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ خَيْرًا، فَخَيْرًا تَمَيِّزٌ لِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ، وَالرَّابِعُ كَمَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمْيِيزِ
نَحْوُ هَذَا خَاتِمٌ حَدِيدًا، وَبَابٌ سَاجًا، وَجَبَّةٌ خَزًّا،

سَيَأْتِي، فَالنَّصَبُ لَيْسَ صِفَةً لَازِمَةً بِخِلَافِ الْحَالِ أَهْ بَقُلْتُ لَكِنْ مَاسْبِقٌ مِنْ تَمْيِيزِ أَحَدِ عَشَرَ إِلَى الْمِائَةِ
يَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ وَلَا يَجْرُ تَمْيِيزُهُ بِالْإِضَافَةِ أَصْلًا وَلَا بَعْنِ إِلَّا أَنْ عُرِفَ مَجْمُوعًا كَأَحَدِ عَشَرَ مِنَ الْكُوفِ كَبِ
وَتَسْعٍ وَتَسْعِينَ مِنَ النَّعَاجِ ذَكَرَهُ ابْنُ عَنَقَاءَ (وَالثَّانِي الْمَقْدَارُ) أَيُّ مَا يَعْرِفُ بِهِ قَدْرَ الشَّيْءِ .
قَالَ الرُّضِيُّ : وَالْمُرَادُ بِأَسْمَاءِ الْمَقَادِيرِ إِذَا انْتَصَبَ عَنْهَا التَّمْيِيزُ الْمَقْدَرَاتُ لَا الْآلَةُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّقْدِيرُ
فَقَوْلُكَ عِنْدِي رَطْلُ زَيْتًا، الْمُرَادُ الْمَوْزُونُ لَا مَا يَوْزَنُ بِهِ، وَكَذَا الْبَاقِي وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ أَهْ
وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ الْأَوَّلُ الْكِيلُ (كَقَوْلِكَ اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا بَرًّا) وَأَعْرَابُهُ اشْتَرَيْتُ فَعَلَ وَفَاعِلُ
قَفِيزًا مَفْعُولُ بِهِ، بِرَأْتَمْيِيزٍ مَنْصُوبٍ بِقَفِيزَا، وَالْقَفِيزُ مِكْيَالٌ يَسَعُ ثَمَانِيَةَ مَكَاكِيكَ، وَالْمَكْرُوكُ كَتُورٌ يَسَعُ
صَاعًا وَنِصْفًا قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ، وَعَلَى هَذَا فَالْقَفِيزُ مِكْيَالٌ يَسَعُ اثْنَيْ عَشَرَ صَاعًا وَهُوَ مَاقَالُهُ فِي التَّحْفَةِ
وَشَرَحَ الرُّوضُ وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْمَكْرُوكُ مِكْيَالٌ، وَهُوَ ثَلَاثُ كِيلَانِجَاتٍ، وَالْكِيلَانِجَةُ مِنْ
وَسَبْعَةِ أَثْمَانٍ مِنْ، وَالْمِنْ رَطْلَانٌ، وَالرَّطْلُ اثْنَا عَشَرَ أَوْقِيَةً أَهْ (و) الْثَّانِي الْمَوْزُونُ، وَذَلِكَ نَحْوُ
اشْتَرَيْتُ (مِنَّا سَمْنَا) وَأَعْرَابُهُ اشْتَرَيْتُ فَعَلَ وَفَاعِلُ، مِنَّا مَفْعُولُ بِهِ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى
الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظَهُورِهَا التَّعْذِيرُ لِأَنَّهُ اسْمٌ مُقْصُورٌ، سَمْنَا تَمْيِيزٌ لِمَّا مَنْصُوبٌ بِهِ، وَمِنَّا بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ
النُّونِ وَالْقَصْرُ كَعَصَا آلَةٍ لِلْوِزْنِ يَعْرِفُ بِهَا مَقَادِيرُ الْمَوْزُونَاتِ، فَيُقَالُ فِي تَثْنِيَّتِهِ مَنَوَانٌ كَمَا يُقَالُ فِي تَثْنِيَّةِ
عَصَا عَصَوَانٍ، وَيُقَالُ فِيهِ مِنْ بِالتَّشْدِيدِ كَضَبٌ وَتَثْنِيَّةِ جَيْفُذٍ مَنَانٌ بِالتَّشْدِيدِ كَمَا يُقَالُ فِي تَثْنِيَّةِ ضَبِ
ضَبَانٍ قَالَهُ فِي التَّصْرِيحِ (و) الثَّلَاثُ الْمَسَاحَةُ بِكُسْرِ الْمِيمِ، وَذَلِكَ نَحْوُ اشْتَرَيْتُ (شَبْرًا أَرْضًا) فَأَرْضًا
بِالنَّصَبِ تَمْيِيزٌ لَشَبْرًا مَنْصُوبٍ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحٌ آخَرُهُ (وَالثَّلَاثُ) مِنْ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ (شَبْهُ الْمَقْدَارِ)
وَهِيَ الْمَقَايِيسُ الَّتِي لَمْ تَشْتَهَرْ وَلَمْ تَوْضَعْ لِلتَّقْدِيرِ نَحْقِيقًا بَلْ تَقْرِيبًا وَمِنْهُ الْأَوْعِيَةُ وَمَا يَجْرِي بِجَرَاهَا
نَحْوُ عِنْدِي سَقَاءُ مَاءٍ وَنَحْيٌ سَمْنَا، وَالنَّحْيُ بِكُسْرِ النُّونِ وَإِسْكَانِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا يَاءُ اسْمٍ لَوْعَاءِ
السَّمَنِ، وَمِنْ ذَلِكَ (نَحْوُ - مِثْقَالِ ذَرَّةٍ خَيْرًا - فَخَيْرًا تَمْيِيزٌ لِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ) لِأَنَّ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَبِيهِه بِمَا
يَوْزَنُ بِهِ، وَفِي تَفْسِيرِ النِّيسَابُورِيِّ سَبْعُونَ ذَرَّةً تَزَنُ جَنَاحُ بَعُوضَةٍ وَسَبْعُونَ جَنَاحُ بَعُوضَةٍ تَزَنُ
حَبَّةُ اتَّهَى . وَمَا يَشَبْهُ الْمَسَاحَةَ نَحْوُ مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةِ سَحَابًا، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ مَا دَلَّ عَلَى
مِمَّا ثَلَاثَةُ نَحْوُ - وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا - أَوْ مَغَايِرَةٌ نَحْوُ إِنْ لَنَا غَيْرُهَا أَبْلَا لِأَنَّهُمْ يَحْمَلُونَ الْغَيْرَ عَلَى الْمِثْلِ كَمَا
يَحْمَلُونَ الْمِثْلَ عَلَى الْمِثْلِ (وَالرَّابِعُ) مِنْ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ (مَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمْيِيزِ) غَيْرَ أَنَّهُ تَغْيِيرُ
بَصِيفَةٍ دَخَلَتْ فِيهِ فَانْتَقَلَ بِسَبَبِهَا عَنْ أَصْلِهِ (نَحْوُ هَذَا خَاتِمٌ حَدِيدًا) وَأَعْرَابُهُ الْهَاءُ لِلتَّنْبِيهِ، وَذَا
اسْمُ إِشَارَةٍ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ، خَاتِمُ خَيْرًا، حَدِيدًا تَمْيِيزٌ، فَالْخَاتِمُ فَرْعُ الْحَدِيدِ لِأَنَّهُ مَصْقُوعٌ مِنْهُ فَيَكُونُ
الْحَدِيدُ هُوَ الْأَصْلُ (و) هَذَا (بَابُ سَاجًا) فَالْبَابُ فَرْعُ السَّاجِ، وَالسَّاجُ نَوْعٌ مِنَ الْخَشَبِ مَعْرُوفٌ
(و) هَذِهِ (جَبَّةُ خَزًّا) فَالْجَبَّةُ فَرْعُ الْخَزِّ، وَالْخَزُّ هُوَ الْمَنْسُوجُ مِنَ الْحَرِيرِ وَالصُّوفِ، وَهَذَا النَّوعُ
لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ النَّصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ بَلْ يَحُوزُ نَصْبَهُ كَالْأَمْثَلَةِ، وَيَحُوزُ جَرَّهُ بِالْإِضَافَةِ، وَهُوَ أَكْثَرُ لِمَا

وَالْمُبِينُ لِإِبْهَامِ النَّسْبَةِ إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا ،
وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا ، وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ، وَإِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيُونًا

في خفضه بالاضافة من الخفة الحاصلة بسقوط التنوين مع حصول المقصود من رفع الابهام ، ويجوز رفعه على أنه عطف بيان وهو الأحسن ، أو على البدل ، أو على أنه نعت وهو ضعيف لفقد الاشتقاق (والمبين لابهام النسبة) نوعان محوّل وغير محوّل ، فالمحوّل له ثلاث حالات لأنه (اما محوّل عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقاً) واعرابه تصبب فعل ماض ، زيد فاعل ، عرقاً تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وأصله تصبب : أي تحدر عرق زيد فحول الاسناد عن الفاعل الى المضاف اليه فقبل تصبب زيد فحصل الاجال في نسبة التصبب الى زيد من أي جهة هو ، اذ ليس المقصود أن ذاته هي المتصبة بنفسها بل شيء منها فأثبت بالفاعل المحذوف ونصبته على التمييز وانما فعل ذلك للتأكيد والمبالغة لأن ذكر الشيء مجلاً ثم مفصلاً أوقع في النفس من ذكره مفسراً ابتداء (وتفقأ بكر شحماً) واعرابه تفقأ فعل ماض ، بكر فاعل ، شحماً تمييز لابهام نسبة التفقؤ الى زيد وأصله تفقأ شحم بكر فحول الاسناد عن الفاعل الى المضاف اليه ثم جيء بالفاعل تمييزاً لاجال النسبة ، ومعنى تفقأ امتلاً كذا فسرّه الشارح كالأزهري . وقال بعضهم تفقأ : أي تشقق يقال تفقأت السحابة عن مأها : أي تشققت ، اذ هو على تفسير تفقأ بامتلاً لا يصح أن يقال امتلاً شحم بكر لأن الشحم مالى لا يملأه اللهم الا أن يقال امتلاً هنا بمعنى كثرة وعظم ، وأما عن تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظاً ومعنى ، ولما كان في المعنى الأول نوع خفاء ألحقه بعضهم بغير المحوّل (وطاب محمد نفساً) واعرابه ظاهر ، ونفساً تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد ، والأصل طابت نفس محمد ، فحول الاسناد كما في الذي قبله (واشتغل الرأس شيباً) واعرابه اشتغل فعل ماض ، والرأس فاعل ، شيباً تمييز لابهام نسبة الاشتغال الى الرأس ، والأصل اشتغل شيب الرأس ففعل فيه ماسبق في الأمثلة قبله من تحويل الاسناد من المضاف وهو شيباً الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بالمضاف فضلة وتميزاً وأصل الاشتغال للنار ولكنه استعير للشيب (وإما محوّل عن المفعول) وهذا أنكره الشاويين وتبعه تلميذه الأبدى وابن أبي الربيع ، وحجتهم ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول ، وما ذهب اليه المصنف هو الذي عليه جمهور النحاة (نحو وفجّرنا الأرض عيوناً) واعرابه فجّرنا فاعل ، فجّر فعل ماض ، وناضمير متصل في محل رفع فاعل ، الأرض مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، عيوناً تمييز لابهام نسبة التفجير الى الأرض ، والأصل وفجّرنا عيون الأرض فحول الاسناد عن المفعول الذي هو المضاف وجعل تمييزاً وأوقع الفعل على الأرض وتأول المانعون عيوناً في الآية على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيوناً وانما صارت عيوناً بعد ذلك أو على بدل الاشتغال لا البعض على الأصح مع حذف الربط : أي عيونها ، ومثل المفعول المحوّل عن نائب الفاعل نحو غرست الأرض شجراً أصله غرس شجرها فحول الاسناد الى المضاف فاستتر ونصب النائب الاصل تمييزاً ومثله ضرب زيد رأساً ، ومنه قول المنهاج وتسن : أي صلاة الكسوف جماعة ، وأن التقدير وتسن الجماعة فيها والصواب أن نصبه على نزع الخافض الذي هو في ،

أَوْ عَنْ غَيْرِهَا نَحْوُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا وَأَجَلُ مِنْكَ وَجْهًا ،
أَوْ غَيْرُ مُحَوَّلٍ نَحْوُ أَمْتَلًا إِلَّا نَاءَ مَاءً ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا

والتقدير وتسن في جماعة قاله ابن علقم (أو) محوّل (عن غيرهما) : أى الفاعل والمفعول بأن يكون محوّلًا عن المبتدأ وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) واعرابه أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، أكثر خبر ، منك جار ومجرور متعلق بأكثر ، مالا تمييز لابهام نسبة الأثرة إلى المتكلم ، وأصله مالى أكثر منك خذف المضاف وانفصل المضاف إليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جىء بالمحذوف تميزا (وزيد أكرم منك أبا) واعرابه زيد مبتدأ ، أكرم خبر ، منك جار ومجرور متعلق بأكرم ، وأنا منصوب على أنه تمييز لابهام نسبة الأكرمية إلى زيد ، وأصله أبوزيد أكرم منك (وأجل منك وجهًا) واعرابه الواو حرف عطف أجل معطوف على ما قبله ، ومنك جار ومجرور متعلق بأجل ، ووجهها منصوب على أنه تمييز لابهام نسبة الاجلية إلى زيد وأصله وجه زيد أحسن منك .

[واعلم] ان من شرط هذا التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما في هذه الأمثلة ، والناصب له اسم التفضيل بخلاف ما إذا لم يكن فاعلا في المعنى ، وهو ما إذا كان أفعل التفضيل بعضه نحو مال زيد أكثر مال ، فانه يجب جره بالاضافة وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الأموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثير ماله لأنه يؤدي إلى أن المال له مال اه * والخاصل ان تمييز أفعل ان كان غير ما قبله وجب نصبه تميزا كانت أعلى منزلا وكلثالين اللذين ذكرهما المصنف . وأجاز أبو بكر الانباري خفضه أو نفس ما قبله في المعنى وجب خفضه اجاءا كانت أفضل فقيه وأجل عالم . قال ابن علقم ، ومنه اللهم بلغ محمدا صلى الله عليه وسلم أقصى رتبة وأعلى منزلة لصحة قولك اللهم بلغه بعض الرتب وبعض المنازل انتهى ولشيخه القصبى المكي مؤلف حسن في ذلك (أو غير محوّل) عن شيء أصلا وهو النوع الثانى (نحو امتلا الاناء ماء) لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل ، وبعضهم يجعل نحو هذا المثال من شبه المحوّل لأنه يصح اسناد مطاوع عامله إليه بفتح واو مطاوع ، ووجه شبه هذا المثال بالمحوّل ان امتلا مطاوع ملاء فكأنك قلت ملاء الماء الاناء مثلا ثم حوّل الاسناد فصار الماء تميزا بعد أن كان فاعلا ، وأكثر وقوع غير المحوّل بعد ما يفيد التعجب نحو أكرم بأبى بكر أبا ، وما أشجعه رجلا ، وما أعدله خليفة (ولله درّة فارسا) واعرابه لله جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، درّة مبتدأ مؤخر وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، فارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة ، وقيل حال ، والمعنى أنجب منه في حال كونه فارسا . قال الدمامينى والتميز أولى . والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء هو فى الأصل مصدر در اللبن يدر ويدركسر الدال وضعها درا ودرورا كثر ، ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل المدوح الصادر عنه وإنما أضاف فعله إلى الله قصدا لظاهر التعجب منه لأنه تعالى منشىء العجائب ، فعنى قولهم لله درّة فارسا ما أعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من

وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكْرَةً وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ فِي الْحَالِ ، وَالنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ الذَّاتِ الْمُبْهَمَةِ تِلْكَ الذَّاتُ ، وَلِتَمْيِيزِ النُّسْبَةِ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ ، وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه : أى ما أعجب هذا اللبن الذي تربي به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة * والحاصل ان هذا كلام معناه التعجب لأن العرب إذا عظموا الشيء غاية الاعظام أضافوه إلى الله تعالى أيذا أنا بأن هذا الشيء لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى وأكثر ما يمثل به التحويون اضافة در الى ضمير الغائب ، ويجوز أن يضاف إلى ضمير المخاطب وإلى ضمير المتكلم . قال الأزهري : وكون فارسا من عميز النسبة : أى كما مشى عليه المصنف انما يمشى إذا كان الضمير المضاف إليه الدر معلوم المرجع ، أما إذا كان مجهولا فهو من عميز المفرد كما مثل به الفصل والمرادى لأن الضمير يحتاج الى ما يميزه ، وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يمثل بقوله زيد لله دره فارسا ليكون مرجع الضمير معلوما معنا (ولا يكون التمييز إلا نكرة) لأنه لما كان الغرض منه التفسير وإزالة الابهام وذلك حاصل بالنكرة التزموا تنكيره احترازا من العبث والزيادة لغير غرض كما في الحال ، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَهَا * صَدَدَتْ نَفْسُ يَاقِيسَ عَنْ عَمْرٍو

وتأوله البصريون على زيادة أل (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال) أى بأن يقع بعد جملة تامة سواء توقف حصول الفائدة عليه أم لا ، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندي (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرين درهما وصح عملها ، وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى ، فنحو عشرين درهما شبيه بضاربين زيدا ، ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا في الاسمية ، والطلب المعنوي ووجود مابه التمام وهو التنوين في الثانى والنون في الاول ، وقيل غير ذلك (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسا أو شبهه نحو متصبب زيد عرقا وزيد أجمل منك وجهها ، وما مشى عليه المصنف هو الأصح . وقال ابن عصفور الناصب لمبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه (ولا يتقدم التمييز) لذات أو نسبة (على عامله مطلقا) أى سواء كان العامل اسما أو فعلا جامدا أو متصرفا فلا يقال عندي زيتا رطل ، ولا رجلا ما أحسنه ، ولا نفسا طاب محمد (والله أعلم) وهذا ما ذهب الجمهور ، وذلك لأن المقصود من التمييز هو الابهام أولا ثم التفسير وإزالة الابهام ، وتقديره على ذلك العامل ينافي المقصود ، ولأن التمييز كالنعت في الايضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه . قال الفارسي : واستحسنه ابن خروف ، ورده بن عصفور بما سيأتى من جواز طاب نفسا زيد (١) قال لأن النعت لا يتقدم على المنعوت ، وأجاز الكسائي والمبرد والمازني واختاره ابن مالك في شرح العمدة تقديمه على عامله المتصرف نحو نفسا طاب زيد وعرقا نصيب بكر ، واستدلوا بقول الشاعر :

(١) لرد ليس بظاهر لأن هذا المثال لم يتقدم فيه التمييز على عامله اهـ . مصححه

باب المستثنى

وَأَدَوَاتُ الْأِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ: حَرْفُ بَاتِّفَاقٍ وَهُوَ إِلَّا، وَاسْمَانِ بَاتِّفَاقٍ وَهُمَا غَيْرُ وَسْوَى
بِلُغَاتِهَا فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهَا سَوَى كَرَفَى، وَسَوَى كَهْدَى، وَسَوَاءٌ كَمَاءٌ، وَسَوَاءٌ كَبْنَاءٌ.
وَفِعْلَانِ بَاتِّفَاقٍ، وَهُمَا لَيْسَ

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقول الآخر أنفسا تطيب بفيل المني * وداعى المنون ينادى جهارا
وجمل الجمهور ما جاء من ذلك على الضرورة كما قاله في الغنى وغيره . قال الأزهرى : واتفق الجمهور
على جواز تقم التميز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد .

باب المستثنى

هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخوانها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا . كذا قال الفاكهي في شرحه .
وقال الأزهرى : المستثنى هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو مافى معناها بشرط
الفائدة ، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل كأكات الرغيف ثلثه ، وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة
وبالعاية نحو - وأتموا الصيام إلى الليل - وبالشرط نحو اقتل الذمى ان حارب ، وبالاستثناء نحو
- فشر بوامنه إلا قليلا - ، وقوله تحقيقا يريد به الاستثناء المتصل ، وقوله أو تقديرا يريد به الاستثناء
المنقطع ، وقوله من مذكور يريد به ماعدا المفرغ ، وهو المسمى بالاستثناء التام ، وقوله أو متروك
يريد به المفرغ ، وقوله بالا أو مافى معناها يخرج به ماعدا المستثنى من البدل وغيره مما ذكرناه آنفا
والذى فى معنى الالهو جميع أدوات الاستثناء الآتية ، وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءنى
ناس الازيدا ، وجاءنى القوم الارجلا فانه لا يفيد . وقال الشاطبى : ومعنى اخراجه أن ذكره بعد
الايين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم ، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة ، لأنه كان مرادا لانكلام ثم
أخرجه ، هذا حقيقة الاخبار عند أئمة اللسان سيويه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اه
(وأدوات الاستثناء) : أى آلاته ، والمراد الألفاظ التى يستخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها
إيجابا أو سلبا (ثمانية) وهى تنقسم الى أربعة أقسام : الأول (حرف باتفاق وهو إلا) وبدأ بها
لأنها أصل أدواته وان كان الاولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس
ولا يكون كما فعل ابن هشام فى الشذور (و) الثانى (اسمان باتفاق وهما غير) بالتنوين لأنها
اسم معرب منصرف (وسوى بلغاتها) الرابع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر
(كرضا) بالتنوين وعدمه هذه اللغة هى أشهر اللغات الأربع (وسوى) بضم السين والقصر
(كهدى) بالتنوين وعدمه وتصور ألفه ياء لأنه يقال فى ثنيتة هديان بالياء (وسواء) بفتح السين
والمد (كسما) والرابعة (سواء) بكسر السين والمد (كبناء) وهى أغربها ، وقل من ذكرها
ونص عليها الفارسي فى الحجة وابن الخباز فى النهاية ، وظاهر كلام النحويين أن الاستثناء بهذه
اللغات الأربع مسموع كما يفيد كلام المصنف وغيره (و) الثالث (فعلان باتفاق وهما ليس

وَلَا يَكُونُ ، وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ وَهُوَ خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا ، وَيُقَالُ فِيهَا حَاشَ وَحَشَى ، فَلَمُسْتَنْتَى بِالْأَيُّ يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُوجِبًا ،

ولا يكون) . قال الفاكهي : وذكر الاتفاق منتقد . أما ليس فالخلاف فيها مشهور ، فمنهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقا ، ومنهم من خص ذلك بما كانت للاستثناء والأصح أنها فعل كما تقدم في صدر المقدمة ، وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلا فضلا عن أن يعد متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا ، ومن عده فعلا فقد تجوز في الكلام اهـ . وقد يجاب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الأكثر من علماء العربية لأن القول بحرفية ليس صار كالمجهول في اصطلاح علماء العربية ، وأما لا يكون فإن لا غير منظور إليها لأنها ركبت مع الفعل ، وهي حرف غلبها الفعل لشرفه فسمى الجميع فعلا * والحاصل إن المصنف بين ما ذكره من الاتفاق على ما هو مشهور معروف في كتب العربية من فعلية اللفظين المذكورين (و) (الراب) (متردد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) فإنها تستعمل فعلا تارة وحرفا تارة أخرى عند جميع النحاة (وعدا) تستعمل كذلك عند غير سيبويه ، وأما هو فلم يحفظ فيها إلا الفعلية فلا يجوز الجزئها (وحاشا) تستعمل كذلك عند المازني والمبرد والأخفش والزجاج والجرمي والفراء ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف جر مطلقا ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحشى) بحذف الألف الأولى كذا قال المصنف : تبع لابن هشام في الأوضح وابن مالك في الألفية . قال بعضهم وظاهره أن هاتين اللغتين في حاشا الاستثنائية وليس كذلك ، إنما هو في حاشا التي هي اسم للتنزيه قاله أبو حيان ، ولكن قال المرادي في الجني الداني في حاشا الاستثنائية لغتان حاشا بإثبات الألفين وحشى بحذف الأولى كقول الشاعر :

حشى رهط النبي ولهم (١) * بحور لانكدرها الدلاء

قال ، وأما التنزيهية ففيها ثلاث لغات هاتان المذكورتان وحاش بحذف الألف الثانية ، وزاد في التسهيل حاش باسكان الشين ، وقد قرئ بالأربع اللغات في حاشا لله ، قرأ ابن عامر حاشا لله بإثبات الألف الثانية ، وقرأ باقي السبعة حاش لله بحذفها ، وقرأ بعضهم حشى لله بحذف الألف الأولى ، وقرأ الحسن حاش لله بإسكان ، وفيه جمع بين ساكنين على غير حده ، وظاهر كلام ابن مالك في الألفية أن اللغات الثلاث في حاشا الاستثنائية * ثم بعد أن فرغ من ذكر أدوات الاستثناء شرع في بيان حكم المستثنى بكل منها مبتدئا بحكم المستثنى بالقسم الأول فقال : (فالمستثنى بالا) غير الصفة (ينصب) وجوبا (إذا كان الكلام) قباه (تاما) أي غير محتاج لما بعد (ال) (موجبا) بفتح الجيم : أي مثبتا مالم يلفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا ، أو معنى فقط ، وإن كان منفيا لفظا نحو ما جاء القوم ركبانا الا زيدا إذا المعنى جاء القوم ركبانا الا زيدا ، وسواء تأخر المستثنى عن المستثنى

(١) الشطر الأول ناقص اهـ معصية

وَالْتَامَ هُوَ مَا ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَالْمَوْجِبُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ
نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ، وَكَقَوْلِكَ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا
عَمْرًا سِوَاهُ كَانَ الْأُسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا كَمَا مَثَّلْنَا ، أَوْ مُنْقَطِعًا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا

منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، والموجب هو الذي لم يتقدم عليه
نفي ولا شبهه) أي كالنهي والاستفهام (نحو قوله تعالى: فشربوا منه الا قليلا) واعرابه:
الفاء حرف عطف، شربوا فاعل وفاعل، منه جار ومجرور متعلق بشربوا، الاحرف استثناء، قليلا
منصوب على الاستثناء لأن ما قبله وهو قوله - فشربوا - كلام تام ذكر فيه المستثنى منه وهو الواو
في شربوا، وموجب لعدم تقدم النفي أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم الا زيدا) واعرابه: قام
فعل ماض، القوم فاعل، الاحرف استثناء، زيدا منصوب على الاستثناء لأن ما قبله كلام تام موجب
(و) مثله (خرج الناس الا عمرا) فينصب وجوبا للمستثنى بالا اذا تقدمه كلام تام موجب (سواء كان
الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا) وكقوله تعالى - ان الانسان
لنفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وقوله تعالى - لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبلا - لأن
الأصل في الاستثناء أن يكون متصلا. وقال الفاكهي: تبعا لغيره الاستثناء حقيقة في المتصل مجازي
المنقطع (أو منقطعا) بأن لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه سواء كان من غير جنس ما قبله أو من
جنسه ولكن لم يقصد عدّه منه، ولا يكون المنقطع الا بعد الاوغير كما قاله نجم الأئمة الرضى (نحو)
- فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا ابليس - فان ابليس ليس بعضا من الملائكة وقولك (قام القوم
الا حمارا) واعرابه ظاهر، ولا بد في الاستثناء المنقطع من أن يكون ما قبل الا دالا على ما بعدها
كهذا المثال، ولهذا لا يحسن قام القوم الا حمارا كما قاله الصيرفي، وابن السراج، وابن مالك
وغيرهم، وعبارة الدماميني في تعليق الفوائد اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد أن يكون الكلام
الذي قبل الا دالا على المستثنى، فان لم يتناول به بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة
فلا يصح نحو صهلت الخيل الا البعير، ولوقيل صوّت الخيل الا البعير لجاز لان التصويت استحضر
بذ كر الخيل وغيرها من المصوتات فكان المستثنى في تقدير الداخل فيما قبله، وان لم يكن داخلا
حقيقة، وبهذا يعلم أن المنقطع بعض من المستثنى منه مجازا، وذلك لأنه لا يكون الا بما يستحضر
بوجه اه. هذا، وانما وجب نصب المستثنى بالا اذا كان الكلام السابق تاما موجبا لامتناع البديل
حينئذ لأنه لو جاز وقوع البديل هنا لاقتضى ذلك فساد المعنى لأن البديل منه في حكم السابق
فلو قلت قام القوم الا زيد بالرفع على البدلية، أو قام القوم الا حمار بالرفع أيضا على البدلية، وقدرنا
البديل منه الذي هو القوم في حكم الساقط كان تقدير المعنى حينئذ قام الا زيد أو قام الا حمار، وذلك
لامعنى له الابتعاد زيادة الا وهو خلاف الأصل أو بتقدير انه استثناء مفرغ، والتفريغ لا يكون
في حال الاثبات فتعين النصب، والناصب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك، ومن تبعه، وقد
قل انه مذهب سيبويه وهو الأصح، وقبل ما قبل الامن فعل أو شبهه بواسطة الا وهذا القول
قريب من الأول، واليه ذهب الفارسي والسيрани، وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ما قبله

وإن كان الكلام تاماً غير موجب جاز في المستثنى البدل والنصب على الاستثناء،
والأرجح في المتصل البدل: أي يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه فيتبعه في إعرابه
نحو قوله تعالى: ما فعلوه إلا قليل منهم.

وأكثر المتأخرين لما رأوا أن الالفافية بمعنى لكن قالوا هي الناصبة له نصب لكن للاسماء
وخبرها محذوف في الغالب تقديره في المثال المتقدم قام القوم لكن حاراً لم يقم، ومن هذا يعلم
أن الالف في الاستثناء المنقطع تكون بمعنى لكن الاستدراكية.

[تنبيه] ما تقرر من وجوب النصب في الاستثناء من كلام تام موجب سواء أ كان منه - لا أم
منقطعا هو المشهور المعروف في كتب العربية، وقد سمع الرفع متى توفرت الشروط كقوله صلى
الله عليه وسلم « الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه، وأعوام أومتعلم » وقوله صلى الله عليه
وسلم « كل أمتي معافي الا المجاهرون ». وقرئ - فشر بوا منه لإقليل - بالرفع، فقليل المرفوع في جميع ذلك
بدل بعض من المستثنى منه لأن الابدال بعد الكلام التام الموجب لفظة حكاهما أبو حيان وخرج
عليها القراءة المذكورة، والأصح أن المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله: أي الا ذكر
الله الخ فليس بملعون، والا المجاهرون ليسوا معافين، والا قليل منهم لم يشر بوا، والجملة في ذلك
كله استثناء منقطع فحلتها النصب، ومحجى المستثنى جملة هو ما عليه ابن هشام تبعاً للفراء وابن
خروف وغيرهما وهو الأصح، ومنه قوله تعالى - إلامن تولى - وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر -
فن مبتدأ، خبره فيعذبه، والجملة استثناء منقطع (وان كان الكلام) الذي قبل إلا (تاماً) أي
مذكوراً فيه المستثنى منه (غير موجب) بفتح الجيم بأن تقدمه نفي أو شبهه (جاز في المستثنى)
متصلاً كان أو منقطعا (البدل) أي بدل بعض عند البصريين، ولم يصرح معه بضمير لان قوة
تعلق المستثنى منه تغني عن الضمير غالباً. قاله الأزهري، وحينئذ فيعرب اعراب ما قبله من رفع
ونصب وجر نحو ما قام القوم الا زيد، وما رأيت القوم الا زيدا، وصررت بالقوم الا زيد. وقال
الكوفيون انه عطف نسق لأن الاعندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي
عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها بدقت وكذلك بدل البعض يكون
الثاني فيه مخالفاً للاول في المعنى، ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولاً رأيت
القوم مجازاً ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء) لأنه الأصل
(و) لكن (الارجح في المتصل البدل) لما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى
منه في الأعراب، ثم فسر البدل بقوله (أي يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه فيتبعه في إعرابه)
على أنه بدل بعض، وانما تكون البدلية أرجح بشرط أن لا يكون مردداً به كلام تضمن
معنى الاستثناء، وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه، وأن لا يكون متقدماً عليه فمثال ما جمع
الشروط (نحو قوله تعالى: ما فعلوه الا قليل منهم) واعرابه مانافية، فعلمه فعل وفاعل ومفعول
الا أداة حصر، قليل بدل بعض من كل، منهم جار ومجرور في محل رفع صفة لقليل، وليس في
الابدال ما يخالف المبدل منه نفيًا وإثباتاً الا البدل في الاستثناء، فانك اذا قلت ما قام أحد الا زيد فقد

وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ النَّفْيِ نَحْوُ: وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تُكْ، وَالْإِسْتِفْهَامُ نَحْوُ: وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ

نقبت ألفيكم محلى أحد وأثبتته لزيد ، وهو بدل منه ، وإذا تعذر الابدال من اللفظ لما منع أبداً من المحل نحو لا أحد فيها الا عمرو ، وما زاد شيئاً الا شيء لا يعابيه لأن ما ولا لا يقدران عاملتين بعد إلا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا ، ومثل ذلك ما جاءني من أحد الا أبوك بالرفع على أنه بدل بعض من محل أحيد لأنه فاعل ، ومن زائدة ، ويمتنع خفضه على اللفظ لأن البديل في نية تكرار العامل فيكون التقدير جاءني من أيك فيلزم عليه زيادة من في الاثبات ، وفي المعرفة وكلاهما ممتنع عند الجمهور ، وقد يبدل من المحذوف كقول الملحة :

وقفة تقول ما الفخر الا الكرم * وهل محل الأمن الا الحرم

أى ما الفخر شيء الا الكرم ، وهل محل الأمن مكان الا الحرم لأنه مثل به للابدال لا للتفريغ [تنبيه] قال الرضى وجماعة ، ومن شرط هذا البديل : أى الواقع في باب الاستثناء أن يكون بعد الا وأن يكون متصلاً ، ومؤخراً عن المستثنى منه ، وأن يكون غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء ، وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه ، فخرج بقوله ، وأن يكون غير مردود به كلام الخ ماردة به كلام نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجواباً ردّاً على من قال قام القوم الا زيدا قصداً للتطابق بين الكلامين ، ولا يجوز الابدال ، وخرج المتراخى عن المستثنى منه نحو ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا الا زيدا . فان البديل فيه غير مختار ، لأن البديل ، إنما يختار لقصد التطابق بينه ، وبين المستثنى منه ، ومع التراخى لا يظهر التطابق (والمراد بشبه النفي) ما هو نفي في المعنى ، وان كان مثبتاً للفظ ، فدخل في ذلك نحو القوم غير قائمين الا زيد ، وقل رجل يقوله الا زيد ، فقل فعل ماض جامد ، معناه النفي : أى لا رجل يقوله الا زيد ، ورجل فاعله ، وجلة يقوله صفة لرجل ، وزيد بدل من رجل ، أو من ضميره المستتر في يقوله ، وقاماً يقوله أحد الا زيد ، فقل فعل ماض ، وما كافة له عن الفاعل على الصحيح ، وجلة يقوله أحد جلة مستأنفة ، وزيد بدل من أحد ، ودخل في ذلك الشرط المشرب معنى النفي ، والامتناع باولاً ولولان النفي من لازمها ، و(النهي نحو : ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير ، واعرابه لانهية ، يلتفت فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره ، منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من أحد لأنه في الأصل نعت له ، فلما قدم عليه نصب على الحال على القاعدة المقررة من أن نعت النكرة اذا تقدم عليها نصب على الحال ، أحد فاعل ليلتفت الا أداة حصر وامرأة بدل من أحد بدل بعض من كل ، والكاف في محل جر بالاضافة ، وسيأتى توجيه قراءة النصب التي قرأ بها أكثر القراء (والاستفهام) أى الانكارى لأنه الذى فى معنى النفي (نحو : ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع ، واعرابه من اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، يقنط فعل مضارع مرفوع لتجرده عن النصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، وقاعله مسترفيه جوازا تقديره هو ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ، من رحمة جار ومجرور ، ورب مضاف اليه ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة الا أداة حصر الضالون بدل من فاعل يقنط المستتر بدل

وَالنُّصْبُ فِي الْمُسْتَثْنَى الْمُتَّصِلِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ فِي قَلِيلٍ وَأَمَرْتُكَ ، وَإِنْ
كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا فَالْحُجَازِيُّونَ يُوجِبُونَ النُّصْبَ نَحْوُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ
الظَّنِّ

بعض من كل ولم يثبت معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تفنى عن الضمير كما قاله
الفاكهى وابن علقم والعصامى وغيرهم . قال ابن علقم ، ويجوز أن يكون قوله الا الضالون
استثناء مفرغا في انفاعل فلا ضمير في ينقط ، والرابط بالمبتدأ الماه من ربه اه والقنوط اليأس من
رحمة الله ، وفي القاموس : قنط كنصر وضرب وحسب وكرم قنوطا بالضم ، وكفرح قنطا وقنطرة
يشس فهو قنط كفرح اه . والضالون هم الكافرون بالله تعالى .

[تذنيه] لم يذكر المصنف حكم ما اذا قدم المستثنى على المستثنى منه ، وقد ذكر غيره أنه اذا قدم
المستثنى على المستثنى منه وجب النصب في المتصل والمنقطع الموجب وغيره لتعذر البدل نحو قوله :
ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الامشعب الحق مشعب

(والنصب في المستثنى المتصل عربى جيد) أى ليس بردىء ، بل هو فصيح وان كان الاتباع
أجود منه وقد (قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى - مافعلوه الا قليل منهم - فقرأ
ابن عامر الا قليلا بالنصب على الاستثناء (و) فى (امرأتك) فى قوله تعالى - ولا يلتفت منكم
أحد الا امرأتك - فقرأ غير أبى عمرو وابن كثير إلا امرأتك بالنصب على أنه مستثنى من أحد ،
وقيل من أهلك فى قوله تعالى - فأسر بأهلك - لكن استشكل هذا بان ذلك يمنع من
الاسراء بها ، وقد أسرى بها كذا . قال الفاكهى . وقال غيره لما رأى صاحب السشاف أكثر
القراء على النصب فى قوله تعالى - الا امرأتك - قال إنه على قراءة النصب مستثنى من قوله
تعالى - فأسر بأهلك - لامن أحد ، والرفع على الابدال من أحد ، وما قيل من أن فيه تناقضا
على هاتين القراءتين لانه على تقدير النصب يقتضى أن يكون غير مسرى بها ، وعلى تقدير الرفع
يقتضى أن يكون مسرى بها مدفوع بأن الاسراء مقيد بعدم الالتفات . والمعنى أسر بأهلك اسراء
لا التفات فيه إلا امرأتك فأسر بها اسراء مع الالتفات اه وفى حواشى الكرخى على الجلالين
قوله وفى قراءة أى سبعة بالنصب استثناء من الأهل أى إلا امرأتك فلا تسربها ، وخلفها مع
قومها لأن هواها إليهم ويصيبها العذاب معهم ، فهو استثناء من الاسراء بها فتكون من موجب ،
وضعف معنى إذ يلزم أن لا يكون أسرى بها والالتفات يؤذن بكونها سرت معهم ، وأجيب بأنه
لم يسربها هو بل تبعهم هى ، أو هو مستثنى من أحد كقوله تعالى - مافعلوه الا قليلا - (وان كان
الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب) أى على الاستثناء ، وهو اللغة العليا ، وبها جاء
التنزيل (نحو) قراءة السبعة وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ، وقوله
تعالى (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) واعرابه مانافية ، لهم جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم
به جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، من علم من زائدة ، ويقال لها صلة أدبا ، علم مبتدأ مؤخر وهو
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

وَتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ وَيُجِزُّونَ الْإِتِّبَاعَ نَحْوُ مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِجَارًا وَإِلَّا حِجَارًا، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَيُسَمَّى اسْتِثْنَاءً مُفْرَغًا كَانَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ فَيُعْطَى مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ تَوْجَدْ إِلَّا، وَشَرْطُهُ كَوْنُ الْكَلَامِ غَيْرَ إِجْبَابٍ

د عمار

الاحرف استثناء ، اتباع منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف ، والظن مضاف اليه (وتيمم يرجحونه) أى النصب (ويجيزون الاتباع) على جعل المستثنى بدلا من المستثنى منه (نحو ما قام القوم الاحجارا) بالنصب على الاستثناء (والاحجار) بالرفع على أنه بدل من القوم ، وصح جعله بدلا من المستثنى منه مع أنه ليس بهضا منه كما يقتضيه كونه منقطعا لأنه بعض منه على سبيل المجاز بأن يتخيل فيه العدم . قاله أبو حيان ، وقد أشار للجواب المذكور الشارح الفاكهى بقوله ، ويقررون يعنى بنى تميم الاتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس لكن محل جواز الوجهين حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى : أى ان صح : أى من حيث المعنى جعل الاستثناء مفرغا كقول الشاعر :
وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

فابدل اليعافير والعيس من الأنيس ، لأنه لو قيل ليس بها الا اليعافير والا العيس لناسب المقام ، فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اجماعا نحو ما زاد هذا المال الامانقص ، فالاحرف استثناء مامصدرية ، ونقص فعل ماض ، والمصدر المذهبك من ذلك منصوب على الاستثناء ولا يصح تقديرهما في محل رفع على الابدال من الفاعل اذ لا يصح أن يقال ما زاد الا النقص بل التقدير الذى يستقيم به الكلام أن يقال ما زاد هذا المال لكن نقص ، وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قاله البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى ، وما قدره البصريون أولى لأن الاستثناء المنقطع للاستدراك ، ودفع توهم دخول المستثنى فى الحكم السابق وسوى لا يفيد الاستدراك بخلاف لكن فانها موضوعة له ، وقد سلك المفسرون طريقة البصريين فتراهم عند وقوع الاستثناء منقطعا يقدرون بعدها لكن كقوله تعالى - انى لا يخاف لدى المرساون الامن ظلم - الآية ، وقوله تعالى - لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما - أى لكن من ظلم ، ولكن سلاما ، لأن الاستثناء فى الآيتين منقطع (وان كان الكلام) أى الذى قبل الا (ناقصا) أى غير مكتمل بنفسه (وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه) أى مع نيته (ويسمى استثناء مفرغا) بتشديد الراء المفتوحة ، سمي بذلك تسمية له باسم عامله لأن ما قبل الا قد تفرغ للعمل فيما بعدها (كان المستثنى) حيثئذ (على حسب) بفتح السين واسكانها (العوامل) المقتضية له : أى الطالبة للعمل فيه ولا يبق لكلمة الا الاستثنائية عمل فى المستثنى بل العمل فيه لما قبلها (فيعطى) ذلك المستثنى من وجوه الاعراب (ما يستحقه) لولم توجد إلا (فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها نحو ما قام الازيد ، وان كان يطلب منصوبا فظا نصب ما بعدها نحو ما رأيت الازيدا ، وان كان يطلب منصوبا محلا جريا بجا يرتعلق به نحو ما سرت الازيد (وشروطه) عند النحاة (كون الكلام غير إيجاب) بأن يشتمل على نفي أو شبهه لأنه لا يتأتى التفريغ فى الإيجاب لأن ذلك يؤدى الى ابطال الاستثناء ، فلا تقول رأيت الازيدا لأنه

نَحْوُ مَقَامٍ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ، وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ.

يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا ، وذلك محال عادة ، ووجه لزوم ما ذكر ان الاستثناء المفرغ يقتدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف ، فتقدير مقام الازيد مقام أحد الازيد ، وعلى هذا فقس ، فلا يصح التفريغ في الايجاب لأنك لو قلت رأيت الازيدا يكون التقدير رأيت جميع الناس الا زيدا ، وذلك غير صحيح ، فأما قوله تعالى - ويأتى الله إلا أن يتم نوره - فحمل يأتى في افادة النفي على لا يريد لأن معناهما النفي فيهما بمعنى واحد ، فكأنه قال لا يريد الله إلا أن يتم نوره ، وقد مر أنه لا فرق بين أن يكون النفي في اللفظ أو في المعنى ، وقد يقع في الايجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كقرأت الايوم الجمعة : أى قرأت كل أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة ، وهذا معنى صحيح (نحو مقام الازيد) واعرابه مانافية ، قام فعل ماض ، الأداة حصر ، زيد فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (وما رأيت الا زيدا) فلا فيه أداة حصر ، وزيدا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره (وما مررت الا بزيدا) فالأداة حصر ، بزيدا جار ومجرور متعلق بمحذوف ، وهذه الأمثلة الثلاثة للنفي ، وأشار اليه بمثال من القرآن ، فقال (وكقوله تعالى : وما محمد إلا رسول) واعرابه الواو حرف عطف ، مانافية ، محمد مبتدأ ، الأداة حصر ، رسول خبر المبتدأ ، ولا يجوز اعمال ما هنا عمل ليس بطلان عملها بالا ، وتقدير الكلام وما محمد مخالف لسائر الرسل إلا رسول قد خلت من قبله الرسل فيدخل هو كما خلا ويموت كما ماتوا (ولا تقولوا على الله إلا الحق) هذا مثال والذي بعده للنهي ، واعرابه لاناهية ، تقولوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، على الله جار ومجرور الا أداة حصر ، الحق مفعول به لتقولوا لتضمنه معنى ما ينصب القول ، وقيل انه نعت مصدر محذوف والتقدير ، ولا تقولوا على الله إلا القول الحق . قال السمين : وهذا الثانى قريب في المعنى من الأول انتهى (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) واعرابه لاناهية ، تجادلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل أهل مفعول به وهو مضاف ، والكتاب مضاف اليه ، الأداة حصر ، بالتي جار ومجرور ، الباء حرف جر ، التي اسم موصول في محل جر بالباء ، هي ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، أحسن خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وجلة المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والعائد هي ، فما بعد الا في هذا المثال انما جر بالباء لأن ما قبلها يطلب مجرورا ، ومعنى الآية ولا تجادلوا معاشر المؤمنين أهل الكتاب الا بالمجادلة التي هي أحسن كاللجوء الى الله بآياته ، والتنبيه على حججه . قاله المحلى في تفسيره ، ومثال الاستفهام - فهل يهلك إلا القوم الفاسقون - .

[تنبيه] الاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الظروف نحو - لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها - ، والمصادر نحو - إن نظن إلا ظنا - ، والأحوال نحو ما جاءني زيد إلا وغلامه راكب ، ولا يأتى في المفعول معه ، فلا يقال لا تسر إلا والنيل ، وذلك لأن ما بعد الانفصال من حيث المعنى عما قبله لمخالفته لها نفيا وإثباتا ، والواو أيضا مؤذنة بنوع من الانفصال ، وأما التوابع فانما يقع التفريغ

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى بِلُغَاتِهَا بِمَجْرُورٍ بِالْإِضَافَةِ ، وَيُعْرَبُ غَيْرُ وَسْوَى بِمَا يَسْتَحِقُّهُ
 الْمُسْتَثْنَى بِالْأَلْفِ فَيَجِبُ نَصْبُهُمَا نَحْوُ قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ أَوْ سِوَى زَيْدٍ ، وَيَجُوزُ الْإِتْبَاعُ وَالنَّصْبُ
 كَمَا فِي نَحْوِ مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ أَوْ سِوَى زَيْدٍ

منها في البديل دون عطف النسق وعطف البيان والتأكيد ، وكذا النعت ففي المغنى لابن هشام ،
 فلا يجوز التفرغ في الصفات ، وأجازته الزمخشري وأبو البقاء . قال وكلام النحويين يخالف ذلك ،
 وجيع ما ذكر مشروط بسبق نفي أو شبهه مما مر ، وقد يحذف النفي كقول الشاعر :
 * أرى الدهر الامنعجونا بأهله * أي ما أرى الدهر الامستديرا بأهله من حال الى حال
 لأن المنعجون العجالة التي يستقي عليها الماء (والمستثنى بغير) بالتنوين (وسوى) بالتنوين ،
 ويجوز تركه لأنه مقصور كعضا ورجي (بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائما (بالإضافة) : أي
 إضافة غير وسوى اليه لئلا يمتنع للاحقة ، والأصل في غير أن يكون صفة بمعنى مغاير نحو جاءني
 رجل غير زيد : لكنها حلت على الا ، واستعملت في الاستثناء كما حلت الاعليها ، واستعملت صفة
 فيما اذا أتت بعد جمع منكر غير محصور غالبا لتعذر الاستثناء حينئذ نحو - لو كان فيهما آلهة إلا الله
 لفسدتا - : أي لو كان فيهما آلهة غير الله ، والا حينئذ اسم بمعنى غير لكن ظهر اعرابها فيما بعدها
 لكونها بصورة الحرف كالموصولة على الأصح فيهما (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقديرا كعضا
 (بما) أي بالاعراب الذي (يستحقه المستثنى بالا) من الاعراب بتفصيله السابق لأنه لما جر بهما
 المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام التام الموجب ، وذلك كما في (نحو قاموا
 غير زيد) واعرابه قاموا فعل وفاعل ، غير اسم استثناء منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح
 آخره ، وهو مضاف وزيد مضاف اليه ، وما ذكرته من أنها منصوبة على الاستثناء : هو الذي
 عليه ابن خروف وأهل الأندلس ، فانهم قالوا ناصبها الجلة التي انتصب عن تمامها على الاستثناء ،
 لكونها جاءت فضلة بعد تمامها ، وعند الفارسي أنها منصوبة على الحال من المستثنى منه ، وفيها
 معنى الاستثناء ، وأن الناصب لها ما في الجلة من فعل أو شبهه ، وعند السيرافي أنها منصوبة على
 التشبيه بالظرف المبهم لما فيها من الابهام ، والناصب لها أيضا الفعل أو شبهه (أو سوى زيد) في نحو
 قام القوم سوى زيد ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل سوى اسم استثناء منصوب على
 الاستثناء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم
 مقصور وزيد مضاف اليه ، والجمهور على أنها ظرف مكان أبدا ، ولا تجعل اسما إلا في الضرورة
 والندور . وقال ابن مالك كالزجاج ، وابن فارس هي اسم أبدا كغير معنى وتصرفا . وقال ابن هشام
 كالرمانى وأبى البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين ظرف كثيرا واسم قليلا وهو الأرجح ، فاذا
 أعربت ظرفا فهي منصوبة أبدا بالعامل قبلها ، أو اسما كغير فتعطي جميع أحكامها كما يفيدته تمثيل
 المصنف (ويجوز الاتباع) أي للمستثنى منه في اعرابه (والنصب) أي على الاستثناء ، وذلك بعد
 الكلام التام المنفي (كما في نحو قاموا غير زيد أو سوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما
 بدلان من الواو في قاموا ، وبنصبهما على الاستثناء كما تقول قاموا الا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب ،
 والأرجح الاتباع في المتصل ، ويجب النصب في المنقطع عند الجواز بين نحو ما فيها أحد غير جار

وَيُعْرَبَانِ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ فِي نَحْوِ مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ ، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ ، وَإِذَا مَدَّتْ سِوَى كَانَ إِعْرَابُهَا ظَاهِرًا ، فَإِذَا قُصِرَتْ كَانَ إِعْرَابُهَا مُقَدَّرًا عَلَى الْأَلْفِ . وَالْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبٌ لِأَنَّ غَيْرُ نَحْوِ قَامَ الْقَوْمِ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا .

بالنصب ، وجوز التميميون فيه الاتباع أيضا كالتصل (ويعربان) أي غير وسوى (بحسب العوامل) الداخلة عليهما ، وذلك بعد الكلام المنفي الناقص (في) الاستثناء المفرغ (نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) يرفع غير وسوى على أنهما فاعلان لقام كما تقول ما قاموا الا زيد (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما على أنهما مفعولان كما تقول ما رأيت الا زيدا (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما بالباء كما تقول مررت الا بزيد ، ويفارقان الافي جواز تفرغهما . طلقا في الإيجاب كقام غير زيد وسوى زيد برفعهما مع امتناع قام الا زيد ، وفي جواز كونهما تابعين في التام الموجب نحو قام القوم غير زيد ، وسوى زيد برفعهما بدلا من زيد ، ومررت بهم غير زيد وسوى زيد بالجر فيهما بدلا من الضمير المجرور ، وبالنصب في المثالين على الاستثناء ، وذلك لأنهما في معنى النفي ، فالكلام معهما كأنه غير موجب ، ومما يفارقان فيه الا أن تابع المستثنى بهما يجوز فيه رعاية المعنى ورعاية اللفظ . فإذا قلت ما قام القوم غير زيد وعمرو ، أو وسوى زيد وعمرو جاز جر عمرو عطفًا على لفظ زيد ورفعه جملا على المعنى لأن المعنى ما قام الا زيد وعمرو ، وهو من الاتباع على المعنى المسمى بالتوهم ، ومع إلا لا يجوز الامراعاة اللفظ فقط (وإذا مدت سوي) بأن قيل فيها سواء زيد بفتح السين والواو مع المد في آخرها ، وبكسر السين وفتح الواو مع المد كما مر في ذكر لغاتها (كان اعرابها) حيثئذ (ظاهرا) في آخرها (فإذا قصرت) أي ترك المد فيها وضمت سينها أو كسرت (كان اعرابها مقدرًا على الألف) منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير) لأنه خبرهما (نحو قام القوم ليس زيدًا) واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، ليس فعل ماض ناقص معناه الاستثناء يرفع الاسم وينصب الخبر ، وزيدا منصوب على أنه خبرها ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق : أي ليس القائم زيدًا ، أو على البعض المفهوم من كل : أي لا يكون بعضهم زيدًا (ولا يكون زيدًا) واعرابه لانافية ، يكون فعل مضارع معناه الاستثناء مرفوع لتجرده عن النادب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، ويكون متصرف ، من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وزيدا خبرها ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق : أي لا يكون القائم زيدًا أو على البعض المفهوم من الكل : أي لا يكون بعضهم زيدًا . قال الفاكهي : وجلة الاستثناء هل هي حال فحلها نصب ، أو مستأنفة فلا محل لها ؟ قولان ، صحح ابن عصفور الثاني اه . وقال ابن علقم : جلة الاستثناء في ذلك كله مستأنفة من حيث الاعراب لا المعنى : كما صححه ابن عصفور ، وجزم به أكثر المتأخرين . وقال السيرافي : وقوم الأرجح أنها حال ، واعترض بأن الماضي لا يقع حالا الا مع قد ولو مقدرة ،

وَالْمُسْتَشْنَى بِخَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِهَا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدٌ بِالْجَرِّ ، وَعَدَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدٍ ، وَإِنْ جَرَرْتَ فِيهِ حُرُوفُ جَرٍّ ، وَإِنْ نَصَبْتَ فِيهِ أَفْعَالَ إِلَّا أَنْ سَيَبُوهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْمُسْتَشْنَى بِحَاشَا إِلَّا بِالْجَرِّ ،

وقد لا تدخل على الجامد ، ويجب أن جهور المحققين من المتأخرين على أن قد لا نلزم في ذلك لكثرة ورود الماضي حالا بدون قد اهـ (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا) ولا يكون الاستثناء بهذه الأفعال الامتناعا . قال أبو حيان : فلا تقول ما في الدار أحد خلا حمرا (يجوز جره) بها ، لكن الجر بالاولين قليل ولذا لم يحفظه سيبويه في عدا (و) يجوز (نصبه بها) على أنه مفعول به ، ومحل جواز الوجهين ان تجردت من ما المصدرية كما يعلم من كلامه الآتي (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل خلا فعل ماض فيه معنى الاستثناء ، زيدا مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو . قال ابن علقم : فاعل خلا وعدا وحاشا لا يكون في الاستثناء الاضميرا ملازما للأفراد والتذكير ، والاستثناء عائد على البعض المفهوم مما قبله ، أو على اسم فاعل مفهوم من السياق اهـ والتقدير هنا قام القوم خلا بعضهم وخلا القائم زيدا (وخلا زيدا بالجر) على أن خلا حرف جر ، وزيد مجرور به (وعدا زيدا) بالنصب مفعول به (وعدا زيدا) بالجر بعدا (وحاشا زيدا) بالنصب على أن حاشا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا كفاعل خلا وعدا ، وزيدا مفعول به (وحاشا زيدا) بالجر بحاشا (وإن جررت) بكل منها المستثنى (فهي حروف جر) واستثناء غير متعلقة بشئ لأنها للتنجية لا للتعدي ، ومحل مجرورها حينئذ نصب عن تمام الكلام ، فناصبه الجملة المتقدمة التي انتصب عن تمامها . وقال الجرجاني هنّ معديات ، فمجرورهنّ في محل المفعول به كمررت بزید ، ويتعلق بما في الجملة من فعل أو شبهه إلا أن تعديتهنّ على جهة السلب : أي على جهة النفي اهـ (وإن نصبت) بكل منها (فهي أفعال) ماضية معناها الاستثناء ، وهي جامدة متعديّة بنفسها ، وهي جملة الاستثناء مستأنفة من حيث الاعراب لا المعنى فلا محل لها كما أن جملة الا زيدا من نحو قام القوم الا زيدا لا محل لها ، وقيل انها حال فحلها النصب والقول فيها كالتقول في جملة ليس ولا يكون (الا أن سيبويه) امام النحاة (لم يسمع في المستثنى بحاشا الا بالجر) فالنظم حرفيتها وأوجب الجرّ بها ونفى النصب ، وغيره سمع النصب أيضا كقولهم ، اللهم اغفر لي وإن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصغر ، فجوزه وان ثبت مقدم على النافي ، ولا يستثنى بها الا فيما فيه تنزيه للاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره ، أو فيه نحو ضربت القوم حاشا زيدا بالجرّ ، ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيدا لقوات معنى التنزيه ، كذا قال ابن الحاجب . وجزم به الرضى ، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء ، فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه عن سوء ، ثم يبرئون من أرادوا تبرئته على معنى أن الله منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه ، فيكون أكّد وأبلغ ، وتكون حينئذ مستعملة للتنزيه فقط ، فتكون اسما مبنيًا نحو - قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء - . قال الخبيص : وهي حينئذ اسم منتصب محلا انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل ، وقد قرئ حاشا لله بالتنوين وهو مثل قولهم رعا لزيد ، وحاشى الله بالاضافة فهو مثل سبحان الله اهـ . وفي التسهيل : وشرحه للدمايين ، وإن وليها مجرور باللام انتفت حرفيتها

وَتَتَّصِلُ مَا بَعْدًا وَخَلَا فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ ، وَلَا تَتَّصِلُ مَا بِحَاشَا ، تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ مَاعِدًا زَيْدًا
وَقَالَ أَيْدٍ :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

بالاجتماع ولم يتعين الفعلية خلافا للبرد ، بل يتعين حينئذ اسميتها لجواز تنوينها كقراءة ابن السكيت
حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد ، وقرأ ابن مسعود حاشي الله بالاضافة ،
فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله اهـ (وتتصل ما) أى ما المصدرية (بعدا وخلا فيتعين) حينئذ
(النصب) بهما للمستثنى لأن المصدرية لا تدخل الاعلى الفعل (ولا تتصل ما بحاشا) أى لا يجوز
دخول ما المصدرية على حاشا كما نص عليه سيويه خلافا لمن جوز اتصال ما بها ، وهو مامشى عليه
صاحب الأجرومية . قال ابن عتقاء : دخول ما على حاشا ، رأى لابن مالك تبعا لقوم ، والصحيح
وفقا للجمهور أن ما لا تدخل على حاشا الا في ضرورة أو شذوذ ، وهي حينئذ زائدة لا مصدرية ، وان
نصب ما بعدها اهـ (تقول قام القوم ماعدا زيدا) بالنصب لا غير ، وقام الناس ما خلا عمرا ، واعرابه
قام فعل ماض ، القوم فاعل ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها بمصدر ، عدا فعل ماض ، زيدا
مفعول به ، ومثله ما خلا عمرا وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وجوبا يعود على البعض والتقدير قام
القوم ماعدا بعضهم زيدا ، وما خلا بعضهم عمرا : أى مدة مجاوزة زيد ومدة مجاوزة عمرو .
قال في التصريح : والقول بأن ما هنا مصدرية مع وجود خلا وعدا مشكل لأنها لا تدخل على فعل
جامد كما نص عليه في التسهيل ، وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف ، فقليل على الحالية والتقدير
قام القوم مجاوز قيامهم زيدا ، أو مجاوزا قيامهم زيدا ، أو خاليا بعضهم من زيد ، وقام الناس خلو
قيامهم عمرا ، أو خاليا قيامهم عمرا ، أو خاليا بعضهم من عمرو . قال ابن مالك : ووقعت الحال معرفة
لتأولها بنكرة . قال ابن هشام في المغنى : والتأويل خالين عن عمرو ، ومتجاوزين زيدا اهـ ،
وقبل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف : أى وقت خلوهم عمرا ، أو وقت مجاوزتهم زيدا ،
وما تقرّر من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي وجاعة الى جواز الجرّ
بهما على تقديرهما حرفي جرّ ، وتقدير ما زائدة . قال في المغنى : فان قالوا ذلك بالقياس ففساد لأن
مالا تزد قبل الجار ، بل بعده نحو - عما قليل - فجارحة من الله - ، وان قالوه بالسماح فهو من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اهـ (وقال لبید) بفتح اللام وكسر الموحدة ابن ربيعة العامري ، وفد
على رسول الله ﷺ فأسلم وحسن اسلامه ، وكان من خول شعراء الجاهلية ، وكان من المعمرين
عاش مائة وأربعين سنة ، ولم يقل شعرا بعد اسلامه ، وكان يقول أبدلني الله تعالى به القرآن ،
وقيل قال بيتا واحدا .

ماعاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح

(ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل)

هو من قصيدة للبيد لامية من الطويل أكثر من خمسين بيتا استشهد النحاة بكثير منها * اللغة
ألا حرف يفتح به الكلام لتنبه المخاطب ، وكل اسم موضوع لجميع الأجزاء ، اذا أضيف الى

النكرة اقتضت عموم الافراد ، واذا اضيفت الى المعرفة اقتضت عموم الأجزاء ، والباطل هو الزائل
 الفات ، من بطل الشيء بطلا ، وبطولا ، وبطلانا ، اذا ذهب ضياعا ، والنعيم ما أنعم الله به عليك ،
 وكذلك النعمة ، وقوله لاحالة بفتح الميم : أى لا بدأولاحيلة * الاعراب : ألا حرف استفتاح
 كل مبتدأ ، شئ مضاف اليه ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، خلا فعل ماض ، معناه
 الاستثناء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو عائد على البعض ، وباطل خبر المبتدأ والمصدر
 المنسبك من ما وما بعدها منصوب على الظرفية : أى كل شئ باطل مدة خلوه ، أو وقت خلوه
 عن الله تعالى ، وكل مبتدأ ونعيم مضاف اليه لانافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع
 الخبر محالة اسمها مبنى معها على الفتح ، وخبر لا محذوف والتقدير لاحالة لنا ، زائل خبر كل ، والمعنى
 أن كل شئ غير الله تعالى زائل وفان لا يدوم ، وكل نعيم : أى من نعيم الدنيا لأنه يصدد ذم الدنيا
 وبيان سرعة زوالها ، أو أعم من ذلك لأن ليذا قال ذلك قبل اسلامه ، فيمكن أن يكون
 اعتقاده في ذلك الوقت أن الجنة لا وجود لها ، وحينئذ فيكون المراد من قوله ﷺ أصدق كلمة :
 أى قطعة من الكلام قالها الشاعر ، كلمة لا يبد : ألا كل شئ الخ صدر البيت ، فان العجز وهو قوله
 * وكل نعيم لاحالة زائل * لا يمكن تصديقه فيه من حيث انه شامل لنعيم الجنة
 وهو لا يزول ، ولذا جاء : أن الصديق رضى الله عنه كذبه فيه . وقال ان نعيم الآخرة لا يزول ، بل
 جاء بذلك مرفوعا الى النبي ﷺ . وقال ابن حجر العسقلاني : المراد بالبطلان في البيت الفناء
 لا الفساد ، وكل شئ سوى الله تعالى جائز . عليه الفناء لذاته ، حتى الجنة والنار ، وانما يبقيان ببقاء
 الله تعالى لهما وخلق الدوام لأهلها ، والحق على الحقيقة من لا يجوز عليه الزوال لذاته . والشاهد
 فيها خلا حيث ينصب ما بعده على أنه فاعل والفاعل مستتر والاسم المنصوب المفعول به .
 [تمة] بقيت أدوات يستثنى بها لم يذكرها المصنف للخلاف فيها بيد بالوحدة ، ويقال فيها
 ميد بالميم ، ويكون بمعنى غير اتفاقا فيستثنى بها في الانقطاع فقط كقوله ﷺ « نحن الآخرون
 السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » وتأتى بمعنى أجل ، وبمعنى على كقوله ﷺ
 « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قریش ، ورضعت في بني سعد » أى من أجل أنى من
 قریش ، ورضعت في بني سعد ، أو على أنى من قریش الخ ، ويجوز أن تكون في هذا الحديث
 بمعنى غير منصوبة على الاستثناء ، ويكون من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتلازم الاضافة الى أن
 المصدرية وصلتها كالمثالين المذكورين ، وشذ حذف أن بعدها ، فيقال في اعرابها بيد اسم استثناء
 بمعنى غير مبنى على الفتح ، والجملة بعدها في محل جر بالاضافة . وقال ابن مالك في اعراب مشكل
 البخارى بيد حرف استثناء بمعنى الا ، وعلى هذا فالجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء المنقطع ،
 وقد مال الدماميني الى هذا في شرح التسهيل * ومنها بله بفتح الهاء أكثر من كسرهما عندها
 الكوفيون والبغداديون وغيرهم ، وأجازوا النصب بعدها كالأحقاق القوم بله زيدا . قال ابن
 عنقاء : والأصح أنها تدل على أن ما بعدها زائد في الوصف على ما قبلها ، وأنها تكون اسما لا ترك
 كثيرا فينصب المفعول به كبله زيدا : أى دعه ففتحته بناء ، وقيل مصدر وقع بدلا من فعل الأمر :
 أى تركا زيدا ففتحته اعراب ، وقيل مصدر بمعنى الترك فيضاف الى المفعول له . وقال الفارسي
 لفاعله ففتحته اعراب أيضا ، واسما بمعنى كيف قليلا فيرفع ما بعده ففتحته بناء ، وبالثلاثة روى

قول الشاعر : تذر الجاحم ضاحيا هاماتها * بله لا كف كأنها لم تخلق
وتكون اسما بمعنى غير ، فتضاف للمستثنى نحو ما قاموا بله زيد ففتحت إعراب ، وقد يجر بالحرف
كحديث البخاري « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر بله ما اطلعتم عليه » أي من غير ما اطلعتم عليه * ومنها لاسيما وأكثر استعمالها بالواو
قبلها ، وبالتشديد ، وقد تحذف الواو ، وقد تخفف . قال الرضي ، وقد يقال فيها سيما بحذف لا ،
والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية عدها كثيرون من أدوات الاستثناء ، حتى
رأوا ما بعدها مخالفا لما قبلها بالأولوية نحو قاموا لاسيما زيد ، والأصح أنها مجرد التنبيه على أولوية
ما بعدها بالحكم الذي نسب لما قبلها ولا فيها نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ،
وسى بمعنى مثل اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف ، ويجوز فيها بعدها الجر بالاضافة الى
سى وما زائدة ، والفتحة في سى حينئذ اعرابية ، فيقال فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره
وهو أرجح الوجوه ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوز لأنه كذلك سمع ، وما حينئذ موصولة
بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بالجملة : أي ولا مثل الذي ، أو مثل شيء هو زيد ، والنصب فإن
كان نكرة ، فعلى التمييز لما ، وهي حينئذ نكرة تامة بمعنى شيء أول شيء ، وما كافة لها عن الاضافة ،
والفتحة بناء عليها في لارجل ، وإن كان معرفة ، فعلى حذف فعل ناصب مناسب ، وما كافة ، أو على
أنه مفعول بسى نفسها لتأويلها باسم الفاعل ، وما كافة لها عن الاضافة : أي ولا مساو زيدا فيهم ،
وقيل ما كافة ، ولا سيما منزل منزلة الا في الاستثناء ، فلا سم المعرنة بعدها منصوب على الاستثناء
المنقطع ، ولما كانت الوجوه الثلاثة متكافئة منع الجمهور نصب المعرفة بعدها . قال في التسهيل :
وشرحه للدمايني ، وقد توصل بظرف كقولك يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة ، وأحب
التفعل ولا سيما يوم الجمعة . قال الشاعر :

يسر الكريم الجدل لاسيما لدى * شهادة من في خيره يتقلب

أوجلة فعليه نحو يعجبني كلامك لاسيما تهظه . وقال الشاعر :

قف الناس بالخير لاسيما * يفيلك من ذى الجلال الرضا

وأما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب . قال الشارح : وجاء بعد لاسيما الجملة الشرطية وعليه
فما كافة ما يوجد في كلام المنصفين ، من قولهم لاسيما والامر كذا تركيب غير عربي . قال الرضي
ولا أعلم من أين أخذه ، وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منه وب المحل
على أنه مفعول مطلق ، فإذا قلت أحب زيدا ولا سيما راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال
من مفعول الفعل المقدر : أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا ، وكذا تقول في أحبه ولا سيما
وهو راكب أو لاسيما ان ركب : أي وخصوصا ان ركب * ومنها لما المشددة نحو - ان كل نفس
لما عليها حافظ - في قراءة التشديد ، وإن نافية : أي ما كل نفس الا عليها حافظ ، فتقول في اعرابها
لما ايجابية بمعنى الا الاستثنائية ، ومن ذلك قولهم أنشدك الله لما فعلت ، وبالله لما أتيت : أي ما أسألك
بالله الا ففعلك فلفظه اثبات ، ومعناه التثني المحصور ، والذي بعدها في تأويل مصدر - حذف سا بكة استثناء
مفترغا . قال الرضي قولهم أنشدتك الله من قولهم نشدته كذا فأنشد : أي ذكرته فتذكر ،
والمعنى ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به ، وقلت لك بالله لتفعلن اه

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ ، وَأَسْمُ
إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَأَسْمُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ فَتَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ . وَأَمَّا التَّوَابِعُ
فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

باب المخفوضات من الأسماء

المخفوضات ثلاثة :

[خاتمة] هي فائدة . قال الشلبي في حاشية المطول مالفظة ، قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ
الشريف ، وهو قولهم : اللهم إلا أن يكون الأمر كذا وكذا فبما في ثبوته ضعف كأنه يستعان في
إثباته بالله تعالى اه . وقال غيره اللهم إلا أن يكون الخ كذا تذكر بعد استثناء نادر كأنه يستعان
من الله في وقوعه (وأما خبر كان وأخواتها) نحو - وكان الله غفورا رحيمًا - فأصبحتم
بنعمته إخوانا - ليسوا سواء - مادمت حيا - (وخبر الحروف المشبهة بليس) نحو - ما هن
أمهاتهم - ولات حين مناص - * تعز فلا شيء على الأرض باقيا *
ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

(وخبر أفعال المقاربة) نحو - عسى الله أن يأتي بالفتح - وما كادوا يفعلون - (واسم إن
وأخواتها) نحو - إن الله سميع بصير - ولكن أكثركم للحق كارهون - (واسم لا التي لنفي
الجنس) نحو لا إله إلا الله « لا أحد أغبر من الله » (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطرادا
فلا حاجة الى اعادة (وأما التوابع) التي من جلتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتي
الكلام عليها) بعد الجوازم (ان شاء الله تعالى) وإنما أخرها المصنف عن المرفوعات
والمنصوبات والمخفوضات والمجزومات لأنها تابعة لها ، والتابع من شأنه أن يتأخر عن المتبوع .

باب المخفوضات من الأسماء

وهي ما اشتمل على علم الاضافة ، وهو الجر سواء أكان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء ، وقوله من
الأسماء لبيان الواقع للاحتراز لأن الخفض لا يدخل الأفعال (المخفوضات ثلاثة) فقط بدليل
الاستقراء ، وأما الجر بالمجاورة ، ويكون في النعت : نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته
لضرب مع أنه نعت لجر ، وفي التوكيد كقوله :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب

بخفض كلهم لمجاورة الزوجات مع أنه توكيد لمفعول بلغ ، وفي عطف النسق نحو - وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم بخفض أرجلكم لمجاورته لرؤوسكم ، ومعه فيه جمهور النحاة وتأولوا الآية لزوال الجوار
العطف فلا يحسن عده قسما مستقلا لأن حركة الجوار مجرد اتباع فلاعامل لها ألبتة أوعاملها عامل
جارها توسعا ، وعلى القولين فحركة الاعراب فيه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجوار ، وأما الجر بالتوهم كقول الشاعر :

بدالى أتى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ . فَالْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ هُوَ مَا يُخَفِّضُ بِمِنْ ، وَإِلَى

بخفض سابق على توهم أنه قال لست بمدرك بحرف الجر ، فلا يحسن عنده أيضا قسما مستقلا ، وذلك لأن عامله هو ذلك العامل المتوهم ، لا التوهم نفسه لأن حركة إعرابه الأصلية مقدرة فيه : الأول من الثلاثة (مخفوض بالحرف) قدمه لأنه الأصل ، ولا يكون هذا المجرور إلا اسما مفردا صريحا ككررت يزيد أو مؤدلا كعلمت بأنك قائم . (و) الثاني (مخفوض بالاضافة) أى بسببها لأن الأصح أن المضاف عامل في المضاف إليه . ثم المضاف إليه قد يكون مفردا ، نحو غلام زيد ، وقد يكون جملة كـ هذا يوم لا ينطقون - ويوم هم بارزون - إذ لا يضاف للجملة إلا اسم الزمان ولو غير ظرف ، وحيث ، وآية : بمعنى علامة ، وريث بفتح الراء وسكون التحتية آخره ثاء مثثة : أى مقدار القول ، ومارادفه في المعنى كحديث « من غشنا فليس منا » وخبر « لا إيمان لمن لا أمانة له » . والذي يلزم الاضافة إلى الجملة إذ باتفاق ، وإذا ، وحيث عند الجمهور . (و) الثالث (تابع للمخفوض) بالحرف أو الاضافة ، وهذا مبنى على رأى السهيلي أن العامل فيه هى التبعية ، وهو ضعيف ، والأصح أن العامل فى التابع ، هو العامل فى المتبوع فى غير البدل ، فيرجع جرتا التابع الى الجر بالحرف أو الاضافة ، وأما البدل ، فالعامل فيه محذوف (فالمخفوض بالحرف) أى بحرف الجر . قال ابن الحاجب سميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل الى اسم . وقال الرضى بل لأنها تعمل إعراب الجر كما يقال حروف النصب ، وحروف الجزم ، ويسمى الكوفيون حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل : أى توصل معناه الى الاسم ، وتسمى أيضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أو غيرها ، وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها (هو ما يخفض بمن) وهى لا ابتداء الغاية مكانا كقرأت من أول القرآن وزمانا نحو - من أول يوم - وغيرهما نحو : من محمد رسول الله ، ومنه عند سيبويه التى بعد اسم التفضيل كأنت أفضل منه ، والى فى نحو « أنت منى بمنزلة هرون من موسى » ، ولى من فلان صديق ، ويقال لها التجريدية ، وتسكون للتبعيض ، وهى التى يصلح مكانها بعض كمنهم من كلم الله - ، ولييان الجنس ، ويملح مكانها الذى هو نحو - فاجتنبوا الرجس من الأوثان - أى الذى هو الأوثان ، والتعليل نحو - يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق - والسببية نحو - يحفظونه من أمر الله - أى بأمره ، والظرفية نحو - إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - أى فيه ، والعندية نحو - لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله - أى عنده ، والفصل ، وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو - والله يعلم المفسد من المصلح - والاستعلاء كنصرناه من القوم - : أى عليهم ، والتأكيد ، وهى الزائدة لغير غرض بشرط تقدم نفى أو نهى أو استفهام بهل ، وأن يكون مجرورها نكرة نحو - ما كان معه من إله - ما جاءنا من بشير - ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت - ثم الزائدة ان جرت اسم جنس نكرة كما جاءنى من رجل ، فهى للتنصيص على العموم والاستغراق ، وان جرت نكرة عامة فهى لتوكيد العموم ، وذلك نحو ما جاءنى من أحد ، أو عريب بمهملتين ، أو ديار ، أو طوفى ، أو مصوات ، أو ذبيح ، وكأها بمعنى أحد وملازمة للنفى (والى) وهى لانتها الغاية مكانا نحو - إلى المسجد الأقصى - وزمانا نحو

وَعَنْ ، وَفَى ، وَالبَاء ، وَاللَّامِ ،

- أتموا الصيام إلى الليل - وغيرهما نحو « إلى هرقل عظيم الروم » ويكون للمصاحبة نحو - من أنصاري إلى الله - : أي معه ، والظرفية نحو - هلك إلى أن تزكى - : أي في أن ، ولها معان أخر (وعن) وهي للمجازة ، ولم يذكر البصريون لها معاني غيرها ، والمراد بها بعد شيء عن المجرور بها بسبب مصدر الفعل المعتدى لها : نحو سرت عن البلدة : أي بعدت عن البلدة بسبب السير وأطعمته عن جوع ، وكسوته عن عري : أي جعلت الجوع والعري مجاوزا له ، ومنه رميت السهم عن القوس لأن السهم يجاوزها ، وتكون للاستعلاء نحو - فأما يبخل عن نفسه - : أي عليها ، وبمعنى من نحو - وهو الذي يقبل التوبة عن عباده - أي منهم (وعلى) للاستعلاء الحسي حقيقة نحو - وعليها وعلى الفلك تحملون - أو مجازا نحو - أو أجد على النار هدى - أو المعنوي نحو - الرحمن على العرش استوى - وصلى الله على محمد وآله ، وتكون للمعية نحو - أتى المال على حبه - : أي مع حبه ، والظرفية نحو - وانبعوا ماقتلوا الشياطين على ملك سليمان - : أي فيه والتعليل نحو - لتكبروا الله على ما هذاكم - أي لهدايته إياكم ، والاستدراك نحو قولهم على أنه كذا وكذا ومن ذلك قول الشاعر :

بكلّ تدأوينا فلم يشف مابنا * على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع * إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

أبطل بعلى الأولى عموم لم يشف مابنا : فقال بلى ان فيه شفاء . ثم أبطل بالثانية قوله * على أن قرب الدار خير من البعد * والأرجح أنها حيثئذ خبر لمبتدأ محذوف : أي والتحقيق على كذا ، وقد يكون اسما مبنيا بمعنى فوق كنزلت من عليه (وفى) وهي للظرفية مكانا نحو - غلبت الروم في أدنى الأرض - ومنه أدخلت الخاتم في أصبعي غير أن فيه قلبا لأن الأصل أدخلت أصبعي في الخاتم وزمانا نحو - سيغلبون في بضع سنين - وتكون للاستعلاء كقوله تعالى - ولأصلبكم في جذوع النخل - أي عليها قال الدماميني ، ومنه حديث « أرواح الشهداء في أجواف طير خضر » : أي عليها (والباء) هي للتعدية : أي جعل الفعل متعديا وتحويله باحداث معنى التصيير في مفهومه من اللزوم إلى التعدى ، وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر ، وللتعدية معنى آخر ، وهو إيصال معنى الفعل إلى شيء بواسطة حروف الجر ، وهذا جار في حروف الجر كلها ، وباء التعدية ، وتسمى باء النقل هي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو - ذهب الله بنورهم - أي أذهبه ، وتكون للإصاق ، وهو معنى لا يفارقها ، ولذا اقتصر عليه سيبويه نحو مررت بزيد : أي التصق مسرورى بمكان يقرب منه ، وللإستعانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، ومنه كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين وقوله تعالى - ترهبون به عدو الله - والتأكيد ، وهي الزائدة وكثرت زيادتها في فاعل كفى نحو - كفى بالله شهيدا - ومفعول عرف ، وفي المبتدأ بعد إذا الفجائية ، نحو خرجت فإذا به قائم : أي فإذا هو قائم ، وكيف نحو كيف بك : أي كيف أنت ، وفي الخبر المنفى ، نحو ما كنت بقائم ولست بنائم ، ولزمت زيادتها في نحو - أسمع بهم وأبصر - في رأى الجمهور وشدت في الخبر المثبت (واللام) وهي للملك نحو - لله ما في السموات

وَالْكَافِ ، وَحَتَّى ، وَالْوَاوِ ، وَالْثَاءِ .

وما في الارض - والاختصاص : أى شبه الملك كالجنة للمؤمنين ، والسرج للفرس ، والاستحقاق ، وتقع بين معنى وذات : كالجملة لله - وللشافرين النار أى عذابها ، والمعاني الثلاثة متقاربة ، وقد يستغنى بذكر الاختصاص عن المعنيين الآخرين ، وقد يعبر بأحدها مكان الآخر ، وقد تكون للتعليل نحو - خلق لكم - ومنه لام كي ، وليان الحكمة نحو - وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون - لانا لوجعلناها للتعليل لزم عليه نسبة أفعاله تعالى للأغراض والعلل ، وذلك محال على الله تعالى ولتوكيد النفي ، وهى لام الجود نحو - وما كان الله ليعذبهم - ولاتهاء الغاية نحو - كلّ يجرى لأجل - أى الى أجل ، وللاستعلاء نحو - يخرّون للاذقان - وإن أسأتم فلها - أى عليها ، والظرفية نحو - لا يجليها لوقتها إلا هو - : أى فى وقتها (والكاف) وهى للتشبيه : نحو زيد كالقمر ، وأخته كالشمس ، وتكون للتعليل كقوله تعالى - كما أرسلنا فيكم رسولا - وقوله تعالى - وى كأنه لا يفلح الكافرون - فوى اسم فعل بمعنى أعجب ، والكاف للتعليل : أى أعجب لعدم فلاحهم ، وللتأكيد ، وهى الزائدة نحو - ليس كمثله شيء - أى مثله . قال ابن عنقاء والتحقيق أنها فى الآية للتشبيه ، وانما نفي الشيء بنفي لازمه ، وقد تأتى اسما بمعنى مثل اضطرارا عند الجمهور واختيارا عند ابن مالك كالأخفش فتقع مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومجرورا باسم أو حرف وبقى للحروف المذكورة معان أخر مذكورة فى الطولات (وحتى) وهذيل تبدل حاءها عينا وهى لاتهاء الغاية مكانية : نحو أكلت السمكة حتى رأسها ، وزمانية نحو - سلام هى حتى مطلع الفجر - ويجب فى مجرورها اذا كان مسبوقا بذى أجزاء أن يكون آخرها كالمثال الأول ، أو متصلا بالآخر ، وذلك كالمثال الثانى ، فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها خلافا لابن مالك ، والغالب فيما بعد حتى الجارة أن يكون داخلا فى حكم ما قبلها بخلاف ما بعد الى ، فإن الغالب فيه عدم الدخول . قال العصامى ، ومذهب المحققين أنه اذا لم يكن معها قرينة تقتضى الدخول أو عدم الدخول حكم لما بعده بالدخول ، ويحكم فى مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول جلا على الغالب فى البابين ولا خلاف فى حتى العاطفة فى وجوب دخول ما بعد حتى لأن العاطف بمنزلة الواو (والواو) وهى للقسم كوالله «والذى نفسى بيده» ومنه - والنجم إذا هوى - والمرسلات عرفا - والسماء ذات البروج - ونحوها من السور المفتحة بالواو ، وقيل هى على حذف رب بفتح الراء مضافا إلى المجرور بعده : أى ورب النجم ، ورب المرسلات ، لأنه لا يحلف بغيره تعالى . وأجيب بأن المنع فى حق العبد ، وأما المعبود فله أن يقسم بما شاء ، وفى الأقسام بها ايدان بعظمة ملكه وقوة سلطانه . قال الشيخ عبد الملك العصامى ، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو - والقرآن الحكيم - فان تلتها واو أخرى نحو - والتين والزيتون - فالثانية للعطف والاحتياج كل من القسمين الى جواب . قاله فى المغنى (والياء) المثناة فوق ، وهى للقسم أيضا والغالب دخولها على الاسم الأعظم نحو تالله . قال بعضهم والأصل فى حروف القسم الباء والواو بدل منها والياء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب . قال الزمخشري فى قوله تعالى - وتالله لا يكذبن أصدانكم - كأنه يجب من تسهيل الكيد على يده وتأتية مع عتق نمروذ وقهره اه ولم يذكر المصنف الباء الموحدة التى هى أصل حروف القسم اكتفاء عنها بقوله أولا ، وفى والياء فانها شاملة لباء القسم

[تنبيه] بقي من حروف القسم حرفان : الأول الهمزة ، وتختص بالاسم الأعظم ، وهو الجلالة وهي إمامة مفتوحة يليها ألف وتسميها المغاربة مجازا همزة الاستفهام كقوله صلى الله عليه وسلم « آله ما أجلسكم إلا ذلك » أصله بالله ، فعوضت الهمزة عن الباء ، وإمامة قطع مقصور يقال والله لا أخرجن فتقول أفالله أو فالله لتخرجن بقطع الهمزة أصله أفبالله حذفت الباء وأبدل منها الهمزة والفاء عاطفة على كلام المخاطب ، والحذف بالهمزة نفسها عند الأخفش وأصحابه ، واختاره كثيرون ، وبحرف القسم المحذوف عند الكوفي ، واختاره ابن مالك . قال ابن عنتقاء في حواشي البهجة ، وهو الأصح . والثاني هاءتها كثيرون كابن عصفور ، وأبي حيان من حروف القسم ، وتسميها المغاربة هاء التنبيه ، وتختص أيضا بالاسم الأعظم ، ولك في ألفها الاثبات والحذف ، وفي الهمزة القطع والوصل ، فالصور أربع ها الله ، هالله ، هالله ، هالله ، وهي عوض عن وار القسم ، والأصح أن الجر بالواو المحذوفة ولا بد أن يجيء بلفظ إذا بعد المقسم به لأن هاء من تمام اسم الإشارة لكونه حرف تنبيه قدم ليكون عوضا عن حروف القسم نحو هالله ذا ، وعد بعضهم من حروف القسم الكاف نحو - كما أخرجك ربك - والصحيح أنها خبر لمحذوف : أي وذلك كما أخرجك ، والإشارة إلى ما فهم من سياق ما قبله : أي هذه الحالة في كراهيتهم إياها كحال إخراجك للحرب في كراهتهم له ، وأما أين المستعمل في القسم نحو أين الله لأفعلن فالصحيح أنه اسم مبتدأ محذوف الخبر : أي أين الله قسمي ، وكذا وايم الله بهمزة وصل عند الجمهور ، فانه اسم مبتدأ وخبره محذوف : أي وايم الله قسمي . ويجاب القسم بغير السؤال باللام نحو : والله لزيد قائم ، وبأن نحو والله إن زيدا قائم ، وبما ولا النافيتين نحو ، والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد ، وقد يحذف حرف النفي قرينة نحو - تالله تفتؤ - أي تالله لا تفتؤ . وأما قسم السؤال ، فلا يجاب إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل قام زيد ، وقد يحذف جواب القسم إذا اعترض بين أجزاء الجملة : نحو زيد والله قائم ، أو تقدمت عليه نحو : زيد قائم والله لدلالة الجملة عليه (ورب) بضم الراء وفتحها وتشديد الباء مفتوحة ويجوز إلحاقها تاء التأنيث المفتوحة ، وهي للتقليل حقيقة إلا أنها استعملت في التكثير كثيرا حتى صار استعمالها فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة ، وفعالها الذي يتعلق به يجب أن يكون ماضيا لأنها لتقليل ما ثبت نحو رب رجل كريم لقيته ، وأما قوله تعالى - ربما يؤدّ الدين كفروا - فانما دخلت رب على المستقبل لأن مثل هذا المستقبل في القرآن بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه من حيث أنه من أخبار الله ، وهي صدق لا يختلف ، ولذا كثيرا ما ترد نظائره بلفظ الماضي كقوله تعالى - وسيق الذين اتقوا - ونادى أصحاب الجنة - ونحو ذلك ، والمضى في المعنى كاف بل قيل ان دخولها على الماضي غالب لا واجب لوروده في القرآن كهذه الآية ، وأشعار العرب كقوله :

يارب قائلة غدا * يالطف أم معاويه

(ومذ ومنذ) بضم الميمين . قال ابن مالك وكسرها لغة بني سليم ، ولا يجوز أن الازمن معين غير مستقبل ، وهما حينئذ بمعنى من الابتدائية ان كان الزمان ماضيا كقوله * أقوين مذحجج * وقوله * ورب عفت آثاره منذ أزمان * أي من حجج ومن أزمان ، وبمعنى في الظرفية ان كان حاضرا نحو مارأيت مذليلتنا ومنذ يومنا : أي في ليلتنا وفي يومنا ، وبمعنى من وإلى معا ان كان

فَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَجْرُ ظَاهِرَ وَالْمُضْمَرِ نَحْوُ مِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ، إِلَى اللَّهِ

معدودا نحو مآريته مذ أو منذ يومين : أى من أول هذه المدة الى انتهائها ، أما الزمان المستقبل وغير المعين فلا يدخل عليه ، لا يقال لأراه مذ أو منذ غد ولا مآريته مذ أو منذ حين ، فان أتى بعدها جملة حكم بظرفيتها وإضافتها اليها ، والى زمان يضاف اليها نحو : مآريته مذ جاءنى أو منذ كان عندي أو أتى بعدها اسم زمان مرفوع كأم أراه منذ يومنا أو منذ يوم الاثنين ، فهما مبتدأ ، وما بعدها خبر أو بالعكس ومعناها الأمد : أى جميع المدة ان كان حاضرا أو معدودا ، وأول المدة ان كان ماضيا أى مدة انتفاء الرؤية يومان ، أو أول مدته : أى اقطاعها يوم الاثنين ، وعلى هذا فالكلام جلتان مستأفتان لأن جملة مذ و منذ جواب لسؤال مقدر .

[تنبيه] جملة ماذ كره أيضا من حروف الجر أربعة عشر حرفا وكلها مستوية فى الاختصاص بالاسماء والدخول عليها ، وبقى على المصنف من حروف الجر حاشا وعدا وخلا ، ولعله اكتفى بذلك فى الاستثناء ، ولعل فى لغة عقيل كقول الشاعر :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيا * لعل أبى المغوار منك قريب

ولولا الامتناعية اذا تلاها ضمير متصل نحو لولاي ولولاه ولولاك لكان كذا ، فهى حرف جر مختص بالضمير ، والأكثر أن يقال لولأنا ولولأنت ولولاهو ، ومتى فى لغة هذيل ، وتأتى بمعنى من كأخرجها متى كمه : أى من كمه وبمعنى فى الظرفية كوضعها متى كمه : أى فى كمه ، وكى التعليلية ولا تجر إلا ما الاستفهامية يقال جئتكم أمس فتقول كيما : أى لى ، والهاء للسكت ، وحذفت ألف الدخول حرف الجر عليها والغالب جرها لأن المصدرية وصلتها نحو جئتكم كي تكرمنى اذا قدرت أن بعدها : أى جئتكم لا كرامكم إياى ، وما المصدرية توصلتها نحو جاءكم زيد كيما تكرمونه : أى لا كرامه . فان قلت كيما تكرموه بحذف النون فإزائدة وكى حينئذ مصدرية ناصبة بنفسها ، وان قدرت النصب بأن مضمرة فكى تعليلية جارة :

[تنبيه آخر] اعلم انه لا بد لحرف الجر غالبا من متعلق بفتح اللام ولا بد أن يكون فعلا أو اسما يعمل عمله كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وفى تعلقه بالفعل الناقص نحو كان وأخواتها ، والجامد نحو نعم وبش وعسى خلاف ، والأظهر أنه يتعلق به ، وقولنا غالبا للاحتراز عن الزائد فانه لا يتعلق بشئ كالباء فى كفى بالله شهيدا ، ومن فى قوله تعالى - هل من خالق غير الله - لأن الزائد إنما جىء به للتقوية والتأكيد لا للربط بخلاف غير الزائد فانه لما قصرت بعض الأفعال عن الوصول الى الاسماء أعيئت على ذلك بحروف الجر ، وفى معنى الزائد رب وفاقا لابن هشام وخلافا للجمهور كما سيأتى ، ولولا ولعل فانها كالزائد من حيث الاعراب لا المعنى فلا يتعلقان بشئ ومحل مجرورها رفع بالابتداء ، وقد سمع رفعه فى لعل أبى المغوار ، ولا يتبع مجرورها الابل رفع حتى على القول بأنها معدية وانما تتعلق بفعل محذوف وجوبا (فالسبعة الاولى) من حروف الجر التى ذكرها المصنف رحمه الله تعالى (تاجر الظاهر) من الاسماء (والمضمر) فهى مشتركة بينهما ولهذا قدمها . ثم شرع يمثّل لها على الترتيب فقال (نحو منك ومن نوح) واعرابه منك جار ومجرور ، ومن نوح كذلك . الأول مثال لجر من للمضمر . والثانى مثال لجرها للظاهر (الى الله

مَرْجِعُكُمْ ، إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ، لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ، وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ، وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ ، وَفِيهَا مَا تُشْتَهَى الْأَنْفُسُ ، آمِنُوا بِاللَّهِ ،

(مرجعكم) مثال جرّ الى الظاهر واعرابه الى حرف جرّ ، ولفظ الجلالة مجرور بالي وعلامة جره كسر الهاء تأدياً ، والجملة في محل رفع خبر مقدم ، مرجع مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره ، والكاف ضمير متصل في محل جرّ بالاضافة ، وكثيرا ما نسمع من يقرأ ولاخبرة له بالعربية بكسر العين ، والذي سهل لهم ذلك مجاورتها للجيم المكسورة فينبغي التفطن لذلك فانه لحن (اليه مرجعكم) مثال جرّ الى المضمّر وقوله (جميعا) بالنصب حال من الكاف (لتركبن طبقا عن طبق) مثال جرّ عن للظاهر ، واعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر تقديره - والله لتركبن - تركبن ، فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة تخفيفا ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والنون للتأكيد ، طبقا مفعول به ، عن طبق جار ومجرور . وجملة الجار والمجرور في محل نصب صفة لطبقا ، وعبرة الجلالين لتركبن أيها الناس أصله تركبون حذف نون الرفع لتوالي الأمثال والواو لالتقاء الساكنين - طبقا عن طبق - حالا بعد حال ، وهو الموت . ثم الحياة وما بعدها من أهوال يوم القيامة اهـ . (رضى الله عنهم ورضوا عنه) مثال جرّ عن المضمّر ، واعرابه رضى فعل ماض ، الله فاعل عنهم جار ومجرور متعلق برضى ورضوا فعل وفاعل ، رضى فعل ماض ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، عنه جار ومجرور متعلق برضى . قال في الجلالين رضى الله عنهم بطاعته ، ورضوا عنه بثوابه انتهى . قال في حواشي الجمل : قوله بطاعته : أي بقبولها أو بتوفيقهم لها ، وقوله بثوابه : أي بإثابته إياهم اهـ . وعبرة الخازن قيل معنى رضى الله عنهم ، رضى أعمالهم ، ورضوا عنه لما أعطاهم من الخير والكرامة انتهت ، وهذا بخلاف قولنا في حق الصحابي مثلا رضى الله عنه فان المراد من ذلك الدعاء له بالرضا (وعليها) مثال جرّ على للمضمّر وهو عائد على الأنعام في قوله تعالى - الله الذي جعل لكم الأنعام - وقد قيل ان المراد من الأنعام هنا الابل خاصة ، وهذا القيل هو الظاهر لأنها التي توجد بها المنافع المحكية في الآية (وعلى الفلك تحملون) مثال جرّ على للظاهر ، واعرابه على حرف جرّ ، الفلك مجرور بعلى متعلق بتحملون ، وتحملون فعل مضارع مغير الصيغة وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ، ولعل المراد بقوله تحملون حمل النساء والولدان عليها في الهودج ، وهذا هو السر في فصله عن الركوب في قوله تعالى - لتركبوا ، وفي الجمع بينها وبين الفلك في الجمل لما بينهما من المناسبة التامة حتى سميت سفن البرّ (وفي الأرض آيات) مثال جرّ في للظاهر ، واعرابه ظاهر ، والآيات جمع آية ، وهي العلامة الدالة على وحدانية الله تعالى (وفيها ما تشتهي النفس) مثال جرّ في للمضمّر ، واعرابه فيها جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ما اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، تشتهي فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، الأنفس فاعل ، والضمير المجرور بني يعود على الجنة . ملكنا الله إياها (آمنوا بالله) مثال جرّ الباء للظاهر ، واعرابه آمنوا فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع

آمَنُوا بِهِ ، لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ، لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ . وَالسَّبْعَةُ الْآخِرَةُ تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَضْمَرِ ، فَمِنْهَا مَا لَا يَخْتَصُّ بِظَاهِرٍ بَعِيْنِهِ ، وَهُوَ الْكَافُ ، وَحَتَّى ، وَالْوَاوُ نَحْوُ : وَرَدَّةٌ كَالْدَّهَانِ .

فاعل ، بالله جار ومجرور متعلق بآمنوا (آمَنُوا بِهِ) مثال جرّ الباء للضمير ، واعرابه كاعراب الذي قبله (لله ما في السموات) مثال جرّ اللام للاسم الظاهر ، واعرابه لله جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، ما اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، في السموات جار ومجرور ، والجملة صلة الموصول متعلق بواجب الحذف تقديره استقر ، والعائد الضمير المستتر في استقر (له ما في السموات) مثال جرّ اللام للضمير واعرابه كاعراب الذي قبله (والسبعة الاخيرة) من حروف الجرّ التي ذكرها المصنف (تختص بالظاهر) أي بخفض الاسم الظاهر (ولا تدخل على المضمّر) أما الكاف فلكراهة اجتماع الكافين عند دخولها على كاف المخاطب وحل بقية المضمرات عليه لأن الباب واحد مع الاستغناء بمثل فانها تدخل على المظهر والمضمّر ، وأما حتى فاكْتفاء بالي فانها للغاية وتدخل على المضمّر والمظهر خلافا للبرد فانه أجاز دخولها على المضمّر كقوله :

أنت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لا تخيب

وهذا عند الجماعة ضرورة . وأما واو القسم وتاؤه فلا أن القسم بالاسم المضمّر قليل نخصوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا الى التخفيف فعوضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفا صحيحا وهو التاء ، ولأن الباء التي هي أصلها تدخل على الظاهر والمضمّر ، والفرع من شأنه أن يكون دون الاصل فلا يساويه وإنما حكم بان الباء أصل والوار والتاء فرعان عنها لانها هي الثابتة للاتصاف في غير القسم ولم توجد الواو والتاء إلا في هذا الباب ، وأما ربّ فلانها لا تجر الا النكرات والضمير معرفة ، وكونها قد تجر الضمير لا ينافي ما ذكرنا لان الضمير الذي يجوزوا جرّها له هو في معنى النسبة لكونه لا يقصد رجوعه الى شيء معين بل الى مجهول ذهني ، وأما مذ ومنذ فلا استقرار (فيها ما لا يختص بظاهر بعينه) بل يجرّ أي ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدهان) واعرابه وردة بالنصب خبر كان في قوله تعالى - فاذا انشقت السماء فكانت وردة - وعلامة نصبه فتح آخره ، وقوله كالدهان الكاف حرف جرّ الدهان مجرور بالكاف وعلامة جره كسر آخره ، وجملة الجار والمجرور في محل نصب صفة لوردة قال في الجلالين - فاذا انشقت السماء - انفرجت أبوابا لنزول الملائكة - فكانت وردة - : أي مثلها حمرة كالدهان كالأديم الأحمر على خلاف العهد بها ، وجواب اذا فما أعظم الهول انتهى . قال العلامة سليمان الجلي في حواشيه قوله : أي مثلها حمرة عبارة غيره حمرة مثلها وهي أظهر كما لا يخفى وقوله كالدهان يجوز أن يكون خبرا ثانيا وأن يكون نعتا لوردة وأن يكون حالا من اسم كانت وقوله على خلاف العهد بها : أي على خلاف لونها ، الذي نراه ونعنده ، وهو الزرقة وتلك الحمرة التي ظهرت فيها في ذلك الوقت هي لونها الأصلي لأن لونها الأصلي دائما هو الحمرة وإنما شاهدها زرقاء بسبب اعتراض الهواء بيننا وبينها كما يرى الدم في العروق أزرق ، والهواء هناك لا يمنع من اللون الأصلي قاله الكرخي والعمادي والكاظمي والماوردي . وقال القرطبي قال قتادة انها

وَزَيْدٌ كَالْأَسَدِ ، وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَنَحْوُ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ،
وَقَوْلِهِمْ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا بِالْجَرِّ .

اليوم خضراء وسيكون لها لون أحمر اهـ . (وزيد كالأسد) : أى فى الشجاعة ، واعرابه ظاهر
(وقد تدخل) : أى الكاف (على الضمير فى ضرورة الشعر) كقول العجاج من قصيدة
مرجزة يصف بها الجار الوحشى :

خلى الذنابات شمالا كشبا * وأمّ أوعال كلها أواقربا * ذات اليمين غير أن ينكبا
* اللغة خلى : أى ترك ويروى نحى ، والذنابات بضم الذال كما يفيد كلام هطيل فى شرح المفصل
وقال انه موضع بعينه . وفى العيني والذنابات بفتح الذال المعجمة وبعد الألف باء موحدة وبعدا الألف
الأخرى تاء مشناة من فوق : أى آخر الحروف ، اسم موضع بعينه ، وشمالا بكسر الشين : أى عن
شماله ، وكشبا بفتح الكاف والتاء المثناة والباء الموحدة : أى قريبا ، وأمّ أوعال اسم هضبة : أى
صخرة كبيرة بعينها ، وهى فى الأصل جمع وعمل ، وهو ذكر الأروى ، وينكب : أى يجور ويميل .
الاعراب خلى فعل ماض ، ومثله نحى على الرواية الأخرى تنصب مفعولين لأنها بمعنى ترك المتضمن
معنى صير وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، الذنابات مفعولها الأول ، شمالا مفعول ثان ، كشبانت
لشمالا : أى شمالا قريبا ، وأمّ أوعال اما بالنصب عطفا على الذنابات ، واما بالرفع على أنه مبتدأ وخبره
جلة كلها : أى كالذنابات ، وقد ذكر الوجهين العيني والساميني وهطيل كلها جار ومجرور الكاف
حرف جرّ ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالكاف أو حرف عطف ، أقرب معطوف على الهاء من
كها من غير إعادة الجار ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى جره وعلامة جره الفتحة
نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمافع له من الصوف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهى
الصفة ووزن الفعل وألفه للإطلاق ، ذات ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره واليمين مضاف اليه
غير اسم استثناء وعلامة نصبه فتح آخره ، أن حرف مصدرى ونصب ، ينكب فعل مضارع منصوب
بأن وعلامة نصبه فتح آخره وألفه للإطلاق . والمعنى أن هذا الجار الوحشى لما مضى فى عدوه جعل
موضع الذنابات ناحية شماله قريبة منه ، وجعل هضبة أمّ أوعال ناحية يمينه كلها : أى مثل الذنابات
فى القرب منها ، فهما عن يمينه وشماله مقدار ما بين كل منهما وبين طريقه واحد الآن ينكب : أى
يجوز فى عدوه ، فتصير الذنابات ان مال اليها فى العدو أقرب من أمّ أوعال ، وإن مال بالعدو الى
أمّ أوعال صارت أقرب اليه من الذنابات ، والشاهد فى قوله كلها حيث جرت الكاف المضمرة وهو
قليل (و) مثال حتى (نحو : حتى مطلع الفجر) واعرابه حتى حرف غاية وجرّ ، مطلع مجرور
بحتى وعلامة جرّه كسر آخره ، والفجر مضاف اليه : أى الى مطلع الفجر (وقولهم) أى العرب
(أكلت السمكة حتى رأسها) واعرابه أكلت فعل وفاعل ، السمكة مفعول به حتى حرف غاية وجر
رأس مجرور بحتى ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة : أى الى رأسها (بالجرّ) انما أتى به لأن ما بعد
حتى فى المثال المذكور يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتى فى باب العطف . قال الفاكهى : وأتى
بمثالين للإشارة الى أن الجرّ بها تارة يكون واجبا ، وذلك اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما
قبلها كالأية ، وتارة يكون جائزا ، وذلك اذا كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال ، وانما

وَنَحْوُ اللَّهِ ، وَالرَّحْمَنِ . وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِاللَّهِ وَرَبِّ مُضَافًا لِلْكَعْبَةِ أَوْ لِأَيِّ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ التَّاءُ نَحْوُ تَاللهُ ، وَتَرَبُّ الْكَعْبَةِ ، وَتَرَبِّي ، وَنَدَرَتَا الرَّحْمَنِ ، وَتَحْيَا تَكَ . وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالزَّمَانِ ، وَهُوَ مُنْذُ ، وَمُنْذُ ، نَحْوُ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مُنْذُ يَوْمَيْنِ . وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالنِّكَرَاتِ غَالِبًا ، وَهُوَ رَبُّ ، نَحْوُ رَبِّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ .

امتنع العطف بحتى في الآية لأنها انما تعطف بعضها على كل كما سيأتي اه : أى والفجر في الآية ليس بعضا من الليل (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) واعرابهما ظاهر ، ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف باء القسم فتقول : أقسمت بالله ، ولا تقول : أقسمت والله لأن الواو بدل عن الباء عند حذف الفعل ، ولذا قيل هي عوض عن فعل القسم . (ومنها ما يختص بالله) أى بلفظ الجلالة وهو الغالب ، وعبرة المفصل ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة اه (و) لفظ (رب) بفتح الراء حال كون لفظ رب (مضافا للكعبة أولياء المتكلم) حكاه الأخفش ، وهو شاذ كما قاله الزمخشري (وهو التاء) المثناة الفوقية : أى تاء القسم ، ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا ، ويشترط في جوابها كجواب الواو أن يكون خبريا نحو تالله لتقوم فلا يكون فيه استفهام ، فلا يجوز نحو تالله ، أو والله هل قام زيد بخلاف الباء ، فإن جوابها تارة يكون خبريا ، وتارة يكون استفهاميا نحو بالله هل جاءك أحد (نحو - تالله) فتتو تذكرو يوسف - واعرابه التاء حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالتاء وعلامة جره كسر الهاء تأديبا ، فتتو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من فتي من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وجهلة تذكرو يوسف في محل نصب خبرها (وترب الكعبة) واعرابه ترب جار ومجرور ، التاء حرف قسم وجر ، ورب مقسم به مجرور بالتاء وهو مجرور وعلامة جره كسر الباء تأديبا وهو مضاف ، والكعبة مضاف إليه (وتربي) واعرابه تربي جار ومجرور ، والتاء حرف قسم وجر وربى بالياء ، مقسم به وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقترنة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها وهو مضاف ، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وندر) خفضها لغير ذلك كما حكى سيبويه عن بعض العرب (نالرحمن) واعرابه التاء حرف قسم ، والرحمن مقسم به مجرور بالتاء (وتحياتك) واعرابه التاء حرف قسم وجر ، حياة مجرور بالتاء وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة . (ومنها ما يختص بالزمان) المعين غير المستقبل فلا يجر غيره (وهو) حرفان فقط (منذ ومنذ) كما تقدم (نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة) واعرابه مانافية ، رأيت فعل وفاعل ومفعول ، منذ حرف جر يوم مجرور بمنذ وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف ، والجمعة مضاف إليه (أو منذ يومين) واعرابه مذ يومين جار ومجرور ، منذ حرف جر يومين مجرور بمنذ وعلامة جره كسرة لأنه مثني . (ومنها ما يختص بالنكرات غالبا وهورب) بضم الراء ، وذلك لأن وضعها لتقليل نوع من الجنس ، فوجب وقوع النكرة بعدها دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها وبدون تعريف ، فلو عرفت المعرفة لوقع التعريف زيادة ضائعة (نحور رب رجل في الدار) واعرابه رب حرف تقليل وجر

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرٍ غَائِبٍ مُلَازِمٍ لِلْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّفْسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مُطَابِقٍ
لِلْمَعْنَى نَحْوُ قَوْلِهِ رَبُّهُ فِتْيَةٌ .

رجل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره ، في الدار جارا ومجرور ، وجلة الجار والمجرور في محل جر
نعت لرجل ، وأشار المصنف بالمثال المذكور الى أحكام تتعلق برب صرح بها غيره : الأول أن لها
صدر الكلام من بين حروف الجر لأنها موضوعة لانشاء التقليل أو التكثر ، واستعمالها في الثاني
كثير . والثاني أن مجرورها يوصف اذا كان اسما ظاهرا كالمثال ، ثم اختلفوا هل وصفه غالب أو
واجب ، ذهب الى الأول جماعة ، والى الثاني أبو علي الفارسي وابن السراج ومن تبعهما ، واختاره
ابن الحاجب ، وعبارة بعضهم : والنكرة الظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد نحو رب رجل
جواد ، أو جلة فعلية نحو رب رجل جاءني ، أو اسمية نحو رب رجل أبوه كريم ، وذلك لتحصل
الافادة بالنوع لأن الصفة تخصص الجنس المذكور أولا فيصير بها نوعا اه . وقال الرضي بعد ذكر
الخلاف في وجوب كونها موصوفة : والأولى أنه يجب ذلك لأن رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له
لافادة صفة مجروره معنى الجملة كما في أقل رجل يقول ذلك اه . وما قاله من أن رب مبتدأ مبني
على القول بأنه اسم ، وقد حكاه في شفاء الصدور عن الكوفيين والأخفش والرضي وهو ضعيف ،
والأصح أنها حرف جر ، لكن الأصح أنها ليست معدية للفعل ، بل هي حرف زائد لاتعلق بشئ ،
فحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء ، وفي نحو رب رجل صالح لقيت
نصب على المفعولية ، وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب لأنه من باب الاشتغال كما في نحو
هذا لقيته ، ويجوز مراعاة محله في الاتباع كثيرا كرب رجل عالم وأخيه ، أو وأخوه أقاما عندي ،
ورب رجل فاضل وأخيه ، أو وأخاه لقيت . والثالث أن الفعل الذي تتعلق به يجب تأخره عنها
وأنه يجيء محذوفا في الأكثر ، وإنما وجب نارة لأنها لانشاء التقليل ، وكل ما وضعه الانشاء فله
صدر الكلام ، وأما حذفه فلا لأن المعنى معلوم بدونه (وقد تدخل) أي رب (على ضمير غائب)
في حكم النكرة من حيث انه مجهول يوما به من غير قصد الى ظاهر معين ، ولذا سماه بعضهم نكرة
مضمرة . قال ابن الحاجب : ولا بد أن يتقدم ما يرشد الى المفسر له ، فاذا قلت رب رجلا فهو بتقدير
أن يقول قائل : هل من رجل كريم ؟ فيقال رب رجلا ، فالمراد برجلا رجلا كريما وأرشد اليه ذلك
المقدر (ملازم) عند البصريين (للأفراد) وان كان التمييز مثنى أو جموعا (والتذكير) وان كان
التمييز مؤنثا ، وإنما التزم افراده وتذكيره لرجوعه الى مقدر في الذهن ، كالضمير في نعم رجلا
(والتفسير بتمييز بعده) منصوب متأخر عنه متصل به (مطابق) أي موافق (للمعنى) (المولود من)
للتكلم من أفراد ، أو ثنية ، أو جمع تذكير ، أو تأنيث (نحو قوله :

ربه فتية) دعوت الى ما * بورت المجد دائما فأجابوا

هو من الخفيف * اللغة رب حرف تأتي للتقليل والتكثر ، واختلفوا في الغالب
منهما ، فقل هو التقليل ، بل قيل انها موضوعة له ، ومن ثم قال بعضهم هي للتقليل على المشهور .
وقال الكوفيون انها للتقليل دائما ، وقيل الغالب استعمالها للتكثر ، وهو الذي صححه ابن
مالك . وقال الساماني انه مذهب سيويه ، ومن ثم قال ابن علقم انه الأصح والفتية جمع فتى وهو

وَقَدْ تُحَذَفُ رُبٌّ وَيَبْقَى عَمَلُهَا بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ :

وَلَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِيَ مِنْجُومِ

الشاب ، والسخي الكريم ، والمجديل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة قاله في القاموس ، وقوله دائب بالباء الموحدة : أى دائماً * الاعراب ربه جار ومجرور ، رب حرف تقليل وجر والهاء ضمير متصل في محل جر بالباء فتية تمييز وعلامة نصبه فتحة آخره ، دعوت فعل وفاعل الى حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى في محل جر بالى متعلق بدعوت ، يورث فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو المجد مفعول به ، وجلة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر دائباً ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيورث . وقال العيني دائباً صفة لمصدر محذوف : أى ايراثاً دائماً ، الفاء عاطفة على دعوت أجابوا فعل وفاعل ، والمعنى رب فتية دعوتهم الى ما يورثهم ويكسبهم شرفاً ونفراً دائماً ، فأجابوا الى ذلك * والشاهد في ربه فتية حيث جىء بالضمير فيه مفرداً والمميز جمعا بناء على المشهور أن الضمير الذى يدخل عليه رب يفرد دائماً والمميز بحسب قصد المتكلم ، وعند الكوفيين أن هذا الضمير يرجع الى مذكور كأن قاتلاً قال هل من رجل كريم ؟ فقل ربه رجلاً أو ربه فتية فيثنى عندهم ويجمع ويؤنث على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجلاً . قال ابن الحاجب والأولى ما قاله البصريون وقرر وجه ذلك فى شرحه على المفصل (وقد تحذف رب) وذلك إذا كان مجرورها نكرة ظاهرة بخلاف الضمير فلا تحذف معه (ويبقى) وجوبا بعد حذفها (عملها) وهو الجر ، وان كان الشائع نصب الاسم بعد حذفها جارة ، وذلك (بعد الواو) العاطفة كما عبر به ابن هشام فى المغنى وغيره ، لكن نقل المرادى فى الجنى الدائى عن بعض النحويين ، وأقره أن وار رب فى نحو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

ينبغى أن تحمل على أنها واو الابتداء ، وفى الخبيصى ورواها : أى وار رب هى الواو التى يبتدأ بها فى أول الكلام بمعنى رب اه . قال الدمامينى والعمل لها : أى رب مضمرة دون الواو ، وهذا هو الصحيح والواو للعطف ، وذهب الكوفيون والمبرد الى أن الجر بنفس الواو لارب مضمرة فليست عاطفة واحتجوا بافتتاح القصائد بها * وأجيب بجواز تقدير العطف على شئ فى نفس المتكلم ، ويوضح كونها للعطف أن وار العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم اه (كقوله : ليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليلتى)

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة من الطويل * اللغة موج البحر اضطراب موجه كذا فى القاموس . والبحر الماء الكثير أو الملح فقط . والسدول الستور . والهموم جمع هم ، وهو الحزن والابتلاء الاختبار * الاعراب الواو وار رب ليس مجرور برب ، وعلامة جره كسره آخره كموج جار ومجرور فى محل جر صفة لليل يتعلق بواجب الحذف تقديره مستقر أو استقر والبحر مضاف اليه ، أرخى فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، سدول مفعول به ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، على جار ومجرور متعلق بأرخى ، بأنواع جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، من سدول متعلق بمستقر أو استقر وباؤه للمصاحبة ، والهموم مضاف اليه ، ليلتى اللام لام التعليل يبتلى فعل

وَبَعْدَ الْفَاءِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ : فَمِثْلِكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرَضِعٌ * وَبَعْدَ بَلٍ قَلِيلًا
كَقَوْلِهِ : * بَلٍ مَهْمَةٌ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَةٍ *

مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتح آخره وسكن لضرورة
الشعر . والمعنى رب ليل يشبه ظلامه طوله وصعوبته ونكادة أمره موج البحر في كثافة ظلمته
أرخی على ستور ظلامه التي تحول ما بين البصر وادراك المبصرات مقرونا ذلك ومصاحبا بأنواع
الأحزان ليختبرني أصبر على الشدائد أم أجزع منها ؟ * والشاهد في ليل حيث حذف رب بعد الواو
(وبعده الفاء) الجوابية خاصة على ما جزم به بعضهم لكن صرح أبو حيان بالتعميم وأنشد بعضهم
ما يأتى بالأثر (كثيرا) أى وأما بعد الواو فهو أكثر كما فى التسهيل والمغنى وغيرهما . وقال فى
الشدور : ويجب حذفها فيجب بقاء عملها بعد الواو كثيرا وبعده الفاء وبل قليلا ، وانتصاب كثيرا
وكذا قليلا فى قوله وبعده بل قليلا على الحالية من رب : أى تحل فى حال كثرة ، وفى حال قلة
ويجوز أن تكون صفة لمصدر محذوف : أى حذف كثيرا وقليلا (كقوله :

فَمِثْلِكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرَضِعٌ * فَأَهْلَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَاجُجٍ مَحْوَلٍ بِرُوسٍ نَوَّارٍ
قوله امرؤ القيس ، وهو من قصيدة المشهورة من الطويل * اللغة طرقتها : أى أتيتها ليلا
وأهليتها : أى شغلتها ، والتمائم التعاويذ واحدها تيمة هى العوذة التى تعلق على الصبي وقاية من
العين أو السحر ، وقوله محول من أحول الهوى إذا تم له حول : أى سنة ، ويروى معيل بضم
الميم وسكون العين وفتح الياء ، وهو المرضع وأمه حبلى * والاعراب الفاء حرف عطف قائمة
مقام رب مثل مجرور رب وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل
جر بالاضافة ، حبلى بدل من مثل بدل كل ، والبدل يتبع المبدل منه فى اعرابه تبعه فى جره
وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف
علة تقوم مقام علتين ، وهى ألف التأنيث المقصورة قد حرف تحقيق طرقت فعل وفاعل والوار
حرف عطف مرضع معطوف على حبلى وعلامة جره كسر آخره الفاء حرف عطف أهليتها فعل
وفاعل ومفعول عن حرف جر ذى مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من
الأسماء الستة ، وهو مضاف وتمائم مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة
لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى صيغة متهى الجوع
محول صفة لذى . والمعنى رب امرأة مثلك حبلى ومرضع قد أتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها المعلق
عليه التمام ، وخص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهدا للنساء فى الرجال وأقلهن شغافهم : أى فن
عداهما من النساء فانا لن أشغل ، وهذا مدح لنفسه بحسن العشرة وشدة الفحولة ، والشاهد فى
رب حيث حذفت بعد الفاء وبقي عملها (وبعده بل قليلا كقوله : بل مهمه قطعت بعد مهمه)
وهذا رجز نسب الى رؤبة بن الحجاج ولم يصح * اللغة المهمه بهاءين : المفازة البعيدة الأطراف ،
ومعنى قطعت : أى جزت مسافرا * الاعراب بل حرف عطف قائم مقام رب ، مهمه مجرور برب
وعلامة جره كسر آخره قطعت فعل وفاعل بعد ظرف مكان ومهمه مضاف اليه وعلامة جره كسر
آخره . والمعنى رب مفازة طويلة قطعتها بعد مفازة ، والشاهد فى رب حيث حذفت بعد بل وبقي

وَبِدُونِهِنَّ أَقْلٌ كَقَوْلِهِ : رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ .

عملها وهو الجر وهو قليل (و) حذف رب وابقاء عملها (بدونهن) أى الواو والفاء وبل (أقل) منه بعد بل (كقوله :

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ * كُنْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ كَرَنَانٍ
قاله جيل بن معمر من قصيدة من الخفيف * اللغة رسم الدار ما كان لاصقا بالارض من آثارها كالرماد ونحوه ، والطلل ماشخص من آثارها وارتفع ، وأقضى : أى أموت ، ويروى بدل الحياة الغداة ، وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، وقوله من جلله بفتح الجيم : أى من أجله وقيل من عظم أمره فى عينه والجليل العظيم * الاعراب رسم مجرور برب محذوفة وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف ودار مضاف إليه ، وقفت فعل وفاعل ، فى طلل جار ومجرور وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، كدت فعل وفاعل كاد فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أقضى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاشتغال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الحياة مفعول به ، وجلة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر كدت ، من جلل جار ومجرور والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة متعلق بأقضى ، والمعنى رب أثر دار وقفت فى طلاله كدت من أجله : أى من عظم أمره فى عيني * والشاهد فيه حيث جر رسم برب المضمرة ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا بل .

[تنبيه] قضية كلامه كغيره ان الحذف بعد الثلاثة الاحرف المذكورة جائز مطلقا وهو كذلك وفى الجمع ادعى الرضى ان الحذف بعدها خاص بالشعر اه وما ادعاه الرضى جزم به هطيل فى شرح المفصل ، وقد سكت المصنف عن حكم بقية حروف الجر هل تجزى فى حال حذفها أولا . وفى التسهيل وشرحه للدمايىنى وابن عقيل ما حاصله ويجزى بغير رب محذوف فى جواب ما تضمن مثله كان يقال لك أو بخير أصبحت فتقول خير بيا محذوفة فى جواب ما تضمن مثلها أوفى معطوف على ما تضمنه بحرف متصل نحو - وفى خلقكم وما يث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار - الآية بجر اختلاف بنى مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله اياها وقول الشاعر .

لك مما يداك تجمع ما * تنفقه ثم غيرك الخزون

أى ثم لغيرك أو منفصلا بلا كقوله :

ما أحب جلد أن يهجرأ * ولا حبيب رافة فيجبرا

أو منفصل بل ونحو أن يقال جىء بزيد وعمرو لو أحدهما . وجوز سيويوه فى قولهم اتنى بدابة ولوح جار الجر على ضعف ، وفى مقرون بالهمز بعدما تضمن حرف الجر كأن يقول قائل مررت بزيد فتقول أزيد ابن عمرو أو بهلا كأن يقول بعت بدرهم : فتقول هلا دينار ، أو ان أو الفاء الجزائيتين نحو : ما حكى يونس مررت برجل إن لاصالح فطالح على أن تقديره ان لأمره بصالح ، فقد مررت بطالح . قال ابن مالك ، وجعل سيويوه اضمار الباء بعد ان لتضمن ما قبلها اياها أسهل من اضمار رب بعد الواو

وَتَزَادُ مَا كَثِيرًا بَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَالْأَلَاءِ فَلَا تَكْفُهُنَّ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ

فلم بذلك اطراده عنده اه : أى وان كان قد قال انه قبيح ، ويشبه مارواه يونس مافى البخارى من قول النبي صلى الله عليه وسلم « ومن عنده طعام اثنى فليذهب بثالث ، وان أربعة فخامس أوسادس » ويقاس على جميعها خلافا للقراء فى جواب نحو بمن صررت ؟ . قال ابن مالك والصحيح جوازه لقوله صلى الله عليه وسلم « أقربهما منك بابا » بالجرجوا بان قالت الى أيهما أهدي ، ولقول العرب : خير لمن قال كيف أصبحت ؟ حذفت الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف أى حال ، فاذا جعلوا معنى حرف الجر دليلا كان لفظه أولى اه فهذه الثمانية المواضع المتقدمة يجوز أن يقاس عليها عند ابن مالك . قال أبو حيان وينبغى أن لا يثبت فى القياس عليها لأن أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا اذا عوض منه ، وذلك فى باب القسم ، وفى باب كم على خلاف وجعلوا قول العرب خير عافاك الله من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، وقد يجر بغير ما ذكر محذوفا كقول الفرزدق :

إذا قيل أى الناس شرقيلة * أشارت كليب بالاكف الاصابع

أى الى كليب ، ولا يقاس منه الاعلى ما ذكر فى باب من جر تميز الاستفهامية بمن مضمرة إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت عبدك : أى بكم من درهم ، وفى باب كان كقول زهير :

بدالى أنى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

أى ولا يسابق بالباء ، وهذا من عطف التوهم وهو لا ينقاس ، وفى باب لا المشبهة بان كقول الشاعر :

ألا رجل جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت

بالجر بمن مقدرة : أى ألامن رجل ، والصواب ان ذلك مسموع لا مقبس ، وما يذكرو فى باب القسم من جر لفظ الجلالة بدون عوض حكى سيبويه الله لأفعلن بجر الجلالة يريد والله لأفعلن ، والرفع جائز ، ومنع بعضهم له من جهة أنه لا خبر له ضعيف اذ يصح تقديره قسمي ، ويجوز كونه قسمي مبتدأ والجلالة خبر ، والنصب جائز على أنه مفعول لفعل محذوف . قال الفارسي : تقديره أحلف الله : أى بالله ، وعند الزجاجي وجاعة ألزم نفسى يعين الله ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف اليه مقامه اه .

[قائدة] قد يفصل فى الضرورة بين حرف الجر ومجروره بطرف كقول الشاعر :

ان عمرا لا خبر فى اليوم عمرو * ان عمرو مخبر الاحزان

أوجار ومجرور كقوله :

رب فى الناس موسر كعديم * وعديم يخال ذا ايسار

وندر فى النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور نحو اشتريت بوالله درهم ونحو رب والله رجل عالم لقيت ، والمضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلام والله زيد (وتزاد ما كثيرا بعد من وعن والباء فلا تكفه عن عمل الجر) وتكون ما حيث زائدة لا محل لها من الاعراب بدليل أن عمل حرف الجر تخطاها الى ما بعدها . قال هطيل ، وقيل انها فى مثل ما ذكر نكرة ، وما بعدها بدل منها ، ومثل الثلاثة المذكورة اللام إلا أن زيادة ما بعدها قليلة كقول الأعشى :

نَحْوُ مَا خَطِيئَتِهِمْ ، عَمَّا قَلِيلٍ ، فَبِمَا تَقْضِيهِمْ ، وَتَزَادُ بَعْدَ الْكَافِ ، وَرُبَّ ، وَالْغَالِبُ أَنْ
تَكْفُهُمَا عَنِ الْعَمَلِ فَيَدْخُلَانِ حِينَئِذٍ عَلَى الْجُمْلِ كَقَوْلِهِ :

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمْرٍو لَمْ تَحْنُ مَضَارِبُهُ

الى ملك خير أربابه * فان لما كل شيء قدرا

يريد . فان لكل شيء (نحو مما خطيئتهم) هذا مثال لزيادة ما بعد من ، واعرابه من حرف جر ومازائدة خطيات مجرور بمن ، وعلامة جره كسر آخره ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة (عما قليل) مثال لزيادة ما بعد عن ، واعرابه عن حرف جر ومازائدة ، قليل مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره (فبما تقضيهم) مثال لزيادة ما بعد الباء ، واعرابه الباء حرف عطف الباء حرف جر ومازائدة ، نقض مجرور بالباء والهاء في محل جر بالاضافة ، والأمثلة المذكورة لدخولها على المفرد فان دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بأنها موصول حرفي ، والجملة صلتها . قاله في التصريح (وتزاد) أي ما (بعد الكاف ورب والغالب) أي الكثير (أن تكفهما عن العمل) أي عمل الجرائل لهما يصبران مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وقد يحدث في الكاف المكفوفة معنى التقليل كما في التسهيل (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمية والفعلية والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض في اللفظ كالبيت الآتي لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ماض في المعنى - نحو ربما يؤد الذين كفروا - لأنه لما كان محقق الوقوع زال منزلة الماضي كما تقدم ، ونادر دخولها على الجملة الاسمية كقول الشاعر :

ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهم المهار

و (كقوله : أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تحنه مضاربه)

قاله نهشل بن حري يرثي أخاه مالكا ، وهو من الطويل * اللفظة الماجد من المجد وهو الشرف والكرم ، ولم يخزني من الخزي ، وهو الذل والهوان ، ويوم مشهد أراد به يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها ، وأراد بعمرو عمرو بن معديكرب ، وسيفه هو الصمصامة ، والمشهد مصدر ميمي ، ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه ، وجعه على حد ثابت مفارقه ، وإنما للانسان مفرق واحد ، والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وخيانة السيف النبوة عند الضرب به * الاعراب أخ مبتدأ وهو نكرة ، وإنما تخصص بالصفة أعني ماجد ولم حرف نفي وجزم ، يخز فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والتون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر ، ويجوز أن يكون أخ خبر مبتدا محذوف : أي هو أخ ، وماجد نعت له ، وجملة لم تخزني نعت ثان يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بتخزني ، وهو مضاف ، ومشهد مضاف إليه ، وقوله كما الكاف حرف تشبيه وجزم ، وما كافة زائدة لا محل لها من الاعراب ، وفي السمين ما في ربما يحتمل وجهين : أحدهما دخولها على

وَقَوْلِهِ رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنَّ ثَوْبِي شِمَالَاتُ
وَقَدْ لَا تَكْفُهُمَا كَقَوْلِهِ : ^{ثوبى} ^{ثوبى}

رَبِّمَا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَقِيلٍ يَبْنُ بَصْرَى وَطَعْنَةً نَجْلَاءَ

الأفعال ، والثاني أن مانكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها ، والعائد على ما محذوف تقديره رب شئ يوده الذين كفروا اه وما ذكره يأتي مثله في ما المتصلة بالكاف ، سيف مبتدأ وعمرو مضاف إليه لم حروف نقي وجزم ، تخن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، مضاربه فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . والمعنى أخى كريم الأصل ما أهاننى ولا أذلنى يوم صفين كما سيف عمرو قد وفى له وما بنا بل أصاب المقتل ففيه مدح لكل من المقتول وآلة القتل التى هى سيف عمرو * والشاهد في قوله كما سيف عمرو حيث كفت ما الكاف عن عمل الجر (وقوله :

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شِمَالَاتُ)

قاله جذيمة الأبرش ، ومن نسبه الى تأبط شرا فقد غلط وهو من المديد * اللغة أوفيت : أى نزلت والعلم الجبل : كذا قال الأزهرى والعينى . وفي القاموس : أوفى عليه أشرف اه . وفي شرح أبيات الخبيصى المراد أوفيت على مكان عال في جبل لأن الرابى للقوم يرقب على أعلى الأما كن اه وعلى هذا فنى بمعنى على : أى ربما أوفيت على جبل ، وقد جاء في صحيح البخارى أوفى رجل على جبل سلع . قال شراح الحديث : أى صعد وارتفع اه وترفعن بسكون النون أصله ترفع زيدت فيه نون التوكيد الخفيفة وشِمَالَاتُ بفتح الشين جمع شمال ، وهى الريح التى تهب من ناحية القطب * الاعراب رب حرف تقليل وجرو ما كافة أوفيت فعل وفاعل في علم جار ومجرور متعلق بأوفيت ، ترفعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ثوبى مفعول مقدم شِمَالَاتُ فاعل ، والمعنى كثيرا من الأوقات أشرفت على مكان عال من جبل لأنظر إلى العدو ماصنع لأرجع الى قومي فأخبرهم ، ففيه وصف نفسه بالشجاعة وأنه كثيرا ما يكون ريثة لقومه وطليلة لهم ، وفيه وصف له بالقوة والجلادة أيضا من حيث انه بالغ في الارتفاع على الجبل حتى رفعت ريج الشمال ثوبه * والشاهد في قوله ربما ، فان ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية (وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما الجر معها (كقوله :

ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء)

قاله عدى بن أبى الدغفاء الغسانى من قصيدة من الخفيف * اللغة السيف الصقيل ، والمصقول المجلأ ، وبصرى بضم الموحدة بلدة بالشام كرسى حوران . قاله الأزهرى والعينى . وفي القاموس بصرى كجبل بلدة بالشام اه وهى التى أضاءت قصورها للنور الذى ظهر ليلة المولد النبوى والنجلاء بالجيم والمد الواسعة البيئة الاتساع * الاعراب رب حرف تقليل وجرو ، وما زائدة غير كافة ، ضربة مجرور برب وعلامة جره كسر آخره ، بسيف جار ومجرور ، صقيل صفة ، بين ظرف مكان وبصرى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف

وقوله وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
(فصل) وَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْإِضَافَةِ فَتَحْوُ غَلَامَ زَيْدٍ

والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى ألف التانيث المقصورة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتغالها على أما كن أو على تقدير مضاف : أى أما كن بصرى ، وقوله وطعنة بالجر معطوف على ضربة وعلامة جره كسر آخره ، ونجلاء صفة لطعنة ، والمعنى كثير ما باشر الحروب ، وكان منه بين جهات بصرى ضربة بالسيف أوطعنة واسعة بالرمح يصف نفسه بالشجاعة والاقدام والتدمير للعدو ، والشاهد فى ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن عمل الجر وهو قليل (وقوله :

وتنصر مولانا ونعلم أنه كذا الناس مجرور عليه وجارم)

قاله عمرو بن البراقة التهمى بالنون المكسورة من قصيدة من الطويل * اللغة المولى له معان نحو العشرين ، وأقربها هنا أن يكون بمعنى الصاحب أو المالك لأمره كالوالى ، والمجرور من الجرم ، وهو الاثم والظلم ، ويروى مظلوم عليه وظالم * الأعراب الواو حرف عطف تنصرف فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، مولى مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ونعلم معطوف على تنصر أن بفتح الهززة حرف توكيد ونصب ، الهاء اسمها ، الكاف حرف جر ، ومازائدة غير كافية ، الناس مجرور بالكاف فى محل نصب على ، الحال من مجرور متعلق بواجب الحذف تقديره كائننا ومجرور بالرفع خبر أن ، وهو اسم مفعول يرفع نائب الفاعل وعليه جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل ، وجارم معطوف على مجرور . والمعنى تنصر مستولى أمرنا فى الحروب ، ونحن نعلم أنه مظلوم وظالم كالناس فى عدم العصمة * والشاهد فى كذا الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلهذا جرت الناس .

فصل : فى الثانى من المخفوضات

(وأما المخفوض بالاضافة) وهى لغة مطلق الاسناد . قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * إلى كل حارى جديد مشطب

أى أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب للحيرة مخطط فيه طرائق * واصطلاحا اسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين ، وفى حواشى التسهيل لابن هشام : الاضافة لغة الامالة ، يقال أضفت ظهري إلى الحائط : أى أملتة اليه ، وهذا خير من قول بعضهم : الاسناد تمسكا بقول الشاعر ، وذكر البيت ، إذ ليس يمتنع أن يفسر بأملنا ، ويمتنع أن يفسر بالاسناد قولهم : تضيفت الشمس للغروب ، وتسمية الضيف ضيفا اه ، وعلى هذا فعناها عرفا ضم اسم إلى آخر بتنزيله من الأول منزلة التنوين (فتحو غلام زيد) فزيد مخفوض باضافة غلام إليه ، ويسمى الأول مضافا والثانى مضافا إليه ، وقضية كلامهم ، أن المضاف إليه مجرور مطلقا ، وأما نحو - وأسأل القرية -

وَيَجِبُ تَجْرِيدُ المضافِ مِنَ التَّنوينِ كما في غلامٍ زَيْدٍ وَمِنْ نُونِي التَّنْنيةِ وَالْجَمْعِ نحوُ
غلامًا زَيْدٍ، وَكَاتِبُو عَمْرٍو . وَالْإِضَافَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مِنْهَا مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ

فانه لما حذف المضاف وهو مفعول ، اسأل ناب المضاف اليه منابه فانتصب انتصابه (ويجب) عند
إرادة الإضافة (تجريد المضاف من التنوين) ظاهرا كان (كما في غلام زيد) إذ أصله غلام
زيد ، فلما قصدت إضافة الغلام لزيد أزلت التنوين وحذفت اللام وصار غلام زيد ، أو مقدر نحو
كم عبد ملكت ، ونحو هذه دراهم زيد ، فكم مبنية ، ودرهم غير منصرف فلا ينونان ، فإذا
أضيفا كما في المثالين ، فالتنوين فيهما مقدر (و) يجب أيضا تجريد المضاف (من نوني التنية والجمع)
المذكر السالم لأنهما يشبهان التنوين من حيث انهما يليان علامة الاعراب كالتنوين ، وذلك (نحو
غلاما زيدا) واعرابه غلاما خبر مبتدا محذوف تقديره هذان وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة
لأنه مثنى ، وزيد مضاف اليه (وكاتبو عمرو) واعرابه كاتبو خبر مبتدا محذوف تقديره هؤلاء
وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وعمرو مضاف اليه ، ومثل التنية والجمع
ما حل عليهما نحو اثنان زيد وعمر وعمر بن الخطاب نون المفرد ، وجمع التكسير نحو هذا بستان زيد ،
وهؤلاء شياطين الانس فانها لا تحذف للإضافة لانتفاء مشابهتها للتنوين ، وانما وجب تجريد
المضاف من التنوين والنون المذكورة لأنهما يدلان على كمال الاسم ، والإضافة تدل على نقصانه ،
والشيء الواحد لا يكون كاملا وناقصا في حالة واحدة ، ولأن الإضافة تدل على الاتصال ، والتنوين
يدل على الانفصال ، فلا يجمع بينهما ، وما أحسن قول بعضهم :

كأنى تنوين وأنت اضافة * حيث ترانى لا تحل مكانيا

وأحسن منه قول الآخر :

وكنا خمس عشرة في التثام * على رغم الحسود بغير آفه

فقد أصبحت تنوينا وأضحى * حبيبي لا تفارقه الاضافه

والطف منهما قول الآخر :

علمته باب المضاف تفاولا * ورقيبه يغويه بالتنوين

وقد سمع اثبات النون في ضرورة الشعر كقوله : * هم القائلون الخير والآمرونه *

[تنبيه] يجب أيضا تجريد المضاف من الألف واللام ، فلا يقال الغلام زيد بالإضافة الا اذا كان
المضاف صفة مثناة ، أو مجموعة جمع مذكر سالما : كالضارب بزيد ، والضارب بزيد ، أو مضافا الى
ما عرّف بالألف واللام ، كالضارب الرجل ، أو الى مضاف الى ما فيه الألف واللام نحو الضارب رأس
الرجل ، فانه يجوز حينئذ اثبات الألف واللام في المضاف ، ومن ذلك قوله تعالى - والمقيمي الصلاة -
وأما ما أجازوه الكوفيون من الثلاثة الآثاب ، والخمسة الدراهم ، والمائة الدينار فضعيف قياسا
واستعمالا ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « بالألف الدينار » فليس الدينار فيه مضافا اليه بل بدلا
(والإضافة على ثلاثة أقسام : منها ما يقدر باللام) المفيدة للالك أو الاختصاص (وهو الأكثر) في
كلامهم لأنها الأصل في الإضافة بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أوفى تكون بمعنى اللام ،
ولذلك اقتصر عليها الزجاجي ، ثم تارة تكون بمعنى اللام تحقيقا ، وذلك حيث يمكن النطق بها

نحو غلام زيد وثوب بكر . ومنها ما يقدر بين ، وذلك كثير نحو ثوب خز ، وباب ساج ، وخاتم حديد ، ويجوز في هذا النوع نصب المضاف إليه على التمييز كما تقدم في بابه ، ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف . ومنها ما يقدر بيني ، وهو قليل

(نحو غلام زيد وثوب بكر) أى غلام لزيد وثوب لبكر ، ونارة بمعنى اللام تقديرا ، وذلك حيث لا يمكن النطق بها لكون المضاف لا يفارقه الاضافة نحو : ذومالك ، وعند زيد ، ومع بكر ، واختيار هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ، كصاحب ، ومكان ، ومصاحب ، فانه يتأتى فيه معنى اللام أو لفظها ظاهرا .

[تنبيه] لا يقتضى كون الاضافة بتقدير أحد . معانى الأحرف الثلاثة أن يكون معناها مع ذكر الحرف ، فليس معنى غلام زيد غلام لزيد كما يوهمه قولهم هنا فى مثل غلام زيد انه بتقدير غلام لزيد كما نبه عليه الرضى ، ولا يلزم فيها هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها ، بل تكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ، فقولك طور سيناء ، ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولا يصح اظهار اللام فى مثله انتهى . قال الدمامينى : فليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيراً مطابقاً من كل وجه لأن معنى المعرفة غير معنى النكرة قطعاً ، وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك ، والاختصاص لا من جهة أخرى اهـ ومنها ما يقدر بمن البيانىة (وذلك كثير) ان حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن الأول والثانى ، وكان الأول فيه بعض الثانى (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) فان الثوب بعض الخز ، والباب بعض الساج ، والخاتم بعض الحديد ، ويصح أن يقال فيه ثوب من خز ، وهذا الثوب خز ، وباب من ساج ، وهذا الباب ساج ، وخاتم من حديد ، وهذا الخاتم حديد ، نخرج نحو زيد زيد ، فان تقدير من فيه ، وان كان يحسن ، لكن الاضافة فيه بمعنى اللام لأنه لا يصح الاخبار بزيد عن يده ، إذ لا يقال هذه اليد زيد ، فاصافتها من اضافة الجزء الى كله . قال ابن مالك : ومن هذا النوع : أى الذى على معنى من اضافة الأعداد الى المعدودات ، وللمقادير الى المقترات * وحكى غيره أن ابن السراج يقول فى اضافة العدد الى المعدوداتها بمعنى من ، والفارسي يقول هى بمعنى اللام ، وانما اتفقا فى اضافة عدد الى عدد أنها بمعنى من (ويجوز فى هذا النوع) أى المقتر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فتقول هذا خاتم حديد ، وثوب خز ، وباب ساج لأن المضاف اليه فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى بابه) أى التمييز ، وقيل انه منصوب على الحال ، ويلزم عليه وقوع الحال جامدة لازمة : أى غير منتقلة ، ويلزم عليه أيضا مجئها من النكرة ، وكل ذلك خلاف الغالب فيها (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) اما نعت له بتأويله بالمشتق ، أو بدل منه بدل كل ، أو عطف بيان عليه بناء على جريانه فى النكرات كما يأتى ، ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بيني) الظرفية كما ذهب اليه ابن الحاجب والجرجاني ، واختاره ابن مالك . وقال أغفل أكثر النحويين هذه الاضافة وهى ثابتة فى الفصيح بالنقل الصحيح ، ولا يصح غير فى شواهدنا الابتكاف (وهو قليل) أى لكون الجمهور من النحويين لم يذكره . قال الأزهري : لأنه لم يذكره الا ابن مالك تبعاً لطائفة قليلة اهـ . وضابط الاضافة التى تكون بمعنى فى أن يكون الثانى ، وهو المضاف اليه ظرفاً

نحو: بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ، وَيَا صَاحِبِي السَّجْنِ . وَالْإِضَافَةُ نَوْعَانِ : لَفْظِيَّةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ . فَالْإِضَافَةُ لَفْظِيَّةٌ ضَابِطُهَا أَمْرَانِ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً ، وَأَنْ

لِلأَوَّلِ ، وَهُوَ الْمُضَافُ سِوَاهُ كَانَ زَمَانًا أَمْ مَكَانًا ، فَالزَّمَانُ (نحو بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ) فَالْإِضَافَةُ لَفْظِيَّةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ ، وَاعْرَابُهُ بَلْ حَرْفُ اضْرَابٍ وَعَطْفٌ ، مَكْرٌ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ ، بَلْ صَدَقْنَا مَكْرَ اللَّيْلِ ، وَاللَّيْلُ مُضَافٌ إِلَيْهِ وَعِلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرُ آخِرِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَكْرٌ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ : أَيْ سَبَبٌ كَفَرْنَا مَكْرَكُم ، أَوْ بِالْعَكْسِ : أَيْ مَكْرَكُم سَبَبٌ كَفَرْنَا ، وَلَكِنْ الْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَفِي أَيْ السَّعُودِ مَا لَفْظُهُ - بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ - اضْرَابٌ عَنْ اضْرَابِهِمْ وَابْطَالٌ لَهُ ، وَمَكْرٌ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ : أَيْ بَلْ صَدَقْنَا مَكْرَكُم بَنَّا فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَأَقِيمَ مَقَامَهُ الظَّرْفُ اتِّسَاعًا ، وَجَعَلَ لَيْلَهُمْ وَنَهَارَهُمْ مَا كَرَيْنَ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ ، وَقَوْلُهُ - إِذْ تَأْمُرُونَنَا - ظَرْفٌ لِلْمَكْرِ أَيْ بَلْ مَكْرَكُم الدَّائِمُ وَقَدْ أَمَرَكُم لَنَا أَهْ . وَفِي السَّمِينِ إِضَافَةُ الْمَكْرِ إِلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ : أَمَّا عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ كَقَوْلِهِمْ : لَيْلٌ مَا كَرَفَيْكُم مَصْدَرًا مُضَافًا لِرَفْعِهِ ، وَإِنَّمَا عَلَى اتِّسَاعٍ فِي الظَّرْفِ جَعَلَ كَالْفِعُولِ بِهِ فَيَكُونُ مُضَافًا لِنَصْوَبِهِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَى فِي : أَيْ فِي اللَّيْلِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ أَهْ (و) الْمَسْكُونُ نَحْوُ (يَا صَاحِبِي السَّجْنِ) فَالسَّجْنُ ظَرْفٌ لِلصَّاحِبِينَ ، وَالتَّقْدِيرُ يَا صَاحِبِي فِي السَّجْنِ ، وَاعْرَابُهُ يَا حَرْفُ نِدَاءٍ ، صَاحِبِي مَنَادِي مُضَافٌ وَهُوَ مَنْصُوبٌ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْبَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ مَثْنٍ ، وَهُوَ مُضَافٌ ، وَالسَّجْنُ مُضَافٌ ، وَنَفْيُ جَهْوَرِ النِّحَاةِ هَذَا الْقِسْمُ ، قَالُوا : وَمَا أَوْهَمَ مَعْنَى فِي فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِ بِمَعْنَى اللَّامِ مَجَازًا كَحَدِيثِ « فَلَا تَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ » ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ فِي عُثْمَانَ : شَهِيدُ الدَّارِ ، وَفِي الْحُسَيْنِ : قَتِيلُ كَرْبَلَاءَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - تَرَبَّصْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ - وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْبَدْرُ بْنُ مَالِكٍ رَجَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى . قَالَ الرُّضَى : فَالْأَوَّلَى أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ ضَرْبِ الْيَوْمِ ، وَقَتِيلُ كَرْبَلَاءَ أَنَّهَا بِمَعْنَى اللَّامِ كَمَا قَالَه بَاقِي النِّحَاةِ ، وَلَا تَقُولَ إِضَافَةَ الْمَظْرُوفِ إِلَى الظَّرْفِ بِمَعْنَى فِي لِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ وَاسْتِخْصَاصِ تَكْنِي فِي الْإِضَافَةِ بِمَعْنَى اللَّامِ كَقَوْلِ أَحَدِ حَامِلِي الْخَشَبَةِ لِصَاحِبِهِ خَذْ طَرَفَكَ ، وَنَحْوِ كَوَكَبِ الْخُرْقَاءِ السَّهِيلِ ، وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا الْإِضَافَةُ لِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ ، فَتَقُولُ كَمَا لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْسُ الْمُضَافِ مِنَ الْإِضَافَةِ الْمُحْضَةِ فَهُوَ بِمَعْنَى اللَّامِ ، وَكُلُّ إِضَافَةٍ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِيهَا جِنْسُ الْمُضَافِ ، فَهُوَ بِتَقْدِيرٍ مِنْ وَلَا ثَلَاثَ لَهَا أَهْ (وَالْإِضَافَةُ نَوْعَانِ : لَفْظِيَّةٌ) أَيْ مَنْسُوبَةٌ لَلْفِظِ لِأَفَادَتِهَا أَمْرًا لَفْظِيًّا كَمَا سَيَأْتِي (وَمَعْنَوِيَّةٌ) أَيْ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْمَعْنَى لِأَفَادَتِهَا أَمْرًا مَعْنَوِيًّا فِي الْمُضَافِ كَمَا سَيَأْتِي أَيْضًا ، ثُمَّ عِبَارَتُهُ تَقْتَضِي أَنَّ الْإِضَافَةَ كَالْمَعْنَوِيَّةِ فِي جَرِّ بَيَانِ التَّقْدِيرِ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ خَاصَّةً كَمَا قَالَه أَبُو حَيَّانَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ وَغَيْرِهِ . قَالَ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ الْإِضَافَةُ تَقْدَرُ بِمَعْنَى اللَّامِ لظَهْوَرِهَا نَحْوُ - فَعَالٌ لَمَّا يَرِيدُ - مُصَدَّقًا لِمَا مَعَهُمْ - وَرَدَّ بَعْضُهُمْ أَطْرَادَهَا إِذْ لَا يَسُوغُ فِي الصِّفَةِ الْمَشْهُةِ . وَنَقَلَ الشَّاطِبِيُّ الْقَوْلَ بِالتَّقْدِيرِ فِيهَا عَنْ ابْنِ جَنِّي . وَقَالَ الشَّالُوبِيْنُ إِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهُ ، وَإِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ النِّحَاةِ مُتَأَوَّلٌ : لَكِنْ لَدُنِي جَمْعٌ إِلَيْهِ الْفَاكِهِيْ ، وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ فِي مَتْنِ الْقَطْرِ هُوَ مَا قَالَه أَبُو حَيَّانَ (فَالْإِضَافَةُ ضَابِطُهَا أَمْرَانِ) : أَمْرٌ فِي الْمُضَافِ ، وَأَمْرٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَالْأَوَّلُ (أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً) تُشَبَّهُ الْمُضَارِعَ فِي كَوْنِهَا لِلْحَالِ أَوِ الْإِسْتِقْبَالِ (و) الثَّانِي (أَنْ

يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لِتِلْكَ الصِّفَةِ ، وَلِلرَّادِ بِالصِّفَةِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ ضَارِبُ زَيْدٍ
وَاسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ نَحْوُ حَسَنُ الْوَجْهِ . وَالْمَعْنَوِيَّةُ مَا انْتَقَى
فِيهَا الْأَمْرَانِ نَحْوُ غُلَامُ زَيْدٍ ، أَوِ الْأَوَّلُ نَحْوُ إِكْرَامُ زَيْدٍ ، أَوِ الثَّانِي فَقَطْ نَحْوُ كَاتِبُ الْقَاضِي ،

يكون المضاف اليه قبل الاضافة ، والا فكل اضافة المضاف اليه فيها مفعول للمضاف حال الاضافة
على الأصح (معمولاً لتلك الصفة) أما فاعلها في المعنى ، وذلك في الصفة المشبهة ، أو نائب فاعلها
وذلك في اسم المفعول ، أو مفعولها وذلك في اسم الفاعل (والمراد بالصفة اسم الفاعل) المضاف
لمفعوله (نحو ضارب زيد) واعرابه ضارب خبر مبتدا محذوف : أي هذا ضارب ، وضارب اسم فاعل
يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو مضاف
ومفعوله مضاف اليه ولا بد من تقدير الآن أو غداً لما سيأتي في بابهِ ، وحذفت المصنف اتكالا
على ماسيأتي (واسم المفعول) المضاف لمفعوله (نحو مضروب العبد) واعرابه مضروب خبر مبتدا
محذوف : أي هذا مضروب العبد ، ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل
وينصب المفعول ، وهو مضاف ونائب الفاعل مضاف اليه ولا بد من تقدير الآن أو غداً كما
في الأول (والصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لفاعلها في المعنى (نحو حسن الوجه) واعرابه
حسن خبر مبتدا محذوف : أي هذا حسن ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل
ترفع الفاعل وتنصب المفعول وفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو مضاف والوجه مضاف اليه
(و) الاضافة (المعنوية ما انتقى فيها الأمران) أي كون المضاف صفة ، وكون المضاف اليه معمولاً
لها قبل الاضافة (نحو غلام زيد) واعرابه غلام خبر مبتدا محذوف : أي هذا غلام ، وزيد
مضاف اليه (أو) انتقى (الأول) وهو كون المضاف صفة (نحو إكرام زيد) واعرابه إكرام
خبر مبتدا محذوف تقديره هذا إكرام زيد ، وإكرام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل
وينصب المفعول وهو مضاف ، ومفعوله مضاف اليه إذ يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله ، وأنه
من اضافة المصدر لمفعوله ، ويكون التقدير إكرامه زيداً ، ثم ما جزم به المصنف من أن اضافة
المصدر معنوية هو الذي جزم به الأزهرى وغيره لأنه ليس صفة خلافاً لابن طاهر وابن الطراوة
وابن الدّهان ، ويدلّ لما ذكره المصنف نعتة بالمعرفة في قول الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أرائى * عاذراً فيك من عهدت عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف لياء التكلم بالشديد (أو) انتقى (الثاني فقط) وهو كون
المضاف اليه معمولاً لتلك الصفة (نحو كاتب القاضي) فكاتب وان كان صفة لكنها غير مضافة
لمعمولها لأن قولك ضارب زيد في قوة قولك يضرب زيداً ، وهذا ليس في تقدير يكتب القاضي
وإنما هو في تقدير كاتب القاضي ، فاضافته معنوية ، ومثله هذا ضارب زيد أمس لأن اسم الفاعل
لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وكذا نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف ليس معمولاً للمضاف ،
ومن الاضافة المعنوية اضافة الظرف مطلقاً كعندك - ويومهم بارزون - واطافة المصدر للمفعول له
كزرتك إكرامك ، واطافة الموصوف لصفته ، كمسجد الجامع وريبع الأول ، وبقرة الحقاء ،

وَتُسَمَّى هَذِهِ الْإِضَافَةُ مُحَضَّةً ، وَتُقَدُّ تَعْرِيفَ الْمُضَافِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً نَحْوُ
غُلَامُ زَيْدٍ ، وَتُخَصِّصُ الْمُضَافُ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً نَحْوُ غُلَامٌ رَجُلٌ ،

وَدَارِ الْآخِرَةِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى وَاضَافَةُ الصِّفَةِ لِمَوْصُوفِهَا كَجُرْدُ قَطِيفَةٍ ، وَكَرَامُ النَّاسِ ، وَاضَافَةُ اسْمِ
التَّفْضِيلِ ، نَحْوُ زَيْدٍ أَفْضَلُ الْقَوْمِ لِأَنَّهُ لَا يُشَبَّهُ الْفِعْلُ عِنْدَ الْكَثَرَيْنِ خِلَافًا لِابْنِ السَّرَاجِ ، وَنَحْوُ
مَهْرَتِ رَجُلٍ أَفْضَلُ الْقَوْمِ لَا يَنَاقِي مَا ذَكَرَ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ بَدَلٍ مِنْ رَجُلٍ لَا نَعْتَ لَهُ لَثَلًا يَلْزِمُ عَلَيْهِ وَصْفُ
النَّكَرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ (وَتُسَمَّى هَذِهِ الْإِضَافَةُ مُحَضَّةً) أَيْ خَالِصَةً مِنْ تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ لِأَنَّهُ قَوْلُنَا غُلَامُ
زَيْدٍ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ غُلَامٍ زَيْدٍ ، بِخِلَافِ الْإِضَافَةِ الَّلَفْظِيَّةِ ، فَانْهَا فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ كَمَا سَيَأْتِي ، وَتُسَمَّى
الْإِضَافَةُ الْمُحَضَّةُ إِصَافَةً مَعْنَوِيَّةً لِأَنَّهَا تُقَدُّ أَمْرًا مَعْنَوِيًّا كَمَا قَالَ (وَتُقَدُّ تَعْرِيفَ الْمُضَافِ) بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ
(إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ نَحْوُ غُلَامٍ زَيْدٍ) مُشَارًا بِهِ إِلَى غُلَامٍ مَعِينٍ لِأَنَّ هَيْئَةَ التَّرَكِيبِ الْإِضَافِيَّ
مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْلُومِيَّةِ الْمُضَافِ ، وَحُلُّ مَاقَالِهِ الْمُؤَلَّفِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ شَدِيدَ الْإِبْهَامِ كَغَيْرِ
وَمِثْلِ ، وَخَدْنٍ ، وَشَبَّهَ ، وَنَظِيرَ ، وَتَرَبَّ ، وَحَسَبَ ، فَهَذِهِ كُلُّهَا لَا تُقَدُّ التَّعْرِيفَ لِتَوَغُّلِهَا فِي الْإِبْهَامِ
وَلِأَنَّ إِضَافَتَهَا لِلتَّخْفِيفِ لِأَنَّهَا تُشَبَّهُ اسْمَ الْفَاعِلِ ، فَانْ غَيْرَكَ بِمَعْنَى مَغَايِرِكَ ، وَمِثْلَكَ بِمَعْنَى مِمَّا تَلِكُ ،
وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ فَاضَافَتَهَا مَعْنَوِيَّةٌ مَفِيدَةٌ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَضِيَّةٌ إِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ أَنَّ غَيْرَ
وَمِثْلٍ لَا تُتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ وَإِنْ وَقَعَتْ بَيْنَ ضَدِّينَ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ . وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ غَيْرُ وَمِثْلٍ قَدِيعِي
بِهِمَا مَغَايِرَةٌ وَمِمَّا ثَلَّةٌ خَاصَّةٌ فَيَحْكُمُ بِتَعْرِيفِهِمَا ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ ضَدِّينَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى
- غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ - وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا كَانَ مَوْضِعُهُ مُسْتَحَقًّا لِنَكْرَةِ لَا تُقْبَلُ التَّعْرِيفُ كَجَاءَ
وَحْدَهُ ، وَرَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وَكَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلَتَا ، وَلَا أَبَالَهُ ، وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ ، فَهَذِهِ الْمُضَافَاتُ
إِلَى الْمَعْرِفَةِ يَجِبُ تَأْوِيلُهَا بِنَكْرَةٍ لِأَنَّ الْحَالَ وَمَجْرُورُ رَبٍّ وَكَمْ ، وَمَعْمُولٌ لَا النَّافِيَةَ لَا تَكُونُ
مَعَارِفَ ، فَلَا يُتَعَرَّفُ الْمُضَافُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَلَا فِي الَّتِي قَبْلُهَا . هَذَا فِي أَعْرَابِ نَحْوِ
لَا أَبَالَهُ وَلَا أَخَالَ مَذَاهِبَ أَحْسَنَهَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي الشُّذُورِ أَنَّ أَبَا مِضَافٍ إِلَى مَا بَعْدَ اللَّامِ ،
وَالْخَبَرُ مُحْذُوفٌ ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ تَحْسِينًا لِلْفِظِ وَرَفْعًا لَوْقُوعِ اسْمِ لَا مَعْرِفَةٍ فِي الظَّاهِرِ
وَالدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَتِهَا أَنَّهَا قَدْ جَاءَتْ مُحْذُوفَةً فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَبَا لَمُوتٍ الَّذِي لَا يَدُّ أُنَى بِمَلَاقِي لَا أَبَاكَ تَخَوَّفَنِي

قَالَ الْعَصَامِيُّ : وَهَذَا مَذْهَبُ سَبْيُوهِ وَالْجُمْهُورِ (وَ) تُقَدُّ (تَخْصِصُ الْمُضَافِ) بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ (إِنْ)
كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً نَحْوُ غُلَامٍ رَجُلٍ) فَغُلَامٌ قَبْلَ الْإِضَافَةِ نَكْرَةٌ خَالِصَةٌ عَنِ التَّخْصِصِ ، فَلَمَّا
أُضِيفَ إِلَى النَّكَرَةِ تَخْصِصُ بِهَا ، وَالْمُرَادُ بِالتَّخْصِصِ مَا لَا يَبْلُغُ دَرَجَةَ التَّعْرِيفِ ، فَانْ غُلَامُ رَجُلٍ
أَخْصَّ مِنْ غُلَامٍ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَمَيَّزْ بَعِيْنُهُ كَمَا يَتَمَيَّزُ غُلَامُ زَيْدٍ ، فَالتَّخْصِصُ حِينَئِذٍ تَقْلِيلُ الْإِشْتِرَاكِ
الْكَائِنِ فِي النَّكَرَةِ ، فَغُلَامٌ قَبْلَ إِضَافَتِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غُلَامُ رَجُلٍ وَغُلَامُ امْرَأَةٍ ، فَإِذَا أُضِفَتْ إِلَى
أَحَدِهِمَا خَرَجَ الْآخَرُ ، وَالتَّعْرِيفُ رَفْعُ الْإِشْتِرَاكِ الْكَائِنِ فِيهَا ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ الْمُحَضَّةُ مَفِيدَةٌ
لِلتَّعْرِيفِ أَوْ لِلتَّخْصِصِ ، وَيَجِبُ تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، فَانْ كَانَ ذَا لَامٍ
حُذِفَتْ لَامُهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُتَنِّ ، وَيَجِبُ تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّنْوِينِ الْحِ ، فَلَا يَقَالُ الْغُلَامُ
زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَمًا نَكْرَةً : أَيْ قَعْدَ فِيهِ الشِّيَاعُ كَالنَّكَرَةِ نَحْوُ هَذَا زَيْدُنَا وَذَاكَ عَمْرُكُمُ فَلَا يَصِحُّ

وَأَمَّا الْإِضَافَةُ الَّلَفْظِيَّةُ فَلَا تُقِيدُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا ، وَإِنَّمَا تُقِيدُ التَّخْفِيفَ فِي الَّلَفْظِ ، وَتُسَمَّى
غَيْرَ مُحْضَةٍ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْمُضَافِ ، لَا بِالْإِضَافَةِ

ذلك الا ان قدر كون زيد وعمرو واحدا من المسمين بذلك الاسم ، وأما المضمرات والموصولات
وأسماء الإشارة فيمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها فلا يمكن تقدير الشياخ فيها ، ولا يجوز
إضافة المعرفة الى النكرة لأن الإضافة الى النكرة تقيد التخصيص ، فلو أضيفت المعرفة الى
النكرة لكان المطلوب الأدنى الذي هو التخصيص مع وجود الأعلى وهو التعريف فتكون
الإضافة فيه لغوا .

[تنبيه] من الأسماء ما يجب اضافته : اما لفظا ومعنى كليك وشذت اضافتها للظاهر والضمير الغائب ،
وقصارى وقصار ، ومعناهما غاية الشيء ، ولدى ، ويد ، وسوى ، وعند ، وحيث ، وذى بمعنى
صاحب ، وأولات ، وكلا ، وكلتا ، ومع ، ولدن . واما معنى فقط بأن يجوز حذف المضاف اليه مع نية
معناه ، كبعض ، وكل ، وسبحان ، واذا ، وغير ، ومثل ، وقبل ، وبعد ، وحسب ، ودون ،
والجهات الست غالبا ، واذا حذفت المضاف من هذه كلها خلفه المضاف اليه في الاعراب وغيره (وأما
الإضافة اللفظية) وهى اضافة الوصف الى معموله (فلا تقيد) المضاف (تعريفا) بدليل وقوع المضاف
فيها صفة للنكرة في نحو قوله تعالى - هديا بالغ الكعبة - فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ نعتها
ولو كانت اضافته مفيدة للتعريف لما صح جعله نعتا لهديا ، وحالا في قوله تعالى - ثاني عطفه - فتانى
بالنصب حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى - ومن الناس من يجادل في الله بغير علم -
والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل ، ولدخول رب عليه في قول الشاعر :

يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقى مباعدة منكم وحرما

(ولا) تقيد المضاف أيضا (تخصيصا) بدليل ان أصل قولك ضارب زيد بالجرّ ضارب زيدا
بالنصب ، فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الإضافة فلم تحدث الإضافة تخصيصا (وانما تقيد) هذه
الإضافة اللفظية أمرا لفظيا ، وهو (التخفيف في اللفظ) لان الأصل في الصفة أن تعمل النصب
ولكن الخفض أخف منه اذلاتوين معه ولا تون قاله في المعنى ، خيفئذ فقولك ضارب زيد بالخفض
أخف من قولك ضارب زيدا بالنصب ، وضاربو زيد بالخفض أخف من قولك ضاربون زيدا بالنصب
وكلاهما جائز ولكن هذه الإضافة تقيد التخفيف فقط ، وجاز نحو الضارب زيد والضاربون بكر لوجود
التخفيف وامتنع نحو الضارب زيد لعدم وجود التخفيف خلافا للفراء في إجازته اضافة الوصف المحلى
بأل الى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلية أم الإشارة أم غيرهما كالضارب زيد والضارب
هذا (وتسمى) هذه الإضافة أيضا (غير محضة) أى غير خالصة لانها في نية الانفصال لان نحو
ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا
قاله الأزهرى . وقال العصامى لأنها في نية الانفصال لان أصل ضارب زيد مثلا ضارب زيدا (والصحيح)
من أقوال ثلاثة للنخاعة في الجار للمضاف اليه (أن المضاف اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به
والضمير لا يتصل الابعامله (لابلإضافة) على ما هو المشهور بين المعريين فانهم يقولون في نحو غلام
زيد غلام مضاف وزيد مضاف اليه مجرور بالإضافة ويقولون في نحو غلامه الهاء ضمير متصل

وَتَابِعُ الْمَخْفُوضِ يَأْتِي فِي التَّوَابِعِ .

باب اعراب الأفعال

تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ : مَاضٍ ، وَأَمْرٌ ، وَمُضَارِعٌ ، وَأَنَّ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ مَبْنِيَانِ ، وَأَنَّ الْمُعْرَبَ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمُضَارِعُ ، إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنَوْنِ الْإِنَاثِ وَلَا نَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَهُ ، وَأَنَّ الْفِعْلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَعْرَابِ ثَلَاثَةٌ : الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجَزْمُ . إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ فَلِلْأَعْرَابِ خَاصٌّ بِالْمُضَارِعِ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيُنْصَبُ ، أَوْ جَازِمٌ فَيُجْزَمُ نَحْوُ : إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ،

فِي حُلِّهِ بِالْإِضَافَةِ ، وَإِنَّمَا ضَعُفَ كَوْنُهَا عَامِلِ الْجَرِّ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا مَعْنَى الْمُضَافِ لَفْظٌ وَالْفِعْلُ أَقْوَى . وَقِيلَ إِنَّ الْجَرَّ بِالْحَرْفِ الْمَقْدَرِ ، وَرَدَّ بَانَ أَضْمَارُ الْجَارِ ضَعِيفٌ ، وَلِأَنَّ مَعْنَى غَلَامٍ زَيْدٍ غَيْرُ مَعْنَى غَلَامٍ لَزِيدٍ كَمَا تَقَدَّمَ (وَتَابِعُ الْمَخْفُوضِ) مِنْ نَعْتٍ وَغَيْرِهِ (يَأْتِي فِي التَّوَابِعِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَهِيَ النَعْتُ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَالتَّوَكِيدُ ، وَابْتِدَاءُ الْبَدَلِ ، وَعَطْفُ النِّسْبِ ، كَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ الْكَرِيمِ أَبِي مُحَمَّدٍ نَفْسَهُ رَجُلٌ صَالِحٌ وَرَجُلٌ آخَرُ .

باب اعراب الأفعال

أَيُّ الْمُضَارِعَةِ قَالَ فِي الْأَفْعَالِ لِلْعَهْدِ إِذَا يَعْرَبُ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرَهَا (تَقَدَّمَ) : أَيُّ فِي صَدْرِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ (أَنَّ الْفِعْلَ) : أَيُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ (ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ) لِأَرْبَاعٍ لَهَا (مَاضٍ وَأَمْرٌ وَمُضَارِعٌ ، وَ) تَقَدَّمَ (أَنَّ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ مَبْنِيَانِ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيهِمَا (وَأَنَّ الْمُعْرَبَ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمُضَارِعُ) لَكِنْ إِنَّمَا يَعْرَبُ (إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنَوْنِ الْإِنَاثِ) فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا بَنِي عَلَى السَّكُونِ نَحْوُ الْفَسْوَةِ يَقْمَنُ وَالْوَالِدَاتِ يَرْضَعْنَ - (وَلَا نَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَهُ) مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ لَفْظِي وَلَا تَقْدِيرِي فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا بَنِي عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ - لِيَنْبِذَنَّ - لَا كِيدَنَّ - (وَ) تَقَدَّمَ (أَنَّ الْفِعْلَ) : أَيُّ الْمُضَارِعِ (يَدْخُلُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَعْرَابِ) الْأَرْبَعَةُ الَّتِي هِيَ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَالْجَزْمُ (ثَلَاثَةٌ) لِأَخِيرٍ : (الرِّفْعُ) بِحَرَكَةِ نَحْوِ يَقُومُ ، أَوْ حَرْفِ نَحْوِ يَفْعَلَانِ (وَالنَّصْبُ) بِحَرَكَةِ نَحْوِ لَنْ يَقُومَ ، أَوْ حَرْفِ نَحْوِ لَنْ يَفْعَلَا (وَالْجَزْمُ) بِحَذْفِ حَرَكَةِ نَحْوِ لَمْ يَقُمْ ، أَوْ بِحَذْفِ حَرْفِ نَحْوِ لَمْ يَفْعَلَا (إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ) أَيُّ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ أَيُّهَا الطَّالِبُ (فَلِلْأَعْرَابِ) الْمَذْكُورِ الَّذِي هُوَ الرِّفْعُ وَمَا بَعْدَهُ (خَاصٌّ بِالْمُضَارِعِ) فَلَا يَدْخُلُ الْمَاضِيَ وَلَا الْأَمْرَ (وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا) أَجْمَاعًا إِذَا تَجَرَّدَ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ وَسَلِمَ مِنْ نَوْنِ التَّوَكِيدِ وَالْإِنَاثِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَحْقِيقِ الرَّافِعِ لَهُ مَا هُوَ عَلَى أَقْوَالٍ : وَأَصَحُّهَا مَا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِيِّ أَنَّ الرَّافِعَ لَهُ تَجَرُّدُهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، وَبِهِ قَالَ الْقَرَاءُ وَغَيْرُهُ مِنْ حَذَاقِ الْكُوفِيِّينَ ، وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُمَا ، وَيَسْتَمِرُّ رَفْعُهُ (حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيُنْصَبُ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا عَطِفَ عَلَى مَنْصُوبٍ فَانْهَ يَنْصَبُ (أَوْ) يَدْخُلُ عَلَيْهِ (جَازِمٌ فَيُجْزَمُ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا عَطِفَ عَلَى مَجْزُومٍ فَانْه يُجْزَمُ (نَحْوُ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) هَذَا مِثَالُ الْمُضَارِعِ الْمَرْفُوعِ لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ

وَالنَّوَاصِبُ قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَنْصِبُ بِنَفْسِهِ ، وَقِسْمٌ يَنْصِبُ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَهُ . فَأَلَاوَلُ أَرْبَعَةٌ :
أَحَدُهَا أَنْ إِنْ لَمْ تُسَبِّقْ بِعِلْمٍ وَلَا ظَنٍّ نَحْوُ : يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ،

واعرابه إيا ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم ، والكاف حرف خطاب لا محل له من الاعراب
نعم فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب ، والجازم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن
- وإياك نستعين - مثله ، وما جاء مجزوما مع تجرده عن الناصب والجازم . فأما أَنْ يخرج على حذف لام
الطلب كقول أبي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :

نحمد فقد نفسك كل نفس * إذا ما خفت من شيء تبالا

أى وبالا ، والتقدير لقد ، أو على حذف الضمة للضرورة كقول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب * اثما من الله ولا واغل

فليس قوله أشرب مجزوما وإنما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة وحذف كل من لام
الطلب ، وحركة الاعراب في المضارع جائز في الشعر خاصة على الصحيح عند الجمهور (والنواصب)
التي تنصبه (قسمان : قسم ينصب) المضارع (بنفسه) وهذا القسم متفق عليه بين البصريين
والكوفيين (وقسم ينصب) المضارع لا بنفسه بل (بأن مضمرة بعده) اضمارا واجبا أو جائزا كما
سيأتي . قال الفاكهي : وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا اه . ولعل الذي
سهل له ذلك إرادة الجمع بين قول البصريين : ان النواصب أربعة فقط ، وقول الكوفيين ان
النواصب عشرة ، فين بما ذكره أن ما زاد على الأربعة المذكورة النصب فيه بأن مضمرة ، ومن أطلق
عليه اسم النصب فعلى سبيل المجاز (فالأول أربعة أحدها أَنْ) بفتح الهمزة وسكون النون : أى
المصدرية ، وهى أمّ الباب ولذا عملت ظاهرة ومضمرة ، وتدخل على الفعل المتصرف مطلقا فتنب
المعرب لفظا والمبنى محلا قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهي : وتتصل بالماضى وكذا بفعل الأمر على
الأصح وان لم تؤوّل بالمصدر لفوات معنى الأمر ، وخرج بالمصدرية المخففة كما سيأتي قريبا ، والمفسرة
والزائدة فاما لا تنصب المضارع ، والمفسرة هى السبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو
- فأوحينا إليه أن اصنع الفلك - : أى اصنع - وانطلق الملائمة أن امشوا - : أى امشوا فان
لم يقدما جلة نحو - وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - فليست أن مفسرة بل هى حينئذ مخففة
من الثقيلة . والزائدة هى الواقعة بعد لما الحينية نحو - فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه - أو بين
الكاف ومجرورها كقوله : * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * على رواية جر الظبية ، أو بين القسم
ولو نحو أقسم بالله أن لو يأتينى زيد لا كرمته . ثم ذكر شروط النصب بأن فى قوله (ان لم تسبق بعلم
ولا ظن) لأن أن الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا تقع بعد العلم ولا بعد
الظن المؤكد به . ثم ان المصدرية تقع فى موضعين : أحدهما بعد لفظ دال على معنى غير اليقين
فدكون فى موضع رفع على الفاعلية نحو - ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله - أى
خشوع قلوبهم ، أو فى موضع نصب على المفعولية (نحو : يريد الله أن يخفف عنكم) واعرابه يريد
فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، الله فاعل ، أن حرف مصدرى ونصب ، يخفف فعل
مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول به ، والتقدير

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ، فَإِنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ نَحْوُ : عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَأَسْمَحًا
ضَمِيرُ الشَّانِ مَحْذُوفٌ ، وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ ، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ خَبَرُهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النِّوَاسِخِ ،
فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ : وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ، قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ بِالنَّصْبِ

يريد الله التخفيف عنكم ، أوفى موضع جرّ نحو - من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة - الثاني
أن تقع في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) واعرابه أن حرف
مصدرى ونصب ، تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال
الخمسة ، والواو فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ ، والتقدير صومكم ، خير خبر وهو
مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، لكم جار ومجرور متعلق بخبر .

[تنبيه] ربما أهملت أن حلا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن الراوى عن عطاء فقراءته
من الشواذ لمن أراد أن يتم الرضاغة برفع يتم ، وقول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا * مَنِ السَّلَامُ وَأَنْ لَا تَشْعُرَا أَحَدَا

كما أعملت ما المصدرية قليلا حلا على أن فيما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله « كما تكونوا
يولى عليكم » ذكره ابن الحاجب وتبعه الفاكهسى . وغيره قال المرادى وظاهر كلام ابن مالك في
الألفية أن ائمال أن مقيس اه . ومن العرب من يجزم بها نحو قول الشاعر :

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانِ أَهَامَا * تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْتَلِبُ

(فان سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ ع ل م (نحو : علم أن سيكون)
واعرابه علم فعل ماض تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، أن مخففة من الثقيلة
واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه ، والسين حرف تنفيس ، ويكون فعل مضارع مرفوع وعلامة
رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ، واسمها مرضى ، وخبرها جملة منكم ، والمصدر المنسبك
من أن وما بعدها ساد مست مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ومثل هذه الآية : قوله
تعالى - أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا - برفع يرجع لأن أن هذه ليست مصدرية بل هى كما قال
(فهى مخففة من) أن (الثقيلة) التى تنصب الاسم وترفع الخبر (واسمها ضمير الشأن محذوف
وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع) لتجرده عن الناصب والجازم (وهو وفاعله) مرفوع
المحل على أنه (خبرها كما تقدم في باب النواسخ) وليس من شروط أن المخففة أن تسبق بعلم بل
الغالب وقوعها بعد علم كما صرح بذلك الأزهري في التصريح والافقد تكون مخففة وان لم تسبق
كقوله تعالى - وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - وقضية قوله وهو وفاعله خبرها أن يكون
هنا تامة ، وقد سبق في الشرح في باب النواسخ احتمال كونها تامة ، ويؤيده أنها بمعنى يوجد أو يحصل
وذلك من علامة تمامها (فان سبقت بظن) والمراد به ما يدل على الظن سواء كان بلفظ الظن
أم لا (فوجهان) فيه جائزان : النصب على أنها ناصبة والرفع على أنها مخففة من الثقيلة (نحو
- وحسبوا أن لا تكون فتنة - قرئ في السبعة بالنصب) وهى قراءة غير أبى عمرو وحزرة والكسائى
اجراء للظن على أصله من غير تأويل لانه باعتبار دلالة على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة

وَالرَّفْعُ . وَالثَّانِي لَنْ نَحْوُ : لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَا كِفَيْنَ . وَالثَّالِثُ كِي الْمُضَدَّرِيَّةُ ، وَهِيَ الْمَسْبُوقَةُ بِاللَّامِ لَفْظًا نَحْوُ لِكَيْلًا تَأْسُوا . أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ جِئْتُ كِي تُكْرِمَنِي

على الرجاء والطمع ، واعرابه حسبوا فعل وفاعل ، حسب فعل ماضٍ من أخوات ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ، أن حرف مصدرى ونصب ، ولانافية ، تكون فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من كان الناقصة بمعنى تحصل ، فتنة فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سادس مفعولى حسب ، والتقدير وحسبوا عدم كون : أى حصول فتنة (والرفع) وهى قراءة أى عمرو وحزة والكسائي على تنزيل الحساب منزلة العلم فيلأثم أن المخففة الدالة على التحقق وتكون حينئذ مخففة من الثقلية واسمها ضمير الشأن محذوف والجملة المنفية بلا في محل رفع خبرها . قال الفاكهي وغيره : والنصب أرجح لأن التأويل خلاف الأصل ولهذا أجمعوا على النصب فى - ألم أحسب الناس أن يتركوا - وإنما لم يقرءوا فيه بالرفع لعدم وجود الفاصل بين أن والفعل بخلاف - وحسبوا أن لا تكون فتنة - فانه وجد الفصل بين أن والفعل بلا النافية . (والثانى) مما ينصب بنفسه (ان) وهى حرف بسيط وليس أصلها لا النافية فأبدت ألفها نونا خلافا للقرأ ولا أصلها لا أن حذفت الهمزة تخفيفا خلافا للخليل والكسائي وهى لنى ماسي فعل : أى لنى الفعل المستقبل : اما الى غاية تنتهى نحو - لن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى - واما الى غير غاية نحو - لن يخلقوا ذبابا - : أى دائما مستمرا ، ولا تكون بذلك مفيدة للتأيد لأن التأيد فى الآية المذكورة لأمر خارجى لا من مقتضيات لن . وقول الزمخشري فى أمودجه انها مفيدة للتأيد ، قال ابن هشام فى المغنى دعوى بلا دليل . وقال ابن مالك الحامل له على التأيد اعتقاده فى - لن ترانى - أن الله لا يرى ، وهو باطل اه . فقد ثبت فى الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى ، والأصح أنه يقع الفعل بعدها للدعاء كما يقع بعد لا ، قال الشاعر :

لن تزالوا كذلك ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

وقد سمع الجزم بها فى لغة لكنها شاذة (نحو : لن نبرح عليه عا كفين) واعرابه لن حرف نفي ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوب تقديره نحن ، عليه جار ومجرور ، عا كفين خبر نبرح وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم (والثالث) مما ينصب بنفسه (كى المصدرية وهى) التى تؤول مع الجملة بعدها بمصدر وفسرها المصنف كغيره بأنها (المسبوقه باللام) أى التعليلية (لفظا نحو - لِكَيْلًا تَأْسُوا -) أى لئلا تحزنوا ، واعرابه اللام حرف تعليل كى حرف مصدر ونصب ، ولانافية ، تأسوا فعل مضارع منصوب بكى وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من كى وما بعدها مجرور بلام التعليل والتقدير لعدم أساكم : أى خزنكم . فى القاموس والآسى ، الحزن ، فكى ههنا لا يجوز جعلها حرف تعليل ، وأن مضمره بعدها لئلا يدخل الجار على مثله ، وهم لا يجيزونه (أو) المسبوقه باللام (تقديرا نحو جئت كى تكرمنى) فتكرمنى منصوب بكى اذا قدرت أن الأصل لكى ، وأنتك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، والمصدر المنسبك من كى وما بعدها مجرور باللام المقدرة ، والتقدير جئت

فَإِنْ لَمْ تُقَدَّرِ اللَّامُ فَكَيَّ جَارَةٌ ، وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا وَجُوبًا . وَالرَّابِعُ
إِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، وَكَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا ، وَمُتَّصِلًا بِهَا ، أَوْ مُنْفَصِلًا
عَنْهَا بِالْقَسَمِ ، أَوْ بِإِلَّا النَّافِيَةِ نَحْوُ إِذَنْ أَكْرَمَكَ ،

لا كرامك إياي (فان لم تقدر اللام) قبلها (فكى جارة) مفيدة للتعليل (والفعل منصوب
بان مضمرة بعدها وجوبا) لا تظهر الا في الشعر كقول الشاعر :

فَقَالَتْ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا حَا * لِسَانِكَ كَمَا أَنْ تَغَرَّ وَتَحْدَا

وتغرّ بفتح أوله وضم الغين المعجمة . وقد أفاد كلامه أن كي حرف مشترك بين الناصبة والجارّة
هو مذهب الجمهور ، وتعين للمصدرية ان سبقها اللام نحو - لكيلا تأسوا - لئلا يدخل الجار على
الجارّة ، وتعين للتعليل ان ظهرت أن المصدرية بعدها نحو جئتكم كي أن تكرمني ، أو اللام نحو
جئتكم لكي تكرمني اذلا يجوز جعلها حينئذ مصدرية فان لم تظهر أن بعدها ولا سبقها اللام أو
وجدا معاجز الأمران : المصدرية والتعليلية نحو كيلا يكون دولة وقول الشاعر :

أُرِدْتُ لَكِمْ أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي * فَتَرَكَهَا شَنَا يَبِيدَاءَ بَلْقَعِ

(والرابع) مما ينصب المضارع بنفسه (اذن) هكذا رسمها بعضهم بالنون ، والأصح رسمها بالألف
كما يوقف عليها ، لكن قال ابن علقمة المختار خلافا للجمهور أن تكتب في غير القرآن بالنون وبها
يوقف عليها اه : أي وأما في القرآن فالتبع رسم المصحف الامام ، وهي حرف بسيط لا مركب من
اذ وأن وهي غير مختصة بالمضارع ولكن الأصح أنها ناصبة له بنفسها ، لا بأن مضمرة وقد ذكر
المصنف كغيره لعمليها النصب ثلاثة شروط : الأول (ان صدرت في أول الكلام) الذي وقع جوابا
لكلام قبلها لأنها حينئذ في أشرف محالها ، فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على
ما قبلها أهملت ، وذلك في ثلاثة مواضع : أحدها أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن
أكرمك . الثانية أن يكون ما بعدها جوابا لشرط قبلها نحو ان تأتني اذن أكرمك . الثالثة أن
يكون جواب قسم قبلها نحو والله اذن لا أخرج وقول الشاعر :

لَنْ عَادِلِي عَبْدَ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا * وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

لأن التقدير والله لئن ، فان كان السابق عليها واوا أو فاء جاز النصب باعتبار ان ما بعد العاطف جملة
مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها ، والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام
ما قبله والغالب الرفع ، وبه قرأ السبعة في قوله تعالى - وإذا لا يلبثون خلافا لك الا قليلا - وقوله
تعالى - فإذا لا يؤتون - . والشرط الثاني مذكور في قوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا)
قياسا على بقية النواصب فانها لا تعمل في الحال فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال
أنا أحب زيدا لأنه حال ولا مدخل للجزاء في الحال (و) الثالث كونه (متصلا بها أو منفصلا
عنها بالقسم أو بلا النافية) فان فصل بينها وبين الفعل المضارع بغير ما ذكر أهملت ووجب
رفع الفعل بعدها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها ، وانما اغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد
جاء به للتأكيد فلم يمنع النصب وبلا النافية لتزيلها منزلة العدم لأن الثاني كالجزء من المنق (نحو
إذن أكرمك) هذا مثال ما استوفت الشروط ، واعرابه إذن حرف جواب وجزاء ، ونصب

وَإِذَا وَاللَّهُ أَكْرَمَكَ ، وَإِذَا لَا أُجِيبُكَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ أَنَا آتِيكَ ، وَتُسَمَّى حَرْفَ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ * وَالثَّانِي مَا يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ بِإِضْمَارٍ أَنْ بَعْدَهَا ، وَهُوَ قِسْمَانِ : مَا يُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ جَوَازًا ، وَمَا يُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ وَجُوبًا ، فَأَلَّوْلُ خَمْسَةٌ ، وَهِيَ لَا مِ كِي

أكرم فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (وإذا والله أكرمك) هذا مثال الفصل بالقسم ، واعرابه اذن حرف جواب وجزاء ونصب ، الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره ، أكرم فعل مضارع منصوب باذن وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (واذن لا أجيئك) هذا مثال الفصل بلا النافية ، واعرابه اذن حرف جواب وجزاء ونصب ، أجيء فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (جواباً لمن قال أنا آتيك) هذا متعلق بالأمثلة الثلاثة (وتسمى) اذن (حرف جواب) لوقوعها في كلام محجب به كلام آخر سواء أوقعت في صدره أو حشوه أو آخره غير أنها لا تنصب إلا ان وقعت في صدره (وجزاء) لأن مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، ثم ما ذكره المصنف من أن الفصل بلا النافية لا يمنع اذن من عمل النصب كالفصل بالقسم هو الذي صرح به ابن هشام ، وان أهمل ذكرها كثيرون حتى انها فانت التسهيل على كثرة جمعه . قال الفاكهي في شرح القطر واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء ، وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه ، والى ذلك أشار بعضهم حيث قال ، وفيه أيضاً ذكر الشروط الثلاثة :

اعمل اذن اذا أتتك أولاً * وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً
واحذر اذا عملتها أن تفصلاً * الا بحذف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا
وان نجى بحرف عطف أولاً * فأحسن الوجهين أن لا تعملا اهـ

لكن الأصح أنه اذا فصل بينها وبين الفعل بغير القسم ولا النافية فانها لا تنصب كما يفيد كلامه في الفواكه * (والثاني) من قسمي النواصب (ما ينصب) الفعل (المضارع باضمار ان بعدها) الضمير عائد على معنى ما : فكأنه قال الثاني الاشياء التي تنصب المضارع باضمار أن بعدها (وهو قسمان) لثالث لهما (ما يضر) أي يقدر (أن بعده جوازاً) ولو ظهرت في الكلام لجاز (وما يضر أن بعده وجوباً) وذلك لامتناع اظهارها (فألَّوْلُ خمسة) أي من الحروف (وهي لام كي) أي اللام التعليلية ، وأضيفت الى كي لانها تخلفها في افادة التعليل عند حذفها ، ويقال لها لام الجر لان المصدر المنسبك من ان المضمر والفعل مجرور بها لفظاً ، وشرط جواز اضمار أن بعدها أمران : الأول أن لا تسبق بكون ماض ناقص منق ، والثاني أن لا يقرن الفعل بلا نحو جئتكَ لأزورك . فان سبقت بالكون المذكور وجب اضمار أن بعدها كما سيأتي في لام الجود ، وان اقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة وجب إظهار أن نحو - لئلا يكون للناس عليكم حجة - بادغام النون في لا النافية ونحو - لئلا يعلم أهل الكتاب - بادغام النون في اللام الزائدة للتأكيد ، ثم لام كي

نحو: وَأَمْرِنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . وَالْوَاوُ . وَالْفَاءُ . وَثَمَّ . وَأَوِ الْعَاطِفَاتُ عَلَى أَسْمِ خَالِصٍ :
أَي لَيْسَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ نَحْوُ قَوْلِهِ * وَلَيْسَ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

تصدق بلام التعليل كقوله تعالى - ليغفر لك الله ماتقتم من ذنبك وماتأخر - ولام الحكمة نحو - وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون - بكسرة نون الوقاية ، وانما لم تكن هذه اللام لام التعليل لأن أفعاله سبحانه وتعالى منزهة عن العلل والأغراض ، ولام العاقبة ، وهي التي ما بعدها نقيض لمقتضى ما قبلها نحو - فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً - فالتقاطه إنما كان ليكون قرّة عين لهم فصار عاقبة أمره عدواً ، ولام التأكيد ، وهي الزائدة ، وتأتي بعد فعل متعدٍ والغالب وقوعها بعد أمر نحو - وأمرت لأعدل بينكم - أصله أمرت أن أعدل فزيدت اللام وأضمرت أن ، ومثله عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وأعرابه أمر فعل ماضٍ غير الصيغة ، وناضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ، لنسلم اللام مؤكدة ، ويجوز أن يقال فيها اللام لام التعليل على جهة المجاز كما يجوز ذلك في لام الحكمة والعاقبة ، نسلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام ، وانما أضمرت أن بعد اللامات المذكورة ليكون حرف الجر داخلاً على الاسم . وفي المجيد لنسلم لام كي ومفعول أمرنا الثاني محذوف : أي أمرنا بالاخلاص لكي تنقاد . وقال الزمخشري هي تعليل للأمر : أي قيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم . ذهب ابن عطية إلى أنها زائدة ، وأن نسلم في موضع المفرد ، ونسبه إلى سيبويه ، وليس كذلك بل الكسائي والفراء ذهبوا إلى أن لام كي تقع في موضع أن في أردت وأمرت ، وأما سيبويه وأصحابه فذهبهم أن اللام تتعلق بمحذوف والفعل قبلها يراد به المصدر : أي الإرادة للبيان والأمر للاسلام ، وهما مبتدأ وخبر ، وقيل اللام بمعنى الباء : أي أمرنا بأن نسلم اهـ وذكر السمين الوجوه المذكورة ، وزاد وجهاً خامساً ، وهو أن اللام ، وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع أن : أي أنها متعاقبان ، تقول أمرتك لتقوم ، وأن تقوم اهـ (والواو والفاء وثم وأو العاطفات) فإن الفعل ينصب بعدها باضمار أن جوازا بشرط أن تكون عاطفات للفعل الذي دخلت عليه (على اسم خالص : أي ليس في تأويل الفعل) ويقال له الاسم الصريح ، وذلك كالمصدر لأنه لا يقصد به معنى الفعل نخرج بذلك الاسم الذي هو في تأويل الفعل كالاسم الواقع صلة للآلف واللام نحو الطائر فيغضب زيد الذباب . فانه يجب فيه رفع يغضب لأن الاسم الذي هو الطائر في تأويل الذي يطير * ثم شرع في التمثيل للأربعة الأحرف مبتدئاً بالواو . فقال (نحو قوله) قال الفاكهي : الأولى قولها اهـ أي لأن البيت المذكور لامرأة . وقال الأزهرى وقوله : أي الشخص المسمى ميسون الكلالية زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وأمّ ابنه يزيد اهـ قال السجاعي وميسون بفتح الميم فتنة تحتية ساكنة فسین مهملة غير منصرف للعلمية والتأنيث :

(وليس عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي) * أحب إلى من لبس الشفوف

هو من قصيدة من الوافر أنشدتها ميسون بنت بحدل الكلالية زوج معاوية تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعذل عنها ، وقالت أنت في ملك عظيم وماتدري قدره ، وقيل أشدتها حين نقلاها من البدو إلى الشام فكانت تكثر الحنين إلى آبائها

وقوله * لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ *

والتذكر لمسقط رأسها فسمعها ذات يوم ، وهي تنشد هذه القصيدة ، وهي :
 لبيت تخفق الأرواح فيه * أحب الى من قصر منيف
 ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشفوف
 وأكل كسيرة في كسريتي * أحب الى من أكل الرغيف
 وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف
 وكب ينبع الطراق دوني * أحب الى من قط ألوف
 وخرق من بني عمي نحيف * أحب الى من عالج عنيف

فقال معاوية رضي الله عنه مارضيت حتى جعلتني علجا علوا ، فطلقها . ثم الصواب رواية البيت المذكور بالواو عطفا على قوله قبله * لبيت تخفق الأرواح فيه * ومن رواه باللام بلفظ للبس فقدوهم كما نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد * اللغة الأرواح بالواو جمع ربح ، والمنيف العالى ، والعباءة بالمدنوع معروف من الأكسية وتقر بفتح التاء والقاف كما في الاسعاف من قولهم عين قريرة : أى باردة من البرد الذى هو النوم ، وقيل هى ضد الحرارة ، وقيل من القرار ، وهو الكون لان العين إذا قرت سكنت عن الطموح إلى غيره . وقال بعضهم قرار العين كناية عن الفرح والسرور ، والشفوف بضم الشين جمع شف بفتحها وكسرهما ، وهو الثوب الرقيق ، وكسر البيت جانب الخباء الذى يلي الأرض ، والفج الطريق الواسع ، والدفوف بضم الدال جمع دف ، وهو الآلة التى يضرب بها ، والخرق بكسر الخاء المعجمة السخى ، والنحيف الهزيل ، والعلاج الرجل من كفار الحجم ، والعنيف الذى لارفق فيه ، ويروى عجل عليف باللام بدل النون * الأعراب الواو حرف عطف ، لبس مبتدأ ، عباءة مضاف إليه ، وتقرأ الواو حرف عطف على لبس ، تقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة ، وعيني فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها ، وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على لبس عباءة والتقدير ولبس عباءة وقررة عيني ، أحب خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، الى جار ومجرور متعلق بأحب ، وقد بينت في أول الشرح وجه كون أحب يرفع نائب الفاعل مع أن اسم التفضيل يرفع الفاعل ، من لبس جار ومجرور والشفوف مضاف إليه . والمعنى ولبس كساء من شعر على عادة أهل البادية وقررة عيني : أى سرورى بأهلى أحب الى مما أنا فيه من لبس الشفوف * والشاهد في قوله ، وتقر عيني حيث نصب الراء التى هى آخر الفعل بأن مضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص في التقدير بالفعل ، وهو لبس (و) مثال الفاء نحو (قوله :

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ * ما كنت أؤثر أبا على ترب

لم أقف على اسم قائله ، وهو من البسيط * اللغة توقع الشيء ترجى حصوله ، والمعتبر بالعين المهملة

وَقَوْلِهِ * إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكَأَ ثُمَّ أَعْقَلَهُ *

والتاء المثناة فوق المتعرض للمعروف والارباب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه ، وقوله على ترب بكسر التاء المثناة وفتح الراء جمع ترب بكسر التاء أيضا * الاعراب لولا حرف امتناع لوجود ، توقع مبتدا ، وهو مضاف إليه ، فإرضيه الفاء حرف عطف على توقع أرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، مانافية ، كنت كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، أو ثرفع فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، أربا مفعول به ، على ترب جار ومجرور متعلق بأوثر ، وجلة أوثر إلى آخر البيت في محل نصب خبر كان . والمعنى لولا توقع من يتعرض لفعل المعروف وإرضائه ما آثر الشاعر المساوي لغيره من السن على المساوي له في سنه * والشاهد في قوله فأرضيه حيث نصب بأن مضمرة بعد الفاء العاطفة على اسم خالص وهو توقع لأنه ليس في تأويل الفعل ، والتقدير لولا توقع معترفا رضائي إياه . قاله الأزهري (و) مثال ثم نحو (قوله :

إني وقتلي سليكا ثم أعقله) * كالثور يضرب لما عافى البقر

قاله أنس بن مدركة الخثعمي وهو من البسيط * اللغة سليك بالتصغير اسم رجل يقال له سليك ابن سلكة كما في حيلة الحيوان ، وأعقله من عقلت القليل : أعطيت ديته ، والثور معروف ، وهو الذكر من البقر لأن البقر تبعه فإذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فتد معه ، وقيل المراد بالثور ثور الطحلب ، وهو الذي يعاو على الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليتفرق عن الماء فتشربه ، والمناسب للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره ، وعاف من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافا إذا كرهه فلم يشرب * الاعراب أن حرف توكيد ونصب ، والياء ضمير متصل في محل نصب اسمها ، الواو حرف عطف على اسم ، أن ، قتلي معطوف والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في نصبه ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها ، وقتل مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف وفاعله وهو ياء المتكلم مضاف إليه ، سليكا مفعول به لقتلي ، ثم حرف عطف على قتلي ، أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم العاطفة وعلامة نصبه فتحة آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على قتلي ، والتقدير إني وقتلي سليكا ثم عقلي إياه ، كالثور جار ومجرور في محل رفع خبر إن ، يضرب فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره ، هو لما رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، عاف فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، البقر فاعل ، والمعنى مثلي في قتلي لسليك بن سلكة ثم اعطائي لديته كالدكر من البقر يضرب إذا امتنع من شربها الماء ، وكانت العرب من عاداتها إذا أوردوا البقر فلم تشرب إما لكدورة الماء أو لقلّة العطش لا تضرب لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا . وَالثَّانِي وَهُوَ مَا تَضُمُّرُ أَنْ بَعْدَهُ وَجُوبًا سِتَّةٌ : كِي الْجَارَةُ
كَمَا تَقْدَمُ : وَلَامُ الْجُودِ نَحْوُ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ،

الثور فيقتحم الماء ، وتنبه البقر فتشرب ، فكأنه يقول فعل بي ما ذكر لتخويف غيري *
والشاهد في قوله . ثم أعقله حيث نصب بعد . ثم العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ،
وهو قتلى (و) مثال أرنحو (قوله تعالى) - وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء
حجاب (أو يرسل رسولا) - في قراءة غير نافع بنصب يرسل باضمار أن بعد أو عطفا على وحيا
واعرابه مانافية ، كان فعل ماض ناقص ، لبشر جار ومجرور في محل نصب خبرها مقدم ، أن حرف
مصدرى ونصب يكلم فعل مضارع منصوب بأن ، والهاء مفعول به ، الله فاعل ، والمصدر المنسبك
من أن وما بعدها اسم كان ، وخبرها جملة لبشر ، والتقدير وما كان تكليم الله كائنا لبشر ، الأداة
حصر ، وحيا حال في تأويل موحيا ، أو حرف عطف ، من وراء جار ومجرور في موضع نصب على
الحال ، والتقدير أو موصلا ذلك إليه من وراء حجاب ، وهو مضاف وحجاب مضاف إليه ، أو حرف
عطف على وحيا ، يرسل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد أو ، والتقدير الإوحيا أو إرسال
ووحيا ليس في تقدير الفعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، رسولا مفعول به . وقرأ نافع وابن
عامر برفع يرسل بتقدير هو : أي أوهو يرسل ، وقوله تعالى - فيوحى بأذنه ما يشاء - مرفوع
على قراءة نافع وابن عامر ، ومنصوب على قراءة الباقيين لأنه معطوف على يرسل . (والثاني وهو
ما تضمير أن بعده وجوبا ستة) من الحروف : أحدها (كي الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا
وهي التي لم تدخل اللام عليها لفظا ولا تقديرا نحو جئتكم كي تكرموني إذا لم تقدر أن الأصل لكي
تكرموني فتقول حينئذ في إعرابها كي حرف تعليل وجر ، أو تأخرت عنها اللام كقول الشاعر :

كي لتقضيني رقية ما * وعدتني غير مختلس

فالنصب بعدها بأن مضمرة وجوبا لأنها حينئذ حرف جر كما إذا أتت بعد أن المصدرية كقوله :
* كما أن تغرّ وتخدعا * (و) ، ثانيها (لام الجود) وهي المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا ومعنى ،
أو معنى فقط منفي : الأول بما أو ان على قول بعضهم ، والثاني بلم دون غيرها من أدوات النفي ، مثال
الأول (نحو : وما كان الله ليُعَذِّبَهُمْ) وإعرابه مانافية ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب
الخبر ، الله اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ، ليُعَذِّبُ اللام الجود يعذب فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجود وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء ضمير متصل في
محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها
مجرور بلام الجود متعلق بمحذوف وجوبا ، هو خبر كان ، والنفي متسلط عليه ، والتقدير وما كان
الله مريدا لتعذيبهم * ومثال الثاني - وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال - فإن نافية ، وكان
فعل ماض ناقص ، ومكر اسمها ، واللام لام الجود متعلقة بمحذوف وجوبا ، وتزول فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والتقدير وإن كان مكرهم موجبا لزوال الجبال منه * ومثال الثالث
لم يكن الله ليغفر لهم فيمكن ، وإن كان مضارعا في اللفظ لكنه ماض في المعنى ، واللام فيه متعلقة
بمحذوف وجوبا أيضا هو خبر كان ، والتقدير لم يكن الله مريدا لغفرانهم ، وسميت لام الجود

وَحَتَّى إِنْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا نَحْوُ : حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى . وَأَوْ بِمَعْنَى إِلَى أَوْ
بِمَعْنَى إِلَّا كَقَوْلِهِ :

للازمتها الجحد ، وهو النفي من تسمية العام بالخاص لأن الجحد لغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق
الإنكار . قاله الفاكهي ، وما ذكرته من أن خبر كان محذوف هو مذهب البصريين ، وعند
الكوفيين أن اللام زائدة فلا تعلق لها والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ، وعلى هذا فما بعد
اللام هو خبر كان والنفي متسلط عليه وهو مؤول بمصدر مؤول بالوصف : أي وما كان الله معذبا
لهم ، ولم يكن الله غافرا لهم ، وإن كان مكرهم منيلا للجبال . (و) الثالث (حتى) وهي الجارة ،
وإنما ينصب المضارع بعدها باضمار أن (أن كان الفعل بعدها مستقبلا) بالنسبة لما قبلها
(نحو) - لن نبرح عليه عا كفين (حتى يرجع إلينا موسى) - فرجوع موسى عليه السلام مستقبل
بالنسبة إلى ما قبل حتى ، وهو زمن عكوفهم على عبادة الجبل ، وإعرابه حتى حرف غاية ونصب
يرجع فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى لا بحثي نفسها لأنها ثبت جرها للأسماء
فوجب نسبة العمل هنا لأن مضمرة لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك
ينفي الاختصاص . قاله الفاكهي في شرح الملحة ، إلينا جار ومجرور موسى فاعل وعلامة رفعه
ضمة مقدرة للتعذر لأنه اسم مقصور ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بحتي ، والتقدير إلى
رجوع موسى ، والغالب في حتى أن تكون لل غاية كهذه الآية ، وعلامتها صلاحية إلى في موضعها
وتكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة ، وعلامتها صلاحية كي في موضعها ، وقد أفهم كلامه
أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها . ثم إن كان استقباله بالنظر لزمن التكلم فالنصب
واجب حينئذ كآية السابقة ، ونحو - فقاتلوا التي تبني حتى تقي - مستقبل باعتبار زمن التكلم
بالأمر بالقتال ، والقاء إلى المخاطب به ، وإن كان مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها خاصة من غير اعتبار
تكلم فوجهان : النصب والرفع وبه قرئ في السبعة في قوله تعالى - وزلزلوا حتى يقول الرسول -
فإن قول الرسول مستقبل بالنسبة إلى زمن زلزالهم ، وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن التكلم ،
وهو زمنه ﷺ فإن اتنى الاستقبال بأن أريد بما بعدها الحال تحقيقا أو حكاية فهي حرف
ابتداء لاجارة ، وما بعدها حينئذ يجب رفعه لتجرده عن الناصب والجازم ، ويجب مع ذلك أن
يكون ما قبلها سببا لما بعدها لأنه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما : أي بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك
لتمام الكلام قبل حتى وجب عند ذلك تحقيق الاتصال المعنوي لكون ما بعدها مسببا عما قبلها
لتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو : مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه الآن ، فلا يرجونه حال لأنه
في قوة قولك وهو الآن لا يرجي ، ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة
لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية . (و) رابعها (أو) العاطفة . قال ابن عنقاء هي على بابها ، لأحد
الشئين أو الأشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها ، ولهذا
وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه (بمعنى إلى) أي يصلح في موضعها إلى ، وذلك بأن
كان الفعل قبلها مما ينقض شيئا فشيئا (أو بمعنى إلا) الاستثنائية بأن صلحت مكانها ، وذلك
حيث يقصد أن الأول ينتفي عند حصول الثاني (كقوله :

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتْ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
وَقَوْلِهِ : وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيًا

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى * فَمَا انْقَادَتْ الْآمَالُ إِلَّا لِلصَّابِرِ

لم أقف على قائله ، وهو من الطويل * اللغة يقال استسهل أمره إذا عده سهلا ، والصعب العسر
يقال استصعب الأمر إذا صار صعبا لا يقدر عليه بسهولة ، والمضى بضم الميم مقصور جمع منية ،
وهي ما يتمناه الإنسان : أى يطمع في حصوله ، والآمال بمد الهمزة جمع أمل ، وهو الرجاء ، والمراد
هنا المأمولات ، وانقيادها حصولها وموافقتها للمراد ومجيئها على حسبه ، والصابر ضد المستعجل *
الاعراب اللام داخله في جواب قسم مقدر تقديره والله ، استسهلت فعل مضارع منى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الصعب مفعول به أوحرف
عطف بمعنى الى ، أدرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى الى ، وعلامة
نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، المنى مفعول به وهو منصوب وعلامة
نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والمصدر المنسبك من
أن وما بعدها مرفوع معطوف على مصدر مأخوذ مما تقدم ، والتقدير ليكون استسهال منى
أو أدراك للمنى ، وإنما احتاجوا الى هذا التأويل ليفرقوا بين أو التي تقتضى مسارا ماقبلها لما بعدها
في الشك وبين أو التي تقتضى مخالفة ماقبلها لما بعدها . قاله السجاعي ، فَمَا انْقَادَتْ ، الفاء حرف
تعليل ، مانافية ، انقاد فعل ماض ، والتاء علامة التانيث الآمال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم
آخره ، الأداة حصر ، لصابر جار ومجرور متعلق بانقادت . والمعنى لا أزال أعد الأمور الصعاب سهلة
فأسعى في تحصيلها إلى أن أدرك ما أتمناه لأن الآمال لم تنقد إلا للصابر على محاولة حصولها *
والشاهد في قوله أو أدرك حيث جاءت أوفيه بمعنى إلى وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما في
لأزمنك أو تقضيني حق (وقوله :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيًا)

قاله زياد الأعجم من الوافر * اللغة الغمز بالغين المعجمة والزاي الجس ، والعصر باليد ، والقناة
الرح إذا ركب فيها السنان ، وجعها قنا : مثل حصاة وحصى ، وكعوب الرمح النوائى : أى المرتفعات
في أطراف الأنايب جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب ، والاستقامة ضد
الاعوجاج * الاعراب الواو حرف عطف ، كنت فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم
وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، والفاعل
فيه كسرت كذا قال بعضهم ، والذي عليه المحققون أن الناصب لها شرطها ، وعليه فالناصب لها
هنا غمزت ، وغمز فعل ماض ، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل ، قناة مفعول به ، وقوم مضاف
إليه ، كسرت فعل وفاعل ، كعوب مفعول به ، والهاء في محل جر بالاضافة ، أوحرف عطف بمعنى إلا
تستقيما فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أو العاطفة التي بمعنى إلى وعلامة نصبه فتح
آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي ، وألفه للإطلاق والمصدر المنسبك من أن وما بعدها
مرفوع معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم ، والتقدير ليكون كسر منى لكعوبها

وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ الْمَعِيَةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيِ مُحَضٍّ

أواستقامة منها * والمعنى إذا اشتد على جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا ، ومن لا تصلح له الملاينة عاملناه بالخاشنة إلا أن يستقيم ، فالغمز كناية عن اللين . قال الساماني وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا مانعا عن اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن يستقيم اهـ . والشاهد في قوله أوتستقما حيث جاءت أوفيه بمعنى إلا في الاستثناء فانتصب المضارع بعدها باضمار أن كما في لأقتلن الكافر أو يسلم . (و) خامسها (فاء السببية) وهي التي يقصد بها كون ما قبلها سببا لما بعدها ، وهل هي حينئذ عاطفة أم لا ؟ . قال الجمهور نعم . وقال الرضي لا محتججا بأن فاء العطف لا تفيد السببية إلا إذا عطفت جملة على جملة ، وهذا مفقود هنا لأن الجمهور قالوا : التقدير في نحو زرنى فأكرمك أي كرمك أي كرمك منك زيارة فإكرام مني فعطفوا المصدر المنسبك من أن وصلتها على مصدر متصيد من الفعل السابق فلذلك ادعى الرضي أنها لمحض السببية وأن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، والتقدير عنده زرنى فأكرمك ثابت ، وردّ بأنه يلزم عليه حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع . (و) سادسها (واو المعية) وهي التي تفيد معنى مع ويكون ما قبلها وما بعدها واقعين في زمان واحد ، والجمهور على أنها للعطف مع قصد المعية وأن التقدير في نحو : لاتأكل السمك وتشرب اللبن : لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أي مع شرب لبن بمعنى نهيه عن الجمع بين الأمرين معا لا عن كل منهما على الانفراد ، واختار الرضي كون الواو حالية ، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والجملة في محل نصب على الحال : أي لاتأكل السمك وتشربك اللبن حاصل : أي لاتأكل كل في هذه الحالة فتفيد المعية ، وردّ عليه بما مر ، وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لاخراج العاطفتين على صريح الفعل إذا لم يشعر بالسببية ولا بالمعية ، والاستثنائيتين ، ومثال الفاء العاطفة على صريح الفعل نحو - ولا يؤذن لهم فيعتذرون - فعطف يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في رفعه وفي النفي الداخلي عليه كأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ، ومثال الفاء الاستثنائية كقول الشاعر :

* ألم تسأل الربع القواء فينطق * برفع ينطق لأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينطق ، والفاء للاستئناف ، ومثال الواو العاطفة : لاتأكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب إذا قدر النهي عن كل منهما ، وأن التقدير : لاتأكل السمك ولا تشرب اللبن ، ومثال الواو الاستثنائية : لاتأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على أن تكون نهيته عن الأول فقط ، وأبحث له الثاني وكأنك قلت لاتأكل السمك ولك شرب اللبن . ثم ذكر المصنف شرط النصب بعد الفاء والواو ، فقال (مسبوقتين بنفى محض) أي خالص من معنى الاثبات كالمثال الآتي بخلاف النفي المنتقض بالانحوا : وما تأتينا إلا فتحدثنا ، والنفي المتأخر بنفى نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا ، أو النفي التالي لاستفهام تقريرى نحو : ألم تأتني فأحسن إليك ، فإنه يمتنع النصب في هذه كلها ، وأورد على الاستفهام التقريرى قول الشاعر :

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء *

بنصب يكون ، وأجاب عنه ابن علقم وغيره بأنه إذا أريد الاستفهام حقيقة عن النفي ، فالنصب

أَوْ طَلَبَ بِالْفِعْلِ ، نَحْوُ : لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ، وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ، لَا تَطْفَأُوا فِيهِ فَيَحِلَّ
عَلَيْكُمْ غَضَبِي ، لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ

عن جواب الاستفهام كما في البيت (أو طلب بالفعل) أي بصيغته لاصالته في ذلك ، فخرج الطلب
بغيره ، فإنه يمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو : صه فاحسن إليك ، أو بالمصدر نحو :
سقى فيريك الله ، أو بلفظ الخبر نحو : حسبك حديث فينام الناس * ثم شرع المصنف في التمثيل
لما جمع الشروط ، فقال (نحو : لا يقضى عليهم فيموتوا) هذا مثال الفاء بعد النفي المحض ، واعرابه
لا نافية ، يقضى فعل مضارع مغير الصيغة ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، عليهم جار ومجرور في محل رفع نائب
الفاعل ، فيموتوا الفاء فاء السببية ، يموتوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية
وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من
أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكون قضاء منا عليهم ،
فوت منهم : أي بل هم أحياء فيها : أي النار لأن الآية واردة في وعيد الكافرين ، وقد قل
تعالى في وصف الكافر في النار - لا يموت فيها ولا يحيى - (ويعلم الصابرين) هذا مثال الواو بعد
النفي المحض لأن صدر الآية - لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم - واعرابه لما حرف نفي وجزم ، يعلم
فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، الله فاعل ، الذين
اسم موصول في محل نصب مفعول به ، جاهدوا فعل وفاعل ، منكم جار ومجرور في محل نصب على
الحال ، ويعلم الواو للمعية يعلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه
فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، الصابرين مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة
عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر
المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ولما يجتمع علمه تعالى بالمجاهدين وعلمه بالصابرين . قاله ابن
عقلاء (لا تطغوا فيه فيحلب عليكم غضبي) هذا مثال الفاء بعد الطلب بالفعل ، واعرابه لانهية
تطغوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو
الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، فيه جار ومجرور متعلق بتطغوا ، الفاء فاء السببية ، يحلب
فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتح آخره عليكم ، جار
ومجرور متعلق بيحلب غضبي فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء ، منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والياء مضاف إليه ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف
على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منكم طغيان فيه فاول غضب عليكم
(لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن) هذا مثال الواو بعد الطلب بالفعل ، واعرابه لانهية تأكل
فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين
وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، السمك مفعول به ، وتشرب الواو واو المعية ، تشرب فعل
مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل

السابق ، والتقدير لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن ، وقد اقتصر المصنف من أمثلة الطلب على مثال واحد ، وهو يشمل ثمانية أشياء ، وتسمى مع النفي الأجوبة التسعة ، وقد نظمها بعضهم مع النفي ، فقال :

مر وانه وادغ وسل واعرض لحضهم * تمنّ وارج كذاك النفي قد كمل
فلا أمر نحو : زرنى فاكرمك ، أو وأكرمك ، والنهى كلا ترم علما وترك التعب : أى لا يجتمع لك العلم وترك التعب ، والدعاء : كاطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا - أى ليكن منك طمس وشدة فعدم إيمان ، والسؤال المراد به الاستفهام نحو - فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا - ، والعرض : أى الطلب بلطف ويكون بالألطف غالباً نحو : ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً ، والتحضيض : أى الطلب ببحث ، ويختص بهلا ويكثر بلولا نحو - لولا آخرتنى إلى أجل قريب فأصدق - ، والتمنى نحو - باليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً - ، والترجى نحو - لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع - فى قراءة من نصب أطلع ، وقوله تعالى - لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى - بنصب تنفع ، والنفي نحو قوله ﷺ « ما أغبرت قدما عبد فى سبيل الله فتمسه النار » أى لا يكون اغبرار قدم فس النار له . قال ابن علقمة : ولم يسمع نصبه : أى المضارع بعد الوار فى الدعاء ، والرجاء والعرض والتحضيض ، وأجاز سيدي به النصيب بعد انقائه فى جواب الشك بفعل الشك كظننته يشتمنى فأثب عليه اذا لم يقع الثوب ، بل بمعنى لو شتمنى لو ثبت عليه ، وبعضهم فى جواب الحصر بانما ، وعليه خرج قوله تعالى - فانما يقول له كن فيكون - فيمن نصب يكون .

[فائدة] لا يجاب الشئ الواحد بجوابين : أى لا يكون لواحد من الأشياء التسعة جوابان ، لا تقول مثلاً اتنى فأعطيك على أن الثانى ليس معطوفاً على الأول ، بل جواباً مستقلاً لذلك الواحد من الأشياء التسعة ، وقوله تعالى - فطردهم فتكون من الظالمين - ليس من باب الاثبات لشيء واحد بجوابين ، بل قوله تعالى - فطردهم - جواب للنفي الواقع قبله فى قوله تعالى - ما عليك من حسابهم من شيء - ، وقوله تعالى - فتكون - جواب للنهى السابق ، وهو قوله تعالى - ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي - . قال الزمخشري : ويجوز أن يكون قوله - فتكون - عطفاً على قوله - فطردهم - على وجه التسبب لأن كونه ظالماً مسبب عن طردهم . [تمة] قال فى المنهل الصافى : وضعف اضمار أن مع بقاء عملها بدون هذه الأمور المتقدمة لأنها عامل ضعيف لا يقوى على العمل مع حذفه الا بقيام مقوله عليه ، وانما وجد الاستقراء فى تلك المواضع المتقدمة لمناسب هو مفقود فيما عداها ، وفى التسهيل : ولا تنصب أن محذوفة فى غير المواضع المذكورة الا نادراً ، وفى القياس عليه خلاف اه . وفى التصريح مع التوضيح ما ملخصه : ولا ينتصب الفعل بأن مضمرة فى غير هذه المواضع الا شاذاً كقول بعضهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن ، والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها فى أن تراه ، وقول الآخر : خذ اللص قبل يأخذك بالنصب ، وقراءة بعضهم - بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه - بنصب يدمغه ، وقراءة الحسن - تأمرونى أعبد - بالنصب ، حذف أن فيها ، والجيع شاذ ، وذهب

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ ، وَهِيَ نَوْعَانِ : جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ . فَأَلَاوَلُ سَبْعَةٌ ، وَهُوَ لَمْ نَحْوُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، وَلَمَّا

الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى أنه لا يقاس عليه اهـ (والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما ، وترجع الى خمسة عشر باسقاط ألم وألما لدخولهما تحت لم ولما ، والطلب لأن الأصح أن الجزم بان مقدرة كما سيأتي ، ولذا قال في شرح الشذور الجازم محصور بحسب الاستقراء في خمسة عشر (وهي نوعان جازم لفعل واحد) أي بالاصالة ، والا فقد يتعدد المجزوم به بالتبعية بعطف أو غيره ، وكذا يقال في مقابله ، وهو قوله (وجازم لفعلين) هذا مبني على الأعم الأغلب ، والا فقد يجزم فعلا وجلة (فالأول) أي الذي يجزم فعلا واحدا (سبعة) وكلها لاخلاف في حرفيتها (وهو لم) وهي حرف تجزم المضارع وتنفي معناه ، وتقلبه ماضيا (نحو : لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) واعرابه لم حرف نفي وجزم ، يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره وفائه مستتر جوازا تقديره هو ، ولم يولد لم حرف نفي وجزم ، يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ولم يكن الواو حرف عطف لم حرف نفي وجزم ، يكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، كفوا خبرها مقدم منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، أحد اسمها مؤخر ، وحسن تأخير لوقوعه فاصلة ، وله جار ومجرور متعلق بكفوا على تأويله بمكافئا : أي ولم يكن أحد كفوا له ، وقدم للاهتمام به لاشتماله على ضمير الباري تعالى ، وأجاز أبوالبقاء أن يكون حالا من كفوا لأنه نعت في الأصل ، فقدم عليه فصار حالا (ولما) وهي كما في الفصل لم ضمت اليها ما ، يعني أنها في الأصل كلمتان : إحداهما لم ، والأخرى ما الزائدة لا النافية فزادت في معناها ، فمن ثم شاركت لم في أمور الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ونفيه وجزمه وقلب معناه ماضيا ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما ، وفارقتها في أمور : الأول أن لما لا تقترن باداة الشرط فلا يقال ان لما بخلاف لم ، نحو - فان لم تفعلوا - . الثاني أن نفيها مستمر الى زمن الحال فلا تقول لما يقيم ثم قام ، بل تقول لما يقيم وقد يقوم ، بخلاف منفي لم فانه قد يكون مستمرا كالآية السابقة ، وقد يكون منقطعا ، نحو - هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا - أي وقد كان بعد ذلك شيئا مذكورا . الثالث ان من فيها متوقع الثبوت بالنسبة الى المستقبل ، نحو - بل لما يذوقوا عذاب - لأن المعنى أنهم ما ذاقوا العذاب في الماضي واستمر نفيه الى زمن الحال ، ولكن ثبوته متوقع لأنهم سيذوقونه في الآخرة ، ومن هنا فهم من قوله تعالى - ولما يدخل الايمان في قلوبكم - أن الاعراب المذكورين لم يموتوا الا وقد دخل الايمان في قلوبهم ، وانما أفادت لما توقع ثبوت منفيها في المستقبل بخلاف لم لأن قولك لم يفعل نفي فعل ، ولما يفعل نفي (١) قد فعل . الرابع انه يجوز حذف مجزومها وأن يسكت عليها دون لم ، وذلك في نحو قولك خرجت ، ولما : أي ولما تخرج ، ويقال : هل دخلت البلد ؟ فتقول قاربتها ، ولما : أي

(١) قوله لأن قولك لم يفعل الخ ، لعل هذا الكلام فيه سقط . التقدير لأن قولك لم يفعل

نفي فعل غير متوقع فعله ، ولما يفعل نفي فعل قد يفعل بعد كما يفهمه سابقه اهـ مصححه

نَحْوُ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ . وَأَلَمْ نَحْوُ : أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَأَلَمَّا كَقَوْلِهِ :

ولما أدخلها ، وقد جاء ذلك في لم في ضرورة الشعر كقوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الأعازب ان وصلت وان لم
والخامس أن لما لا يلتقي بها القسم أصلا ، ولم قد يلتقي بها على الأصح ، نحو : والله لم يقيم زيد .
والسادس انها لا تفصل عن مجزومها بحال ولم قد تفصل عنه بظرف في ضرورة الشعر كقوله :
فأضحت مغانها قفارا رسومها * كأن لم سوى أهل من الوحش توهل

والسابع أنه لا يجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم فقد جاء رفع الفعل بعدها في لغة كقول الشاعر :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(نحو : لما يقض ما أمره) واعرابه لما حرف نفي وجزم ، يقض فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة
جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ما اسم موصول
بمعنى الذي في محل نصب مفعول به ، أمر فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به
وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجهة أمره من الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل
لها من الاعراب ، والعائد محذوف كما قال أبو البقاء والكرخي وغيرهما ، والتقدير كلا لما يقض
ما أمره به ربه وهو مشكل من حيث ان العائد المجزوم لا يحذف الا اذا جرّ بما جرّ به
الموصول ، نحو : مررت بمن مررت : أي به ، ثم رأيت السجاعي أشار للجواب بقوله - لما يقض
ما أمره - أي لم يفعل الذي أمره به ربه ، فما موصول ، والعائد محذوف فيقدر متصلا لأن أمر
يتعدى بنفسه ، ولا يقال يلزم عليه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو ممنوع لأن محل المنع
في الملفوظ به لا المقدر لزوال القبح اللفظي ، أو يقدر منفصلا ، ولا يقال ان العائد المنفصل ممتنع حذفه
لأن محله اذا حصل اللبس ولا لبس هنا أفاده الشنواني اه * قلت فاذا قدرناه منفصلا كان التقدير
ما أمره إياه ربه ، واذا قدرناه متصلا كان التقدير ما أمره بهاءين : الأولى عائدة الى الانسان .
والثانية عائدة على ما الموصولة ، واذا قلنا بما قدره أبو البقاء وغيره ، فالباء زائدة ، ولكونها
زائدة لم ننظر حينئذ لكون الموصول لم يجرّ بما جرّ به العائد محذوف لأن الحرف الزائد كالمعدوم
(وَأَلَمْ) والجازم انما هو لم ، والهمزة انما دخلت لتفيد التقرير فلا مدخل لها في العمل (نحو : أَلَمْ
نشرح لك صدرك) أي أَلَمْ نفسحه بالنبوة حتى وسع مناجاة الحق ودعوة الخلق ، وأَلَمْ توسعه بما
أودعناه من الحكم بعد شق جبريل له مرآت ، واعرابه أَلَمْ حرف تقرير وجزم : أي شرحنا لك ،
ولذا عطف عليه الماضي وهو وضعنا عنك وزرك لأن الاستفهام التقريرى اذا دخل على منفي قرّره ،
فصار المعنى قد شرحنا ، نشرح فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، وأما قراءة أَلَمْ
نشرح بفتح الحاء ، فتقول فيها نشرح فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
المحذوفة المجتزأ عنها بالفتحة كما قاله ابن مالك ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، لك جار ومجرور
متعلق بنشرح ، صدر مفعول به ، والكاف مضاف اليه (وَأَلَمْ) وأصلها لما قرنت بها همزة الاستفهام
التقريرى كما في أَلَمْ (كقوله :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا * وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
وَلَامُ الْأَمْرِ وَالِدُعَاءِ، نَحْوُ: لِيُنْفِقَ ذَوْسَعَهُ، لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ،

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت أَلَمَّا أَصَحُّ والشيب وازع (قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل * اللغة قوله عاتبت ، يروي بعين مهملة بعدها ألف وبعد الألف تاء مثناة من فوق وبعدها موحدة ساكنة من العتاب : أى لمت ، ويروي عاينت ياء تحتية بعد العين بعدها نون ساكنة من العيان بمعنى الرؤية : أى شاهدت ، والمشيب والشيب بمعنى واحد : ضد الشباب ، والصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل ، ويقال صبا يصبو صبا وصبوة . والصحو الافاقة من السكر ، والوازع المانع * الاعراب على حرف جر ، حين مجرور بعلى مبنى على الفتح على الأرجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة ، وهو عاتبت ، ويروي على حين بالخفض على الاعراب قاله الأزهري وغيره . قال العيني وعلى الأول هي ظرف كما في قوله تعالى - ودخل المدينة على حين غفلة من أهائها - : أى وقت غفلة . والمعنى في وقت عاتبت ، وعلى الثانى للتعليل أى لأجل الصبا كما فى - ولتكبروا الله على ما هداكم - ، عاتبت فعل وفاعل ، المشيب مفعول به ، على الصبا جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، وقلت فعل وفاعل ، أَلَمَّا حرف تقرير وجزم ، أصح فعل مضارع مجزوم بأَلَمَّا وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو ، وقوله : والشيب الواو وال الحال ، الشيب مبتدأ ، وازع خبر . والمعنى أن الشاعر المذكور بكى لأجل صبوته وميله الى محبوبه ، ثم رجع على نفسه باللامعة على الانهماك فى سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذى لا يلبق بصاحبه التلطح بأدناس الشهوات لأن البياض قليل الجل للدنس قاله الدماميني . والشاهد فى قوله أَلَمَّا حيث عملت الجزم فى أصح (ولام الأمر) وهى التى يطلب بها الفعل (و) مثاها لام (الدعاء) وهى فى الحقيقة لام الأمر ولكن سميت بذلك تأديبا بناء على الرجوع فى الأصول من أنه لا يشترط فى الأمر والنهى علو ولا استعلاء ، وقيل إنه يشترط فيهما ذلك وعليه فإن كان الطلب بهما ممن هو دونك فهو أمر نحو - لينفق ذو سعة من سعته - ولا تقربوا الزنى - وإن كان الطلب بهما ممن هو فوقك فهو دعاء نحو - ليقض علينا ربك ، ربنا لا تؤاخذنا - وإن كان الطلب بهما ممن هو نظيرك فهو التماس كقولك لمن لا تتعين عليه طاعتك : لتعن بحاجتى ، لا تفعل كذا (نحو لينفق ذو سعة) هذا مثال لام الأمر ، واعرابه اللام لام الأمر ينفق فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون آخره ، ذو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وسعة مضاف اليه (ليقض علينا ربك) هذا مثال لام الدعاء ، واعرابه اللام لام الدعاء يقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، علينا جار ومجرور ، رب فاعل وهو مضاف والكاف فى محل جر بالاضافة ، وقد استفيد من المثالين أن لام الطلب محركة بالكسر تشبيها لها بلام الجر ، وسليم تفتحها ، واسكانها بعد الواو والفاء العاطفتين أكثر من تحريكها نحو - فليستعجبوا الى وليؤمنوا بى - وقد تسكن بعد ثم نحو - ثم ليقضوا قسهم - فى قراءة الكوفيين وقالون ، وفى

وَلَا فِي النَّهْيِ وَالْإِثْمِ نَحْوُ : لَا تَحْزَنْ ، لَا تَوَاحِدْنَا ، وَالطَّلَبُ إِذَا سَقَطَ الْفَاءُ مِنَ الْمُضَارِعِ
بَعْدَهُ وَقُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ

ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر . قال الفاكهي : وتدخل يعني لام الطلب على فعل الغائب
والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بالفعل اه . وقال غيره ، واذا كان مرفوع فعل
الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن الكلام بصيغة افعل غالبا نحو - قم واقعد - وتجب اللام ان
انتفت الفاعلية نحو - لتعن بحاجتي - ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء أ كان
المتكلم مفردا كقوله ﷺ « قوموا فلاصل لكم » أو معه غيره كقوله تعالى - ولنحمل
خطاياكم - وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة - فبذلك فلتفرحوا - وقوله
صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا مصافكم » قال الدماميني ، ولا ينقاس عند البصريين ، وعبرة
ابن عنقاء وشذ دخولها في أمر المخاطب المعلوم نحو .

ولتقم أنت يا ابن خير قریش * ولتقض حوائج المسلمين

وقرى به شذوذا اه . وقد تحذف اللام ويبقى عملها ، وذلك في ضرورة الشعر كقوله :

ولا تستطل منى بقائى ومدنى * ولكن يكن للخير منك نصيب

وقاسه ابن مالك بعد القول ، وجعل منه قوله تعالى - قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة -
أى ليقموا . وقال غيره ان يقيموا مجزوم في جواب الطلب وهو قل . قال العصامى : ولا تفصل لام
الطلب عن معمولها بمعموله ولا بغيره (ولا) المستعملة (فى النهى) وهى التى يطلب بها ترك
الفعل (و) مثلها لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة ، وانما سميت دعائية تأدبا
كما تقدم فى لام الأمر (نحو لا تحزن) هذا مثال لافى النهى ، واعرابه لانهية ، تحزن فعل مضارع
مجزوم بلا الناهية ، وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
(لا تؤاخذنا) هذا مثال لافى الدعاء ، واعرابه لادعائية تؤاخذ ، فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية
وعلامة جزمه سكون آخره ، وناضير متصل فى محل نصب مفعول به ، وفاعله مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، واحترز بلا الناهية والدعائية عن الانافية فانها لا تجزم اذ لا طلب فيها بخلاف لا الناهية
فانها نقيضة لام الأمر أو نظيرتها ، والشئ يحمل على تقيضه ونظيره . قال التفتازانى : وقد يجزم بلا
النافية ان صح معها كى كجته لا يكن له على حجة ، ويمكن تخريجه على حذف الشرط وأداته
أى ان أجته لا يكن له على حجة ، وتستعمل لافى نهى الغائب والمخاطب كثيرا ، ولا تصحب
فعل المتكلم لأن المتكلم لا ينهى نفسه الا على سبيل المجاز وتنزيلها منزلة الأجنبي ، وعلى هذا
يحمل ماورد من ذلك كقول الشاعر :

إذا ما خرجنا من دمشق فلانعد * بها أبدا مادام فيها الجراضم

بضم الجيم الأكل الواسع البطن ، وفصلها من معمولها ضرورة كقول الشاعر :

* ولاذا حق قومك تظلم * أى ولا تظلم حق قومك (والطلب) فانه يجزم المضارع

على قول ضعيف (اذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) : أى بعد الطلب المحض
(وقصد به) : أى بالفعل الذى سقطت منه الفاء (الجزاء) للطلب السابق عليه : أى قدره سببا

نحو : تعالوا أنل ، وقوله

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

عنه كما أن جزء الشرط مسبب عن الشرط (نحو - تعالوا أنل -) وأعرابه تعالوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، أنل فعل مضارع مجزوم بجواب الطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الواو وإنما جزم أنل لأنه فعل مضارع تقدمه طلب ، وهو تعالوا ، وقصد به الجزء ، وهو كون التلاوة مسببة عن إتيانهم لجزم بالطلب كما قاله الخليل وسيبويه والفارسي والسيрани ومن تبعهم لتضمنه معنى حرف الشرط لأن التقدير في المثال المذكور - ان تأتوني أنل عليكم - وقيل لنيابته مناب الجازم ، ومذهب الجمهور أن الجزم باداء شرط مقدرة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير ، تعالوا فان تأتوني أنل عليكم - قال الفاكهي وابن عنقاء ، وهذا هو الأصح . وقال الأزهري هو الأرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في كونهما خلاف الأصل لكن في التضمين : أي الذي يقوله سيبويه والخليل وأتباعهما يعتبر معنى الأصل ولا كذلك الحذف اه . واحترز بقوله وقصد به الجزء عن نحو قوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم - برفع تطهرهم باتفاق السبعة لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد به خذ منهم صدقة مطهرة لهم فجعله تطهرهم صفة صدقة ، ولو قرئ بالجزم على معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم لم يمتنع في القياس لكن القراءة سنة متبعة ، ومثل ذلك قوله تعالى - فهب لي من لدنك وليا يرثني - فانه قرئ بالرفع بتقدير جلة يرثني صفة لوليا لاجوابا هب : أي هب لي من لدنك وليا وارثا لي وقرئ بالجزم على تقدير يرثني جوابا هب ، والتقدير ان تهب لي من لدنك وليا يرثني (وقوله :

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل)

هذا البيت من قصيدة من الطويل قالها امرؤ القيس بن حجر بضم الحاء ابن الحرث الكندي الشاعر : الجاهلي المشهور ، وهو أول من قصد القصائد ، وأول شعره أنه لما راهق الحلم ولم يقل شعرا قال أبوه ليس هذا بابني انه لو كان كذلك لقال شعرا ، فقال لاثنين من أصحابه خذاه واذهبا به الى مكان كذا وكذا فاذبحاه واثناني بدمه فضيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليدبحاه فبكى وقال * قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل * البيت فرجعا به الى أبيه وقال له هذا أشعر من على وجه الأرض ، فقد وقف واستوقف وبكى واستبكى ، ونفى الحبيب والمنزل في نصف بيت ، فقام اليه واعتنقه . وقال أنت ابني حقا * اللغة قفا أمر من الوقوف ، وهو القيام ، والخطاب اما نديميه أو لنفسه وهواه على سبيل التجريد تحسرا وتندما ، أو على ان المراد بالثنية الواحد على جهة التأكيد على ما جرت به عادة العرب من أنهم يخاطبون الواحد مخاطبة الاثنين كقوله تعالى - ألقيا في جهنم - فانه خطاب لمالك خازن النار ، والعلة في ذلك أن أقل أعوان الرجل في ماله وابله اثنان وأقل الرفقة ثلاثة ، والبصريون ينكرون لهذا . قال الزجاج في الآية : انه خطاب للملكين ويكون حينئذ قوله قفا خطابا لصاحبيه ، ونبك أمر من البكاء ، والذكرى والذكر بمعنى ، والسقط بكسر السين ، منقطع الرمل حيث يدق واللوى حيث يلتوى ، وفي القاموس اللوى

ماالتوى من الرمل أو مستدقه ، والدخول بدال مهملة مفتوحة أو مضمومة خاء مهملة ، أو مجمة
فلام ، وحومل بحاء مهملة أيضا موضعان من منزل كلب * الاعراب قفا فعل أمر مبنى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقوف ، وهذا ان لم يجعل الخطاب لاثنيين ، والافهوميبنى
على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف التثنية فاعل ، نيك فعل مضارع مجزوم فى جواب
الطلب وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا
تقديره نحن ، من ذكرى جار ومجرور وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر لانه اسم مقصور وهو مضاف وحبيب مضاف اليه ، ومنزل معطوف على حبيب ، بسقط جار
ومجرور ، والجملة فى محل جر صفة لمنزل ، واللوى مضاف اليه وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف
لانه اسم مقصور ، بين ظرف مكان ، والجملة فى محل نصب على الحال من سقط أو من منزل ، والدخول
مضاف اليه ، والفاء حرف عطف بمعنى الواو كما قال العينى ، وقال فى العقد المسكالم المعنى بين أجزاء
الدخول فومل ، فصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم ورهط ، واللام تصح الفاء لاشتراط العقب فى
معطوفها على ما قبله من غير مهلة بينهما ، فلولم يقدر أن السقط من أجزاء الدخول امتنع عطف
حومل عليه بالفاء كما لا يخفى على متأمل ، وفى شرحى على شواهد شرح القطر كلام قريب من
هذا فراجع ، والمعنى قفا يا صاحبي ولا تجلأ على ذبحى وساعدانى فى البكاء على ذكر حبيب ومنزل
كاثنيين عند منقطع الرمل بين أجزاء الدخول فومل * والشاهد فى نيك حيث جزم لانه جواب
الأمر وذلك لانه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء : أى ان تقفا نيك فالبكاء مسبب عن وقوفهم .
[تنبيه] الطلب فى كلامه شامل للأمر كما مثل ، والنهى نحو : لاتدن من الأسد تسلم ، والدعاء نحو
رب اغفرلى أدخل الجنة ، والاستفهام نحو : هل تسكرمنى أكرمك ، والتمنى نحو : ليت لى مالا
أنفقه ، والترجى نحو : لعل زيدا يقدم البلد أكرمه ، والعرض نحو : ألا تنزل عندنا تصب خيرا
والتحضيض ، نحو : لولا تأنيبنا تحدثنا ، ولا يشترط فى الطلب أن يكون هنا بالفعل ، بل يجوز الفعل
فى جوابه وان كان بغير الفعل نحو : أين بيتك أزرك ، وحسبك حديث ينم زيد . وقال الشاعر :
* مكانك تحمدى أو تستريحى * وشرط غير الكسائى من النحويين لصحة الجزم
بعد النهى صحة وقوع ان لافى موضعه مع صحة المنى . فمن ثم جاز لاتدن من الأسد تسلم ، بالجزم
لصحة قولك ان لاتدن من الأسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ، ووجب الرفع فى نحو :
لاتدن من الأسد يا كلك لعدم صحة قولك ان لاتدن من الأسد يا كلك لان الأكل لا يتسبب
عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ، وخالف الكسائى فى هذا الشرط فجوز الجزم فى المثال
المذكور محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا»
أى : برح الثوم ، وقوله صلى الله عليه وسلم «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض»
على رواية من جزم يضرب لأنه لا يصح تقدير ان لافى الحديثين مع أنه ورد مجزوما . وأجاب
الجمهور عن ذلك بان الجزم فى الحديثين على إبدال الفعل من الفعل بدل اشتغال لافى الجواب
للهى لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا ، وان لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
وأما قوله تعالى - ولاتمنن تستكثر - فقراءة الجمهور برفع تستكثر اذ لا يصح أن يقول - ان
لاتمنن تستكثر - وأما قراءة بعضهم باسكان تستكثر فيمكن أن يجاب عن ذلك بانه سكنه

وَالثَّانِي وَهُوَ مَا يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ أَحَدَ عَشَرَ ، وَهُوَ : إِنْ نَحْوُ : إِنْ يَشَأْ يَذْهَبِكُمْ . وَمَا نَحْوُ : وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ،

وقفا ووصله بنية الوقف ، والذي حسن ذلك مناسبته للأفعال المذكورة معه ، وهي فكبر ، فظهر فاهجر ، ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنيهما لعدم دلالة الأول على الثاني . (والثاني) أى النوع الثانى من جوازم الأفعال (وهو ما يجزم فعلين) مضارعين : كان تعودوا نعد ، أوماضيين لفظا نحو - ان عدم عدنا - أومعنى نحو من لم يجتهد لم ينل العلم ، أوماضيا مضارعا نحو - من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه - أومضارعا فاضيا ، وهو قليل كقوله صلى الله عليه وسلم « من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له » وهو بعد لم يجزوم بها لفظا ، وبأداة الشرط محلا ، ثم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما ، أوماضيين فالجزم لمحلهما ، أو مختلفين ماضيا ومضارعا فلكل واحد منهما حكمه (أحد عشر) جازما ، وتسمى أدوات الشرط والجزاء لافادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه فهي موضوعة لتعليق معنى جملة الجزاء بمعنى جملة الشرط بحيث تكون الأولى سببا للثانية ، والثانية مسببة عنها ، والصحيح أن الأداة هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه (وهو إن) وهى أمّ الباب . ومن ثم قدمها ، وهى حرف باتفاق موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط : أى فلا تدل على معنى آخر ، وإنما تدل على الشرط المشكوك فى وقوعه (نحو : ان يشأ يذهبكم) واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه ، يشأ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، يذهب جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وقد تدخل على المقطوع به لغرض كأنهم زمان الشرط ونحو ذلك كقوله تعالى - أفان مت فهم الخالدون - وقد تدخل على المقطوع بانتفائه واستحالة للتبكيث وغيره ، والأصل كون شرطها وجزائها مضارعين مستقبلين بهذه الآية : ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة كإبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل أو التفاضل وإظهار الرغبة فى وقوع الشرط والغالب مجيء شرط اذا بلفظ الماضى لدلالته على الوقوع المناسب للجزم (وما) وهى اسم موضوع للدلالة على ما لا يعقل على جهة العموم . ثم ضمن معنى الشرط (نحو : وما تفعلوا من خير يعلمه الله) واعرابه ما اسم شرط جازم فى محل رفع مبتدا ، تفعلوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ما ، ومن خير جار ومجرور متعلق بتفعلوا يعلم جواب الشرط والهاء مفعول به ولفظ الجلالة فاعل . وما ذكرته من ان جملة الشرط خبر عن اسم الشرط هو الأصح ، وقيل خبره جملة الجواب ، وقد أثبت ابن مالك وغيره مجيء ما الشرطية ظرفا زمانيا بأن تدل على اسم زمان منصوب بتقدير فى . قال فى المغنى ظاهر قوله تعالى - فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم - : أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، فهى هنا اسم شرط جازم فى محل نصب على الظرفية الزمانية . قال ابن علقم : وقد تأتى زمانا محضا بأن تدل على اسم زمان ليس منصوبا على معنى فى نحو - فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن - : أى

وَمَنْ نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ . وَمَهْمَا كَقَوْلِهِ * وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ *
وَإِذَا مَانَحَوْ : إِذَا مَا تَقَمُّ أَقَمَّ ،

مدة استمتاعكم بهن آتوهن أجورهن ، فهي هنا في محل رفع مبتدأ ، وخبرها فعل الشرط كافي
آية المثنى (ومن) هي اسم موضوع لمن يعقل على جهة العموم (نحو : من يعمل سوءا يجز به)
أى كل انسان ، وإعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في
محل رفع مبتدأ ، يعمل فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر
فيه جوازا تقديره هو ، سوءا مفعول به ، وجلة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر من ، يجز
جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، ونائب
الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، به جار ومجرور (ومهما) وهي اسم بسيط لامركب من
مه وما الشرطية على الأصح موضوع لغير العاقل . ثم ضمنت معنى الشرط (كقوله) :
أَغْرَكَ مَنِ أَنْ حَبَكَ قَاتِلِي * (وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ)

قاله امرؤ القيس ، وهو من قصيدة : قفا نيك * اللغة أغرك بكسر الكاف خطاب للوئث ، وهو
استفهام انكار وتوبيخ : أى حلك على الغرة ، وهي فعل من لم يجرب الأمور ، والقتل الامانة
وتأمرى بالياء لأنه خطاب للوئث أيضا وحذفت لالتقاء الساكنين * الاعراب الهمزة للاستفهام
غرت فعل ماض ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، أن حرف توكيد ونصب ، حبا اسمها
والكاف في محل جر بالاضافة ، قاتلى خبرها ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل
الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والياء مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن
وما بعدها فاعل ، والتقدير أغرك منى قتل حبك لى : أى إيمائه لى ، وأنتك الواو حرف عطف أن
حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها ، مهما اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ تجزم فعلين الأول
فعل الشرط والثاني جوابه ، تأمرى فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف الذون لأنه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، القلب
مفعول به ، وجلة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر ، يفعل جواب الشرط وعلامة جزمه
سكون آخره وحرك بالكسر لقافية الشعر . والمعنى قد غرتك : أى خدعتك منى ككون حبك
قاتلى ، وكون قلبى مطيعا لك بحيث أنك مهما تأمرى القلب به من شيء يفعله * والشاهد
في مهما حيث جزمت الفعلين .

[تنبيه] يجوز لك فى ما ومن ومهما مراعاة لفظها ، وهو الأفراد والتذكير ، وهذا هو الغالب
ومراعاة معناها ، وهو قليل نحو - ومن يقنت مشكناً لله ورسوله وتعمل صالحا - فذكر
رعاية للفظ هم أنت رعاية للمعنى ، ونحو : من يقوم أقم معهما : أى كل اثنين يقومان ، ومن يقوموا
أقم معهم : أى كل جمع رجال يقومون (واذا ما) وهي حرف على الأصح مركب من إذ الظرفية
وما الزائدة موضوع لمجرد تعليق الجواب على الشرط ولا محل لها من الاعراب ، وقيل انها ظرف
وان محلها نصب بفعل الشرط ، ورجحه ابن هشام فى القطر وشرحه (نحو اذما تقم أقم) وإعرابه
اذما حرف شرط جازم ، وتقم فعل الشرط ، وأقم جواب الشرط ، وأجاز القراء الجزم بها مع حذف

وَأَيُّ نَحْوٍ : أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى . وَمَتَى كَقَوْلِهِ * مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

ما خيفتد يكون ظرفا بلا خلاف (وَأَيُّ) بالتشديد وهو اسم موضوع بحسب ما تضاف إليه ، فتكون لمن يعقل في نحو : أيهم يقيم أقم معه ، ولما لا يعقل في نحو : أَي الدواب تركب أركب ، وللمكان بمعنى أين في نحو : أي مكان تجلس أجلس فيه ، وللزمان بمعنى متى في نحو : أَي يوم تصم أصم معك ، وقد تضم إليها ما الزائدة (نحو : أَياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإعرابه أيا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه مفعول مقدم لتدعوا وهي هنا لم لا يعقل لأن التقدير أَي الاسمين تدعوا من اسمه الله أو اسمه الرحمن لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : يا الله يارحمن . فقال المشركون أينها أن نعبد إلهين ، وهو يدعوا لها آخر معه فزلت - قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن - الآية ردا عليهم ، وما زائدة ويقال فيها أدبا صلة ، تدعوا فعل الشرط مجزوم باداء الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فاعل ، فله الفاء رابطة لجواب الشرط ، له جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، الأسماء مبتدأ مؤخر ، الحسنى صفة والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعه رفعه وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، وجلة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط . وأتى المصنف بمثال ليس الجواب فيه فعلا إشارة إلى أن ذلك غير لازم (ومتى) وهي اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط . قاله الفاكهي . وقال ابن عتقاء هي ظرف لتعميم الأزمنة وقد تشدد تأوها ، ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجزاء فيمتنع متى زرتني اليوم زرتك غدا ، ومثال ما اتحد فيه زمان الشرط والجزاء (كقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني)

البيت من الوافر مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي بالياء التحتانية ، وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والاسلام ، أنشد القصيدة التي منها البيت المذكور حين جاء رجل من بني رياح إلى الأيبرد وابن عمه الأحوص يطلب منهما هناء فقالا ان بلغت عنا سحيم بن وثيل هذا الشعر أعطيناك ، فقال قولاه فأنشدها شعرا :

ان بداهتي (٧) وجرا حول * لنوشق على الحطم الحزون

فأتى الرجل سحيم ، وأنشده البيت فأخذ سحيم عصاه وجعل يهدهج في الوادي يقبل فيه ويدبر ويهمهم بالشعر ثم قال اذهب وقل لهما أنا ابن جلا البيت ، وبعده :

وان مكاتنا من حيرى * مكان الليث من وسط العرين

وفيه يقول : وماذا تبتغي الشعراء مني * وقد جاوزت حد الأربعين

اللغة ابن جلا من جلا الأمور كشفها وأوضحها ، جلا فعل ، حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه وقيل جلا علم غلب على أيه . قال في الصحاح جلا اسم رجل تسمى بالفعل الماضي وأنشد البيت ، ثم حكى عن عيسى بن عمر أنه قال اذا سمي الرجل بقتل وضرب ونحوهما لا ينصرف واستدل بهذا . وقال غيره يحتمل البيت وجها آخر وهو أنه لم يذونه كأنه أراد الحكاية كأنه قال ابن الذي يقال له جلا الأمور وكشفها فلذلك لم يصرف ، وطلاع مبالغة في طالع والثنايا جمع ثنية

وَأَيَّانَ كَقَوْلِهِ * فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ يَنْزِلُ *

وهي ماعلا من الأرض وغلظ ، ويقال هي العقبة والطريق بين الجبلين ، وفلان طلاع الثنايا إذا كان ساميا ، تعالى الأمور وصعابها قاصدا لعظائنها كما يقال طلاع أنجد ، وقوله متى أضع العمامة يحتمل متى أضع على رأسي عمامة الحرب ، وهي البيضة أو المغفر تعرفوني : أي تعرفون شجاعتي وإقدامي ويحتمل أن يكون المراد متى أضع العمامة على وجهي الساترة له تعرفوني ولا تجهلوني لشهرتي * الأعراب أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، ابن خبره وهو مضاف وجلا مضاف إليه محكي على ما هو عليه ، ويجوز أن يعرب إعراب مالا ينصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أنه منقول من الفعل وحده ، وطلاع بالجر عطفا على جلا ويصح رفعه عطفا على ابن ويكون خبرا بعد خبر كما ذكره السليجي في حاشية الأزهرية ، والثنايا مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، متى اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية والعامل فيه أضع ، وأضع فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال فيه وعلامة جزمه سكون مقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين وهكذا نظائره كما يفيد مامر في مباحث الأعراب ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، العمامة مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره تعرفوني جواب الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به . والمعنى أنا ابن من جلا الأمور وركب الصعاب متى أضع العمامة يعرفني من رأي بالصفة المذكورة وإن كنت بلا عمامة ، أو متى أضع عمامة الحرب ، وهي البيضة على رأسي تعرفوني إذا حاربت عرفت بإقدامي وشجاعتي * والشاهد في متى حيث جزمت فعلين (وأيان) بفتح الهمزة ، وكسر همزته لغة سليم ، وبها قرئ في الشواذ ، وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط كمتى إلا أن بينهما فرقا من وجوه : الأول أن متى أكثر استعمالا حتى قال الرضي كتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط ، وأجاز ذلك بعض المتأخرين ولقلة استعمالها شرطا . قال ابن مالك وقاما يجازي بها ولهذا لم يحفظه سيبويه . قال الساميني ، والثاني أن أيان تأتي غالبا في موضع التفخيم نحو - يسألونك عن الساعة أيان مرساها . يسأل أيان يوم القيامة - بخلاف متى فإنها تستعمل في موضع التفخيم وغيره . والثالث أن أيان تختص بالمستقبل كما جزم به ابن مالك وجاعة ، بخلاف متى فإنها تستعمل للماضي والمستقبل لكنه في الإيضاح والمفتاح أطلق بها للزمان ومثاله بايان جئت وهو كالصرح في أنها تستعمل للماضي ، ومع ذلك هو قليل (كقوله) :

إذا النجعة الغراء كانت بقفرة * (فأيان ما تعدل به الريح ينزل)

قاله أمية بن عائدة العمري شاعر مخضرم ، وقيل أنه شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية * اللغة النجعة الواحدة من الضأن ، والجمع نعاج ونججات ، والغراء بالمد : أي أليضاء ، ويروى الأدماء من الأدمة ، وهي السمرة وهي غالب ألوان نعاج العرب ، والقفز مفازة لانبث فيها ولأما والجمع قنار ذكره الصحاح * الأعراب إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، النجعة فاعل محذوف

وَأَيْنَ نَحْوُ : أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ، وَأَنَّى كَقَوْلِهِ :
فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِبًا

يفسره الفعل بعده لأن الأصح أن إذا لا تدخل الاعلى الجمل الفعلية ، الغراء صفة النجبة وعلامة رفعه ضم آخره ، كان فعل ماض ، والتاء علامة التأنيت واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هي ، بقفرة جار ومجرور في محل نصب خبر كان ، الفاء حرف عطف ، أيان اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية ، والعامل فيه تعدل ، ومازائدة تعدل فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، به جار ومجرور ، الريح مفعول ، ينزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لضرورة الشعر ، والمعنى إذا كانت النجبة الحسنة بمفازة بعيدة في أي وقت تعدل به الريح ينزل * والشاهد في قوله أيان حيث استعملت شرطا وجزمت فعلين (وأين) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان . ثم ضمن معنى الشرط (نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) أي في أي مكان تكونوا يدرككم الموت ، واعرابه أين اسم شرط جازم تدل على العموم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية المكانية ، والعامل فيه تكونوا ، ومازائدة على سبيل الجواز كما قل السمين . قل أبو البقاء دخول ما على أين يقوى معناها في الشرط ، ويجوز حذفها ، وتكونوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان التامة ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ، ويدرك جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، والموت فاعل ، وقرئ يدرككم برفع الكافين ، وخرجه ابن جني على حذف فاء الجواب : أي فيدرككم ، أو على أنه كلام مبتدأ وأينما تكونوا متصل بقوله - ولا تظلمون فتिला - والمراد من ذلك اتصال معنى لا اتصال عمل كما قاله جماعة ، ورأيت بعض من حشى الأزهرية أعرب جملة يدرككم في محل نصب خبر تكون ، وهو وهم ، والصواب أنها تامة لأنها بمعنى الحصول ، وقد راجعت السمين وغيره فلم أجد من صرح بأن جملة يدرككم خبر تكون . فان قدرنا تكون ناقصة خبرها الظرف قبلها ، وهو أينما كما هو ظاهر (وأنى) وهو اسم موضوع للمكان . ثم ضمن معنى الشرط كأين ، وقيل للزمان كمئى ، للحال وكيف ، وقيل للثلاثة ، وقد جوزت في قوله تعالى - فأتوا حرثكم أنى شئتم - أى من أين شئتم ، أو فى أى وقت شئتم ، أو كيف شئتم إذا كان المأئى واحدا وهو محل الحرث الذى هو القبل دون الدبر (كقوله :

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا * تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِبًا)

قاله لبيد بن ربيعة وهو من الطويل ، ويروى بلفظ :

مَنْ تَأْتِيْنَا تَلَمَّ بِنَا فِي دِيَارِنَا * تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِبًا

وهو غير بيت الخطيئة :

إِذَا جِئْنَا تَلَمَّ بِنَا فِي دِيَارِنَا * تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ

اللغة تستجر : أى تطلب الاجارة بمعنى الأمن والراحة ، والحطب الجزل : القوى الغليظ ، والمراد بالنار

وَحَيْثُا كَقَوْلِهِ :

حَيْثُا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

نار القرى لأنها المتبادرة عند الإطلاق ، والتأجج الاشتعال ، وألفه اما للتثنية والضمير للحطب والنار على التغليب فانه يقال تأججت النار التهمت ، وتأجج الحطب وقعت فيه النار ، وأصله أن التأجج قائم بهما ، وما هذا شأنه جاز اسناده إلى المجموع وإلى كل واحد منهما ، واما للإطلاق والضمير اما للحطب وحده أو للنار وحدها ، والتذكير اما على تأويل النار بالقبس أو الشهاب ، واما على أن أصل تأجج مضارع حذفته منه إحدى التامين كما في تظلي ثم أكد بالنون الخفيفة ثم قلب في الوقف ألفا وجاز ذلك في غير الطلب شذوذا ، ووصف الحطب بالجزل إشارة إلى قوة النار وكثرة الضيفان وفرط الاهتداء إلى النار * الاعراب الفاء حرف عطف ، أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، أتى حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية المكانية لتأت ، وتأت فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، والهاء مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، تستجر بدل اشتمال من تأت والبدل يتبع المبدل منه في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكون في آخره ، تجدد جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وجلة الشرط وجوابه في محل نصب خبر أصبح ، وتجد متصرف من وجد ينصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، حطبا مفعولها الأول ، جزلا صفة ونارا معطوف على حطبا ، تأجج فعل وفاعل تأجج فعل ماض مبني على الفتح ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لتجد . والمعنى فصرت من أي مكان تأتها مستجيرا بها مما تخافه تجد حطبا قويا ونارا تأججا فتهدى بهما لمح القرى والضيافة ، والضمير في تأتها على هذا المعنى يعود على قبيلة الشاعر وعشيرته أو حلقته أو نحو ذلك ، بخلافه في قول الشاعر :

فأصبحت أتى تأتها تستجربها * كلا مركبها تحت رجلك شاجر

فانه يعود إلى الداهية المشككة والواقعة الهائلة ، وتستجر في هذا البيت بالشين المعجمة ، وفي البيت الذي ذكره المصنف بالسين المهملة ، وانما نهت عليه لأنه قد يلتبس أحدهما بالآخر على بعض الطلبة ، وقد أحسن ابن عنقاء حيث ذكرهما معا في هذا الموضع في شرح العمريطية ، ولعله فعل ذلك لدفع الوهم ، والافاحدهما يعني عن الآخر * والشاهد في قوله أتى تأتها حيث جزمت أتى الفعلين (وحيثما) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان ، ويضمن معنى الشرط إذا اتصلت به ما ، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان (كقوله :

حيثما تستقيم يقدر لك الله نجا في غابر الأزمان)

هو من الخفيف ولم أعرف قائله * اللغة تستقيم من الاستقامة ، وهي الاعتدال ، النجاح بفتح النون مصدر أتجح الرجل إذا ظفر بحاجته ، والغابر بالغين المعجمة اسم فاعل من غبر بوزن قعد إذا بقي ، وقد يستعمل فيما مضى فيكون من الأضداد ، والمراد هنا الأول ، والأزمان جمع زمن يطلق على الوقت القليل والكثير * الاعراب حيثما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل

وَهَذِهِ الْأَدَوَاتُ الْإِحْدَى عَشْرَةَ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ إِلَّا إِنْ وَإِذَا مَا فَاتَهُمَا حَرْفَانِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا ، وَيُسَمَّى الثَّانِي جَوَابًا .

الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية كما قاله ابن هشام في المعنى ، تستقيم فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يقتدر جواب الشرط ، لك جار ومجرور متعلق بيقدر ، الله فاعل ، نجاحا مفعول به ، في غابر جار ومجرور ، الأزمان مضاف إليه . والمعنى في أي زمن تعدل ولا تعوج تظفر بحاجتك في باقي الأيام فلا تيأس من الظفر ان أبطأ به والشاهد في حينها حيث جزمت فعلين (وهذه الأدوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما على الأصح (الان وإذا ما فاتهما حرفان) الأول باتفاق . والثاني على الأصح ، وإذا كان ماعداهما أسماء فلا بد له من محل من الاعراب : إما النصب أو الرفع لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط ، وأول ابتداء لا غير ، فما كان منها اسم زمان أو مكان ، فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط ، وما كان غير ذلك ، فهو في محل رفع بالابتداء ، وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، هذا إن كان فعل الشرط غير متعد نحو : من يقيم أقم معه - من يعمل سوءا يجز به - وإن كان فعل الشرط متعديا ووقع عليه نحو : من يضرب أضرب ، أو على ضميره أو متعلقه نحو : من رأيت أو أخاه فأكرمه ، فهو في محل نصب ، ويجوز في هذا المثال الرفع على الابتداء لأنه من باب الاشتغال . قال الفاكهي : وأفهم كلامه أن الجزم بحيث وإذا مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به ، وأما غيرهما فهو قسمان : قسم لا يصحبه ما ، وهو من ومهما وما وأنى . وقسم يجوز فيه الأمران وهو الباقي اهـ (ويسمى) الفعل (الأول) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات (شرطا) لتعلق الحكم عليه ، ولأنه علامة على وجود الفعل الثاني ، والعلامة تسمى شرطا ، ولا يكون الشرط الاجلة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقدر ، أو حرف تنفيس ، أو نافية غير لا ولم ، ولا يكون ماضى المعنى بل مستقبلا ، وإن كان ماضى اللفظ لأنه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه : لا تقول ان قام زيد أمس ، وأما قوله تعالى - ان كنت قلته فقد علمته - فالمعنى إن تبين انى كنت قلته ، ولا يكون فعلا جامدا كعسى وليس (ويسمى الثاني) منهما (جوابا) لترتبه على الأول كترتيب الجواب على السؤال ، ويسمى جزاء أيضا تشبيها له بجزاء الأعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه وهو كالشرط فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها ، ويكون جملة اسمية ولا يكون ماضى المعنى لأن حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ، وأما قوله تعالى - ان كان قيضه قد من قبل فصدقت - فقد أولت بأن المعنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها . وقال الخضر اوى كان الأستاذ أبو الحسن بن خروف يرى في نحو - ان يمسخكم قرح - الآية ، أن الجواب محذوف اكتفاء بسببه ، ومثله : ان يهنك فقد أهنته . قاله ابن هشام في حاشية التسهيل : وفي المجيد اعراب القرآن المجيد قوله تعالى - إن يمسخكم - جواب الشرط محذوف : أى فتأسوا فقد مسّ القوم قرح مثله - ومن زعم أن جواب الشرط فقد مسّ فهو غلط لأن الماضى معنى يمتنع أن يكون جوابا للشرط اهـ . قال الكرخي : وللنحويين في مثل هذا تأويل ، وهو أن يقتدروا

وَإِذَا لَمْ يَصْلُحِ الْجَوَابُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ نَحْوُ : وَإِنْ يَمْسُكَ بِخَيْرٍ
فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ، وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ
نُكَفِّرُوهُ ،

شيئا مستقبلا لأنه لا يكون التعليق الا في المستقبل كما صرحت الاشارة اليه اه . وذلك التأويل هو
التبيين : أى فقد تبين مس القرح للقوم اه . قاله السمين : أى والتبيين مستقبل ، وتأويل
المعنى أولى من تقدير الجواب محذوفا ، ومن يقتدره محذوفا له أن يؤول كلامهم بأنه لما كان دالا
على الجواب وقائما مقامه سمي جوابا ، ففي قوله تعالى - قالوا إن يسرق - يقتدر الجواب فلا
تجبوا - فقد سرق أخله - وتكون الفاء للتعليل وهكذا يقتدر في كل موضع بما يناسب السياق ،
أو تكون الفاء الداخلة على ما هو جواب في الظاهر للتعليل (واذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا)
بأن كان أحد الأمور التي لا تصلح شرطا بأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلمها طلبى أو منى بغير لا ولم
(وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه لأن الجواب الحاصل به الربط مفقود ،
وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولما نسبتها للجزاء من حيث أن معناها التعقيب فلا
فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك ، فإذا كان الجواب ماضى اللفظ والمعنى اشترط مع
الفاء اقترانه بقدر لفظا ، وتقديرا نحو - إن يسرق فقد سرق أخ له - (نحو : وإن يمسك بخير
فهو على كل شيء قدير) هذا مثال الجملة الاسمية ، واعرابه ان حرف شرط جازم ، ويمس فعل
الشرط ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف مفعول به ، بخير جار ومجرور متعلق بمس ،
والفاء رابطة لجواب الشرط ، وهو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، على كل جار ومجرور متعلق
بقدير ، وشئ مضاف إليه ، قدير خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، فان
قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقتم معمولها عليها ، قلت لأن عملها في الظرف والجار والمجرور
لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم نبه عليه الأزهرى في التصريح (ان كنتم تحبون
الله فاتبعونى) هذا مثال الفعلية التي فعلها طلبى ، واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين ، كان
فعل ماضى في محل جزم فعل الشرط وهي ناقصة ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، والميم
علامة الجمع ، تحبون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل ، الله منصوب
على التعظيم ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر كان ، فاتبعونى الفاء رابطة لجواب
الشرط ، واتبعوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والياء مفعول به ، وجملة
الفعل والفاعل والمفعول في محل جزم جواب الشرط ، وقس على هذا المثال بقية أنواع الطلب من
النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر ، والعرض ، والاستفهام ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجى . قال
الأزهرى : ولا تطيل بأمثلتها ، فالدكي ينال بالمثل الواحد مالا يدركه الغي بألف شاهد (وما تفعلاوا
من خير فلن تكفروه) هذا مثال التي فعلها مقرون بناف غير لم ولا ، واعرابه الواو حرف عطف
ما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثانى جوابه في محل رفع مبتدأ ، تفعلاوا
فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع

أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ : نَحْوُ : وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ، وَذَكَرَ
صَاحِبُ الْجَرُومِيَّةِ فِي الْجَوَازِمِ كَيْفَمَا نَحْوُ كَيْفَمَا تَفْعَلُ

خبر ما ، من خير جار ومجرور متعلق بمتعلوق ، فلن الفاء رابطة لجواب الشرط ، لن حرف نفى ونصب
تكفروا فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير
متصل في محل رفع نائب الفاعل ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، فالقاء في هذه
الأمثلة ونحوها واجبة الذكر لا يجوز تركها إلا في الضرورة ، أو ندور كحديث البخاري في اللقطة
« فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها ، ثم الفاء متعينة للربط فيما عدا الاسمية ، أما فيها فلا تتعين الجملة له بل يجوز
الربط بها (أو بإذا الفجائية) أي المنسوبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد ، وهي ملاقة الشيء بغتة ،
وانما اكتفى بالربط بها لأنها تشبه الفاء في كونها لا يبتدأ بها لأن الغرض من ذكرها انما هو الدلالة
على أن ما بعدها حصل بعد وجود شيء فلا بد من تقدم ذلك الشيء ، ولأنها لا تقع الا بعد ما هو
معقب بما بعدها فلذا قامت مقامها (نحو : وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)
معنى الآية وإن تصيبهم : أي كفار مكة وغيرهم سيئة : أي شدة وبلاء بما قدمت أيديهم من
الكفر والعصيان إذا هم يقنطون . يأسون من الرحمة ، ومن شأن المؤمن أن يشكر عند النعمة
ويرجو ربه عند الشدة ولا يقنط . واعرابه ان حرف شرط جازم ، نصب فعل الشرط ، والهاء مفعول
به ، والميم علامة الجمع ، سيئة فاعل ، بما جار ومجرور ، الباء حرف جر ، وما اسم موصول بمعنى الذي
في محل جر بالباء ، قدم فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، أيدي فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على
الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص ، والميم علامة الجمع ، وجلة الفعل والفاعل صلة
الموصول ، والعائد محذوف تقديره قدمته ، إذا فجائية ، وهي حرف على الأصح لا محل لها من
الاعراب ، هم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، يقنطون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون ،
والواو فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجلة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .
[تنبيه] يعتبر في الجملة المقرونة بإذا أن لا تكون انشائية ، نحو : ان عصي زيد فويل له ، وأن
لا تقتصر باداة نفى نحو : ان قام زيد فما بكر قائم ، ولا بأن نحو : ان قام زيد فان عمرا قائم ،
فهذه المواضع الثلاث يمين فيها الفاء ، ولا يجوز فيها اذا ، ولم يذكر المصنف الشروط المذكورة
استغناء عنها بالمثال لأنه جامع لها ، وأفهم قول المصنف ، واذا لم يصلح الجواب الخ أنه اذا صلح
أن يجعل الجواب شرطا لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز ، وبه صرح ابن الحاجب فيما اذا كان
المضارع مثبتا أو منفيا بلا . وقال الرضي ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه
وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وعلى ما قاله ابن الحاجب
جري (١) (وذكّر صاحب الجرومية) بفتح الجيم وتشديد الراء مضمومة نسبة لمؤلفها ابن آجروم
كما سبق في أول الكتاب (في الجوازم كيفما) وهي اسم موضوع لتعميم الأحوال (نحو كيفما تفعل
(١) هكذا بياض بالأصل لعل المؤلف تركه ليضع به موافق ابن الحاجب فنسى اه مصححه

أَفْعَلْ ، وَالْجَزْمُ بِهَا مَذْهَبُ كُوفِيٍّ ، وَلَمْ تَقِفْ لَهَا عَلَى شَاهِدٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ يُجْزَمُ
بِإِذَا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ * وَإِذَا تَصَبَّكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ *

أَفْعَلْ) واعرابه كيفما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثاني جوابه في محن
نصب على الحال من فاعل فعل الشرط : أى على أى حال تفعل أفعل ، ويجوز اعرابه مفعولا
مطلقا ، ولا يبعد جواز اعرابه مفعولا به مقدما لتفعل ، والتقدير أى فعل تفعل أفعل ، وتفعل فعل
الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أفعل جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره
أنا (والجزم بها مذهب كوفي) وبه قال من البصريين قطرب ، وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها
لازمة لعموم الأحوال . فاذا قلت كيفما تصنع أصنع كان معناه على أى حال تصنع أصنع ، وهذا
المعنى متعذرا لأن رعاية مثل ذلك أمر صعب ، ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفيين باتصال ما بها ،
والصحيح عند البصريين أنها تقع شرطا ولكنها لا تجزم ، وإنما يجازى بها معنى لا عملا . قالوا
ويجب اتفاق فعلها لفظا ومعنى كالمثال الذى ذكره المصنف ، ونحو : كيفما تزر أزر ، وأما قوله عز
وجل - ينفق كيف يشاء - ، فجوابه محذوف لدلالة ما قبله : أى كيف يشاء ينفق (ولم تقف لها
على شاهد في كلام العرب) يستدل به على الجزم بها ، والغالب مجيئها استفهاما عن حال الشيء
وصفته . فاذا قلت كيف زيد : أى على أى حال وضفة هو ، وشذ دخول حرف الجر عليه نحو :
قولهم على كيف تبيع الأحرار : أى اللحم والخمر ، ويلزم في جوابها التنكير كصالح في جواب
كيف زيد . قال الخبيصى : ولا يقع مرجعا للضمير ولا مبتدأ ، وإنما يقع خبر مبتدا في الحال أو
في الأصل . فالأول نحو : كيف أنت ؟ . والثاني نحو : كيف كنت ؟ ، وكيف ظننت زيدا ؟ ، وكيفما
كنت كنت كذلك ، وكيفما ظننته كذلك ، أو حالا نحو : كيف جئت على أى حال راكبا أم
ماشيا ، أو مفعولا مطلقا نحو - كيف فعل ربك - أى أى فعل فعل ، وهى عند الجمهور ظرف ،
فحلها نصب أبدا ، وتقديرها على أى حال ، أو فى أى حال ، وعند الأخفش والسيباني اسم ،
فحلها رفع مع المبتدا ، نصب مع غيره (وقد يجزم بإذا) الظرفية الدالة على المستقبل لأن فيها معنى
الشرط غالبا ، ولذا اختير بعدها الفعل والعامل فيها ما هو جواب لها ، وإنما يجزم بها (فى ضرورة
الشعر كقوله) :

استغن ما أغناك ربك بالغنى * (وإذا تصبك خصاصة فتجمل)

هو من قصيدة لعبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة أسلامى ، والقصيدة المذكورة من بحر
الكامل ، وكلها حكم ووصايا ، وهى بضعة عشرين بيتا أنشدها يوصى بها ابنه * اللغة الغنى بكسر
الغين والقصر غنى المال ، والخصاصة الحاجة والشدة ، وقوله فتجمل يروى بالجيم : أى أظهر
الجمال بالتعفف ، أو كل الجمل : أى الشحم المذاب ، ويروى بالخاء المهملة : أى تكلف المشقة ،
واصبر على الشدة * الاعراب استغن فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء
وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، أغنى فعل
ماض ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، رب فاعل ، والكاف ضمير متصل فى محل
جر بالاضافة ، بالغنى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر

باب النعت

النعت هو التابع

لأنه اسم مقصور متعلق بالفعل قبله ، وإذا اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية ، نصب فعل الشرط ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، خصاصة فاعل ، وقوله فتجمل الفاء رابطة لجواب الشرط ، تجمل فعل أمر مبني على السكون ، وحركه بالكسرة لقاافية الشعر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجلة الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط * والمعنى أظهر الغنى ما أغناك ربك ، وإذا تصببك فاقه وفقر فأظهر الجمال حتى لا يطلع أحد بما أصابك من الحاجة * والشاهد فيه حيث جزمت إذا في الشعر لتصبك ، وهو شاذ لأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للشك والابهام ، وكلمة إذا موضوعة للتحقق فهي منافية لان الشرطية فكيف تعمل عملها ، وعبرة التسهيل لابن مالك مع شيء من شرحه للتماميني إذا للوقت المستقبل متضمنة معنى الشرط غالبا ، لكنها لما يتقن كونه : أي حصوله إذا طلعت الشمس جئتكم ، أوردج نحو : إذا قدم الحاج أكرمك ، بخلاف ان فانها للمستحيل غير الراجح ، بل المساوي أو المرجوح ، فلذا أي لكون إذا لما يتقن أوردج لم تجزم لأنها خالفت بذلك أدوات الشرط فلم تجزم الا في الشعر اه .

[تمة] أسماء الشرط ما كان منها ظرفا فمحله نصب على الظرفية بفعل الشرط الا اذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر ، وعند المحققين العامل فيها شرطها وما أريد به الحدث : أي المصدر كهما تكرم زيدا أكرمه بمعنى أي أكرام ، فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضا وما عداها ان كان الفعل مسندا الى ضميره كمن نحو : من يعمل سوءا يجز به ، أو الى سببه نحو من ضم أخوه فقد هين فبتدا لا غير ، وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، وان كان الفعل واقعا عليه نحو - من يضل الله فلا هادي له - ونحو : أيما تدعوا ففعل به لا غير ، وان كان واقعا على ضمير مشتغلا به عنه نحو - مهما تأتينا به من آية - فبتدا على الأرجح ، أو مفعول به على الاشتغال ، ويقدر العامل فعلا بعد اسم الشرط : أي مهما تحضر تأتينا به ، ولا يجوز تقديره قبله لان أداة الشرط لها صدر الكلام ولهذا لم يجز تقديم شيء من معمولات الشرط والجزاء عليها

باب النعت

هذا شروع من المصنف رحمه الله في الكلام على ما يعرب تبعاً لغيره ، وهو خمسة أشياء : النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق هكذا ترتب اذا اجتمعت ، وبدأ منها بالنعت ويقال له الوصف والصفة ولا فرق بينهما عند النحاة ، وأما عند غيرهم فقليل النعت ما يمدن زواله عن محله كاللون العارض ، والعالمية في المخلوق . والصفة ما لا يزول الا بزوال محله كاللون الخلق والعالمية قال ابن عنقاء : والحق أن الوصف أعم عند النحاة لانه يقال الحال والخبر وصف معنى ، ولا يقال نعت معنى (النعت هو التابع) أي التالي لما قبله فلا يتقدم عليه ، والعامل فيه على الأصح

المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه ، والمراد بالمشتق اسم الفاعل كضارب ، واسم المفعول كمضروب ، والصفة المشبهة كحسن ، واسم التفضيل كأعلم ، والمراد بالمؤول بالمشتق اسم الإشارة نحو مررت بزيد هذا ، واسم الموصول نحو مررت بزيد الذي قام ، وذو بمعنى صاحب نحو : مررت برجل ذي مال ، وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشقي .

نفس عامل متبوعه ، وقيل العامل فيه التبعية استقلالاً ، وعليه الأخفش . ونسبه أبو حيان لسيبويه وأكثر المحققين . ثم قوله التابع جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله (المشتق أو المؤول به) فصل مخرج لغير النعت من بقية التوابع ماعدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم فإنه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه) بخلاف قائم الثاني في المثال المذكور فإنه غير مباين لمتبوعه بل مساو له في لفظه (والمراد بالمشتق) مادّة على حدث وصاحبه وتضمن معنى فعل وحروفه ، وهو (اسم الفاعل كضارب) وما في معناه كأمثلة المبالغة كضارب (واسم المفعول كمضروب ، والصفة المشبهة كحسن ، واسم التفضيل كأعلم) تقول هذا رجل ضارب وهذا عبد مضروب ورأيت رجلاً حسن الوجه ، ومررت برجل أعلم منك ، وانما نعت بها لأن كلامها مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى النعوت ، فخرج من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان نحو مررت بزيد الرمي ومكانه ، أو آلة نحو مفتاح فإنه لا ينعت بها فلا ترد نقضا على قولهم المشتق (والمراد بالمؤول بالمشتق) الجامد الذي يفيد من المعنى ما يفيد المشتق وتضمن معنى فعل دون حروفه فأشبهه المشتق في أداء معناه مجرى مجراه ، وهو إما جار مجراه باضطراد فينقاس ، أو جار مجراه في حال دون حال فلا ينقاس . فالأول أنواع : الأول (اسم الإشارة) غير الظرف المكاني ، وهو ثم وهنا فإنه لا يوصف به فلا تقول مررت برجل هنا أو ثم على أنه نعت لرجل لتعلقه بمحذوف هو الصفة في الحقيقة بل يوصف بغيره مما معناه الحاضر أو المشار إليه وذلك (نحو مررت بزيد هذا) : أي الحاضر ، وأعرابه مررت فعل وفاعل ، بزيد جار ومجرور ، الهاء للتنبيه : وإذا اسم إشارة في محل جر نعت لزيد (و) الثاني (اسم الموصول) الذي معناه المجهود أو المعمول بخلاف من وما وأي وإذا فإنه لا يوصف بها فلا تقول مررت بزيد من جاءك بل يوصف بالذي ونحوه (نحو مررت بزيد الذي قام) أي المعلوم قيامه ، وأعرابه مررت فعل وفاعل ، بزيد جار ومجرور ، الذي اسم موصول في محل جر صفة لزيد ، قام فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو (و) الثالث (ذو بمعنى صاحب) أي يوصف بها (نحو مررت برجل ذي مال) أي صاحب مال ، وأعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور ، ذي نعت لرجل والنعت تابع للنعوت في أعرابه تبعه في جره وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ومال مضاف إليه ، ومثلها ذو الطائفة فإنه يوصف بها تقول جاءني زيد ذو قام : أي الذي قام (و) الرابع (أسماء النسب) بفتح النون ، وينعت بها المعارف نحو مررت بالرجل الدمشقي ، والنكرات (نحو مررت برجل دمشقي) أي منسوب إليها ، ونظرت إلى رجل تمار : أي منسوب إلى التمر ، وأعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور ، دمشقي نعت ، والنعت تابع للنعوت في أعرابه تبعه في جره وعلامة جره

وَمِنْ ذَلِكَ الْجُمْلَةِ . وَشَرَطُ الْمَنْعُوتِ بِهَا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً نَحْوُ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ، وَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ ، وَيَلْزَمُ إِفْرَادُهُ وَتَذْكِيرُهُ تَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وَبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ عَدْلٍ ،

كسر آخره (ومن ذلك) أى المؤول بالمشق ، وهو النوع الخامس (الجملة) فانه ينعت بها بشرط كونها خبرية مشتملة على ضمير ولو مقدرا ير بطلها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والالكانت أجنبية عنه ، فان وردت بلفظ الاشارة أولت بحذف القول العامل فيها كأنت رجل جعلت فداؤه جملة الدعاء صفة لرجل على تقدير مقول فيه جعلت فداؤه ، ويمتنع اقترانها بالا أو الواو خلافا للزحشرى (وشرط المنعوت بها) أى بالجملة ، وكذا شبه الجملة وهو الظرف والمجرور ، وشرط المنعوت به (أن يكون نكرة) لانها فى حكم النكرة لتأويلها بالمفرد النكرة ، فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة ، ثم اما أن يكون المنعوت بها نكرة لفظا ومعنى (نحو) - ليوم لا ريب فيه - ونحو (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) واعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، يوما مفعول به ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ترجعون فعل مضارع مفعول الصيغة مرفوع لتجوده عن الناصب والجازم ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل ، فيه جار ومجرور متعلق بترجعون ، الى الله جار ومجرور ، وجملة ترجعون فى محل نصب نعت ليوما ، وهى مؤولة بغير الجملة والتقدير اتقوا يوما راجعين فيه الى الله ، وقد يكون المنعوت بها نكرة معنى فقط على الأصح كقوله تعالى - كمثل الجار يحمل أسفارا - جملة يحمل أسفارا نعت للجمار لانه ليس المراد به حارا بعينه ، فهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة من حيث المعنى فجاز ان ينعت بالجملة نظرا لمعناه ، وقيل ان الجملة فى مثل هذا تتعين للحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد أمرت على اللئيم يسبنى * فاعف ثم أقول لا يعينى

ويجب أيضا كون منعوت الجملة مذكورا مالم يكن مرفوعا ، وهو بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما ظعن ومنا أقام : أى فريق ظعن ، وفريق أقام * النوع السادس ما يدل على الكمال كأى نحو زيد رجل أى رجل ، والثانى من قسمي المؤول بالمشق ، وهو ما لا ينقاس أنواع : الأول منها مذکور فى قول المصنف (وكذلك المصدر) : أى ينعت به كثيرا ، ولكنه مع ذلك سماعا ثم ان أردت المبالغة فلا تأويل ، والافهؤ مؤول عند الصريين على حذف مضاف ، ففى جاءنى رجل عدل ، التقدير جاءنى رجل ذوعدل ، وعند الكوفيين مؤول بالوصف : أى عادل (و) على كل حال (يلزم) فيه أمور (إفراده وتذكيره) لأن المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله ، وكونه غير ميمى ، وكونه مصدر ثلاثى كعدل ورضا (تقول) فى الذكر (مررت برجل عدل) أورضا (و) تقول فى المؤنث مررت (بامرأة عدل) أورضا (و) تقول فى المثنى مررت (برجلين عدل) أورضا (و) تقول فى الجمع (مررت برجال عدل) أورضا ، فتقول فى عدل نعت وعلامة جره كسر آخره ، ورضا كذلك نعت وعلامة جره

وَالنَّعْتُ يَتَّبِعُ الْمَنْعُوتَ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَفِي تَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ
ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ فِيهِ تَبِعَهُ أَيْضًا فِي تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ ، وَفِي إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ
تَقُولُ قَامَ زَيْدُ الْعَاقِلِ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ ، وَجَاءَتْ هِنْدُ الْعَاقِلَةِ ،
وَرَأَيْتُ هِنْدًا الْعَاقِلَةَ ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدِ الْعَاقِلَةِ ،

كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، والنوع الثاني العدد نحو
مررت بحبّ ثمانين قامة : أى عميق ، وبأبل مائة : أى كثيرة ، والثالث المقدار نحو عندي برّ
قفيز : أى مكيل به ، وسمن رطل : أى موزون به ، ويجوز اعراب هذا النوع بدلا ، أو عطف
بيان . الرابع مقام به معنى ينزل منزلة المشتق نحو هذا رجل أسد : أى شجاع ، وهذا ماء عسل
أى طعمه حلو (والنعت) حقيقيا كان أو سببيا (يتبع المنعوت) فى اثنين من خمسة (فى
رفعه) إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا (ونصبه) إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا (وخفضه) إِنْ كَانَ مَخْفُوضًا وَهَذَا حَكْمُ
النعت غير الجلة ، وأما هى فهى بمنزل عن هذا البحث كما قاله العصامى (وفى تعريفه) إِنْ
كَانَ مَعْرِفَةً (وتنكيره) إِنْ كَانَ نَكْرَةً فَلَا تَنْتَعِ مَعْرِفَةٌ بِنَكْرَةٍ وَلَا نَكْرَةٌ بِمَعْرِفَةٍ وَإِنْ تَخَصَّصَتْ
النكرة على الأصح نعم إِنْ كَانَ النعت مقطوعا جازت مخالفته لمنعوته تعريفًا وتنكيرًا كجاء فى
رجل كريم أخا القوم ويحتمله قوله تعالى - ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا - ومن
لم يجعله نعتا مقطوعا أعرب الذى بدلا ، ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويا له أو دونه
لأن الموصوف هو المقصود بالنسبة ، والمقصود بالنعت إنما هو الدلالة على المعنى الذى فى الذات
فنحو صاحبك فى مررت برجل صاحبك بدل من الرجل ، أو عطف بيان عليه لانت له لأن
صاحبك مضاف للضمير فهو أعرف من الرجل المعروف بالألف واللام (ثم إِنْ رَفَعَ) : أى النعت
(ضمير المنعوت المستتر فيه) أو وقع موقع ما يرفعه ، كاسم الإشارة ، واسم الموصول وذى معنى
صاحب فانها لا تحتمل الضمير ، ولكنها لما كانت واقعة موقع ما يرفع الضمير جعلت كأنها واقعة
ويسمى حينئذ نعتا حقيقيا لجريانه على صاحبه حقيقة (تبعه) أى تبع النعت المنعوت
(أيضا) فى اثنين من خمسة (فى تذكيره) إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَذْكَرًا (وتأنيثه) إِنْ كَانَ
مَوْثَا (وفى إفراده) إِنْ كَانَ مَفْرُودًا (وتثنيته) إِنْ كَانَ مَثْنًى (وجمعه) إِنْ كَانَ جَمْعًا فَيَصِيرُ بِهِ
مَعَ مَا مَرَّ مَطَابِقًا لِمَنْعُوتِهِ فى أربعة من عشرة (تقول) فى النعت الجارى على من هوله مع التذكير
والافراد والتعريف حالة الرفع (قام زيد العاقل) واعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل ، العاقل
نعت والنعت يتبع المنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فيه حالة
النصب (رأيت زيدا العاقل ، و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل) واعرابهما ظاهر (و)
تقول مع التأنيث والافراد والتعريف حالة الرفع (جاءت هند العاقلة) واعرابه جاء فعل ماض
هند فاعل ، العاقلة نعت ، والنعت يتبع المنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره
(و) تقول فى حالة النصب (رأيت هندا العاقلة ، و) حالة الخفض (مررت بهند العاقلة) واعرابهما

وَجَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ ، وَجَاءَ الزَّيْدَانِ الْعَاقِلَانِ
 وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ ، وَجَاءَ رَجُلَانِ عَاقِلَانِ ، وَرَأَيْتُ
 رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ ، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ الْعَاقِلُونَ ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ
 الْعَاقِلِينَ ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ الْعَاقِلِينَ ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَانِ الْعَاقِلَتَانِ ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَيْنِ
 الْعَاقِلَتَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَاتُ الْعَاقِلَاتُ ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ
 الْعَاقِلَاتِ ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ الْعَاقِلَاتِ ،

ظاهر (و) تقول مع التنكير والافراد والتذكير في حالة الرفع (جاء رجل عاقل ، و) في حالة النصب
 (رأيت رجلا عاقلا ، و) في حالة الخفض (مررت برجل عاقل) واعراب الأمثلة الثلاثة ظاهر (و) تقول
 مع التثنية والتذكير والتعريف في حالة الرفع (جاء الزيدان العاقلان) فالعاقلان نعت للزيدان تابع
 له في رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مشئ (و) تقول في حالة النصب (رأيت
 الزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له في نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه
 مشئ (و) في حالة الخفض (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له في جره وهو
 مجرور وعلامة جره الياء لأنه مشئ (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف في حالة الرفع (جاء
 رجلان عاقلان ، و) في حالة النصب (رأيت رجلين عاقلين و) في حالة الخفض (مررت برجلين
 عاقلين) وإعرابه كاعراب الذي قبله لأن كلا منهما مشئ (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف
 في حالة الرفع (جاء الزيدون العاقلون) فالعاقلون نعت للزيدون والنعت تابع للمنعوت في إعرابه
 تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن
 الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (و) تقول في حالة النصب (رأيت الزيدين) بكسر
 الدال لأنه جمع (العاقلين) بكسر اللام ، فالعاقلين نعت للزيدين تابع له في نصبه وعلامة نصبه
 الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) في حالة الجر (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين
 تابع له في جره وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف
 في حالة الرفع (جاءت الهندان العاقلتان ، و) في حالة النصب (رأيت الهندين العاقلتين ، و) في حالة
 الخفض (مررت بالهندين العاقلتين) وإن كان المتنوع منكرا . قلت جاءت امرأتان عاقلتان
 في حالة الرفع ، وفي حالة النصب رأيت امرأتين عاقلتين ، وفي حالة الخفض مررت بامرأتين
 عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف في حالة الرفع (جاءت الهندات العاقلات ، و) في
 حالة النصب (رأيت الهندات العاقلات ، و) في حالة الخفض (مررت بالهندات العاقلات) وهذا
 مثال الجمع المؤنث المعرف ، ومثال المنكر جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء
 عاقلات ، وتقول في الجمع المنكر جاءني رجال عقلاء برفع عقلاء بلا تنوين ، ورأيت رجالا عقلاء
 بنصب عقلاء بلا تنوين ومررت برجال عقلاء بالخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم
 لا ينصرف ، والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت

وإن رفع النعت الاسم الظاهر أو الضمير البارز لم يُعتبر حال المنعوت في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ، بل يُعطى النعت حكم الفعل ، فإن كان فاعله مؤنثاً أنت ، وإن كان المنعوت به مذكراً ، وإن كان فاعله مذكراً ذكر ، وإن كان المنعوت به مؤنثاً ، ويُستعمل بلفظ الافراد ولا يثنى ولا يجمع ، تقول : جاء زيد القائمة أمه ، وجاءت هند القائمة أبوها ،

وتابع لمنعوته في أربعة من عشرة ، وهذا هو الغالب في النعت الحقيقي ، والافقد يتبع منعوته في ثلاثة من ثمانية بأن لزم التذكير فقط أو التأنيث فقط كالوصف الذي يستوى فيه المذكور والمؤنث : كهذا رجل مطعم ، وامرأة مطعم ، ورجل ربعة ، وامرأة ربعة ، ورجل همزة ، وامرأة همزة ، وقد يتبعه في اثنين من خمسة بأن لزم الافراد ، والتأنيث : كهذا رجل عصبة لفلان ، وامرأة عصبة ، وهذان رجلان عصبة ، وامرأتان عصبة ، وهؤلاء رجال عصبة ، ونسوة عصبة ، أولزم الافراد والتذكير ، نحو : صهرت بامرأة عدل ، ورجل عدل ، وامرأتين عدل ، وبرجلين عدل ، ونسوة عدل ، ورجال عدل (وان رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير يعود على المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز) المنفصل العائد الى غير المنعوت ، ويسمى هذا النعت بالسببي لجريانه على غير صاحبه مع ما بينهما من الملازمة ، نحو : جاءتني امرأتان كريم أبوهما ، وجاءني غلام امرأة ضاربه هي ، وهذا القسم (لم يعتبر) فيه (حال المنعوت في) الأحوال الخمسة الأخيرة : أي (التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ، بل) يتبع منعوته في اثنين من خمسة : في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة ، وفي واحد من التعريف والتسكير ، و (يعطى النعت) أي النعت السببي فيما عدا ذلك (حكم الفعل) الذي حلّ هو محله لمسارانه له في المعنى والعمل ، اذ معنى قولك جاءتني امرأتان كريم أبوهما كرم أبوهما ، فيعطى حينئذ حكم الفعل ، فيجب موافقته لما بعده في التذكير والتأنيث ، لاموافقته متبوعه فيهما ، ويجب افراده كالفعل ، ولهذا قال (فان كان فاعله) أي النعت (مؤنثاً أنت) أي النعت نظراً لفاعله (وان كان المنعوت به) أي بذلك النعت (مذكراً) نحو : صهرت برجل حسنة أمه حسنة نعت لرجل ، وانما أنت لأن فاعله مؤنث ، وهو أمه (وان كان فاعله مذكراً ذكر) أي النعت (وان كان المنعوت به) أي بذلك النعت (مؤنثاً) نحو : صهرت بامرأة قائم أبوها فقائم نعت لامرأة ، وانما ذكر لان فاعله مذكر وهو أبوها (ويستعمل) أي النعت حينئذ (بلفظ الافراد) وجوباً لحالوله محل الفعل (ولا يثنى ولا يجمع) وان كان منعوته مثني أو مجموعاً كما هو اللغة الفصيحة في الفعل ، ويجوز جعله تابعاً لمنعوته في التثنية والجمع على لغة أكلوني البراغيث (تقول) في التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه ، واعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل القائمة نعت ، والنعت تابع للمنعوت في اعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول أم فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وجاءت هند القائمة أبوها)

وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ ، وَبِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبُوهُمَا
وَمَرَرْتُ بِرَجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ إِلَّا أَنْ سَبَّوْنِي قَالَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ بِالنَّعْتِ جَمْعًا
كَالْمِثَالِ الْأَخِيرِ فَلَا حَسْنَ فِي النَّعْتِ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ فَيُقَالُ مَرَرْتُ بِرَجَالٍ قِيَامٍ
آبَاؤُهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَعُودٍ غِلْمَانُهُ ، فَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ وَقَاعِدٍ غِلْمَانُهُ
بِالْأَفْرَادِ ، وَالْأَفْرَادُ كَمَا تَقَدَّمَ أَفْصَحُ مِنْ جَمْعِ التَّصْحِيحِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجَالٍ قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ
وَرَجُلٍ قَاعِدِينَ غِلْمَانُهُ ، هَذِهِ أَمْثَلَةُ النَّعْتِ الرَّافِعِ لِلْأَسْمِ الظَّاهِرِ ،

بتذكير النعت كما تقول قام أبوها ، واعرابه جاء فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، هندفاعل ، القائم
نعت تابع للنعوت في رفعه وعلامة رفعه ضم آخر ، وقائم اسم فاعل ، أبو فاعل وعلامة رفعه الواو
نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، والهاء في محل جر بالاضافة (وتقول)
في التذكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما
تقول قام أبوها (و) تقول في التثنية والجمع مع التذكير (مررت برجلين قائم أبوهما) بافرد
النعت كما تقول قام أبوهما ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجلين جار ومجرور وعلامة جره الياء
نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، قائم نعت والتعت تابع للنعوت في اعرابه تبعه في جره وعلامة جره
كسر آخره ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أبو فاعل وعلامة
رفع الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، والهاء في محل جر بالاضافة
والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) تقول في الجمع مع التذكير (مررت برجال قائم
آبَاؤُهُمْ) كما تقول قام آباؤُهُمْ فقائم نعت لرجال ، وهو اسم فاعل وآباء فاعل وعلامة رفعه ضم
آخره ، والهاء في محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (الا أن سببويه) استثنى من كونه كالفعل
في الافراد مسألة واحدة فانه (قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الأخير
فالأحسن) أي الأرجح كما عبر به ابن هشام (في النعت) حيثئذ أن يجمع جمع توكسير فيقال
مررت برجال قيام نعت لرجال وهو جمع توكسير لقائم ، وآباؤُهُمْ فاعل بقائم
(و مررت برجل قعود غلمانهُ) بخفض قعود نعت لرجل وهو جمع قاعد ، وغلمانهُ فاعل بقعود
(فهو) أي جمع التوكسير (أفصح من) قولك مررت برجال (قائم آباؤُهُمْ) بالافراد (و)
مررت برجل (قاعد غلمانهُ بالافراد) للنعت ، وان كان ذلك هو القياس في الفعل إذ لو قيل
فيه جاءني رجل قعدوا غلمانهُ لم يجز ذلك إلا على لغة أكلوني البراغيث ، وهي ضعيفة (والافراد)
أي في المجموع جمع توكسير (كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح) ثم مثل
مثل لجمع التصحيح بقوله (نحو مررت برجال قائمين آباؤُهُمْ ، ورجل قاعدين غلمانهُ) فذلك
ضعيف لأفصح لأنه يشبه يقومون آباؤُهُمْ ويقعدون غلمانهُ ، وهو ضعيف لاختصاصه بلغة طيء
(هذه أمثلة النعت الرفع للاسم الظاهر) المتصل بضمير النعوت ، ويسمى بالنعت السببي

وَمِثَالُ النَّعْتِ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ الْبَارِزِ قَوْلُكَ جَاءَنِي غُلَامٌ امْرَأَةٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وَجَاءَنِي أُمَةٌ رَجُلٌ ضَارِبُهَا هُوَ ، وَجَاءَنِي غُلَامٌ رَجَالٌ ضَارِبُهُ هُمْ . وَفَائِدَتُهُ تَخْصِصُ الْمَنْعُوتِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ ، وَتَوْضِيحُهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ جَاءَ زَيْدُ الْعَالَمِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِجَرْدِ الْمَدْحِ نَحْوُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، أَوْ لِجَرْدِ الذَّمِّ نَحْوُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ،

(ومثال النعت الرفع للضمير البارز) العائد الى غير المنعوت (قولك جاءني غلام امرأة ضاربه هـ) واعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، غلام فاعل ، وهو مضاف وامرأة مضاف إليه ، ضاربة نعت لغلام ، والنعت يتبع المنعوت في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره ، وضاربة اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف ومفعوله وهو الهاء في محل جر بالاضافة ، وهي ضمير منفصل في محل رفع فاعل كما تقول ضاربه هـ (وجاءني أمة رجل ضاربها هو) فهو فاعل ضاربها كما تقول ضاربها هو (وجاءني غلام رجال ضاربه هم) فهم فاعل ضارب ، وأفرد كما يفرد الفاعل في نحو ضربه هم (و) النعت (فائدته) حقيقيا كان أو سببيا (تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو : مررت برجل صالح) فصالح نعت لرجل مخصص له : أي رافع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) أي توضيح المنعوت (ان كان معرفة نحو : جاء زيد العالم) فالعالم نعت موضح لزيد : أي مخرج له من الإبهام ومظهر للمراد به فيما إذا كان هناك زيدان أو زيود فلولم يوصف بالوصف المذكور التباس بغيره ولم يتميز فالتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرة على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة ، فاذا قلت جاءني رجل تناول كل ذكر بالغ من بني آدم بطريق الوضع . فاذا قلت صالح أخرج من ليس بصالح ، فالنعت أخرج ما تناوله معنى المنعوت ، والتوضيح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان الجممل . فاذا قلت جاء زيد تناول لفظ زيد لكل من تسمى بهذا الاسم وتناوله لذلك من حيث اللفظ لامن حيث الوضع . فاذا قلت العالم مثلا أخرج من ليس عالما ، فالنعت أخرج ما تناوله لفظ المنعوت كما هو ظاهر :

[تنبيه] الأشبه أن يكون وصف المعرفة بلام العهد النهي نحو قول الشاعر :

❖ ولقد أمر على الشيم يسبني ❖ للتخصيص دون التوضيح قاله عصام الدين في شرح الكافية (وقد يكون) أي النعت لغير التخصيص والتوضيح بل (لجرد المدح) أي مدح المنعوت : أي الثناء عليه ببيان صفة كماله ، وذلك فيما اذا تعين ، المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) فالرحمن والرحيم نعتان للجلالة لغرض المدح لله تعالى ، ومثل ذلك جميع صفات الباري جلّ وعلا نحو - الحمد لله رب العالمين - (أو لجرد الذم) للمنعوت ، وهذا أيضا اذا استغنى المنعوت في تعينه عن النعت (نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فالرجيم بالخفض نعت للشيطان بمعنى المرجوم : أي المطرود عن رحمة الله تعالى ، ووصف الشيطان

أَوْ التَّرَحُّمِ نَحْوُ : اللَّهُمَّ أَرْحَمَ عَبْدِكَ لِلْمُسْكِينِ ، أَوْ لِلتَّائِي كَيْدِ نَحْوُ : تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ،
وَإِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُومًا بِدُونِ النَّعْتِ جَازٍ فِي النَّعْتِ الْإِتْبَاعُ وَالْقَطْعُ ، وَمَعْنَى الْقَطْعِ أَنْ
يُرْفَعَ النَّعْتُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ وَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ نَحْوُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ

بذلك ليس لغرض التخصيص والتوضيح ، بل لمجرد النسم (أو الترحم) على المنعوت (نحو
اللهم ارحم عبدك المسكين) وإعرابه الله منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ، ارحم فعل
دعاء مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت عبد مفعول به وعلامة نصبه فتح
آخره ، والكاف في محل جر بالاضافة ، المسكين نعت لعبد ، وليس الغرض عادة من الوصف بذلك
مدحه ولاذمه بل استعطاف للسامع عليه (أو للتأكيد) أى لتوكيد المعنى الذى علم من المنعوت
(نحو : تلك عشرة كاملة) فان كلمة نعت لعشرة ، ومعنى النعت مفهوم من لفظ عشرة لاشتماله
عليه ضمنا ، وفائدة ذكر النعت تأكيد ذلك المعنى . قال بعضهم ، وقد يكون النعت للتعميم نحو :
يحشر الله عباده الأولين والآخرين ، أوللتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى ، أو الإيهام نحو
تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة ، أو اعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كأن يقال رأيت
فقيها فيقال رأيت فقيه بلدكم العالم العامل ، أوللتفسير وتسمى الصفة الكاشفة ، وهى التى يراد بها
الكشف عن الماهية كقولنا الله قديم لا ابتداء له ، والجسم الطويل العريض العميق حادث قطعا
والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد أن الأول مفسر والثانى مقرر ، والفرق بين التفسير
والتقرير بين ، وقيل الفرق بينهما أن النعت المؤكد بعض مفهوم المنعوت ، والكاشف يبين
تمام ماهية المنعوت . واعلم أن الأصل فى النعت أن يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما
إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشئ فى غير ماوضع له على أنه قد يكون موضعيا
أو مخصصا وفيه مدح أو ذم أو غير ذلك من المعانى السابقة (وإذا كان المنعوت معلوما) أى للسامع
(بدون النعت) حقيقة نحو : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو ادعاء بأن نزل المجهول منزلة المعالوم
كمررت بزيد التاجر إذا ادعت تعيين زيد بدون الصفة (جارى فى النعت الاتباع) لما قبله فى
إعرابه وهو الأصل (والقطع) عنه لعدم احتياجه للنعت ، ومحل جواز الأمرين إذا لم يكن
النعت مؤكدا نحو رميته رمية واحدة ، أو ملتزما نحو نظرت الى الشعرى العبور والى السماك
الاعزل ، أو جاريا على اسم الإشارة نحو مررت بهذا العالم . فان كان المنعوت غير معلوم بدون
النعت لم يجز القطع لأن المنعوت حينئذ محتاج الى النعت لتبينه وتمييزه له ولا قطع مع الحاجة (ومعنى
القطع أن يرفع النعت على أنه خبر مبتدأ محذوف) أى ان كان المنعوت مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا
(وينصب) أى النعت ان كان المنعوت مرفوعا أو مجرورا ويكون نصبه مفعولا (بفعل محذوف)
مناسب كما يعلم مما تقدمه فيقطع من الجر الى النصب أو الرفع ، ومن الرفع الى النصب أو الرفع ومن النصب
الى الرفع فقط فيصير فى نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه ، وفى نعت المنصوب وجهان فقط
إلا أن ابن عطاء . قال انه يجوز قطع المنصوب الى النصب فيما يظهر إذا لامانع منه (نحو الحمد لله الحميد)
أما الحمد لله ، فأعرابه الحمد مبتدأ ، والله جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف

جَوَزَ فِيهِ سَيَبُويَهُ الْجَرَ عَلَى الْإِتْبَاعِ ، وَالرَّفْعَ بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَالنَّصْبَ بِتَقْدِيرِ أَمْدَحُ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِوَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ لِلنُّعُوتِ مَعْلُومًا بِدُونِهَا جَازَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا ، وَقَطْعُهَا كُلِّهَا وَإِتْبَاعُ الْبَعْضِ وَقَطْعُ الْبَعْضِ بِشَرَطِ تَقْدِيمِ الْمُتَّبِعِ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِمَجْمُوعِهَا بِأَنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهَا وَجَبَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا ، وَإِنْ تَعَيَّنَ بَعْضُهَا جَازَ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ الْبَعْضُ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ

والتقدير الحمد كائن لله . وأما الجيد فقد (جوز فيه سيويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) للفظ الجلالة وهو الأصل . ومعنى الجيد في صفاته المحمود (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ فالجيد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير) فعل محذوف مناسب للمقام كأعني وأريد في التوضيح ، وأخص في التخصيص ، وأمدح في المدح ، وأذم في الذم ، وأرحم في الترحم ، فلذا قال المصنف في تقدير الفعل العامل في الجيد (أمدح) لأن الجيد لم يذعن به للتخصيص ولا للتوضيح ، وهذا كله عند قصد معنى منها مخصوص للتخصيص عليه والا فالمقدر في كلها عموما حال النصب هو أعني نحو : الحمد لله أهل الحمد رفعا ونصبا ، والجملة المقطوعة لا محل لها من الاعراب ، بل هي مستأنفة استئنفا يابيا لأنها في التقدير جواب سؤال ، بل هي لمجرد المدح ، وقد ذكر المحقق الرضى أنه لا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التخصيص والتوضيح . وقال ابن هشام في أوضح المسالك ، وإذا كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل ، وإن كان النعت المقطوع لغير ذلك جاز ذلك كره نحو صهرت يزيد التاجر : أى هو التاجر . ثم لافرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعددده ، فالتحد قد سبق مثاله (وإذا تكررت النعوت) أى تعددت (لواحد فان كان المنعوت معلوما) ولو ادعاء (بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها ، و) جاز (اتباع البعض) منها (وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم المتبع) من النعوت على النعت المقطوع ومتبع بضم الميم وسكون التاء وفتح الباء ، وإنما اشترط تقدم المتبع لأن الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، ولما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه ، أولا فيه من القصور بعد السكمال لأن القطع أبلغ في المعنى ، ولذا قال غير واحد قطع النعوت في مقام المدح والذم أقوى من اجرائها . وقال الفارسي : إذا تكررت صفات في معرض المدح والذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها لأن المقام يقتضى الاطناب . فاذا خولف في الاعراب كان المقصود أكمل لأن المعانى عند الاختلاف تتنوع وتنفن ، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا اه (وان لم يعرف) مسماه (الابعجموعها) أى جميعها (بأن احتاج اليها) كلها في تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) لتزيلها منزلة الشيء الواحد نحو صهرت يزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان زيد الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد وأحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها) بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به المنعوت (الالوجه الثلاثة) الاتباع والقطع إلى الرفع أو النصب وقطع بعض واتباع

باب العطف

وَالْعَطْفُ نَوْعَانِ : عَطْفٌ بَيَانٍ ، وَعَطْفٌ نَسَقٍ . فَعَطْفُ الْبَيَانِ هُوَ التَّابِعُ الْمُشَبَّهُ لِلنَّعْتِ

بعض بشرط تقدم استبع ، واما البعض الذي تعين به المنعوت فيتعين فيه الاتباع ، نعم ان كان المنعوت نكرة وجب في نعته الأول الاتباع لأجل التخصيص ، وجاز فيما عداه القطع ، وان لم يتعين بدونه لأن المقصود من النعت بها التخصيص ، وقد حصل بتبعية الأول .

[تنبيه] هذا الحكم الذي ذكره المصنف هو حكم ما إذا تعددت النعوت ، وكانت لواحد ، فان تعددت لغير واحد ، فان كان المنعوت مثنى أو مجموعا واتحد معنى النعت ولفظه استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف : نحو ، جاءني رجلان فاضلان ، ورجال فضلاء ، وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعقل والكريم أو افظه دون معناه كالمنطلق والذاهب وجب التفريق بالعطف بالواو كقوله : مررت برجل شاعر وكاتب وفقه ، وان تعددت النعوت مع تفريق المنعوت ، فان كان العامل فيها واحدا ، فان اتحد العمل فالاتباع نحو : مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جالس ، وان اختلف عمل العامل في النعوت نحو وضرب زيد وعمرو الظريفين فالقطع ، وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت . فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع نحو : ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ، وهذا زيد ، وهذا عمرو الفاضلان وجاء زيد وأبي عمرو الظريقان ، وهذا زيد وذلك عمرو العاقلان ، وان اختلف العاملان في المعنى والعمل كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو اختلف العمل فقط كهذا مؤلم زيد بالجرح وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع لأن الانبعاث يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل في النعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح .

[تمة] يجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الاباء وحتى ، وإذا اجتمعت النعوت متبوعة فالأحسن الاتيان بالمفرد الحقيقي حقيقة ، فجازا ، فليسبي ، فالظرف ، فالجور ، فالجلة الاسمية ، فالجلة الفعلية كهذا رجل عاقل فاضل الأب كريم أخوه عندي من قريش أباه فضلاء يقوم الليل ، وفي التنزيل - وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه -

باب العطف

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه . (والعطف) اصطلاحا (نوعان : عطف بيان) بغير حرف . (وعطف نسق) . وهو ما كان بحرف . (فعطف البيان) أي المعطوف للبيان ، وقيل ليس العطف هنا بمعنى المعطوف لأنه حقيقة في التابع المخصوص كالنعت والتوكيد فلا حاجة الى تأويله ، وسمى هذا العطف بيانا لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبدل ، والكوفيون يسمونه الترجمة ، ولم يحتاج الى حرف لأنه عين الأول ، والصحيح أن عامله عامل متبوعه (هو التابع) لما قبله ، وهذا جنس يشمل التوابع وقوله (المشبه للنعت) فصل أخرج به النعت . فان شبيه الشيء غيره ، وأخرج بما بعده

في توضيح متبوعه إن كان معرفة نحو * أقسم بالله أبو حفص عمر *

بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا مخصصة (في توضيح متبوعه ان كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه ، وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات ، وبهذا يعلم أن النعت يدل على معنى متبوعه كالمدح أو الذم أو غير ذلك مما سبق ، وعطف البيان لا يدل على معنى في متبوعه (نحو) قول الشاعر :

(أقسم بالله أبو حفص عمر) * مامسها من نقب ولادبر

هذا بيت من مشطور الرجز . قال ابن يعيش قاله رؤبة ، وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا عده أحد من التابعين ، وإنما قاله أعرابي . قال الرضي وغيره : وقصة هذا الشعر أن قائله أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه . فقال ان أهلي بعيد وأنى على ناقة عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا . فقال كذبت وأنى أن يحمله وحلف على ذلك فانطلق فحمل بعيره . ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول ، وهو يمشي خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر * مامسها من نقب ولادبر * فاغفر له اللهم إن كان فجر وعمر رضي الله عنه مقبل من أعلى الوادي فجعل يقول إذا قال فاغفر له اللهم إن كان فجر اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده . فقال ضع عن راحتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه . وقال هطيل في شرح المفصل ، روى أن أعرابيا احتكم الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ناقة اشتراها وأراد ردّها فادعى أن بها نقبا فعرضها على عمر وكان أعرف بذلك . فقال له يا أبا العرب ما بها قلبة فراجعه . فقال بالله ما بها من نقب ، فانصرف الاعرابي ، وهو يقول وذكر الايات . قال فسمعه عمر فقال اللهم اغفر لعمر اه * اللغة أقسم : أى حلف ، وأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والنقب من نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع إذا رق خفه ، والنقب بفتحيتين مصدره . قال الأزهري : والدبر بفتحيتين أيضا مصدر دبر بكسر الباء إذا حصلت له جراحة ، ودبر البعير إذا حنى فكأنه تفسير للنقب ، وفجر إذا حث في يمينه ، وهو بمعنى قول بعضهم كذب ومال عن الصدق وأمير المؤمنين رضي الله عنه لم يكذب لأنه إنما حلف على غلبة ظنه ، ومن حلف كذلك لا يكون كاذبا ولا يعد حاثا إذا أخطأ ظنه ، وقول أمير المؤمنين صدق من باب هضم النفس ولأن حسنات الأبرار سيئات المقربين * الأعراب أقسم فعل ماض بالله جار ومجرور ، الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به وعلامة جره كسر الهاء نادبا ، أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وحفص مضاف اليه ، عمر بالرفع عطف بيان لأبو حفص مانافية مس فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به من زائدة ونقب فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ولادبر الواو حرف عطف لانافية ودبر معطوف على نقب ، ويجوز أن تقدّره مرفوعا عطفا على محل ، نقب ومجرورا عطفا على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من الزائدة عليها بخلاف ما لو كان المعطوف على مدخول من الزائدة معرفة فانه يتعين عطفه على

وَتَخْصِيصُهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ : هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ بِالرَّفْعِ ، وَيُفَارِقُ النَّعْتَ فِي كَوْنِهِ جَامِدًا
غَيْرَ مُؤَوَّلٍ بِمُسْتَقٍ ، وَالنَّعْتُ مُسْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِمُسْتَقٍ ، وَيُوَافِقُ مَتَّبِعَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ غَيْرِهِ
فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْأَعْرَابِ الثَّلَاثَةِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنْ

المحل كما صرحوا به ، وقوله فاغفر الفاء فصيحة ، اغفر فعل أمر وأدبا مع الباري عز وجل يقال
فيه فعل دعاء مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، له جار ومجرور ، اللهم منادى
مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ، ان حرف شرط جازم ، كان فعل ماض ناقص ترفع
الاسم وتنصب الخبر في محل جزم فعل الشرط ، واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو خبر فعل ماض
وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان وجواب الشرط
محذوف دل عليه ما قبله ، والتقدير ان كان خبر فاغفر له اللهم . والمعنى ظاهر من قصة الشعر
المذكور به والشاهد فيه أن متبوعه وقع معرفة موضحه ، ووقوع عطف البيان موضحا هو الأغلب
والافتقد يكون للمدح كما جعل الزمخشري البيت الحرام في قوله تعالى - جعل الله الكعبة البيت
الحرام - بيانا للكعبة على جهة المدح . قال أبو حيان : وليس كما ذكر لأنهم شرطوا في
عطف البيان الجود ، والجامد ليس فيه إشعار بمدح إنما يشعر بمدح المشتق إلا أن يقال انه لما
وصف عطف البيان بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك اه . وقال المولى عصام
القول بمجىء عطف البيان للمدح رأى أهل المعاني دون النحويين اه (و) في (تخصيصه) أى
تخصيص المتبوع (ان كان نكرة) بناء على جواز مجيئه في النكرات ، وهو الأصح ومن
ثم اختاره الزمخشري وابن مالك ، وصححه ابن هشام ، ومنع ذلك جمهور البصريين وتأولوا ما جاء
من ذلك على أنه يدل (نحو هذا خاتم حديد بالرفع) أى الحديد على أنه عطف بيان لخاتم
ذكر لتخصيصه . قال الفاكهي : فانما قال بالرفع لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم اه .
أما النصب فعلى التخيير ، وأما الجر فعلى الإضافة (ويفارق) أى عطف البيان (النعته في كونه)
أى عطف البيان (جامدا غير مؤول بمشتق ، والنعت مشتق) نحو جاءني زيد الفاضل (أو مؤول
بمشتق) نحو صررت بزيد القرشي أو التمار : أى المنسوب الى قریش أو الى بيع التمر لأن المشتق
يدل على معنى منسوب الى غيره ، والجامد لادلالة له على ذلك بالوضع ، ويخالف النعت أيضا بأنه
قد يكون أعرف من متبوعه ، بل أوجب ابن عصفور تبعا لظاهر كلام الزمخشري والجرجاني
والصحيح أن شرطه كونه أجلى عند المخاطب وإن لم يكن أعرف منه (ويوافق) أى عطف
البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في أربعة من عشرة) والظاهر جواز القطع فيه كما يجوز
في النعت والبدل (في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة) الرفع والنصب والخفض ، وأما قول
ذى الرمة في رجزه :

انى وأسطار سطرن سطرًا * لقائل يانصر نصر نصرا

فنصر الثانى عطف بيان على الأول على اللفظ والثالث ، عطف بيان على الأول أيضا ، على المحل
لأن المنادى المبني على الضم محله النصب (وفي واحد من التذكير والتأنيت ، وفي واحد من

التعريف والتذكير ، وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع ، ويصح في عطف
البيان أن يُعرب بدل كل في الغالب

التعريف والتذكير ، وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة ، هي التي مرّت في
النعته وليس في كلام المصنف ما يشعر بأن عطف البيان لا يكون بلفظ متبوعه ، وفي الغنى
ذهب ابن الطراوة الى أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه
وحجّتهم أن الشئ لا يبين نفسه ، وفيه نظر لان اللفظ المكرر اذا اتصل به مالم يتصل بالأول اتجه
كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة البيان اهـ . وقال ابن عنقاء الأصح أنه لا يكون بلفظ
متبوعه الا اذا اشتمل على زيادة بيان اهـ (ويصح في عطف البيان أن يعرب) عطف
بيان وأن يعرب (بدل كل) من كل نظرا لكونه مقصودا بالاسناد اليه ، وجيء بالأول توطئة له
مبالغة في الاسناد (في الغالب) : أي في غالب استعمالهم يجوز اعراب عطف البيان بدلا
وخرج بالغالب حالتان الاولى ما اذا وجب ذكره نحو قولك هند قام زيد أخوها ، فأخوها عطف
بيان لزيد ولا يصح اعرابه بدلا منه لان البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى
فيخاو المبتدأ من رابط ، إذ لو قيل قام أخوها خلت جملة الخبر من رابط ، والثانية أن يمتنع احلاله
محل الأول نحو يازيد الحرث فالحرث عطف بيان لا بدل إذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماع
أل وحرف النداء وهو ممتنع إذ لا يقال يا الحرث ، وما ذكرناه من استثناء هاتين الحالتين هو
الذي عليه عامة النحاة المتأخرين . وقال ابن عنقاء ، والحق جواز اعرابه بدلا مطلقا في هذا
وغيره حتى على رأى الجمهور القائلين بأن عامل البدل مقدّر من جنس عامل المبدل منه لانهم
يغتفرون في التوابع مالا يغتفرون في غيرها ، نعم يتعين البيان اذا دخلت عليه أي التفسيرية
نحو هذا عيسى : أي ذهب فيتعين البدل ، ويمتنع عطف البيان في حالتين الأولى اذا كان الأول
أوضح من الثاني نحو قرأ قالون عيسى ، فعيسى بدل لاعطف بيان لان البيان لا يكون دون
مبينه في الايضاح بل مثله أو أوضح منه ، قاله الفاكهي وابن هشام في الشذور وشرحه ، وخالف
ذلك في التوضيح ، فقال اشتراط كون البيان أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه ، وهو
صريح في جواز كون عطف البيان دون متبوعه في الوضوح ، ويؤخذ منه جواز كونه مساويا
لمتبوعه ، وكونه أوضح يوافقه قول ابن مالك في شرح التسهيل : الصحيح جواز الثلاثة لانه بمنزلة
النعته ، وهو يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا ، فليكن العطف كذلك انتهى . والراجح
ما قاله الفاكهي : لأن القصد من عطف البيان الايضاح والبيان . والحالة الثانية ، اذا كان التابع
أعرف من المتبوع نحو قوله تعالى - فيه آيات بينات مقام ابراهيم - فيمتنع كون مقام ابراهيم
عطف بيان على آيات ، ويتعين اعرابه بدلا منه لان النكرة لاتبين بالمعرفة ، وجع المؤنث لا يبين
بالمفرد والمذكر اجاءا ، وقول الزحخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان مخالف لاجماع البصريين
والكوفيين ، فلا ينعت به . قال أبو حيان ، ويخالف عطف البيان البدل أيضا في غير هاتين
الحالتين ، منها أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى - ما يقال لك
الاما قد قيل للرسول من قبلك ان ربك لذو مغفرة - الى آخر الآية : وهو أصح الأقوال في قولهم

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ فَهُوَ التَّابِعُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ
الْعَشْرَةِ وَهِيَ : الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى ، وَأَمْ ، وَأَوْ ، وَإِنَّمَا ، وَبَلْ ، وَلَا ، وَلَكِنْ ،
فَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَقْتَضِي التَّشْرِيكَ

عرفت زيدا أبو من هو ، ومنها أن لا يكون تابعا لجملة ، بخلاف البدل نحو قوله تعالى - اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا - ونحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين - ، ومنها
أنه لا يكون فعلا ، ولا تابعا لفعل بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى - ومن يفعل ذلك يلق أثاما
يضاعف له العذاب - ومنها أنه لا يكون مضمرا ، ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في
المشتقات ، ووهم الزمخشري فجعل جملة - أن اعبدوا الله ربي وربكم - بيانا للضمير في أمرتني
به . وأما البدل فيكون تابعا لمضمر بالاتفاق نحو قوله تعالى - ونرثه ما يقول - وقوله تعالى -
وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره - (وأما عطف النسق) أي المعطوف فالحرف عطف
نسق بفتح السين ، والنسق ما جاء على نظام واحد ، يقال هذا على نسق هذا : أي على نظمه
فسمى التابع المذكور نسقا ، لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في اعرابه . قال الفاكهي
والتعبير بعطف النسق هو اصطلاح الكوفيين ، وهو المتداول ، وسيبويه وأصحابه يسمونه
باب الشركة لان هذه الحروف تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها في الاعراب (فهو التابع) هذا
جنس يتناول جميع التوابيع ، وما بعده مخرج لما عداه (الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف
من هذه الحروف العشرة) والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة
الحرف ، فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ، ولا الجملة المقرونة بتم المؤكد بها جملة أخرى نحو
- كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون - لأن التبعية فيها حاصلة بغير الحرف فاطلاق العطف
عليهما مجاز فنحو جاءني زيد العالم والعامل باق على ما كان عليه من الوصفية وإنما حسن
دخول العاطف بنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير ، وتقييد الحروف بالعشرة
لاخراج ما عداها ، مما قيل انه من حروف العطف نحو : أي التفسيرية ، من نحو قولك مررت
بعضنفر : أي أسد فان أسدا ، تابع لبعضنفر بتوسط حرف التفسير ، وهو أي ، وليس هو من
الحروف العشرة ، فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وذهب
الكوفيون ، إلى أن أي حرف عاطف ، وهو خلاف ما عليه الأكثر ، وما ذكرته يعلم أن
حقيقة عطف النسق تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه تتوسط بينهما تلك الحروف العشرة ، وعامله
عامل متبوعه بواسطة الحروف : فإذا قلت جاء زيد وعمرو فعمرو قصد لنسبة المجيء إليه كما قصد
نسبته إلى زيد ، والعامل فيه هو العامل في زيد ، وهو جاء (وهي الواو والفاء وثم وحتى) في
بعض المواضع (وأم وأو وإما) بكسر الهمزة في رأى ضعيف (وبلى ولا ولكن) على الأصح
خلاف ليونس وواقفه ابن مالك في التسهيل ، وعبارته وليس منها لكن وفاقا ليونس . ثم اعلم
أن هذه الحروف قسمان لأنها إما أن تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى ، أو في الاعراب فقط
(فالسبعة الأول) وهي الواو وإما وما بينهما (تقتضي التشريك) بين التابع والمتبوع في اللفظ

في الإعراب والمعنى ، والثلاثة الباقية تقتضي تشريك الإعراب ، فإن عطفت بها على مرفوع رفعت ، أو على منصوب نصبت ، أو على مخفوض خفضت ، أو على مجزوم جزمت ،

وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله (في الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الاعراب من رفع وغيره (والمعنى) لأن ما قبلها ان كان مثبتا ، فما بعدها كذلك ، وإن كان منقيا فما بعدها كذلك (والثلاثة الباقية) وهي بل ولا ولكن (تقتضي تشريك الاعراب) فيكون المعطوف بها مشاركا للمعطوف عليه في اللفظ فقط : أي دون المعنى ، وكذا أم وأو وإن اقتضيا اضرابا بان كان المعنى بل فانهما يشركان في اللفظ دون المعنى (فان عطفت بها على مرفوع) لفظا أو تقديرا من اسم وفعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا (أو على منصوب) لنظا أو تقديرا (نصبت) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا (أو على) اسم (مخفوض) لفظا أو تقديرا (خفضت) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا (أو على) مضارع (مجزوم) بالسكون أو بالحذف (جزمت) ذلك المعطوف كذلك ، فعطف النسق يتبع في جميع وجوه الاعراب لانه يدخل الأسماء والأفعال والجملة وشبهها بخلاف النعت وماشابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لاختصاصه بالأسماء فيعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل والاسم على الفعل ، وعكسه . قاله ابن عنقاء : وشرط عطف الفعل ، على مثله اتحاد زمانهما في الاستقبال والمضى سواء اتحد نوعهما في الفعلية أو اختلف كان أتيتك تكرمني أزرك وأكرمتك ، وشرط عطف الاسم على الفعل ، وعكسه كون الاسم في معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو - فالغيرات صبحا فأثرن - أي اللأئي أغرن فأثرن - يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي - :

[تنبيه] العطف على أقسام الأول العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد الرفع زيد على محل امرأة لان من الزائدة لا تدخل المعارف على الصحيح ، نعم ان ارتفع المتعاطفان ، والعامل فعل أمر - كاذب أنت وربك - أو مضارع لتكلم - كلاً تخلفه نحن ولا أنت - أو مخاطب ككتقوم أنت وأخوك ، أو ملوث والمعطوف مذكر نحو قوله تعالى - لا تضارّ والده بولدها ولا مولوده بولده - أو بالعكس نحو لا يقيم زيد وأمه لم يشترط فيه ذلك كالأمثلة المذكورة . الثاني العطف على المحل ، وشرطه امكان ظهور ذلك المحل الفصيح ، فيمتنع صررت بزيد وأباك ووجود الطالب لذلك المحل فيمتنع ان هذا وأبوه قائمان خلافا للأخفش لأن الطالب لرفع أبوه هو الابتداء الذي هو عبارة عن التجرد والتجرد قد زال بدخول ان ، ولهذا كان الصحيح في نحو ان زيدا قائم وأبوه رفع أبوه بالابتداء حذف خبره أو بالعطف على الضمير المستتر في خبر ان لا بالعطف على محل اسم ان ولا على محالها مع اسمها خلافا لمن زعمه ، والأصح جواز هذا أعني عطف المرفوع على المنصوب بعد استكمال الخبر في ان المفتوحة ولكن ، وأجازه الفراء في ليت ولعل وكأن بعد استكمال الخبر قبله . قال ابن عنقاء : والحق جوازه بعد استكمالها في كلهما ، وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل كما زيد قائما لكن أو بل قاعد برفع قاعد على اضمار مبتدا ، ويمتنع عطفه على لفظ قائما لان مالا تعمل في الميثب وعلى محله لان فيه اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ . الثالث العطف

نَحْوُ : صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَنَحْوُ : وَإِنْ تَوَافَّقُوا وَتَتَّقُوا يَوْمَ تَكْمُ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ

على التوهم ، ويسمى العطف على المعنى ، وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم على المتعاطفين وشرط حسنه كثرة دخوله : أى ذلك العامل المتوهم هناك ، نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بجـر قاعد بالعطف على قائم لتوهم أنه قال ليس زيد بقائم بزيادة الباء لكثرة زيادتها في خبر ليس ونحو قوله تعالى - لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين - أكن عطف على أصدق ، وهو وان كان منصوبا لكن معنى لولا أخرتني فأصدق ، ومعنى ان أخرتني أصدق بحذف الفاء والجزم واحد ، فتقول في اعرابه الواو حرف عطف أكن معطوف على فأصدق لانه في معنى ان أخرتني أصدق وأكن (نحو صدق الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم في حالة الرفع ، واعرابه صدق فعل ماض ، الله فاعل ، ورسوله ، الواو حرف عطف ، رسول معطوف على ما قبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في رفعه ، والهاء في محل جر بالاضافة (ومن يطع الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم حالة النصب ، واعرابه من اهم شرط جازم ، يطع فعل الشرط ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ورسوله الواو حرف عطف رسوله معطوف على لفظ الجلالة ، والهاء في محل جر بالاضافة ، وجواب الشرط جملة - فقد فاز فوزا عظيما - (آمنوا بالله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم في حالة الخفض ، واعرابه آمنوا فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، بالله جار ومجرور ، الواو حرف عطف ، رسول معطوف على ما قبله تابع له في جرّه ، والهاء في محل جر بالاضافة ، ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون - وفي النصب - لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه - (و) في الجزم (نحو : وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) واعرابه ، ان حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، تؤمنوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والواو حرف عطف تتقوا معطوف على ما قبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في جزمه ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو فاعل ، يؤت جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو متصرف من آتى بمدة الهمزة بمعنى أعطى تنصب مفعولين ، والكاف مفعولها ، الأول والميم علامة الجمع ، أجور مفعولها الثاني ، والكاف في محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع والواو حرف عطف ، لا نافية ، يسأل معطوف على يؤتكم ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في جزمه ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويسأل متصرف من سال تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول والميم علامة الجمع أموال مفعولها الثاني ، والكاف في محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، ومعنى الآية : وان تؤمنوا معشر المخاطبين بالله تعالى وتتقوا فتؤدوا ما أمرتم بأدائه ، وتنتهوا عما نهيتهم عنه

وَالْوَاوُ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ ، أَوْ مَعَهُ ،

يُؤْتِكُمْ : أى يعطىكم الله أجوركم : أى جزاءها ولا يلتصق من ذلك شيئا ، ولا يسألكم أموالكم أى لا يأمركم سبحانه باخراجها جميعها فى الزكاة بل انما أمركم باخراج البعض ، وقيل لا يسألكم أموالكم ، وانما يسألكم أمواله ، وقيل لا يسألكم محمد أموالكم أجرا على تبليغ الرسالة - قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى - * ثم شرع المصنف فى بيان معانى حروف العطف وذكره بعد ما سبق اشارة الى أنها وان اجتمعت فى إفادة معنى الجمع إلا ان لكل واحد منها بعد ذلك معنى يخصه فقال (والوار) أى العاطفة (لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم الذى للمعطوف عليه بمعنى أنه ليس فيها تعرض بتقديم ولا تأخير ولا معية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هى أجنبية عن ذلك وان كان المعبر عنه فى الخارج لا ينفك عن ذلك ، والأكثر الأرجح عطفها للشيء على صاحبه نحو - فأجنيته ومن معه - ويكثر عطفها له على سابقه نحو - كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده - وقوله تعالى - ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم - ويقل عطفها له على لاحقه نحو قوله - كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله - فان قلت جاء زيد وعمرو ، فيحتمل مجيئهما معا ، وسبق زيد لعمر و بمهالة وبدونها ، والعكس ، ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه) فهى لمطلق الجمع ، ولهذا استعملت فيما استحال فيه الترتيب ، وهو كل ما لا يقوم الا باثنين نحو : المال بين زيد وعمرو ، واصطف هذا وأبني ، وهذا هو مذهب سيبويه . وقال بعض الحنفية هى للمعية فقط وقال قطرب والريعى والقراء وتعلب والعلامة أبو عمرو الزاهد ، ونقل عن الكسائى والقراء : هى للترتيب مطلقا ، وعزى الى الامام الشافعى ، والحق انه لا يرى ذلك كما يدل له سائر احتجاجاته ، وانما أوجب الترتيب فى الوضوء لدليل خارجى وهو الاتباع لأن الأحاديث مصرحة بأن النبي ﷺ واظب عليه مدة عمره (١) من ارتكاب ما ينافيه باللسان والأركان ، وقد ترد للتقسيم نحو : الكلمة اسم وفعل وحرف ، وهى فيه أحسن من أو .

[تنبيه] تختص الواو دون أخوانها بنيف وأربعين حكما استوفاهما بعض المتأخرين ، وسنذكر بعضا منها لكثرة دورانه : الأول احتمال معطوفها للمعانى الثلاثة كما سبق . الثانى اقترانها باما نحو - إما شاكرا وإما كفورا - . الثالث اقترانها بلا المفيدة نفي الفعل عن المتعاطفين بشرط أن تسبق بنفى ، نحو - فلا رفث ولا فسوق ولا جدال - ما قام زيد ولا أبوه ، أو بمؤول بنفى نحو - غير المغضوب عليهم ولا الضالين - ، أو بنهى نحو - لاتعلاوا شعائر الله ولا الشهر الحرام - فلا يجوز قام زيد ولا بكر . قال ابن هشام : والنحاة يسمون لاهذه زائدة وليست ألبتة زائدة ، إذ لو قيل ما جاء زيد وأخوه احتمل نفي مجيئهما مطلقا فى كل حال ، ونفى مجيئهما فى كل حال اجتماعهما فقط ، ومع لا يصير الكلام نصا فى المعنى الأول اه . قال ابن عنقاء : وهو الحق ، وكأنهم لقبوها زائدة لاعتراضها بين العاطف والمعطوف ، وقد مر بعض هذا فى مبحث لالنافية للجنس . الرابع اقترانها بلسكن كقوله تعالى - ولكن رسول الله - ، فليكن حينئذ حرف ابتداء واستدراك على الأصح ،

(١) لعل هنا حذف تقديره بدون اخلاق بما يدل على وجوبه من الخ اه مصححه

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ نَحْوُ : أَمَاتُ فَأَقْبَرُهُ ،

والمفرد بعدها معمول لمحذوف : أى ولكن كان رسول الله . الخامس عطف مالا يستغنى عنه ، نحو : اختصم زيد وعمرو . والسادس . والسابع عطف العام على الخاص وعكسه ، فالأول نحو - رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً - الآية . والثاني نحو - وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح - ويشاركها في هذا الحكم الأخير نحو : مات الناس حتى الأنبياء بل . قال ابن عنقاء : إن عطف الخاص على العام يكون بالواو جوازا نحو - حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى - ، وأما حتى العاطفة فإنها ملازمة لعطف الخاص على العام لأن من شرطها كون معطوفها بعض ما عطف عليه حقيقة أو حكماً ، ولا شك أن الجزء أخص من كل . الثامن عطف الشيء على مرادفه نحو - شرعة ومنهاجا - إنما أشكو بثي وحزني إلى الله - عوجاً ولا أمتاً - وزعم ابن مالك كشعلب أن أو تشاركها في ذلك ، وأن منه قوله تعالى - ومن يكسب خطيئة أو إثماً - عذراً أو نذراً - . التاسع جواز حذفها وحدها إذا أمن اللبس ولو في السعة على الأصح كقوله عليه الصلاة والسلام « تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع برّيه من صاع تمره » رواه مسلم ، وتصدق خاص بمعنى الطلب : أى ليتصدق . العاشر العطف التلقيني كقوله تعالى - إني جاعلك للناس إماماً قال - أى إبراهيم - ومن ذريتي - أى وبعض ذريتي عطف على الحكاف من جاعلك مع وقوعها في كلام غيره كما تقول : وزيدا لمن قال سأكرمك ، ويجوز أن يكون مابعد الواو معمولاً لمحذوف دلّ عليه ما قبله : أى واجعل من ذريتي وأكرم زيدا . الحادى عشر عطف ما حقه التثنية ، والجمع كقول الفرزدق :

ان الرزية لارزية مثلها ✽ فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس بضم النون وتخفيف الواو :

أفنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ✽ ويوماً له يوم الترحل خامس

فالأيام ثمانية ، وإيراد بيت أبي نواس تمثيل لاستشهاد لأن المولدين لا يحتج بشعرهم الا في نحو البديع (والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم كما قاله الفاكهي تبعاً لابن هشام في الشذور و (للترتيب) بأن يكون المعطوف بها متأخراً عن المعطوف عليه (والتعقيب) بأن يكون المعطوف واقعاً عقب المعطوف عليه متصلاً به بلا تراخ ولا مهلة بينهما (نحو : أمانه فأقبره) وأعرابه أمانت فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، الفاء حرف عطف أقبر فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على الله : أى أمانت الله الانسان فأقبره ، وعدّ الامانة من النعم لأنها وصلة في الجملة الى الحياة الأبدية ، والنعم المقيم ، وعدّ الاقبار من النعم لما فيه من ستر الميت وعدم إلقاء جثته للطير والسباع . وقال أقبره ولم يقل قبره لأن القبر هو الدافن بيده ، والمقبر هو الله تعالى : يقال قبر الميت إذا دفنه بيده ، وأقبره إذا أمر غيره أن يجعله في قبره ، ثم التعقيب في كل شيء بحسبه : يقال تزوّج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوّج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء وإن كانت مدته متطاولة ، وتقول دخلت مكة فالمدينة إذا لم تقم بمكة ولا بين البلدين ، ولا يعترض على الترتيب بقوله

وَمِنْ لِّلترْتِيبِ وَالتَّرَاخِي ، نَحْوُ : ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ،

تعالی - اهل کناها جَاءها بَأْسنا - لأن المعنى أردنا اهلاکها ، فجاء البأس متأخر عن إرادة الاهلاک ، ولا يعترض على التعقيب بقوله تعالی - الذى أخرج المرحى فجعله غشاء أحوى - فان الجعل غشاء أحوى : أى يابساً أسود لا يعقب اخراج المرحى ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أن جملة جعله غشاء أحوى معطوفة على جملة محذوفة ، والتقدير فضت مدة - فجعله غشاء أحوى - .
الثانى أن الفاء فى ذلك نيابة عن ثم كما جاء عكسه . قاله ابن هشام فى التوضيح . وقال ابن عنقاء : تأتى الفاء بمعنى ثم عند كثيرين ، وبمعنى إلى عند بعضهم ، وتأتى للسببية ، وذلك غالب فى العاطفة للجمل نحو - فوكزه موسى ففضى عليه - ، وللصفات نحو - لآ بلون من شجر من زقوم فثالثون منها البطون الخ ، وقد تتمحض للسبب كفاء الجزاء فلا يقال فيها عاطفة . وقال ابن جنى : إنها العاطفة ، ومثلها الفاء الفصيحة ، وهى التى تعطف الانشاء على الخبر نحو - إنا أعطيناك السكوتر فصل لربك وانحر - لأنه لا يجوز ، أو لا يحسن على الخلاف فى ذلك عطف الانشاء على الخبر وعكسه ، وقد تأتى فى الجمل غير السببية نحو قوله تعالی - فراغ إلى أهله فجاء بمجل سمين فقرّبه إليهم - ، وقد تزايد على الأصح ، وهى فى نحو خرجت ، فإذا الأسد زائدة لازمة عند المازنى والفارسي ، وقد تأتى للاستئناف فيقدر بعدها ضمير مبتدأ نحو - فانما يقول له كن فيكون - بالرفع : أى فهو يكون ، ولا تعطف كقراءة المرفوع فى قوله تعالی - فيغفر لمن يشاء - . قاله ابن عنقاء فى شرح العمريطية . وقال فى حاشية البهجة نقلاً عن المعنى : التحقيق أنها عاطفة ، وأن المعتمد بالعطف هو الجملة ، وانما يقتدرون بعدها هو ليبينوا أن المعتمد بالعطف ليس هو الفعل بل الجملة ، وقد نظم بعضهم معانى الفاء العاطفة ، فقال :

والفاء للتفريع جاءت ان يكن * ما قدموه علة لللاحق

والعكس للتعليل وهى فصيحة * مهما أنت لجواب شرط سابق

وإذا أنت من بعد إجمال قلت * صيل فاحفظه بنظم رائق

[تنبيه] الأصل فى الفاء أنها للترتيب المعنوى ، وهو أن يكون وقوع الثانى بعد زمن وقوع الأول ، وقد تكون للترتيب الذكري بأن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط لأن حصول الثانى وقع بعد زمان حصول الأول ، وأكثر ما يكون هذا فى عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى نحو : توضأ ففصل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ، وعطف المفصل على المجمل يختص بالفاء كما صرحوا به (وَمِنْ) وقد تبدل ثاؤها فاء وتلحقها التاء ، فيقال تمت بتاء ساكنة ومفتوحة ، فإذا لحقها التاء اختصت بعطف الجمل ، وهى للجمع بين المتعاطفين فى الحكم ، و (للترتيب) بينهما (والتراخي) أى المهمة بأن يكون المعطوف بها متراخياً زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه (نحو) فأقبره (ثم إذا شاء أنشره) واعرابه ثم حرف عطف إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، شاء فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، أنشر فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والهاء مفعول به ، ومفعول المشيئة محذوف : أى إذا شاء أنشره أنشره : أى بعثه ، وعبر بأذا شاء اشعاراً بأن وقت المشيئة غير معلوم ، وأما

وَالْعَظْفُ بِحَتَّى قَلِيلٍ ، وَيَشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لِلْعَطُوفِ بِهَا اسْمًا ظَاهِرًا ، وَبَعْضًا مِنْ
الْعَطُوفِ عَلَيْهِ ،

سائر الأحوال المذكورة قبله فإنها تعلم أوقاتها من بعض الوجوه فلم تفض إلى مشيئته تعالى ، ولا يرد
على الترتيب قوله تعالى - ولقد خالقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم - لأن
التقدير ، ولقد خالقنا أباكم آدم ، ثم صورناه ، ثم قلنا للملائكة ، خذوا المضاف ونسب الخلق
والتصوير إليهم لأنهم فرع ، والنعمة الحاصلة للأصل حاصلة للفرع ، وقد تتخلف عن التراخي :
تقول ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأنها في ذلك لترتيب الاخبار ، ولا تراخي بين
الاخبارين ، وتأتي للترتيب في الذكر كقوله تعالى - فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر
الحرام واذكروه كما هداكم وان كنتم لمن قبله لمن الفضالين ، ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس -
فتم هنا للترتيب في الذكر لا في الزمان لتعذره ، وهذا بناء على أن الافاضة من عرفات ، وقيل هي
على بابها من الترتيب الزماني ، والافاضة للأمور بها هنا هي الافاضة من جمع إلى منى ، وهذا القول
رجحه الطبري . وقال بعضهم انه الذي يقتضيه ظاهر القرآن ، وذكر الزحشرى أن ثم أشار بها
هنا لتفاوت ما بين الافاضتين ، وان أحدهما صواب ، وهي التي من عرفات ، والأخرى خطأ ، وهي
التي كان يفيضها المشركون من جمع ، ومن محيئها للترتيب في الذكر لافي الزمان قول الشاعر :

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

وقال ابن عصفور : ان المراد أن الجدّ أتاه السودد من قبل الأب ، والأب أتاه من قبل الابن كما
قال ابن الرومي :

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم * كلا لعمرى ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بآب ذرى حسب * كما علت برسول الله عسنان

(والعطف بحتى قليل) في كلامهم ، وأنكره الكوفيون بالكلية ، وجعلوا نحو : جاء القوم حتى
أبوك ، ورأيت القوم حتى أباك ، وصررت بالقوم حتى أليك على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها
على اضماع عامل ، وهي للجمع بين المتعاطفين والغاية والتدرج : أي ان ما قبلها ينقص شيئاً فشيئاً
إلى أن يبلغ الغاية ، وهو الاسم المعطوف بها ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من
المعطوف عليه ، واختلف في إفادتها للترتيب ، والأصح كما قال ابن مالك : أنها لاتفيد الترتيب ، وعليه
اقتصر ابن هشام في المغنى . وقال ابن علقمة : التحقيق أنها للترتيب في الذهن من الأضعف إلى
الأقوى ، أو العكس : أي لا للترتيب في الخارج ، وبهذا يجمع بين قول من قال انها تفيد الترتيب ،
ومن قال انها لاتفيد الترتيب (و) العطف بها (يشترط فيه) أربعة أمور : الأول (أن يكون
المعطوف بها اسماً) فلا يعطف بها الفعل خلافاً لابن السيد ، فانه أجاز نحو : أكرمت زيداً بكل
ما أقدر عليه حتى أمت نفسي خادماً له . والثاني أن يكون الاسم (ظاهراً) فلا يعطف بها
الضمير فلا يقال قام الناس حتى أنا . قال الفاكهي : وكونه ظاهراً لم يشترطه الا ابن هشام
الخضراوي . قال في المغنى : ولم أقف عليه لغيره اهـ لكن القياس على مجرورها يؤيده ، ومن ثم
جرى عليه المصنف وغيره (و) الثالث أن يكون (بعضاً من المعطوف عليه) ليفيد قوة أوضاعها

وَعَايَةً لَهُ نَحْوُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا بِالنَّصْبِ ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ لَهُ عَلَى أَنْ حَتَّى
جَارَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَخْفُوضَاتِ ، وَيَجُوزُ الَّرْفَعُ لَهُ عَلَى أَنْ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ وَرَأْسُهَا مُبْتَدَأٌ
وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ : أَيْ حَتَّى رَأْسَهَا مَا كُولُ ، وَأَمَّا لِطَلَبِ التَّعْيِينِ إِنْ كَانَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ
عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيِّينَ

سواء كان بعضاً حقيقة ، نحو : جاء الججاج حتى المشاة ، وكالمثال الذي ذكره المصنف ، أو حكماً
نحو : أعجبتني الجارية حتى كلاهما لأن الكلام في عدم استقلاله بنفسه واحتياجه إليها كالجاء
منهما لما بينهما من التعلق الاشتمالي ، وامتنع نحو : أعجبتني الجارية حتى ولدها ، وجاء الرجال حتى
النساء لأن ما بعد حتى ليس جزءاً فيهما مما قبلها . والضابط أنه حيث صح الاستثناء بالمتصل صح
دخول حتى وإلا فلا (و) الرابع أن يكون المعطوف (غاية له) أي للمعطوف عليه ، ومعنى الغاية
آخر الشيء سواء كان غاية له في زيادة أو نقص حسيين كفلان يهب الأعداد الكثيرة حتى
الألوف ، والمؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال النرة ، أو معنويين نحو : مات الناس حتى
الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهلك الناس حتى النساء ، ومن النوع الأول (نحو أكلت السمكة
حتى رأسها بالنصب) لما بعد حتى بتقديرها عاطفة ، ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وعطف ،
ورأس معطوف على ما قبله وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء في محل جرّ بالاضافة ، ولا خلاف
حينئذ في وجود دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الجرّ له) أي لما بعدها (على أن حتى)
في المثال (جارة) ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وجرّ ، ورأس مجرور بحتى وعلامة جرّه
كسر آخره ، والهاء في محل جرّ بالاضافة (كما تقدم في المخفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما
قبلها احتمالان كما يعلم مما مرّ في المخفوضات (ويجوز الرفع له) أي لما بعدها (على أن حتى) فيه
(ابتدائية) وما بعدها مستأنف لاتعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ ، والخبر
محذوف : أي حتى رأسها ما كُول) وإنما جاز فيها ذلك لأن ما بعدها جزء ما قبلها ، ولم يتعذر
دخوله فيما قبله ، وإذا عطفت حتى على مجرور حسن إعادة الجار كما قال ابن عصفور ، وأوجب ذلك
ابن الخباز ، وتبعه ابن مالك ، وقيده بما إذا لم يتعين العطف لما في ذلك من الفرق بينها وبين
الجارّة تقول صررت بالقوم حتى يز يد بالباء ، فإذا تعين العطف لم تجب إعادة الجار لا تفاء مقتضيه ،
نحو : عجبت من القوم حتى بنهم . وقال ابن هشام : يظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع
الذي يصح أن تحلّ فيه إلى محل حتى العاطفة ، فهي محتملة للجارّة ، فتحتاج حينئذ إلى إعادة
الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال : أي فانه لا تحلّ إلى
فيه محل حتى إذ لا يقال عجبت من القوم إلى بنهم (وأم) حرف عطف موضوع (لطلب التعيين)
من المخاطب لأحد الشبيين ، وإنما يكون كذلك (ان كانت) واقعة (بعد همزة داخلية على أحد
المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين فيطلب بها وبأمر تعيين
المعلوم عليه منهما ، فإذا قيل أريد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدهما عندك : لكنه جاهل
بمعينه ، وسؤاله بأمر والهمزة عن تعيينه ، فيقال في الجواب عن ذلك بالتعيين ، فيقال في الجواب

وَأَوْ لِلتَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ بَعْدَ الطَّلَبِ

عن السؤال المذكور زيد : أويقال عمرو ، ولا يقال : لا ولا نعم ، ولا أحدهما عندي ، فإن لم تقع أم بعد الهمزة المذكورة لم تكن لطلب التعيين غير أنها تكون عاطفة أيضا ، لكن ان وقعت بعد همزة التسوية ، وليس المراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها كما قد يتوهم ، بل المراد بها الواقعة بعد كلمة سواء ، وما أبالي ، ولا أدري ، وليت شعري ، ونحوها مع وقوع أم بين جلتين اسميتين ، أو فعليتين ، أو مختلفتين في تأويل المفرد : أي يصح حلول المصدر محلها نحو - سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم - أي استغفارك وعدمه سواء ، وقال الشاعر :

ولست أبالي بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

أي لا أبالي بعد موتى ووقوعه الآن ، والفرق بين أم الواقعة بعد همزة التسوية و بعد أم التي بعد الهمزة التي يطلب بها التعيين كما يفيد كلامهم أن المسبوقه بهمزة التعيين لا تقع الا بين مفردين غالبا نحو - أأتم أشد خلقا أم السماء - أي أيكما أشد - وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون - أي وما أدري أي الأمرين : القرب والبعد كائن ، أو بين جلتين ليستا في تأويل المفرد نحو - إن أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا - أي ما أدري أي الأمرين حاصل ، والكلام معها انشاء لأنه استفهام حقيقة فتستحق جوابا وهو التعيين ، ومن علاماتها أن تغنى عنها وعن الهمزة أي الاستفهامية ، وأن المسبوقه بهمزة التسوية لا تقع الا بين جلتين في تأويل المصدر ، والكلام معها خبر لأن المعنى ليس على الاستفهام فلا تستحق جوابا ، وتسمى أم فيهما متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر ومعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في الثاني ، وافادة الاستفهام في الأول ، وهي عاطفة فيهما ، وأما أم المنقطعة فهي الخالية عن ذلك كله ، ومعناها الاضراب كبل ، وسميت منقطعة لوقوعها بين جلتين مستقلتين ، وهي حرف ابتداء على الأصح : أي تبتدأ بعدها الجمل فلا تدخل على المفرد ولا يعطف بها ، وإذا وقع بعدها مفرد قدر له ما يتم به جملة نحو : انها لأبل أم شاء : أي بل أهي شاء ، اسم جمع شاة ، ثم هي قد تكون للاضراب المحض نحو - أم هل تستوى الظلمات والنور - أي بل هل ، وقول الشاعر :

فليت سليمي في المنام ضجيعتي * هنالك أو في جنة أم في جهنم

أي بل ضجيعتي في جهنم ، وقد تقتضى معه استفهاما حقيقيا كقولهم انها لأبل أم شاء : أي بل أهي شاء ، أو استفهاما انكاريا نحو - أم له البنات - أي أله البنات ، إذ لو قدر محض الاضراب لزم اثبات البنات له سبحانه وتعالى ، والله منزّه عن ذلك (وَأَوْ) موضوعة لأحد الشئيين أو الأشياء مبهما ، وتأتى مع ذلك لأمر فهي (للتخير) بين المتعاطفين (أو الاباحة) لهما بحسب الفعل ، أو بحسب العرف لا الاباحة الشرعية ، وهي التي لا الزام فيها بالفعل ولا حرج فيها بالترك كذا قاله الشمني رادّا به على الدماميني في قوله : ان المراد الاباحة الشرعية التي هي أحد الأحكام الخمسة ، وعلل الشمني ما قاله بأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع . وما قاله الدماميني لا بعد فيه لأن الشرع ينبنى فيه أكثر الأحكام على اللغة ولولا ذلك لما كان الاشتغال بعلم اللغة من المقاصد الشرعية (بعد) صيغة (الطلب) وان لم يكن هناك طلب حقيقة إذ لا طلب في الاباحة

نحو: تزوّج هنداً أو أختها، وجالس العلماء أو الزهاد، ولشك أو الإبهام أو التفصيل

والتخير، ثم هي للتخير، أو الإباحة بعد الطلب مطلقاً على الأصح: أي سواء امتنع الجمع بين ما قبلها وما بعدها كالمثال، أو لم يمتنع كالمثال الثاني، وقيل هي مختصة بالتخير إن امتنع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو تزوّج هنداً أو أختها) وأعرابه تزوّج فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، هنداً مفعول به، وأحرف عطف، أخت معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في أعرابه، تبعه في نصبه وعلامة نصبه فتح آخره، والهاء في محل جرّ بالاضافة، ومن التخيير آيات الكفارة والفدية لأن الجمع وإن أمكن فليس متعلقه الاطعام والكسوة والتحرير الآتي كل منهنّ كفارة، ولا الصيام والصدقة والنسك الآتي كل منهنّ فدية، بل إن وقع الجمع بينهما وقعت واحدة منهنّ كفارة أو فدية، وكان الباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك، وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية فإنه ممكن، وإنما الممتنع هو الجمع بينهما على أن كلا منها هو الكفارة (و) مختصة بالإباحة حيث جاز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه نحو (جالس العلماء أو الزهاد) وأعرابه ظاهر، والعلماء في عرف الشرع أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه وآلاتها كالنحو والتصرف، والزهاد المتقللون من الدنيا المقبلون على الآخرة من الزهد، وهو ترك الشبهات مع ترك فضول الحلال خوفاً من الوقوع في الحرام.

[تنبيه] ما ذكر من كون أو بعد الطلب للتخير أو الإباحة مختص بالطلب بصيغة الأمر، إذ يكون المعنى حينئذ على منع الجمع، وذلك في التخير، أو على منع الخلو من المأمور به، وذلك في الإباحة لأنه إذا لم يجالس أحد هذين الصنفين لم يكن آتياً بالمأمور به أمر إباحة، وأما بقية أقسام الطلب فالاستفهام لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة، نحو: أزيد عندك أو عمرو، والتحضيض كالأمر في احتمال الإباحة أو التخير، نحو: هلا تتعلم الفقه أو النحو، وهلا تزوّج هنداً أو أختها، والتمني قال الرضي: الظاهر فيه جواز الجمع إذ الغالب عادة أن من تمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً، نحو: ليت لي فرساً أو حماراً. ثم اعلم أنه لما كثّر استعمال أو في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو نحو: لا يبيدين زيتنك إلا لبعولتهنّ أو آبائهنّ أو آباء بعولتهنّ - الآية. قاله ابن مالك تبعاً للسيرافي، فإنه قال في شرح كتاب سيوييه: وما تقع فيه الواو بمعنى أو ما كان من التخير بمعنى الإباحة، فانك إذا قلت جالس الحسن وابن سيرين بالواو فهي للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل، وهو إباحة المجالسة كأنه قيل أبحث لك مجالستهما، ومن أبحث له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه أفراد أحدهما ولا الجمع بينهما لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه يستوى طرفاه فعلاً وتركاً ولا حرج فيه، وإذا دخلت عليها لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو: فلا تطع منهم آثماً أو كفوراً - أي لا تطع واحداً منهم لأن لا تدخل للنهي عما كان مباحاً، وكذا حكم النهي الداخل على التخير فأوفي الآية ليست بمعنى الواو بل باقية على وجهها للإباحة، والتعميم لم يجيء منها وإنما جاء من جهة النهي الذي فيه بمعنى النفي (وللشك) من المتكلم، وشك المخاطب ناشئ عن تردد المتكلم (أو الإبهام) بالباء الموحدة: أي التعمية على السامع مع كون المتكلم عالماً بالواقع من الأمرين أو الأمور، ويعبر عنه بالتشكيك: أي إيقاع السامع في الشك (أو التفصيل)

بَعْدَ الْخَبَرِ نَحْوُ : أَيْنَمَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ، وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ، كَوْنًا هُودًا أَوْ نَصَارَى ،

بعد الاجال ، وقد يبر عنه بالتفريق وبالتقسيم كما قال ابن عتقاء ، وصنيع الشارح الفاكهى يعطى أن التقسيم خلاف التفصيل ، والظاهر ما قاله ابن عتقاء ، ثم افادتها لأحد المعاني الثلاثة انما هو اذا كانت (بعد الخبر) فقال الشك (نحو : لبثنا يوما أو بعض يوم) واعرابه لبثنا فعل وفاعل لبث فعل ماض ، وناضمير متصل في محل رفع فاعل ، يوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، أوحرف عطف ، بعض معطوف على ما قبله وعلامة نصبه فتح آخره ، ويوم مضاف اليه ، ثم ما جنح اليه المصنف من كون أوفى هذه الآية للشك هو الذى مشى عليه الأكثرون ، وقيل انها بمعنى بل : أى بل بعض يوم ، لأن الله أماته في أول النهار وأحياه قبل الغروب ، فلما قاله كم لبثت ؟ ظن انقضاء النهار فقال يوما ، فلما نظر الى ضوء الشمس وكانت باقية على رؤوس الجدران . قال أو بعض يوم فلا يكون قوله أولا يوما كذبا لأنه قاله على حسب ظنه فلا يؤاخذ به كأهل الكهف لما قالوا ذلك ، ومثال الابهام نحو (وإنا أو إياكم) لعل هدى - واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها ، أوحرف عطف ايا ضمير منفصل في محل نصب معطوف على ما قبله ، والكاف حرف خطاب لا محل له من الاعراب ، والميم علامة الجمع ، واللام لام الابتداء ، على هدى جار ومجرور وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور ، وجلة الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف في محل رفع خبر إن ، واقتصار المصنف على هذا الشق من الآية لأن الشاهد في الأولى ، وهى المذكورة هنا ، وهو الذى قاله ابن هشام فى المغنى . وقال الدمامينى : ان الشاهد فى الثانية ، وهى قوله تعالى - أوفى ضلال مبين - لأن الشرط تقدم كلام خبرى ، وهو انما يتحقق بقوله - لعل هدى - لافى الأولى لأن ما قبلها ليس كلاما اه . وفى المجيد إعراب القرآن المجيد ما يشهد لما قاله ابن هشام فانه قال - وإنا أو إياكم - أولاخذ الشبثين على موضوعها ، وخبر - وإنا أو إياكم - جلة - لعل هدى أوفى ضلال مبين - ولا حاجة الى حذف لأن المعنى أن أحدهما لى أحد هذين كقوله زيد أو عمرو فى القصر أو فى المسجد : أى أحد هذين فى أحد هذين اه . ومثال التفصيل (كونوا هودا أو نصارى) أى قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، واعرابه كونوا فعل أمر مبني على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها هودا خبرها ، وأوحرف عطف ، نصارى معطوف على ما قبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . هذا ، وقد تأتى أولالتقسيم نحو : الكلمة اسم أوفعل أوحرف ، والاضراب كبل عند سيبويه بشرط تقدم نفي أو نهى ، وإعادة العامل نحو : لا يقيم زيد أو لا يقيم بكر ، وعند آخرين مطلقا ، ومنه عندهم - وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون - أى بل يزيدون ، ولطلق الجمع كالواو ، كقول الشاعر :
* لنفسي تقاها أو عليها فجورها *
أى وعليها ، ومنه قوله تعالى

- أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم - ، وقد تأتى لبعض هذه الأشياء بعد الطلب .

[فائدة] لا تأتى أو بعد همزة التسوية لأنها لأحد الشبثين أو الأشياء ، والتسوية تقتضى شيئين

وَأَمَّا بِكسْرِ الهمزة مثلُ أَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ : تَزَوَّجَ إِمَامًا هَذَا وَإِمَامًا أُخْتَهَا ، وَبَقِيَّةُ
الْأَمْثَلَةِ وَاضِحَةٌ ، وَقِيلَ إِنَّ الْعَطْفَ إِنَّمَا هُوَ بِالْوَاوِ وَإِنْ إِذَا حُرِفَ تَفْصِيلٌ كَالْأُولَى فَإِنَّهَا
حُرِفَ تَفْصِيلٌ ، وَبَلَّ لِلْإِضْرَابِ غَالِبًا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو .

فصاعدا فلا يقال سواء أكان كذا أو كذا . قال ابن هشام : وقد أولع به الفقهاء وهو لحن ،
والصواب الاتيان بأم ، وفي الصحاح سواء على أقت أو قعدت وهو سهو ، وفي الكامل أن ابن
محيصن قرأ - أولم تنذرهم - وهو من الشذوذ بمكان . قال : وأما همزة الاستفهام فيعطف بعدها
بأو نحو : أزيد عندك أو عمرو اه . وفي البديع : قال سيبويه - إذا كان بعد همزة الاستفهام
فلا بد من أم اسمين كانا أو فعلين تقول سواء على أزيد في الدار أم عمرو ، وسواء على أقت أم
قعدت ، فإذا كانا فعلين من غير ألف الاستفهام عطفت على الثاني بأو تقول سواء على أقت أو
قعدت ، وإن كانا اسمين بلا ألف عطفت الثاني بالواو نحو : سواء على زيد وعمرو . قال الدماميني :
وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء ، وكأن ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول
جملتها وليس كذلك اه . وفي حواشي السجاعي على شرح القطر ، قوله امتنع أن يقال سواء على
أقت أو قعدت الخ ، محله أن وجدت الهمزة ، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نص عليه
السيرافي ، ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خلافا للمصنف (وإما بكسر الهمزة) وهي
لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى ، وقد تبدل ميمها باء مع كسر الهمزة وفتحها وأصلها
ان ضمت اليها ما ، وهي حرف عطف إذا كانت مسبوقة بمثلها : أي غالبا (مثل أو) أي في معناها
فترد لما ترد له ، أو من المعاني فتفيد (بعد الطلب) التخيير أو الإباحة (و) بعد (الخبر) الشك
أو الإبهام أو التفصيل (نحو تزوج إماما هندا وإما أختها) هذا مثال التخيير ، وقد مرّ أعراه قريبا
(وبقيّة الأمثلة) أي الإباحة والشك والإبهام والتفصيل (واضحة) مثال الإباحة تعلم إماما فقها
وإما نحوا ، ومثال الشك نحو : جاء إما زيد وإما عمرو إذا لم تعلم الجائي منهما ، ومثال الإبهام قام إما
زيد وإما عمرو إذا كنت تعلم القائم منهما ، وإنما أردت الإبهام على السامع ، ومثال التفصيل
- إما شاكرا وإما كفورا - وانتصابهما على الحال من الهاء في هديناه ، والمعنى بينا له الطريق
وأوضحناه ، فالحال مقدرة لأن المراد بالشكر العمل بما بين له ، والعمل ليس مقدورا للعامل ، وكذا
السكر فاحتيج للحكم بكون الحال مقدرة (وقيل) أنها غير عاطفة كالأولى ، و (ان العطف إنما
هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغوا (وأن إما حرف تفصيل) أتى به لافادة
المعاني المذكورة في أو (كالأولى فإنها حرف تفصيل) لا حرف عطف باتفاق ، وهذا القيل هو
الأصح ، واختاره ابن مالك (وبل) موضوعة (للإضراب) أي الاعراض عما قبلها موجبا كان
أو غير موجب كقولك جاءني زيد بل عمرو ، وما جاءني بكر بل خالد ، وهذا معناها (غالبا) وإلا
فقد تجيء لترك الشيء إلى الأهم نحو : وجهك النجم بل البدر بل الشمس ، ومنه قوله تعالى في
سورة الأنبياء - بل قالوا أضغاث أحلام بل اقترأه بل هو شاعر - وهم في كل واحدة من هذه
مبطلون ، والمبطل رجاء يتلون ألوانا ولا يثبت على حالة واحدة (نحو قام زيد بل عمرو) وأعراه
قام فعل ماض ، زيد فاعل ، بل حرف إضراب وعطف ، عمرو معطوف على ما قبله ، والمعطوف

وَلَكِنْ لِلْإِسْتِدْرَاكِ نَحْوُ : مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ ، وَلَا لِنَفِي الْحُكْمِ عَمَّا
بَدَّهَا نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو

يتبع المعطوف عليه في اعرابه وعلامة رفعه ضم آخره ، وهذا مثال العطف ببل بعد الاثبات ،
ويعطف بها بعد الأمر ، نحو : أكرم زيدا بل عمرا ، ومعناها بعد هذين نقل حكم ما قبلها لما
بعدها ، ويصير ما قبلها كالمسكوت عنه ، ففي مثال المتن يصير زيد مسكوتا عنه ، فكأنه لم يجز عليه
حكم لا بالقيام ولا بعدمه ، والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد ، فلذا أضرب عنه ببل
ويعطف بها بعد النفي والنهي ، نحو : ما جاءني زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيدا بل عمرا ، ومعناها
حينئذ تقرير حكم ما قبلها واثبات تقيضه لما بعدها ، وقد أشعر مثال المتن أن المعطوف بها شرطه
الافراد ، وهو الذي صرح به الفاكهي في الشرح . وقال غيره انه الصحيح ، فاذا تلتها جملة فهي
حرف ابتداء لا عاطفة لها على الصحيح ، ومعنى الاضراب فيها حينئذ إما الابطال نحو - وقالوا
اتخذ الله ولدا سبحانه بل عباد مكرمون - أي بل هم عباد ، ونحو - أم يقولون به جنة بل جاءهم
بالحق - ، واما الانتقال من غرض الى آخر . قال ابن هشام : ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح
كافيته أن بل لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه ، ومثاله - قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه
فصلى بل تؤثر الحياة الدنيا - ، ونحو - ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في
غمرة من هذا - وتزاد لاقبل بل في الايجاب لتوكيد الاضراب نحو قول الشاعر :
وجهك البدر لابل الشمس لولم * تقض للشمس كسفة وأقول
وفي السلب لتوكيد تقرير ما قبلها كقول الشاعر :

وما هجرتك لابل زادني شغفا * هجرو بعد تراخ لا إلى أجل

(ولكن) الساكنة النون موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها افراد معطوفها ، ووقوعها
بعد نفي أو نهى ، وعدم اقترانها بانواو ، وهي كبل تفيد تقرير ما قبلها واثبات تقيضه لما بعدها
(نحو ما مررت برجل صالح ، لكن طالح) أي لكن مررت بطالح ، وهو ضد الصالح ، واعرابه
ظاهر ، وهذا مثال النفي ، ومثال النهي لا يقيم زيد لكن عمرو ، فان وقعت بعدها جملة فهي
حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ، ويجوز حينئذ أن تستعمل بالواو نحو - ولكن كانوا هم الظالمين -
وان وقعت بعد أمر أو اثبات فهي حرف ابتداء واستدراك أيضا ، نحو : قام زيد لكن أبوك ،
ونحو اضرب زيدا لكن عمرا ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والمنقول عن البصريين أنه لا يجوز
في الاختيار قام زيد لكن عمرو ، بل لابد من ذكر الخبر ، فتقول لكن عمرو لم يقم ، وان
اقتربت بالواو فهي حرف ابتداء واستدراك أيضا ، واذا كان ما بعدها مفردا قدر معه ما تتم به الجملة
نحو - ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله - أي ولكن كان رسول الله ، وأجاز
يونس في مثل هذا أن تكون لدن غير عاطفة ، والواو عاطفة مفردا على مفرد (ولا) موضوعة
(لنفي الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه ، إذ لا يعطف بها
إلا بعد الاثبات أو الأمر أو النداء كما نص عليه سيبويه ، ونص عليه ابن هشام في الأوضح وغيره
(نحو جاء زيد لا عمرو) واعرابه جاء فعل ماض ، زيد فاعل ، لا حرف نفي وعطف ، عمرو معطوف

باب التوكيد

والتوكيد ضربان : لفظي ، ومعنوي : فاللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان اسما نحو : جاء زيد زيد ، أو فعلا نحو * أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس *

على ما قبله ، فالجاء في هذا المثال ثابت لزيد منفي عن عمرو ، ومثال الأمر نحو : اضرب زيدا لا عمرا ، وكالأمر التحضيض نحو : هلا تكرم زيدا لا عمرا ، والدعاء نحو : غفر الله للمسلم لا للكافر ، ومثال النداء نحو : يا ابن أخي لا ابن عمي . وشرط العطف بها إفراد معطوفها باتفاق ، وتقديم مامرة وتعاند متعاطفها بأن لا يصدق أحدهما على الآخر كالأمثلة التي ذكرناها ، فيمتنع جاء رجل لا زيد لأن زيدا يصدق عليه أنه رجل ، وللدمايني كلام طويل يفيد أنه لا يشترط تعاند متعاطفيه ، ولكن النحويون على خلافه ، وعدم اقترانها بعاطف ، فان اقترنت به نحو : جاء زيد لابل عمرو ، فالعاطف بل ، ولا رد لما قبلها وليست عاطفة ، أو ما جاء زيد ولا أبوه فلا لتوكيد النفي :

باب التوكيد

بالواو ، ويقال فيه التأكيد بالهمزة ، وبإبدالها ألفا ، ولكنه بالواو أفصح ، وبه جاء القرآن - ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها - وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ، وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصده كونه المتبوع على ظاهره ، وعامله عامل متبوعه بعينه ، وقيل التبعية (والتوكيد ضربان) أي قسمان (لفظي) منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرره ، وإنما يوثق به عند إرادة التكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالتكلم الغلط (ومعنوي) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي) بدأ به لأنه الأصل ولذا يقدم على المعنوي إذا اجتمعا ويجرى في كل لفظ (إعادة اللفظ الأول بعينه) وذلك كالأمثلة الآتية أو بمرادفه : أي موافقه في المعنى نحو - جاجا سبلا - لأن معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا في اللفظ . قال الدمايني وبموافق له في الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو : حسن بسن وشيطان ليطان وعفريت نفريت فهذه الالفاظ ونحوها ليست من المرادف بمعنى كما في أصول ابن الحاجب بدليل أن الثاني منها لا يفرد إذ لا معنى له حال افراده ، وكل من المترادفين يصح افراده وسمى النحويون مثل هذا اتباعا ، ومن شرطه أن لا يكون مع العطف لأنه نوع من التوكيد ثم التوكيد اللفظي يجري في الالفاظ كلها ولذا قال المصنف (سواء كان) أي اللفظ المعاد (اسما) معربا أو مبنيًا مفردا أو مركبا اضافيا أو منجيا (نحو جاء زيد زيد) واعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زيد الثاني توكيد لفظي ، والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (أفعلا) خاليا من الفاعل (نحو) قول الشاعر :

فإن إلى أين النجاء ببغلتى * (أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس)

هو من الطويل * اللغة النجاء بالمد الاسراع والخلاص ، واللاحقون يروى بالنون ، ويروى بالكاف بدل النون وهو الذي في أكثر النسخ وهو من لحق من باب نعت بمعنى أدرك ، واحبس

أَوْ حَرْفًا نَحْوُ قَوْلِهِ

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنِّهَا أَخَذَتْ عَلَى مَوَاتِقًا وَعَهودًا

أَوْ جُمْلَةً نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا

أمر من الحبس بمعنى المنع ، والمراد الكف عن السير * الأعراب فأين الفاء للعطف أين اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف تقديره فأين تذهب ومعناه لا مذهب لك ، ومثله قوله تعالى - فأين تذهبون - إلى أين جار ومجرور خبر مقدم متعلق بواجب الحذف تقديره كأئن ، والنجاء مبتدأ مؤخر وهو مصدر نجوت نجاء ، وقوله يبغلتى جار ومجرور مضاف إلى الياء متعلق بالنجاء أتى فعل ماضٍ والكاف محل في نصب مفعول به وأتاك الثانى تأكيد لفظى للأول وهو من تأكيد المفرد ، ولما كان المحض التوكيد لم يطلب عاملاً ولذا لم يحصل بينه وبين الأول تنازع فى اللاحقون ، اللاحقون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالإضافة وسقطت نون الجمع لأجل الإضافة ، احبس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت واحبس الثانى وفاعله المستتر تأكيد لفظى وهو من تأكيد الجملة ومفعول احبس محذوف تقديره ، احبس نفسك ، والمعنى فى أى محل أنجو وإلى أى محل تكون النجاة والخلاص يبغلتى من الأعداء وقد أدركنى اللاحقون منهم فليس لى حيثئذ إلا الكف عن الفرار والأمسك عن السير * والشاهد فى قوله أتاك أتاك حيث كرر الفعل الأول بعينه . قال السجعاى : وأما احبس احبس فليس محل الشاهد لأنه من تأكيد الجملة اهـ . (أوحرفا نحو قوله :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنِّهَا * أَخَذَتْ عَلَى مَوَاتِقًا وَعَهودًا)

هو من الكامل * اللغة أبوح مأخوذ من باح بصره بمعنى أظهره وأفشاه وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون التاء المثناة وفتح النون اسم محبوبة الشاعر ، والمواتق جمع موثق كمواعد وموعود بمعنى ميثاق وأصل مواتقا مواتقا خذفت الباء تخفيفاً ، وعهودا جمع عهد عطف تفسير على مواتقا * الأعراب لانافية ولا الثانية تأكيد لفظى أبوح فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، بحب جار ومجرور متعلق بابوح وهو مضاف وبثنة مضاف إليه ، وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث اللفظى ، ان حرف تأكيد ونصب والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أخذ فعل ماضٍ ، والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى ، على جار ومجرور ، مواتقا مفعول به وعهودا عاطف ومعطوف . والمعنى لا أظهر حب معشوقتى بثنة لأنها أخذت على العهد والميثاق أن لا أظهر حبها * والشاهد فى قوله لا لا حيث أكد الحرف بمثله (أوجملة) اسمية أو فعلية والأكثر اقترانها بالعاطف نحو - كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون - وقد يحذف نحو : قول الشاعر :

أيا من لست أقلاه * ولا فى البعد أنساء

لك الله على ذاك * لك الله لك الله

وقد يتعين تركه إذا توهم التعدد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) جملة ضربت زيدا الثانية

وَالْمَعْنَوِيُّ، وَلَهُ الْفَازُ مَعْلُومَةٌ،

توكيد للأولى ولوجبى بالعاطف بينهما لأوهم تكرر الضرب ، وليس مراداً ونحو : طلقت فلانة .
ومما ذكر يعلم أنه يشترط اتفاق معنى التوكيد والتأكيد اللفظي فنحو أنت طالق أنت طالق
أنت طالق إذا قصد بالثانية والثالثة التوكيد فلا جائز أن يكونا خبريتين لأن الجملة الخبرية غير
الانشائية ، والجملة الأولى انشائية وشرط التأكيد أن يكون من جنس الأول فهما لانشاء التوكيد
ولا يقع بهما شيء ، وانما تقع طلاقة واحدة بالأولى وايستا لانشاء الايقاع والاحصل بهما طلقان .
[تنبيه] ليس من التوكيد اللفظي دكا دكا وصفا صفا خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء في
التفسير : أن معنى دكا دكا بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا ، وأن
معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والانس
وعلى هذا فليس الثاني منهما توكيدا للأول على أن المراد التكرير كما تقول علمته الحساب
بابا بابا قاله ابن هشام في القطر وشرحه وجزم به المولى عصام الدين في شرح الكافية ، وجعل
من ذلك قول العلماء كل فرد فرد ، وقيل انه توكيد وجري عليه أكثر النحاة ووافقهم ابن
هشام في الشذور في دكا دكا . قال الفارسي في شرح الالفية : إنه من التوكيد لأن الدك في القيامة
مرة واحدة بدليل قوله تعالى - وجلت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة - وقال الدماميني
في اعراب علمته الحساب بابا بابا . قال الزجاج انتصب الثاني على أنه توكيد ، والحال هو الأول ،
فكانه رأى أن الأول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تأكيدا اه .

[فائدة] قال العزبن عبد السلام في قواعد اتفاق الأدباء أن التوكيد في لسان العرب إذا وقع
بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات . قال وأما قوله تعالى في سورة المرسلات - ويل يومئذ
للكذابين - في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد ، بل كل آية قيل فيها - ويل يومئذ للكذابين -
في هذه السورة ، فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبيل هذا القوم . ثم يذكره الله بمعنى آخر
ويقول - ويل يومئذ للكذابين - أي بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا توكيد ، وكذلك
- فبأي آلاء ربكما تكذبان - في سورة الرحمن اه وجزم بما ذكره غير واحد (و) التوكيد
(المعنوي) وهو ما يقرر أمر متبوعه عند السامع : أي يجعله ثابتا مقررا عنده : أما في النسبة بأن
يرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع ، وأما في الشمول بأن يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره
العموم نخرج بقولنا يقرر أمر متبوعه النعت والعطف والتبدل . فان قيل النعت التوكيدي مقرر
لأمر متبوعه ، أجب عنه بأن تقريره في المعنى الافرادى لافى النسبة والشمول . قال بعضهم .
قال العصامي وهو ظاهر (وله) : أي التوكيد المعنوي (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها
ألفاظ أخرى ، وهي الألفاظ التي سيذكرها . قال الأندلسي : التوكيد المعنوي على ضربين لأنه إما
أن تكون ألفاظه محصورة أولا ، والثاني كثير واسع مثل غرايب سود ، فالغرايب ، هي السود في
المعنى الافرادى لافى النسبة والشمول ، ومنه - فيما تقضهم ميثاقهم - ونحوه - تلك عشرة كاملة -
وغير ذلك مما يراد من اللفظ لتمكن المعنى ، ومنها الألفاظ الموضوعة لهذا المعنى مثل انّ ولام
التوكيد لانها نائبة عن تكرير الجملة بلفظها ، ومنها تأكيد المصدر لأنه نائب عن تكرير الجملة

وَهِيَ النَّفْسُ ، وَالْعَيْنُ ، وَكُلُّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَةٌ ، وَكِلَا ، وَيَجِبُ اتِّصَالُهَا
بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْكَدِّ نَحْوُ : جَاءَ الْخَلِيفَةُ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وَلَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِشَرْطِ
أَنْ تَقْدِمَ النَّفْسَ ، وَيَجِبُ إِفْرَادُ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ مَعَ الْمُفْرَدِ ،

فهذا كله من التأكيد المعنوي ، وهو مما أغفل النحاة ذكره في باب التوكيد . ثم انهم يقولون
مازائدة للتأكيد ، وإن حرف توكيد اهـ (وهي النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الاسناد
إلى غير المتبوع . فإن قولك جاء زيد ظاهره نسبة المجيء إلى زيد ، وهو الحقيقة ، ويحتمل أن
يكون الجائي أصحابه أو متاعه أو خبره أو كتابه ، ونسبة المجيء إليه مجاز . فإذا قلت جاء زيد نفسه
أو عينه ارتفع الاحتمال المجازي وثبت الفعل حقيقة للمؤكد . وقال ابن عصفور : أنه يضعف احتمال
المجاز ولا يرفعه ألبته . قال بعض المتأخرين ، وهو وجيه (وكل وجيع وعامة وكلا وكلتا) وهذه
يؤكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص بمظاهره العموم ، فانك إذا قلت جاء أهل مكة فظاهره
مجيء كلهم ، ويحتمل أنك أردت بهذا اللفظ العام معنى خاصا فأردت مجيء أشرافهم أو علمائهم
أو غالبهم لأن استعمال العام في بعض أفراد مجاز شائع ، فبقولك كلهم ونحوه ارتفع المجاز ، وعلم
أن المراد جميعهم حقيقة ، وأنه لم يتخلف منهم أحد ، وكذا إذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان
كلتاها . فإذا ذكرت كلا وكلتا ارتفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو إحدى المرأتين . قال
الفاكهى والتوكيد بجميع وعامة غريب اهـ وهو كما قال إلا أن المصنف تبع ابن مالك . فانه
ذكر في التسهيل أنه يؤكد بكل منهما كما قال ، وذكر مع كل جيعة وعامة كما فعل سيوييه ، وأغفل
ذلك عامة النحاة سهوا أو جهلا . فيقال جاء القوم جميعهم أو عامتهم كما يقال جاءوا كلهم ، والمعنى
واحد ، وفي الافصاح أن المبرد يفسر عامة بأكثر لا بجميع ، وأنه خالف سيوييه في ذلك فعلى هذا
يكون بدل كل لا توكيدا ويفيد تخصيصا لا تعميما والتاء فيها بمنزلتها في نافلة فتصلح مع المؤنث
والذكر (ويجب اتصالها) أي جميع ألقاظ التوكيد (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف
أفرادا وتثنية وجمعاً تذكيراً وتأنثاً ليرتبط به وليسدل على من هوله (نحو جاء الخليفة نفسه
أو عينه) وهند نفسها أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والقبيلة كلها أو جميعها أو عامتها
والزيدان كلاهما والهندان كلتاها ، وليس ما ذكر من إضافة الشيء إلى مثله : بل من باب
إضافة العام إلى الخاص ولا يكفي نية الضمير : بل لابد من ذكره ، وبهذا يعلم أنه ليس من
التوكيد نحو جاء الناس عامة أو قاطبة أو كافة ، وإن كان فيها معناه لفقد الضمير ، بل هي منصوبة
على الحال المؤكدة لصاحبها في الأصح ، أو على المفعول المطلق مع أنها غير تابعة لما قبلها في إعرابه ،
وجمعا في قوله تعالى - هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا - حال من ما مؤكدة لما خلافا
لابن عقيل ، وكلا في قوله تعالى - إنا كلا فيها - في قراءة من نصب بدل من اسم ان خلافا
للزحشرى وليس من التوكيد أيضا ، نحو : جاء الناس بأجمعهم لأن أجمع وأخوانه لا يضاف ، بل
هو حال مؤكدة لصاحبها (ولك أن تجمع بينهما) أي النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس)
أي على الأصح على العين كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه لأن النفس هي الذات حقيقة ،
والعين مستعارة من الجارحة المخصوصة (ويجب أفراد النفس والعين مع المفرد) المذكور والمؤنث

وَجَمْعُهُمَا عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ تَقُولُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَجَاءَ
الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، وَكُلٌّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَّةٌ يُؤَكِّدُ بِهَا الْمَفْرَدُ

إذا أكد بهما كالمثال الذي في المتن (و) يجب (جمعهما) جمع قلة (على) وزن (أفعل) بضم
العين ، احتراز بذلك عن جمع الكثرة نحو : نفوس وعيون ، وعن جمع القلة على غير أفعل
كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشيء منهما (مع المثني) المذكر والمؤنث ، أو ما في معناهما (و) مع
(الجمع) كذلك (تقول) في تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسهما أو أعينهما)
فكان القياس نفساهما أو عيناهما ، لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين
فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكر (جاء الزيدون) أو جاء زيد وعمرو وبكر
(أنفسهم أو أعينهم) بالجمع . قال الفاكهي : وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب ، ومع المثني
راجح لا واجب كما هو قضية كلامه ، بل يجوز معه أفرادهما وتثنيتهما نحو : جاء الزيدان نفسهما
أو عينهما ونفساهما أو عيناهما اهـ . قلت : وما اقتضاه كلام المصنف من وجوب جمع النفس
والعين في توكيد الاثنين ، هو الذي صرح به ابن مالك في التسهيل ، وجزم به ابن هشام في القطر .
وقال في الجامع وشرحه : صرح ابن مالك وولده بتثنية النفس ، والعين في توكيد الاثنين نحو : قام
الزيدان نفساهما أو عيناهما ، ومنع ذلك أبو حيان : وقال انه غلط لم يقل به أحد من النحويين اهـ
لكن قال في شرح الشذور : إذا أكد المثل بالنفس أو العين ففيهما ثلاث لغات : أفصحها الجمع
ودونه الأفراد ، ودون الأفراد التثنية ، وهي الأوجه الجائزة في قطعت رؤوس الكباشين اهـ . قال
العصامي : وإنما اختير الجمع على الأفراد لأن التثنية جمع في المعنى ، ومسئلة قطعت رؤوس الكباشين
ذكرها النحويون ، فقال ابن مالك في التسهيل : يختار في المضاف لفظاً أو معنى إلى متضمنهما لفظ
الأفراد على لفظ التثنية ، ولفظ الجمع على لفظ الأفراد اهـ . وقال في اللمع : ما أضيف إلى متضمنه ،
وهو مثني لفظاً نحو : قطعت رأس الكباشين أو معنى * كفاغري الأفواه عند عرين *

أي كأسدين فاغرين فاهما عند عرينهما ، فإن ذلك ورد فيه الجمع والأفراد والتثنية اهـ * والحاصل
أن جمعهما على أفعل مع الجمع واجب ، ومع المثني أفصح ، فأفرادهما فتثنيتهما ، ويجوز أن تزداد الباء
فيهما كجاء زيد بنفسه أو بعينه ، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد ، وأما جاءوا بأجمعهم
فليس من التوكيد كما مر ، وخرج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى - يتربصن بأنفسهن - قال
فالباء فيه زائدة ، وأنفسهن توكيد ، ورده بعضهم بأن التوكيد هنا ضائع لأن المأمورات بالتربص
لا يذهب الذهن إلى أن المأمور غيرهن بخلاف جاء زيد نفسه ، وإنما ذكرت النفس لزيادة البعث
على التربص لاشعاره بما يستكفن منه من طموح النفس إلى الرجال على أن مما يمنع كون بأنفسهن
تأكيداً قاعدة أن حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولاً بالمنفصل نحو
قتم أتم أنفسكم ، أو يفصل بينه وبين المؤكد بفصل ما نحو جثم يوم الجمعة أنفسكم . قال الدماميني
فيمكن أن يقال هنا اكتفى في الفصل بالباء الزائدة كما يكتفى بلا الزائدة ، في العطف على الضمير
نحو قتم ولا زيد (وكل وجميع وعامة يؤكد بها) : أي بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث ان
تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والأمة جميعها لأنها لرفع ارادة الخصوص بما ظاهره العموم

وَالْجَمْعُ ، وَلَا يُؤَكِّدُ بِهَا الْمُثْنَى ، تَقُولُ : جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَوْ جَمِيعُهُ أَوْ عَامَّتُهُ ، وَجَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا أَوْ جَمِيعُهَا أَوْ عَامَّتُهَا ، وَجَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَوْ جَمِيعُهُمْ أَوْ عَامَّتُهُمْ ، وَجَاءَتِ النِّسَاءُ كُلُّنَّ أَوْ جَمِيعُنَّ أَوْ عَامَّتُنَّ . وَكِلَا ، وَكِلْتَا يُؤَكِّدُ بِهِنَّ الْمُثْنَى نَحْوُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا ، وَإِذَا أُريدَ تَقْوِيَةُ التَّأَكُّيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ كُلِّهِ بِأَجْمَعٍ ، وَبَعْدَ كُلِّهَا بِجَمْعَاءَ ، وَبَعْدَ كُلِّهِمْ بِأَجْمَعِينَ ، وَبَعْدَ كُلِّنَّ بِجَمْعٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتَجْمَعُونَ ،

والعبد والأمة كل منهما يتجزأ باعتبار الشراء ، وإن لم يتجزأ باعتبار ذاته ، فلا يجوز جاء زيد كله لانه لا يتجزأ بذاته ولا بعامله (و) يؤكدها (الجمع) المذكور والمؤنث لانه يتجزأ بذاته فكل واحد من أجزائه يصح وقوعه موقع الآخر (ولا يؤكدها بالثني) استغناء عنها بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله ، أوجيعه أوعامته ، وجاءت القبيلة كلها أوجيعها أوعامتها ، وجاء الرجال كلهم أوجيعهم أوعامتهم ، وجاءت النساء كلهن أوجيعهن أوعامتهن) فهذه الأمثلة كلها جامعة للشروط وقس بها ما أشبهها (وكلا وكلتا يؤكدهما بالثني) خاصة لانهما مثنيان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع وانما يؤكدهما بالثني ان صح حلول المفرد محله لا مكان توهم ارادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما) واعرابه ، جاء فعل ماض ، الزيدان فاعل وعلامة رفعه الألف لانه مثنى ، كلاهما توكيد ، والتوكيد يتبع المؤكده في اعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل في محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية (وجاءت الهندان كلاهما) واعرابه كاعراب الذي قبله ، ولا يقال اختصم الزيدان كلاهما ، إذ لا يحتمل ارادة أحدهما لأن الاختصاص لا يكون الا من اثنين ولا بد مع ذلك أيضا أن يتحد معنى المسند الى المؤكده فلا يقال مات زيد وعاش عمرو وكلاهما . ثم المراد بالثني هنا مادلّ على اثنين ، فيدخل نحو جاء زيد وعمرو وكلاهما وجاءت زينب وهند كلاهما (واذا أريد تقوية التأكيد) أى عند احتياج المقام اليه (فيجوز أن يؤتى بعد كله) أى بعد لفظة كله (بأجمع) بوزن أفعل (و بعد كلها بجمعاء) بوزن فعلاء (و بعد كلهم بأجمعين ، و بعد كلهن بجمع) بوزن عمر وزحل ، فالثلاثة ممنوعة من الصرف للتعريف المقترفين ، ووزن الفعل في أجمع ، والتأنيث في جمعاء ، والعدل في جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) واعرابه الفاء حرف عطف ، سجد فعل ماض الملائكة فاعل ، كلهم توكيد معنوي ، والهاء في محل جرّ بالاضافة ، أجمعون توكيد ثان والتوكيد يتبع المؤكده في اعرابه ، تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، لأنه محمول على جمع المذكور السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة ، والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد قال بعضهم : فائدة ذكر أجمعون بعد كلهم رفع توهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين ، فكلّ تفيد رفع احتمال التخصيص ، وأجمع تفيد رفع

وَيُقَالُ جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ، وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمُعٌ ، وَقَدْ يُوَكَّدُ بِأَجْمَعٍ وَجَمْعَاءُ وَأَجْمَعِينَ وَجُمُعٍ بِدُونِ كُلِّ نَحْوٍ : لَاغْوِيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَقَدْ يُوْتَى بَعْدَ أَجْمَعٍ بِتَوَابِعِهِ ، وَهِيَ : أَكْتَعُ ، وَأَبْصَعُ ،

احتمال التفرق ، ورد بقوله تعالى - لَاغْوِيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ - إذ الاغواء لا يختص بوقت واحد ، فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت ، وقد يقال هي دالة في لَاغْوِيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ ، على اتحاد الوقت لأن المراد به في الآية جميع أيام الدنيا بدليل قوله تعالى بعده - إلى يوم الوقت المعلوم - فجعل أيام الدنيا كلها بمنزلة وقت واحد ، ومن ثم قال بدلالة أجمعين على اتحاد وقت الفعل الفراء والمازني والمبرد (ويقال جاء الجيش كله أجمع) فأجمع توكيد بعد توكيد لغرض زيادة التقوية (والقبيلة كلها جمعاء) بالمد بمعنى جميعا ، وقد يرادف جمعاء مجتمعة فلا تفيد توكيدا : ففي الحديث « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » : أي سليمة من العيوب ، مجتمعة الاعضاء كاملتها لأجدها بها (والنساء كلهن جمع) بضم الجيم ، وفتح الميم وقد استفيد من تمثيله أنه لا يثنى أجمع ولا جمعاء فلا يقال أجمعان ولا جمعاءان ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لأنه لم يسمع وأجاز الأخفش والكوفيون ثنيتيهما فيقال جاء الزيدان أجمعان ، والهندان جمعاءان ، وهذا الخلاف جاز فيها وازنهما نحو : أكتع وكتعاء ، ثم لما كان الغالب في هذه الألفاظ أن لا يؤكَّد بها إلا بعد كل جيء بها غير مضافة إلى ضمير المؤكَّد كما مثل (وقد يؤكَّد بأجمع ، وجمعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلالاً (بدون كل) وهو وإن كان كثيرا في نفسه إلا أنه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها مع كل ، بل وقع لابن هشام في المغنى أنه قال : إنما يؤكَّد بأجمع وأخوانه بعد التوكيد بكل نحو - فسجد الملائكة كلهم أجمعون - لكن قال الدماميني هذا سهو منه قال تعالى - لَاغْوِيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ - وقال تعالى - ولوشاء لهذا كم أجمعين - ومثله في التنزيل كثير ، وفي الهمع : الجمهور على أنه لا يؤكَّد أجمع دون كل اختيارا ، والمختار كما قاله أبو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن ، والكلام الفصيح : كقوله تعالى - وإن جهنم لموعدهم أجمعين - وفي الصحيح « فله سلبه أجمع » انتهى . (نحو لَاغْوِيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ) واعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقتر تقديره والله ، أغوين فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والميم علامة الجمع أجمعين تأكيد للهاء ، والمؤكَّد يتبع المؤكَّد في اعرابه تبعه في نصبه ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم ، ومن يرى منع استعمال أجمع مفردة عن كل يعرب أجمعين في الآية حالا . قال ابن علقم : أجاز ابن درستويه اعراب أجمعين حالا . قال المجد اللغوي : وهو الصحيح وعليه تكون قد خرجت عن موضوعها ، وهو التعريف بتقدير الشيوع فيها ولكن هذا ضعيف ، والأصح منع اعرابها حالا (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه) لزيادة تقوية التأكيد ، ونقل عن سيبويه أنه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التأكيد (وهي أكتع) مأخوذ من نكتع الجلد إذا اجتمع ، أو من قولهم حول أكتع : أي نام (وأبصع)

وَأَبْتَعُ نَحْوُ : جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَتَجْعُونَ أَمْ كَتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ ، وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَلِذَاكَ لَا يُعْطَفُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يُعْطَفُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ،

بالصاد المهملة مأخوذ من البصع ، وهو العرق المجتمع (وأبتع) مأخوذ من البتع ، وهو طول العنق (نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) وأعرابه ، جاء فعل ماض القوم فاعل ، كل توكيد ، والهاء في محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، أكتعون وما بعده توابع لكل تابعة له في الرفع ، وعلامة الرفع فيها الواو لأنها محمولة على الجمع المذكر السالم ، والأصح أنها توكيد للتوكيد السابق كالصفات المتوالية ، وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهي) أى ألفاظ التوكيد المعنوي (بمعنى واحد) : أى متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) بل تورد متتابعة من غير عطف كقوله صلى الله عليه وسلم « لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون » لأن العطف يفيد تعدد المعاني ، وهذه معناها واحد ، فلا يحسن عطف بعضها على بعض (لأن الشئ الواحد لا يعطف بعضه على بعض) بخلاف الصفات فإنها يجوز عطف بعضها على بعض لتعدد معانيها ، وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقديم توابع أجمع عليه ، وهو كذلك لأنه أدلّ على المقصود ، وهو الجمعية ، والجمهور على أنه لا يؤكد بما بعد أجمع دونه لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ، بل قيل لا معنى لها في حال الافراد ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بنحو قول الشاعر :
* تحملى الذلفاء حولا أكتعا *
وحمله الجمهور على الضرورة على أن فيه توكيد السكره ، وهو ضعيف كما سيأتي . واعلم أنه كما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جماء بكتعاء وبصعاء وبتعاء ، وبعد جمع بكتع وبصع وبتع ، والأصح وجوب الاتيان بها على هذا النمط ، فتقدم مادة أكتع . ثم أبصع . ثم أبتع ، وقيل هو راجع لا واجب . وجزم به ابن مالك في التسهيل ، وقيل لا ترتيب بين أبصع وأبتع خاصة ، فيجوز تقديم أيهما شئت . وعليه ابن هشام كابن عصفور ، والأصح أنه لا يجوز استعمال شئ من أجمع ، وأخوانه في غير التأكيّد وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد كلها بدأت بالنفس ، فالعين ، فكل ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع فإن حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتبا أو العين فكذلك ، أو كلا فكذلك ، أو حذفت أجمع لم تأت بأكتع وما بعده لأن ذلك توكيد لأجمع ، فلا يؤتى به بدونها كما مرّ :

[فوائد] لا يجوز حذف المؤكد بفتح الكاف عند الأخفش والفارسي وابن جني وذهب وموافقهم ، وهو الأصح . وأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف ، وجعلوا منه قوله ﷺ « فصلوا جلوسا أجمعين » على أن أجمعين توكيد لضمير منصوب وأن التقدير أجمعين ولا يجوز أن يفصل بين المؤكد بكسر الكاف والمؤكد بفتحها بما بكسر الهمزة خلافا للفراء فإنه أجاز مررت بقومك إما أجمعين أو بعضهم ، ولا يلي العامل شئ من ألفاظ التأكيد وهو باق على حاله في التأكيّد لاجتماع عامة مطلقا : أى الابتداء أو غيره فتقول جميعهم أو عامتهم يتحدثون ومررت بجميعهم وعامتهم ، وذلك لقلة استعمالهما في التوكيد ، والاكثر وكلا وكلتا في الابتداء بكثرة نحو - وكلهم آتية يوم القيامة فردا - وعن بعض العرب كلاهما بالغان وفي التنزيل - كلتا الجنة آتت أكلها - وقال الرازي : * كلتاها قد قرنت بزانة *

والتوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه ، ولا يجوز توكيد النكرة عند البصريين .

ومع غير الابتداء بقلة ، وذلك بأن ترد فاعلا ، أو مفعولا ، أو مجرورا ، ويلزم تابعة كل بمعنى كامل وإضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو أطعمنا شاة كل شاة ، وقول الشاعر :

فان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يأثم خاله

ويجب اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة لامضافا الى معرفة ، فتقول كل رجل قائم ، وكل امرأة قائمة ، وكل رفيقين متعاونان ، وكل غلمان اشتريتهم صالحون ، وكل اماء اتخذتهن صواح فان كان ما أضيف اليه كل معرفة لم يجب مراعاة المعنى ، بل لك اعتبار اللفظ واعتبار المعنى نحو كلهم قائم وكلهم قائمون ، وفي هذه المسئلة مؤلف للعلامة التي السبكي سماه [أحكام كل وما عليه بدل] (والتوكيد) أى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (فى رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره ، لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف لإضافتها لضمير المؤكد لفظا ، ومالم يضاف منها هو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية ، وعبارة ابن عنقاء : والأصح أن تعريف أجمع وأخوانه بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول ، فنع أجمع وتوابعه بالعلمية والوزن ، وجع وتوابعه بالعلمية والعدل . وقيل شبه العلمية بناء على أنها تعرفت بنية الإضافة فاشبهت العلم فى التعريف بغير أداة ظاهرة اه . (و) لهذا (لايجوز توكيد النكرة) بألفاظ التوكيد المعنوى (عند البصريين) مطلقا : أى سواء أفاد توكيدها أم لا . وذهب الكوفيون والأخفش الى جواز توكيدها ان أفاد بان كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار وكان التوكيد من ألفاظ الاحاطة ككل . واختاره ابن مالك فى جميع كتبه لصحة السماع به ولأن فيه فائدة ، لأن من قال صمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ، ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد . قال ابن هشام فى الأوضح : وهذا المذهب هو الصحيح ، واستدل عليه بقول عائشة «ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان» وقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حولى كله رجب

وقد أنشد ابن مالك وجاعة هذا البيت بلفظ : * ياليت عدة شهر كله رجب * قال ابن هشام : وهو تحريف . قال الأزهري : لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله الى آخره رجب . قال لما رأى فيه من الخيرات ، ولا يصح فيه أن يمتنى عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجب وبعضه غير رجب حتى يمتنى أن يكون كله رجب اه . قال العصامي : وقد تضمن تعبيره بـ رجب متونا أنه منصرف ، وهو الظاهر إذ لا يظهر فيه سوى العلمية ، وبذلك صرح بعض الأئمة . لكن جزم العلامة التفتازانى بأنه غير منصرف للعلمية والعدل عن الرجب كأمس فى لغة من منعه من الصرف ، وعلى هذا فصرفه فى البيت للضرورة اه . وقد يفرق بينه وبين أمس ، بأن ذلك سمع فيه منع الصرف ، وفيه العلمية ،

باب البدل

هُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ واسِطَةٍ ، وَإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ ، وَابْدَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ * الأولُ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَيُقَالُ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ

إِذَا هُوَ اسْمٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ مَنَعُ صَرْفِهِ وَبِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ نَكْرَةً ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَعِينٌ وَقَتَرْنَا فِيهِ الْعَدْلَ اِمْتَنَعَ :

باب البدل

والتعبير به اصطلاح البصريين ، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين ، والتكرير (هو) لغة العوض قال تعالى - عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها - واصطلاحا (التابع) هذا جنس شامل لجميع التوابع (المقصود بالحكم) أى دون متبوعه ، وهذا يخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف بيل بعد الاثبات ، فان النعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ، بل المقصود به متبوعها وهى مكملات للمقصود ، والمعطوف بلا بعد الايجاب وبيل ولكن بعد النفي ليس مقصودا بالحكم الواقع قبله ، بل المقصود به هو ما قبله ، وأما المعطوف ببقية أحرف العطف ، فليس هو المقصود بالحكم فقط ، بل المقصود بالحكم هو المعطوف والمعطوف عليه بخلاف البدل فإنه هو المقصود بالحكم فقط (بلا واسطة) بينه وبين متبوعه ، فخرج المعطوف بيل بعد الاثبات فإنه مقصود بالحكم لكن بواسطة ، وظاهر التعريف المذكور أن المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وإنما ذكر توطئة ومقدمة للبدل ، لأن ذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد توكيد الحكم وتقريره ، ولهذا كان فى حكم تقرير العامل عند الجمهور ، ولا ينوى بمتبوعه الطرح ، وقول كثيرين : المبدل منه فى حكم الطرح ، إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا ، دون اللفظ بدليل جواز نحو ضربت زيدا رأسه ، إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لم يكن للضمير ما يعود إليه ، قاله ابن علقم ثم البدل يدخل الأسماء والأفعال ، وحكمه التشريك فى الإعراب : ولهذا قال (وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم وعامله مقدر من جنس عامل متبوعه ، ويظهر كثيرا أن كان حرف جرّ ، وقيل عامله نفس عامل متبوعه ، وليس على نية تكرار العامل أصلا ، واختاره ابن مالك وآخرون ، وكأنهم نظروا لتسميته تابعا إذ لا يصدق عليه ذلك حقيقة إلا إذا كان عامله هو عامل متبوعه . (والبدل على أربعة أقسام) على المشهور (الأول بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ مساره فى المعنى بأن تكون ذات المبدل عين ذات المبدل منه ، ويكون المراد منهما واحدا وإن اختلف مفهومهما (ويقال بدل الكل من الكل) وسماه ابن مالك البدل المطابق : أى الموافق لمعنى المبدل منه . قال لأن هذه العبارات صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى ، بخلاف قول النحويين بدل الكل من الكل فأنها لاتصدق الا على ذى أجزاء ، وهذا البدل يقع فى اسم الله تعالى - والله سبحانه منزّه

نحو : جاء زيد أخوك ، قال الله تعالى : أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ، وقال تعالى : إلى صراط العزيز الحميد ، الله في قراءة الجر ، الثاني بدل البعض من الكل سواء كان ذلك البعض قليلاً أو كثيراً نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه ، أو ثلثيه ، ولا بد من

عن الأجزاء - فالعبارة الجيدة أن يقال بدل موافق من موافق ، أو بدل الشيء من الشيء ، أو البديل المطابق . ثم إدخال المصنف آل على كل مبنى على ما وقع لكثيرين ، وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز إدخال آل على كل وبعض عند الجمهور . قال ابن خالويه في كتاب ليس يفظ كثير من الخواص بإدخال آل على كل وبعض ، وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان في نية الإضافة وبذلك نزل في القرآن اه . لكن نقل بعضهم عن الأزهري أنه قال : أجاز النحويون إدخال الألف واللام في كل وبعض وإن أباه الأصمعي ، لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان ألبتة إما ظاهراً ، وإما مضمراً . وفي القاموس : وكل وبعض معرفتان لم تنجى عن العرب بالألف واللام ، وهو جائز اه . (نحو جاء زيد أخوك) وأعرابه جاء فعل ماض ، زيد فاعل ، أخو بدل كل من كل ، والبديل يتبع المبدل منه في أعرابه تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، والكاف في محل جر بالاضافة ، فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة ، ومفهومهما مختلف (قال الله تعالى : أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) وأعرابه أهد فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ينصب مفعولين ، والأصل فيه أن يتعدى إلى ثاني مفعوليهِ باللام أو بالي : يقال هداك لكذا أو إلى كذا ، وقد يتسع فيه فيتعدى بنفسه كما في هذه الآية وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول ، الصراط مفعول ثان ، المستقيم نعت للصراط بدل كل من كل ، والذين اسم موصول في محل جر بالاضافة ، وفائدة البديل التوكيد والتوضيح ، والمراد بالصراط المستقيم : طريق الحق وهو دين الاسلام ، ولما كان في قوله الصراط المستقيم بعض إيهام بينه بقوله صراط الذين أنعمت عليهم : أي من الأنبياء والملائكة ، والصديقين والشهداء ، والصالحين (وقال تعالى - إلى صراط العزيز الحميد الله - في قراءة الجر) وهي قراءة غير نافع وابن عاصم ، فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل الشيء من الشيء ، ولا ينبغي أن يقال بدل الكل من الكل لأن الكل يطلق على ذى أجزاء كما مرة ، تعالى الله عن ذلك ، وقد يقال لا محذور في ذلك ، لأن قولهم بدل الكل من الكل قد صار علماً بالغلبة على البديل المطابق . ثم هذا البديل لا يحتاج إلى رابطير بطة بالمبدل منه اتفاقاً لأحدهما (الثاني بدل البعض من الكل) وهو بدل الجزء من كله أن يكون مدلول الثاني بعضاً من مدلول الأول (سواء كان ذلك البعض قليلاً) : أي دون النصف (أو كثيراً) أي فوق النصف ، أو مساوياً خلافاً لمن زعم كالكسائي وهشام أن لا يكون إلا فيما دون النصف (نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وأعرابه أكلت فعل وفاعل ، الرغيف مفعول به ثلثه بدل بعض من كل ، وكذا نصفه وثلثيه ، والماء في الجميع في محل جر بالاضافة (ولا بد من

اتَّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ مِنْهُ إِلَى مَذْكُورٍ كَالْأَمْثَلَةِ ، أَوْ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ : أَيْ مِنْهُمْ . الثَّالِثُ بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي
زَيْدٌ عَلَيْهِ

اتصاله (: أى بدل البعض (بضمير يرجع منه للبديل منه) ليحصل به الربط بينهما ، وهذا
ما عليه الجمهور ، وخالف فى ذلك ابن مالك ، فجعل اتصاله به كثيرا لاشترطا (اما مذكور) ذلك
الضمير : أى ملفوظ (كالأمثلة) المذكورة ، ونحو ضربت زيدا رأسه (أومقدر كقوله تعالى
: ولله على الناس حج البيت من استطاع) واعرابه لله جار ومجرور خبر مقدم ، على الناس
جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، حج مبتدأ مؤخر ، والبيت مضاف إليه ، من اسم موصول
فى محل جرّ بدل من الناس بدل بعض من كل لأن الناس يع المستطيع وغيره ، فهو عام مخصوص
بالمستطيع ، استطاع فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل صلة
الموصول ، والهاء الضمير المستتر . وقال ابن برهان : هو بدل كل ، لأن المراد بالناس المستطيع دون
غيره ، فهو عام أريد به الخصوص ، وعليه لا يحتاج لتقدير الرابط ، وقال الكسائى : من شرطية
حذف جوابها : أى من استطاع فليحج ، ويقويه مجيء الشرط عقبه فى قوله تعالى - ومن كفر
فإن الله غنى عن العالمين - وحسن المعنى لأن قضيته أن الناس يلزمهم عموما إحياء البيت كل
سنة بالحج ، وهو فرض كفاية ، ويلزم المستطيع خصوصا أن يحج بنفسه ، وهو فرض عين
ويدخل فيه حينئذ الملائكة بناء على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل اليهم ، وهو الأصح ، وعلى
القول بأن من بدل بعض لا يدخل الملائكة ، لأن الناس يع الأنس والجن فقط ، كذا قرره
بعض المحققين ، وعلى القول بالبديلة أيضا فالضمير العائد على المبدل منه مقدر (أى منهم)
يعنى من الناس (الثالث بدل الاشتمال) ويقال له بدل انتقال ، وهو أن يكون بينه وبين
المبدل منه ملازمة بغير الجزئية والكلية ، سمي بذلك لاشتغال معنى الكلام عليه ، لأن العامل
فى المتبوع يشتمل على منعه بطريق الاجمال سواء اشتمل الأول على الثانى نحو - يسألونك
عن الشهر الحرام قتال فيه - أو الثانى على الأول نحو سلب زيد ثوبه ، أو لم يشتمل أحدهما
على الآخر : نحو سرق زيد فرسه ، فتسمية مثل هذا بدل اشتمال من حيث اشتمال المتبوع على
التابع لكن لا كاشتمال الظرف على المظروف كما قد يتوهم بل من حيث كونه دالا عليه اجالا
ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوقة عند ذكر الأول الى ذكر ثان منتظرة له ، فيجىء
الثانى ملخصا لما أجّل فى الأول ومبيناله (نحو أعجبني زيد علمه) واعرابه أعجب فعل ماض
والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، زيد فاعل علم بدل اشتمال ، والهاء
فى محل جرّ بالاضافة ، ومثله سلب زيد ثوبه ، ورأيت درجة الأسد برجه ، لأن البرج عبارة عن
مجموع الدرجات ، ونظرت الى القمر فلکه ، لأن الفلك ملابس للقمر بغير الجزئية والكلية ، ولا بد
فى بدل الاشتمال من أمور ثلاثة : الأول أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة اليه : أى
الى البديل ، ومنتظرة له نحو : سلب زيد ثوبه ، فانك قبل أن تذكر الثوب تصير النفس

وَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ إِمَّا مَذْكُورٍ كَالْمِثَالِ أَوْ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : قَتَلَ أَصْحَابُ
الْأَخْدُودِ النَّارَ : أَيْ فِيهِ . الرَّابِعُ الْبَدَلُ الْمُبَايِنُ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : بَدَلُ الْغَلَطِ ، وَبَدَلُ
النَّسْيَانِ ، وَبَدَلُ الْإِضْرَابِ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ
الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ

متشوفة الى بيان الشيء المسلوب ، اذ من الظاهر أنه لم تسلب نفسه بل شيء منه ، وحينئذ
فلا اسناد الى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى ، وإنما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به
ويلاسه بغير الجزئية والسكينة ، ويكون المعنى مختصا بالأول كأعجبني زيد حسنه أو كلامه أو فهمه
فإن الإعجاب مشتمل على زيد مجازا ، وعلى حسنه وكلامه وفهمه حقيقة ، وكذا سرق زيد ثوبه
أو فرسه فإن زيدا مسروق مجازا والفرس حقيقة ، فخرج بهذا الشرط نحو قتل الأمير سيافه
فلا يجوز مثل هذا الإبدال أصلا لفقد الشرط المذكور ، لأن الأول غير مجمل ، اذ استفاد عرفا من قولك
قتل الأمير أن القاتل سيافه قاله الساماني . الثاني لابد فيه كما قال ابن مالك . وتبعه الفاكهي وغيره
من إمكان فهم معناه عند حذفه ، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولأجل ذلك جعل نحو :
أعجبني زيد أخوه بدل إضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول ، وكذلك نحو : أسرجت زيدا
فرسه ، لأنه وإن فهم معناه في حال الحذف لكن لا يحسن استعمال مثله بل لا يستعمل لأن
الأسراج لا يكون إلا للخيول ، فإن سمع شيء حل على الإضراب والغلط . قال ابن عقاء : وقد
يخرج بهذا الشرط نحو نظرت الى القمر فلكه فتأمل اه وليس كذلك . فإن اسناد النظر الى
القمر ، والمراد فلكه مما يحسن ويسمع (و) الثالث (لابد من اتصاله) أي البديل (بضمير)
يرجع الى المبدل منه (امامذ كور كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى : قتل أصحاب
الأخدود النار) أي لمن أصحاب الأخدود : أي الشق في الأرض الذي جعلوه للمؤمنين وأوقدوا
فيه النار وألقوا فيها المؤمنين ، وقصة أصحاب الأخدود مستوفاة في كتب التفسير ، وفي صحيح مسلم
بنجران قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم بنحو سبعين سنة . وإعراب الآية قتل فعل ماضٍ ، غير
الصيغة ، وأصحاب نائب الفاعل ، والأخدود مضاف اليه ، النار بدل اشتمال من الأخدود ، والضمير
العائد الى المبدل منه مقدر عند الجمهور (أي فيه) وعند الكوفيين وجاعة نابت عنه أل
والأصل ناره . وعند ابن مالك لا حذف أصلا ، وقال القراء وابن الطراوة بدل كل ولا حذف وابن
خروف بدل إضراب ، والأصح ما ذكره المصنف (الرابع البديل المباين) أي للمبدل منه بحيث
لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه : أي بأن لا يكون مطابقا له ، ولا جزءا منه ، ولا ملابسا له (وهو
ثلاثة أقسام : بدل الغلط) وهو الذي لم يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسيان)
وهو ما قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الإضراب) وهو ما قصد فيه كل من
من المبدل والمبدل منه قصدا صحيحا ، وأنكر قوم منهم المبرد الثلاثة وخرجوا ما أوهم ذلك على
على حذف العاطف ، وهي الوار المفيدة للتقسيم (نحو : رأيت زيدا الفرس) هذا المثال يصلح
لكل واحد من الثلاثة (لأنك أردت أن تقول) ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) أي سبق

قُلْتُ زَيْدًا فَهَذَا بَدَلُ الْغَلَطِ ، وَإِنْ قُلْتُ رَأَيْتُ زَيْدًا ثُمَّ لَمَّا نَطَقْتُ تَذَكَّرْتُ أَنَّكَ
إِنَّمَا رَأَيْتَ فَرَسًا فَأَبَدَلْتُهُ مِنْهُ فَهَذَا بَدَلُ نِسْيَانٍ ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ أَوَّلًا بِأَنَّكَ رَأَيْتَ
زَيْدًا ، ثُمَّ بَدَّلْتَ أَنْ تُخْبِرَ بِأَنَّكَ رَأَيْتَ الْفَرَسَ فَهَذَا بَدَلُ الْإِضْرَابِ

لسانك لغيره (فقلت زيدا) من غير قصد ثم نطقت بالصواب فقلت الفرس (فهذا بدل
الغلط) بالإضافة : أى بدل عن اللفظ الذى هو الغلط ، فالمبدل منه هو الغلط لا البديل ، ويسمى
التابع هنا يبدل الغلط من حيث ان سبب الالتيان به هو الغلط فى ذكر المبدل منه ، ولم يرد أن
المبدل نفسه غلط ، وكيف يكون غلطاً ، وهو المقصود بالنسبة ، وقضية كلام المصنف كغيره أن
بدل الغلط يصح فى النثر ، وهو قول سيبويه والأكثرين . وقال بعضهم إنه يجوز فى الشعر دون
النثر ، وعكسه بعضهم . وقال آخرون ان بدل الغلط لم يقع فى نظم ولا نثر ، واستدل المثبتون له
بقول ذى الرمة :

لمياء فى شفتيها حوة لعس * وفى اللثات وفى أنيابها شنب

قال . الحوة السواد . واللعس سواد مشرب بحمرة . وفى الواقى وشرحه ما حاصله : وقد يكون المبدل
منه متغالطاً فيه لا غلطاً : أى يظهر المتكلم من نفسه أنه غلط فيه لغرض الإبهام ، وليس غلطاً
فى نفس الامر بل ذكره أولاً عن قصد وتعمد لكنه أوهم أنه غلط لغرض المبالغة والتفنن
فى الفصاحة ، وهذا يستعمله الشعراء كثيراً ، وشرطه أن يرتقى من الأدنى الى الأعلى كهند نجم
بدر شمس لأنك وان كنت قاصداً لذكر النجم توهم من نفسك الغلط وأنت لم تقصد فى الأول
الاتشبيهاً بالبدر ثم تفعل كذلك منتقلاً الى الشمس ، وهو فصيح دون الغلط ولا أدرى لأى معنى
جزموا بأن بدل الغلط غير فصيح مع أن النسيان لا ينافى الفصاحة . اللهم إلا أن يكونوا تتبعوا
كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاشياً فيه فحكموا بأنه غير فصيح نظراً الى هذا المعنى ،
وليس المراد أن الانسان إذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم بأن
لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح اهـ (وان قلت رأيت زيدا) قاصداً الاخبار عن
رؤيته (ثم لما نطقت تذكرت أنك) لم ترد زيدا ، و (انما رأيت فرساً فأبدلته) أى لفظ الفرس
(منه) أى من زيد بأن قلت رأيت زيدا الفرس (فهذا بدل نسيان) أى بدل ذكر شيء
نسيانا ، وهذا كالذى قبله . قال الفاكهى : لا يقع فى فصيح الكلام ومتعلقه الجنان ، وبدل
الغلط متعلقه اللسان ، وبعض النحويين لم يفرقوا بينهما : بل سموهما بدل الغلط (وان أردت
الاخبار أولاً بأنك رأيت زيدا ثم بدالك أن) تضرب أى تعرض عن ذلك ، وأن (تخبر بأنك
رأيت الفرس) ويكون الأول فى حكم المتروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضاً بدل
البداء بالبدال المهملة والمدلان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدوله أن يخبر بآخر من غير ابطال للأول
فكل من التابع والمتبوع فيه مقصود قصداً صحيحاً ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « إن الرجل
ليصلى الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سابعها ثمنها تسعها عشرها » فثلثها ،
وما بعده بدل اضراب من نصفها أو كل واحد بدل مما قبله ، وهو اضراب انتقال لا اضراب ابطال
والأحسن فى هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع فيكون من عطف النسق لأن بل تشعر

وَمِثَالُ الْفِعْلِ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ،

بأن ما قبلها ذكر عن قصد إلا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان ولأن بذكر بل يندفع توهم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك رأيت رجلا حمارا إذ يحتمل أن تكون أردت بقولك حمارا جاهلا أو بليدا :
[فائدة] قال الفاكهي : ذكر بعض النحاة قسما خامسا ، وهو بدل كل من بعض واحتج له بقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فيمر رواه بنصب طلحة على أنه بدل من أعظما . وأجيب بأنه على تقدير مضاف : أي أعظم طلحة أو على أن المراد بها الذات من باب تسمية الكل بالجزء ، وعلى كل فهو من بدل الكل اه وقال غيره قيل ومنه : * كآنى غداة الين يوم تحملوا * فيوم بدل من غداة بدل كل من بعض ، ويجب بأنه بدل كل من على حذف مضاف : أي غداة يوم تحملوا أو على أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود اه ونحو ذلك في الوافي وشرحه . وقال أبو حيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو : لقيته غدوة يوم الجمعة لأن يوم الجمعة لا يكون ظرفا ثانيا لأن العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منها الأعلى طريق الاتباع ، ولا يكون غلطا لان اللقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه . قال السيوطي : وقد وجدت له شاهدا في التنزيل ، وهو قوله تعالى - فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن - اه ويمكن الجواب عن الآية بأن المراد بالجنة جنس الجنات ، فيكون جنات حيث بدل كل من كل لا بدل كل من بعض ، وعن المثال بأنه غير مسموع بل المسموع لقيته يوم الجمعة غدوة لأن سبويه يحيز تعدد الظروف من نوع إذا كان الثاني أخص من الأول (ومثال) ابدال (الفعل) من الفعل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب) واعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ ، يفعل فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ، ذلك اسم إشارة في محل نصب مفعول به ، يلق جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، أثاما مفعول به ، يضاعف بدل كل من يلق لأن مضاعفة العذاب هي آتى الآثام ، والبدل يتبع المبدل منه في اعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكون آخره وهو غير الصيغة ، وله جار ومجرور والعذاب نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، وقد أجرى الشاطبي الأقسام الأربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما مثل ، وبدل البعض من الكل ان فصل تسجد لله يرحمك ، وبدل الاشتمال نحو من * يصل إلينا يستعن بنا يعن * وبدل الفاعل نحو ان تأتنا تسألنا نعطك ، ومثل بعضهم بقوله تعالى - ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف - على تقدير بل . ومنع بعضهم في الفعل ما عدا بدل الكل . وشرط ابن مالك لا بدال الفعل من الفعل الموافقة في المعنى مع زيادة بيان ، وقدح فيه بعضهم بأن ذلك ليس بشرط ، ولكن الأصح ما قاله ابن مالك قال غيره : فان لم يكن الثاني راجح البيان على الأول كان تأ كيدا . قال الفاكهي : وكما يدل

وَيَجُوزُ إِبْدَالُ النَّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ .

الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المقصود من الأول نحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين - جملة أمدكم بأنعام بدل بعض من الأولى لأن ما اشتملت عليه بعض ما تعلمون من نعمه ونحو - اني جزيتهم اليوم بما صبروا انهم هم الفائزون - على قراءة حزة والكسائي ، بكسر انهم . جملة انهم بدل كل أو بدل اشتمال من جملة - اني جزيتهم اليوم - الخ ، ويجوز ابدال الجملة من المفرد كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

جملة كيف يلتقيان بدل اشتمال من حاجة وأخرى ، وهما مفردان وقول الشاعر :

* أقول له ارحل لا تقيم عندنا * (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة) ويجب في بدل الكل وصف النكرة نحو - لنسفا بالناسية ناصية كاذبة خاطئة - لأنها هي في المعنى فلا يمكن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة . قال أبو علي في كتابه الحجة : يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه ، واختاره الرضي . وقال انه حق وذلك كقول الشاعر :

فلا وأيسك خير منك اني * ليؤذيني التحمحم والصهيل

ونحو قوله تعالى - إنك بالواد المقدس طوى ، فطوى بدل كل من الوادي اذالم يجعل طوى اسم الوادي بل من الطي لأنه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس ، وإذالم يفسد الا ما أفاد الأول لا يجوز لأنه إنما يكون إيهاما بعد التفسير ولا فائدة فيه ، وان كان غير بدل الكل من الكل جاز إبدال النكرة من المعرفة غير الموصوفة اكتفاء بالضمير الراجع الى المبدل منه (نحو : يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال نكرة ، وهو بدل اشتمال من الشهر وهو معرفة وقضية كلامه أنه إذا أبدل اسم من اسم لاتبج موافقة البديل للمبدل منه في التعريف والتشكيك فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما في الأمثلة السابقة ، ومن النكرة نحو - الى صراط مستقيم صراط الله - والنكرة من النكرة نحو - مفازا حدائق - ولاتبج موافقة له أيضا في الاظهار والاظهار فيجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر ، ومن المضمير نحو : رأيت زيدا ، والمضمير من المضمير الموافق له نحو : رأيتك اياك ، ومن الظاهر نحو : رأيت زيدا اياه ، ومنع ابن مالك وقوع الضمير بدلا ، وجعل نحو : رأيتك اياك توكيدا ، ورأيت زيدا اياه من وضع النحويين : أي انه لم يسمع من العرب وشرط ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمحاطب عند الجمهور بدل كل افادة البديل الا حاطة نحو : هذا لكم صغيركم وكبيركم وقوله تعالى : تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ونذر نحو قول الشاعر :

بكم قریش کفینا کل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا

بجر قریش بدلا من كاف بكم ، وتجب موافقة البديل للمبدل منه في تذكيره وتأنيثه وافراده وجمعه وتثنيته ، وإنما يجب ذلك في بدل الكل من الكل . قال بعضهم ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع يكون أحدهما مصدرا أرقصده التفصيل فالأول نحو - مفازا حدائق وأعنايا - . والثاني نحو :

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

اعلم أن الأصل في العمل للأفعال ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة .

ما في الحديث « أذن لها بنفسين : نفس في الشتاء ونفس في الصيف » وفيه نظر لأن المراد بالمطابقة أعم من أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى ففي الأول المصدر يطلق على الاثنين والجماعة ، ولهذا يوصف به الجمع . وفي الثاني البديل هو المجموع لا كل واحد من شئ التفصيل . وأما الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للبديل منه في الأفراد والتذكير وفروعهما .

[تمة] قد يحذف في الصلة المبدل منه استغناء بالبديل كقوله تعالى - ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب - أي تصفه ، والكذب بدل عن الهاء المحذوفة ، وقد يحذف البديل لحلول دليله محله كقوله عليه الصلاة والسلام « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدي ثلاث : الثيب الزاني ، وقتل النفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » أي بثبوبة الزاني ، ويجوز رفع الثيب خبر المحذوف : أي هم الثيب ، والضمير يعود للذين يحل قتلهم المفهوم مما قبله ، وقد يقطع البديل للرفع مبتدأ ، وللنصب مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى مع جواز اظهار المحذوف ، ويحسن مع الفصل نحو - بشر من ذلكم النار - : أي هي النار ، وإذا كان البديل تفصيلا . فإن كان واقيا بما في المفصل من الأعداد جاز الاتباع والقطع نحو قوله تعالى - قد كان لكم آية في فتنين التتافئة - أي منهم فئة ، وإن لم يف عين القطع نحو قوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الموبقات ، الشرك والسحر » ومحل وجوب القطع أن لم ينو معطوف محذوف ، فإن نوى معطوف يحصل به منضما إلى المذكور الوفاء بالتفصيل لم يتعين القطع ، بل يجوز القطع والابدال ، وقد روى الحديث المذكور بالرفع على القطع ، وهو ظاهر ، وروى بالنصب على البديل ونية معطوف محذوف كأنه قال اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر وأخوانهما ، وقد ثبت تفصيل حديث السبع في حديث آخر ، وإذا أبدل من اسم الاستفهام وجب في البديل التفصيل والهمزة بعديلتها نحو : من رأيت أزيذا أم عمرا وكم مالك أثلاثون أم عشرون ، أرمن اسم شرط وجب التفصيل وإن ، نحو مهما تصنع أن خيرا وإن شرا تجزبه . فإن استفهمت أو شرطت بالحرف كهل وإن لم يجب التفصيل ولم تأت بالهمزة نحو هل جاء أحد رجل أو امرأة وإن تكرم أحدا زيدا أو عمرا أكرمه وإن تكرم أحدا رجلا أو امرأة أكرمه .

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

فترفع الفاعل وتنصب المفعول ويتعلق بها الظرف والمجرور . (اعلم أن الأصل في العمل) أن يكون (للأفعال) وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل (ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الفعل ، وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب ولم يتعرض المصنف لعمل اسم المصدر لندور إعماله ، بل البصريون يمنعون إعماله نظرا إلى أن أصل وضعه بغير المصدر ، وأولوا ما أوهم ذلك ولا الظرف والمجرور المتمدنين للاختلاف في إعمالهما . قاله الفاكهي . وقال غيره إنما لم يذكر اسم المصدر مع أنه يعمل عمل الفعل لرجوعه إلى المصدر ولا الظرف والجار والمجرور لرجوعهما إلى اسم الفعل

الأول : المصدر بشرط أن يحل محله فعل مع أن أو مع ما نحو يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَيْ
 أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا ، وَنَحْوُ يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَيْ مَا تَضْرِبُهُ

فلا حاجة الى عددها عشرة كما فعل صاحب الشذور ، وهذا الاعتذار أولى لان اسم المصدر إذا
 كان مبدوءا بيم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل فانه يعمل باتفاق بشروط المصدر الآتية لانه
 مصدر حقيقي ، ويسمى المصدر اليمى ، ويكون من الثلاثى على مفعّل بفتح ميمه وعينه كجلست
 مجلسا : أى جاوسا مالم يكن فاؤه واوا مع هاء آخره فتكسر عينه ، وقد تفتح كوعده موعدا ووهبه
 موهبا : أى عدة وهبة ، وهو مقيس مطرد ، ومنه قول الشاعر :

أظلم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

وما كان منه اسم جنس لغير حدث ثم نقل الى الحدث كالكلام والصلاة والثواب والعطاء والغسل
 والوضوء اسمى مصدر اغتسل وتوضأ ، فنع البصريون اعماله وحملوا ما جاء منه على حذف عامل
 من مصدر الاسم المذكور ، والأصح وفاقا لاكثر المتأخرين جوازه بشروط المصدر الآتية نحو :
 أعجبنى كلامك هذا وثوابك زيدا وعطاؤك بكرا ، ومنه - ألم نجعل الأرض كفانا أحياء وأمواتا -
 أى تكفتهم ، وأما الظرف والجار والمجرور فالأصح أنه يجوز إعمالهما بشرط اعتمادهما على نفي
 أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو مخبر عنه ، أو ذى حال ، ويتعلقان حينئذ بكون عام واجب
 الحذف : كالاستقرار ، والحصول ، والسكون ، والوقوع ، والثبوت ، ويسميان بالظرف المستقر
 بفتح القاف لتعلقهما بالاستقرار ، وهو السكون العام للاستقرار الضمير فيهما لأن قضيته أنهما
 إذا رفا الاسم الظاهر لا يسميان بذلك وعملهما كاستقر فرفعان الضمير المسمى بضمير الاستقرار
 فى نحو : زيد فى الدار وعندك ، والظاهر فى نحو أفى الله شك وزيد عندك أبوه ، وهو : أى مرفوعهما
 فاعل والأصح أنهما الرفعان له بنياتهما عن المحذوف ، وأنه يجوز كونه مبتدأ مؤخرا وهما الخبر .

(الأول) من السبعة التى تعمل عمل الفعل (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل : أى
 المشتمل على جميع حروفه لفظا ، أو تقديرا فخرج اسم المصدر لخلوه عن بعض حروف الفعل لفظا
 وبدايه لانه أصل الفعل فى الاشتقاق ، ولأنه يعمل عمل فعله ماضيا ، أوحالا ، أو مستقبلا تقول أعجبنى
 ضرب زيد عمرا أمس أو الآن أو غدا فيرفع الفعل وينصب المفعول لكن (بشرط أن يحل) بضم
 الحاء (محله) أى فى محله (فعل مع أن) المصدرية ان أريد به المضى أو الاستقبال (أو)
 فعلا (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال ، وذلك لأجل أن يشابه الفعل : فالأول (نحو يعجبنى
 ضربك زيدا) غدا أو أمس ، وإعرابه يجب فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به
 ضرب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول
 وهو مضاف ، وفاعله مضاف إليه ، زيدا مفعول به ، والمصدر فى تقدير الفعل (أى) يعجبنى
 (أن تضرب زيدا) غدا وأن ضربته أمس (و) الثانى (نحو يعجبنى ضربك زيدا) الآن
 فضرب فيه مصدر فى تقدير الفعل (أى) يعجبنى (ما تضربه) الآن : أى الضرب الذى تضربه
 الآن ، ولا يصح حلول أن محله إذا كان بمعنى الحال لأن أن المصدرية إذا دخلت على المضارع خلاصته
 للاستقبال ، وإن دخلت على الماضى فانه يبقى معها على المضى ، فهى ممتنعة مع الحال جائزة مع

غيره بخلاف ما المصدرية . فان كلام الجماعة في هذا الموضع يوهم أنه لا يجوز تقدير مامع الماضي والمستقبل وإيس كذلك . بل يجوز مطلقا ، وعبارة السامعيني في المنهل الصافي : ولك تقدير المصدر في جميع الحالات بالفعل مع ما لأنها تدخل على الافعال الثلاثة نحو : أعجبنى ما صنعت أمس وما تصنع الآن وما تصنع غدا ، ولك تقدير أن مع غير الحال كما مر انتهت ، فخرج ما اذا لم يحل محله فعل أو حل محل الفعل وحده بدون أن وما ، فانه حينئذ يكون مفعولا مطلقا فلا يعمل شيئا ، بل العمل للفعل إذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود الأقوى سواء كان مذكورا نحو : ضربت ضربا زيدا أو محذوفا نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك في الثاني . ووجه ما قاله أنه لما صار بدلا من الفعل قام مقامه . فان كان بدلا من الفعل بأن حذف فعله حذفًا واجبا وصار المصدر بدلا عنه نحو سقيه وشكرا وحدا له ، فانه يجوز أن يكون العمل له لا للمصدرية بل لنيابته عن الفعل ، وهذا هو الأصح ، واليه ذهب سيديويه والأخفش ، وفعله بالاصالة ورجحه السيرافي وارتضاه الرضی ، وحينئذ . فاذا قلت سقيا زيدا ، فزيدا منصوب بسقيا من حيث انه قام مقام اسقى لا من حيث كونه مصدرا ثم هل نيابة المصدر عن الفعل المحذوف من الأمور القياسية أولا ؟ نقل أكثر المتأخرين عن سيديويه انه غير مقبس بل يقتصر فيه على ماسمع ولا يتعدى . وقال ابن مالك انه قياسى فى الأمر نحو :
 * فندلا زريق المال ندل الثعالب * يعنى اندل يا زريق المال : أى اختلس . والدعاء كقوله :
 * يا قابل التوب غفرانا ما آتينا * والاستفهام كقوله :

أعلاقة أم الوليد بعدما * أفنان رأسك كالثغام المنحلس

[تنبيه] اقتصر المصنف رحمه الله تعالى من شروط اعمال المصدر على هذا الشرط والافله شروط آخر : منها أن لا يكون مصغرا فلا يقال أعجبنى ضربيك زيدا لأن التصغير من خصائص الأسماء فيبعد به المصدر عن شبه الفعل . قال ابن هشام : وهذا الشرط مجمع عليه . ولا مضمر فلا يقال ضربى زيدا حسن ، ودو عمرا قبيح بنصب عمرا مفعولا للضمير ، وأجاز ذلك الكوفيون . ولا محذوفا بالتاء والتثنية والجمع ، فلا يقال أعجبنى ضربتك ، ولا ضربتاك ولا ضرباتك زيدا ، لأن الفعل يصدق على القليل والكثير ، والمصدر انما عمل لأنه أصل الفعل ونائب عنه فروعى أن لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكر وما ورد في كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا يقاس عليه . وأن لا يتبع بنعت أو غيره قبل العمل فلا يقال أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا سوقك العنيف الابل ، لأنه مع معموله كالموصول مع صلته فلا يفصل بينهما بفاصل . ولا مفصولا من معموله باجنى فلا يقال ان يوم من قوله تعالى - يوم تبلى السرائر - معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ، بل هو معمول لفعل محذوف دل عليه المصدر : أى يرجعه . وأن لا يكون مؤخرا عن معموله ، فلا يقال زيدا أعجبنى ضربك ولا أعجبنى زيدا ضربك ، وأجاز بعضهم تقديمه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لأنهم توسعوا فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما ، واستدل لذلك بقوله تعالى - ولا تأخذكم بهما رأفة - وقوله تعالى - أكان للناس عجا - وقول كعب بن زهير :

ضخم مقلدها فعم مقيدها * فى خلقها عن بنات الفحل تفصيل

قال ابن هشام فى شرحه هذه القصيدة عن بنات الفحل متعلق بتفصيل وان كان مصدرا لأنه ليس بمنحل لأن والفعل ، ومن ظن أن المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم انتهى ، وكرر فى

وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مُضَافٌ ، وَمُنَوَّنٌ ، وَمَقْرُونٌ بِأَلٍ ، فَأَعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ الْقِسْمَيْنِ كَالْمِثَالَيْنِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ، وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَقْيَسُ نَحْوُ : أَوْ إِطْعَامُ

المعنى القول بجواز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحلّ جازمابه ، والمصدر الذي لا ينحل هو الذي لا يكون للفاعل ولانائبه ذكر في الترتيب أصلاً لأنه يلزم على تأويله بالفعل بقاء الفعل بلا فاعل ولانائب وما ذكره ابن هشام يوافق مذهب ابن مالك من أن تقدير المصدر بأن والفعل إنما هو أغاي . وقال الجمهور هذا التقدير يكون دائماً (وهو) أى المصدر باعتبار أحواله التي يكون عليها في وقت عمله (ثلاثة أقسام : مضاف) لما بعده (ومنوّن) أى لتجرده من أل والاضافة (ومقرون بال) سواء كانت معاقبة للضمير نحو أنك والضرب خالداً المسمى : أى وضربك خالداً ، أولانحو عجبت من الضرب زيدا خلافاً لمن أعمل المصدر معها في القسم الأول دون الثاني (فاعماله مضافاً) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه ، أو الى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلام العرب (من أعمال القسمين) يعنى بهما المنوّن ، والمقرون بأل ، وعمله مضافاً للفاعل أكثر من عمله مضافاً للمفعول ، لان نسبة الحدث لمن وجد منه أكثر من نسبته لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدمين في المتن (وكقوله تعالى : ولولا دفع الله الناس) أى ولولا أن يدفع الله الناس أو أن دفع الله الناس ، واعرابه لولا حرف امتناع لوجود ، دفع مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ودفع مصدر يعمل عمله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف ، وفاعله مضاف إليه ، وهو مجرور ، وعلامة جره كسر الهاء تأدياً ، الناس مفعول به للمصدر ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهذا مثال اضافة المصدر للفاعل ، ومثال اضافته للمفعول قوله تعالى - لا يسأم الانسان من دعاء الخير - وقديضاف المصدر الى الظرف توسعاً فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو : عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمراً ثم ان أضيف الى الفاعل انتصب بعده المفعول كالمثال الذي في المتن ، وان أضيف الى المنصوب فلا أكثر حذف الفاعل كقوله تعالى - لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه - وقد يترك بعده الفاعل مرفوعاً كحديث « وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً » وقراءة ابن عامر - ذكرك رجلة ربك عبده زكريا - برفع عبده ، وخرج على ذلك ابن السيد - والله على الناس حج البيت من استطاع - نجعل من فاعلاً بحج ، والمعروف في أكثر كتب العربية أنها بدل من الناس ، ثم ما أضيف إليه المصدر ان كان فاعلاً ، فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل ، وان كان مفعولاً ، فهو مجرور اللفظ منصوب المحل ، فلك في تابع الفاعل الجرّ حلاً على اللفظ والرفع حلاً على المحل نحو : عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر والظريف بالرفع ، وفي تابع المفعول الجر أيضاً على اللفظ والنصب على المحل نحو : عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر ، وإن شئت قلت والخبز بالنصب ، فان كان مفعولاً به ليس بعده مرفوع بالمصدر نحو عجبت من شرب العسل الصرف جاز في تابعه كالصرف في هذا المثال الجرّ على الاتباع للفظ والرفع على أن يكون المصدر مقدراً بفعل مغير الصيغة : أى أعجبتني أن شرب العسل الصرف والنصب على أن يكون المصدر مقدراً بفعل مبنى للفاعل : أى عجبت من أن تشرب العسل الصرف (وعمله) حال كونه (منوّناً أقيس) أى أقوى في القياس من عمله مضافاً أو مقروناً بأل لأنه إنما عمل لشبهه بالفعل ، وبالتشكير يقوى شبهه به لان الفعل نكرة في المعنى (نحو : أو اطعام

فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيًّا ، وَعَمَلُهُ مَقْرُونًا بِالْأَلْفِ شَاذٌ كَقَوْلِهِ :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يِرَاخِي الْأَجَلَ

فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيًّا (واعرابه أوحرف عطف على قوله تعالى - فك رقبة - اطعام معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره ، واطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله محذوف ، والتقدير أو اطعامه يتيًّا والضمير للانسان المذكور بدليل قراءة - فك رقبة او اطعم - بصيغة الفعل ، في يوم جار ومجرور متعلق باطعام ، ذي نعت ليوم ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ومسغبة : أى مجاعة مضاف اليه ، يتيًّا مفعول به للمصدر ، وعلامة نصبه فتح آخره (وعمله) حال كونه (مقرونًا بال ألف) أى قليل قياسًا واستعمالًا لبعده من مشابهة الفعل باقترانه بال ، وكان القياس أن لا تدخل عليه لأنه مؤول بالفعل والفعل لا تدخل عليه أل ، لكنه لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك ، وانما لم تبعده الاضافة عن شبه الفعل مع أن المضاف كالمعرف بال لأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال ولذا وقع المصدر المضاف في القرآن عاملا ولم يأت فيه المقرون بال عاملا في فاعل ولا مفعول نعم جاء فيه معدى بحرف الجر كقوله تعالى - لا يحب الله الجهر بالسوء - الا أن يقال ان من ظلم فاعل المصدر ، لكن القراءة لا تخرج على الوجوه الشاذة وقد ورد عمله في الشعر (كقوله :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ * يَخَالُ الْفِرَارَ يِرَاخِي الْأَجَلَ)

هذا البيت من أبيات الكتاب من المتقارب * اللغة النكايّة مصدر نكيت في العدو اذا قتلت منهم وجرحته ، ويخال : أى يظن ، ويراخى : أى يؤخر ، والأجل مدة الشئ * الاعراب ضعيف خبر مبتدأ محذوف : أى هو ضعيف ، وهو مضاف والنكايّة مضاف اليه ، والنكايّة مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله محذوف ، وأعداءه مفعول به ، والتقدير ضعيف نكايته أعداءه ، يخال فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو متصرف من خال من أخوات ظن تنصب مفعولين الفرار مفعولها الأول ، يراخى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن النصب والجازم ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو ، الأجل مفعول به ، وجلة يراخى من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مفعول ثان ليخال . والمعنى أن هذا الشخص لا يصيب من أعدائه إلا إصابة ضعيفة لقلة إقدامه لأنه يظن أن فراره من العدو يطيل بقاءه في الدنيا فلا ينال من أعدائه منالا ينكبهم به * والشاهد في قوله النكايّة فانه مصدر معرف باللام ، وقد عمل عمل فعله .

[تنبيه] قد استفيد من الأمثلة أنه لا يلزم ذكر فاعل المصدر ، بل يجوز حذفه لأن طلبه للفاعل ليس بوضعي بخلاف الفعل ، فان طلبه للفاعل وضعي ، فلذلك امتنع حذف فاعله ، وقيس بالفعل اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما عملا لمسابهتهما الفعل فأجر يا مجراه ، والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل خملت عليه في امتناع حذف المرفوع ، ولكن المصدر يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل ،

الثاني اسمُ الفاعِلِ كضاربٍ ومُكْرِمٍ ، فَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِأَلٍ عَمِلَ مُطْلَقًا نَحْوُ هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ أَوِ الْآنَ أَوْ غَدًا ،

ويغايِرُ الفاعِلُ الذي يرفع به بخلاف الصفة كاسمى الفاعِلُ والمفعول ، والصفة المشبهة إذ ليس مدلولها يغايِرُ مدلول فاعلها فلا يضمَرُ فيه الفاعِلُ لئلا يزدحم تثنيتان أو جعان عند إرادة تثنيته أو جمعـه ، وأما حيث لا ازدحام بأن يكون الفاعِلُ مفردا فترك اضماره بالحل على ذلك ، ومن الضعيف قول صاحب العباب : يجوز أن يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل ، وإذا تقرر أن فاعل المصدر لا يضمَرُ ، بل يكون إما مذكورا أو محذوفا فاعلم أن لك أن تقدسه بصيغة الضمير المتصل كما قدمناه في إطعام ونسكايته ، ولك أن تقدسه ضميرا منفصلا ، وعبرة هطيل في شرح المفصل : قوله عز اسمه - أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما - التقدير أو أن يطعم ، والضمير للانسان بدليل القراءة الأخرى - فك رقبة أو أطم - ، ولو ظهر لقل أو إطعام هو ، ويجوز أن يكون التقدير أو إطعام أنت أو أتم أو أحدكم انتهت . وقال في المجيد من دعاء الخير ، دعاء مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف : أى دعاء الخير هو اهـ * (الثاني) من الأسماء التى تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو كان مثنى أو جموعا ، وهو اسم لذات قام بها الفعل مشتق من مصدر فعل موضوع ذلك الفعل لمن قام الفعل به على معنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة ، واسم التفضيل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لاعلى معنى الحدوث ، بل على معنى الثبوت ، ولا يرد على اعتبار الحدوث فى حد اسم الفاعل ما كان فى حد اسم الفاعل للثبوت كالرازق ، والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالى لأنه مبنى على التجريد من الحدوث المعتبر فى وضع الصفة ، والاستمرار ليس مدلولاً للفظ ، بل مستفاد من العلم بأن كل ما هو صفة له تعالى مستمر له ، ومن قال الدلالة على الثبوت عارضة فقد ألزم ماعنه مندوحة . قاله المولى عصام الدين (كضارب ومكرم) مثل بمثلين للإشارة الى أن اسم الفاعل ان كان من فعل ثلاثى جاء على وزن فاعل وهو أكثر ما يبنى منه ، وإنما قيل له اسم فاعل ، ولم يقل له اسم مفعول بوزن مكرم ، وان كان من فعل غير ثلاثى كرباعى وخماسى وسداسى جاء على صيغة المضارع المعالوم ، بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر كمكرم ومنطلق ومستخرج (فان كان) أى اسم الفاعل (مقرونا بأل) أى الموصولة لأنها متى قدرت للتعريف : اقتضى القياس أن لا تعمل شيئا ، نص على ذلك أصحاب الأخفش سعيد . قال ابن هشام فى شرح اللحة : وهو الحق لمن تأمل ، وجزم فى المغنى فى الكلام على أل الموصولة بإبطال المعرفة للعمل اهـ (عمل مطلقا) أى سواء كان ماضيا أو حالا أو استقبالا ، وسواء اعتمد على ماسيأتى أولم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا) وأعرابه الهاء للتفنيه ، وإذا اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ ، الضارب خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، والضارب اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، زيدا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، أمس ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الكسر ومحله النصب ، والآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح ومحله النصب ، وغدا ظرف زمان مفعول فيه ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وإنما عمل اسم الفاعل مع أل مطلقا : أى من

وَأِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ عَمَلٍ بِشَرْطَيْنِ : كَوْنُهُ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيِ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ نَحْوُ مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأَضَارِبٌ زَيْدًا عَمْرًا ،

غير شرط لأنه حينئذ صلة للموصول الذي هو آل ، فهو فعل بحسب المعنى ، وإن كان اسماً بحسب الصورة ، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وإن كان مجرداً من آل) الموصولة (عمل) عمل فعله متعدياً كان أو لازماً (بشرطين) لأنه بالأول منهما يتم له مشابهة الفعل لفظاً من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ، ومعنى من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين المذكورين ، وبالثاني تقوى مشابهته له لأن مقتضى كونه وصفاً أن يكون له موصوف ، فقياسه أن لا يقع إلا مع صاحبه ، إذ ذكره بدونته يخرج عن أصل وضعه ويلحقه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فقدان اعتماده على الصاحب أن يخلفه حرف النفي أو الاستفهام لأنهم قصدوا به قصد الفعل لجرى مجراه ، وقد علم بالاستقراء أنهم لا يستعملون الوصف قائماً مقام الفعل إلا مع النفي أو الاستفهام * الأول من الشرطين (كونه) أى اسم الفاعل (للحال) حقيقة ، نحو : أنا ضارب زيد الآن ، أو حكاية نحو - وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد - فذراعيه معمول لباسط ، وهو وإن كان ماضياً : لكنه لحكاية الحال الماضية ، فيقدر المتكلم بذلك كأنه موجود في ذلك الزمان ، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، فالجمله حالية ، والواو فيه واو الحال ، ويدل عليه عطف وتقلبهم عليه ، ولم يقل وقلبناهم (أو الاستقبال) لا بمعنى الماضى خلافاً لهشام والكسائي ، فانهما أجازا عمله بمعنى الماضى (و) الثانى (اعتماده على) واحد من أمور أربعة (نفي) بحرف أو اسم وفعل ، نحو : ما ، أو غير ، أو ليس ضارب زيد الآن ، أو غدا (أو استفهام) بحرف أو اسم ، نحو : أضراب أو كيف ضارب زيد عمراً الآن أو غدا (أو مخبر عنه) أى على مبتدا مخبر عنه باسم الفاعل سواء كان مبتدأ فى الحال نحو : زيد ضارب عمراً الآن ، أو غدا ، أو فى الأصل نحو : ظننت زيدا ضارباً عمراً الآن أو غدا ، وأعلنت زيدا ضارباً بكرة الآن ، أو غدا (أو موصوف) لفظاً ، نحو : جاء رجل ضارب عمراً الآن ، أو غدا ، أو معنى نحو : جاءنى زيد راكباً جلاً لأن الحال وصف فى المعنى ، ولا يشترط فى المعتمد عليه من النفي وما بعده أن يكون ملفوظاً به ، بل يكفى أن يكون مقدراً نحو مهين عمراً زيدا أم مكرمه : أى أمهين ، ولا يقدر من أدوات الاستفهام إلا الهمزة ونحو - مختلف ألوانه - أى صنف ، ومنه نحو : ياطالعا جبلاً أم رجلاً طالعا . وقول ابن مالك : انه اعتمد على حرف النداء سهو منه لأنه مختص بالاسم فكيف يكون مقرباً من الفعل ، قاله ابن هشام . ثم سرد المصنف أمثلة ماضية على الترتيب ، فقال (نحو ما ضارب زيد عمراً) الآن أو غدا ، هذا مثال ما اعتمد على النفي ، واعرابه مانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ضارب اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، زيد فاعل سد مسد الخبر ، عمراً مفعول به ، ويجوز أن تجعل ماتيمية ، وضارب مبتدأ ، وزيد فاعل به سد مسد الخبر ، الآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح ، أو حرف عطف ، غدا ظرف زمان معطوف على ما قبله وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (أضراب زيد عمراً) الآن أو غدا ، هذا مثال ما اعتمد على الاستفهام ، واعرابه الهمزة للاستفهام ، ضارب مبتدأ ، وهو اسم فاعل ، وزيد فاعل

وَزَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا * الثَّالِثُ أُمْتِلَةُ الْمُبَالَغَةِ ، وَهِيَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ ، أَوْ فَعُولٍ ، أَوْ مِفْعَالٍ ، أَوْ فَعِيلٍ ، أَوْ فَعِلٍ ،

سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ ، عَمْرًا مَفْعُولُ بِهِ (و) نَحْوُ (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا) الْآنَ أَوْغَدَا ، هَذَا مِثَالُ الْمُعْتَمِدِ عَلَى الْخَبَرِ عَنْهُ ، وَاعْرَابُهُ ظَاهِرٌ (و) نَحْوُ (مَهْرَتُ بَرَجَلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا) الْآنَ أَوْغَدَا ، هَذَا مِثَالُ الْمُعْتَمِدِ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَاعْرَابُهُ ظَاهِرٌ . ثُمَّ الشَّرْطَانُ الْمَذْكُورَانِ يُعْتَبَرَانِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ لِعَمَلِهِ فِي الْمَنْصُوبِ كَمَا فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا وَجَدَا فَلَا يُتَعَيَّنُ عَمَلُهُ ، بَلْ تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَفْعُولِهِ الَّذِي يَلِيهِ تَحْقِيقًا نَحْوُ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا الْآنَ ، أَوْ غَدَا بِخَفْضِ زَيْدٍ بِالْإِضَافَةِ ، وَإِنْ شُدَّتْ نَصْبُهُ . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى : النَّصْبُ أَوْلَى لِأَنَّهُ الْأَصْلُ . وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ : يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْجُرْمَ أَوْلَى ، وَقَدْ قُرِئَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى - إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ - فَإِنْ اقْتَضَى مَفْعُولًا آخَرَ تَعَيَّنَ نَصْبُهُ ، نَحْوُ : أَنْتَ كَاسٌ زَيْدًا ثَوْبًا الْآنَ أَوْ غَدَا ، وَبِمَا تَقَرَّرَ يَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَجْرُودِ مِنْ أَلِ الصَّالِحِ لِلْعَمَلِ يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ جَوَازًا إِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ ظَاهِرًا نَحْوُ - هَدِيَا بِالْغِ كَعْبَةٍ - وَجَوَازًا إِنْ كَانَ ضَمِيرًا ، نَحْوُ : هَذَا مَكْرَمُكَ ، وَهَذَانِ مَكْرَمَاكَ ، وَهَمَّ مَكْرَمُوكَ ، فَالْكَافُ فِي هَذِهِ الْأُمْتِلَةِ وَشَبَّهَهَا فِي مَحَلِّ جَرِّ عِنْدَ سَيَبُويَه وَالْأَكْثَرُ وَهُوَ الْأَفْصَحُ ، وَشُدَّ فَصْلُ الْمُضَافِ بِمَفْعُولِ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ - فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفًا وَعَدَهُ رَسَلُهُ - بِجَرِّ رَسَلِهِ بِالْإِضَافَةِ لِلْمُخْلَفِ ، وَنَصْبِ وَعَدِهِ ، وَقَدْ أَفْهَمَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، أَوْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى مَاضٍ لَمْ يَعْمَلْ ، بَلْ لَمْ تَجِبْ إِضَافَتُهُ لِعَدَمِ جَرِّيَانِهِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ . [تَنْبِيْهِ] ذَكَرَ غَيْرُ الْمُصَنِّفِ لَأَعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْمَفْعُولِ شَرْطَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَكُونَ مُصَغَّرًا . وَالثَّانِي أَنْ لَا يَكُونَ مُوصُوفًا ، لِأَنَّ كَلَامًا مِنَ التَّصْغِيرِ وَالْوَصْفِ يَزِيلُ شَبَّهُهُ بِالْفِعْلِ ، فَلَا يَقَالُ جَاءَ رَجُلٌ ضَوِيرٌ زَيْدًا ، وَلَا رَأَيْتُ ضَارِبًا مَسِيثًا زَيْدًا ، وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ مَا خَلَا الْقُرَاءُ ، وَالنَّحَاسُ أَعْمَالُ الْمُصَغَّرِ مُطْلَقًا ، وَأَجَازُ الْبَصْرِيُّونَ وَالْقُرَاءُ أَعْمَالُ الْمَوْصُوفِ بَعْدَ الْعَمَلِ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَلَا آمَنِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَتَفَعُونَ - جُمْلَةً يَتَتَفَعُونَ نَعْتٌ لَأَمَنِينَ لِأَحَالِ مِنْهُ خِلَافًا لِأَنِّي الْبَقَاءُ * (الثَّالِثُ) أَيُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلُ الْفِعْلِ (أُمْتِلَةُ الْمُبَالَغَةِ) فَإِنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ أَوْ مَجْمُوعَةٍ ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ مَعَ فُرُوقِ الْمِثَابَةِ اللَّفْظِيَّةِ لِلْمُضَارَعِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَعْنَى فَقَامَتْ مَقَامَ الْمِثَابَةِ ، وَعَدَّهَا قِسْمًا ثَالِثًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ تَكُونُ صِيغَةُ الْمُبَالَغَةِ خَارِجَةً عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ (وَهِيَ مَا) أَيُّ اسْمِ فَاعِلٍ حَوَّلَ عَنْ صِيغَتِهِ لِلْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ فِي الْفِعْلِ حَتَّى (كَانَ) أَيُّ صَارَ (عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ) بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ * حَكِي سَيَبُويَه : أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ . وَقَالَ الشَّاعِرُ : * مَقْدَفًا عَلَى الْحَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا الْكِتَابَا * (أَوْ فَعُولٍ) بِفَتْحِ الْقَاءِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سَوَّقَ سِمَانَهَا * إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَاثُكَ عَاقِرُ

وَسَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ : إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ ذَنْبِ الْعَالَمِينَ ، وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءِ مَنْ دَعَاهُ (أَوْ مَفْعَالٍ) بِكَسْرِ الِیَمِ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ يَصِفُ آخِرَ بِالْجُودِ : وَانَّهُ لَمُنْحَارٌ بِوَائِسْكَهَا : أَيُّ سِمَانَهَا (أَوْ فَعِيلٍ) بِفَتْحِ الْقَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْيَاءِ ، نَحْوُ : إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءِ مَنْ دَعَاهُ (أَوْ فَعِلٍ) بِفَتْحِ الْقَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

حَذَرُ أُمُورًا لَا تُضِيرُ وَأَمِنْ * مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وَهِيَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ فَمَا كَانَ صَلَةً لِأَلْ عَمَلٍ مُطْلَقًا نَحْوُ : جَاءَ الضَّرَابُ زَيْدًا ، وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْهَا عَمَلٍ بِالشَّرْطَيْنِ نَحْوُ : مَاضِرَابٌ زَيْدٌ عَمْرًا * الرَّابِعُ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ : مَضْرُوبٌ وَمُكْرَمٌ ، وَيَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ،

(وهي كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف قبل العمل ، وأكثرها استعمالا : فعال ، وفعل ، ثم مفعال ، ثم فاعل ، ثم فعل ، وإعمال هذه الأمثلة قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم في ذلك السماع كما قدمنا ، والقياس على أصلها الذي هو اسم الفاعل لأنها محوالة عنه لقصد المبالغة والتكثير لأنها كلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة ، ولم يجوز الكوفيون إعمالها كلها لمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه ، ومتى وجدوا بعدها شيئا منصوبا قدروا له فعلا ، ومنع أكثر البصريين إعمال فاعل وفعل ، والأصح ما قاله سيبويه وأصحابه من إعمالها كلها (فما كان) منها (صلة لأل) بأن كان معرفتها (عمل مطلقا) أي ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا معتمدا على شيء أولا (نحو جاء الضراب زيدا) أمس أو الآن أو غدا ، وأعرابه جاء فعل ماض ، الضراب فاعل ، وضراب من أمثلة المبالغة ، يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، زيدا مفعول به (وان كان) كذا في النسخ ، والأولى وما كان ليناسب ما قبله (مجردا منها) أي من أل (عمل بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضي ، والاعتماد على أحد الأمور الأربعة السابقة (نحو ماضراب زيد عمرا) فضراب عامل في عمرا النصب لاعتماده على النفي ، ويجري في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب عمل هذه الأمثلة ، بل يجوز إعمالها وإضافتها إلى مفعولها ، ولا تضاف إلى فاعلها كما أن أصلها وهو اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله بخلاف المصدر لأنها أقوى منه شبيها للفعل ، والفعل لا يضاف * (الرابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو متى أو جموعا ، وهو اسم اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه (نحو مضروب ومكرم) نبه بالمثالين على أن اسم المفعول ان بنى من الثلاثي فهو على صيغة مفعول ، كمضروب ، وما كول ، ومشروب ، وان بنى من غيره فهو على صيغة المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، وفتح ما قبل آخره ، كمكرم ، ومنطلق ، ومستخرج ، بفتح ما قبل الآخر في الجميع ، وهذا ما لم يستغن بمفعول عن مفعول بفتح العين ، وذلك مثل محزون ، ومحموم ، ومجنون ، ومزكوم ، فان اسم المفعول فيها لم يقولوا فيه محزن ، ولا نجم ، ولا مجنن ، ولا مزكم : مع أن أفعالها سمعت ثلاثية ورباعية ، فدل على أنهم استغنوا بمفعول عن مفعول ، وقد ينوب في الدلالة لا في العمل عن مفعول بقلة فعل بكسر الفاء وسكون العين ، نحو : ذبح بمعنى مذبح ، وفعل بفتح الفاء والعين ، نحو : قبض بمعنى مقبوض ، وفعلة بضم الفاء وسكون العين ، نحو : أكلة ولقمة ، وغرفة بمعنى مأكولة وملقومة ومغروفة ، وبكثرة فاعل كجريح وقتيل وصريع ، وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين ، فاعل نحو : أعقبت العسل فهو عقيد : أي معقد ، وأعلت المريض فهو عليل ، فهذا كله في الدلالة لا في العمل ، فلا يقال : مررت برجل ذبيح كبشه (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ، فان كان من متعد لاثنين أو ثلاثة رفع

وَشَرَطُ عَمَلِهِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ فَعَبْدُهُ
نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ فِي الْمِثَالَيْنِ * الْخَامِسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ
كَحَسَنِ ، وَظَرِيفٍ ، وَلِعَمُولِهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ : الرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ

واحدًا ، ونصب ماسواه (وشرط عمله كاسم الفاعل) أى كشرطه ، فان كان صلة لأل عمل مطلقا
(نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غدا ، واعرابه جاء فعل ماض ، المضروب فاعل ، وهو
اسم مفعول يعمل عمل فعله برفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، عبد نائب الفاعل ، والهاء في محل
جرٍّ بالإضافة كما تقول زيد ضرب عبده ، وان كان مجردا عمل بشرط أن يكون حالا أو استقبالا ،
وأن يعتمد على واحد مما مرّ ولو تقديرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا
(فعبدته) مرفوع باسم المفعول (نائب عن الفاعل في المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن
أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ، ويجوز لك أن تجريه مجرى الصفة المشبهة بأن تحوّل إسناده
عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه ثم تضيفه إلى مرفوعه معنى أو تنصبه تقول : زيد مضروب
العبد بخفض العبد أو نصبه لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد كما تفعل في الصفة المشبهة *
(الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد) من
حيث إنها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ، ولهذا عملت عمله ، وان كان أصلها أن
لا تعمل لمباينتها الفعل من حيث كونها تدلّ على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر : أى
لازم أو متعدّ منزل منزلة اللازم بحذف مفعوله اختصارا ، أو بنقله إلى فعل بضم عينه كالراحم القلب ،
واقصر في عملها على واحد لكونه أدنى درجات المتعدّي ، والمراد بها كل صفة صح تحويل
إسنادها عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها على سبيل الثبوت (كحسن وظريف) فان كلا منهما
صفة مشتقة من الحسن والظرف اللذين كل منهما مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ،
إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له ، واستمراره له في سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد حادث ،
فاذا أريد الحدوث حوّلت إلى بناء اسم الفاعل ، وقيل حاسن بكسر السين ، وعلى القياس : فرح
وفرح ، وجرع وجازع ، والظرف بفتح الظاء ، والراء من ظرف ككرم ظرفا وظرافة . وفي القاموس :
الظرف في اللسان ، أو هو حسن الوجه والهيئة ، أو يكون في الوجه واللسان ، أو البراعة وذكاه
القلب أو الحذاق أولا يوصف به إلا القتيان الأزوال ، والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة ،
وبما ذكرناه يعلم أن الصفة المشبهة تختصّ بالحال الدائم : أى الماضى المستمرّ إلى زمان الحال
فلا تكون للماضى المنقطع ولا للمستقبل بخلاف اسم الفاعل (ولعمولها) الذى تعمل فيه عمل
الفعل ، ويشترط لصحة عملها إذا تجرّدت من آل الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال ،
والاستقبال لما تقرّر من أنها للثبوت فلا معنى لاشتراط ما ذكر لأن ما لا يدلّ على حدوث لا تعلق
له بالزمان ، ويشترط لعملها أيضا أن لا ينصل بينها وبين معمولها بظرف أو عدليه عند الجمهور بخلافه
في اسم الفاعل ، فيجوز بالاتفاق (ثلاث حالات) لا يخلو عن واحد منها : الأولى (الرفع على
الفاعلية) وهذا الوجه متفق عليه ، وحيثئذ فالصفة خالية عن الضمير إذ لا يكون للشيء فاعلان ،

نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، وَظَرِيفٍ لَفْظُهُ. وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفًا نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ، أَوْ حَسَنٍ وَجْهَهُ، أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا، وَالْجُرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّفَةِ عَلَيْهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ: إِمَّا لَفْظًا نَحْوُ

أَوْ عَلَى الْبَدَلِيَةِ مِنْ ضَمِيرِ مُسْتَرَفٍ فِي الصِّفَةِ يَعُودُ عَلَى مَوْصُوفِهَا، بِدَلِّ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَهَذَا الْوَجْهَ نَقَلَهُ ابْنُ هِشَامٍ عَنِ الْفَارِسِيِّ وَتَرَدَّدَ حِكَايَةُ الْفَرَاءِ مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْوَجْهَ بَدَلًا مِنْ ضَمِيرِ مُسْتَرَفٍ فِي حَسَنٍ لَوَجِبَ تَأْنِيثُهُ لِأَنَّ الْمُسْنَدَ إِذَا رَفَعَ ضَمِيرَ مُؤَنَّثٍ وَجِبَ تَأْنِيثُهُ كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ (نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وَظَرِيفٍ لَفْظُهُ) وَأَعْرَابُهُ مَرَرْتُ فَعَلَ وَفَاعِلٌ، بِرَجُلٍ جَارٍ وَجَرُورٍ حَسَنٍ نَعْتُ لِرَجُلٍ، وَحَسَنٌ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفَعْلِ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ، وَجْهَ فَاعِلٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ ضَمُّ آخِرِهِ، وَالْهَاءُ فِي مَحَلِّ جُرٍّ بِالْإِضَافَةِ، وَظَرِيفٌ مَعْطُوفٌ عَلَى حَسَنٍ وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَلَفْظُهُ فَاعِلٌ، وَيَجُوزُ أَعْرَابُ كُلِّ مِنْ وَجْهَهُ وَلَفْظُهُ بَدَلًا وَيَكُونُ فَاعِلُ الصِّفَةِ ضَمِيرًا مُسْتَرَفًا يَعُودُ عَلَى رَجُلٍ (و) الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ (النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفًا) بِأَلٍ أَوْ الْإِضَافَةِ (نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ) حَسَنٌ نَعْتُ لِرَجُلٍ وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ وَفَاعِلُهَا مُسْتَرَفٌ فِيهَا جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، الْوَجْهَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ (أَوْ) مَرَرْتُ بِرَجُلٍ (حَسَنٍ وَجْهَهُ) بِنَّصْبِ وَجْهَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَرَفٌ فِي حَسَنٍ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ (أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا) حَسَنٌ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَجْهًا تَمْيِيزٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي النُّكْرَةِ النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ. لَكِنْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْجَامِعِ وَشَرَحَ الْقَطْرَ، وَشَرَحَ الْمَحْجَةَ بِتَجْوِيزِ الْوَجْهَيْنِ فِي النُّكْرَةِ: أَيْ التَّمْيِيزِ وَالتَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَلَكِنْ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَرْجَحُ (و) الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ (الْجُرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ) وَأَعْرَابُهُ مَرَرْتُ فَعَلَ وَفَاعِلٌ، بِرَجُلٍ جَارٍ وَجَرُورٍ، حَسَنٌ نَعْتُ لِرَجُلٍ، وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَهُوَ مُضَافٌ وَالْوَجْهَ مُضَافٌ إِلَيْهِ: نَعَمْ تَمْتَنِعُ الْإِضَافَةُ إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ مَقْرُونَةً، بِأَلٍ وَمَعْمُولُهَا عَارِ عَنْهَا لِأَنَّ مَا فِيهِ أَلٌ مِنَ الْوَصْفِ لَا يُمِضُّ إِلَّا إِلَى مَا فِيهِ أَلٌ أَوْ إِلَى مُضَافٍ إِلَى مَا هِيَ فِيهِ، فَلَا يَقَالُ زَيْدٌ الْحَسَنُ وَجْهَهُ وَلَا زَيْدٌ الْحَسَنُ وَجْهَ الْجُرِّ، وَإِنَّمَا جَازَ اسْتِدَادُ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا فِي حَالَتِ الْجُرِّ وَالنَّصْبِ فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ زَيْدٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ لِأَنَّ تَحْوِيلَ الْإِسْنَادِ فِيهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ يُوْهِمُ أَنَّ الْمَوْصُوفَ مَفْعُولٌ بِخِلَافِهِ فِي الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ فَإِنَّ اسْتِدَادَهَا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ لَا يُوْهِمُ مَا ذَكَرْنَا فَلَا يَمْتَنِعُ وَلَا يَقْبَحُ أَيْضًا لِأَنَّ مِنْ حَسَنٍ وَجْهَهُ حَسَنٌ أَنَّ يَسْنَدُ الْحَسَنَ إِلَى جِلَّتِهِ مَجَازًا (وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّفَةِ) أَيْ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ، وَالْمُرَادُ بِمَعْمُولِهَا مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى فَلَا تَتَقَدَّمُ (عَلَيْهَا) لِأَنَّهَا فَرْعٌ اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ فَرْعُ الْفَعْلِ فِي الْعَمَلِ فَقَصُرَتْ عَنْهُ فَلَمْ تَعْمَلْ فِي مَقْتَدَمٍ فَلَا يَقَالُ زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ، وَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولُهَا أَجْنَبِيًّا (بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ) أَيْ بِضَمِيرِ يَعُودُ عَلَى مَوْصُوفِهَا (إِمَّا لَفْظًا نَحْوُ

زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، أَوْ مَعْنَى نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ * السَّادِسُ اسْمُ التَّفْضِيلِ
نَحْوُ : أَكْرَمُ وَأَفْضَلُ ، وَلَا يَنْصِبُ لِلْفِعْلِ بِهِ اتِّفَاقًا

زيد حسن وجهه أو معنى (أي تقديرا كما عبر به غيره) نحو مررت برجل حسن الوجه (أي
منه ، وهذا قول البصريين . وقال الكوفيون لاحذف ، قال فيه خلف عن الضمير المضاف إليه
والأصل وجهه ، ورد بسماع التصريح بالضمير مع أل ، فخرج نحو زيد حسن عمرا فلا يجوز ذلك
لعدم اتصال المفعول بالضمير * (السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) ويقال
له أفعل التفضيل . قال ابن هشام : ولوسموه بأفعل الزيادة لكان أولى لأنه قد يبنى للمالا تفضيل
فيه نحو أبخل وأجهل ، ويمكن أن يجب بان هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسما للدالة على
الزيادة ، وهو الوصف المبني على أفعل تحقيقا أو تقديرا لزيادة صاحبه على غيره في الحدث المشتق
هومنه ، فدخل في ذلك خبر وشر لكونهما في الأصل أخير وأشر ، خذفت الهزمة تخفيفا لكثرة
الاستعمال بدليل ظهورها في قراءة أبي قلابة - سيعلمون غدا من الكذاب الأشر - بفتح
الشين وتشديد الراء ، وقوله : * بلال خير الناس وابن الأخير * وقد عرف ابن هشام
اسم التفضيل بأنه الصفة الدالة على المشاركة والزيادة ، وهو يقتضي منع نحو زيد أعلم من الجدار
وعمرأ أكثر من الشعر إلا أن يجب بان ما جاء من نحو ذلك فاسم التفضيل فيه مخرج عن معناه
التفضيلي إلى التجاوز والبعد الذي يلزمه فإن التفضيل يستلزم بعد المفضل عليه فكأنه قيل زيد
بعد عن الجدار وعمرأ بعد عن الشعر ، ونظير ذلك قول العلماء هذا أظهر من أن يخفى فليست من
متعلقة بأفعل بل متعلقة بالبعد المفهوم من التفضيل : أي هذا أظهر من كل ما عداه بعيد من
الخفاء قاله العصامي في شرح الكافية . ثم أفعل التفضيل لا يبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد من الزيادة
ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) فإن كلا منهما اسم
تفضيل : الأول من كرم . والثاني من فضل بمعنى صار ذا كرم وذا فضل ، أو متعديا كأعلم وأضرب
(ولا ينصب المفعول به) فلا يقال زيد أشرب الناس عسلا ، ولا المفعول له فلا يقال زيد أعلى
الناس اجتهدا ، ولا معه ، فلا يقال أنا أسير الناس والنيل ، ولا المفعول المطلق فلا يقال زيد أحسن
الناس حسنا ، ولا المشبه بالمفعول به (اتفاقا) : أي اجماعا لأنه التحق بالأفعال الغريزية : نعم
يصل إلى المفعول بواسطة حرف الجر . فيعمل فيه بلا تقوية نحو : هو أوعى للعلم وأبذل للعرف
وأعلم بزيد وأجهل بعمرأ ، فإن كان الفعل يتعدى لاثنتين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو : هو
أكسى للفقراء الثياب ، فالثياب مفعول لفعل محذوف : أي يكسوهم الثياب ، وأما نحو قوله تعالى
- إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله - فن ليست مفعولا بأعلم بل هي اسم موصول مفعول
لفعل محذوف دل عليه أعلم : أي يعلم من يضل عن سبيله : أي يعلم المضلين ، ويحتمل أن
تكون من استفهامية في محل رفع مبتدأ ، ويضل خبره ، والجملة في محل نصب علق عنها العامل
والاستفهام للتعجب من شأن الضال المنع للظن الكاذب :

[تنبيه] ما ذكره المصنف من الاتفاق على منع عمل اسم التفضيل في المفعول به تبع فيه ابن
هشام في شرحه على القطر وابن مالك في شرح الكافية ، وفيه نظر ، فقد نقل في المعنى عن

وَلَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ إِلَّا فِي مَسْئَلَةِ الْكُحْلِ ، وَضَائِبُهَا أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ نَقْبٌ ، وَبَعْدَهُ
اسْمُ جِنْسٍ مَوْصُوفٌ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ ، وَبَعْدَهُ اسْمٌ يُفْضَلُ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ نَحْوُ :
مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ،

بعضهم جواز نصبه للمفعول به . وقال ابن علقمة في الدرر البهية : وبعضهم ينصب باسم التفضيل
ان أول بما لا تفضيل فيه ، وبعضهم ينصب به مطلقا انتهى . ونقل في شرح التسهيل عن محمد بن
مسعود أنه قال : غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لو ردد السماع بذلك كقوله
تعالى - فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا - وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد
أحسن وجهها ، وقول العباس بن مرداس : * وأضرب منا بالسيوف القوانسا *
اتهى . وظاهره تجويز عمله فيه مطلقا : نعم قد يجاب بانه نزل الخلاف المذكور منزلة العدم
لامكان تأويل ما ذكر بانه على تقدير فعل ، وان سبيلا تمييز محوّل عن المبتدأ ، والأصل بمن سبيله
أهدى ، ويرفع الفاعل المستتر (ولا يرفع) الفاعل (الظاهر) ولو ضميرا منفصلا ، فلا يقال
جاءني رجل أحسن منه أبوه أو هو ، إذ ليس له فعل بمعناه في الزيادة واقع موقعه ، ولأنه يشبه فعل
التجيب وزنا وأصلا (الا في مسألة الكحل) فانه يجوز فيها رفعه للفاعل الظاهر اجابا لانه
حينئذ يصح أن يحل محله فعل من مادة لفظه ، وأن يراد معنى التفضيل حقيقة لأنه يصح أن
يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، وسميت بذلك لأن أشهر مثلها
ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد (وضائبا أن يكون) اسم
التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس ، وذلك بأن يكون (في الكلام نقب) أو شبهه من نهى
أو استفهام (وبعده اسم جنس) عام (موصوف) معنى (باسم التفضيل) بأن يكون نعتا
أو غيره كالحال والخبر (وبعده اسم) مرفوع أجني عن الموصوف : أي خال عن ضميره
مكتف غالبا بضميرين (يفضل) أي ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو)
قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) واعرابه ما نافية رأيت
فعل وفاعل ، رجلا مفعول به ، أحسن نعت لرجلا ، وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل
وينصب المفعول ، في عينه جار ومجرور في محل نصب على الحال من الكحل قدمت عليه ، الكحل
فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، منه جار ومجرور متعلق بأحسن ، لأنه ظرف لغو بخلاف في عينه
فانه ظرف مستقر ، في عين جار ومجرور في محل نصب على الحال من الضمير في منه ، وزيد مضاف
اليه ، فهذا المثال جمع الشروط التي ذكرها المصنف ، فان رجلا اسم جنس تال لنق ، وموصوف
باسم التفضيل ، وبعده اسم مرفوع وهو الكحل ، وهو أجني عن الموصوف لأنه لم يتصل بضميره
ومكنوف بضميرين ، وهما الها آن ، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين ، اذ الكحل باعتبار
كونه في عين زيد ، أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال ، ومعنى المثال حينئذ
ما رأيت رجلا أحسن الكحل كائنا في عينه منه : أي من الكحل كائنا في عين زيد ، ولو لم
يعرب المرفوع في هذا المثال فاعلا بل أعربناه مبتدأ ، ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل
بين أفعل ومن بأجني وهو الكحل ، وكهذا المثال قوله صلى الله عليه وسلم « ما من أيام أحب إلي »

وَيَعْمَلُ فِي التَّمْيِيزِ نَحْوُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ، وَفِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ الْيَوْمَ .

الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة» فالصوم نائب فاعل أحب لأنه هنا بمعنى يحب مبنيًا للفعول (ويعمل) أي اسم التفضيل (في التمييز نحو : أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) لأن التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل نحو عندي رطل زيتا (وفي الجار والمجرور والظرف) لأنهما تكفيهما راحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) واعرابه زيد مبتدأ ، أفضل خبره وأفضل اسم تفضيل يعمل عمل الفعل ، منك جار ومجرور متعلق به ، واليوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بأفضل ، وفاعل أفضل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويعمل أيضا في الحال نحو زيد أحسن الناس متبسا :

[تمة] اسم التفضيل لا يستعمل الا مع من نحو زيد أفضل من عمرو أو اللام نحو زيد الأفضل أو الاضافة نحو زيد أفضل رجل لأن الغرض منه الزيادة على غيره ، وهو حاصل بأحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها وشذ الجمع بين الاضافة ومن في قول الشاعر :

نحن بفارس الودي أعلمنا * منا بركض الجياد في السدف

قال أبو حيان يريد أعلم منا ، ولم يعتد بالاضافة للضمير ، وخرجه ابن جني على أن ناكداً للضمير المستتر في أعلم وهو نائب عن نحن فحله رفع ولاضافة ألبته ، واختلف في من الداخلة على المفضول فقال الجمهور : هي لا ابتداء الغاية : أي غاية الارتفاع في نحو زيد أفضل من عمرو ، والابتداء الانحطاط في نحو زيد خير من عمرو . قال سيبويه : وفيها معنى التبعض ، ويجب تقديم المفضول مجرورا بمن اذا كان اسم استفهام أو مضافا اليه نحو : بمن أنت أعلم : ومن أي رجل أنت أكرم وذلك لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام ، وما أحسن قول الأمين المحلى :

عليك بأرباب الصدور فن غدا * مضافا لأرباب الصدور تصدرا

وإياك أن ترضى صحابة ناقص * فتسخط قدرا من علاك وتحقرا

فرفع أبو من ثم خفض مزمل * يبين قولي مغريا ومحذرا

فالإشارة بقوله أبو من إلى قولك علمت أبو من زيد ، حق أبو زيد النصب بعلمت ، لكنهما رفعاً بالابتداء والخبر لاكتساب أبو الصدارة باضافته لمن الاستفهامية فنع أن يعمل ما قبله فيما بعده وزيد في هذا المثال هو المبتدأ ، وأبو من خبره ، وأشار بقوله مزمل إلى قول امرئ القيس :

كأن ثبيرا في عرائن وبله * كبير أناس في بجاد مزمل

وذلك لأن مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع لكنه لما جاور المحفوض وهو بجاد خفض ويجوز حذف المفضول مع من نحو - والآخرة خير وأبقى - أي من الأولى . ثم اسم التفضيل ان كان معروفاً بال مطابق وجوبا من هوله نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان وهكذا ، وان كان مجردا من ال والاضافة ، وهو المقرون بمن الجارة للمفضول أو مضافا لنكرة أفرد ، وذكر وجوبا فيهما نحو زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، وهكذا زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، وهند أفضل امرأة وهكذا . وان كان مضافا لمعرفة

السَّابِعُ : اسْمُ الْفِعْلِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ، مَا هُوَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَهُوَ الْغَالِبُ كَصَسَ بِمَعْنَى اسْفَكَتْ ، وَمَا بِمَعْنَى انْكَفَفَ ، وَآمِينَ بِمَعْنَى اسْتَجِيبَ ، وَعَلَيْكَ زَيْدًا بِمَعْنَى الزَّمْ ، وَدُونَكَ بِمَعْنَى خُذْ .

جاز فيه وجهان المطابقة والافراد نحو : الزيدان أفضل الرجال وأفضل الرجال والزيدون أفضل الرجال وأفضل الرجال ، فان استعملت أفعل لغير التفضيل ، وجبت المطابقة كقولهم : الناقص والأشج أعذلا بني مروان : أى عادلاهم ، اذ ليس منهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل * (السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ماناب عن الفعل معنى واستعمالا بمعنى أنه عامل أبدا غير معمول ولافضلة . واختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته وهو الأصح ، ف قيل مدلوله لفظ الفعل ، فسه مثلا اسم لاسكت ، وهو الأصح ، وقيل مدلول المصدر فسه اسم لقولك سككوتا ، واختاره ابن الحاجب ، وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان الا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع ، فسه اسم لمعنى الفعل ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله تعالى ، ونسب هذا القول الى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، ثم على القول بان مدلوله مدلول المصدر ، فوضعه نصب بفعله النائب عنه ، وعلى القول بان مدلوله مدلول الفعل فوضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر ، وعلى القول الأصح ان مدلوله لفظ الفعل فلا موضع له من الاعراب (وهو ثلاثة أنواع) : الأول (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كسه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى اسكت) فاذا قلت صه فكأنك قلت اسكت لأن أسماء الأفعال موضوعة بأزاء الأفعال من حيث انه يراد بها معانيها (ومه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى انكفف) لا بمعنى اكفف لأن مه غير متعد واكفف متعد ، فلاحسن تفسيره بغير المتعدى وهو انكفف فاذا قلت مه فكأنك قلت انكفف (وآمين) بفتح النون فهو اسم فعل أمر (بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فكأنك قلت استجب ، وقد قيل آمين اسم سرياني لان هذا الوزن ليس الامن أوزانه كمايل وقايل فجعل اسم فعل (وعليك زيدا) فهو في الأصل جار ومجرور ، ثم نقل وصار اسم فعل أمر (بمعنى الزم) فاذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا قال الله تعالى - يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم - فعليكم اسم فعل أمر بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول به ، ومثله عليكم به : أى الصق به ، والباء زائدة كما قاله ابن هشام والسماعيني نقلا عن الرضى ، ونظر فيه بعضهم بان الزيادة خلاف الاصل وقد أمكن جعله بمعنى فعل متعد بالباء ، وهو استمسك فلا معدل عنه (ودونك) وهو في الاصل ظرف مكان مضاف الى ضمير المخاطب . ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل أمر (بمعنى خذ) فاذا قلت دونك بكرا فكأنك قلت خذه ، ومنه اليك بمعنى تنح ، ووراءك : أى تأخر ، وأمامك : أى تقدم ، وهيا مثقلا ومخفقا : أى أسرع ، وحى : أى أقبل كحى على الصلاة ، وإيها بالتوين : أى انكفف عن حديثك ، وإيه بالتوين وعدمه : أى امض فى حديثك ، ورويد فى أحد استعماليه ، نحو رويد زيدا : أى امهله ، وبله زيدا بمعنى دعه قال ابن هشام : ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير سورة الم السجدة يقول الله تعالى

وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الْمَاضِي كَهَيْهَاتَ بِمَعْنَى بَعْدَ ، وَشَتَانٍ بِمَعْنَى افْتَرَقَ ، وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ
نَحْوُ أَوْهَ بِمَعْنَى اتَّوَجَّعَ ، وَأُفَ بِمَعْنَى اتَّضَجَّرُ ، وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ عَمَلَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ
فَلَا يُضَافُ وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ

« أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ذخرا من
بله ما اطلعتم عليه » فاستعملت بمن خارجة عن المعاني الثلاثة : يعني التي تستعمل عليها بله ، وهي
كونها اسم فعل أونصدرا ، أو اسم استفهام ، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى من
يعتدها من ألفاظ الاستثناء اه . (و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي
بعده (كهيات) مثلثة التاء عند الحجازيين ، وبكسرهما عند التميميين ، وبضمهما عند جماعة
وفيها قريب من أربعين لغة على ما قيل ، بل قيل تنيف على الأربعين ، وكلها يقال فيها اسم
فعل ماض (بمعنى بعد) بضم العين ، ثم من فتح التاء وقف عليها بالهاء ، ومن كسرهما وقف
بالتاء ، ومن ضمهما فقليل يقف بالهاء وقيل بالتاء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتح النون
آخره ، وحكى عن الفراء كسرهما ، اسم فعل ماض (بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور ، وقيده
الزخخشري بأن يكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل ، والصحة والسقم . قال فلا
يستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الحصان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتبايعان عن محل
العقد . قاله في التصريح ، ومنه مخ بلغاته ، وبه : أي عظم ، وفيه تعجب ومدح ، وأولى لك : أي هلكت
أودائك الهلاك ، واللام للتبيين . (و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وهو أقل من الذي قبله
بل اسم الفعل بمعنى المضارع انما هو رأى ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك
لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت فأَوْه عنده
بمعنى توجعت ، وأف عنده بمعنى تضجرت مرادا بهما الانشاء ، لكن قد سبق أنها انما بنيت
لمشابهتها الحرف في كونها عاملة غير معمولة ، لالما يقوله ابن الحاجب (نحو أَوْه) بفتح الهمزة
وتشديد الواو ، وبالحركات الثلاث ، وفيه ثلاث عشرة لغة كما استفاد من القاموس ، ومن جلتها أَوْاه
وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى اتوجع) بصيغة المضارع (وأف) بضم الهمزة وتشديد
الفاء وفيها أربعون لغة ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى اتضجر) قال الله تعالى
- فلا تقل لهما أف - ومنه أخ - وكخ - بتشديد هما بمعنى أتكره وأتقذر ، وقد ، وقط ، بلغاته : أي
يكفي . قال الفاكهي : وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان : ما وضع من أول الأمر كذلك
نحو هيات وشتان ، وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي
هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا أو مستترا ، ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر ، ومن ثم
عدى جهل بنفسه لما كان بمعنى انت في نحو جهل الثريد ، وبالباء لما كان بمعنى عجل في نحو
إذا ذكر الصالحون جهل بعمر ، وبلى لما كان بمعنى أقبل في نحو جهل على كذا (فلا يضاف)
اسم الفعل كما أن مسماه الذي هو الفعل لا يضاف ، ولذا قالوا في نحو بله زيد ورويد زيد بالجر
انهما مصدران والفتحة فيهما : أي في بله ورويد ، فتحة اعراب (ولا يتقدم معمله عليه) بل

وَمَا نُونٌ مِنْهُ فَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَمَا لَمْ يَنْوُنْ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ .

باب التنازع في العمل

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، وَيَتَأَخَّرَ مَعْمُولٌ فَأَكْثَرُ ،

يجب تأخير عنه لأنه ضعيف في العمل فلا تقول زيدا دونك خلافا للكسائي ، فإنه يجوز ذلك قياسا على أصله الذي هو الفعل ، فإنه يجوز أن تقول زيد أخذ ، واستدل على ذلك من التنزيل بقول الله تعالى - كتاب الله عليكم - زاعما أن معناه عليكم كتاب الله بمعنى الزموه : وأجيب عنه بأن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم ، حذف الفعل ، وأضيف المصدر إلى فاعله على حد قوله تعالى - صبغة الله - واستفيد من منع تأخير عنه معموله منع عمله محذوفا ، وبه جزم ابن هشام في المعنى وغيره : وأما قول سيبويه في زيدا فاقتله ، وفي شأنك والحج ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج فانما أراد تفسير المعنى لا الاعراب ، وانما التقدير الزم زيدا ، والزم الحج ، وأجاز ابن مالك إعماله محذوفا (وما نون منه) أي من اسم الفعل (فهو نكرة وما لم ينون) منه (فهو معرفة) ثم بعضه ملزم تنكيره ككواها وويها فلا بد من تنوينه ، وبعضه ملزم تعريفه كنزال ودراك ونحوهما فلا يجوز تنوينه ، وبعضه جاء بالوجهين : التعريف والتنكير كما وصه وأف ، فهو في حال تنوينه نكرة ، وفي حال عدم تنوينه معرفة ، فصح مثلا إذا نويت به اسكت سكوتا ما نوتته وحكمت عليه بانه نكرة ، أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة :

باب التنازع في العمل

ويسمى أيضا باب الاعمال . والتنازع لغة التخاصم والاختلاف ، وسمى به هذا الباب : إما للخلاف بين البصريين والكوفيين في المختار إعماله من العاملين ، أو للعوامل ، أو تشبيها للعاملين بالتنازعين من جهة أن كلا منهما يطلب العمل في المعمول ، وهذا الثاني أقرب (وحقيقته) اصطلاحا (أن يتقدم عاملان) فعلا متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما في التصرف ، أو فعل متصرف واسم يشبهه نحو - هاؤم اقرءوا كتابيه - فخرج الفعل الجامد والحرف فلاتنازع بينهما فلا يقال في لعل وعسى زيد أن يخرج أنه من باب إعمال . الثاني (أو أكثر) منهما اتفاقا في العمل أو اختلافه فيه بشرط أن يكون بين العاملين ، أو العوامل ارتباط : إما بعاطف كما في قاما وقعد أخوك أو أعمل أولهما في ثانيهما نحو - وأنه كان يقول سفيها - أو كان ثانيهما جوابا للأول إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى - تعالوا يستغفر لكم رسول الله - وإما جوابية السؤال نحو - يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة - أو نحو ذلك من أوجه الارتباط أما إذا لم يكن ارتباط ألبته فإنه يمنع التنازع ، فلا يجوز قام قعد زيد على أنه من ذلك (ويتأخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر) فخرج المعمول المتوسط بين العاملين نحو : ضربت زيدا : وأكرمت ، والمتقدم عليهما نحو : زيدا ضربت وأكرمت لتعين المعمول في الصورتين ، وأن يكون للعامل الأول

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمَةِ يَطْلُبُ ذَلِكَ لِلتَّأَخَّرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتَ زَيْدًا ، وَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ أَىِّ الْعَامِلِينَ

ومعمول الثانى محذوف لدلالة الأول عليه ، وليس هذا بمتفق عليه ، فقد أجاز بعض المغاربة التنازع فى المتقدم مستدلا بقوله تعالى - بالثؤمنين رءوف رحيم - ولا حجة له فى ذلك الامكان تقدير معمول الثانى : وما قاله بعض المغاربة . قال به الرضى فقال ، وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قت وقت وقعت ، وتعقبه البدر السامى فقال : يلزم عليه عند إعمال الثانى تقديم ما فى حيز حرف العطف عليه ، وهو ممتنع فى غير همزة الاستفهام أمافها فيجوز نحو - أفلم يسيروا فى الأرض - فان الهمزة واقعة فى الأصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا (ويكون كل واحد من) العاملين المتقدمين أو العوامل (المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولا له ، والطلب إما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا ، أو مع التخالف فيهما (نحو قوله تعالى : آتوني أفرغ عليه قطرا) فاتوني يطلب قطرا مفعولا ثانيا ، وأفرغ يطلبه مفعولا به ، فاعمل الثانى فيه ، والأول فى ضميره وحذفه لكونه فضلا ، والأصل آتونه ، ولو أعمل الأول لقل أفرغه * واعراب الآية : آتوا فعل أمر مبنى على حذف النون بمعنى أعطوا ينصب مفعولين ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف والتقدير آتونه ، أفرغ فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، عليه جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير ، قطرا مفعول به لأفرغ ، وهذا من قول ذى القرنين يخاطب به القوم الذين وجدهم بين السدين بمنقطع بلاد الترك ، والقطر النحاس المذاب . أفرغ النحاس المذاب على الحديد المحمى فدخل بين زبره ، فصار شيئا واحدا ، وهذه كرامة له من حيث ان العملة لم يتألموا من حرارة النار مع كثرة الايقاد ، أفاده الخازن (و) قولك (ضربني وأكرمك زيدا) واعرابه ضربني فعل ومفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على زيد ، وهو اضمأر قبل الذكر ، وقد جاء كثيرا ، وأكرمك فعل وفاعل ، وزيدا مفعول لأكرمك وقد تنازعه كل من المعلنين (و) نحو (اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد) واعرابه اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ، صل فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه تقديره أنت ، وسلم فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وبارك فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر ، على سيد جار ومجرور ، ونا فى محل جر بالاضافة ، محمد بدل من سيدنا ، وعلى سيدنا متعلق ببارك ، وقد تنازعه كل من الثلاثة الأفعال . وقد علم مما تقرر أنه لا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ، ولا فى معمول متقدم أو متوسط ولا فيما اذا كان أحد العاملين مؤكدا للآخر لأن الطالب للمعمول انما هو الأول ، ويعلم منه أيضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعمول ضميرا متصلا (ولا خلاف) أى بين البصريين والكوفيين (فى جواز إعمال أى العاملين

أَوِ الْعَوَامِلِ شِئْتَ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْأُولَى فَاخْتَارَ الْبَصْرِيُّونَ إِنْجَمَالَ الثَّانِي لِقُرْبِهِ ،
وَاخْتَارَ الْكُوفِيُّونَ إِنْجَمَالَ الْأَوَّلِ لِسَبْقِهِ ، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ أَعْمَلْتَ الثَّانِي فِي ضَمِيرِ
ذَلِكَ الْأِسْمِ لِلتَّنَازُعِ فِيهِ فَتَقُولُ قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ ، وَضَرَبَنِي
وَأَكْرَمْتُهُمَا أَخَوَاكَ ،

أوالعوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه : وحكى بعضهم فيه الاجماع ، لكن لم يسمع من كلامهم
إجمال الثاني من الثلاثة . قال أبو حيان : ولم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فما استقرى (وانما
الخلافا في الأولى) بفتح الهمزة وسكون الواو : أى الأرجح من العاملين (فاختار البصريون)
بفتح الموحدة وكسرها قاله الدماميني . قال في غاية التحقيق ، والقياس الفتح ، وكأن الكسر
لا يقع الفرق بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة اهـ . (إعمال
الثاني لقربه) من المعمول وكثرة استعماله في كلام العرب نثرا ونظما (واختار الكوفيون
إعمال الأول لسبقه) وللإحتراز من الأضرار قبل الذكر ، وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك
بالنسبة الى الأول والثالث ، ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث ؟ أو
بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الأول ، أو يستوى فيه الأمران ، قال الفاكهي : وسبقه
إليه الأزهرى في التصريح . وقال لم أر في ذلك نقلا ، وقال الدماميني في شرح التسهيل على
قول ابن مالك ، والأحق بالعمل الأقرب للأسبق خلافا للكوفيين ، وما أحسن تعبير المصنف
بالأقرب والأسبق لكونه مع إفادته الحكم شعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما
إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وإن كان هذا بصدد ذكر العاملين على الخصوص اهـ
ولعله يشير بهذا الى إلحاق المتوسط بالأول لأنه بعيد عن المعمول ، ولأن إعمال الثالث يقتضى
أضرار الفاعل فيه فإن أعملناه كان الحكم كما إذا أعملنا الأول (فإن) تنازع اثنان ر (أعملت
الأول) منهما في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثاني) الذى أهملته (في ضمير
ذلك الاسم المتنازع فيه) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لأن مرجع الضمير وإن تأخر
لفظا متقدما رتبة لأنه معمول للأول فيجوز عود الضمير اليه ولأن المعنى عليه فكان أدل على
المعنى وأنى للالتباس ، وجوز بعضهم حذف غير المرفوع كالمنسوب والمجرور ، قال لأنه فضلة . قال
الفاكهي : وهو ضعيف لاحجة له في قول عائكة بنت عبد المطلب :

بعكاظ يعشى الناظرين إذا هموا لمحو شعاعه

وجه الاستشهاد به أنها أعملت الأول وهو يعشى ، فرفعت شعاعه وأعملت لمحو فى ضميره وحذفته
والتقدير لمحو لأنهم أجابوا عنه بأنه ضرورة فلا يصلح الاحتجاج به (فتقول قام وقعدا
أخواك) بإعمال الثاني فى الضمير المرفوع المحل ، وهو ألف التثنية ، الراجع الى أخواك المتأخر عنه
لتقدمه رتبة ، فتقول قام فعل ماض ، وقعدا فعل وفاعل ، قعد فعل ماض ، وألف التثنية ضمير
متصل فى محل رفع فاعل أخواك فاعل لقيام ، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مشئ
(وضربني وأكرمته زيد) فزيد فاعل ضربني ، والتاء من أكرمته فاعل أكرم ، والهاء مفعوله
فهذا مثال أضرار المفعول (وضربني وأكرمتهما أخواك) بإعمال الثاني أيضا فى الضمير المنسوب

وَمَرَّ بِي ، وَمَرَّزْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ، وَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَبَارِكْ عَلَيْهِ عَلَى مُحَمَّدٍ ،
وَإِنْ أَعْمَلْتُ الثَّانِي فَإِنْ احتَاجَ الأوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ أَضْمَرْتَهُ تَقُولُ : قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ ،
وَإِنْ احتَاجَ إِلَى مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ حَذَفْتُ كَالآيَةِ ، وَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي أَخَوَاكَ ،
وَمَرَّزْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ .

المحل الراجع الى أخواك لأن مرجع الضمير متقدم رتبة (ومررت ومررت بهما أخواك) واعرابه
مر فعل ماض ، بي جار ومجرور متعلق بمر ، ومررت فعل وفاعل ، بهما جار ومجرور متعلق بمررت
وأخواك فاعل بالفعل الأوَّل وهو مررت ، وهذا مثال اضمار المجرور (واللهم صل وسلم عليه وبارك
عليه على محمد) وهذا مثال أيضا لاضمار المجرور لانه أعمل الثاني والثالث في الضمير المجرور
أحل العائد لما بعده ، وحذفنا : اللهم صل وسلم وبارك على محمد من غير اضمار كما هو
المشهور مبنى على قول البصريين من اعمال الثاني وحذف ما احتاجه الأوَّل ان كان فضلة
كالمنصوب والمجرور كما يستفاد من قول المصنف (وان أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه
على اختيار البصريين ، وهو الراجع (فان احتاج الأوَّل) الذي أهله (الى مرفوع أضمرته)
وجوبا : أى جئت به ضميرا مطابقا للتنازع فيه ، فان كان مفردا استتر في الفعل ، وان كان مشى
أو مجموعا برز ، ولا يجوز حذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر : أى لما فيه
من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهو ممتنع لكنه مسموع في غير هذا الباب نحو : ربه
رجلا : وانم رجلا ، وهذا في الباب نثرا وشعرا كقول العرب ضربوني وضربت قومك حكاه
سيبويه وقال الشاعر :

جفوني ولم أجف الأخلاء إني * لغير جيل من خليلى مهمل

وأوجب الكسائي وهشام حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر (تقول قاما وقعدا أخواك) واعرابه
قام فعل ماض ، وألف التثنية فاعل ، وقعد فعل ماض ، أخواك فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مشى
(وان احتاج) أى الأوَّل (الى منصوب أو مجرور حذفته) وجوبا ان استغنى عنه (كالآية)
المتقدمة ، وهى قوله تعالى - آتوني أفرغ عليه قطرا - (وقولك ضربت وضربني أخواك ومررت
ومررت بهما) فلا يجوز اضمار المنصوب في الأوَّل بأن تقول ضربت بهما وضربني أخواك ، ولا اضمار
المجرور في الثاني بأن تقول ضربت بهما وضربني أخواك لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره
قبل الذكر ، وانما جاز ذلك في الفاعل لكونه عمدة ، فان كان المنصوب أو المجرور غير مستغنى
عنه بأن كان العامل من باب كان ، أو من باب ظن نحو : كنت وكان زيد صديقا إياه ، وظننتنى
وظننت زيدا قائما إياه ، أو كان حذفه يوقع في لبس نحو : استعنت واستعان على زيد به وجب
اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لكون المنصوب في المثالين الأولين عمدة في الأصل ، وان لزم عليه
الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، ونحو اللبس في المثال الأخير .

باب التعجب

وَأَهُ صِيغَتَانِ : إِحْدَاهُمَا مَا أَفْعَلَ زَيْدًا نَحْوُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَفْضَلُهُ ، فَمَا مَبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ ، وَأَفْعَلَ فِعْلٌ مَاضٍ ،

باب التعجب

أى باب الكلام فى صيغتى التعجب ، والتعجب انفعال يحدث فى النفس عند شعورها بأمر خفى سببه بأن خرج عن نظائره أوقات نظائره ، ولهذا قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يجوز على البارى سبحانه لأنه لا يعزب عن علمه شيء . وأما قوله جل ذكره - فما أصبرهم على النار - فهو وارد باعتبار حال المخاطب : أى يجب أن يتعجب من حالهم فى تلبسهم بموجبات الدار من غير مبالاة منهم (وله) أى التعجب صيغ كثيرة تدل عليه نحو - كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم - « سبحانه الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » لله دره فارسا وناهيك به ، ويالك رجلا وويل أمه رجلا ، وقاتله الله من شاعر ولائله عرشه ، وأكثر هذه الصيغ منقولة إلى التعجب من الدعاء أو الاستفهام أو غيرهما ، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى بطريق اللزوم : يسمى فعل التعجب ، بل المصطلح عليه المبوب له فى النحو (صيغتان) وضعنا لإنشاء التعجب لاطرادها فى كل معنى يصح التعجب منه ، فما فى الشذور من جعلها ثلاث صيغ عد منها فعل بفتح الفاء وضم العين كشرف وحسن خلاف الاصطلاح كما أشار إلى ذلك الرضى لأن القصد من شرف وحسن الاخبار بشرفه وحسنه ، ويلزم منه التعجب منهما بخلاف ما أحسن زيدا وأحسن به فانه ليس القصد منه إلا إنشاء التعجب ، ويخرج أيضا عجت وتعجبت لكونه خبرا لإنشاء ، والصيغتان المذكورتان لازمتان لصيغة الماضى وان كانت الثانية بصورة صيغة الأمر كما سيأتى (إحداهما ما أفعل زيدا) أى ما جاء على هذا الوزن (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله) وما أكرمه وما أعلمه ، وإذا أردت إعرابه (فما مبتدأ) لأنها مجردة عن العوامل اللفظية للسناد إليها ، وهى نكرة موصوفة بمحذوف ، ولهذا قال (بمعنى شيء عظيم) وإنما قدر الوصف لأن استعمالها غير موصوفة نادر ولم ترد مع ذلك مبتدأ ، ومن لم يقدر الوصف قال ابتدى بها لتضمنها معنى التعجب ، ومع ذلك لا حاجة لتقدير الوصف لأن المسوغ للابتداء بالنكرة حيث هو معنى التعجب (وأنعل) أى فى قولك ما أنعل زيد (فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به فى نحو : ما أفقرنى إلى عفو الله ، فان النون فيه لازمة لا يستغنى عنها بغيرها ، ففتحة بناء كالفتحة فى نحو : زيد ضرب عمرا . وقال بعض الكوفيين : هو اسم والفتحة فيه فتحة إعراب ، وهو خبر عن ما نقول العرب ما أحسنه وما أميلحه ، والتصغير من خصائص الأسماء ، وأجيب بأنه شاذ حتى حكى الجوهري أنه لم يسمع تصغير أفعال إلا فى أحسن وأملح ، لكن استدرك عليه بعضهم بأحلى فى قول الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض * ورضاه ياما أحلاه بنى * وليس بشئ لأن مراد الجوهري بسماع

وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا يَعُودُ إِلَى مَا ، وَالْإِسْمُ لِلْمَنْصُوبِ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ مَفْعُولٌ بِهِ
وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ مَا . وَالصِّغَةُ الثَّانِيَةُ أَفْعَلَ بِزَيْدٍ نَحْوُ أَحْسَنَ زَيْدٌ وَأَكْرَمَ بِهِ ، فَأَفْعَلَ لَفْظُهُ
لَفْظُ الْأَمْرِ ، وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ وَلَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ ، زَيْدٌ فَاعِلُهُ ، وَأَصْلُ قَوْلِكَ أَحْسَنَ زَيْدٌ
أَحْسَنَ زَيْدٌ : أَيْ صَارَ ذَا حَسَنِ نَحْوُ أَوْزَقَ الشَّجَرُ ، ثُمَّ غَيَّرْتَ صِيغَتَهُ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ
فَصَحَّ إِسْنَادُهُ إِلَى الظَّاهِرِ فَزِيدَتْ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ .

التصغير في كلام العرب المحتج بكلامهم (وفاعله) أى فاعل أفعال (ضمير مستتر فيه وجوبا) لأنه
لا يمكن حلول الظاهر محله (يعود الى ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا إلى
الأسماء (والاسم المنصوب) بعد أفعال (المتعجب منه) وهو زيد في المثال السابق (مفعول به)
لأفعل لتعديده إليه بهمزة النقل (والجملة) الفعلية ، وهى جملة أفعال زيدا فى محل الرفع على أنها
(خبر ما) والتقدير شئ عظيم حسن زيدا ، وهذا هو مذهب سيويو والجمهور ، وقيل ما
استفهامية ، والجملة بعدها خبر . قال الرضى : وهو قوى من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه ، قالوا وهو ضعيف من حيث إنه نقل من الاستفهام الى التعجب ، والنقل من إنشاء
إلى إنشاء مما لا يثبت (والصيغة الثانية أفعال زيد) بكسر العين : أى ما كان على هذا الوزن
(نحو أحسن زيد وأكرم به) فان أردت إعرابه (فافعل) فعل باتفاق خلافا لمن شذ كابن
الأنبارى فقال انه اسم . ثم قال جمهور البصريين (لفظه لفظ الأمر) وليس بفعل أمر إذ لا معنى
للأمر هنا (ومعناه التعجب) فتقول فى إعرابه أحسن فعل تعجب مبنى على السكون ، وكأنك
قالت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لأنه لو كان فعل أمر لكان فيه ضمير يعود على المخاطب
بل الاسم بعده وهو (زيد فاعله) والباء زائدة وجوبا (وأصل قولك) أى فى التعجب (أحسن
زيد) بصيغة الأمر (أحسن زيد) بصيغة الماضى ، والهمزة فيه للصيرورة للنقل (أى صار
ذا حسن نحو أوزق الشجر) أى صار ذا ورق ، وأزهر النبات : أى صار ذا زهر ، وأغد البعير :
أى صار ذا غدة (ثم غيرت صيغته) أى فعل التعجب من الماضى (الى صيغة الأمر) مع بقاء
المعنى الخبرى لأن فى الأمر تعظيما ، والتعظيم يناسب معنى التعجب (فصح إسناده) وهو بصيغة
الأمر (الى) الاسم (الظاهر) لأن صورة أمر الواحد المذكور لا يجوز إسنادها الى الاسم الظاهر
(فزيدت الباء فى الفاعل) صونا للفظ عما هو قبيح غير جائز ، ولهذا وجبت زيادتها الا ان كان
الفاعل منه ان وصلتها نحو قوله * وأحب اليانا أن نكون المقدما * أى بأن تكون
دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع ، وبعضهم ألحق المشددة بالتحفة . قال بعضهم : قول البصريين
فى أحسن زيد يلزم عليه شذوذ من أوجه : أحدها استعمال الأمر بمعنى الخبر وهو غير معهود ،
بل المعهود مجئ الماضى بمعنى الأمر نحو : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه . ثانيا استعمال
أفعل بمعنى صار ذا كذا وهو قليل . ثالثا وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الأمر بغير لام . رابعا حذف
الفاعل فى نحو - أسمع بهم وأبصر - . خامسا زيادة الباء فى الفاعل اه ولكن مما يؤيد أنه
خبر على صورة الأمر ابراز الضمير فى نحو : أحسن بك لأنه بمعنى أحسنت ، والضمير يبرز معه ،

باب العدد

أَعْلَمُ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ مَا يَجْرِي عَلَى الْقِيَاسِ فَيُذَكَّرُ مَعَ الْمَذَكَّرِ ، وَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ ، وَمَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ تَقُولُ فِي الْمَذَكَّرِ : وَاحِدٌ ، وَإِثْنَانٍ ، وَثَانٍ ، وَثَالِثٌ إِلَى عَاشِرٍ ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ وَاحِدَةٌ ، وَإِثْنَتَانِ ، أَوْ ثِنْتَانِ ، وَثَانِيَةٌ ، وَثَالِثَةٌ إِلَى عَاشِرَةٍ ، وَكَذَا إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ الْعَشْرَةِ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِأَحَدٍ وَإِحْدَى ، وَحَادِيَةٍ فَتَقُولُ فِي الْمَذَكَّرِ عِنْدِي أَحَدٌ عَشَرَ ،

وَأَتَى مَكَانَ التَّاءِ بِالْكَافِ لِمَا جَاءَ بِبَاءِ الْجَرِّ ، فَلَوْلَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَوَجِبَ الِاسْتِثْنَاءُ ، وَلَمْ يَجْزِ الْإِظْهَارُ .

[تَمَّة] جَرَى لَفْظُ صِيغَةِ التَّعَجُّبِ مَجْرَى الْمَثَلِ ، فَلِذَا لَا يَغْيَرُ بَلْ يَحَافِظُ عَلَيْهِ كَمَا يَحَافِظُ عَلَى الْمَثَلِ فَلَا يَغْيَرُ ذَلِكَ اللَّفْظُ مِنْ تَذَكُّرِهِ وَافْرَادِهِ وَثَنِيَّتِهِ وَجَعِهِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ كَذَلِكَ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَغْيِيرٍ وَلَا بِتَقْدِيمٍ لِلْعَمَلِ فَلَا يَقَالُ مَا زِيدَا أَحْسَنَ وَلَا بَزِيدَا أَحْسَنَ وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ، نَعَمْ يَغْتَفِرُ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لِثَبُوتِهِ نَظْمًا وَنَثْرًا كَقَوْلِ عَمْرُو بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ : مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءُهَا ، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزْبَاتِ عَطَاءُهَا ، وَأَثْبَتَ فِي الْمَكْرَمَاتِ بَقَاءُهَا . وَقَوْلِ الْآخَرِ : مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وَجُوزَ الْجُرْمِ وَهَشَامُ الْفَصْلِ بِالْحَالِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ مَقْبَلًا زَيْدًا ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْفَصْلَ بِالْإِنْدَاءِ لِمَا رَوَى أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَرَّ بِعَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَحَّ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَالَ : أَعَزَّ عَلَيَّ أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا مَجْنُونًا ، وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْبَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَى فَاعِلٍ أَوْ فَعْلٍ لِأَنَّ الْفَاعِلَ الْمُتَعَجِّبَ مِنْهُ أَنْ وَصَلَتْهَا وَهُوَ جَائِزٌ قِيَاسًا مَطْرُودًا .

باب العدد

أَيُّ بَابٍ بَيَّنَّ حُكْمَ أَلْفَاظِهِ مِنْ حَيْثُ التَّذَكُّرُ وَالتَّأْنِيثُ . وَالْعَدَدُ مَا يَقَعُ جَوَابًا لَكُمْ فَيَنْدَرِجُ فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ ، إِذْ لَوْ قِيلَ لَكَ كَمْ عِنْدَكَ لَصَحَّ أَنْ تَقُولَ وَاحِدًا أَوْ إِثْنَانًا ، وَأَهْلُ الْحِسَابِ لَا يَرَوْنَ الْوَاحِدَ مِنَ الْعَدَدِ لِأَنَّ الْعَدَدَ عِنْدَهُمْ هُوَ الزَّائِدُ عَلَى الْوَاحِدِ (اعْلَمْ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ) أَيُّ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ بِأَزَاءِ الْكَمِّيَّاتِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْعَدَدِ (عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ مَا يَجْرِي) أَيُّ دَائِمًا (عَلَى الْقِيَاسِ) أَيُّ عَلَى الْأَصْلِ (فَيُذَكَّرُ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَهُوَ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ ، وَمَا كَانَ) مِنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ (عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ) كَثَالَتُ وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ إِلَى عَاشِرٍ (تَقُولُ فِي الْمَذَكَّرِ) مِنْ ذَلِكَ (وَاحِدٌ وَإِثْنَانٌ وَثَانٍ وَثَالِثٌ) وَهَكَذَا (إِلَى عَاشِرٍ) بِادْخَالِ الْغَايَةِ (وَ) تَقُولُ (فِي الْمُؤَنَّثِ وَاحِدَةٌ وَإِثْنَتَانِ أَوْ ثِنْتَانِ وَثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ وَهَكَذَا إِلَى عَاشِرَةٍ) بِادْخَالِ الْغَايَةِ أَيْضًا ، وَهَذَا حُكْمُهَا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً (وَكَذَا) الْحُكْمُ (إِذَا رُكِّبَتْ) هَذِهِ الْأَلْفَاظُ (مَعَ الْعَشْرَةِ أَوْ غَيْرِهَا) وَذَلِكَ بَعْدَ مَجَاوِزَةِ الْعَشْرِينَ ، فَانْهَاجَتْ جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ (إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِأَحَدٍ وَإِحْدَى) بِإِبْدَالِ الْوَاحِدِ فِيهِمَا فِي مَكَانِ وَاحِدٍ وَوَاحِدَةٍ (وَحَادِيَةٍ وَحَادِيَةٍ) بِوَزْنِ فَاعِلَةٍ (فَتَقُولُ فِي الْمَذَكَّرِ عِنْدِي أَحَدٌ عَشَرَ)

وَإِثْنَا عَشَرَ ، وَحَادِي عَشَرَ ، وَثَانِي عَشَرَ ، وَثَلَاثَ عَشَرَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ
إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَإِثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَحَادِيَةَ عَشْرَةَ ، وَثَانِيَةَ عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَةَ عَشْرَةَ إِلَى تَاسِعَةَ
عَشْرَةَ ، وَتَقُولُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ ، وَالثَّانِي وَالْعِشْرُونَ إِلَى التَّاسِعِ وَالتَّسْعِينَ ، وَإِحْدَى
وَعِشْرُونَ ، وَإِثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ ، وَالْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ ، وَالثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ إِلَى التَّاسِعَةِ
وَالتَّسْعِينَ . وَالثَّانِي مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ الْقِيَاسِ فَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ
وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالتَّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا مَوَالٍ أُفْرِدَتْ نَحْوُ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، وَقَوْلُهُ

رجلا بتذكير الجزئين وبناءهما على الفتح (و) تقول عندي (اثنا عشر) رجلا بتذكيرهما
أيضا ، وأعراب الأول وبناء الثاني على الفتح (و) تقول عندي (حادي عشر) رجلا بتذكير
الجزئين أيضا وبناءهما على الفتح لأن ياء حادي مفتوحة (و) تقول عندي (ثاني عشر)
عبدا بتذكير الجزأين أيضا وبناءهما على الفتح ، ويجوز في حادي وثاني أن تعربهما أعراب
المقوص ، فتكون عشرين بتذكير مضافا إليه مبنيا على الفتح ومحل الجر (و) عندي (ثالث عشر)
غلاما بتذكير الجزأين أيضا ، وبناءهما على الفتح ، وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزئين
وبناءهما (و) تقول (في المؤنث) عندي (إحدى عشرة) أمة بتأنيث الجزئين وبناءهما
(واثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما ، وأعراب الجزء الأول أعراب المثني ، وعشرة نائب مناب النون
(وحادية عشرة ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة) وهذا (إلى تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين
وبناءهما ، ولك في الشين من العشرة الاسكان والكسر . واعلم أن واحدا اسم فاعل من وحد
يحد واحدا ووحدة : أي منفردا ، فأواحد بمعنى المنفرد : أي العدد المنفرد ، وأحد يستعمل بعد
نفي أو نهى أو استفهام للعموم في أهل العلم ، ويلزمه الافراد والتذكير : تقول ما جاءني من أحد .
وقال تعالى - لستن كأحد من النساء - ، وقد يستغنى بنفي ما قبله عن نفي ما بعده إن تضمن
ضميره نحو : إن أحد إلا يقول كذا ، وإذا وقعت في إيجاب لا يراد بها العموم ، ويستعمل واحد
للعوم في غير إيجاب ، ويؤنث نحو : ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهم . قال الرضي : همزة
أحد بدل من الواو مطلقا ، فمعنى ما جاءني أحد ما جاءني واحد اه (وتقول) إذا جاوزت العشرين
في الذكر أحد وعشرون غلاما ، وعندي اثنان وعشرون رجلا ، وعندي الجزء (الحادي
والعشرون ، و) الجزء (الثاني والعشرون) وهكذا (إلى التاسع والتسعين) بالتذكير لأن المعدود
مذكر (و) تقول في المؤنث عندي (إحدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية (و)
عندي المقامة (الحادية والعشرون ، والثانية والعشرون) وهكذا (إلى التاسعة والتسعين) بتأنيث
العدد لأن المعدود مؤنث (و) القسم (الثاني ما يجري على عكس القياس) أي على خلاف
الأصل (فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو) أي الجاري على عكس القياس (الثلاثة
والتسعة وما بينهما) من ألفاظ العدد : كالأربعة ، والخمسة ، والستة ، والسبعة ، والثمانية (سواء
أفردت) عن العشرة (نحو) عندي (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها (وقوله

تعالى: سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ، أَوْ رُكْبَتٍ مَعَ الْعَشْرِ نَحْوُ : ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ رَجُلًا ، وَثَلَاثَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ امْرَأَةً ، أَوْ رُكْبَتٍ مَعَ الْعِشْرِينَ وَمَا بَعْدَهُ . وَ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ وَعِشْرُونَ أُمَّةً إِلَى تِسْعِ وَتِسْعِينَ . وَالثَّالِثُ مَالُهُ حَالَتَانِ وَهُوَ الْعَشْرَةُ إِنْ رُكِبَتْ جَرَتْ عَلَى الْقِيَاسِ نَحْوُ : أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَاثْنًا عَشَرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ،

تعالى) - سخرها عليهم (سبع ليال وثمانية أيام حسوما) واعرابه سبع ظرف زمان متعلق بسخرها ، وليال مضاف اليه وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهور الحركة فيه الاستتقال لأنه اسم منقوص ، وثمانية الواو حرف عطف ، ثمانية معطوف على سبع ، وأيام مضاف اليه ، حسوما حال من الهاء في سخرها ، ومعنى حسوما متتابعة شبه هبوب الرياح في الشدة وعدم الخفة بتتابع فعل الحاسم في إعادة الكي على الداء كرتة بعد كرتة ، ويجوز اعراب حسوما مصدرًا على أن الناصب له فعل مضمّر ، والتقدير تحسومهم حسوما بمعنى تستأصلهم استئصالًا ، أو على أنه مفعول لأجله : أي سخرها عليهم لأجل الاستئصال (أو ركبت مع العشرة نحو) عندي (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) وهكذا (إلى تسعة عشر رجلا) في المذكر (و) تقول في المؤنث (ثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية وهكذا (إلى تسع عشرة امرأة) بادخال الغاية في جميع ذلك (أو ركبت مع العشرين وما بعده) بالعطف (نحو عندي ثلاثة وعشرون رجلا) وهكذا (إلى تسعة وتسعين) غلاما في المذكر (وثلاث وعشرون أمة) وهكذا (إلى تسع وتسعين) جارية في المؤنث . قال ابن مالك : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث ، وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات : كزمره ، وأمة ، وفرقة ، والأصل أن يدون بالناء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث للفرق اه . وقال بعضهم : ولأن المذكر خفيف فله حقه التاء ، والمؤنث ثقيل فحذفت منه ، وهذه المسئلة حل ما ألغزبه الحريري في مقاماته حيث قال : أين يلبس الذكران براقع النسوان ، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال ، ومحل ما تقرّر حيث لم يقصد بالثلاثة والعشرة وما بينهما العدد المطلق ، فان قصد بهنّ العدد المطلق كانت كلها بالناء ألبتة نحو : ثلاثة نصف ستة . قال بعضهم : وهي في هذه الحالة غير مصروفة لأنها أعلام خلافا لبعض الحويين اه وبما قاله جزم ابن هشام في الجامع ، ومثله في التسهيل ، ومحل ما تقرّر أيضا حيث كان العدد مذكورا ، فان كان محذوفاً جاز حذف التاء مع المذكر . حكى الكسائي صمنا من الشهر خسا . وحكى الفراء أفطرنا خسا ، وفي الحديث « وأتبعه بست من شوال » . قال في التصريح : والفصيح اثبات التاء . قال بعضهم : ومما يجوز فيه الوجهان اذا كان لفظ العدد مذكرا ودعناه مؤنثا أو بالعكس (و) القسم (الثالث) من أقسام العدد الثلاثة (ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة ان ركبت) أي مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندي (أحد عشر رجلا ، واثنا عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (إلى تسعة عشر) بتذكير

وَعِنْدِي إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ ، وَإِنْ أَفْرَدَتْ
جَرَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ نَحْوُ عَشْرَةَ رِجَالٍ ، وَعَشْرُ نِسْوَةٍ
بَابُ الْوَقْفِ

العشرة لأنها ركبت مع المذكر (و) تقول (عندي إحدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة ، وثلاث
عشرة) جارية ، وهكذا (إلى تسع عشرة) بتأنيث العشرة لأنها مركبة مع المؤنث (وان أفردت)
أى العشرة عن التركيب (جرت على خلاف القياس) فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث (نحو)
عندي (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها ، وعلى هذا جاء التنزيل . قال الله تعالى
- والفجر وليال عشر - . وقال - فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة -
فأنت العشرة في هذه الآية مع المذكر وهو الأيام ، وذكرها في الآية الأولى مع المؤنث ، وأما قوله
تعالى - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها - فعلى حذف مضاف : أى عشر حسنات أمثالها ،
فالعدد في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث ، أو اكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث .
[تمة] ألفاظ العدد بالنسبة إلى الأعراب وعدمه أقسام : الأول ما يعرب بحركات ظاهرة مطلقا
لصحته آخره وهو ما عدا إحدى واثنتين واثنتين . الثاني ما يعرب بحركات مقدرة مطلقا كالمقصور
وهو إحدى . الثالث ما يعرب بحركة ظاهرة نصبا ومقدرة رفعا وجرا كالمقوص وهو حاد وثان ،
وإذا ركبا فتح آخرهما بناء أو سكن تخفيفا . الرابع ما يعرب تارة كالمقوص ، وتارة كالصحيح وهو
ثمان ، فإن أثبت ياءه وهو الأصل فهو كالمقوص ، نحو : عندي ثمانى نسوة ، وصرت ثمانى
نسوة بسكون الياء ، ورأيت ثمانى نسوة بفتحها ، ونحو عندي ثمان ، وصرت ثمان بكسر النون
منونة ، ويقدر الأعراب على الياء المحذوفة ، ورأيت ثمانيا ، وإن حذفها لزيادتها وجعلت آخرها
النون ، فكالصحيح كعندي ثمان ، ورأيت ثمانا ، وصرت ثمان ، وإذا ركبته فلك في الياء
اثباتها ففتح أو تسكن ، وحذفها فيفتح النون أو يكسر . الخامس ما يعرب كالثنى وهو اثنان واثنتان
فيعر بان بالالف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا في المشهور كما مر في باب المثني ، فاستقدما ذكرته فانه مهم .
[قائدة] تتعلق بألفاظ العدد الواقعة في التاريخ يؤرخ بالليالي لسبقها لأنهم لا يعرفون دخول الشهر
إلا باستهلاله ، وهو في أول الليالي ، فيقال في أول ليلة من الشهر كتب لأول ليلة منه أول غرته أولستهله ،
وفي اليوم الأول لليلة خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلون ، وهكذا إلى العشر ، ثم لاحدى
عشرة خلت ، وهكذا إلى النصف من كذا ، وهو : أى النصف من كذا أجود من خمس عشرة خلت
أو بقيت ، ثم بعد النصف تقول كتب لأربع عشرة بقيت ، أولست عشرة مضت إلى عشر بقيت ،
وهكذا إلى ليلة التاسع والعشرين فتقول لليلة بقيت ، ثم في ليلة الثلاثين منه تقول لآخر ليلة منه أو
سأخه أو انسلاخه ، وقد يخلف التاء النون ، وبالعكس : فيقال في موضع خلون خلت ، وفي موضع
بقيت بقيت ، وفي موضع خلت وبقيت خلون وبقيت .

بَابُ الْوَقْفِ

وهو قطع النطق عند اخراج آخر الكلمة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل ، وهو أحد عشر

يُوقَفُ عَلَى الْمُنُونِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَمَرَرْتُ
بِزَيْدٍ ، وَعَلَى الْمُنُونِ الْمَنْصُوبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلْفًا نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا فَكَذَلِكَ تُبَدَّلُ نُونُ
إِذَا أَلْفًا فِي الْوَقْفِ ، وَكَذَلِكَ نُونُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ نَحْوُ لَنْسَفَعًا وَيُكْتَبَنَّ كَذَلِكَ

نوعاً مذكورة في المطولات (يوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة
والتنوين) من غير ابدال وذلك (نحو: جاء زيد ومهرت زيد) باسكان الدال واعرابه جاء
فعل ماضٍ ، زيد فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون
الوقف ، وكذا يعرب في مهرت زيد : وقولهم من غير ابدال احترازاً عن لغة الازد فانهم يبدلون
مكان الضمة واوا ومكان الكسرة ياء : فيقولون جاء زيد ومهرت بزيدي (و) يوقف (على
النون المنصوب بابدال التنوين ألفاً) في لغة غير ربيعة (نحو رأيت زيدا) فزيدا مفعول به ،
وعلامة نصبه فتح آخره ، اذ ليس في ابداله ألفاً تقل بخلاف المرفوع والمجرور . وأما ربيعة
فيقفون على المنصوب بحذف التنوين كما يقفون على المرفوع والمجرور ، فيقولون رأيت زيد
بالاسكان قال الشاعر :

ألا حبذا غم وحسن حديثها * لقد تركت قلبي بهاها ثم ادتف

قال الساماني : والجمهور يخلصون ذلك بالشعر :

[تنبيه] كالصحيح في ابدال التنوين ألفاً في النصب وحذفه في الرفع والجر المقصور المنون .
فاذا قلت هذه عصا وضربت بعصا ، فالألف الموجودة لام الكلمة والتنوين محذوف ، واذا قلت
كسرت عصا فالألف الثابتة بدل من التنوين والأصلية محذوفة لالتقاء الساكنين (فكذلك)
أي كما يبدل تنوين المنصوب ألفاً في الوقف (تبدل نون اذا) الجوابية (ألفاً في الوقف)
تشبيهاً لاذاً باسم منون ، واختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم أن الوقف عليها بالنون قياساً على
لن ، واحترزوا بالجوابية عن الظرفية . فان الوقف عليها بالألف اتفاقاً (وكذلك نون التوكيد
الخفيفة) اذا تلت فتحة تبدل ألفاً في الوقف مالم يحصل لبس (نحو : لنسفعاً) أي لنجرتن
بناصية الكافر الى النار : فيقال فيه حالة الوقف لنسفعاً بغير تنوين ، واعرابه اللام داخله
في جواب قسم مقدر تقديره والله لنسفعاً فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الخفيفة المقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره نحن . فان كان قبل نون التوكيد
ضمة أو كسرة . فانها اذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها للفعل كقولك
في نحو أخرجن ياهؤلاء ، وأخرجن ياهذه أخرجوا وأخرجي ، وكذا ان أدى ابدالها ألفاً الى
اللبس فلا يوقف عليها بالألف ولا ترسم ألفاً بل يوقف عليها بالنون وترسم كذلك نحو : قولك
مخاطباً لواحد اضر بن عمراً ولا تضربن زيدا فانك لو كتبت ووقفت عليه بالألف لالتبس بأمر
الاثنتين ونهيهما (و) كما يوقف على المنون المنصوب واذا ونحو : لنسفعاً (يكتبن كذلك) اذ
الأصل في كتابة كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ، ولهذا كتب
انا زيد بالألف لأن الوقف عليه كذلك . قال الفاكهي : ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لأنها
من نفس الكلمة ككون من وعن ، وهو الأولى للفرق بينها وبين اذا التي للظرفية اهـ

وَرَحْمَةً بِالْهَاءِ ، وَيُوقَفُ عَلَى الْمَنْقُوصِ الْمُنُونِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بِحَذْفِ يَأْتُهُ نَحْوُ جَاءَ قَاضٍ ،
وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَيَجُوزُ اثْبَاتُهَا فِي النَّصْبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلِفًا نَحْوُ رَأَيْتُ قَاضِيًا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ
مُنُونٍ فَلَا أَفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ نَحْوُ جَاءَ الْقَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي ، وَيَجُوزُ
حَذْفُهَا وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالْإِثْبَاتِ لَا غَيْرُ ، وَيُوقَفُ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَإِنْ كَانَتْ
سَاكِنَةً لَمْ تُغَيَّرْ نَحْوُ قَامَتْ وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً ، فَإِنْ كَانَتْ

(و) يكتب نحو (رحمة) من كل مفرد أوجع مؤنث بقاء التانيث الاسمى المحرك ما قبلها لفظا كقائمة
وشجرة أوتقدير اكسالة وزكاة ومناة وشفاة ونوراة (بالهاء) بدلا عن التاء لأن الوقف عليها كذلك
أما التاء التي لغير التانيث نحو : التابوت فلا تقلب هاء في الوقف ، ومن قبلها فعل ذلك وصلا
ووقفا ، وشذ قو لهم فعدنا على الفرات : أى الفرات وتاء التانيث الفعلية والحرفية كقامت وربت
وتمت لا تبدل هاء ، وتاء التانيث الاسمى التي لم يتحرك ما قبلها كبت وأخت كذلك لا تقلب هاء :
بل يوقف عليها بالسكون كما سيأتى (ويوقف على المنقوص المنون فى) حالتى (الرفع والجر
بحذف يائه نحو : جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرهما مراعاة للأصل ، وأعرابهما جاء فعل
ماض ، قاض فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين المحذوف
للوقف ، ويقال مثل ذلك فى مررت بقاض (ويجوز اثباتها) أى الياء كقراءة ابن كثير - ولكل
قوم هادى ، وما لهم من دونه من والى ، وما عند الله باقى - ويوقف على المنقوص المنون (فى) حالة
(النصب بإبدال التنوين ألفا) ولا تحذف ياءه (نحو رأيت قاضيا) فهو مفعول منصوب وعلامة
نصبه فتح آخره ، ومثله ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو : رأيت جوارى ، وقضية عبارة التسهيل
جواز الوجهين ، وإن الإثبات أجود قاله الفاكهى . وقال السامىنى بعد ذلك كره لذلك وليس
كذلك . فقد نص الشيخ يعنى ابن مالك على وجوب الوقف بالياء فى ذلك فتأمل اهـ (وإن كان)
أى المنقوص (غير منون) نحو القاضى (فالأفصح) فى حالتى الرفع والجر (الوقف عليه
بإثبات الياء) إذ لا موجب لحذفها لأن الحذف يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها (نحو
جاء القاضى ومررت بالقاضى) بإثبات الياء (ويجوز حذفها) على قلة فرقا بين الوصل والوقف .
فيقال جاء القاضى ومررت بالقاضى وعليه قراءة غير ابن كثير - الكبير المتعال ، ليندريوم التلاق -
(وإن كان منصوبا) أى المنقوص غير المنون (فبالإثبات) أى للياء الساكنة وقف عليه نحو :
رأيت القاضى (لاغير) بالبناء على الضم كقبل وبعد ، وهو اسم لا التبرئة ، وخبرها محذوف
أى لاغير ذلك جائز . قال الفاكهى : واستعمال لاغير فى كلام المصنفين كثير وله مستند وإن
قال فى المغنى انه لحن ، وفى شرح الشذور أن العرب لم تسكلم به انتهى . ثم اعلم أن كلام المصنف
يقتضى أن المعرّف منه بالأضافة نحو : جاءنى قاضى مكة كما عرف منه بال فيوقف عليه بإثبات
الياء ، وكلام غيره يشعر بأن الحذف أرجح فيه من الإثبات (ويوقف على ما فيه تاء التانيث
فإن كانت ساكنة لم تغير) عما كانت عليه قبل الوقف فعلية كانت (نحو قامت) أو حرفية
نحو ربت وتمت ولا تبدل هاء فى الوقف لئلا تلبس بهاء الضمير (وإن كانت متحركة فإن كانت

فِي جَمْعِ نَحْوِ الْمُسْلِمَاتِ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ بِالتَّاءِ وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالْهَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مُفْرَدٍ
فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ بِالْهَاءِ نَحْوُ رَحْمَةٍ وَشَجَرَةٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالتَّاءِ وَقَدْ قَرَأَ بِهِ بَعْضُ السَّبْعَةِ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى : إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ .

(فِي جَمْعِ) الْمُؤَنَّثُ السَّالِمُ (نَحْوِ الْمُسْلِمَاتِ) وَالْمُنْدَاتِ ، أَوْفِيَا الْحَقَّ بِهِ كَاذِرَعَاتٍ وَعُرْفَاتٍ (فَالْأَفْصَحُ
الْوَقْفُ بِالتَّاءِ) مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى التَّائِيثِ وَالْجَمْعِ مَعًا ، وَفِي إِبْدَالِهَا هَاءَ إِبْدَالٍ صَوْرَتِهَا
الدَّالَّةُ عَلَى مَا ذَكَرَ (وَبَعْضُهُمْ) أَيْ الْعَرَبُ (يَقِفُ) عَلَى ذَلِكَ (بِالْهَاءِ) أَيْ بِإِبْدَالِ التَّاءِ هَاءَ
كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : فِي دَفْنِ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ دَفْنِ الْبَنَاءِ مِنَ الْمَكْرَمَاهِ بِالْهَاءِ . وَحِكْمِي قَطْرِبْ كَيْفَ
الْإِخْوَةِ وَالْإِخْوَاهِ ، وَمِثْلُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ هَيْهَاتَ وَلَا تَفَانِهِ يَوْقِفُ عَلَيْهِمَا بِالتَّاءِ . وَبَعْضُهُمْ بِالْهَاءِ ، وَبِهِمَا
قَرِيبٌ فِي السَّبْعِ (وَإِنْ كَانَتْ) أَيْ تَاءُ التَّائِيثِ (فِي مُفْرَدٍ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ بِالْهَاءِ) أَيْ بِإِبْدَالِ تَاءِ
التَّائِيثِ هَاءَ (نَحْوُ رَحْمَةٍ وَشَجَرَةٍ) مِنْ كُلِّ اسْمٍ آخَرِهِ تَاءُ التَّائِيثِ قَبْلُهَا مُتَحَرِّكٌ وَلَوْ تَقْدِيرًا فَانِهِ
يَوْقِفُ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ فَرَقًا بَيْنَ التَّاءِ الَّلَّاحِقَةِ لِلْإِسْمِ وَالَّلَّاحِقَةِ لِلْفِعْلِ . فَإِنْ كَانَ مَاقْبِلَ التَّاءِ سَاكِنًا
صَحِيحًا كَأَخْتٍ وَبَنَتْ وَقِفْ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ كَالَّلَّاحِقَةِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ (وَبَعْضُهُمْ) أَيْ
الْعَرَبُ (يَقِفُ) عَلَى نَحْوِ رَحْمَةٍ وَشَجَرَةٍ (بِالتَّاءِ) عَلَى الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْلِبَهَا هَاءَ ، وَهِيَ لُغَةٌ
فَصِيحَةٌ وَبِهَا رَسْمٌ فِي الْمَصْحَفِ قَوْلُهُ تَعَالَى - إِنْ شَجَرْتَ الرُّقُومَ - ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - أَهْمُ
يَقْسُمُونَ رَحِمْتَ رَبِّكَ - (وَقَدْ قَرَأَهُ بَعْضُ السَّبْعَةِ) وَهُمْ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَحِزَّةٌ وَابْنُ عَامِرٍ ، وَإِنَّمَا
وَقَفُوا بِالتَّاءِ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ ، وَالْبَاقُونَ وَقَفُوا بِالْهَاءِ بَدَلًا مِنْ اتِّبَاعِ الْمَرْسُومَةِ (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : إِنْ
رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) وَاعْرَابُهُ إِنْ حُرِفَ تَوْكِيدٌ وَنَصَبٌ تَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ
رَحِمْتَ اسْمَهَا مَنْصُوبٌ بِهَا وَاعْلَامَةٌ نَصَبُهُ فَتَحَ آخَرُهُ ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، قَرِيبٌ خَبَرَانٌ ، مِنْ
الْمُحْسِنِينَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ وَعِلَامَةٌ جَرُّهُ الْيَاءُ نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ
مُتَعَلِّقٌ بِقَرِيبٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مَصْوُغَةٌ مِنْ قَرَبٍ ضِدِّ بَعْدٍ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرْفٍ فِيهِ جَوَازًا
تَقْدِيرُهُ هِيَ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ فِي الْأَصْلِ رَقَّةٌ تَقْتَضِي التَّفَضُّلَ وَالْإِحْسَانَ إِلَى الْمَرْحُومِ ، وَهِيَ فِي حَقِّ اللَّهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِبَارَةٌ عَنِ الْإِفْضَالِ وَالْإِنْعَامِ عَلَى عِبَادِهِ وَإِيصَالِ الْخَيْرِ إِلَيْهِمْ ، أَوْ عَنْ أَرَادَةِ فِعْلِ
ذَلِكَ ، فَالْمُرَادُ مِنْهَا عَلَى كُلِّ الْخَالِيقِ الثَّوَابُ الْخَاصُّ لِلْمُحْسِنِينَ فَلِذَا ذَكَرَ قَرِيبٌ نَظَرَ الْمَعْنَى الرَّحْمَةَ
الَّذِي هُوَ الثَّوَابُ دُونَ لَفْظِهَا ، وَقِيلَ إِنْ تَأْنِيثُ الرَّحْمَةِ لَيْسَ حَقِيقِيًّا ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ يَجُوزُ فِيهِ
التَّائِيثُ وَالتَّذْكِيرُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الرَّحْمَةُ قَرِيبَةً مِنَ الْمُحْسِنِينَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ فِي كُلِّ
سَاعَةٍ مِنَ السَّاعَاتِ فِي إِدْبَارٍ عَنِ الدُّنْيَا وَاقْبَالٍ عَلَى الْآخِرَةِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْمَوْتُ
أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي هِيَ الثَّوَابُ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا الْمَوْتُ
فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِحْسَانِ .

(قَالَ الْمُؤَلِّفُ) نَفَعَ اللَّهُ بِهِ وَأَعَادَ عَلَيْنَا وَعَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَرَكَاتِهِ هَذَا آخِرُ مَا يَسْرُهُ اللَّهُ تَعَالَى
مِنَ الْفَوَائِدِ الْمُضِيئَةِ عَلَى مَتَمِّمَةِ الْمَقْدَمَةِ الْآجِرُومِيَّةِ ، وَقَدْ بَذَلْتُ جُهْدِي فِي تَسْهِيلِ الْعِبَارَةِ
وَسَلَكْتُ طَرِيقَ التَّصْرِیحِ لِتَوْضِيحِ الْإِشَارَةِ مُقْتَضًى مِنَ الْقَوَائِدِ الْيَانِعِ ، وَطَاوَيْتُ فِي غَضُونِ مَبَاحِثِهِ
الْمَفْصَلِ وَالْجَامِعِ .

جاء بحمد الله تعالى فائقا لكثير من الأسفار مغنيا طالبيه بما حواه من الاحكام والأشعار .
 وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونجاه ، وأن يبلغه في الدارين أعلى مآئناه ، وأن يرحمني
 ويغفر لي ولوالدي ومشايخي في الدين وأتباعي وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
 (وفرغ) من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر جادى الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨
 ألف ومائتين وثمانية وثمانين والحمد لله رب العالمين جدا يوافي نعمه ويدافع نقمه ويكافئ
 منيذه ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانه لا تحصى ثناء عليك
 أنت كما أثنيت على نفسك فلك الحمد بعد الرضا ولك الحمد إذا رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

صحح بمعرفة لجنة من علماء الأزهر الشريف برئاسة الاستاذ الشيخ أحمد سعد على



وكان تمام طبعه بشركة - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر : يوم الاثنين
 ٢٨ شعبان سنة ١٣٥١ هـ [٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م] م

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي



فهرس

الجزء الثاني من : الكواكب الدرية في شرح متممة الأجرومية

صفحة	صفحة
٢٨ فصل في الثاني من المنخفضات	٢ باب المنصوبات من الاسماء
٨٥ باب إعراب الأفعال	٣ باب المفعول به
١١٦ باب النعت	٦ باب الاشتغال *
١٢٦ باب العطف	١٦ باب المفعول المطلق
١٤٣ باب التوكيد	٢٠ باب المفعول فيه
١٥٢ باب البدل	٢٧ باب المفعول من أجله
١٥٩ باب الأسماء العاملة عمل الفعل	٣٠ باب المفعول معه
١٧٥ باب العمل	٣٤ باب الحال *
١٧٩ باب التوكيد	٤٢ باب التمييز
١٨١ باب التوكيد	٤٧ باب المستثنى *
١٨٤ باب الوقف	٦١ باب المنخفضات من الاسماء

